عدد الصفحات: ٦٩٦

الطبعة الثانية بعد المراجعة

الفوائد الضيائية المعروف بـ

شرح الجامي

للعلامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي رحمه الله

مع

حاشية عبد الرحمن

للشيخ عبد الرحمن بن محمود رحمه الله تعالى

والحواشي المتفرقة

من أول الكتاب إلى آخر التوابع

البشرى

جمعية البشرى الخيرية
للخدمات الإنسانية والتعليمية

الطبعة الثانية بعد المراجعة
عدد الصفحات: ٦١٦

الفوائد الضيائية المعروف بـ

شرح الجامي

للعلامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي رحمه الله

٨١٧ - ٨٩٨ هـ

مع

حاشية عبد الرحمن

للشيخ عبد الرحمن بن محمود رحمه الله تعالى

والحواشي المتفرقة

من أول الكتاب إلى آخر التوابع

البشرى
جمعية البشرى الخيرية
للخدمات الإنسانية والتعليمية

عزيزي القارئ الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته!

عن أبي سعيد ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: من لم يشكر الناس لم يشكر الله. (جامع الترمذي)

فنشكرك على اقتنائك كتابنا هذا، الذي بذلنا جهدًا كثيرًا بتوفيق الله ﷻ، كي نخرجه على الصورة الفائقة، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن، مع مراجعة دقيقة للكتاب مرة بعد أخرى.

ومع هذا، فالإنسان محدق بالضعف والعجز مهما بلغ من الدقة، كما قال الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾، (النساء: ٢٨)

فأخي العزيز! إن ظهر لك خطأ مطبعيٌّ أثناء قراءتك للكتاب أو كانت عندك اقتراحات أو ملاحظات، فدوّنها وأرسلها لنا، وبهذا تكون قد شاركتنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا في السير نحوَ الأفضل. جزاكم الله تعالى خيرًا

Postal Address: 9/2, sector 17, Korangi Industrial Area, Opp: Muhammadia Masjid, Bilal Colony, Karachi.

اسم الكتاب : شرح الجامي (من أول الكتاب إلى آخر التوابع)

التأليف : للعلامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي رحمه الله

رقم التسجيل : RO-238-2020 (دائرة الأوقاف، السند، باكستان)

سنة الطباعة : ١٤٤٦هـ/ ٢٠٢٥ء

السعر : عليك بملاحظة قائمة الأسعار

حقوق الطبع محفوظة

جميع حقوق الطبع والتعليقات المزيدة وغيرها من الأعمال الفنية (الكتابة، والتنضيد، والتقطيع، والترقيم، والترويسة، والغلاف) محفوظة لـ البشرى، يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها إلا بإذن خطي مسبق من البشرى.

جملہ حقوق طباعت محفوظ ہیں

اس کتاب کے طباعتی حقوق اور اس میں شائع ہونے والی تمام اضافی تعلیقات نیز کمپوزنگ، فارمیٹنگ، علامات ترقیم، ہیڈر، ٹائٹل ڈیزائن اور کتابت کے جملہ حقوق البشریٰ کے نام محفوظ ہیں۔ لہذا البشریٰ سے پیشگی تحریری اجازت کے بغیر اس کتاب کو یا اس کے کسی جزء کو فوٹو کاپی، برقیاتی یا میکانکی یا کسی اور ذریعے سے من وعن نقل کرنے کی صورت میں البشریٰ کو قانونی چارہ جوئی کا مکمل اختیار ہے۔

البشرى®

جمعية البشرى الخيرية للخدمات الإنسانية والتعليمية

AL-BUSHRA®

Welfare And Educational Trust (Regd.)

9/2, sector 17, Korangi Industrial Area,

Opp: Muhammadia Masjid, Bilal Colony, Karachi.

0336-0033608, 0314-2676577, 0346-2190910

0321-2196170

info@albushra.org.pk

www.albushra.org.pk

يطلب من البشرى كراتشي، باكستان. ومن جميع المكتبات المشهورة أيضًا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومَن تبعهم بإحسان ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإنَّ النحو مِن أسمى العلوم قدرًا وأنفعها أثرًا، وبه يسلَم الكتاب والسنة مِن اللحن والتحريف -وهما موئل الدين وذخيرة المسلمين-، فكان تدوينه عملًا مبرورًا وسعيًا في سبيل الدين مشكورًا.

قال ابن خلدون: به يتبيَّن أصولُ المقاصد بالدلالة، فيُعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة. انتهى.

«قال الأصمعي -وهو يُلقي الضوءَ على أهمية النحو-: إنَّ أخوفَ ما أخاف على طالب العلم..... إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قوله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: مَن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار. لأنه لم يلحن في كلامه قط، فإذا رُوي عن الكلام ملحونًا، فقد كذب عليه! أي إن كان متعمِّدًا لذلك الكلام الملحون، وإن لم يتعمَّد اللحن! ونعم ما قيل:

لو أنت في الفقه كالنعمان أو زفر ... أو ابن إدريس أيضا وابن شيبان

وفاتك النحو لم تُحسَب -إذا اجتمعتْ ... فضائل الناس- إلا نصف إنسان» [1]

وسمع الأعمش رجلًا يلحن في كلامه، فقال: مَن هذا الذي يتكلم وقلبي منه يتألم؟ فلا ريبَ أنه أداة التعبير الصحيح، وسبب الفهم الدقيق.

لأجل ذلك كلِّه صَرَف العلماءُ عنايتهم إلى هذا العلم الجليل في كل عصر إلى يومنا هذا مِن نواحٍ شتى: تحقيقًا وتأليفًا وشرحًا وتلخيصًا وتسهيلًا وتعلُّما وتعليمًا و... و... و... حتى تكونت منها مكتبةٌ ضخمةٌ مِن أعظم المكتبات يصعب على الباحث استعراضُها فضلًا عن استقصائها.

ومِن بين هذه المؤلفات الكافية لابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦هـ)، فهو متن وجيز متَّسم بالاختصار مع قصد الإحاطة والشمول، وقد حظِي -لجودته وإتقانه- باهتمام كبير من علماء النحو، وانتَشَر انتشارًا واسعًا في الآفاق، فمنذ ألَّفها ابن الحاجب تتابعت عليها شروح العلماء، وهي قد أربتْ على المائة!

---

(١) ما بين التنصيص مِن (رسالة في مدح النحو) لعبد القادر القصاب.

ومِن هذه الشروح الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي (٨١٧ - ٨٩٨ هـ)، الذي حاول فيه أن يحل مشكلات الكافية، ويفيد مِن الشروح الأخرى التي سبقت شرحه، وذلك باختيار ما يراه مهمًّا ذا فائدة منها، ويضيف إلى ذلك زيادات من عنده، مراعيًا حاجة المتعلمين من أصحاب التحصيل، وبخاصة ولده ضياء الدين يوسف، الذي إليه نسب اسمَ شرحه «الفوائد الضيائية».

ويقول حاجِّي خليفة في «كشف الظنون»: إنَّ المولى نور الدين عبد الرحمن الجامي صنف شرحًا لخَّص فيه ما في شروح الكافية مِن فوائد على أحسن الوجوه وأكملها مع زيادات مِن عنده، سمَّاه «الفوائد الضيائية»، وهو المتداول اليوم، وفي شأنه اعتناء عظيم.

وبسبب ذلك لم يزل هذا الشرح (كمتنه) مِن مقررات المدارس الإسلامية في شبه القارة الهندية والباكستانية، فأرادت إدارة البشرى أن تُعيدَ طباعته بعد المراجعة والتنقيح، وتتداركَ ما فات في الطبعات السالفة مِن الأخطاء، فجاء الكتابُ -بفضل الله وتوفيقه- أفضلَ مما سبق إن شاء الله تعالى.

- وقد قام بأعباء هذه المُهِمّة لَجنةٌ من شباب العلماء والباحثين، تحت إشرافِ:

الشيخ أنيس رشيد خريج جامعة دار العلوم كراتشي والمشرف لقسم التصحيح في مكتبة «البشرى» سابقًا، ثم الشيخ فضل ربي حفظه الله، خريج الجامعة الفاروقية كراتشي والمشرف لقسم التصحيح في مكتبة «البشرى» حاليًا.

- وبذلوا في إخراج هذا السِّفر الجليلِ مجهودَهم، في طليعتهم:

– الأستاذ/ حسين أحمد القاضي حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.

– الأستاذ/ فراز شفيع حفظه الله، خريج جامعة العلوم الإسلامية بنوري تاؤن، كراتشي.

– الأستاذ/ أكبر زمان حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.

– الأستاذ/ سليم المسترشد حفظه الله، خريج جامعة العلوم الإسلامية بنوري تاؤن، كراتشي.

– الأستاذ/ عبد الرحيم حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.

– الأستاذ/ مبين الرحمن حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.

– الأستاذ/ لائق زاده حفظه الله، خريج جامعة العلوم الإسلامية بنوري تاؤن، كراتشي.

- الأستاذ/ تاج رحيم حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.

- الأستاذ/ عبد الوحيد الكشميري حفظه الله، خريج جامعة الرشيد، كراتشي.

- الأستاذ/ محمد بلال حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.

- الأستاذ/ عبد الله شاه حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.

- الأستاذ/ عمير عمر حفظه الله، خريج المدرسة العربية رائيوند.

- الأستاذ/ أبو أسامة عمران حفظه الله، خريج الجامعة الفاروقية، كراتشي.

- الأستاذ/ عبد الرحيم أمين حفظه الله، خريج جامعة الرشيد، كراتشي.

- الأستاذ/ أسد محمود حفظه الله، خريج الجامعة الإسلامية كلفتون، كراتشي.

- الأستاذ/ زبير جميل حفظه الله، خريج جامعة العلوم الإسلامية بنوري تاؤن، كراتشي.

- الأستاذ/ عبد الله بن مسعود حفظه الله، خريج جامعة الإمام الأعظم أبي حنيفة (مكة مسجد)، كراتشي.

- الأستاذ/ عبد الله فقير حفظه الله، خريج الجامعة الفاروقية، كراتشي.

- الأستاذ/ روشن خان حفظه الله، خريج الجامعة الربانية، كراتشي.

- الأستاذ/ حميد الله حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.

وقد قام بتنضيد هذا الكتاب وتنسيقه في هذه الصورة الرائعة الأخ/ محمد سلمان نقي.

وقد شاركنا في كل ذلك بالرأي والإفادة:

فضيلة الشيخ / يوسف يامين حفظه الله	المشرف العام لمكتبة البشرى والأستاذ في المدرسة العثمانية.
فضيلة الشيخ / بلال أحمد كلام حفظه الله	الأستاذ بمدرسة «ابن عباس ﷺ».
فضيلة الشيخ / عمر فاروق حفظه الله	أستاذ الحديث النبوي بمدرسة «ابن عباس ﷺ».
فضيلة الشيخ / محمد سلمان حسن حفظه الله	أستاذ الحديث النبوي بمدرسة «ابن عباس ﷺ».

* * * * *

منهج عملنا

كنا نشعر بعظم مسؤوليتنا وقلة بضاعتنا في هذا المجال من أول يوم، ولذا رأينا لزامًا علينا مَشُورة ذوي الاختصاص في هذا المجال، فشاورنا غيرَ واحد من كبار العلماء، واستَنَرنا بآرائهم الحصيفة، فجزاهم الله تعالى خيرا. وقد خطونا في سبيل إخراج الكتاب على هذه الصورة الخطوات التالية:

- اعتمدنا في «شرح الجامي» وكذا في حاشيته الثانية المسمَّى (الحواشي المتفرقة) على النسخة التي طبعتها المكتبة الرشيدية كوئته. وأما الحاشية الأولى المسمَّى حاشية الشيخ عبد الرحمن فاعتمدنا فيه على النسخة التي طبعتها نعماني كتب خانه، كابل، افغانستان.

واستفدنا في التصحيح والتأكد من بعض مطبوعات شرح الجامي وحواشيه، مثل: مطبوعة مكتبة العلوم الإسلامية بلاهور، ومطبوعة المطبع النظامي بكانفور (الهند) سنة ١٢٩٣هـ، ومحرم أفندي، وهذه للمتن، وللحاشيتين استفدنا مِن حواشي عصام وعبد الغفور وعصمت الله.

- شرح الجامي –كما هو معلوم– شرح ممزوج، فاخترنا اللون الأحمر للمتن (الكافية)، تمييزًا له مِن الشرح.
- حاولنا أن ننقل من الأصل التعليقات الوجيزة في ما بين سطور المتن مما قد فات نقله في الطبعات السابقة، نعم تارةً وجدنا عبارة طويلة لا يمكن وضعها في ما بين السطور في طبعتنا، فاضطررنا إلى نقلها في الحاشية (الحواشي المتفرقة)، وجعلناها في ما بين المعقوفين.
- أشرنا إلى الحاشية الأولى (حاشية عبد الرحمن) باللون الأسود الغامق في المتن، بينما أشرنا إلى الحاشية الثانية (الحواشي المتفرقة) بالعلامات الرقمية.
- وقعت بعض الرموز في الحاشيتين، ينبغي شرحها: فـ«غف»: لحاشية الشيخ عبد الغفور اللاري، و«عب» لحاشية عبد الرحمن، و«عص»: لحاشية إبراهيم محمد عصام الدين الإسفراييني، و«عصمت» / «عت» / «سم» لحاشية الشيخ محمد عصمة الله السمرقندي. و«علوي» لحاشية الشيخ وجيه الدين الكجراتي، و«محرم» لشرح محرم أفندي البوسنوي الإسلامبولي.
- تارةً جاء الشرح باللغة الفارسية في الحاشيتين، فأبقيناها تبعًا للأصل.

- وشكّلنا من الكلمات ما كان مشكلًا أو غامضًا.

وختامًا نشكر كلَّ مَن أعاننا في هذا العمل، وقد حاولنا أن لا نألُوَ جهدًا في إخراج هذا الكتاب وتقديمه إلى القراء الأعزاء في صورةٍ تَرُوقُهم خاليًا من الأخطاء، وبذلنا ما في وسعنا. ونسأل اللهَ الكريمَ أن يرزقَنا الإخلاص في جهودنا ويتقبلَها ويجعلَها ذُخرا لنا في الآخرة يوم لا ينفع مال ولا بنون، إنه سميع مجيب، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليما كثيرًا، والحمد لله رب العالمين.

البشرى

كراتشي، باكستان

ابن الحاجب

(٥٧٠ - ٦٤٦هـ = ١١٧٤ - ١٢٤٩م)

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية. كردي الأصل. ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية. وكان أبوه حاجبا فعرف به. مِن تصانيفه «الكافية - ط» في النحو، و «الشافية - ط» في الصرف، و «مختصر الفقه - خ» استخرجه من ستين كتابا، في فقه المالكية، ويسمى «جامع الأمهات» و «المقصد الجليل - ط» قصيدة في العروض، و «الأمالي النحوية - خ» و «منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل - ط» في أصول الفقه، و «مختصر منتهى السول والأمل - ط» و «الإيضاح - خ»، في شرح المفصل للزمخشري، و«الأمالي المعلقة عن ابن الحاجب - خ»، في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز وعلى المقدمة وعلى المفصل وعلى مسائل وقعت له في القاهرة وعلى أبيات من شعر المتنبي، منه نسخة في مكتبة عابدين بدمشق، وثانية في خزانة الرباط (٢٠٩ أوقاف).

[الأعلام للزركلي]

الجامي

(٨١٧ - ٨٩٨ هـ = ١٤١٤ - ١٤٩٢م)

عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين: مفسر، فاضل. ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر) وانتقل إلى هراة. وتفقه، وصحب مشايخ الصوفية، وحج سنة ٨٧٧ هـ فطاف البلاد، وعاد إلى هراة فتوفي بها. له «تفسير القرآن - خ» و «شرح فصوص الحكم لابن عربي - ط» و «شرح الكافية لابن الحاجب - ط» وهو أحسن شروحها، سماه «الفوائد الضيائية» و «الدرر الفاخرة - ط» في التصوف والحكمة، و «شرح الرسالة العضدية - خ» في الوضع، وغير ذلك، وله كتب بالفارسية.

[الأعلام للزركلي]

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

الحمد[٢]..

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّه محمد وآله وأصحابه الطاهرين. وبعد، فيقول العبد الضعيف المستعين إلى الملك القديم عبد الرحمن بن محمود الأسفرائي غفر الله عصيانهما: لما رأيت في حاشية الفاضل المعروف المشهور بالمولويَّة في البلدة المشهورة بـ«سمرقند» المسمَّى بـ«مولانا عصمت الله» كلماتٍ يوجهها الفاضل المذكور على الشارح المعروف المشهور المسمى بـ«مولانا الجامي» قدس سره، وعلى غيره أيضا من المحشين، فخطر على خاطري كلمات أخرى على كلماته، فأردتُ أن أكتب وأجمع أوراقا مما شذ به خاطري ومما صدر من العلماء؛ لينتفع بما المبتدؤون الشارعون فيه من غير أن يستعينوا ويتلمذوا في معرفتها إلى المعلمين المنتهين، وأيضا لما رأيت المنتهين الذين في زماني مبتدلين في الشرح المعروف المسمى بـ«شرح ملا» فأردت أن أسود أوراقا؛ لتزيل تعسره عنهم، وجمعت هذه الكلمات في القرية المعروفة المشهورة بـ«أسفرا». ثم إني ألتمس من الناظرين فيها أن ينظروا فيها متمسكين بذيل الإنصاف، ويتأملوا فيها تأملا صادقا، ولا يلقوا بأنفسهم في الاعتراض بسبب الانحراف. وهو نعم المولى، ونعم الوكيل.

الحمد: فإن قلت: كما ورد الحديث في شأن الافتتاح بالحمد كذلك ورد في شأن الابتداء بالتسمية، ولا يمكن العمل بمضمون كلا الحديثين؛ لأن الابتداء هو ذكر الشيء في أول الأمر، فإن اعتبر أول الكتاب من التسمية لم يتحقق الابتداء بالتحميد، وإن لوحظ =

(١) ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة، ثم أتبعها التحميد، اقتداءً بالكتب الإلهية، واتباعًا بالسنة النبوية؛ لما جاء عن النبي ﷺ: «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر». وفي رواية موضع «بسم الله فهو أبتر»: «بحمد الله فهو أقطع». واعلم أن في التسمية وإن وجد معنى التحميد ولكن عند الشارع ليس بمعتبر؛ لأنه حينئذ لم يبق لحديث الحمد كثير فائدة، فظاهر الحديثين يشعر بإتيان كل منهما على حدة ابتداء، صورته أن يحمل البسملةُ على الحقيقي [وهو التقديم عن كل ما عداه من أجزاء المبتدأ به.] والتحميدُ على الإضافي [وهو التقديم عن المقاصد.] أو العرفي [وهو الإتيان به في زمان ممتد أمام المقصود.] أو كلاهما على العرفي، وهو ما يكون مقدما على للمقصود وإن كان مؤخرا عن غير المقصود. والتوفيق بأن يحمل حديث التحميد على الحقيقي والتسمية على الإضافي، [وذلك عند كون الحمد جزءا من الكتاب، والبسملة خارجة، فتقدمها على الكتاب وأجزائه إضافي، وتقدمه على سائر الأجزاء حقيقي.] أو أحدهما على القلبي والآخر على اللساني. والكتبي مسطور في الكتب ليس ههنا مقامه.

و«الله» اختلف فيه على عشرين قولا: قال بعضهم: إنه على أصله [فكما لا تغير في ذاته لا تغير في اسم ذاته]، منهم الإمام الأعظم أبو حنيفة ﷺ، وصاحب «القاموس». وعند البعض: أصله «إله»، حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف، ثم جعل علما للذات الجامعة للكمالات. هذا هو مختار المصنف ﷺ.

وزعم البعض أنه اسم جنس موضوع لمفهوم كلي هو ذات الواجب الوجود المستحق للعبودية، ولكنه منحصر في فرد واحد. ورده العلامة التفتازاني في «شرح التلخيص» بأن لو كان الأمر على ما زعم لما أفاد قولنا: «لا إله إلا الله» التوحيد؛ لأن المفهوم من حيث هو: محتمل للكثرة، ولا نزاع في أن هذه الجملة كلمة توحيد، وأيضا في المراد بـ«الإله» في هذه الكلمة إما المعبود بحق، فيلزم استثناء الشيء عن نفسه، أو مطلق المعبود، فيلزم الكذب؛ لكثرة المعبودات الباطلة، فيجب أن يكون «الإله» بمعنى المعبود بحق، و«الله» علما للفرد الموجود منه؛ لأن معناها: لا مستحق للعبودية في الوجود أو لا موجود واجب إلا الفرد الذي هو خالق العالم.

(٢) هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على قصد التعظيم، ونقيضه الذم. وهذا أولى مما قيل: هو الوصف بالجميل على =

....

= أوله من التحميد لم يتحقق الافتتاح بالتسمية. قلنا: هذا الاعتراض إنما نشأ من حمل الابتداء في الحديثين على الحقيقي، وأما إذا حمل في كليهما على العرفي الممتد من حين الأخذ في التصنيف مثلا إلى الشروع في البحث، أو في كليهما على الإضافي بأن يقال: معنى ابتداء الكتاب مثلا: هو أن يذكر ذلك الشيء قبل الشروع في مقاصده، أو حمل فيما ورد في شأن التسمية على العرفي وفي الآخر على الإضافي، أو على عكس ذلك: فلا وجه لإيراد هذا الاعتراض.

وقد قرر الاعتراض بعبارة أخرى بأن الحديث المشهور حديث واحد واقع في الابتداء بالتسمية أو في الابتداء بالتحميد، والتعدد فيه بناء على شك الراوي، كما ثبت ذلك عند علماء الحديث، فالعمل بمضمونه لا يكون سببا للابتداء بهما معا. والجواب أنه لم يتيقن وقوع الحديث في حق الابتداء بشيء منهما، بل كان كل منهما محتملا، فلرعاية الاحتمالين ووجود ترك العمل بما هو واجب العمل وقع الابتداء بكليهما.

ثم «الحمد» في اللغة: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم. فإن قلت: هذا ينتقض بالحمد على غير الاختيارية كالحمد على صفات الله تعالى؛ فإن صفاته تعالى غير اختيارية عند المتكلمين. قلنا: عدها من الاختياريات باعتبار تنزيلها منزلة الاختياريات، وذلك إما لأجل أن الذات مستقلة فيها كما في الاختياريات، وإما لأجل أن تلك الصفات مبادئ الأفعال الاختيارية.

واعلم أن قيد الاختياري فيه؛ لإخراج «المدح» حيث لا يلزم أن يكون الممدوح عليه فعلا اختياريا، كما يقال: مدحت اللؤلؤ على صفائها، ولهذا قيل: الحمد أخص من المدح. فإن قلت: المحمود عليه في مثل قولنا: حمدت زيدا على صباحة خده ورشاقة قده نعم غير اختياري؛ فإن صباحة الخد ورشاقة القد من الأفعال الطبيعية، وأفعال الطبائع غير اختيارية. قلنا: لم لا يجوز أن يكون التركيب المذكور مصنوعا؟ ولا اعتبار للمصنوعات، ولو سلم لم لا يجوز أن يكون المراد من الحمد في التركيب المذكور هو المدح تجوزا، من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام؟ ولو سلم أن يكون المراد من الحمد في التركيب المذكور معناه الحقيقي، لكن لم لا يجوز أن يكون المحمود عليه فيه هو جعل صباحة الخد ورشاقة القد بطريق المجاز وعلى سبيل التسامح، لا الحقيقة باعتبار دلالتهما على الأفعال الحسية الاختيارية. ويجاب أيضا بأن الحمد في التركيب المذكور راجع إلى الله تعالى في الحقيقة؛ إذ هو فاعل وخالق لرشاقة القد وصباحة الخد.

وفي بعض العبارات: الحمد في اللغة: هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري إلخ. وقيد الوصف بالجميل؛ لإخراج ما يضاده =

= جهة التعظيم والتبجيل؛ لأن الحمد لا يتحقق إلا بعد أمور ثلاثة:
١- الوصف بالجميل، وهو المحمود به. ٢- وكونه على الجميل الاختياري، أعني المحمود عليه. ٣- وكونه على قصد التعظيم.
والتعريف الأول مشتمل على جميع هذه الأمور، بخلاف التعريف الثاني فإنه لا يشمل المحمود عليه إن جعل الباء صلة للوصف كما هو الظاهر، أو المحمود به إن جعل الباء للسببية.

فإن قيل: إذا وصف للنعيم بالشجاعة ونحوها لأجل إنعامه كانت الشجاعة محمودا بها، والإنعام محمودا عليه، وأما إذا وصف الشجاع بالشجاعة لشجاعته لم يكن هناك محمود عليه مع أن هذا الوصف حمد قطعا. قلت: تلك الشجاعة من حيث إنما كان الوصف بها كانت محمودا بها، ومن حيث قيامها بمحلها كانت محمودا عليها، فهما متغايران هنا بالاعتبار، ولهذا يقال: وصفته بالشجاعة لكونه شجاعا. ثم الوصف يتبادر منه ذكر ما يدل على صفة الكمال فيكون قولا مخصوصا، فصار مورد الحمد اللسان وحده. ولما لم يقيد الوصف بكونه في مقابلة النعمة ظهر أن الحمد قد يكون واقعا بإزاء النعمة، وقد لا يكون، وبقيد الجميل المحمود به يخرج الوصف على الجميل بما ليس بجميل، وبقيد الجميل المحمود عليه يخرج الوصف على غير الجميل، وفي قيد الاختياري إشارة إلى أن الحمد أخص من المدح. (كش)

....

= كالقِمار، وقيد الوصف على الجميل؛ لإخراج حسن القمار من الفلاني؛ لأنه ليس الوصف بالجميل على الجميل، بل هو على ضده. إن قلت: السيادة ليست من الأفعال الاختيارية، فكيف يتحقق الحمد على سيادة زيد مثلا؟ قلنا: هذا الحمد راجع إلى الله تعالى؛ لأنه خالق وفاعل مختار لسيادة زيد.

وهو أي الحمد في الاصطلاح: فعل ينبئ عن تعظيم المنعِم بسبب كونه منعما. وهذا المعنى بعينه معنى الشكر في اللغة، وهو أعم من المعنى اللغوي باعتبار أنه يجوز أن يكون باللسان، أو بالأركان أي الأعضاء الظاهرة، أو بالجنان، واللغوي أعم منه باعتبار أنه يجوز أن يكون في مقابلة الإنعام أو غيره من الأفعال الاختيارية، والنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه.

والحاصل أنَّ موردَ الحمد الاصطلاحي أعم من مورد الحمد اللغوي؛ لأن مورده يكون باللسان وبالجنان وبالأركان، بخلاف مورد الحمد اللغوي؛ فإنه لا يكون إلا باللسان؛ فإن الوصف بالجميل لا يكون إلا باللسان، وأن متعلق الحمد الاصطلاحي أخص من متعلق الحمد اللغوي؛ لأن الحمد الاصطلاحي إنما يكون في مقابلة الإنعام فقط، واللغوي يكون في مقابلة النعمة وغيرها، فيكون مادة الاجتماع ما هو باللسان في مقابلة النعمة، ومادة افتراق الاصطلاحي ما كان بالجنان أو بالأركان، ومادة افتراق اللغوي ما كان في مقابلة غير النعمة.

ثم لا بد في تحقق الحمد من الحامد والمحمود والمحمود عليه والمحمود به، فالحامد ههنا هو الشارح، والمحمود هو الله تعالى، والمحمود عليه صفة الولاية، والمحمود به قول الشارح: «الحمد لوليه». ثم الحمد الذي وقع منه ليس لفظ «الحمد» أو مدلوله فقط، بل الوصف بالجميل الذي يفهم من قوله: «الحمد لوليه» حتى لو أورد هذا المعنى بغير صفة «الحمد» وما يشتق منه يكون حمدا أيضا.

ثم قوله: «الحمد» يحتمل أن يكون في الأصل جملة فعلية بأن يكون تقديره: أحمد حمد الله، أو نحمد حمد الله، أو حمدت حمد الله، فحذف الفعل وجوبا سماعا، وأدخل اللام على المصدر، وعدل عن النصب إلى الرفع؛ ليصيرَ الجملة على صورة الجملة الاسمية، ويدلَّ بناؤه على الدوام والثبات؛ لما تقرر في علم المعاني: مِن أن الجملةَ الاسمية تدل على الدوام والثبات، والجملةَ الفعلية على التجدد والحدوث. ويجوز أن يكون جملة اسمية الآن كما كان مِن غير اعتبار العدول من الفعلية إلى الاسمية.

ثم اللام فيه إما للجنس أو للاستغراق، و«الحمد» إما مصدر مبني للفاعل أو المصدر المبني للمفعول، ويحصل من ضرب الاثنين في الاثنين أربعة احتمالات، الأول: أن يكون اللام للجنس و«الحمد» مصدرا مبنيا للفاعل، فالمعنى حينئذ: جنس الحمد وحقيقته في أيِّ فرد تحقَّق ومن أيِّ شخص صدَر مختص بالله تعالى، فإذا اختص جنس الحمد به تعالى فيكون جميع أفراده أيضا يختص به تعالى؛ لأنه لو وجد فرد واحد من الحمد في غيره تعالى، فيكون جنس الحمد موجودا في هذا الفرد، ويلزم أن لا يكون جنس الحمد مخصوصا به تعالى، واللازم باطل فالملزوم مثله. والثاني: أن يكون اللام للاستغراق و«الحمد» مصدرا مبنيا للفاعل، فمعناه حينئذ: جميع أفراد الحمد من الأزل إلى الأبد مختص بالله تعالى، فإذا كان مصدرا مبنيا للفاعل يكون بمعنى الحامدية -بالفارسية: حمد گفتن-، أي لا يحمد أحد إلا الله تعالى. والثالث: أن يكون اللام للجنس و«الحمد» مصدرا مبنيا للمفعول، فالمعنى حينئذ: حقيقة المحمودية مختصة بالله تعالى، فإذا كان «الحمد» بمعنى المحمودية معناه بالفارسية: حمد گفته شدن، أي يحمد الله تعالى، لا غيره تعالى. والرابع: أن يكون اللام للاستغراق و«الحمد» مصدرا مبنيا للمفعول، فمعناه حينئذ: جميع أفراد المحمودية مختصة بالله تعالى، ويجوز أن يكون المراد قدر المشترك بين المصدرين؛ حملا على الاستيعاب والملائم للمقام، فيكون حاصله: كل ما يطلق عليه لفظ «الحمد» أو صفته مختص بالله تعالى. ويحتمل أن يكون المراد هو الحاصل بالمصدر يعني سپاس وستايش؛ لأن معناه المصدري بالفارسية: ستايش كردن، فيكون الحاصل منه هو ستايش، كما أن معنى المصدري للقتل بالفارسية: كشتن، ومعناه الحاصل بالمصدر بالفارسية: كُشش، ولا يخفى أنه يحتمل أن يكون اللام للعهد الخارجي، أي الحمد الخاص، وهو الحمد الأنسب والأكمل مختص بالله تعالى، وكون اللام للعهد الذهني غير ملائم، كما لا يخفى. =

لوليه(١) ....

أي للحري بجنس الحمد

= لا يقال: كون الحامدية والمحمودية مختصة بالله تعالى باطل حيث يحمد العبد على فعل عبد آخر؛ لأنا نقول: هذا الحمد راجع إلى الله تعالى؛ لأن خالق العبد وأفعاله هو الواجب عند أهل السنة والجماعة. وأما عند المعتزلة فالجواب حينئذ: أن خالق أفعاله وإن كان هو العبد عندهم ولكن التمكين والقدرة عن الواجب عندهم، فيكون هذا الحمد راجعا إلى الواجب عندهم أيضا، أو نقول: المراد من الاختصاص الاختصاص الادعائي لا الحقيقي، فجعل الحمد الصادر على غير الواجب كالعدم.

لوليه: اللام للاختصاص، والولي بمعنى الصاحب، كما يقال: ولي الميت، ويحتمل أن يكون الولي بمعنى المتصدي، كما يقال: إن الفلاني ولي لهذا الصبي، فالمعنى: أن الحمد ثابت لمن هو متصد للأمر الذي يحمد به -وهو عبارة عن خلق الحمد، وهو الألفاظ والعبارات-، وللأمر الذي يحمد عليه -وهو عبارة عن خلق الصفات الاختيارية الباعثة للحمد في المحمود، وهو الجميل-، ولأسباب الحمد في الحامد، فالخالق لهذه الأمور ليس إلا الواجب سبحانه، والجد المحشي مولانا عب فسر «الولي» بالحري -بالفارسية: سزاوار- حيث قال: للحري أي بجنس الحمد، أي جنس الحمد للحري بجنس الحمد.

قيل: الضمير في قوله: «لوليه» يرجع إلى «الحمد»، فإن كان المراد هو جنس الحمد كان الضمير للجنس، وإن كان المراد هو الاستغراق كان الضمير للاستغراق، فلم خصص بالجنس؟ والجواب أن قولنا: «الحري لكل حمد» بجعل الضمير للاستغراق يحتمل أن يراد به الحري لمجموع الحمد من حيث المجموع، فيلزم حينئذ جواز كون غيره تعالى حريًّا ببعض الحمد دون بعض، فلدفع توهم إرادة هذا المعنى خص الضمير بالجنس. وقد جاء «الولي» بمعنى «المحب» في كتب اللغة، فالمعنى: أن الحمد مختص لمحبه، وهو الله تعالى. لا يقال: إن محب الحمد لا ينحصر فيه تعالى؛ لأن كثيرا من الناس يحبون الحمد؛ لأنا نقول: المراد أنه تعالى محب كل الحمد حيث جنس الحمد راجع إلى الله تعالى؛ لأن عندنا خالق العبد وأفعاله هو الله تعالى، بخلاف العبد فإنه ليس محبُّ كل الحمد، بل هو محب حمد نفسه.

فإن قلت: لِمَ عدل الشارح من الأسلوب المعروف للمشهور وهو «الحمد لله»، إلى غير المشهور وهو «الحمد لوليه»؟ قلت: للتعظيم؛ لعدم ذكر اسمه تعالى، أو لادعاء التعيين، يعني حمد الواجب بأي لسان وقع فهو متعين، أو لغرابة الأسلوب التي يميل إليها الطبائع. ثم قوله: «الحمد» مبتدأ، وقوله: «لوليه» خبره، وهو إما متعلق بمفرد، وهو «ثابت» عند من قال: إن الظرف مقدر به، أو متعلق بجملة عند من قال: إنه مقدر بها.

قيل: المناسب تقديم «الولي» على «الحمد»؛ لأن «الولي» يدل على ذاته تعالى، فتقديمه أولى؛ لشرفه. والجواب أن مقام الحمد يقتضي تقديمه، ويمكن أن يجاب أيضا بأن العامل في قوله: «لوليه» هو الحمد حقيقة، والعامل مقدم على معموله، وأما كونه عاملا فيه فلأن تقديره: «حمدت وليه حمدا»، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، فيكون للمصدر عاملا، ثم أورد اللام في «الولي» لتقوية عمل «الحمد»، فصار تقديره: «حمدا لوليه»، ثم عدل من النصب إلى الرفع؛ لما عرفت من أن النصب يدل على فعل مقدر، وهو يدل على التجدد والحدوث، بخلاف الجملة الاسمية فإنها تدل على الدوام والثبات.

---

(١) أي للحري بجنس الحمد، ولا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والإجلال، والولي ضد العدو، وهو من «الولي» بمعنى القرب، وكل من ولي أمرَ أحد فهو وليّه، أي قريبه وصديقه، أو من «الولاية»؛ لأن كل من ولي أمرَ أحد، فهو وليه، يعني حافظه وناصره، وكلا المعنيين ههنا جائزان. (محرم)

والصلاة(١) **على نبيه**(٢) ....

والصلاة على نبيه: وهو إما معطوف على مجموع قوله: «الحمد لوليه»، وحينئذ يكون عطف الجملة على الجملة، ويحتمل أن يكون قوله: «والصلاة» معطوفا على قوله: «الحمد»، وقوله: «على نبيه» معطوفا على قوله: «لوليه»، وحينئذ يكون عطف المفرد على المفرد، ولا يلزم حينئذ عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي عاملين؛ لما عرفت أن قوله: «الحمد» مبتدأ، وقوله: «لوليه» خبره، فالعامل في كليهما الابتدائية. ثم اللام في «الصلاة» أيضا يحتمل أن تكون للجنس، أو الاستغراق، أو العهد الخارجي أي الصلاة المناسب والكامل. وكونها للعهد الذهني غير مناسب، كما عرفت. ثم «الصلاة» بمعنى الرحمة وإفاضة الخير، لا بمعنى غفران الذنوب كما هو متبادر من لفظ الرحمة؛ لأنه لا يلائم معصوميته ﷺ. وما هو المشهور في معناه من أن الصلاة من الله تعالى رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن المؤمنين دعاء، معناه: أن فاعل الصلاة إن كان الله فهو بمعنى الرحمة، وقس عليه الباقي.

وفيه اعتراض مشهور، وهو أن كلمة «على» للمضرة فلا تلائم بالمقام. والمشهور من الجواب أنها إنما تكون للمضرة إذا كانت صلة للصلاة أو الدعاء، وليست كذلك، بل وقعت في صلة مقدر، وهو «نازلة»، أي الصلاة نازلة على نبيه. وهذا الجواب لا يُجدي نفعا؛ لأن هذا التقدير لا يغير وضع كلمة «على» وكونها للمضرة؛ فإن كلمة «على» في قول الفقهاء: «القضاء على الغائب» كذا للمضرة مع أنها غير واقعة في صلة «الصلاة» ولا «الدعاء». فأقول: ينبغي أن يجاب بأن كلمة «على» للمضرة على تقدير أن يقصد بها المضرة، وإلا فلا. ومثل هذا وقع في كلامهم. ويمكن حمل جوابهم على هذا بأن كلمة «على» للمضرة إذا وقعت في صلة «الصلاة» أو «الدعاء»، سواء قصدت منها المضرة أو لا، وأما إذا وقعت في صلة غيرها فإنما تكون للمضرة إذا قصد منها المضرة. فعند وقوعها في صلة «نازلة» لم تقصد منها المضرة، فاغتنم ذلك.

فإن قلت: ما فائدة تقدير «نازلة» في كلام الفصحاء؛ فإنه لا يفهم من تقديرها فائدة الجواب عن الاعتراض المذكور؟ قلت: تقديرها إشارة إلى أن كلمة «على» إنما جعلت صلة للصلاة لتضمين معنى النزول من العلو؛ لأن كلمة «على» تقتضي الاستعلاء. فإن قيل: يقتضي ذلك أن لا يستعمل صلاة غيره تعالى إلى النبي ﷺ مع صلة «على». قلنا: صلاة غيره تعالى إليه راجع إلى الله كما عرفت من أن خالق العبد وأفعاله هو الله عندنا، أو نقول: صلاة غيره تعالى مع كلمة «على» إنما هو على سبيل التغليب أو للمشاكلة على ما وقع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦). =

(١) وهي اسم مصدر، وهو التصلية، أي الثناء التام والرحمة الكاملة، وكلاهما مستعملان، بخلاف الصلاة بمعنى أداء الأركان فإن مصدرها لم يستعمل، ويقال: «صليت صلاة» دون «تصلية». وقال مجاهد: الصلاة من الله: التوفيق والعصمة، ومن الملائكة: العون والنصرة، ومن الأمة: الاتباع. وقال بعضهم: صلاة الرب على النبي: تعظيم الحرمة، وصلاة الملائكة: إظهار الكرامة، وصلاة الأمة: طلب الشفاعة. وقيل: من الله: الرحمة الكاملة، ومن المؤمنين: طلبها، ومن الملائكة: الاستغفار، ومن الطيور: التسبيح. وكراهة إفراد الصلاة عن السلام إنما هي لفظا لا خطا، كما أفاده أبو البقاء الكفوي في «كلياته».

(٢) [لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه ﷺ من التعظيم والإجلال ومع أن فيه حسن الموافقة، كذا قال اللاري رحمه الله] ولم يقل: «على رسوله»؛ اقتداء بالكتاب العزيز حيث قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ (الأحزاب: ٥٦). والرسول إما مرادف للنبي، -وهو إنسان بعثه الله تعالى بشريعة، سواء أمر بتبليغها أم لا، وإليه ذهب جماعة- وإما أخص منه، كما ذهب إليه جماعة أخرى، واختلفوا في وجه كونه أخص. وقال بعضهم: إن الرسول أعم، وفسره بأنه إنسان أو ملك مبعوث، بخلاف النبي فإنه مختص بالإنسان. (كش)

وعلى آله(١) ....

= ولقائل أن يقول: إن الله قد أمرنا أن نصلي على النبي ﷺ بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾، ونحن لا نصلي بأنفسنا، بل نحن نقول: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، فنسأل الله تعالى أن يصلي. فالجواب أن الحكمة فيه أن نبينا ﷺ طاهر لا عيب فيه، ونحن فينا المعايب والنقائص، وكيف يصلي مَن فيه معايب على طاهر؟ فنسأل الله تعالى أن يصلي عليه؛ لتكون الصلاة من رب طاهر على نبي طاهر.

وإنما لم يقل: «والصلاة على محمد»، بل عبر عنه بـ«النبي»، إما لأجل التعظيم لعدم ذكر اسمه ﷺ، وإما لادعاء التعيين حيث يحمل إضافة «النبي» على زيادة الاختصاص، أو يجعل المطلق منصرفا إلى الكامل، أو لرعاية السجع، أو ليلزم الصلاة على الرسول بالطريق الأولى. ثم «النبي» من «النبوة» -بمعنى الرفعة بالكسر- بفتح النون وسكون الباء، لا من «النبأ»، كذا قال المجد المحشي مولانا عب. وهو في الشرع عبارة عن إنسان بعثه الله تعالى إلى عباده لتبليغ الأحكام، كتاب كان معه أو لا، سواء كان لتبليغ الأصول أو الفروع والأحكام. ثم قيل: «التبليغ الأحكام» ليس على ما ينبغي؛ لأنها فروع.

ثم إضافة «النبي» إلى الضمير جاز أن تكون للاستغراق أو للجنس، والأولى أن تكون للعهد الخارجي، أي الصلاة على النبي الخاص، وهو نبينا ﷺ، وإليه يميل ذكر الآل والأصحاب بعده؛ لبلوغ ملة أصحاب نبينا إليه دون ملة أصحاب الأنبياء الآخرين. ثم الضمير في «نبيه» راجع إلى «الولي»؛ لجواز انتشار الضميرين في الخطبة، ورجوعه إلى «الحمد» مما لا معنى له ظاهرا، ولا يبعد أن يرجع إلى «الحمد» أيضا؛ لأن من أسماء نبينا هو نبي الحمد، فحينئذ يصح للمعنى. ثم يشترط الكتاب في الرسول فيكون أخص من النبي. قيل: عدد الرسل ثلاث مائة وثلاثة عشر، وعدد الكتب مائة وأربعة، فكيف يصح اشتراط الكتاب على الرسل كلهم؟ والجواب أن هذا إنما يصح إذا كان النازل على كل رسول [كتابا] على حدة، فلم لا يجوز أن يكون كتاب واحد لجماعة من الرسل.

وإنما أردف حمد الله بالصلاة على النبي؛ لأن استفاضة المطالب واستفادة المآرب مبنية على مناسبة ما بين المفيض والمستفيض، وعلاقة ما بين المفيد والمستفيد، وكان المفيض في غاية التقدس، والمستفيض في غاية التدنس، فلا بد من التوسل بمتوسط ذي جهتين يستفيض بجهة تجرده [من] الواجب، ويفيض بجهة تعلقه على الطالب، فلذا أردف حمد الله بالصلاة على النبي، وكذا آله وأصحابه بالنسبة إليه؛ لأنه لما كان بين الرسول والأمة بُعدٌ بواسطة الأشياء الذميمة وغبار العلائق فاحتَجْنا إلى مَن هو متوسط بين الرسول والأمة، وذلك لا يكون إلا الآل والأصحاب، وأيضا في إيراد التصلية بعد التحميد الامتثال بأمره سبحانه، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ﴾ الآية (الأحزاب: ٥٦). ولا يبعد أن يقال: وجه الإرداف هو الإشارة إلى أنه من أهل الملة.

وعلى آله إلخ: وإنما أعاد كلمة «على» ولم يعطف على قوله: «نبيه»؛ لأن أهل السنة والجماعة التزموا إيراد كلمة «على» بين «النبي» و«الآل»؛ لرد مذهب الشيعة؛ لعدم إيرادهم لها بينهما. والآل: هو أهل البيت والعيال. قال النبي ﷺ: «كل تقي ونقي فهو آلي». وجاء بمعنى الأتباع أيضا، وعلى هذين المعنيين يتناول الأصحاب. ثم إن «الأصحاب» إما جمع «الصاحب» كالأشهاد جمع الشاهد، وإما جمع «الصحب» بسكون الحاء كالأنهار جمع النهر، أو جمع «الصحب» بكسر الحاء كالأثمار جمع الثمر بالفارسية: پلنگ. وعلى المعنى الأول من الآل يكون ذكر الأصحاب بعده تعميما بعد التخصيص؛ لأن أهل بيته وأقرباءه ﷺ من الأصحاب، وعلى المعنى =

(١) وهو جمع في المعنى وفرد في اللفظ، يطلق بالاشتراك اللفظي على ثلاثة معان، أحدها: الجند والأتباع، نحو: آل فرعون. والثاني: النفس، نحو: آل موسى وآل هارون وآل نوح. والثالث: أهل البيت خاصة، نحو: آل محمد ﷺ. وقد دلت الأحاديث على أن آل محمد ﷺ مخصوص بمستحقي خمس الخمس الذين حرمت عليهم الصدقة، وهم بنو هاشم فقط، هذا عند الإمام الأعظم أبي حنيفة ؒ. وأهل بيت النبي ﷺ: فاطمة وعلي والحسن والحسين ﷺ؛ لأن النبي ﷺ لفَّ عليهم الكساء، وقال: «هؤلاء أهل بيتي». =

وأصحابه المتأدبين[1] بآدابه.

الذين ثبت لهما بينهم التأدب بآدابه، أي بجنس آدابه، وذلك كما يقال: «بنو فلان قتلوا زيدا» وقد قتله بعضهم، فلا يرد بلزوم تساوي الصحابة ﷺ في الفضل، كذا أفاد العلامة اللاري. (عبد القادر عفي عنه)

= الثاني منه يكون ذكر الأصحاب بعده تخصيصا بعد التعميم، والنكتة فيه الاهتمام بشأن الأصحاب. والأصحاب: من أدرك النبي ﷺ في الإسلام، ومات بالإسلام أيضا، فإنه لو لم يدركه في الإسلام، بل أدركه في الكفر لا يكون من الأصحاب، وكذلك لو أدرك في الإسلام، ولكن ارتدَّ ومات بكفره، لا يكون منهم. وإنما لم يقولوا: إن الصحابة من يدرك النبي ﷺ في الإسلام، وكان إسلامه ثابتا إلى آخر عمره؛ لأنه حينئذ لم يصدق على مَن أدرك النبي عليه السلام في إسلامه، فارتدَّ ثم أسلم، مع أنه من الصحابة أيضا. وفي بعض الكتب: أن في الصحابة مذهبين: راجحهما هو مذهب البخاري وسائر المحدثين وجماعة من الفقهاء: أنه كل مسلم رأى النبي عليه السلام ولو ساعةً وإن لم يوجد مجالسته ومخالطته. والثاني وهو مذهب أكثر أهل الأصول: أنه يشترط مجالسته. وأما التابعي ففيه مذهبان أيضا، أحدهما: الذي رأى صحابيا. والثاني: أنه الذي جالس صحابيا.

وقيل: «الآل» في الأصل «أهل» بقرينة تصغيره بـ«أهيل». وقيل: أصله «أول» بفتح الألف والواو، قلبت الواو ألفا بالأصل الأول من أصول القلب. ويستعمل «الآل» في الأشراف فقط، سواء كان شرافته في الدنيا والآخرة معا، كرسولنا عليه السلام، أو في الدنيا فقط، كفرعون فيقال: آل فرعون. و«الآداب» جمع «الأدب»، بالفارسية: نگاه‌داشتن حد شے. وقوله: «بآدابه» أي بأوصافه، أي كل ما صدر من النبي ﷺ من الصلاة والصوم وغيرهما فهو يصدر من أصحابه أيضا. ثم قوله: «المتأدبين بآدابه» إما صفة للأصحاب أو الآل أو المجموع، والآداب إما آداب نفس النبي عليه السلام أو آداب درسه، والمراد بآداب درسه تبليغ الكتاب والأحكام. وإنما لم يقل: «هادين»، أو «للمهتدين بهدايته» موضع قوله: «المتأدبين بآدابه»؛ رعاية لبراعة الاستهلال، وهي أن يورد في أول الكتاب شيء يُشعر بأن المقصود من الكتاب ماذا، فقوله: «المتأدبين بآدابه» إشارة إلى أن علم النحو من جملة الآداب، بخلاف ما لو قال: «المهتدين بهدايته».

= والمتبادر إلى الذهن عند الإطلاق هم مع أزواجه. وآل النبي ﷺ من جهة النسب: أولاد علي وعقيل وجعفر والعباس، ومن جهة الدِّين: كل مؤمن تقي، كذا أجاب رسول الله ﷺ حين سئل عن الآل.

وقوله: «وأصحابه» من عطف الخاص على العام؛ تنبيها على شرف الصحابة وفضلهم بواسطة الصحبة، وهو جمع «صاحب» كأشهاد جمع الشاهد، أو جمع «الصحب» بسكون الحاء كأنهار جمع النهر، أو جمع «الصحب» بكسر الحاء كأنمار جمع نمر. وبين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه، فمن اجتمع بالنبي ﷺ من أقاربه المؤمنين فهو من الآل والصحب، ومن لم يجتمع به منهم فهو من الآل فقط، ومن اجتمع به من غير القرابة بشرط كونه مؤمنا به فهو من الصحب فقط. ولا يستعمل غير مضاف، ويختص بالأشراف من العقلاء الذكور، فلا يقال: آل الإسكاف، ولا آل قاطمة، ولا آل مكة. وعن الأخفش: أنهم قالوا: آل المدينة وآل البصرة. (جمال وعبد الغفور وكليات أبي البقاء)

(١) أي للمتصفين بأوصافه ﷺ، وفيه كمال التعظيم لشأنهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «أدّبني ربي فأحسن تأديبي»، فكل آدابهم من تأديب الله تعالى. والأدب في اللغة: حسن الأحوال في الحركات والسكنات واجتماع الخصال الحميدة. قال في «التلويح»: التأديب: تهذيب الأخلاق وإصلاح العادات. وهو عند أهل الشرع: الورع، وعند أهل الحكمة: صيانة النفس عن الرذائل. وفي «البزازية»: الأدب: ما فعله الشارع مرة، وتركه أخرى، وفي معناه ما قيل: الآداب السنن. وكل صحيح. وفي إيراد هذا اللفظ من براعة الاستهلال ما لا يخفى؛ لأن الأدب يطلق على عِلم العربية الذي يحترز به عن الخطأ في كلام العرب. وله أقسام، منها علم النحو الذي هذا الكتاب فيه. قال =

أما بعد،⁽¹⁾ فهذه⁽²⁾ فوائد وافية بحلّ مشكلات الكافية ....
أي رسالة تحل إلخ مشتملات

أما بعد: أي بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه. اعلم أن كلمة «بعد» من الظروف اللازمة الإضافة إذا كان معنى الظرفية متحققا فيها، وأما إذا قطع النظر عن معنى الظرفية فيجوز قطعها عن الإضافة، كقولهم: رب بعد خير من قبل. وبعد ملاحظة الظرفية: فإن قطعت عن الإضافة لفظا فهي مبنية على الضم، كما فيما نحن فيه، وإن لم تقطع فهي معربة بالحركات الثلاث.

فهذه: الفاء في جواب «أما» للشرط، وعند عدم «أما» تكون الفاء على توهم «أما» إجراء للموهوم مجرى المحقق، أو تكون في جواب «أما» المقدر، هكذا قالوا. قيل: الجزاء في «أما» المقدر إنما يكون الأمرَ أو النهيَ، وفيما نحن فيه ليس شيء منهما، كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ۝﴾ (المدثر: ٣) أمر عمل فيما قبله؛ فإن «ربك» مفعولا له، أي أما ربك فكبر، وقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ۝ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ۝﴾ (المدثر: ٤-٥). ثم إن المشار إليه في «هذه» يكون محسوسا بحس البصر، فلا يقال: إن كون المشار إليه في «هذه» هو الألفاظ، على ما يفهم من الجد المحشي مولانا عب، ليس على ما ينبغي؛ لأن المحسوس بحس البصر هو النقوش لا الألفاظ؛ لأنا نقول: جعل الألفاظ مشارا إليها لوضوح دلالتها على المعنى، فكأنها محسوسة بحس البصر، فيكون استعمال «هذه» حينئذ في الألفاظ استعمال اللفظ في غير الموضوع له وعلى سبيل المجاز. وجعل مولانا عص المشارَ إليه لـ«هذه» هو المعاني، لأنه لما تميز معنى عن غيرها، فكأنها محسوسة، وحينئذ أيضا استعمال اللفظ في غير الموضوع له.

فوائد وافية إلخ: «الفوائد» جمع «فائدة»، من «الفيد» بسكون الياء يعني آنچه داده وگرفته شود از دانش ومال، كذا قال الجد المحشي حيث قال: الفائدة هي التي كانت مترتبة على فعل الفاعل، سواء كانت باعثة لفعل الفاعل إياه أو لا. والغاية والغرض: ما كان باعثا لفعل الفاعل إياه. والنسبة بين الفائدة وبين الغاية والغرض عموم وخصوص من وجه؛ لاجتماعهما فيما كان الترتب والباعث معا، وفي الترتب من غير الباعث توجد الفائدة بدون الغاية والغرض، وفي الباعث بدون الترتب توجد الغاية والغرض بدون الفائدة. وقيل: الفائدة ما تستفاد من الغير، فيكون المعاني من الفوائد؛ لاستفادتها من الألفاظ، والألفاظ أيضا من الفوائد؛ لاستفادتها من النقوش، وهي أيضا من الفوائد؛ لاستفادتها من الشارح. ثم الوافي بمعنى الكثير، أي فوائد كثيرة. يقال: «وفى الشيء» إذا كثر، وجاء بمعنى بعهود، أي هذه فوائد ليست بلا وفاء، ومعنى الأول أولى.

الكافية: التاء في «الكافية» جاز أن تكون للمبالغة، وجاز أن تكون للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وجاز أن تكون للتأنيث بتقدير الرسالة، أي الرسالة الكافية.

= السخاوي في «إرشاد المقاصد»: الأدب هو علم يتعرف منه التفاهم عما في الضمائر بأدلة الألفاظ والكتابة. وموضوعه: اللفظ والخط من جهة دلالتهما على المعاني. ومنفعته: إظهار ما في نفس الإنسان من المقاصد وإيصاله إلى شخص آخر من النوع الإنساني حاضرا كان أو غائبا، وهو حلية اللسان والبنان، وبه يتميز ظاهر الإنسان على سائر أنواع الحيوان، وهو أول أدوات الكمال، ولذلك من عري عنه لم يتمّ بغيره من الكمالات الإنسانية، وتنحصر مقاصده في عشرة علوم، ومنها علم النحو.

(١) البناء على الضم؛ لقطعه عن الإضافة لفظا، وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا، وههنا صالح للأول باعتبار اللفظ، والثاني باعتبار الرقم. (الحدائق الندية)

(٢) الفاء لجواب «أما» للشرط، وعند عدمه -كما في بعض النسخ- فللتفسير لا للجزاء؛ بناء على توهم «أما»، أو تقديرها في نظم الكلام، كما قيل؛ لأن توهم «أما» لم يعتبره أحد من النحويين، وتقديرها مشروط بكون ما بعد الفاء أمرا أو نهيا أو مفسرا له، صرح به الرضي. هكذا ذكر القهستاني في «شرح المختصر».

للعلامة(١) المشتهر في المشارق والمغارب(٢) الشيخ ابن الحاجب،.........

من يكون عالما بالعلوم العقلية والنقلية معا. (عب) — عزام — اسمه جمال الدين

للعلامة المشتهر: التاء في «العلامة» لمبالغة «العلام»، وهو لمبالغة العالم. فإن قيل: لِمَ لم يطلق لفظ «العلامة» على الله تعالى مع أنه تعالى أليق به؟ قلت: عدم الإطلاق عليه تعالى لتوهم التأنيث، وكذلك لا يقال: الله عارف؛ لأن أحد معاني المعرفةِ الإدراكُ المسبوق بالجهل، ولا يقال: علمت الله، بل عرفت الله؛ لأن أحد معاني العلوم الإدراك المركب. وفيه أبحاث:

الأول: أن لفظ «العلامة» يقتضي بحسب المعنى أن يكون صفة لـ«الكافية»، أي الكافية الكائنة للعلامة؛ فإن كون الجار والمجرور صفة إنما يكون باعتبار المتعلق، ويقتضي بحسب اللفظ أن يكون حالا من «الكافية»، أي ثابتة للعلامة؛ لأن كون الجار والمجرور حالا أيضا يكون باعتبار المتعلق، فإذا كان لفظ له جانبان: جانب اللفظ وجانب المعنى، فأكثر المحققين ذهبوا إلى جانب المعنى، فيلزم حينئذ حذف الموصول مع بعض الصلة -لأن اللام في قولنا: «الكائنة» بمعنى «التي» وصِلتها العامل مع معموله الذي هو قوله: «للعلامة». لا يقال: لا يجوز رعاية جانب اللفظ وجعله حالا عن «الكافية»؛ لأنها ليست بفاعل ولا مفعول؛ لأنا نقول: الحال عن المضاف إليه جائز بشرطين: أحدهما: جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وثانيهما: أن يكون المضاف إليه فاعلا أو مفعولا، وكلاهما موجودان ههنا، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن إضافة «الحل» إلى «الكافية» من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول- والجواب أنه قد جوز بعضهم حذف الموصول مع بعض الصلة.

والبحث الثاني: أن الأولى أن يقال: «للعلامة المشتهرة» ليطابق الصفة مع موصوفها. والجواب: أنه إذا كان اللفظ مؤنثا بحسب اللفظ ومذكرا بحسب المعنى -كما فيما نحن فيه- جاز إرجاع الضمير المذكر إليه، كما إذا كان اللفظ مذكرا ومعناه مؤنثا: لنا الخيار فيه أيضا. والبحث الثالث: أنه لا يجوز إطلاق «العلامة» على ابن الحاجب؛ لأنه لم يكن عالما بالعلوم العقلية، ويشترط في العلامة أن يكون عالما بالعلوم العقلية والنقلية معا. والجواب: أنه جمع جميع أقسام العلوم، ولكن اشتهاره في النقليات دون العقليات، كما يصح إطلاق هذا اللفظ على قطب الدين الشيرازي مع اشتهاره في العقليات دون النقليات. وأجيب أيضا بأنه جعل العلم العقلي -كالمنطق والحكمة- كالعدم.

في المشارق والمغارب: «المشارق» و«المغارب» جمع «المشرق» و«المغرب»، وقد وقع في القرآن بصيغة المفرد، وبصيغة التثنية أي المشرقَين والمغربَين، وبصيغة الجمع أيضا، أما الأول فباعتبار أن الشمس تخرج من طرف واحد، وتقعد في جانب واحد. وأما الثاني فباعتبار أن الشمس تخرج في الصيف من موضع، وتخرج في الشتاء من موضع آخر، وكذا تقعد في الصيف في موضع، وتقعد في الشتاء في موضع آخر. وأما الثالث فباعتبار أنها تخرج كل يوم من موضع، وتقعد في كل يوم في موضع آخر، فاختياره صيغة الجمع إشارة إلى أنه مشهور في جميع وجه الأرض، فإذا عرفتَ هذا فلا يرد ما هو المشهور في هذا المقام من أن إيراد صيغة الجمع ليس على ما ينبغي؛ لأن المشرق والمغرب ليس متعددا. وأجيب أيضا بأن المراد من المشارق والمغارب: هو بلاد المشرق والمغرب، والبلاد في الجانبَينِ متعددة، فحينئذ يكون المراد منهما المعنى المجازي لا الحقيقي.

الشيخ ابن الحاجب: بالكسر والنصب والرفع، أما الأول فلكونه بدلا عن «العلامة»، وأما الثاني فبتقدير «أعني»، وأما الثالث فلكونه خبر مبتدأ محذوف، أي هو الشيخ ابن الحاجب. قيل: لا يجوز إطلاق «الشيخ» عليه؛ لأن الشيخ يطلق على من بلغ سنة خمسين إلى =

---

(١) تاؤه للمبالغة، ولم يطلق على الله تعالى مع أنه الجدير لذلك؛ لتوهم التأنيث. (غف)

(٢) قوله: «المشارق إلخ» كناية عن جميع الأرض، كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ (المعارج: ٤٠). وتوجيه الجمع أن للشمس من أول السرطان إلى أول الجدي في كل يوم مطلعا، وهي مائة واثنان وثمانون، ثم تعود إلى مطالعها كذلك، وكذا حال «المغارب». (عبد الغفور)

تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بُحْبُوحةَ[١] جِنانه. نظمتُها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز[٢]

التغمد: الستر. (منه) — الجنان بالكسر جمع «جنة» — رشتۀ مرواريد. (غف)

ضياء الدين[٣] يوسف، حفِظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف،[٤] وسمَّيتُها بـ«الفوائد الضيائية»؛

لقب الولد، ويوسف علم له. (حال) — دريغ ودرد خوردن. (غف)

= آخر عمره، أو من إحدى وخمسين إلى آخر العمر، أو من خمسين إلى ثمانين سنة على اختلاف الأقوال، والمشهور أنه قتل شابًا، ولم يبلغ إلى خمسين سنة. وأجيب بأنه قد يطلق «الشيخ» على الرجل الصغير لتبجيله.

تغمده الله إلخ: التغمد هو الستر، كما قال الشارح في «الحاشية». وشبه الغفران باللباس؛ لأن كلًّا منهما ساتر العيوب، أما كون اللباس ساترا لها فظاهر، وأما كون الغفران ساترا لها فلأنه ساتر الذنوب، وهي عيوب.

وأسكنه إلخ: أي أسكنه الله تعالى. قال قدس سره في «الحاشية»: بحبوحة الدار، أي وسطها، انتهى كلامه، أي أسكنه وسط جنانه، بالكسر جمع «جنة»، وبالفتح: القلب. وإنما اختار بحبوحة جنانه دون أولها وآخرها؛ لأن خير الأمور أوسطها.

نظمتها إلخ: قيل: معنى النظم بالفارسية *دررشته كشيدن*، والسلك: الخيط المطلق. وقيل: السلك: الخيط الذي يجمع فيه الدرر. والتقرير: *قرار دادن*. وإضافة «السلك» إلى «التقرير» من قبيل إضافة المشبه به إلى المشبه، وهو التقرير، أي جمعت الفوائد التي هي المعنى في التقرير الذي هو كالسلك، ووجه الشبه كون كل واحد منهما حافظا للأشياء من التفرقة، فالسلك يحفظ اللآلئ من التفرقة، والتقرير يحفظ المعاني؛ لأن المعاني بعد التعبير بالألفاظ تصير محفوظة في الذهن من التفرق. ثم قوله: «وسمط التحرير» عطف على قوله: «سلك التقرير»، أي نظمتها في سمط التحرير. «السمط» بكسر السين وسكون الميم: الخيط الذي فيه الجواهر واللآلئ ونحوهما، وبفتح الميم: الخيط المطلق. التحرير: *نقش خط بر گرفتن*. قال الشارح: شبه تحرير كتابه وتقريره بالسلك، وشبه كلماته بالجواهر واللآلئ، وشبه كتبه باجتماع الجواهر واللآلئ في السلك.

للولد العزيز: أي نظمتها للولد العزيز، هو بمعنى *ارجمند وگرامى وكياب*. ويجري في قوله: «ضياء الدين يوسف» الإعراب الثلاث: الجر بالبدل، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو، والنصب بتقدير «أعني».

سبحانه: أي أُسبح الله سبحانه، وهو مفعول مطلق فعله محذوف. قيل: التلهف: *دريغ خوردن واندوه گين شدن*، والتأسف *دريغ ودرد خوردن*، وقيل: هما مترادفان.

بالفوائد الضيائية: أي بالفوائد التي لها نسبة إلى ضياء الدين؛ لأن نظمها لأجله. لا يقال: إن التركيب الإضافي إذا نسب إليه ثم ينسب إلى الجزء الآخر، وهو المضاف إليه كـ«زبيري» في «ابن زبير»، فكيف نسب إلى الجزء الأول وهو «ضياء» ولم ينسب إلى «الدين»؛ لأنا نقول: إنما ينسب في التركيب الإضافي إلى المضاف إليه إذا كان المقصود فيه هو المضاف إليه، وأما إذا كان المقصود فيه هو المضاف فحينئذ ينسب إليه كـ«امرئي» و«عبدي» في «امرئ القيس» و«عبد مناف». والمقصود ههنا هو الجزء الأول؛ فإن المقصود أنه ضياء الدين. فإن قلت: لِمَ لم ينسب إلى يوسف اسمه مع أن النسبة إلى يوسف اسمه خالية من تكلف الحذف؟ قلت: جاز أن يكون معروفا باللقب لا بالاسم. ويحتمل أن يقال: إنه تفاءل في نسبة كتابه إلى ضياء الدين.

---

(١) [بحبوحة الدار: وسطها، وهي من كل شيء وسطه وخياره. (منه)] (٢) [*گرامى وارجمند*. (غف) يعني ليس بمعنى العظيم، فلا يرد ما يرد.]

(٣) كضياء البيت وسراجه، كأنه ضياء يهتدى به إلى الدين. (عبد الغفور)

(٤) قيل: بمعنى واحد، أي الحزن، وبعضهم فرقوا بينهما بأن التلهف: الحزن الحاصل بسبب إتيان فعل لا بد من تركه، والتأسف: الحزن الحاصل بسبب ترك فعل لا بد من الإتيان. (عصمت)

لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية، نفعه الله تعالى بها وسائر[1] المبتدئين من أصحاب التحصيل،

علة لانتساب الفوائد إلى ضياء الدين — هو من تفوض إليه الأمور. (عصمت)

وما توفيقي[2] إلا بالله،[3] وهو حسبي ونعم الوكيل.[4]

مصدر بمعنى اسم الفاعل يعني: بسنده وكافي. (ع‍ـ)

اعلمْ أن الشيخ رحمه الله تعالى لم يُصدِّر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءًا منها؛ .....

لأنه لهذا الجمع إلخ: هذا علة لانتساب الفوائد إلى ضياء الدين، أي هو لجمع الكلمات وتأليفها كالعلة الغائية، فيكون بين الفوائد وبين ضياء الدين نسبة العلية والمعلولية، فهو سبب لوجود الفوائد. وإنما قال: «كالعلة الغائية»، ولم يقل: «علة غائية»؛ لأن العلة الغائية ما كان باعثا على وجود فعل، وكان متقدما باعتبار التصور ومتأخرا باعتبار الوجود الخارجي، كجلوس السلطان على السرير؛ فإنه علة غائية للفعل الذي هو وجود السرير، فهو متقدم باعتبار التصور ومتأخر باعتبار الوجود، وضياء الدين يوسف ليس كذلك؛ لأنه وإن كان باعتبار التصور متقدما على الفوائد، ولكنه باعتبار الوجود غير متأخر عنها، بل متقدم عليها، فتكون العلة الغائية في الحقيقة هي تعلُّمُه بهذه الفوائد؛ فإن تعلمه بها إنما يكون بعد وجودها، أو لأن العلة الغائية هي ضياء الدين يوسف مع جميع المبتدئين، لكن لما كان المقصود الأصلي هو ضياء الدين يوسف فقط فلهذا قال: «كالعلة الغائية».

وسائر المبتدئين إلخ: السائر: بمعنى الباقي، ويحتمل أن يكون بمعنى الجميع، فيدخل حينئذ فيه ضياء الدين يوسف أيضا، وحينئذ يكون تعميما بعد التخصيص. وقوله: «من أصحاب التحصيل» احتراز عن المبتدئين الذين ليسوا من أصحاب تحصيل العلم.

وما توفيقي إلا بالله: أي إلا بسبب الله تعالى وبمعونته بجعل الباء للاستعانة. وإضافة «التوفيق» إلى الياء من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول، أي وما توفيقي إلا بالله، فالشارح لما وصف كتابه بالأوصاف المذكورة فقال: «وما توفيقي إلا بالله»؛ هضما لنفسه. التوفيق: جعل الأسباب موافقا للمطلوب الخير. وهو حسبي: والحسب مصدر بمعنى اسم الفاعل، يعني بسنده وكافي.

ونعم الوكيل: إما معطوف على قوله: «حسبي»، أو على قوله: «وهو حسبي»، وعلى الثاني يحتاج إلى تقدير المخصوص بالمدح، أي هو نعم الوكيل، وعلى التقدير الأول لا يحتاج إلى تقديره؛ لأن تقديره: «هو نعم الوكيل» بحكم العطف. قيل: على كلا التقديرين يلزم عطف الجملة الإنشائية على الخبرية؛ لأن «نعم» لإنشاء المدح، فيكون «نعم الوكيل» جملة إنشائية. -لا يقال: قوله: «حسبي» مفرد، فلا يلزم ما ذكرنا؛ لأنا نقول: إن صاحب «الكشاف» قال: إن «حسبي» بمعنى «يحسبني»، فيكون جملة- والجواب أنا لا نسلم كون الواو للعطف، لمَ لا يجوز أن تكون اعتراضية؟ فتكون جملة معترضة. لا يقال: إن الجملة المعترضة إنما تكون بين الكلامين مع أن الكلام يتم بها؛ لأنا نقول: كونها بين الكلامين مما هو غير متفق عليه، بل مختلف فيه. أو نقول: تقديره: وهو مقول في حقه: نعم الوكيل، فيكون كلاما خبريا. أو نقول: جاز أن يكون قوله: «وهو حسبي» جملة حالية، وصاحب الحال هو الله تعالى في قوله: «نفعه الله»، فيكون لهذه الجملة محل من الإعراب، فحينئذ يصح عطف الجملة الإنشائية على جملة لها محل من الإعراب.

اعلم إلخ: دفع سؤال، تقريره أن المصنف خالف السلف حيث لم يكتب الحمد، والسلفُ يكتبونه، وقوله: «بأن جعله جزءا منها» =

---

(١) [بمعنى الباقي، ولم يثبت بمعنى الجميع. (عصمت)] (٢) الواو فيه اعتراضية، وهو تذييل لدفع توهم العجب الناشئ من الكلام السابق. (عبدالحكيم سيالكوتي) (٣) [أي وما كوني موفّقا لإصابة الحق إلا بتأييد الله ومعونته.]

(٤) أي الله تعالى أحرى وأجدر بأن يتوكل عليه؛ لكمالِ علمه وإحاطته بما ظهر أو خفي من مصالح أمورنا، وغَاية لطفه وعنايته بمن يتولاه، وهذان الوصفان يراعيان في «الوكيل»، وهو أتم وأكمل فيه تعالى. وقال صاحب «المطول»: عطفها إما على جملة «هو حسبي»، والمخصوص محذوف، فيكون من عطف الفعلية الإنشائية على الاسمية الإخبارية، وإما على «حسبي»، وحينئذ فالمخصوص هو الضمير المتقدم، كما صرّح به صاحب «المفتاح». (جمال)

هصماً(١) لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس(٢) ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى
دليل لعدم التصدير بالحمد — علة لهضم النفس — في مزيد اعتبار بشأنها

يصدَّرَ به على سَنَنِها، ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقًا، حتى يكونَ بتركه أقطع؛ لجواز إتيانه
أي من عدم الكتابة — أي لا بالتلفظ ولا بالكتابة — كتبا وفعلا. (محرم)

بالحمد من غير أن يجعله جزءًا من كتابه. وبدأ بتعريف الكلمة والكلام؛ لأنه يبحث في هذا الكتاب
بكتابة النقوش — قولا وفعلا. (محرم)

عن أحوالهما،(٣) فمتى لم يعرفا(٤) كيف يبحث عن أحوالهما؟
أي لم يتصورا. (غف) — وأما تقسيم الكلمة فمن تتمة تعريفها؛ إذ به ينكشف زيادة الانكشاف. (ت)

= إشارة إليه. فأجاب بأن عدم تصديره؛ لهضم النفس. فقوله: «هضما» مفعول له علة لعدم التصدير. و«الهضم» بالضاد المعجمة أو المهملة بمعنى الكسر. وفي بعض كتب اللغة أنه بالصاد المهملة بمعنى الكسر، وبالضاد المعجمة بمعنى الانكسار. وقد حمل عدم التصدير على عدمه مطلقا، سواء كان بالكتابة أو غيرها، فقوله: «بأن جعله جزءا منها» دفع ما يقال من أن عدم تصديرها بحمد الله تعالى ممنوع؛ لجواز أن يكون التصدير بتلفظ حمد الله، أو يقال: الحمد هو الثناء باللسان في ضمن لفظ ما، وهو يتحقق في ضمن التسمية.

بتخييل أن كتابه إلخ: وهو علة لهضم النفس. وقيد الحيثية إشارة إلى أن النقصان في الإضافة -أي في إضافة الكتاب إلى المصنف- لا في المضاف، أي كتابه من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف، لا من حيث إنه مشتمل على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف. حتى يلزم بترك هذا الجعل مخالفة السلف؛ فإنهم إنما يستحسنون هذا الجعل في ما هو في مرتبة كتبهم.

ولا يلزم إلخ: دفع سؤال، تقريره أن ترك الحمد هو ترك السنة؛ لوقوع الحديث المشهور في شأن الحمد، فلا معنى لترك الواجب أو السنة لهضم النفس. تقرير الجواب أن المأمور به هو الإتيان بالحمد، سواء كان مع الكتابة أو لا، فالمصنف جاز أن يتلفظ الحمد، ثم كتب قوله: «الكلمة لفظ وضع إلخ». وأجيب أيضا بأن ترك الحمد حمد أيضا إذا كان المقصود من الترك هو العجز عن أدائه.

لأنه يبحث إلخ: هذا دليل الابتداء مطلقا من غير النظر إلى كونه حقيقيًا أو إضافيًا، وإن كان الابتداء به إضافيا أو عرفيا؛ لأن الابتداء الحقيقي لا يكون بالكلمة، بل بالتسمية، بل ببيانها، فلا يرد حينئذ ما قال بعض الناظرين من أن المراد من الابتداء إما الحقيقي أو الإضافي، وعلى كلا التقديرين لا يكون التقريب تامًا. لا يقال: كما أنه بدأ بتعريفهما كذلك بدأ بتقسيمهما؛ فإن قوله: «لا يتأتى ذلك إلخ» تقسيم للكلام، فما وجه تخصيصه بالتعريف؟ لأنا نقول: التقسيم من تتمة التعريف، فالابتداء به يستلزم الابتداء بالتقسيم، فالمراد به أنه يبحث عن أحوالهما من حيث إن الأحوال منسوبة إليهما، سواء كان الأحوال منسوبة إلى أنفسهما أو إلى أقسامهما. ثم إنه أشار بإيراد ضمير التثنية في قوله: «أحوالهما» إلى أن موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام معا، لا أحدهما. والقول بأن موضوعه كلمة، وإرجاع الكلام إليها أو على العكس -كما هو اختيار البعض- تكلف.

لم يعرفا إلخ: قيل: قوله: «لم يعرفا» إما من «التعريف» أو من «المعرفة»، فإن كان الثاني فالدليل غير مثبت للمدعى؛ لأن المدعى هو الابتداء بالتعريف مع أن المعرفة تكون بغير التعريف أيضا، وإن كان الأول فالتقريب وإن كان تامًا لكن الملازمة غير مسلمة؛ لأن =

---

(١) [بالصاد المهملة، هصمه يهصمه: كسره. (ق)] (٢) [أي ليس هذا الكتاب من حيث إنه كتابي ومؤلفي مثل مؤلفات السلف؛ لعدم اشتماله على المسائل والقواعد والأمثال والشواهد. (محرم)] (٣) إما عن أحوال الكلمة نفسها ككونها معربة ومبنية، أو نوعها كالاسم، أو عرضها الذاتي كالمعرب، أو نوعه كالمنصرف وغير المنصرف، وإما البحث عن أحوال الكلام فلوقوعه في محل له موضع من الإعراب، وكانجزام الشرط والجزاء الفعلين بالأدوات الجازمة، وكونه مصدرا بالفاء إلى غير ذلك، من «نش».

(٤) فيه أنه إما من «المعرفة» أو «التعريف»، ويرد على كل ورود، أما على الأول فبعدم استلزام الدليل الدعوى؛ لأن الدعوى هو =

إذ لا بد في الكلام من كلمتين

وقـدَّم الكلمة على الكلام؛ لكون أفرادها جزءًا من أفراد الكلام، ومفهومها جزءًا من مفهومه.(١)

للمصنف رحمه الله — أي أفراد مفهومها — مفهوم

= البحث عنهما يتوقف على المعرفة لا على التعريف. والجواب أن المراد من المعرفة هو المعرفة على وجه البصيرة، وهي بالتعريف. ويجاب باختيار الأول أيضا بأن المراد بالبحث هو البحث على وجه البصيرة، وهو إنما يكون بالتعريف، وأجيب باختيار الثاني بأن للمعرفة التي وجبت لهما إنما حصلت في ضمن التعريف؛ فإن التعريف الخاص يستلزم العام الذي هو ما هو الواجب، وهو المعرفة. لا يقال: لِمَ عرفهما بهذا دون غيره؛ لأنا نقول: هذا تعين الطريق، وليس هذا من دأب المناظرة.

قيل: ما هو الواجب -وهو المعرفة- حاصل قبل التعريف؛ لأن من أراد تعريفهما فلا بد له من معرفتهما أولا، وإلا يلزم طلب المجهول مطلقا، وهو باطل، فحينئذ كيف يصح ما مر من أن ما هو الواجب حاصل بالتعريف؟ وأجيب بأن ما هو الواجب -وهو المعرفة- ليس حاصلا للمتعلم -أي المبتدئ- قبل التعريف مع أن الكلام فيه، بل هو حاصل قبل التعريف للمعلم المفكر، وهو الذي رتب أمورا معلومة؛ ليتأدى إلى المجهول؛ لأن تعريف الشيء إنما هو بالنسبة إليه لا إلى المتعلم المبتدئ. لا يقال: إن ما هو الواجب حاصل للمبتدئ أيضا قبل التعريف؛ لأن متكلما إذا قال للمخاطب: «الكلمة» فهو لا يعني الكلمة العامة، بل الكلمة الخاصة، فالمخاطب -وهو المتعلم المبتدئ- يعرف أن المراد منها هو الكلمة الخاصة؛ لأنا نقول: إنما يصح إذا كان جميع المخاطب سامعا ومبتدئا، وليس كذلك، لأن السامع أعم من المخاطب، فجاز أن يكون المخاطب عارفا بذلك دون السامع المبتدئ، ولو سلم كون المخاطب مطلقا سامعا ومبتدئا، لكنه إنما يلزم إذا ألقي إلى المبتدئ أولا قوله: «الكلمة» ثم تعريفها، وأما إذا ألقي إليه على عكس ذلك فلا.

لكون أفرادها إلخ: والمراد من الكلمة المفهومة من قوله: «أفرادها» إنما هو المفهوم، ومن الكلام في قوله: «من أفراد الكلام» هو المفهوم أيضا، ومن الكلمة المفهومة من قوله: «ومفهومها» ومن الكلام المفهوم من قوله: «من مفهومه» هو اللفظ، ففي العبارة طريق الاستخدام. واعلم أن ههنا وجوها أربعة، الأول: أن تحقق فرد الكلام يتوقف على تحقق فرد الكلمة؛ لأن تحقق الكل يتوقف على تحقق الجزء. والثاني: أن معرفة فرد الكلام يتوقف على معرفة فرد الكلمة؛ لأن معرفة الكل يتوقف على معرفة الجزء. والثالث: أن تحقق مفهوم الكلام يتوقف على تحقق مفهوم الكلمة؛ لما مر في الوجه الأول؛ لأن فرد الكلمة جزء من فرد الكلام، فمفهومها أيضا جزء من مفهومه ضرورة أن الفرد هو الحقيقة والتشخص. والرابع: أن معرفة مفهومه يتوقف على معرفة مفهومها؛ لما مر في الوجه الثاني، ووجهه بعينه ما مر في تعليل الوجه الأول.

ثم اعلم أن شيئا إذا كان متقدما على شيء باعتبار الوجود الخارجي فإذا قدم في الكتابة يكون موافقا في التقدم للموجودات الأربعة، أي الوجود الخارجي والذهني والكتابي واللفظي، فالكلمة إذا قدمت في الكتابة تكون مقدمة باعتبار الوجود اللفظي؛ لأنه ينتقل من كتابتها إلى لفظها، فتكون لفظا أيضا متقدمة عليه، ولا نعني بالوجود اللفظي إلا هذا. ثم ينتقل من لفظها إلى معناها، أي تعلقها في الذهن، فتكون متقدمة عليه باعتبار الوجود الذهني أيضا. وههنا اعتراض مشهور بأن المراد من التقدم إما تقديم تعريفها على تعريفه أو تقديم تعريفها وتقسيمها على تعريفه وتقسيمه، وعلى الأول فالدليل إما مجموع المعطوف والمعطوف عليه، أو كل واحد منهما، على الأول يلزم الاستدراك، وعلى الثاني فالدليل الأول غير مثبت للمدعى؛ لجواز كون أفراد شيء جزءا من أفراد شيء آخر مع أن مفهومه =

= ذكر تعريفهما خصوصا، والدليل هو ضرورة معرفتهما بأيّ وجه كان، وأما على الثاني فيمنع توقف البحث على التعريف؛ إذ للبحث يكفي مطلق المعرفة. أجيب باختيار الشق الأول بأنه لما وجب معرفتهما بوجه ما، ولا يمكن تحصيله إلا بوجه خاص، أورد الوجه المخصوص؛ لاستلزامه ما هو الواجب، ولا يضر كون غيره أيضا مستلزما. (نور وتاش)

(١) أما كون أفراد الكلمة جزءا من أفراد الكلام فظاهر؛ لأن «زيدا» مثلا جزء من «زيد قائم»، وأما أن مفهومها جزء من مفهومه فلأن الفرد إذا كان جزءا كان حقيقته أيضا جزءا؛ إذ الفرد عبارة عن الحقيقة مع التشخص والخصوصية. (عل)

فقال: الكلمة.[١] قيل: هي والكلام مشتقان[٢] من «الكلم» بتسكين اللام، وهو الجرح؛[٣] لتأثير معانيهما

= كل من مفهومه، وعلى تقدير الوجه الثاني من التقديم فالكلام فيه أيضا مثل ما ذكرنا. وأجيب باختيار الشق الثاني من الوجه الأول بأن أفراد الشيء إذا كان جزءا من أفراد شيء آخر، وكانت هذه الجزئية ملحوظة، فحينئذ يصح تقديم مفهوم على مفهومه أيضا. وأجيب باختيار الشق الأول على تقدير الوجه الثاني من التقديم بتوزيعه على جزء المدعى بطريق اللف والنشر المشوش. لا يقال: إن الدليل على هذا التقدير أيضا غير مثبت للمدعى؛ لأن التقسيم أيضا لا يكون إلا للمفهوم، فجزئية الأفراد لا يجديك نفعا. لأنا نقول: التقسيم وإن كان للمفهوم إلا أن المقصود الأصلي ضبط الأفراد فيه. ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد، كما مر.

قيل هي والكلام مشتقان إلخ: لما سبقت الكلمة في عبارة المصنف صريحا دون الكلام فلذا قال: «هي والكلام إلخ»، ولم يقل: «قيل: هما مشتقان إلخ». والاشتقاق: رد كلمة إلى كلمة أخرى بحسب المناسبة المعنوية واللفظية، سواء كان معنى المشتق منه عين معنى المشتق أو جزءا منه أو خارجا لازما له. والمراد من معنى المشتق منه أعم من المعنى المطابقي أو التضمني أو الالتزامي، وفيما نحن فيه يكون المعنى الالتزامي للمشتق منه عين المعنى الالتزامي للمشتق؛ لأن التأثير كما يكون لازما لـ«الكلم» كذلك يكون لازما لهما، بخلاف «الضرب»، فإن معناه جزء للمشتق. ويعتبر في الاشتقاق أن يكون المشتق والمشتق منه يتوافقان في جميع الحروف الأصلية كـ«الضرب» و«ضرب»، أو في أكثر حروف الأصول مع تقارب ما بقي كـ«نعق» و«نهق»؛ فإن الأول مشتق من الثاني، سواء كان ذلك الاشتراك بالترتيب أو بغيره، هذا هو المناسبة اللفظية، أما المناسبة المعنوية فهي في المدلولات الثلاثة.

ثم قوله: «قيل» إشارة إلى ضعف كونهما مشتقين منه، وذلك لأن التأثير الذي هو لازم المشتق منه هو التأثير المفضي إلى الألم، ولا يكون مفضيا إلى الحسنات؛ لأنه لازم الجرح، بخلاف التأثير اللازم لهما فإنه عام لا يختص بالألم. ثم التأثير أعم من أن يكون من الحسنات أو السيئات، فلا يرد حينئذ أنه ليس لكل معاني الكلمة والكلام تأثير في النفوس الإنسانية، بخلاف الجراحة، فهذه المشابهة من قبيل المشابهة ببعض أفرادهما، أما التأثير على سبيل الحسنة فيهما فظاهر، وأما على سبيل السيئة كاللقب الذي لزيد مثلا بحيث يكرهه.

واعترض بعض الأفاضل بأنه لا يكون لمعنى الكلمة تأثير في النفوس، بل لمعنى الكلام فقط؛ لأنه لا يكون لمعانيها تأثير في النفوس بدون النسبة، فإذا نسبت الكلمة إلى زيد مثلا فيصير هذه الكلمة كلاما بسبب تلك النسبة. أقول: إذا كان لمعنى الكلام تأثير في النفوس يكون لمعنى الكلمة تأثير في ضمنه، فالمراد من تأثير معانيهما في النفوس أعم من أن يكون بطريق الأصالة أو بالتبعية. لا يقال: عدم كون تأثير معانيهما في النفوس بدون النسبة لا يستلزم النسبة التامة؛ لجواز أن تكون غير تامة، كالنسبة الإضافية. لأنا نقول: المشتمل على هذه النسبة كما لا يكون كلاما لا يكون كلمة أيضا، والكلام فيهما.

وهو الجرح: بفتح الجيم بالفارسية: جراحت كردن وخسته كردن، وهو مصدر «جرح»، وأما «الجرح» بضم الجيم فهو اسم لذلك المصدر، واسم المصدر: هو الذي جاء بمعنى المصدر، ولكن لا يشتق منه فعل بهذا المعنى. والمصدر: هو الذي جاء بمعنى المصدر، ويشتق منه فعل بهذا المعنى.

---

(١) هي لغة تقال للجملة المفيدة والقصيدة، كقوله تعالى ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَا﴾ (التوبة: ٤٠)، أي لا إله إلا الله. وقولهم: كلمة الحويدرة، أي قصيدته. واصطلاحا عند المنطقي: الفعل على ما قيل، وعند النحوي: لفظ إلخ. (الحديقة الندية)

(٢) الاشتقاق: أن تجد بين اللفظين تناسبا في إحدى المدلولات الثلاث واشتراكا في جميع الحروف الأصلية مرتبا أو غير مرتب كـ«جبذ» من «الجذب» أو اشتراكا في أكثر الحروف الأصلية مع [تقارب] ما بقي في المخرج، كـ«نعق» من «نهق». (عبد الغفور)

(٣) وجه المناسبة أن بعض الكلمات كالجرح يؤثر في النفس بالإيلام، ويتأثر النفس به، فالتشبيه في مطلق التأثير، كما يشعر به قوله: «وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح»؛ إذ يعلم منه أن بعض تأثيراتهما إحداث الألم لا جميع تأثيراتهما. (عل)

في النفوس كالجرح، وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال: شعر
من الوافر — يعني أن ذلك التشبيه بقيني اعتنى به الفصحاء

جِراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان(١)(٢)

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع، كـ«تمر» و«تمرة»، بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾.
مثال للجنس — (فاطر: ١٠)

كالجرح: أي كتأثير الجرح، فالمشبه به هو الجرح، والمشبه هو الكلمة والكلام، ووجه الشبه هو التأثير المطلق بينهما، ولكن قوله: «وقد عبر إلخ» يشعر إلى أن وجه الشبه هو التأثير الخاص الذي يستدعي إلى الألم. وهذا القول لبيان المناسبة المعنوية بين الكلمة والكلام وبين الكلم؛ فإن المناسبة اللفظية بينهما ظاهرة. وقد عبر بعض إلخ: إيراده لتقوية الكلام السابق؛ لأنه لما شبههما بالجرح فأشار به إلى أن العلاقة فيه تشبيه أمر يعتبرونه؛ لأنه قد عبر بعض إلخ؛ لأنه أراد من الجرح في المصراع الثاني هو الكلمة والكلام أو تأثيرهما؛ لأن الجرح المنسوب إلى اللسان إنما هو بالكلمة والكلام، فيكون من قبيل ذكر المشبه به وإرادة المشبه، والعلاقة هي التشبيه. والالتيام المذكور هو الترشيح؛ لأنه يلائم المشبه [به]، وكل ما كان كذلك فهو ترشيح.

جراحات السنان إلخ: «الجراحات» بفتح الجيم جمع «جراحة» بكسرها. «السنان» سر نیزه وسر عصا وتیزی ہر چیزے، كذا في بعض الحواشي. [أي حاشية عبد الغفور.] والكلم إلخ: ومراده -قدس سره- من ذلك بيان أجزاء الكلمة، وهي ثلاثة، الأول: الألف واللام، والثاني: الكلم، والثالث: التاء. لا يقال: الأولى أن يبين الجزء الأول ثم الثاني ثم الثالث. لأنا نقول: نعم، لكن لما كان «الكلم» جزءا أصليا لها، والآخران إنما دخلا على هذا الجزء، فلهذا ذكره أولا، ثم ذكر الجزء الأول منها، ثم ذكر الأخير منها في مرتبة الأخير؛ لأن عدم ذكر الجزء الأول في مرتبته لأجل «الكلم» الذي هو جزء أصلي منها، كما عرفت. ثم «الكلم» وإن كان اسم جنس لكنهم يستعملونه على ما فوق الاثنين. لا يقال: اسم الجنس هو الذي يطلق على القليل والكثير، فكيف يكون «الكلم» اسم جنس؟ لأنا نقول: اسم الجنس هو الذي يطلق على القليل والكثير في أصل الوضع، فلا إشكال حينئذ بعروض هذه الخصوصية المذكورة فيه بعد الوضع، بخلاف «التمر» فإنه يطلق على القليل والكثير، فالتاء فيها فارقة بين الجنس والوحدة.

كتمر وتمرة: فيه احتمالان، أحدهما: أن «الكلم» اسم جنس لا جمع، كما أن «التمر» اسم جنس لا جمع. وثانيهما: أن «الكلم» اسم جنس لا جمع، كالتمر، أي كما أن «التمر» جمع «تمرة» ليس «الكلم» جمعا مثله، ولكن المراد هو الاحتمال الأول بقرينة ما ذكره المصنف في بحث الجمع من أن «التمر» ليس بجمع على الأصح.

إليه يصعد الكلم إلخ: أي إلى العرش، و«الكلم الطيب» هو كلمة التوحيد. ووجه الاستدلال أن «الطيب» صفة مشبهة، وفيه ضمير راجع إليه، فلو كان جمعا لوجب التأنيث. فإن قيل: المدعى مركب مع أن الدليل لا يثبت إلا عدم جمعيته، فعدم الجمعية لا يستلزم الجنسية؛ لأنه جاز أن لا يكون جنسا أيضا بأن كان اسم جمع كـ«رهط» و«قوم». والجواب أن من قال: إن «الكلم» اسم جنس، هو الأخفش والفراء فإنهما قالا: إن اسم الجمع إذا كان واحد من تركيبه فهو جمع أيضا، فههنا يكون واحد من تركيب «الكلم»، وهو الكلمة، فيكون جمعا عندهما، فحينئذ يلزم من عدم جمعيته جنسيته بلا قائل بالفصل. وقيل: «الكلم» جنس؛ لقوله ﷺ في تفسير الكلم الطيب: «هو: سبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»، ووجه الاستدلال ما مر. وقيل: «الكلم» جنس لا جمع؛ لأن وزنه ليس من أوزان الجمع.

(١) أي ما يصدر عن اللسان في الكلام من الشتم والعيب.

(٢) [بإشباع الضمة؛ لأن فيه الواو الملفوظ الغير المكتوب بمنزلة نون «فعولن».]

وقيل: جمع[1] حيث لا يقع[2] إلا على الثلاث فصاعدا،[3] و«الكلم الطيب» مؤول ببعض الكلم. واللام فيها للجنس،[4] والتاء للوحدة، ولامنافاةَ بينهما؛[5] لجواز اتصاف ....

حيث لا يقع إلخ: قد عرفت وجه بطلانه بأن هذا لا يدل على جمعيته، بل هو اسم جنس في أصل الوضع، ولكن عرض له هذا الإطلاق بعد الوضع، وهذا لا ينافي الجنس؛ لأنه إنما ينافيه إذا لم يجز أن يكون الإطلاق مخالفا للوضع، وليس كذلك، ألا ترى أن المجازات إطلاقها مخالف لوضعها، وأيضا لو صح ما ذكر يلزم أن يكون «القوم» جمعا؛ لأنه لا يطلق إلا على الثلاث فصاعدا، إلا أن يقال: المراد بقوله: «وقيل: جمع» أنه ليس باسم جنس، فيتناول اسم الجمع.

والكلم الطيب إلخ: دفع ما يقال من أنه إذا كان جمعا فكيف يصح وقوع «الطيب» صفة له؟ فتأويله ببعض الكلم إما بأن يكون «البعض» مقدرا، وإما بأن يراد «البعض» من فحوى الكلام؛ لأن ما يصعد إليه ليس جميع الكلم الطيب، بل بعضه، وهو كلمة التوحيد. وهذا التأويل مثل تأويل «الرحمة» بـ«الإحسان» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: ٥٦)؛ فإن في قوله: «قريب» ضمير راجع إلى «الإحسان» المفهوم من «الرحمة»، أي إحسان رحمة الله قريب؛ لأن إحسان الله قريب من المحسنين، وإلا لوجب أن يقال: «قريبة». ويقال في الجواب أيضا: بأن الألف واللام في «الكلم» أبطلت الجمعية، أو يقال: إن الجمع مؤنث إذا كان في تأويل الجماعة، وأما إذا كان في تأويل الجمع فلا.

واللام فيها للجنس إلخ: وإنما لم يقل: الألف واللام فيها للجنس؛ لأن المختار أن اللام وحدها للتعريف، زيدت الهمزة؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن. واعلم أن الألف واللام تكون للإشارة إلى مفهوم مدخولها، فإن كانت إشارة إلى مفهوم المدخول من حيث هو هو، فهي لام الجنس ولام الحقيقة، مثل: الرجل خير من المرأة، أي جنسه خير من جنسها. وإن كانت إشارة إلى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن جميع الأفراد، فهي للاستغراق، كقولنا: إن الإنسان لفي خسر، أي جميع أفراده. وإن كانت إشارة إليه باعتبار تحققه في ضمن فرد معين، فهي للعهد الخارجي، كقولنا: أغلق الباب، أي المعين. وإن كانت إشارة إليه باعتبار تحققه في ضمن فرد مّا لا على التعيين فهي للعهد الذهني، مثل: أخاف أن يأكله الذئب، أي يأكل يوسفَ ذئبٌ ما، ومثل: أدخل السوق -بصيغة المتكلم- أي سوقا من الأسواق. ولا يجوز أن تكون اللام ههنا للاستغراق والعهد الذهني؛ لأنه يلزم التعريف للأفراد أو للفرد لا على التعيين، وكل واحد منهما غير جائز. لا يقال: إن التعريف للفرد باطل مطلقا، سواء كان لفرد معين أو لفرد مّا، فيلزم حينئذ أن لا يكون اللام للعهد الخارجي أيضا. لأنا نقول: عدم الجواز إنما يكون للفرد الشخصي دون الفرد النوعي.

ولا منافاة بينهما: أي بين اللام والتاء، أو بين الجنس والوحدة، والثاني أولى. وهذا القول جواب سؤال، تقريره أن بين الجنس والوحدة منافاة؛ لأن الجنس ملزوم للكثرة، والتاء ملزومة للوحدة، والكثرة منافية للوحدة. تقرير الجواب منع المنافاة بينهما؛ لجواز حمل كل واحد منهما على الآخر، والحاصل أنه إنما يكون بينهما منافاة إذا كان مدلول كل منهما واحدا، وليس كذلك؛ لأن الجنس يدل على كثرة ما تحته من الأفراد، بخلاف التاء فإنها تدل على وحدة الجنس والمفهوم، وهذا الجواب على تقدير التنزل. ولنا أن نمنع أولًا بأنا لا نسلم أن تكون التاء للوحدة؛ لجواز أن تكون لنفس الكلمة، ولو سلم، لكن لا نسلم أن يكون معنى الوحدة مقصودًا خصوصا عند من عدل =

(١) [وإليه ذهب صاحب «الصحاح» و«اللباب». (غف)] (٢) إن أريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو ممنوع، وإن أريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد. (مولانا محمد عبد الحليم المغفور) (٣) حال، عامله محذوف، أي فيزداد ما يقع هو عليه صاعدا. (عصمت)
(٤) [هذا الوجه هو المختار؛ لأن التعريف يكون للجنس لا للفرد.] (٥) فيه أن المنافاة بين الأمرين مبني على أن لا يصدقا معا على ثالث، ولا يقدح فيهما اتصاف أحدهما بالآخر. (عصمت)

الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية، يقال: هذا الجنس[1] واحد، وذلك الواحد جنس، ويمكن[2، 3]

طبعية كانت أو صناعية. (غف) — أي ليس بجنسين — الموصوف بالجنس

حملها على العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة.

فالمراد من مدخول اللام المعنى اللغوي، أي المتكلم به — بالمعنى المصطلح، وهو متقدم تقديرا على ألسنتهم

= من «اللفظة» إلى «اللفظ» كالمصنف حيث عدل من تعريف المشهور، وهو: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وبعبارة أخرى بأن المنافاة إنما تكون بين الجنس والوحدة الشخصية، لا بينه وبين الوحدة الجنسية، كما لا منافاة بينه وبين الوحدة النوعية والطبعية. قيل: التاء للوحدة الفردية لا لوحدة المفهوم، فكيف يصح إرادة وحدة المفهوم منها؟ وأجيب بأن التاء إذا دخلت على كلمة لها معنى لغوي وعرفي، ثم إذا أريد منها المعنى العرفي فحينئذ يرجع وحدة التاء إلى وحدة المفهوم؛ فإن معناها بالفارسية: سخن كرون، ومعناها الاصطلاحي قوله: لفظ وضع إلخ.

ويمكن حملها إلخ: وإيراد هذا الاحتمال بلفظ الإمكان إشارة إلى ضعفه، وضعفه إما لأنه يلزم تعريف الشيء بالأعم؛ لأن المعرف حينئذ يكون فردا معينا، وتعريفه بقوله: «لفظ وضع لمعنى مفرد» يكون تعريف الشيء بالأعم؛ لأن قوله: «لفظ وضع إلخ» لا يختص بفرد معين. ولو أجيب عنه بأن الكلمة مفهومها مطلق، وهو ما يطلق عليه لفظ الكلمة، والفرد المذكور يكون فردا من أفراد هذا المفهوم، فالمعرف هو هذا المفهوم لا الفرد المذكور. فنقول: هذا خلاف المتبادر؛ لأنه مجاز فيكون ضعيفا. وإما لأن لام العهد الخارجي إشارة إلى الفرد لا المفهوم، وحينئذ يلزم أن يكون الإشارة بها إلى المفهوم؛ لأن الكلمة التي هي مصطلح النحاة هي هذا المفهوم لا فرده. ولو أجيب عنه بأن المراد من الكلمة ما يطلق عليه لفظ الكلمة، وهو المسمى بعموم المجاز، وهو الذي لا يكون موضوعا له، ويكون للموضوع له فردا منه، فيكون المفهوم المذكور فردا من أفراد هذا المفهوم؛ لأنه يصدق على الكلمة النحوية وكلمة التوحيد وكلمة الشهادة. فنقول: هذا أيضا خلاف المتبادر على ما عرفتَ. وإما لأنه يلزم أن يكون الكلمة مذكورة في ألسنة النحاة قبل ذلك مع أنها تتعين الآن. ولو أجيب عنه بأنها لما كانت متعينة فحكمنا بأنها مذكورة في ألسنتها، فيكون الحكم المذكور بأنها في ألسنتها إنما يكون لتعيينها، فتكون مذكورة حكما. فنقول: هذا خلاف المتبادر، فيكون ضعيفا.

ثم قيل: يجوز أن يكون اللام للعهد الخارجي، ولا يشترط ذكر المعهود سابقا إذا كان متعينا، مثل: الأمير خرج، إذا كان الأمير واحدا، فالمراد هو الكلمة المصطلحة. وإما لأن لام العهد الخارجي تدل على سبق شيء، ولم تسبق كلمة. ولو أجيب بأنها وإن لم تسبق حقيقة ولكنها سبقت حكما حيث قرر وتصور في الذهن فردا معينا أولا، ثم قال: هذا الفرد المعين هو لفظ وضع لمعنى مفرد. فنقول: هذا أيضا خلاف المتبادر.

بإرادة الكلمة إلخ: وقد عرفتَ ما فيه. فإن قلت: الكلمة ليست بموجودة؛ إذ لو كانت موجودة فلا تخلو إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، واللازم منتف، فكذا الملزوم. أما بيان الملازمة فلأنها لا توجد إلا في ضمن الأفراد؛ إذ العام لا يوجد إلا في ضمن الخاص. وأما نفي اللازم فلأنها لو كانت شيئا منها يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسيمه؛ لأنه يصدق أن الاسم كلمة، والكلمة تنقسم إلى الثلاث، فيلزم انقسام الاسم إلى الثلاث، وكذا في الفعل والحرف. قلت: لا نسلم أنها لو كانت موجودة في ضمن الأفراد يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسيمه، وإنما يلزم لو كانت الكبرى كليا. فإن قلت: وجودها محال؛ لأن الحرف لا يمكن التلفظ به إلا بواسطة =

---

(١) يعني أن بين الجنس والواحد تصادقا، فيجوز أن يجعل الجنس أصلا والواحد وصفا له، وأن يعكس. (غف)

(٢) في لفظ «يمكن» إيماء إلى أن هذا الحمل بعيد عن جادة التعريف (عصمت) [لأن التعريف يكون لجنس ما دخل عليه اللام، لا لفرد منه وإن كان الفرد جنسا أيضا]. (٣) وليس اللام للعهد الذهني؛ لأن تعريف المجهول غير جائز، ولا للاستغراق؛ لأنه لا يصدق على كل فرد بل على الفرد المعين، وهو المذكور على ألسنة النحاة.

لفظ **اللفظ في اللغة: الرمي، يقال: أكلتُ التمرة ولفظت النواة، أي رميتها،(١) ثم نقل في عرف**

تسمية المسبب باسم السبب

النحاة ابتداءً(٢) أو بعد جعله بمعنى الملفوظ كـ«الخلق» بمعنى «المخلوق» ....

أي قبل جعله بمعنى الملفوظ، وحينئذ المناسبة ليست بتامة تسمية الخاص باسم العام

= الحركات؛ لامتناع التلفظ بالسواكن ابتداء، والحركات لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحروف؛ لعدم استقلالها بنفسها، فيلزم الدور، وهو محال، والموقوف على المحال محال. قلت: التلفظ بالحركات والحروف معا، فلا يلزم التأخير، ودور المعية جائز، كما في الإضافات؛ فإن أبوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس، وهذا التوقف ليس محالا.

فإن قلت: الألف واللام فيها لا تخلو إما أن تكون للتعريف أو لا، فإن لم تكن للتعريف يلزم وقوع النكرة المحضة مبتدأ، وذا لا يجوز، وإن كانت للتعريف يلزم تعريف المعرف، وهو غير مفيد. قلت أولا: إنه يجوز وقوع النكرة مبتدأ، نحو: رجل بالباب، وشخص على السطح، وغلة في السوق، وكوكب انقضَّ الساعة. وثانيا: بأن اللام للتعريف، وقوله: «يلزم تعريف المعرف». قلت: التعريف باللام عائد إلى اللفظ، والتعريف بالحد عائد إلى الحقيقة، فلا يلزم تعريف المعرف؛ إذ المعرف باللام غير المعرف بالحد. ثم اعلم أنهم قالوا: إن اللام إذا كانت للعهد الخارجي يشار بها إلى فرد مفهوم المدخول، لا بأن يشار بها إلى مفهوم المدخول من حيث تحققه في ضمن فرد معين، كما يكون في الاستغراق والعهد الذهني، فتكون الألف واللام اثنتين: جنسي وعهد خارجي، لكن الجنسي ينقسم إلى الاستغراق والعهد الذهني. فإن قلت: تعريف الكلمة بـ«لفظ وضع لمعنى مفرد» باطل؛ لأن الكلمة مفردة، والتعريف مركب، وتعريف المفرد بالمركب تعريف بالمباين، وهو باطل. قلت: المعرِّف والمعرَّف هما المفهومان، والمفرد والمركب من أقسام اللفظ.

لفظ في اللغة إلخ: أي الرمي المطلق، وقوله: «يقال: أكلت التمرة ولفظت النواة» دليل لكون اللفظ بمعنى الرمي المطلق، سواء كان من الفم أو غيره، والشارح فسره بقوله: «رميتها» حتى لا يوهم أن المراد من اللفظ في قوله: «ولفظت النواة» هو الرمي من الفم وغيره. فإن قلت: من أين يعلم أن المراد من الرمي هو الرمي المطلق؟ قلت: لأن العرب تقول ذلك إذا أخذت النواة باليد وتركتها. وجاء اللفظ بمعنى الرمي من الفم وبمعنى التكلم أيضا. لا يقال: فـ«اللفظ» حينئذ مشترك بين المعاني، وإيراده في التعريف غير جائز. لأنا نقول: هذه المعاني ليست بالنسبة إلى الجميع بل بالنسبة إلى البعض مع أن المعتبر في مفهوم المفرد والمشترك أن يكون عند جميع الناس. ولو سلم أن المعاني المذكورة بالنسبة إلى الجميع فنقول: القرينة موجودة، والقول بأن القرينة لا بد أن تكون في نفس التعريف ليس مما اتفق عليه القوم.

ثم نقل في عرف إلخ: أي ثم نقل «اللفظ» بمعنى الرمي المطلق في عرف النحاة ابتداء، أي قبل جعله بمعنى الملفوظ إلى ما يتلفظ به الإنسان. أو نقل «اللفظ» بمعنى الرمي المطلق إلى الملفوظ كـ«الخلق» بمعنى «المخلوق»، ثم نقل الملفوظ إلى ما يتلفظ به الإنسان إلخ، فعلى تقدير الأول يكون من قبيل تسمية المتعلَّق الخاص -بالفتح، وهو ما يتلفظ به الإنسان- باسم المتعلق العام -بالكسر، وهو الرمي المطلق- حيث تعلق الرمي المطلق إلى ما يتلفظ به الإنسان، فيكون متعلقا -بالكسر-، أما كونه عاما فظاهر؛ لأنه أعم من أن يكون من الفم أو من اليد، فإنه إذا تكلم بشيء وفرغ منه يقال له: اللفظ، ولو كان الرمي من اليد يقال له: اللفظ أيضا، فله فردان، بخلاف ما يتلفظ به الإنسان؛ فإنه لا يصدق إلا على الأول فقط، والعلاقة بين المعنيين هي تعلق العام بالخاص. وعلى تقدير الثاني يكون من قبيل تسمية الخاص وهو ما يتلفظ به الإنسان، باسم العام وهو الملفوظ المطلق، فيكون نقل الملفوظ إليه من قبيل نقل العام إلى الخاص، والعلاقة هي العامية والخاصية، وهي أولى من الأولى، لكن الأول أولى حيث يكون النقل فيه بلا واسطة بخلاف الثاني. ثم نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق إلى الملفوظ المطلق من قبيل نقل العام إلى العام، والعلاقة هي العامية، وهي أولى من الأولى والثانية جميعا.

---

(١) فسّرها؛ دفعا لتوهم أن اللفظ بمعنى الرمي من الفم. (ت)

(٢) وحينئذ المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي بعيد.

الباء للتعدية. (عب)

إلى ما يتلفظ به الإنسان حقيقةً[1] أو حكمًا، مهملًا كان أو موضوعًا، مفردًا كان أو مركبًا. واللفظ

التلفظ: گفتن. (غف) — أي تلفظا حكميا. (غف)

الحقيقي كـ"زيد" و"ضرب"، ....

ما يتلفظ به الإنسان إلخ: الباء في قوله: «به» للتعدية دون السببية والاستعانة، حتى ينتقض باللسان ونحوه. قيل: التعريف لا يصدق بما يتلفظ به غير الإنسان. وأجيب بأن المراد: ما من شأنه أن يتلفظ به الإنسان، ولكن قيد بالإنسان؛ تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم. واعلم أنَّ مَن قال: إن الحركات الإعرابية كلمة فلا إشكال عنده بصدق تعريف اللفظ عليها؛ لأنها مما يتلفظ به الإنسان بالتبع، وأيضا هي دالة على المعاني بالوضع، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وعند مَن لم يقل بكونها كلمة فيرد عليه أن المراد من التلفظ إما التلفظ بالاستقلال أو الأعم؛ فإن كان الثاني فيلزم أن تكون الحركات الإعرابية كلمة عنده، وإن كان الأول فيلزم أن لا يكون التنوين كلمة. والجواب عنه بأن المراد هو الأول، لكن الاستقلال أعم من أن يكون شخصيا أو نوعيا، فيتلفظ نوع التنوين بالاستقلال؛ لأنها من نوع الحرف.

ولقائل أن يقول: إن من أراد من التلفظ التلفظ بالاستقلال فإنه وإن خرجت الحركات الإعرابية حينئذ، لكن يخرج الضمائر المتصلة المفسرة بما لم يستقل في التلفظ على ما سيأتي في المبنيات، كألف الضمير وواوه ويائه، مثل: «ضربا» و«ضربوا» و«اضربي» مع أنها كلمة. والجواب: أن اللفظ ما يستقل هو أو مرادفه في التلفظ. ولقائل أن يقول: إن الحركات الإعرابية لا تخرج بقيد الاستقلال حيث يستقل بها الإنسان في التلفظ وإن كان حكما، فقوله: «أو حكما» يدخلها. والجواب: أن المراد من قوله: «أو حكما» هو تلفظا حكميا بأن يشارك الملفوظ به في الأحوال من كونه مسندا إليه أو معطوفا عليه أو مبدلا منه أو غيرها، وليست الحركات الإعرابية كذلك. ويمكن أن يقال: إن الحركات الإعرابية لو كانت كلمة فلا تخلو إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، ولا سبيل إلى شيء منها، أما الاسم والفعل فلأنها غير مستقلة، وأيضا لا تدل على اقتران الحدث بزمان، وأما الحرف فلأنها لا تذكر في قسم الحرف، ولا يقول به أحد.

مهملا كان أو موضوعا: وكلمة «أو» في التعريف للتعميم، لا للتشكيك حتى يشك في كون اللفظ حقيقيا. والمهمل هو اللفظ الدال بلا وضع، وله فردان، كما هو المشهور. ولقائل أن يقول: إن تعريف المهمل غير مانع؛ لصدقه على القرينة اللفظية؛ فإن القرينة هي الأمر الدال بلا وضع. ويمكن الجواب بأن في القرينة وضعًا؛ لأنها مستعملة، والاستعمال يستلزم الوضع؛ لاستلزام الخاص العام. قال قدس سره في «الحاشية»: إنما قال: «موضوعا» ولم يقل: «مستعملا» كما في عباراتهم المشهورة؛ تنبيها على أن مرادهم بالمستعمل هو الموضوع، وإلا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل، وهو لفظ وضع لمعنى قبل أن يستعمل. انتهى. قال المجد المحشي مولانا عب: قوله: «قبل أن يستعمل» أي قبل أن يطلق، فيراد منه المعنى، فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله، من قبيل تسمية العام باسم الخاص. انتهى. لا يقال: إذا كان المستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله فكيف يصح حينئذ قوله قدس سره: «إن مرادهم بالمستعمل هو الموضوع». لأنا نقول: ليس معنى قوله قدس سره: «مرادهم بالمستعمل هو الموضوع»: أن المراد نفس الموضوع، بل أعم من أن يكون نفسه أو مفهوما مساويا له.

أو مركبا: وإنما يصح إطلاق اللفظ على المركب من الحروف؛ لأنه في الأصل مصدر، وإطلاقه على القليل والكثير صحيح، فإطلاقه في الاصطلاح موافق لإطلاقه في اللغة. واللفظ الحقيقي إلخ: أي الملفوظ به الحقيقي، وكذا المراد من اللفظ الحكمي هو الملفوظ به الحكمي، فلا يرد أن اللفظ لا يكون حكميا، بل اللفظ لا يكون إلا حقيقيا؛ لأن قوله: «ما يتلفظ به الإنسان إلخ» تعريف للفظ ومفهومه، فكل ما هو فرد هذا المفهوم فهو لفظ حقيقي.

---

(١) أي يشارك الملفوظ به حقيقة في الأحوال. (عبد الغفور)

والحكمي كالمنوِي في «زيد ضرب» و«اضرب»؛ إذ ليس(١) من مقولة الحرف والصوت أصلًا،(٢)
أي المستتر الحاضر في الذهن — أي من أفرادها — الذي هو أعم من الحرف (غف)
ولم يوضع لهٖ لفظ، وإنما عبَّروا عنهٖ باستعارة لفظ المنفصل(٣) له من نحو «هو» و«أنت»، وأجروا(٤)
جملة مفسرة لما قبله — بالمعنى اللغوي، أي بعاريت گرفتن
عليه أحكام اللفظ، فكان لفظًا حكمًا لا حقيقةً، والمحذوف لفظ حقيقةً؛(٥) لأنه قد يتلفظ به الإنسان في
أي ملفوظا به — لمجرد التحقيق

كالمنوي إلخ: أي كالمستتر فيه. وإنما يقال له: «مستتر»، ولا يقال له: «محذوف» مع أن المستتر هو الفاعل؛ صونا للسان عن حذف الفاعل، كذا قالوا. إذ ليس من مقولة الحرف والصوت إلخ: قيل: الصوت أعم من الحرف. واعلم أن المدعى مركب من شيئين، أحدهما: أن المنوي ليس لفظا حقيقيا، وثانيهما: أنه لفظ حكمي. وهذا كلامه بالشكل الثاني لإثبات المدعى، الأولى بأن يقال: ليس المنوي من مقولة الحرف والصوت، وكل المتلفظ الحقيقي من مقولة الحرف والصوت، فينتج أن المنوي ليس متلفظا حقيقيا، ولو بدلت الكبرى بقولنا: «وكلما ليس من مقولة الحرف والصوت لا يكون لفظا حقيقيا» تكون النتيجة أيضا مثل ما ذكر. وقوله: «أصلا» إشارة إلى أن الصغرى سالبة كلية، فالنتيجة أيضا سالبة كلية.

ولم يوضع إلخ: وهو لدفع المنع المتوجه على الصغرى بأنه يجوز أن يوضع له لفظ خاص، فيصير حينئذ من مقولة الحرف والصوت، فيكون ملفوظا حقيقيا حينئذ؛ لأن كل ما وضع له لفظ خاص فهو من مقولة الحرف والصوت. فأجاب بأنه لم يوضع له لفظ. لا يقال: قوله: «ولم يوضع له لفظ» يوهم كون اللفظ موضوعا للألفاظ حقيقة، كما هو مذهب العلامة التفتازاني، وهو خلاف تحقيق ما ذهب إليه قدس سره. لأنا نقول: معناه: أن المنوي لا يكون مذكورا ومتعينا بعبارة خاصة دالة عليه، كما هو لا يكون مذكورا بنفسه، بخلاف اللفظ الحقيقي فإنه يذكر ويعين له لفظ خاص، كـ«زيد» مركب من الحروف. ثم لو قلت: قد يذكر ويعين للمنوي لفظ خاص من نحو «هو» و«أنت» فلدفعه قال قوله: «وإنما عبروا عنه إلخ»، والحاصل أنه ليس في «ضرب» «هو»، وفي «اضرب» «أنت»، بل فيهما شيء لا يتلفظ به، ولكن يعبر بهما عنه؛ لمناسبة بينهما من حيث إنَّ كل واحد من المنوي ولفظ «هو» و«أنت» لا يختص بفرد دون فرد، فإذا عرفتَ هذا التفصيل فما ذكره بعض المحشين من جملة ما لا يعني.

وأجروا عليه أحكام اللفظ: الحقيقي، وكلما كان كذلك فهو لفظ حكمي، فالمنوي لفظ حكمي. والمراد بـ«أحكام اللفظ» كونه مسندا إليه ومعطوفا عليه ومبدلا منه وذا حال وغيرها. فقوله: «وأجروا عليه إلخ» عطف على قوله: «ليس». والمحذوف لفظ حقيقة: سواء كان الحذف على سبيل الوجوب أو الجواز. لأنه قد يتلفظ إلخ: أي قد يمكن أن يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان، وكل ما هو كذلك فهو لفظ حقيقي، أو مِن شأنه أن يتلفظ به الإنسان، أعم من الشخص والجنس والنوع؛ لأن المحذوف مطلقا على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الإنسان. فإذا عرفتَ هذا فما قال بعض المحشين من أن مرادكم بقولكم: «لأنه قد يتلفظ إلخ» إما أنه قد يتلفظ =

---

(١) يعني أن المنوي في «زيد ضرب» و«اضرب» ليس من جزئيات الحرف والصوت، ولا يصدقان عليه أصلا؛ إذ لم يوضع له لفظ، حتى يكون لفظا حقيقة، وإنما عبروا عنه بلفظ «هو» و«أنت»، وأجروا عليه أحكام اللفظ مثل الإسناد إليه والإبدال منه والتأكيد، فكان لفظا حكما. فقوله: «ولم يوضع له لفظ» عطف تفسيري لقوله: «ليس من مقولة الحرف والصوت»، فالمنوي في حد ذاته أمر اعتبروه، وهو الذي عبروا عنه بـ«هو» و«أنت»، وليس بلفظ، بل كيفية اللفظ الذي نوي هو فيه، فيكون من مقولة الكيف. (عل)

(٢) وكل لفظ حقيقي لا بد من دخوله تحت الحرف والصوت. (٣) [فإن لفظ المنفصل على التحقيق الضمير المنفصل.]

(٤) عطف على قوله: «ليس». والمراد بأحكامه الإسناد إليه، والعطف عليه، وتأكيده، والإبدال عنه، وكونه ذا حال إلى غير ذلك. (عبد الغفور) (٥) [إذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الإنسان. (غف)]

أي حين ذكره ووجوده في الخارج — أي في اللفظ الحقيقي — في بعض الأحيان، أي حين القراءة

بعض الأحيان. وكلماتُ الله تعالى داخلة فيه؛[١] إذ هي[٢] ممَّا يتلفظ به الإنسان،..........

الواصلة إلينا، لا القائمة بذاته تعالى؛ لأن القائم به تعالى كلام بسيط لا تركيب فيه ولا حرف ولا صوت. (شيخ)

= بكل المحذوف أو ببعضه، فإن كان الأول فالصغرى ممنوعة، وإن كان الثاني فالدليل لا يثبت المدعى؛ لأن المدعى كلي، أي كل المحذوف لفظ حقيقة: ليس بشيء، كما لا يخفى.

ثم إن لفظ «قد» يحتمل أن يكون للتحقيق، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ (النور: ٦٣)، ويحتمل أن يكون لتقليل المفعول، أي يتلفظ ببعض المحذوف الإنسانُ، ويحتمل أن يكون لتقليل الفاعل، أي يتلفظ بالمحذوف بعضُ الإنسان، ويحتمل أن يكون لتقليل الفعل، أي بعض التلفظ الذي يقع على المحذوف في بعض الأحيان. ويحتمل أن يكون قوله: «في بعض الأحيان» بيانا للفظ «قد»، فلا يرد حينئذ ما قيل: إن لفظ «قد» مستدرك؛ لأن قوله: «في بعض الأحيان» يغني عنه.

قال قدس سره: «المحذوف لفظ حقيقة»؛ لصدق ماهية اللفظ عليه؛ لأنه من مقولة ما يتلفظ به الإنسان، وصدق الماهية لا يستدعي الوجود، فالحذف لا ينافيه. انتهى. وإن قيل: الصدق بمعنى الحمل يستدعي وجود الموضوع؛ إذ ثبوت شيء لشيء فرع ثبوته، فيقال: لا نسلم ذلك، كيف والأوصاف العدمية محمولة على موصوفاتها وليست بموجودة؟

إذ هي مما يتلفظ به الإنسان: في بعض الأحيان، وكل ما هو كذلك فهو لفظ حقيقي، أو لأنه من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان، وكذلك كلمات الملائكة والجن. قيل على الأول: إن الكلمات التي يتلفظ بها الملك مثلا ليست عين ما يتلفظ به الإنسان ذاتا وشخصا، وإلا يلزم قيام العرض الواحد بالشخص بمحلَّين؛ لأن الملفوظ هو الألفاظ، وهي من الأعراض. وأجيب بأن هذا تدقيق فلسفي، أما عند علماء العربية فليس كذلك. ثم المراد أنها مما يتلفظ بها الإنسانُ، سواء تلفظ شخصا أو جنسا أو نوعا على تقدير أن يكون بين كلمات الله تعالى توافق في الأمور المذكورة، ودخول كلمات الله مثلا في اللفظ الحقيقي على هذا التقدير، فهو إن تم تم، وإلا فلا، فإذا كان كلها من جنس واحد أو نوع واحد فإذا تلفظ ببعضها الإنسان فيمكن أن يتلفظ بكلها الإنسانُ.

فإذا عرفتَ هذا فما ذكره بعض المحشين المسمى بـ«أمير أبي البقاء» في هذا المقام من كلام طويل: ليس بشيء، كما لا يخفى على الناظر فيه. ثم قال المحشي المذكور في آخر حاشيته هذه من أنه على تقدير التسليم -أي تسليم كون كلمات الله من نوع واحد- ليس مراد النحاة بقولهم: «ما يتلفظ به الإنسان»: ما يتلفظ بنوعه الإنسان، كما يفهم من الاعتراض. والجواب الذي وقع في حاشية مولانا الأعظم قدس سره في ذيل قوله: «لا يقال على الوجهين الأولين»: إن اللفظ ما يتلفظ بشخصه الإنسان لا بنوعه: ليس بشيء، بل غلط، وذلك لأن مولانا الأعظم -وهو الجد المحشي مولانا عب- قال: إن كلمات الله تعالى مما يتلفظ بها الإنسان في بعض الأحيان، أو لأنها من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان، أو لأنها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات، وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن. لا يقال على الوجهين الأولين: إن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه وتعالى، فكيف يصح صدق ما ذكر عليها؟ لأنا نقول: هذا تدقيق فلسفي غير ملتفَت [إليه] عند الأدباء؛ فإن اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان. انتهى كلامه.

وأنت خبير أن مراد المجد المحشي أن الألفاظ أعراض، والأعراض لا تبقى زمانين، وقيام العرض الواحد بالشخص بمحلين باطل. فإذا عرفت هذا فلِمَ لا يجوز أن يكون المشار إليه بـ«هذا» في قوله: «هذا تدقيق فلسفي»: كون الألفاظ أعراضا، أو بطلان قيام العرض المذكور، لا قوله: «إن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه». ولو سلم فنقول: إذا كان مغايرة =

---

(١) أي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف؛ لأنها مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان، وإن كانت بالقياس إليه سبحانه لا يصدق عليه، أو لأن من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان، أو لأنها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات. (عبد الغفور)

(٢) إنما يقال لها: الألفاظ؛ رعاية للأدب. ولقائل أن يقول: لا نسلم أنها مما يمكن أن يتلفظ به الإنسان، وذلك لأنها أصوات، والصوت عرض لا يقوم بمحلين، بل يمكن أن يتلفظ الإنسان بمثله لا بعينه. (چلپي على الوافية)

وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن.

وهي موضوعة للنقوش التي في الأوراق. (عب)

والدوالُّ الأربع -وهي الخطوط والعقود والنُّصب والإشارات- غيرُ داخلة فيه، فلا حاجةَ(١) إلى قيد

مبتدأ — هي المفاصل التي في اليد. (عب) — خبر — أي في تصحيح تعريف الكلمة

يخرجها. وإنما قال: «لفظ»، ولم يقل: «لفظة»؛ لأنه لم يقصد الوحدة، ....

= ما يتلفظ به الإنسان لما تكلم به الحق سبحانه بالشخص تدقيقا فلسفيا، فعند الأدباء -أي علماء العربية-: لا يكون «ما يتلفظ» مغايرا بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه، فله احتمالان، أحدهما: أن ما يتلفظ به الإنسان لا يكون مغايرا لما تكلم به الحق سبحانه أصلا، لا شخصا ولا نوعا ولا جنسا، سواء كان متحدا في هذه الأمور أو لا. ثانيهما: أنه لا يكون مغايرا لما تكلم به الحق شخصا، وهو أعم من أن يكون مغايرا لما تكلم به الحق سبحانه نوعا أو جنسا أو لا، بل يتحد به نوعا أو جنسا، أعم أيضا من أن يكون متحدا شخصا لما تكلم به الحق سبحانه أو لا، وليس اللازم منه أن يتحد ما يتكلم به الإنسان شخصا لما تكلم به الحق سبحانه وجوبا، حتى يرد ما توهم المحشي المذكور، فظهر مما ذكرنا أن المحشي المذكور أسند كذبا بجهله أو عدم علمه إلى مولانا الأعظم مولانا عب قدس سره. نعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا.

غير داخلة إلخ: قال مولانا المجد المحشي: أي غير داخلة في اللفظ الذي هو أول أجزاء التعريف، ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف إلى اعتبار إخراجها بقيد، حتى يلزم علينا ارتكاب التعسف، كما تعسفوا حيث قالوا: إن الجنس والفصل إذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز بالجنس؛ لجواز أن يعتبر الفصل جنسا، والجنس فصلا. انتهى كلامه. فيكون الفصل وهو الوضع لمعنى صادق على الدوال الأربع، فأخرج بقيد اللفظ، فجاز أن يعتبر اللفظ فصلا والوضع جنسا، وبينهما -أي بين اللفظ والوضع أي الموضوع- عموم وخصوص من وجه؛ لصدقهما في «زيد» موضوع لشخص الإنسان، وصدق اللفظ بدونه في المهمل، وصدق الموضوع بدونه في الدوال الأربع. لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون الجزء الأول مقدرا في التعريف؟ أي الكلمة شيء ملفوظ وضع إلخ، فحينئذ يكون اللفظ قيدا يصح الاحتراز به عن الدوال الأربع. لأنا نقول: التقدير خلاف المتبادر لا سيما في التعريفات.

ثم ما ذكر بعض المحشين من أن بين الاحتراز والإخراج فرقا؛ لأن معنى الاحتراز بالشيء عن الشيء في التعريفات بالفارسية: پرهيز كردن است بشيء از دخول شيء در معرف، ومعنى إخراج شيء بشيء آخر بالفارسية: بيرون آوردن است شيء را بشيء از معرف، والثاني يقتضي الدخول في جزء من أجزاء المعرف، والأول لا يقتضي ذلك، فاندفع الاعتراض: ليس على ما ينبغي؛ لأن إرادة هذا المعنى -أي عدم دخول الغير فيه من لفظ الاحتراز- بعيد عن الاستعمال. واعلم أن «الخطوط» موضوعة للنقوش التي في الأوراق، و«العقود» هي المفاصل التي في اليد و«النصب» جمع «نصبة»، وهي ما نصب لتعيين المسافة أو الطريق.

وإنما قال لفظ إلخ: لا يقال: في توجه هذا السؤال نظر؛ لأن «لفظ» أخصر من «لفظة»، والمطلوب هو الاختصار في المتن. لأنا نقول: المراد أن المطابقة لازمة بين المبتدأ والخبر، فلا بد أن يقال: «لفظة»، أو المراد أن هذا الكتاب مختصر من «المفصل»، وفيه وقع «لفظة»، فالمناسب إيراد الثاني المختصر أيضا.

لأنه لم يقصد الوحدة: يعني أن التاء فيها إما للوحدة أو للتأنيث؛ فإن كان الأول فهو لم يقصد الوحدة، أي أنه لم يرد أن الكلمة لفظة واحدة؛ لأن «عبد الله» حال العلم كلمة عنده مع أنه لفظتان، وأيضا لو قال: «لفظة» يلزم أن يكون ذكر المفرد في تعريفها لغوا =

(١) بل لا يتصور ذلك؛ إذ الإخراج فرع الدخول، فمَن قال: إنه احترز عن الدوال الأربع، فيرد عليه أنه لم يذكر هناك ما يشملها حتى يتصور الاحتراز. (تا گندي)

والمطابقة غير لازمة؛ لعدم الاشتقاق[1] مع كون اللفظ أخصر.

من «الفظة»

وُضع الوضع:.......................................

وفي اللغة: الوضع: [illegible]

= أو تأكيدا للوحدة، والأول باطل، والثاني خلاف المتبادر. وإن كان الثاني فالمطابقة غير لازمة؛ لعدم كون الخبر مشتقا، والمطابقة على تقدير كونه مشتقا. قيل: المراد إما أنه لم يقصد وحدة الكلمة أو وحدة اللفظ، والأول باطل؛ لأنه ينافي ما سبق من قوله: «والتاء للوحدة»، وإن كان الثاني فالجواب حينئذ مطابق للسؤال؛ لأن السؤال أنه لما أراد وحدة الكلمة فينبغي أن يريد وحدة اللفظ؛ لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو أعم منه. وأجيب باختيار الأول ولا منافاة بينهما؛ لأن المراد من قوله: «التاء للوحدة» هو أنها للوحدة في الأصل، وليس معناه: أن المراد به الوحدة.

لا يقال: قوله: «ولا منافاة بينهما؛ لجواز اتصاف الجنس إلخ» يدل على أن الوحدة مراد بالتاء، فالمنافاة بينهما باقية حينئذ. لأنا نقول: هذا الجواب المذكور بقوله: «ولا منافاة بينهما إلخ» جواب على تقدير التسليم، فلا يلزم كون الوحدة مرادا ومقصودا للمجيب. واعلم أن المصنف ﷺ اعترض على «اللفظة» الواقعة في تعريف صاحب «المفصل» بأن المراد بها أقل ما يطلق عليه اللفظ، أو المراد بها العدد المخصوص الذي ينتهي إليه، أو المراد بها معنى اللفظ. أما الأول فهو فاسد؛ لأن أقلها حرف واحد، وأما الثاني فهي ليست مشعرة به، وأما الثالث فاعتبار اللفظ أولى؛ للاختصار ورفع الاحتمال.

واعلم أن المجد المحشي مولانا عبد الغفور أورد ههنا كلاما هو اعتراض على الشارح، وهو أن في لزوم المطابقة بينهما لا بد من أمور ثلاثة، الأول: ما ذكره من كون الخبر مشتقا حقيقة، كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة وغيرها، أو حكما، كالاسم الذي فيه ياء النسبة، كـ«تميمي» و«قرشي» و«بخاري» وغيرها؛ فإن قولنا: «تميمي» في قوة قولنا: أي الذي هو منسوب إلى قبيلة بني تميم، فالمنسوب مشتق؛ لأنه اسم مفعول، وكذا البواقي. والثاني: أن يكون فيه ضمير راجع إلى المبتدأ. والثالث: أن لا يكون فيه التذكير والتأنيث متساويين، كـ«جريح». وكل واحد من هذه الثلاثة منتف ههنا، والأول ظاهر، وكذا الثاني؛ لأن الضمير إنما يكون في المشتق دون المشتق منه، والثالث أيضا ظاهر؛ لأنه المصدر، فيجوز تذكيره وتأنيثه، فإذا عرفت هذا فالشارح تعرض بنفي الأول فيه، ولِمَ لم يتعرض بنفي الأخيرين؟. انتهى حاصل كلامه. أقول: مراده من كلامه عدم لزوم المطابقة بينهما، وهو حاصل بمجرد نفي الأول كما لا يخفى، ويمكن أيضا أن يقال: إن نفي الأول يستلزم نفي الأخيرين؛ لأنه إذا لم يكن مشتقا فلا يكون فيه ضمير أيضا؛ لأن الضمير إنما يكون في المشتق، وأيضا إذا لم يكن مشتقا فالذهن يذهب إلى كونه مشتقا منه، وإن كان عدم كونه مشتقا لا يستلزم كونه مشتقا منه؛ لأن الأشياء غير منحصرة فيهما.

أخصر: من «الفظة»؛ فإن قوله: «لفظة» يقتضي أن يقال: «وضعت»، وأن يقال: «مفردة»، على تقدير كونه صفة لـ«لفظ».

الوضع إلخ: ولما كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه، وبمعرفته يعرف المشتق فلذا عرف المشتق منه. واعلم أن للفعل ثلاثة أجزاء، وهي الحدث والزمان والنسبة، وقد ذكر الأول دون الأخيرين، وأما النسبة فظاهرة لا تحتاج إلى البيان، وأما الزمان فلأنه أيضا ظاهر، أو لأن الأفعال المستعملة في التعريفات لا يقصد الزمان منها. ثم إنه لم يذكر المعنى اللغوي للوضع، وهو جعل الشيء في حيز، فكأن الواضع بتعيينه يجعل المعنى في حيز اللفظ، كما ذكره في اللفظ؛ لأن مقصودهم في الألفاظ المعنى الاصطلاحي، ولم يتعلق الغرض لهم في معنى اللغة، لكن ذكر معنى اللغة في اللفظ باعتبار النقلين المذكورين فيه؛ فإنَّ المقصودَ فيه بيان النقل بالذات، وبيان معنى اللغة =

---

(١) مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلاثة شروط: ١- الاشتقاق أو ما في حكمه كالمنسوب. ٢- والإسناد إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ. ٣- وعدم تساوي التذكير والتأنيث كـ«جريح». وقد انتفت ههنا الثلاثة بأسرها. (عبد الغفور)

تخصيص شيء بشيء(١) ....

= فيه بالعرض، وليس في الوضع النقلان المذكوران، بل فيه نقل واحد، حيث نقل فيه ابتداء إلى تخصيص شيء بشيء إلخ. قيل: إذا سمع لفظ «زيد» يفهم السامع أيضا الشيء الثاني، فلا بد أن يقول: متى أطلق أو سمع. وأجيب بأن المراد من الإحساس هو الإدراك، سواء كان بالبصر أو السمع. وأجيب أيضا بأن المراد: متى أطلق أو سمع؛ فإن الإطلاق يستلزم السمع، فحينئذ يكون المراد من الإحساس هو الرؤية بالبصر بقرينة مقابلته بالسمع، أو المراد من الإحساس هو الإحساس بغير السمع بالقرينة المذكورة. لا يقال: لو قال: «متى أحس» بلا ذكر قوله: «أطلق» و«سمع» لكفى، كما لا يخفى. لأنا نقول: إنما ذكرهما؛ إشارة إلى أن الوضع قسمان: لفظي وغير لفظي، فقوله: «أطلق» إشارة إلى الوضع اللفظي، كوضع لفظ «زيد» دال على ذاته، وقوله: «أحس» إشارة إلى الوضع الغير اللفظي، كالدوال الأربع، وكنقارة السلطان؛ فإنها تدل على ركوب السلطان أو على نزوله، وكنقش الألف؛ فإنه يدل على الألف.

قيل: إن الكلية [في قوله: «متى أطلق إلخ»؛ إذ لفظ «متى» سور موجبة كلية] غير صادقة؛ إذ لا بد في صدقها من انضمام العلم بالتخصيص والوضع إلى الشرط، كما لا بد فيها من عدم موانع فهم الشيء الثاني من الموت والنوم وغيرهما، وحمل الألفاظ على ظاهرها واجب. أجيب بأن هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة؛ إذ العبارة ظاهرة في أن التخصيص علاقة بها تثبت الدلالة، ومن المعلوم أنه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة، فكأنه قال: متى أطلق أو أحس وعلم ذلك التخصيص. قيل: يلزم الدور على تقدير اعتبار القيد المذكور فيه؛ لأن العلم بالشيء الثاني موقوف على العلم بالوضع، وكذلك العلم بالوضع موقوف على العلم بالشيء الثاني؛ لأن العلم بالوضع نسبة بين الشيئين، وهو موقوف على الشيئين، وواحد منهما هو الشيء الثاني. وأجيب بأن العلم بالشيء الثاني من الشيء الأول يتوقف على العلم بالوضع، وأما العلم بالوضع فيتوقف على نفس الشيء الثاني، فلا دور؛ لعدم اتحاد الجهة. لا يقال: فيلزم تعريف الشيء بنفسه؛ لاعتبار الوضع في تعريفه. لأنا نقول: المراد من الأول معناه الاصطلاحي، ومن الثاني معناه اللغوي.

وههنا اعتراض مشهور بأن الباء إما داخلة على المقصور عليه أو على المقصور، إن كان الأول -كما هو الظاهر- فالمعنى حينئذ: أن الشيء الأول مخصوص بالشيء الثاني، فحينئذ يشكل بوضع الألفاظ المشتركة، كـ«العين»، وإن كان الثاني -وهو غير ظاهر- فالمعنى حينئذ: أن الشيء الثاني مخصوص بالأول، فالشيء الأول حينئذ مقصور عليه، والشيء الثاني مقصور، فحينئذ يشكل بوضع الألفاظ المترادفة، كـ«الإنسان» و«البشر»؛ لأن الشيء الثاني -وهو الماهية- ليس مخصوصا بالإنسان ولا بالبشر. وأجيب بأن للخاص جزأين: إيجابي وسلبي، فاستعمال التخصيص ههنا بناء على تجريده عن الجزء السلبي، وجعله بمعنى التعيين، فهذا لا ينافي وجوده في شيء آخر، وهذا جواب باختيار كلا الشقين. ولو سلم كون التخصيص مستعملا في الجزأين معا فنقول: الشيء الأول مخصوص بالشيء الثاني باعتبار هذا الجعل والتعيين، ولا يوجد في غيره، حيث لو أريد من «العين» مثلا معنى آخر يكون ذلك باعتبار الجعل الآخر. وهذا الجواب أيضا باختيار كلا الشقين من الترديد. وأجيب أيضا بأن التخصيص إضافي بالنسبة إلى الفرس مثلا. قيل: لو فهم الشيء الثاني بالإطلاق، ثم أطلق، فحينئذ إما أن يفهم الشيء الثاني أو لم يفهم، إن كان الثاني فالكلية غير صحيحة، وإن كان الأول يلزم تحصيل الحاصل. وأجيب بأن الفهم بمعنى القصد والالتفات. لا يقال: فحينئذ ينتقل الكلام في الالتفات، فحينئذ أيضا يلزم عدم صحة الكلية، ويلزم تحصيل الحاصل. لأنا نقول: يحصل من كل إطلاقٍ شخصٌ آخر من الالتفات، فلا يلزم تحصيل الحاصل. لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يحصل من كل إطلاقٍ شخص آخر من الفهم، فلا يلزم تحصيل الحاصل، فلا حاجة حينئذ إلى جعل الفهم بمعنى الالتفات؟ =

---

(١) الشيء الأول أعم من أن يكون ملحوظا بخصوصه أو بعمومه، كهيئة المفردات والمركبات، وكذا المراد بالشيء الثاني، والباء داخلة على المقصور عليه، والمراد بالتخصيص: الإضافي، فلا يرد أن لا تخصيص في المشترك؛ فإنه موضوع لمعنيين فيخرج. (مولانا محمد عبد الحليم اللكنوي للنفور)

بحيث متى أطلق أو أحسَّ الشيء الأول ....

أي كلما أطلق، لا إذا أطلق   أي العلم بالوضع

= لأنا نقول: حصول شخص الفهم والعلم مع بقاء حصول الفهم عند الفاهم غير ظاهر، بخلاف حصول شخص الالتفات مع بقاء الالتفات الأول، فحينئذ جعل الفهم بمعنى الالتفات مما له وجه.

واعلم أنهم قالوا: إن التعريف المذكور تعريف الوضع المطلق في المشهور، فاللفظ والمعنى أعم من أن يكونا ملحوظين للواضع بخصوصهما، كوضع لفظ «زيد» بإزاء ذات مشهورة، وكلفظ «الإنسان» بإزاء الحيوان الناطق، أو كان المعنى ملحوظا بالوجه العام الشامل له ولغيره، كما في الوضع العام، والموضوع له الخاص، كوضع لفظ «هذا» بإزاء كل مفرد مذكر يشار إليه، أو كان العموم معتبرا في جانب اللفظ، كما في الوضع النوعي، مثل وضع اسم الفاعل بإزاء معناه في ضمن القاعدة الكلية القائلة بأن كل ما هو صيغة الفاعل فهو موضوع لذلك. فإذا عرفت هذا التفصيل فنقول: إن تعريف الوضع يصدق على وضع الألفاظ وتعيينها بإزاء معانيها المجازية؛ لأنه يفهم المعنى المجازي إذا أطلق اللفظ إطلاقا صحيحا وهو الذي كان مع القرينة، مع أن المشهور أن لا وضع في لفظ المجاز بالقياس إلى المعنى المجازي. وأيضا يصدق هذا التعريف على وضع الأغلاط العامة؛ لتعيينها بإزاء ما يفهم منها عند العامي، كلفظ «الشعم» بتقديم العين. أجيب عن الثاني بأن ما وضعه وعينه المعين بإزاء المعنى للفظ «الشمع» بتقديم الميم، لكن قد يزعم أنه هو. وعن الأول بأنا نرتكب الوضع في المجاز. وما قيل في المشهور من أنه لا وضع فيه المراد به أنه لا وضع غير النوعي فيه، ويمكن إخراج المجاز عن التعريف باعتبار قيد «بنفسه» فيه، أي تخصيص شيء وتعيينه بنفسه، وليس تخصيص اللفظ وتعيينه في المجاز بنفسه، بل بقرينة.

قيل: حينئذ لم يصدق التعريف على وضع الحرف؛ فإن تخصيصه وتعيينه مع ضميمة. وأجيب عنه بأن المحتاج إلى الضميمة في الحرف هو الدلالة لا التخصيص والتعيين. فإن قلت: كيف يحكم بأن المركبات موضوعة مع أن الواضع لم يضع إلا المفردات، وأما المركبات فإنما يخصها المستعمل بالاستعمال بعد وضع الواضع للمفردات؟ قلنا: المركبات أيضا موضوعة؛ لأن المراد بالوضع أعم من وضع عين اللفظ بإزاء عين المعنى، أو وضع أجزائه لأجزائه، فللمركب اللفظي جزء صوري وجزء مادي، وكذا لمعناه، فبالجزء الصوري من اللفظ يدل على الجزء الصوري من المعنى، وكذا بالجزء المادي من اللفظ يدل على الجزء المادي من المعنى. أو نقول: المراد بالوضع أعم من الشخصي والنوعي، والمركبات موضوعة بالنوعي، أي بقواعد كلية مذكورة في كتب العربية، كما أشرنا إليه آنفا، فإذا عرفت هذا فلا يخرج بقيد «الوضع» المركبات من تعريف الكلمة.

بحيث متى أطلق إلخ: أي حال كون ذلك الشيء المخصوص ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية، وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب. هذا ما قال المجد المحشي مولانا عب. قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله: وهذا ليس بمرضي للشارح قدس سره؛ لأنه يُخرِج حروفَ الهجاء بقوله: «المعنى»، ويفهم من كلام الفاضل المحشي أيضا تبعيته، كما سيجيء. انتهى كلامه. ثم إن الفاضل السمرقندي سمى المجد المحشي مولانا عب الفاضل المحشي، ومقصوده به التعريضُ عليه. أقول: حاصل كلام المجد المحشي أن قوله: «بحيث» حال من المفعول، وهو «الشيء الأول»؛ فإن إضافة «التخصيص» إليه إضافة المصدر إلى المفعول، والباء في «بحيث» للملابسة، ثم إضافة «التخصيص» إلى «حروف الهجاء» إضافة المصدر إلى المفعول، أي تخصيص المخصص والمعين بحروف الهجاء، فقيد «الوضع» يُخرِج تخصيصَ حروفِ الهجاء لغرض التركيب؛ لأن تخصيصها به ليس ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية؛ لأنه ليس متى أطلق حروف الهجاء فهم منها الشيء الثاني الذي هو عبارة عن المعنى؛ لأن غرض التركيب ليس معنى بالنسبة إلى حروف الهجاء، فيخرج حروف الهجاء بقيد الوضع لا بقيد المعنى، وإلا يلزم إخراج المخرج.

وإنما قال: «وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء»، ولم يقل: وبه يخرج حروف الهجاء كما هو الظاهر؛ تنبيها على أن لحروف الهجاء خصوصية لغرض التركيب، بأن تركيب الألفاظ منها، لا أنها موضوعة له، فقد ظهر بما بيَّنَّا أن كلام المجد المحشي اعتراض على الشارح، وظهر فساد ما قال الفاضل السمرقندي بقوله: «وهذا ليس بمرضي الشارح». ويمكن الجواب عنه بأن إخراجها بقيد المعنى؛ لأجل أن =

فهم[1] منه الشيء الثاني.
يسمى الأول دالا، والثاني مدلولا. (فوائد)

قيل: يخرج عنه وضع الحرف، حيث لا يفهم منه معناه متى أطلق، بل إذا أطلق مع ضم
أي عن تعريف الوضع

ضميمة. وأجيب بأن المراد: متى أطلق إطلاقًا صحيحًا، وإطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح.
أي القيد محذوف — أي المستعمل في معناه. (ح)

= ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريد الوضع عنه، وعلى تجريده عن الشرطية أيضا؛ لأن تجريد الوضع عنه يستلزم تجريده عنها أيضا؛ لأنها قيد بالنظر إلى الشيء الثاني، وسيجيء تفصيله. ويحتمل أن يكون كلام المحشي اعتراضا على المصنف أيضا، بأنه لِمَ لم يقل: «الكلمة لفظ وضع لمفرد»؛ لخروج حروف الهجاء بمضمون الشرطية؟ والجواب عنه أيضا مثل ما ذكرنا؛ فإنه أراد أن يورد قيدا مخرجا على حدة في التعريف؛ لإخراج ما ليس داخلا في التعريف، ولم يكتف بما علم في ضمن التعريف. ثم ما قال الفاضل السمرقندي بقوله: «ويفهم من كلام الفاضل المحشي أيضا تبعيته كما سيجيء»: ليس بشيء؛ لأن ما سيجيء هكذا: قوله: «وبقيت حروف الهجاء، أي حروف تعد بأساميها كـ«ألف باء تاء»، وهي حروف المباني المقابلة بحروف المعاني». انتهى كلامه. ولا شك أن هذا كلامه لا يشعر بأن الجد المحشي تابع الشارح في إخراج حروف الهجاء بقوله: «المعنى»، وهو غاية القصور.

قيل إلخ: وكذلك يخرج وضع الفعل على مذهب من قال: إن الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل المخصوص، حيث لا يفهم منه الفاعل معينا، أي الفاعل المخصوص، بل يفهم فاعل ما. والجواب الجواب؛ فإن الإطلاق الصحيح عند هذا القائل هو الذي يذكر الفعل مع فاعله، وكذلك الجواب الثاني.

وأجيب إلخ: والجواب عنه بأن قوله: «فهم منه الشيء الثاني» لا يدل على فهم الشيء الثاني تفصيلا، أي بخصوصه، بل يدل على فهمه مطلقا، سواء كان تفصيلا أو إجمالا، أي بعمومه، ولا شك أن معنى الحرف -يفهم منه إجمالا بوجه لاحظه الواضع عند الوضع: مردود؛ لأن المراد بالفهم هو الفهم الذي كان غرض الواضع من وضع اللفظ، والغرض من وضع الحرف لمعناه هو أن يفهم معناه بخصوصه لا بعمومه، ومعنى الحرف لا يفهم بخصوصه عند الإطلاق. وإذا عرفت ذلك فقد سقط الجواب عنه بأن العلم بالوضع معتبر في التعريف، وبعد العلم بتخصيص الحرف بمعناه الجزئي بخصوصه يفهم منه الشيء الثاني عند الإطلاق، وإن كان العلم بالتخصيص المذكور ممتنعا، فحينئذ لا يخرج وضع الحرف عنه.

لا يقال: إذا قلنا: «من» حرفُ جر أو مركبٌ من حرفين، فيكون هذا الإطلاق إطلاقا صحيحا مع أنه لم يفهم معناه حينئذ، فالإشكال باق بحاله. لأنا نقول: المراد بالإطلاق الإطلاق الصحيح الذي كان لأجل إرادة المعنى الحرفي، والإطلاق المذكور ليس كذلك، بل هذا لأجل إرادة لفظ «من». لا يقال: إذا قلنا: «خرجت من البصرة» كان هذا الإطلاق صحيحا؛ لأجل إرادة المعنى الحرفي، وهو النسبة بين «الخروج» و«البصرة»، مع أنه لا يفهم معناه الحرفي الذي هو النسبة بين «الخروج» و«الشام» في قولنا: «خرجت من البصرة إلى الشام» مثلا، فيخرج وضع كلمة «من» لنسبة مخصوصة بين «الخروج» و«الشام» مثلا. لأنا نقول: المراد بالإطلاق هو الإطلاق الصحيح الذي كان لأجل إرادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص، وهو ابتداء النسبة بين «الخروج» و«البصرة»، وابتداء النسبة بين «الخروج» و«الشام» في «خرجت من البصرة إلى الشام»: ليس لإرادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص، بل هو لإرادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص الذي بين لفظ «من» وبين ابتداء الخروج من البصرة. ولنا أن نقول بعبارة أخرى بأنَّ ابتداء النسبة بين الخروج و[الشام] في «خرجت من البصرة إلى الشام» ليس ابتداء النسبة، بل انتهاؤها، فهذه =

(١) أي إن لم يكن مفهوما، أو فهم منه فهم قصد والتفات، فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل. (عبد الغفور)

ولا يبعد(١) أن يقال: المراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهلُ اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم،
أي مخاطباتهم

فلا حاجةَ إلى اعتبار قيد زائد.

لمعنى المعنى: ما يقصد(٢) بشيء، ....
بحسب الوضع أو غيره

= النسبة الحرفية ليست معنى الحرفية لكلمة «من»، بل هي معنى الحرفية لكلمة «إلى».

أن يستعملها أهل اللسان إلخ: لا يقال: لا شك أن حمل الإطلاق على استعمال أهل اللسان في محاوراتهم، وبيان مقاصدهم من قبيل حمل المطلق على المقيد، كما أن حمله على الإطلاق الصحيح كذلك، ففيه أيضا اعتبار قيد زائد. لأنا نقول: استعمال الإطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الإطلاق؛ فإن الاستعمال المذكور فرد لمفهوم الإطلاق، وفرد المفهوم إذا كان متبادرا من اللفظ، وأريد به هذا الفرد، واستعمل فيه: لم يكن ذلك قيدا في التركيب، بخلاف الإطلاق الصحيح فإنه ليس بمتبادر من لفظ الإطلاق وإن كان فردا لمفهومه، ولم يكن اللفظ بمستعمل فيه بعدم تبادره، بل هو مستعمل في المفهوم الذي تناول الإطلاق الصحيح وغيره؛ لتبادره، ووجوب حمل العبارة في التعريفات على المتبادر، فيكون المستعمل فيه مقيدا، وقوله: «إطلاقا صحيحا» قيد له، ألا ترى إذا قيل: «فلان أطلق وقال كذا» فليس المتبادر منه إطلاقا صحيحا، بل أعم من الصحيح والفاسد.

لا يقال: المتبادر من الإطلاقِ الإطلاقُ الصحيح؛ لأنه فرد كامل للإطلاق، وينصرف المطلق إلى فرد كامل. لأنا نقول: كونه فردًا كاملًا للإطلاق لا يستلزم كونه متبادرا من لفظ الإطلاق، ألا ترى إذا قيل: «ليس للمؤمن كتاب، وللمؤمن كذا من الحساب والعذاب» ليس المتبادر منه أنه ليس للأنبياء كتاب، ولهم كذا وكذا؛ لأنهم أفراد كاملة له، فلا يصح حمله على الإطلاق الصحيح.

لا يقال: إطلاق الألفاظ بحيث يستعملها أهل اللسان -أي أهل الفصاحة- في محاوراتهم وبيان مقاصدهم: ليس إلا الإطلاق الصحيح؛ لأن استعمال الحرف في المقاصد لا يكون بدون ضميمة، وهذا معنى قوله: «ولا يبعد أن يقال إلخ»، فإذا كان مصداق الاستعمال المذكور هو الإطلاق الصحيح فلا فرق حينئذ بين الجواب الأول والثاني؛ لأنه يكون مراد المجيب من الجواب الأول هو إطلاق الألفاظ بحيث يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم، إلا أنه ذكر مصداق هذا الإطلاق، وهو الإطلاق الصحيح. لأنا نقول: هذا خلاف المتبادر؛ فإن المتبادر منه أن يكون قوله: «إطلاقا صحيحا» قيدا، أو يجب حمل العبارة في التعريفات على ظاهرها، والحاصل أن اللفظ إذا استعمل في فرد مفهومه، وأريد هذا الفرد: لم يكن في التركيب قيد ومقيد، وأما إذا استعمل في مفهومه وذكر بعده لفظ يخصص مفهوم هذا اللفظ المطلق يكون في التركيب قيد ومقيد.

ثم إني وجدت فضلاء هذا الزمان خالية عن معرفة هذا الموضع، وذلك لأنهم اعتمدوا فيه على ما قال مولانا عص من أنه يمكن أن يقال: لم يعتبر المجيب الأول أيضا قيدًا زائدًا، بل اكتفى بالمتبادر من الإطلاق، كما اكتفيت به. انتهى كلامه. ولهذا ينسبون الشارح إلى السهو والخطأ، وعلى ما فصلت هذا الموضع لم يبق خفاء في صحة كلامه قدس سره.

لمعنى: وهو مفعول به. فإن قلت: ذكر «المعنى» مكرر؛ لأن كل موضوع موضوع لمعنى. قلت: الموضوع يدل على المعنى بالالتزام، ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات. ما يقصد بشيء: أي ما يمكن أن يقصد بشيء. فلا يرد أنه إذا لم يقصد بشيء، أو قصد ولكن لم يتعلق القصد بشيء: لم يمكن معنى، وهو باطل. ثم إن الشيء أعم من أن يكون لفظا أو غيره، فيصدق على وضع اللفظ، =

(١) يعني أنه لا حاجة إلى تقييد؛ فإن المتبادر من الإطلاق الاستعمال في المقاصد، والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة. (عبد الغفور)

(٢) أي من حيث إنه كذلك؛ إذ هو باعتبار أنه يفهم من اللفظ مفهوم، وباعتبار تعلق الوضع موضوع له، وقد يكتفى بصحة القصد. (ت)

أو زمان

فهو إما «مفعل» اسم مكان بمعنى المقصد، أو مصدر ميمي بمعنى المفعول، أو مخفف «مَعْنِيٍّ» اسمِ

من المصدر المعلوم أو المجهول — للمعلوم أو المجهول (عف)

مفعول، كـ«مرمي». ولما كان «المعنى» مأخوذا في الوضع فذكر «المعنى» بعده مبني ....

وإنما اختاره ليجري فيه احتمال كون المفرد صفة المعنى أيضا

= وعلى وضع غير اللفظ أيضا، كالدوال الأربع، فلذا قال: «ما يقصد بشيء»، ولم يقل: «ما يقصد بلفظ»، أو «ما يستفاد بلفظ»، كما عرّف به بعضهم. وإن كون المقصود ههنا هو ما يقصد من اللفظ؛ لاعتبار اللفظ في تعريف الكلمة، إلا أن المناسب بيان المعنى الأعم مما يقصد من اللفظ أو غيره. ثم إن القصد أعم من أن يكون صريحا أو ضمنا أو تبعا، فيتناول «المعنى» الدلالات الثلاث، وهي المطابقة والتضمن والالتزام؛ فإن «الحيوان الناطق» ما قصد بشيء، وهو الإنسان، وكذا كل واحد من الحيوان والناطق قصد بشيء في ضمن المعنى الموضوع له، وكذلك المعنى الالتزامي يقصد بشيء بتبعيته المعنى الموضوع له.

ثم إن القصد والإرادة أعم من أن يكونا بالوضع أو بغيره، فيتناول ما إذا سعل زيد مثلا؛ ليعلم حضوره لغيره؛ فإن الحضور ما قصد بشيء وهو السعال، وهو ليس معنى مطابقيا أو تضمنيا أو التزاميا بالنسبة إلى السعال. ثم المراد هو ما يمكن أن يقصد بشيء، فلا يرد حينئذ أن صدق التعريف على أفراد المعرف إنما يكون بالإطلاق العام، وهو صدق المحمول على الموضوع في وقت ما، فحينئذ لا يصدق التعريف على ما وضع له اللفظ، ولم يستعمله أحد فيه أصلا، مع أنه معنى بالنسبة إلى هذا اللفظ. وما قال بعض المحشين من أن هذا المعنى غير ظاهر عن الألفاظ المذكورة في التعريف، وحمل الألفاظ فيه على ظواهرها واجب ما لم يكن قرينة صارفة عن حملها عليها: ليس بشيء؛ لأن كون صدق التعريف على أفراد المعرف بالإطلاق العام قرينة على هذا المعنى، وهو ملاحظة الإمكان فيه. قيل: هذا التعريف يصدق حينئذ على «الجدار» مثلا بالنسبة إلى اللفظ الذي لم يوضع له، كلفظ «زيد» مثلا؛ لأنه يصدق عليه أنه ما يمكن أن يقصد بشيء، وهو لفظ «زيد»، مع أنه ليس بمعنى بالنسبة إلى لفظ «زيد». وأجيب بأن المراد من الإمكان هو الإمكان الاستعدادي، لا الإمكان الخاص، أي ما يستعد أن يقصد بشيء لا يتصور إلا بعد وضعه له.

فهو إما مفعل إلخ: وهذا معناه اللغوي. وأخر معناه اللغوي عن الاصطلاحي مع أن المتعارف بينهم تقديمه عليه؛ لوجود التطويل والتفصيل فيه لا في الاصطلاحي. ثم إن كان اسم مكان من المصدر المبني للفاعل يكون معناه: محل القاصدية، وإن كان من المصدر المبني للمفعول يكون معناه: محل المقصودية، على التقديرين يكون معناه اللغوي أعم من الاصطلاحي؛ لأنه بمعنى المقصد، فكلما صدق عليه ما يقصد بشيء يكون المقصد قطعا من غير عكس، سواء كان المقصد بمعنى اسم الزمان والمكان، أو المصدر الميمي، أو اسم المفعول، فيكون من قبيل نقل العام إلى الخاص. أو مصدر ميمي: مبني للفاعل أو المفعول.

بمعنى المفعول: سواء كان النقل بلا واسطة، كما في «اللفظ» بأن ينقل المصدر الميمي أولا إلى المفعول، ثم المفعول إلى ما يقصد بشيء، وحينئذ يكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام، أو ينقل أولا إلى ما يقصد بشيء بدون جعله بمعنى المفعول، وحينئذ يكون من قبيل تسمية الملزوم باسم اللازم.

أو مخفف معني: على خلاف القياس بأن تحذف إحدى اليائين، ثم تبدل الكسرة بالفتحة، ثم تقلب الياء ألفا، وكل ذلك خلاف القياس، فيقال: «معنى» بسكون الياء، فلا يرد حينئذ ما قيل: قوله: «المعنى» إما بفتح النون أو بكسرها، على الأول لا يكون مخففا من اسم المفعول، وعلى الثاني لا يكون اسم مكان، فلا يصح قوله: «فهو إما مفعل إلخ». ثم قوله: «اسم مفعول» مرفوع أو مجرور، على الأول صفة «مخفف»، وعلى الثاني صفة «معني». قيل: مقابلة هذا بكونه مصدرا ميميا ليس على ما ينبغي؛ لكون كل منهما على وزن «مفعل» بفتح العين. أجيب بأن المقابلة باعتبار الأصل؛ فإن الأصل في الأول هو «المفعل»، وفي الثاني هو «المفعول». ويمكن أن يقال: لا نسلم أن يكون الوزن في كل منهما «مفعل»؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان المحذوف على التقديرين هو الياء الزائدة؛ فإنه يجوز حذف الياء التي في نفس الكلمة، فحينئذ يكون على وزن «مفعي» لا «مفعل».

على تجريده(١)(٢) عنه، فخرج به(٣) المهملات والألفاظ...........

تجريده عنه: أي الوضع عنه. وليس معناه: أنا لا نحتاج إلى ذكر المعنى بعد الوضع، بل المعنى: أنه لو لم يجرد عنه لم يبق ارتباط المعنى بالوضع؛ لاشتمال الوضع عليه. قيل: لا بد من تجريده عن الشرطية، أعني قوله: «بحيث متى أطلق إلخ» بأن يستعمل في [غير] المعنى، وهو تخصيص شيء، فلِمَ لم يذكره؟ وأجيب بأن تجريد الوضع عن الشيء الثاني يستلزم تجريده عن الشرطية أيضا؛ لأنها حيثية للشيء الثاني وقيد بالنظر إليه. فإن قلت: إذا كان المعنى مأخوذا في الوضع فلِمَ ذكره ثانيا، ولم يكتف به؟ قلت: أراد أن يورد لكل ما يحترز عنه قيدا على حدة، فلذا لم يكتف بما علم في ضمن الوضع. وما قال بعض المحشين من أن قوله: «ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع إلخ» لو صح يلزم أن يكون ذكر اللفظ أيضا مبنيا على تجريد الوضع عن الشيء الأول؛ لأنه عبارة عن اللفظ: ليس بشيء؛ لأن تجريد الوضع عن الشيء الثاني لأجل حصول الارتباط بين المعنى والوضع، كما عرفت، والارتباط عند عدم تجريد الوضع عن الشيء الأول -الذي هو عبارة عن اللفظ- موجود؛ إذ معناه: الكلمة لفظ وضع هذا اللفظ لمعنى مفرد، أي خُصَّ هو بمعنى مفرد.

وما ذكره بعض المحشين من أن قوله: «ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع إلخ» لو صح يلزم أن يكون ذكر «زيد» في «ضرب زيد» مثلا على تجريد «ضرب» عن معناه؛ لأن ذكر الفاعل مأخوذ في مفهوم «ضرب»؛ لأن مفهومه هو الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما، أو فاعل مخصوص: ليس بشيء. لأنا لا نسلم أن الفاعل جزء من مفهوم الفعل، والكلام فيه، بل هو خارج عن مفهومه، كما قالوا. ولو سلم فنقول: ذكر الفاعل في «ضرب زيد»؛ لإظهار فاعل ما، أو لإظهار الفاعل الخاص، لا لإظهار أصل الفاعل. ثم إن قوله: «ولما كان المعنى إلخ» جواب عن عدم الارتباط بين المعنى والوضع على تقدير التسليم؛ أي لو سلم كون المعنى مأخوذا في تعريف الوضع على سبيل الجزئية، فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه، فلا يرد ما قيل: إن ذكر شيء في تعريف شيء لا يستلزم دخوله في مفهومه؛ لأنه يجوز أن يكون خارجا، ألا ترى أنه قد ذكر في مفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل مخصوص، مع أن الفاعل خارج عن مفهوم الفعل. ولا يرد أيضا ما قيل: إن الملازمة ممنوعة؛ لأنه لِمَ لا يجوز أن يكون ذكر المعنى بعده لتصريح ما علم ضمنا، على أنه خلاف المتبادر.

فخرج به: أي بقيد الوضع. المهملات والألفاظ: إلخ: لا يقال: الأولى إيراده بعد «الوضع» وقبل «المعنى»؛ لخروجها بقيد الوضع فقط؛ لعدم الوضع في «ديز» مقلوب «زيد»، ولا في «جسق» مهمل. لأنا نقول: إنما أورده بعد المعنى؛ ليشير إلى أنه ليس فيها الوضع التجريدي وغيره، وهو الذي جرد عن الشيء الثاني، وغيره بخلافه، وإليه يشعر قوله: «إذ لم يتعلق بها -أي بالمهملات والألفاظ الدالة بالطبع- وضع وتخصيص أصلا»؛ لأن إيراد التخصيص بعد الوضع إشعار بأن ليس فيها الوضع التحريدي أيضا، كما لا يكون فيها الوضع غير التحريدي. وقوله: «أصلا» لنفي الوضع الخاص والعام منها، أو لنفي الوضع التحريدي وغيره، اغتنم ذلك؛ فإنه قد غفل عنه فضلاء هذا الزمان. قيل: كما يخرج به الألفاظ الدالة بالطبع، كدلالة «أح أح» على وجع الصدر، كذلك يخرج الألفاظ الدالة بالعقل، كدلالة لفظ «ديز» المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ. وأجيب بأنه تركها؛ لاشتراك الدليل؛ لعدم الوضع في الألفاظِ الدالّة بالعقل. وأجيب أيضا بأن الألفاظ الدالة بالعقل داخلة في المهمل؛ لأن المراد من المهمل ما هو ليس بموضوع، كما أراد من المهمل في تعريف اللفظ ما ليس بموضوع، حيث أورده مقابلا للموضوع، وكما قال في تعريف اللفظ في الحاشية السابقة: «إنما قال: موضوعا، ولم يقل: مستعملا، كما في عباراتهم المشهورة؛ تنبيها على أن مرادهم بالمستعمل هو الموضوع، وإلا يلزم الواسطة بين المهمل =

---

(١) حتى يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية أيضا؛ لأنها قيد مقيس إلى الشيء المتروك، فتركه مستلزم لتركها، وبذكر المعنى يعود معنى الوضع؛ لأن تخصيص شيء بمعنى، أي بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع. (عبد الغفور)

(٢) [وإلا لم يتصور تعلق قوله: «وضع» بقوله: «المعنى».] (٣) أي بقيد الوضع. وإنما ذكر ما يتعلق بالوضع بعد ذكر المعنى، والأولى أن يذكره قبل المعنى؛ إيماء إلى أن هذه الفوائد إنما تعلقت بالوضع التحريدي، ولا تحصل إلا بعد ذكر المعنى.

الدالة بالطبع؛(١) إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلًا، وبقيت(٢) حروف الهجاء الموضوعة لغرض
في العطف إيماء إلى الوضع التجريدي
التركيب، لا بإزاء المعنى،(٣) وخرجت بقوله: «المعنى»؛ إذ وضعها لغرض التركيب لا بإزاء المعنى.

فإن قلت:(٤، ٥) قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر، فكيف يصدق عليه أنه وضع لمعنى؟ قلنا:
كلفظ الاسم أي الكلمات كزيد وعمرو

= والمستعمل»، فحينئذ لا حاجة إلى ذكر الألفاظ الدالة بالعقل.

وإن قلت: لا حاجة إلى ذكر الألفاظ الدالة بالطبع أيضا؛ لأنها أيضا داخلة في المهمل. قلنا: نعم بأن ذكرها بعد المهملات تخصيص بعد التعميم، وذلك لاهتمام شأنها؛ لزيادة الالتباس فيها بالكلمة بالنسبة إلى الألفاظ الدالة بالعقل، بأن لفظ «أح أح» موضوع للمعنى الذي هو وجع الصدر، بخلاف الألفاظ الدالة بالعقل؛ فإن وجود اللافظ ليس معنى «ديز» المسموع من وراء الجدار.

واعلم أنهم قالوا: إن المركبات خارجة بقيد المفرد لا بقيد الوضع؛ لأن المراد بالوضع أعم من الشخصي والنوعي، أي ما وضع عين اللفظ بإزاء عين المعنى، أو وضع أجزاؤه بإزاء أجزائه، والمركبات موضوعة بالنوع، أي بقواعد كلية مذكورة في الكتب العربية.

لغرض التركيب إلخ: واللام في قوله: «لغرض» للأجل، وإضافة «الغرض» إلى «التركيب» بيانية، أي لأجل الغرض الذي هو التركيب، أي تركيب الألفاظ منها، لا بأن كان غرض التركيب معناه. ثم إن التخصيص في تعريف الوضع بمعنى التعيين، وفي وجود التعيين في حروف الهجاء مما لا ريب فيه، فلا يرد حينئذ ما قيل: إن الوضع في قوله: «الموضوعة لغرض التركيب» بمعنى الإحداث والإيجاد، لا بمعنى تخصيص شيء بشيء إلخ، ففي بقاء حروف الهجاء حينئذ نظر. ثم إن قوله: «وبقيت حروف الهجاء إلخ» يدل على أن المراد من المهملات في قوله: «فخرج به المهملات»: هو بعضها؛ لأن حروف الهجاء أيضا من المهملات مع عدم خروجها به، بل يخرجها قوله: «المعنى». ثم المراد من قوله: «بقيت حروف الهجاء إلخ» أنها لم تخرج بالوضع التجريدي، فخرجت بقوله: «المعنى»، فلا يرد حينئذ أنها تخرج بالوضع؛ لأن الشيء الثاني في تعريف الوضع عبارة عن المعنى.

وخرجت بقوله لمعنى: قيل: لا تخرج جميعها به؛ لأن همزة الاستفهام منها؛ لأنها من جملة الألف. وأجيب بأن قوله: «لغرض التركيب» متعلق بقوله: «حروف الهجاء»، فالخروج حينئذ متعلق بالحروف التي هي موضوعة لغرض التركيب، وهمزة الاستفهام ليست منها. وأجيب أيضا بقيد الحيثية، أي خرجت حروف الهجاء من حيث إنها حروف الهجاء، وهي التي سميت بها حروف المباني المقابل لحروف المعاني. ثم المراد من الوضع في تعريف الكلمة هو الوضع المعتبر عند أهل العربية، فلا يرد حينئذ أن حروف الهجاء عند أهل الجمل موضوعة لمعان أخر، فحينئذ كيف يصح قوله: «إذ وضعها لغرض التركيب إلخ»؟

فإن قلت إلخ: والمراد من بعض الألفاظ هو بعض الكلمات، من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص، أو نقول: الألف واللام فيها للعهد، =

---

(١) وكذا الألفاظ الدالة بالعقل فقط، كما يدل عليه الدليل، ولك أن تجعل «الطبع» في مقابلة «الوضع». (غف)

(٢) أي داخلة في «وضع» بمعنى خصص اللفظ؛ إذ حروف الهجاء خصصت وعينت لغرض التركيب. (ج)

(٣) لا يقال: الأمر بالعكس؛ لأن حروف الهجاء لم تخرج بقوله: «المعنى»؛ إذ المعنى كما قال الشارح: ما يقصد بشيء، وبها يقصد التركيب، بل هي خارجة من الوضع؛ لأن عند إطلاقها لم يفهم أنها لغرض التركيب. لأنا نقول: إن المراد بدخولها إنما هو في الوضع التجريدي، والمعنى لا يصدق على غرض التركيب؛ لأن الغرض ما يكون باعثا على الفعل خارجا عنه، والمعنى ما يقصد بإزاء اللفظ يكون داخلا فيه. (مولانا نور علي غفر الله له.) (٤) هذا الاعتراض وجوابه مأخوذ من كلام صاحب «المتوسط»، وحاشية «الجلبي» عليه.

(٥) [هذا الاعتراض مبني على مقدمة وهمية، وهي أن المعنى لا يكون لفظا.]

المعنى ما يتعلق به القصد، وهو أعم من أن يكون لفظا أو غيره.
أي القصد من الشيء

فإن قلت:(١) **قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة، كلفظ الجملة والخبر، فكيف**
بإزاء «زيد قائم»، و«قام زيد»

متصلة
يكون موضوعا لمفرد؟(٢) **قلنا: هذه الألفاظ وإن كانت بالقياس إلى معانيها مركبة، ....**
الموضوع لها الكلمات المفردة

= أي الألفاظ الموضوعة لمعنى مفرد، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أن الظاهر أن يقال: بعض الكلمات موضوعة لبعض الألفاظ؛ لجواز أن يكون بعض الألفاظ موضوعا لبعض آخر، ولم يكن كلمة، فلا ينتقض التعريف جمعا. قيل: لا ورود لهذه الشبهة بعد ما ذكر فيما سبق من أن المعنى ما يقصد بشيء؛ لأن كلمة «ما» عبارة عن «شيء»، وهو أعم من اللفظ وغيره. وأجيب بأن هذا بعد الإغماض عن عموم تفسير المعنى. ثم المراد منه عدم جامعية تعريف الكلمة؛ لأن اللفظ إذا كان موضوعا للفظ آخر فهو كلمة، كلفظ الاسم الموضوع للفظ «زيد»، مع عدم صدق التعريف، فلا يرد حينئذ ما قيل من أن هذا اللفظ إما أن يكون موضوعا لمعنى أيضا، أو لا، إن كان الثاني فهو في حيز المنع، وإن كان الأول فلا ورود للاعتراض حينئذ.

ما يتعلق به القصد: أي القصد بشيء، بجعل الألف واللام للعهد، فلا يرد أن التعريف أعم من التعريف الأول؛ لأن القصد أعم من أن يكون بشيء أو بنفسه، بخلاف المعنى الأول، فإنه يكون مقصودا بشيء، فلا يكون مقصودا بنفسه. لا يقال: هذا التعريف صادق على غرض التركيب؛ لأنه شيء يتعلق به القصد، فيلزم أن يكون معنى، وهو باطل. لأنا نقول: قد عرفت أن المراد هو القصد بشيء، وليس غرض التركيب مقصودا من حروف الهجاء بأن يطلق حروف الهجاء ويقصد منها غرض التركيب.

فإن قلت إلخ: وقيد المفرد واقعي؛ لأن الكلمة لا تكون إلا مفردة، وهذه الشبهة إنما ترد على تقدير كون المفرد صفة المعنى، أما إذا كان صفة اللفظ فلا؛ لأن لفظ «الخبر» و«الجملة» مفرد، لا يقال: المناسب أن يكون هذا الاعتراض متأخرا عن بيان قوله: «مفرد»؛ لأن وروده باعتبار المفرد لا باعتبار المعنى، ولذلك قال: «فكيف يكون موضوعا لمفرد»، حيث قالوا: إنما قال: «موضوعا لمفرد»، ولم يقل: «موضوعا لمعنى مفرد»؛ تنبيها على أن الاشتباه في هذه الشبهة باعتبار المفرد لا المعنى، كما في الشبهة الأولى؛ فإنه لا شك أن قولنا: «زيد قائم» مثلا معنى لفظ الخبر، لكن لا يكون مفردا. لأنا نقول: لما كانت هذه الشبهة ناشئة من جواب الشبهة الأولى، وكان لهما جواب مشترك أيضا فقدمه على قوله: «مفرد».

هذه الألفاظ إلخ: وهي مدلول لفظ «الخبر»، فـ«زيد قائم» من حيث إنه مدلول لفظ «الخبر» مفرد؛ لعدم دلالة جزء لفظ «الخبر» على جزئه، ومن حيث إنه لفظ بالقياس إلى معناه مركب، فيكون مفردا بالقياس إلى لفظ «الخبر»، ولفظا مركبا بالقياس إلى معناه.

---

(١) هذا السؤال متعلق بالجواب عن السؤال الأول، تقريره أنه إذا كان المعنى قد يكون لفظا يتوجه الإشكال، بأن بعض الكلمات المفردة قد وضع بإزاء الألفاظ المركبة، كلفظ «الخبر» بإزاء «زيد قائم» [أي الجملة الخبرية]، ولفظ «الجملة» بإزاء «ضرب زيد»، فلا يكون موضوعا لمعنى مفرد، ولا يصدق عليه حد الكلمة. وتقرير الجواب: أن هذه الألفاظ المركبة وإن كانت بالقياس إلى معانيها التي تقصد منها -وهو معنى «زيد قائم» مثلا- مركبة، إلا أنها بالنسبة إلى ألفاظها الموضوعة بإزائها مفردة؛ إذ لم يقصد بجزء من تلك الألفاظ دلالة على جزء من تلك الألفاظ المركبة. (علوي)

(٢) إنما أورده ههنا وإن كان محل ذكره عند شرح المفرد؛ لكونه ناشئا عن السؤال الأول، ولمشاركة السؤالين في الجواب.

(٣) [فكان على المصنف أن يقول: «لفظ وضع لمعنى»، بلا قيد الإفراد، فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى، سواء كان ذلك المعنى مفردا أو مركبا. (شرح أفندي ﷺ)]

لكنها بالقياس إلى ألفاظها الموضوعة بإزائها مفردة. وقد أجيب[١] عن الإشكالين بأنه ليس ههنا[٢]
جواب على طريق المنع — خبر الكلي — كلفظ الخبر والجملة
لفظ وضع بإزاء لفظ آخر، مفردًا كان أو مركبًا، بل بإزاء مفهوم كلي أفراده ألفاظ،[٣] كلفظ الاسم
أي المفهوم الكلي — زيد
والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها. ولا يخفى عليك أنَّ هذا الحكم منقوض بأمثال الضمائر[٤]
ضرب — من — زيد قائم — ضرب زيد — أي وضع الألفاظ لمفهوم كلي — أي محكوم عليه بالبطلان

وقد أجيب عن الإشكالين: قيل: هذا الجواب منع، فالأولى تقديمه على الجوابين الأولين؛ فإنهما تسليم. وأجيب بأن جواب المنع إذا كان تحقيقيا يجوز تأخيره عن الجواب التسليمي، وههنا كذلك؛ لأنه ليس في الواقع لفظ وضع بإزاء لفظ آخر.

بأنه ليس ههنا إلخ: أي في مقام النقض على تعريف الكلمة باعتبار قوله: «معنى» وقوله: «مفرد»، والمراد من الوضع ههنا ما كان موافقا لقانون أهل اللغة، وفي قانونهم ليس لفظ وضع للفظ آخر، فلا يرد حينئذ أنه لا فائدة لهذا المنع؛ لأنه يمكن أن يوضع لفظ بإزاء لفظ آخر؛ لأنه لا حجر في التصور والوضع، كما هو المشهور بينهم. وقوله: «مفردا» ليس بالنظر إلى الشبهة الأولى؛ لأنها تتوجه، سواء كان اللفظ الآخر مفردا أو مركبا، كما ستعرفه في الصفحة [التالية]، فالتعميم إشارة إلى أن قوله: «ليس ههنا لفظ وضع إلخ» سلب كلي.

كلفظ الاسم إلخ: فإن لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلي، هو ما دل على معنى في نفسه إلخ، وكذا الفعل والحرف، والخبر والجملة موضوعان لما يحتمل الصدق والكذب، وهذه المفهومات ليست مفردة ولا مركبة. لا يقال: هذه المفهومات مركبة بديهية. لأنا نقول: مفهوم لفظ «الخبر» مثلا ليس قولنا: «يحتمل الصدق والكذب»، بل يعبر به عن مفهومه، ويعرف به، وكذلك مفهوم الكلمة ليس «لفظ وضع لمعنى مفرد»، بل يعبر به عنه. وغيرها: كلفظ القضية والقياس والعكس وغيرها.

ولا يخفى عليك إلخ: قيل: ليس في المنع حكم، فكيف يصح هذا القول؛ فإن قوله: «ولا يخفى إلخ» إثبات للمقدمة الممنوعة، فلا بدَّ أن يقال: ويمكن إثبات المقدمة الممنوعة بهذا الوجه. ويمكن الجواب بأن إيراد الحكم باعتبار أن المسند -وهو قوله: «بل بإزاء مفهوم إلخ»- يشمل الحكم بحسب اللفظ، فإسناد الحكم إليه ظاهر، فلا يرد أن كون الحكم باعتبار سند المنع إنما يصح إذا كان السند يستلزم الحكم، مع أن للسند يكفي مجرد الاحتمال العقلي. ويمكن الجواب أيضا بأن المراد من الحكم هو الكلام، سواء كان تامّا أو غير تام، فيشمل المنع، من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام؛ فإن الكلام المشتمل على الحكم تام، ولا يبعد أن يقال: إن المنع يشمل الحكم؛ فإنه في قوة «هذا ممنوع».

ثم إن هذا كلامه اعتراض على الجواب المشترك. والحاصل أن كون الألفاظ موضوعا لمفهوم كلي، لا للفظ آخر منقوض بأمثال الضمائر إلخ؛ لأنا إذا قلنا: «إن زيدا هو ثلاثي مجرد» يكون «زيد» معنى لفظ «هو»؛ لأن الضمير يرجع إليه، فيكون معنى الضمير هو هذا الشيء، فـ«زيد» موضوع بالنسبة إليه عند من قال بوضع العام والموضوع له الخاص، وإذا قلنا: «زيد قائم: هو مركب تام خبري» فـ«زيد قائم» حينئذ معنى لفظ «هو»؛ لأنه راجع إليه. وإنما قال: «بأمثال الضمائر»؛ لأن أسماء الإشارة، والمعرف باللام، والموصولات أيضا كذلك، فإذا قلنا: الذي كلّمته هو ثلاثي مجرد، أو هو جملة يكون الموصول حينئذ معنى الضمير، وهو «زيد»، أو «زيد قائم».

---

(١) وقد رد هذا الجواب بأن لا حجر في الوضع، كما أنه لا حجر في التصور، فليوضع لفظ بإزاء لفظ آخر، مفردا أو مركبا. (ت)

(٢) أي في مقام نقض تعريف الكلمة بالألفاظ والكلمات المفردة. (عبد الغفور) (٣) [كزيد وعمرو وضرب وزيد قائم.] (٤) وأمثالها الموصولات والإشارات، مثلا إذا قيل: «زيد» فقيل: هو مفرد، أو هذا مفرد، أو الذي قلته اسم مفرد، وكذا إذا قيل: «زيد قائم» فقيل: هو مركب، أو الذي قلته مركب، فليس ههنا إلا الألفاظ لا المفهوم الكلي. والحق أن هذا النقض غير تام؛ لأن هذه الألفاظ وإن كانت في هذه الحالة موضوعة لألفاظ مخصوصة، لكنه لا شك أنها موضوعة لمعان، وهذا القدر كاف لصحة صدق التعريف عليها. (من عصمت)

الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة، مفردة أو مركبة؛ فإن الوضع[1] فيها وإن كان عامًّا لكن الموضوع له
أي مشخصة من حيث إنها مشخصة. (غف)

خاصٌّ،[2] فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة.
إشارة إلى التحقيق (عصمت) أي في مقام رجع الضمائر إلى ألفاظ مخصوصة أو مركبة. (عب)

مفرد وهو إما مجرور على أنه صفة لـ«معنى»، ....

إلى ألفاظ مخصوصة أو مركبة: وفي أكثر النسخ: «إلى ألفاظ مخصوصة مفردا أو مركبا»، وفي بعضها: «إلى ألفاظ مخصوصة مفردة كانت أو مركبة»، وكلتا النسختين سهو من المدرسين حيث زعموا عدم صحة تقابل المركبة بالمخصوصة، بل المركب إنما يقابل المفرد، والعبارة الحسنة هي التي كانت بدون ذكر «مفردة»؛ لأن قوله: «ألفاظ مخصوصة» واقع بالنسبة إلى الشبهة الأولى؛ لأنها تتوجه بالنسبة إليها، سواء كانت الألفاظ الثانية التي هي الموضوع له مفردة أو مركبة، كما أشار إليه المجد المحشي مولانا عب. وقوله: «أو مركبة» يشير إلى الشبهة الثانية.

فإن الوضع فيها إلخ: اعلم أن الاحتمال العقلي في الضمائر أربعة، الأول: أن يكون الوضع عاما، والموضوع له خاصا، وهذا مذهب صاحب «المواقف»، ومذهب السيد السند قدس سره، وهو التحقيق، ومعنى كون الوضع عاما: هو أن يكون الأمر الكلي مرآة للملاحظة، فلفظ «هو» موضوع لكل مفرد مذكر سبق ذكره، لفظا أو معنى أو حكما، فوضعه لكل واحد واحد من المخصوصات محال؛ لأنها غير متناهية، فجعل المفهوم الكلي آلة للملاحظة، فليس الوضع ههنا بالمعنى الذي عرفه سابقا. والثاني: أن يكون الوضع والموضوع له جميعا عاما، كـ«الإنسان»؛ فإنه موضوع لـ«الحيوان الناطق»، وكلاهما عام، وهذا مذهب المتقدمين، وتبعهم العلامة التفتازاني، فالضمائر حينئذ موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعماله في الجزئيات. والثالث: أن يكون الوضع مع الموضوع له جميعا خاصا، كما إذا سمى ووضع رجل اسم ابنه «زيد»، فيكون الوضع والموضوع له جميعا خاصا حينئذ، وهما ذات و«زيد»؛ لأنه لاحظ ذات ابنه في النظر، ووضع لفظ «زيد» بإزائها. والرابع: أن يكون الوضع خاصا، والموضوع له عاما، فقد قيل: هذا الاحتمال بمجرد احتمال عقلي، ليس له فرد في الواقع. ثم إن قوله: «ولا يخفى إلخ» إنما يرد إذا كان الوضع فيها عاما، والموضوع له خاصا عنده، كما هو التحقيق، وأما إذا كان المصنف على مذهب المتقدمين فلا يرد ما ذكره؛ لأن الموضوع له حينئذ كلي عنده.

فليس هناك إلخ: أي في مقام رجع الضمير إلى ألفاظ مخصوصة أو مركبة. وإنما قال: «في الحقيقة»؛ لأن المفهوم الكلي يكون موضوعا له على سبيل المجاز، والموضوع له على سبيل الحقيقة هو الخصوصيات.

مفرد وهو إما مجرور إلخ: لا يقال: كلامه قدس سره يشعر بأن جعله صفة للمعنى أولى من جعله صفة للَّفظ؛ لتقدم بيانه، مع أن المشهور في اصطلاح المنطقيين جعل المفرد والمركب صفة للفظ دون المعنى، وأيضا في بعض كتب النحو جعل المفرد صفة اللفظ دون المعنى. قال في بعض كتبه: إن الإفراد صفة للفظ بالذات، وللمعنى بالعرض. ويدل عليه كلام السيد في حاشيته لـ«شرح الشمسية». لأنا نقول: كون الإفراد صفة للفظ في المشهور يعارضه قرب المفرد بالمعنى، مع صحة جعله صفة للمعنى حقيقة؛ لأن المفهوم من كلام الشيخ الرضي أن الإفراد صفة للفظ عند المنطقيين، وصفة للمعنى عند النحاة، وإن كان المشهور أن الإفراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى، فلعل الشارح مال إلى ما نقل من النحاة. قيل: ذكر «المفرد» مستدرك؛ لأن «المعنى» صيغة مفرد كـ«رجل»، =

---

(١) الوضع العام معناه أن يلاحظ الواضع أمرا كليا، ويجعله مرآة لملاحظة أمور متكثرة، ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة، فإن كان عين اللفظ في هذه الصورة لكل واحد واحد من الجزئيات فيكون الوضع عاما، والموضوع له خاصا، وإن كان عين اللفظ بإزاء ذلك الأمر العام الذي جعل مرآة لأفراده فهذا وضع عام وموضوع له كذلك. (ملا حسن)

(٢) هذا عند المتأخرين بعضهم، وأما عند المتقدمين فالموضوع له مفهوم كلي عام، وإليه ذهب المصنف رحمه الله.

ومعناه حينئذ: ما لا يدل جزء لفظه على جزئه.

الأولى أن يقول: ما لا يقصد دلالة جزء لفظه على جزئه

= فكما أن «الرجل» لا يدل على رجلين، بل يدل على الواحد، كذلك المعنى لا يدل إلا على المعنى الواحد، فيكون ذكره مستدركا. والجواب أن «المعنى» مصدر قولهم: «عنى عناية»، فيجوز أن يراد به المعنى المأخوذ من جهتين فصاعدا؛ لأن المصدر جنس. فإن قلت: لم يبق المعنى المصدري فيه؛ لأن المراد به «المعنيّ» بالتشديد، وهو اسم مفعول، كـ«المرمي»، فكذا «المعنى» بدون التشديد. قلت: صيغة المصدر فيه باقية، وهي كافية لإرادة ما ذكرنا من المعنى المأخوذ إلخ. لا يقال: ذكر «المفرد» مستدرك؛ لأن الاحتراز به عن المركبات، وقد خرج المركبات بقوله: «وضع»؛ لأن دلالة المركب على معناه عقلية، وليست بوضعية، ألا ترى أن كل من عرف «زيدًا» وعرف «قائما» من «زيد قائم» عرف أن أحدهما مستند إلى الآخر وإن لم يعرف من الواضع سوى المفردات. لأنا نقول: لا نسلم أن دلالة المركبات على معانيها لم تكن وضعية، والمثال الذي أورده اتفاقي، والذي يدل على أن دلالة المركبات على معانيها وضعية: أن المضاف إليه يؤخر عن المضاف في بعض اللغات، ويقدم في بعضها، فلو كانت عقلية لم يكن كذلك.

لا يقال: لا يمكن وجود الكلمة في الخارج إلا في ضمن الأقسام؛ لامتناع وجود الكلي في الخارج، وكل واحد من الأقسام لا يمكن وجوده في الخارج بدون الكلمة؛ لتوقف الكل على جزئه، فيلزم الدور، فيكون وجود الكلمة والأقسام محالا. لأنا نقول: الكلمة تحتاج إلى فصل كل واحد من الأقسام؛ لتفصل به، وكل واحد من الأقسام يحتاج إلى الكلمة، فلا دور حينئذ. لا يقال: النصب، والفتح، والكسر، وألف «ضارب»، وميم «مستخرج» وغيرها داخلة في الحد، وليس شيء منها كلمة، فينبغي أن يقول: «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد بالاستقلال»؛ ليخرج هذه المذكورة. لأنا نقول: لا يحتاج إلى القيد المذكور؛ لأن الإعراب الثلاث والألف والميم إما أن يكون مفردا أو مركبا، فإن كان مركبا فيخرج بقوله: «مفردا»، وإن كان مفردا فلا يخلو من أن يكون مهملا فيخرج بقوله: «وضع»، أو مستعملا فحينئذ يكون كلمة.

ما لا يدل جزء لفظه على جزئه إلخ: سواء كان له جزء، كمعنى «ضرب»، أو لا، كمعنى «الضرب»، وسواء كان للفظ جزء، كـ«ضرب»، أو لا، كهمزة الاستفهام. والمراد أنه ما لا يدل جزء لفظه من حيث إنه جزء لفظه، فمعنى «الحيوان الناطق» حال كونه علما لشخص الإنسان مفرد؛ لأنه ليس اسما لذلك المعنى إلا باعتبار وضعه العلمي، وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى. ولو أريد من جزء المعنى: [المقصود]، فيندفع الإشكال أيضا. والمراد من قوله: «لفظه» اللفظ الموضوع؛ لأن الإضافة للعهد، فلا يرد ما قيل: إن هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه على مدلول دلالة العقلي والطبعي، مع أن مدلولهما لا يتصف بالإفراد والتركيب، فالأولى أن يقصد اللفظ الموضوع؛ ليخرجا من تعريفه. ثم إن قوله: «لفظ» احتراز من مدلول الدوال الأربع؛ فإنه لا يتصف بالإفراد والتركيب كما لا يتصف بهما دوالها. وإنما لم يقل: «ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه»؛ لئلا يلزم أن يكون للمعنى معنى؛ فإن الضمير في «معناه» راجع إلى المعنى. وما قيل: إن إضافة المعنى إلى الضمير بيانية فلا يلزم أن يكون للمعنى معنى: خلاف المتبادر؛ لأن الظاهر من الإضافة أن تكون لامية، وحمل الألفاظ في التعريفات على ظاهرها واجب. قيل: جاز أن يكون للمعنى معنى، كما أن النقوش موضوعة للألفاظ، فهي معنى النقوش، ويكون للألفاظ معنى أيضا. أجيب بأن المقصود أنه يلزم أن يكون للمعنى المعنى المفرد، وليس للألفاظ المعنى المفرد؛ لأن معنى المفرد هو ما لا يدل جزء لفظه إلخ، وليست النقوش ألفاظا، بل هي من الدوال الأربع. قيل: يكون للمعنى المعنى المفرد أيضا، كما إذا كان الضمير راجعا إلى «زيد»، ويكون له أيضا معنى، وهو الذات. أجيب عنه بأن المراد أنه يلزم أن يكون لكل معنى المعنى المفرد؛ لأنه تعريف، فلا بد أن يكون جميع أفراده كذلك. ورد ذلك بأنا لا نسلم ذلك؛ لأنه سالبة، وهي لا تقتضي وجود الموضوع، فهي صادقة على ما لا يكون له معنى أيضا. أجيب بأنه يلزم منه أن لا يكون التعريف مانعا؛ لصدقه على المعنى المركب، كمعنى «زيد قائم»؛ لعدم كون المعنى المفرد له، كما لا يخفى.

وفيه أنه يوهم(١) أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالإفراد والتركيب قبل الوضع، وليس الأمر كذلك؛ فإن اتصاف المعنى بالإفراد والتركيب إنما هو بعد الوضع، فينبغي أن يرتكب فيه تجوز، كما يرتكب في مثل: «من قتل قتيلًا فله سلبه».(٢)

الذي يدل عليه اللفظ وضعا — أي بعدية ذاتية — يجب أن يقول: «فيجب» — أي في كون المفرد صفة للمعنى قبل الوضع — من أهل الحرب

أو مرفوع على أنه صفة لـ«لفظ»، ومعناه حينئذ: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا بدَّ حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردًا، وكأنَّ النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع

وهو «وضع». (عب) — فيه لطافة

وفيه أنه يوهم إلخ: أي يتوهم من كون المفرد صفة للمعنى أن يكون المعنى متصفا بالإفراد قبل الوضع بمقتضى القاعدة، وهي أنه إذا نسب الفعل أو شبهه إلى شيء هو متصف بصفة: لا بد أن يكون هذا الشيء متصفا بها قبل النسبة المذكورة، كما إذا قيل: «ضربت زيدا قائما»، فلا بد أن يكون اتصاف «زيد» بالقيام قبل إسناد الضرب إليه، ففي ما نحن فيه لا بد أن يكون المعنى متصفا بالإفراد قبل إسناد الوضع إليه، مع أن الأمر ليس كذلك، كما قال الشارح. قيل: فعلى هذا ينبغي أن يقال: «يدل» أو «يقتضي» موضع قوله: «يوهم»؛ لأن ما ذكر يكون مقتضى القاعدة. أجيب بأنه نعم، كان ينبغي أن يقال كذلك إذا لم يكن خلاف القاعدة ظاهرًا، مع أن خلافها ههنا ظاهر؛ لأن من الأمور البينة أن المعنى يتصف بالإفراد بعد الوضع، لكن بمقتضى القاعدة المذكورة يتوهم ذلك، فقوله: «يوهم» إشارة إلى ظهور المجاز، وهو قرب اتصافه بالإفراد؛ حيث يصير بعد الوضع مفردا، فجعل الوضع مشرفا عليه، فكان لمعنى يتصف بالإفراد قبل الوضع مجازا بالمشارفة. والمجاز على نوعين: أحدهما باعتبار ما كان، وثانيهما باعتبار ما يؤول، وههنا هو الثاني. لا يقال: على تقدير ارتكاب المجاز معنى تعريف الكلمة: أنها لفظ وضع لمعنى هو يصير مفردا، لا لمعنى هو متصف بالإفراد، واعتبار المجاز في التعريف غير جائز. لأنا نقول: عدم جوازه إنما يكون إذا كان بلا قرينة صارفة، وكون المعنى ههنا متصفا بالإفراد بعد الوضع قرينة صارفة على ذلك. ثم إن قوله: «وفيه أنه يتوهم إلخ» يشعر بأن الأولى هو الاحتمال الثاني، وهو كونه صفة للفظ؛ لاعتبار التجوز في الاحتمال الأول. لا يقال: لا جائز أن يكون الاحتمال الثاني أولى؛ لما ذكرنا من نقل الشيخ الرضي من النحاة من أن الإفراد والتركيب عندهم صفة للمعنى، وعند المنطقيين صفة للفظ، فالأولى هو الاحتمال الأول. لأنا نقول: يحتمل أن يكون مبنى كلامه ههنا -قدس سره- على ما اشتهر من النحاة من أن الإفراد والتركيب صفة للفظ حقيقة وللمعنى بالعرض.

سلبه: أي سلاحه وأثوابه. فقيل لمن هو قريب إلى القتل: قتيل؛ لأنه صار مشرفا إلى القتل، فلهذا يقال: المجاز بالمشارفة.

ومعناه حينئذ ما لا يدل إلخ: وإنما لم يقل: «ما لا يدل جزء لفظه إلخ»؛ لأن الظاهر أن يكون الضمير في «لفظه» راجعا إلى لفظ «ما» التي هي عبارة عن اللفظ، فيلزم أن يكون للفظ لفظ، وهو باطل. وإن قلت: لا استحالة فيه؛ فإن لفظ «هو» راجع إلى لفظ «زيد» مثلا. قلنا: المراد أنه يلزم أن يكون لكل اللفظ المفرد لفظ؛ لأن التعريف يقتضي ذلك، كما عرفت في المعنى المفرد.

في إيراد أحد الوصفين إلخ: وهو «وضع»، وفي قوله: «والآخر مفردا إلخ» لطافة بأنه يحتمل أن يكون بمعنى: «ليس بجملة»، وبمعنى: «لفظ مفرد».

---

(١) لم يقل: «يدل»، مع كون هذا الاحتمال حقيقيا حتى لا يصرف عنه إلا بالتجوز؛ لظهور فساده وضرورة حمله على التجوز.

(٢) [السلب: ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من سلاح وغيره. (حل)]

على الإفراد، حيث أتى[١] به بصيغة الماضي،[٢] بخلاف الإفراد. وأما نصبه -وإن لم يساعده رسمُ الخط[٣]

حيث أتى إلخ: أي المصنف «به» أي بالوصف الأول. قيل: صيغة الماضي لا تدل إلا على التقدم الزماني، فالظاهر أن تكون ماضوية بالقياس إلى المفرد، مع أن الوصف الأول مقدم على الثاني بالرتبة؛ لأن الوضع علة للإفراد؛ لأنه يصير مفردا بعد الوضع، والعلة متقدمة على المعلول بالذات، وإن كانتا معا بالزمان.

وأجيب بأن هذا مجاز، فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي، من قبيل ذكر المشبه به وإرادة المشبه، فالمشبه به هو التقدم بالزمان، والمشبه هو التقدم بالذات، فقد ذكر ههنا شيئا هو دال على المشبه به، وهو صيغة الماضي، كما في «رأيت الأسد في الحمام». ثم إن مولانا عص زيَّفَ جواب الشارح، ولم يستحسنه، وأجاب بأنه إنما أورد أحد الوصفين جملة فعلية؛ لأن له معمولا، وهو قوله: «لمعنى»، والأصل في العمل هو الفعل، فجعل صفته فعلا، فيكون حينئذ جملة. أقول: هذا أولى كلام؛ لأنه يمكن إيراده على وجه لا يكون له معمول بأن يقال: «الكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد»، أي موضوع لمعنى مفرد، فيكون «المعنى» مضافا إليه حينئذ، والعامل فيه هو حرف جر مقدر عند المصنف، فلا يكون المضاف عاملا فيه عنده، كما هو المفهوم من تعريفه.

قال المجد المحشي مولانا عب: والنكتة على تقدم الوصف الجملة على الوصف المفرد -مع أن كون الأصل في الصفة الإفراد يقتضي تقديم المفرد أيضا- ما ذكره الشارح من تقدم الوضع على الإفراد. قال مولانا عص: من قال: هذه النكتة للتقدم فإنه عديم القدرة. والنكتة الحسنة أن يقال: إنما قدم الوصف الجملة على الوصف المفرد؛ لأنه لا يجوز تقديم الصفة المفرد على الجملة؛ لئلا يتوهم أن يكون الإفراد متقدما على الوضع، مع أنه قد سبق أن الوضع بالعكس. أقول: ما ذكره المجد المحشي مولانا عب لا يكون مآله إلا هذا، كما لا يخفى. قيل: إن التنبيه على تقدم الوضع على الإفراد لا يقتضي إتيان أحد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا؛ لحصول هذا التنبيه بإتيان كل من الوصفين جملة فعلية، بأن يورد وصف الوضع بصيغة الماضي، والإفراد بصيغة المضارع المجهول، أي لفظ وضع لمعنى يفرد، ولحصوله بإيراد كل من الوصفين بصيغة الإفراد، أي لفظ موضوع في الزمان الماضي لمعنى مفرد. وأجيب بأن المذكور يستدعي إيراد الوضع بالصيغة التي تقتضي تقدمه على الإفراد، وهذا لا يتحقق إلا في ضمن صفة خاصة، فاختار المصنف هذا الخاص؛ لاستلزامه ما هو الواجب.

لا يقال: المقرر بينهم أن الزمان غير مقصود من الفعل الواقع في التعريفات، فكيف يصح القول بأن صيغة الماضي تدل على تقدم الوضع على الإفراد بالزمان. لأنا نقول: المراد أن صيغة الماضي تدل على ذلك وإن لم يكن الزمان مرادا منه. ثم إن المراد من إفراد اللفظ عدمُ دلالة جزء من أجزائه المترتبة في السمع على جزء معناه بحسب الوضع المعتبر في معناه المقصود، فلا يخرج الفعل الدال بجوهره على الحدث، وبصيغته على الزمان، ولا نحو «عبد الله» علما؛ فإنه وإن دل جزء لفظه على جزء معناه لكن لا باعتبار الوضع العلمي المعتبر في معناه المقصود.

وإن لم يساعده رسم الخط: لا يقال: إذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى لإيراده. لأنا نقول: معناه: أنه وإن لم يساعده رسم الخط المشهور، وهو رسم خط المتأخرين؛ فإن المشهور هو كتابة الألف بعده، بخلاف رسم خط المتقدمين؛ فإنه يساعده، والمصنف من المتأخرين.

(١) استعير صيغة السبق الزماني -لأن السبق الزماني غير مراد؛ لظهور فساد ذلك- للسبق الرتبي. (عبد الغفور بزيادة)
(٢) صيغة الماضي وإن كانت موضوعة لسبق الحدث على زمان التكلم، لكنها لا تخلو عن إشعار تقدم أحد الوصفين على الآخر إشعارا ما، وهذا كاف للتنبيه. (علوي)
(٣) [أي للمتأخرين، وأما المتقدمون فرسمهم بلا ألف. (تش)]

فعلى أنه حال من المستكن في «وضع»،(١) أو من «المعنى»؛(٢) فإنه مفعول به بواسطة اللام،(٣) ووجه صحته: أن الوضع وإن كان مقدَّما على الإفراد بحسب الذات، لكنه مقارن له بحسب الزمان،(٤) وهذا القدر كاف لصحة الحالية.

فعلى أنه حال إلخ: فيكون حالا عن الفاعل الحكمي، ويحتمل أن يكون حالًا عن اللفظ باعتبار رجع الضمير المستكن إليه، ويحتمل أن يكون نصبه بتقدير «أعني»، أي أعني مفردا. قيل: لا يجوز أن يكون حالا من المستكن في «وضع»؛ لأن الحال يجب أن يكون في جنب صاحبها؛ فإنا إذا جعلنا «قائما» في «ضربت زيدا قائما» حالا عن الفاعل، فيقال: ضربت قائما زيدا. أجيب بأنا لا نسلم وجوب كون الحال في جنب صاحبها عند الجميع؛ فإنه جوز بعضهم عدم ذلك، فإنهم قالوا: إن مرتبة الحال مؤخرة عن مرتبة الفاعل وللفاعيل الخمسة. وأجيب أيضا بأنه إنما يجب ذلك إذا لم تكن هناك قرينة دالة على كونه صاحب الحال، وهي موجودة ههنا، وهي كون الإفراد والتركيب صفة للفظ بالذات، وصفة للمعنى بالعرض؛ تسمية للمدلول باسم الدال.

فإنه مفعول به إلخ: وهو لدفع ما يقال: كيف يصح أن يكون حالا من «المعنى»؛ لأنه ليس بفاعل لا حقيقة ولا حكما، وليس بمفعول به؛ لأنه ليس منصوبا. فتقرير الجواب: أن الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به، سواء كان المفعول به بلا واسطة أو بواسطة، فقوله: «المعنى» مفعول بواسطة اللام، وذلك؛ لأن حرف الجر يوصل معنى الفعل إلى مجروره، فالمجرور وحده منصوب المحل بالفعل، وبهذا الاعتبار وقع ذا حال، فلا يرد حينئذ أن اللازم منه أن العامل في الحال هو الفعل، وفي صاحب الحال هو الجار، مع أن العامل فيهما متحد. وما يقال: إن الجار والمجرور في محل النصب من المساهلة، والمساهلة هي ترك الاحتياج مع القدرة على الاحتياط.

ووجه صحته إلخ: جواب سؤال، تقريره أنه إذا كان المفرد حالا من المعنى أو من اللفظ، فالمعنى حينئذ: أنه وضع اللفظ للمعنى حال كونه مفردا، أو حال كون المعنى مفردا، فيلزم أن يكون اتصافهما بالإفراد قبل الوضع، مع أن اتصافهما [بالإفراد] إنما هو في زمان الوضع. تقرير الجواب: أن الوضع وإن كان مقدما عليه ذاتا، ولكنه مقارن له بحسب الزمان؛ فإن زمان الوضع والإفراد واحد، كما أن حركة اليد مقدمة على حركة المفتاح ذاتا، ولكنها مقارنة لها بحسب الزمان؛ فإن زمان حركة اليد هو زمان حركة المفتاح، فيصح أن يقال: إن حركة اليد حال حركة المفتاح، وإن كانتا في زمان واحد؛ لوجود التقدم الذاتي. لا يقال: ولو قدر السؤال بأن الوضع المفهوم من قوله: «وضع» يدل على التقدم الزماني مع أن زمان الحال متحد مع زمان عاملها، فحينئذ لا يكون الجواب في المقابلة لوضع اللفظ؛ لأنا نقول: معناه: أن المراد من التقدم بالزمان الدال عليه صيغة «وضع» هو التقدم الذاتي، من قبيل ذكر المشبه به وإرادة المشبه، على ما سبق آنفا. لا يقال: لا يجوز أن يكون قوله: «مفردا» حالا عن المعنى؛ لأن صاحب الحال إذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه. لأنا نقول: هذا إنما يصح إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا بحرف الجر والإضافة، وهو مجرور بحرف الجر ههنا، فلا يجوز حينئذ تقديمها عليه؛ لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، وهو لا يتقدم على الجار مع أصالته، فعدم تقديم الفرع عليه أولى، ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها فقط بدون حرف الجر؛ لشدة اتصال حرف الجر به.

وهذا القدر كاف إلخ: أي المقدار الكافي الوافي لصحة الحالية، هو المقارنة الزمانية دون غيرها؛ فإن غيرها لا يكفي في صحتها، فلا يرد =

---

(١) وروعي رتبة الحال، وهي المتأخر عن الفاعل والمفعول به، فلا يرد لو كان حالا لكان بجنبه. (٢) لا يقال: لو كان حالا منه لتقدم عليه؛ لأن صاحب الحال نكرة. لأنا نقول: هذا إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا؛ فإن تقديمها عليه مطلقا ممتنع. (غف) (٣) [أي اللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا. (عب)] (٤) [هذا يوهم أن للمعية الذاتية دخلا في الحالية، ويتفاوت بتفاوته الحال، وليس كذلك. (تش)]

وقيد الإفراد لإخراج المركبات مطلقًا، سواء كانت كلامية أو غير كلامية، فيخرج به عن حد
فإنها داخلة في قوله: «لفظ وضع لمعنى»؛ لأنها موضوعة بإزاء معانيها التركيبية وضعا نوعيا. (عص)
الكلمة مثل «الرجل»(١) ....

= حينئذ ما ذكره مولانا عص وغيره من الفضلاء من أن المفهوم منه هو أن يكون المعية الذاتية، لكن يكفي فيها المعية الزمانية، مع أن المعتبر فيها لا يكون إلا المقارنة الزمانية، فالأولى في العبارة أن يقال: «وهذا مشروط في صحة الحالية أو معتبر لصحتها». أقول: ما قال مولانا عصمت الله في تصحيح كلام الشارح من أنك إذا رجعت إلى وجدانك تجد أن الحالية في المعية الذاتية مع الزمانية أليق مما في صحته خفاء؛ لأن كون المعية الذاتية بين المجيئة والركوب مثلا، في «جاءني زيد راكبا» مما لا معنى له، فلهذا قال مولانا عص: لا دخل للمعية الذاتية في الحالية، ولا يتفاوت بها الحال، كما يوهمه قوله: «وهذا القدر كاف لصحة الحالية». انتهى كلامه.

المركبات مطلقا: فإنها داخلة في قوله: «لفظ وضع لمعنى»؛ لأنها موضوعة بإزاء معانيها التركيبية وضعا نوعيا، وبيانه: أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينة، وإما أن يضع قانونا كليا تُعرَف به المفردات القياسية، أو تُعرَف به المركبات القياسية، وذلك كما بين مثلا: أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام. وتحقيقه ما أشار إليه بعض المحشين من أن هيئة التركيب دالة بالوضع على التعلق بين مفرداتها وضعا نوعيا، أما أنها دالة بالوضع فلأن ذكر الألفاظ بلا تركيب لا يفيد تعلقها بينها، وإذا ركبت أفادت، وتلك الإفادة ليست عقلية، وإلا لم تختلف باختلاف اللغات لكنَّها تختلف، وإذا لم تكن عقلية كانت وضعية، وأما أن وضعها نوعي فلأنه لو كان شخصيا لتوقف فهم معنى كلِّ مركب على العلم بوضعه شخصا، وليس كذلك؛ لأن الهيئة التركيبية بين المضاف والمضاف إليه إذا علم أنها موضوعة لاختصاص الجزء الأول بالثاني في العربية، نحو: «ماء الورد»، ولاختصاص الجزء الثاني بالأول في الفارسية، نحو: گلاب، وكفى ذلك في فهم معنى كل مركب إضافي.

وههنا أبحاث: أما أولا فلأن الهيئة التركيبية ليست بلفظ، فكذا المركب منها ومن غيرها؛ لأن المركب من اللفظ وغيره غير لفظ، وأما ثانيا فلأنه لم يوضع عين المركب لعين المعنى المركب، بل أجزاؤه لأجزائه، فعلى تقدير كون المركب لفظا يحتاج في دخوله في قوله: «وضع لمعنى» إلى أن يقال: المراد بوضعه أعم من وضع عينه ووضع أجزائه، فحينئذ ينبغي أن يقال في أول الأمر: إن المركبات داخلة في «لفظ وضع لمعنى»؛ لأن المراد بوضعه أعم من وضع عينه لعين المعنى، ووضع أجزائه لأجزائه، فلا تعرض للوضع النوعي، هكذا قيل في تقرير البحثين. ويمكن أن يجاب عن الأول بأنا لا نسلم أن يكون المركب من الشيء وغيره غيره كلية، ألا ترى أن المركب من المركب وغيره ليس غير مركب بل مركب. وعن الثاني بأن مصداق وضع الأجزاء للأجزاء ليس إلا الوضع النوعي، فتعرضوا بالمصداق. إن قلت: إذا كان وضع المركبات بوضع الأجزاء فلا يتفاوت بين «ضرب موسى عيسى» وبين «ضرب عيسى موسى» في كون وضع الأجزاء باقيا على كلا التقديرين، مع أنه متفاوت؛ لأنه على التقدير الأول يكون «موسى» ضاربا و«عيسى» مضروبا، وعلى التقدير الثاني عكس ذلك. قلنا: المراد من وضع المركبات هو وضع الأجزاء على تقدير بقاء الهيئة التركيبية. فإذا قيل في «ضرب موسى عيسى»: «ضرب عيسى موسى» يتغير الهيئة.

سواء كانت كلامية إلخ: والمراد من المركب الكلامي هو المركب التام، سواء كان خبريا، كـ«ضرب زيد»، و«زيد قائم»، أو إنشائيا، كالأمر والنهي مع فاعلهما. والمراد من المركب الغير الكلامي هو المركب الغير التام، كالمركب الإضافي، كـ«غلام زيد»، أو المركب التوصيفي، كـ«حيوان ناطق»، والمركب من الاسم والحرف، كـ«في الدار»، والمركب الامتزاجي، كـ«خمسة عشر». مثل الرجل إلخ: فإن الألف واللام تدل على التعريف، و«رجل» على الذات، و«قائمة» مركب من «القائم» وتاء التأنيث المتحركة المختصة بالاسم، و«بصري» مركب =

(١) [ومثل «رجل» أيضا؛ فإن لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا. (غف)]

و«قائمة» و«بصريّ» وأمثالها[١] ممّا يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى، لكنّه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة، وأعرب بإعراب[٢] واحد، وبقي مثل «عبد الله» علَمًا داخلًا فيه، مع أنه معرب[٣] بإعرابين،

= من «البصرة» وياء النسبة، وكذلك «رجل» مركب منه ومن التنوين؛ فإن الألف واللام والتنوين من حروف المعاني اتفاقا.

وأمثالها إلخ: كالتثنية والجمع، كـ«مسلمان» و«مسلمون»؛ فإنهما مركبان من الألف والواو العلامتين لهما، وكالاسم الذي في آخره ألفا التأنيث، كـ«حبلى» و«حمراء». وقد عرفت أن الألف واللام والتنوين من حروف المعاني اتفاقا، فيكون «الرجل» و«رجل» مركبا اتفاقا، وأما تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع وألفا التأنيث ففيها خلاف، فذهب الشيخ الرضي وجماعة منهم إلى أنها من حروف المعاني، فالأمثلة المذكورة مركبة عنده، ومال الشارح إليه، فلا تكون كلمة عنده؛ لأنها ليست مفردة، لكنها تعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة، فقوله: «لكنه يعد لشدة الامتزاج إلخ» لرد كلام الشارحين، لأنهم عَدُّوها كلمة، وذهب بعضهم إلى أنها من حروف المباني، فلا تكون مركبة حينئذ.

وأعرب بإعراب واحد: أي ينبغي أن يكون تلك الأمثلة معربة بإعرابين، لكنها أعربت بإعراب واحد؛ لشدة الامتزاج، مع أن «قائمة» مثلا لا يصلح أن يعرب بإعرابين؛ لأن الجزء الأخير فيها حرف، ولا إعراب فيه؛ لأنه مبني الأصل، وكذلك «بصري». وأجاب عنه مولانا عب بأن المراد من قوله: «أُعرب بإعراب واحد» هو: حُرِّكَ بحركة واحدة، سواء كانت إعرابية أو بنائية. ثم قال مولانا المذكور: ولا يخفى أن هذا ظاهر في «قائمة» و«بصري» و«حبلى» و«حمراء»، دون «الرجل» و«رجل» والمثنى، والمجموع بالواو والنون؛ فإن المعرب في الأول ليس إلا الجزء الثاني، وفي الثاني الجزء الأول، وكذا في الأخيرين؛ فإن علامة التثنية والجمع فيهما إعراب ما لحقته، وفيه تأمل. انتهى كلامه.

فيه: أي في كون علامة التثنية والجمع إعراب ملحوقها؛ إذ الظاهر أنها إعراب المجموع، وعليه يدل قوله: «جمع المذكر السالم وأولو وعشرون وأخواتها بالواو والياء». وأجاب عنه مولانا عص بأن المراد منه أنه كيِّف بكيفية واحدة، هي حالة واحدة، فالمفهوم منه حينئذ هو أن يكون الأصل في «قائمة» مثلا أن يكون على حالتين: إحداهما حالة الإعراب، والأخرى حالة البناء، وهذا المفهوم صحيح.

مع أنه معرب بإعرابين: قيل: يمتنع أن يكون «عبد الله» علما معربا بإعرابين؛ لأن تعدد الإعراب يستلزم تعدد المقتضي، وتعدد المقتضي في كلمة واحدة في إطلاق واحد غير جائز، وإن جاز في إطلاقين. وأجيب بأنهم قد يعتبرون في الأعلام الأحوالَ التي يقتضيها الوضع السابق، وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان، ثم إن إعراب آخره آخره محكي، كما في «تأبط شرا»، ولما كان الآخر مشغولًا والأول فارغا ظهر إعرابه في الجزء الفارغ، كما ظهر إعراب ما بعد «غير» في الاستثناء في «الغير»، فليس لـ«عبد الله» علما إعراب واحد. ثم إن تعريف الإعراب -وهو ما اختلف آخره إلخ- لا يصدق على إعراب العبد في «عبد الله» علما؛ لأن «عبد الله» علما ليس آخره آخر المعرب، ويمكن أن يجاب بأن آخره آخر المعرب باعتبار الوضع السابق؛ لما عرفت من أنهم اعتبروا في الأعلام الأحوالَ التي يقتضيها الوضع السابق، فهو باعتبار الوضع السابق كلمتان.

(١) وجدت في النسخ الحاضرة: «أمثالها» بإفراد الضمير، وهذا هو المختار. (ج)

(٢) فإنه لم يعتبر لكل من الجزأين حاله اللائق به، فإن الحرف الأخير في «قائمة» لم يستحق الإعراب، بل البناء، والمستحق للإعراب هو «قائم»، فجعل المجموع ككلمة واحدة، فأعرب بإعرابها. (عبد الغفور)

(٣) إن قلت: ما توجيه الإعرابين لكلمة واحدة، وتعدد الإعراب ليس إلا لتعدد المقتضي، ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في إطلاق واحد؟ قلنا: قد يعتبر في الأعلام الأحوالُ التي يقتضيها الوضع السابق، وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان. (عبد الغفور)

ولا يخفى على الفطِن العارف بالغرض(١) من علم النحو: أنه لو كان الأمر بالعكس(٢) لكان أنسب.(٣)

وما أورده(٤) صاحب «المفصل» في تعريف الكلمة حيث قال: هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، فمثل «عبد الله» علَمًا خرج عنه؛ فإنه لا يقال له:(٥) لفظة واحدة، ....

لكان أنسب: لأن الغرض من علم النحو معرفةُ أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه، فإهمال جانب اللفظ، والميل إلى جانب المعنى غير مناسب؛ فإن «بصري» مثلا مفرد من حيث اللفظ؛ لأنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة، وأعرب بإعراب واحد، بخلاف «عبد الله» علما؛ فإنه مفرد من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، والإفراد بحسب اللفظ يستلزم الإفراد بحسب المعنى، دون العكس. ثم إن ذلك الإهمال لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظةً واحدةً، بل فيما أعرب بإعراب الكلمة الواحدة، كما في «قائمة» و«بصري» و«حبلى» و«حمراء»، دون «الرجل» والمثنى والمجموع.

وما أورده إلخ: كلمة «حيث» للوقت، ومقصوده منه أن تعريف صاحب «المفصل» أيضا ليس بمستحسن، إلا أنه أحسن من تعريف المصنف؛ لأن عدم حسن تعريفه لشيئين: أحدهما: دخول «عبد الله» في تعريفه، وثانيهما: خروج مثل «قائمة» و«بصري» عنه، بخلاف عدم حسن تعريف صاحب «المفصل»؛ فإنه من جهة واحدة، وهي خروج مثل «قائمة» و«بصري» عن تعريفه، فهو أخرج ما يكون المناسب إخراجه، كـ«عبد الله» علما، ولكنه أخرج ما لا يكون المناسب إخراجه منه، بل المناسب إدخاله فيه، كـ«بصري» و«قائمة».

فإنه لا يقال له لفظة إلخ: فخرج «عبد الله» بقوله: «لفظة»؛ فإن التاء للوحدة. قيل: المراد من اللفظة الواحدة إما أدنى ما يطلق عليه =

---

(١) وهو معرفة اللفظ والحكم عليه بأحكام لفظية. فالمفرد على هذا ما يكون مفردا من حيث اللفظ وإن كان معناه مركبا، والمركب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وإن كان معناه مفردا. (جمال)

(٢) وهو أن يجعل نحو «عبد الله» خارجا عن حد الكلمة، ونحو «الرجل» داخلا فيه، وذلك لأن الغرض من النحو معرفة أحوال اللفظ العربي من الإعراب والبناء، وأن أيَّ لفظٍ مبني، وأيَّ لفظ معرب، وأيَّ لفظ معرب بإعراب واحد، وأن أيَّ لفظ معرب بإعرابين، فلبيان ذلك قسموا اللفظ إلى كلمة وكلام ومركب، فالأنسب لهذا الغرض أن يجعل خارجا عن حد الكلمة وداخلا في حد غيره. (عنوي)

(٣) بأن يكون «قائمة» و«بصري» وأمثالهما داخلا في حد الكلمة، و«عبد الله» وأمثاله خارجا عنه. أما الجواب عن خروج مثل «قائمة» و«بصري» بقيد الإفراد، مع أنه ينبغي دخوله، فبأن يقال: لا نسلم أنه مركب بل مفرد؛ لما قال الإمام ركن الدين الحديثي: إن اللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى آخر بحاله مفردٌ، كدلالته على التثنية بواسطة الألف، والنسبة بواسطة الياء، والزمان بواسطة الصيغة، والفاعلية وأخواتها بواسطة الإعراب، والتأنيث بواسطة التاء، والتعريف بواسطة حرفه. انتهى. فعلى هذا كلها داخلة في هذا التعريف. وأما الجواب عن دخول مثل «عبد الله» علما في تعريف الكلمة، وينبغي خروجه بالنظر إلى الغرض النحوي، فبأن يقال: لا نسلم أن الغرض النحوي منحصر في إدراك حال آخر الكلمة مطلقا، بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار الأصل، وعلى هذا يقصد بدخول مثل «عبد الله» علما في حد الكلمة تبيينُ إعرابه باعتبار الأصل؛ لا باعتبار الحال الذي هو العلمية. (لكاتبه)

(٤) بدخول ما كان مفردا من حيث اللفظ في حد الكلمة، وخروج ما كان مركبا بالنظر إلى اللفظ. (جمال)

(٥) لما ذكر بقوله: «ولا يخفى على الفطن إلخ» أن في تعريف المصنف رحمه الله خللا بوجهين: أحدهما بسبب خروج مثل «قائمة» و«بصري» عنه، والثاني بسبب دخول مثل «عبد الله» علما فيه: أراد أن يذكر أن تعريف صاحب «المفصل» مختل من وجه واحد، وهو خروج مثل «قائمة» و«بصري» بقيد الإفراد. (عصمت) (٦) فيه أنه إن أريد باللفظة أدنى ما يطلق عليه اللفظ، كهمزة الاستفهام: =

وبقي مثل «الرجل» و«قائمة» و«بصري» ممَّا يعد لشدَّة الامتزاج لفظة واحدة داخلًا فيه، فأخرجه

من أن غرضهم ملاحظة جانب اللفظ

بقيد الإفراد، ولو لم يخرجه بتركه لكان أنسب؛(١) لما عرفت.

أي بترك قيد الإفراد بأن يقول: اللفظة الدالة على معنى بالوضع. (جمال)

= اللفظ، وهو الحرف الواحد، كهمزة الاستفهام، والباء الجارة، و«ق» علما، أو المراد بها الوحدة النوعية بأن يعد بها لفظة واحدة باعتبار من الاعتبارات، أو المراد غيرهما، فإن كان الأول فيلزم أن لا يكون «زيد» مثلا كلمة، بل الكلمة حينئذ ما يكون على حرف واحد، فلا يكون التعريف جامعا. وإن كان الثاني فيدخل فيه «عبد الله» علما؛ لأنه لفظ واحد باعتبار أنه علَم. وإن كان الثالث فعليك بيانه حتى يتكلم عليه. والجواب: أن المراد من اللفظ الواحد هو ما يتلفظ به مرة واحدة، ولم يتلفظ به مرتين ولو باعتبارين، فالمراد من اللفظين هو ما لم يتلفظ به مرة واحدة، بل يتلفظ به مرتين وإن كان باعتبارين، فيكون «عبد الله» حينئذ لفظين؛ لأنه يتلفظ به مرتين باعتبارين: أحدهما اعتبار العلَم، والثاني اعتبار الإضافة، ففيه تلفظ باعتبار المعنى العلمي، وتلفظ باعتبار المعنى الإضافي.

داخلا فيه: أي بقي داخلا فيه مسامحة ومجازا، هذا ما ذكره مولانا عب، وحاصله ما عرفت من أنه يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدا، ولما لم يطلع الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله على مضمونه وأشكل على الفاضل المذكور أن مثل «قائمة» إذا كان داخلا في تعريف صاحب «المفصل» فكيف أخرجه بقيد الإفراد؟ فلذا قال في تفسير قوله: «داخلا فيه»، أي داخلا فيه بلا ملاحظة قيد الإفراد. ويمكن بيان الإشكال بأنه لا يصح أن يكون مثل «قائمة» داخلا فيه؛ لوجود قيد الإفراد في تعريفه، مع أن «قائمة» مركب، ثم لو كان مراد الشارح أن مثل «قائمة» بقي داخلا فيه بلا ملاحظة قيد الإفراد فلا بد أن يقول: لم يبق مثل «قائمة» و«بصري» مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه، بل خرج عنه، كما قال في «عبد الله» علما، إلا أنه خارج بقيد «لفظة واحدة»، ومثل «قائمة» خارج بقيد الإفراد، وأيضا سوق كلام الشارح من قوله: «فيخرج به عن حد الكلمة، مثل: الرجل إلخ»، وقوله: «وأما ما أورده صاحب «المفصل» إلخ» يستدعي أن يكون ضمير «فيه» في قوله: «داخلا فيه» راجعا إلى مجموع المفهوم، لا إلى بعض منه، كما لا يخفى، وأيضا من يسلك في علم من العلوم لم يصدر منه مثل هذا الكلام؛ لأن مسامحته بيِّنٌ عليك بالبيان. ولقائل أن يقول: بقاؤه داخلا فيه على تقدير أن يكون المراد من اللفظة الواحدة في تعريف صاحب «المفصل» هو الأعم من الحقيقي والمجازي؛ لأنه لو كان المراد منها هو اللفظة الواحدة الحقيقية لا يكون داخلا فيه حينئذ؛ لأنه لا يكون واحدا حقيقيا، بل واحدا مجازيا؛ لأنه لشدة الامتزاج يعد لفظة واحدة، وما يعد لفظة واحدة لذلك فهو واحد مجازي، كما عرفت بالإشارة الخفية من كلام المجد المحشي: إلا أن يقال: المراد به بقي داخلا فيه مسامحة ومجازا، وعلى تقدير أن يكون المراد منها الأعم من الواحد الحقيقي والمجازي. ثم إن بين المضاف والمضاف إليه وإن كان امتزاجا، ولكن ليس هو شدة الامتزاج، فلا يرد أن «غلام لزيد» مثلا مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة، فيكون داخلا فيه، وليس كذلك.

ولو لم يخرجه بتركه إلخ: أي بترك الإفراد، وتركه هو عدم إيراده في التعريف. لا يقال: إذا لم يورده في تعريفه فلا يخرج المركبات عن تعريفه. لأنا نقول: إنها خارجة بقوله: «لفظة واحدة». قال مولانا عص: ولك أن تقول: المراد بـ«المفرد» أعم من المفرد حقيقة أو مجازا. انتهى كلامه. وكلامه إما بمعنى أن إخراج صاحب «المفصل» مثل «قائمة» عنه، ليس على ما ينبغي؛ لأن مثل «قائمة» و«بصري» مما =

= لم يدخل في التعريف إلا ندرة من الكلمات، وإن أريد ما له نوع وحدة لم يخرج عنه مثل «عبد الله» علَما، وإن أريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظ عليه، اللهم إلا أن يقال: اللفظة للمرة، والمراد بالمرة: ما يتكلم به مرة، وليس فيه ما يصح أن يتكلم به مرتين، فخرج عنه «عبد الله» علما؛ لاشتماله على كلمتين يصح أن يتكلم بهما مرتين. (ملخص عبد الغفور)

(١) [وفيه أنه يدخل حينئذ في حد الكلمة «اضرب»؛ لأنه لفظة، وكذا «قالا» و«قالوا» و«قلت». (ملا جمال)]

واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة؛ لأن الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر، فمتى تحقق
لكونها في ضمنه — الوضع: تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أحس الأول بفهم الثاني، والدلالة إلخ
الوضع[1] **تحققت الدلالة، فبعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة، كما وقع في هذا الكتاب، لكن**
الكتابة
الدلالة لا تستلزم الوضع؛ لإمكان أن تكون بالعقل، كدلالة لفظ «ديز»[2] **المسموع ....**
احترازا لتعيين دلالة العقل على وجود اللافظ. (حمال)

= يعده مفردا حكما، وإما بمعنى أن قول الشارح: «بتركه» ليس على ما ينبغي، بل ينبغي أن يقول: ولو لم يخرجه بسبب كونه مفردا حكما لكان أنسب. أقول: ما ذكره الفاضل المذكور بعينه ما ذكره الشارح بقوله: إن مثل «قائمة» و«بصري» مما يعد لشدة الامتزاج لفظةً واحدةً؛ لأن مثل «قائمة» و«بصري» إذا عد لشدة الامتزاج لفظةً واحدةً فهو مفرد حكمي لا محالة؛ لأن ما لا يكون مفردا لا حقيقة ولا حكما يمتنع أن يكون داخلا في تعريف الكلمة؛ لاعتبار الإفراد في تعريفها، إلا أن الشارح أورد المفرد الحكمي بهذه العبارة المذكورة بقوله: «إن مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة إلخ»؛ تنبيها على أنه المفرد الحكمي الذي يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة، فهو ليس خاليا من تبادر التعريف، بخلاف المفرد الحكمي الذي ليس بهذه الصفة.

فإذا عرفت ذلك فلا معنى لقوله: «ولك أن تقول: المراد بالمفرد أعم من المفرد حقيقة أو حكما».

ثم إن كلام الفاضل المذكور لو لم يكن راجعا إلى كلام الشارح حقيقة فلا يجوز أن يراد من المفرد في التعريف أعم من المفرد حقيقة أو حكما؛ لأن المتبادر من المفرد هو المفرد حقيقة، وحمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر واجب.

واعلم أن الوضع إلخ: وإيراده لدفع سؤال، تقريره: أن الدلالة إما أن تكون معتبرة في تعريف الكلمة أو لا، إن كان الأول فيلزم أن يكون تعريف المصنف قاصرا؛ لعدم اعتبارها فيه، وإن كان الثاني فذكرها في تعريف صاحب «المفصل» مستدرك. ثم الوضع مستلزم للدلالة؛ لأنه إذا وضع لفظ بإزاء شيء، فيدل عليه؛ لاعتبار العلم في تعريف الوضع. وإن قلت: استلزامه لها غير مسلم؛ لما مر من أن الوضع يتناول حروف الهجاء، وهي خارجة بقوله: «المعنى»، فلا دلالة لحروف الهجاء على معنى. قلت: المراد أن الوضع للمعنى يستلزمها.

لأن الدلالة كون الشيء إلخ: وهي ثلاثة أقسام: وضعية إن كانت بحسب جعل الجاعل، أي وضع الواضع. وطبعية إن كانت بحسب طبيعة اللافظ، أي طبيعة اللافظ تقتضي التلفظ بلفظه عند عروض المعنى لطبيعته. وعقلية إن كانت بغير ذلك. والمراد أن الدلالة كون الشيء إذا فهم فهم منه الشيء الثاني، لا شيء فهم منه الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني؛ لأن المعتبر في الدلالة عند أرباب العربية هو اللزوم الجزئي لا الكلي، فهذا المعنى الجزئي مندرج تحت الوضع، بأنه متى تحقق الوضع تحققت الدلالة. فبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح أن ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة. انتهى كلامه. وذلك لأنك قد عرفت أنه متى تحقق الوضع تحققت الدلالة الجزئية.

كدلالة لفظ ديز إلخ: وإنما أورد «ديز» مقلوب «زيد» الذي هو مهمل؛ لأنه أراد أن يكون للعقلية مثال لم يكن للوضعية دخلٌ فيه. وإنما قال: «من وراء الجدار»؛ لأن عند المشاهدة الدلالة العقلية غير موجودة أو غير ظاهرة وإن كانت موجودة في نفس الأمر، وذلك لأنه إذا دل مجموع المشاهدة والعقل على وجود اللافظ لا يكون الدلالة العقلية ظاهرة؛ لوجود المشاهدة التي هي أقوى من الدلالة العقلية، والأضعف يضمحل عند وجود الأقوى، وإذا دل عليه المشاهدة فقط لا يكون الدلالة العقلية موجودة حينئذ.

وما قيل: عدم وجود الدلالة العقلية باطل؛ لأن العقل علة لوجود علم اللافظ، فلو لم يكن الدلالة العقلية موجودةً مع وجود العلم =

---

(١) لما مر أن الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أطلق أو أحس الشيء الأول يفهم منه الشيء الثاني، والقيد الأخير هو معنى الدلالة. (علوي) (٢) إنما أتى بـ«ديز» المقلوب، دون «زيد»؛ إشارة إلى أن الوضع ليس معتبرا في الدلالة العقلية.

من وراء الجدار[1] على وجود اللافظ، وأن تكون بالطبع، كدلالة «أح أح» على وجع الصدر، فبعد ذكر الدلالة لا بدَّ من ذكر الوضع، كما في «المفصل».[2]

وهي أي الكلمة اسم وفعل وحرف،.........................

= يلزم تخلف المعلول عن العلة، وهو باطل: ليس بشيء؛ لأنا نقول: إن المستحيل: إما تخلف المعلول عن العلة الشخصية أو النوعية، فإن كان الأول فهو غير مُسلَّم؛ لجواز أن يكون له علة أخرى، وإن كان الثاني فمُسلَّم، لكن لم يعدم؛ لوجود العلة الأخرى من نوع العلة ههنا، كما لا يخفى.

فبعد ذكر الدلالة لا بد إلخ: قيل: لا نسلم ذلك؛ لأنه إنما يصح إذا لم يكن بعد ذكرها شيء يستلزم الوضع، وإذا كان فحينئذ لا حاجة إلى الوضع، كما في تعريف «المفصل»؛ لأن المفرد يستلزمه؛ لأن الإفراد والتركيب إنما يكونان بعد الوضع. وإن قلت: هذه الدلالة دلالة الالتزام، وهي مهجورة في التعريفات. قلت: الوضع أيضا يستلزم الدلالة كذلك، فكانت مهجورة، فلا بد من ذكر الدلالة في تعريف المصنف، إلا أن يقال: ليس معنى الهجر أنه لا يصح اعتبارها فيها، بل بمعنى أنهم ذهبوا إلى عدم اعتبارها فيها وإن جاز اعتبارها فيها مع قصد الاختصار.

وهي أي الكلمة اسم إلخ: وإنما قدم الاسم على أخويه؛ لأنه أشرف أفراد الكلمة، وقدم الفعل على الحرف، لأنه أحد أجزاء الكلام، بخلاف الحرف. وإنما قدم الحرف في وجه الحصر؛ لأنه أحصر، فهو بالتقديم أجدر. وبعبارة أخرى: فلأنه بسيط بالنسبة إلى القسم الثاني، أو لأنه أقرب بالنسبة إلى قوله: «أو لا تدل». وقدم الفعل على الاسم؛ لأن قيوده وجودية، والموجود في التصور سابق على المعدوم طبعا، فقدم وضعا. فإن قلت: الكلمة المنقسمة إلى أقسامها الثلاثة: إما موجودة أو معدومة، إن كانت موجودة يلزم أن يكون الكلمة على أربعة أقسام: اسم وفعل وحرف ومطلقة الكلمة، وهذا خلف، وإن كانت معدومة يلزم انقسام المعدوم إلى الموجود، وهو محال. قلت: المطلق موجود في الذهن، ومعدوم في الخارج، فحينئذ لا يلزم من تقسيمها تقسيم المعدوم إلى الأقسام الموجودة، ولا أن يزيد الأقسام في الخارج على الثلاثة. فإن قيل: الضمير إما أن يكون راجعا إلى لفظ الكلمة أو إلى مفهومها، لا سبيل إلى الأول؛ لأن لفظها اسم بدليل دخول اللام عليه، فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسيمه، وهو غير جائز، ولا إلى الثاني؛ لأن مفهومها مذكر. فالجواب بأن الضمير راجع إلى لفظ الكلمة، ولكن التقسيم باعتبار المفهوم. ويمكن الجواب عن أصل الإشكال بأنه لا نسلم تذكير مفهومها؛ لأن المفهوم عارض للتذكير والتأنيث، كذا في حاشية «شرح المواقف». فإن قيل: يكون المفهوم حينئذ محكوما عليه، والمحكوم عليه من خواص الاسم، فيلزم المحذور، وهو انقسام الشيء إلى نفسه وقسيمه. والجواب: أن المحكوم عليه في اصطلاح النحاة: هو اللفظ المعبر من ذات المحكوم عليه، وههنا هو الضمير، وهو اسم وفعل، وليس بمقسم. قيل: قد صرحوا بأن الضمير إذا وقع بين مبتدأ مؤنث وبين خبر مذكر فالأحسن تذكيره باعتبار الجزء الذي هو مناط الفائدة في الكلام. وأجيب بأنه إنما عدل عن هذا في قوله: «وهي اسم»؛ لنكتة، وهي الإشارة إلى أن الأقسام إنما هي للكلمة، ولو ذكر الضمير لتوهم أنها أقسام اللفظ لا الكلمة.

فإن قيل: اللفظ الموصوف لا يكون إلا كلمة، فتلك النكتة حاصلة على تقدير تذكير الضمير أيضا. قلنا: جاز أن يتوهم عوده =

(١) إنما قيد به؛ إذ لو سمع «ديز» من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالته، أو لم يدل، كما قال السيد قدس سره؛ فإن وجود اللافظ حينئذ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ؛ لأن العلم إذا حصل بالمشاهدة كان بديهيا، والبديهي لا يمكن استفادته بالنظر، أعني الاستدلال من الأثر على المؤثر. (من عبد الغفور وعبد الحكيم) (٢) قيل: فيه لطافة؛ لأن تعريف «المفصل» مفصل لتعريفه، ولولا ذلك القائل مخدومنا لقلنا: فيفوت المساواة بين الإجمال والتفصيل، حيث خرج «عبد الله» عن تعريف «المفصل»، ودخل في تعريفه. (ت)

(يفهم من السكوت في معرض البيان للأقسام)

أي منقسمةٌ[١] إلى هذه الأقسام الثلاثة، ومنحصرةٌ فيها؛ لأنها أي الكلمة لما كانت[٢] موضوعة[٣] لمعنى،

(إشارة إلى أن المقصود من هذه العبارة التقسيم، لا بيان الحكم) (إنما ذكره؛ ليصح به تعلق «لأنها»)

والوضع يستلزم الدلالة،..............................

= إلى مطلق اللفظ؛ لأن المقيد إذا كان مذكرا كان المطلق أيضا مذكرا. لا يقال: لا بد أن تكون الكلمة هذه الثلاثة جميعا، لا كل واحد منها؛ لأن الواو يفيد الجمع. لأنا نقول: هذا إنما يصح إذا كان التقسيم تقسيم الكل إلى الأجزاء، كتقسيم «السكنجبين» إلى الماء والخل والعسل، وأما إذا كان تقسيم الكلي إلى الجزئيات، كتقسيم «الحيوان» إلى الإنسان والفرس والبقر وغيرها فلا؛ فإنه لا يلزم أن يكون «الحيوان» مجموعَ هذه الأنواع. وأيضا قولهم: «الواو للجمع» لا يريدون أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة، بل أرادوا أنهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما، أو في كونهما حكمين، أو في حصولهما، نحو: جاءني زيد وعمرو، وزيد قائم وقاعد، وزيد قام وعمرو قعد.

أي منقسمة إلى هذه إلخ: أما الانقسام فلأن المقام مقام التقسيم؛ لأنه تتمة التعريف، وأما الانحصار فمن السكوت في موضع الحاجة إلى بيان الأقسام، فأشار به أن هذا تقسيم لا بيان حكم الكلمة. لا يقال: إذا كان تقسيما فالأولى «أو» أو «إما» موضع الواو. لأنا نقول: كلمة «أو» و«إما» للتنافي والتباين، فلما كان التنافي بين الأقسام في غاية الظهور فاكتفى بالواو.

اعلم أن الشيخ الرضي وكثيرا من فضلاء النحاة على أن هذا الحصر عقلي بديهي، كحصر الشيء في الموجود والمعدوم؛ فإن من البين أن كل شيء إما موجود في الخارج أو لا يكون موجودا فيه، وهذا الحصر دائر بين النفي والإثبات، كما يرشدك عليه الدليل؛ فإنه في قوة تقسيمين: الأول قوله: «إما أن تدل»، والثاني قوله: «أن يقترن»، وكل منهما دائر بين النفي والإثبات. ثم قيل: وإن أبيت عن جعله حصرا عقليا بديهيا ففي كونه حصرا مقطوعا به مما لا كلام فيه، والحصر المقطوع به: هو الذي يجوز العقل فيه قسما آخر، ولكنه يزول بدليل، كحصر الشيء في الواجب والممكن والممتنع؛ فإن ذاته إما أن يقتضي الوجود أو لا، إن كان الأول فهو واجب، وإن كان الثاني إلخ، فالعقل يجوز قسما آخر من اجتماع الأقسام الثلاثة، ولكن يبطله الدليل، وهو اجتماع النقيضين.

ولقائل أن يقول: لا بد أن يكون هذا الحصر استقرائيا؛ لأن الحرف هو أن لا يدل على معنى في نفسه، بل يحتاج إلى كلمة أخرى، مع أن العقل يجوز أن يكون كلمةً لا تحتاج إلى كلمة أخرى في دلالتها على معناها، بل تحتاج إلى قرينة عقلية أو غيرها من الأمور العقلية، لا إلى كلمة أخرى، فلا دليل حينئذ يبطله، فليس حصرا مقطوعا به، ولا حصرا عقليا بديهيا، وهو ظاهر، فيكون استقرائيا؛ لعدم وجود كلمة تحتاج في دلالتها على معناها إلى أمر عقلي بالتتبع والاستقراء. ويمكن الجواب بأن القسم المذكور المفروض داخل في الاسم أو الفعل، فإن المراد من «في نفسه»: هو أن لا يحتاج إلى ضم كلمة أخرى إليه، سواء كان محتاجا إلى ضم غير الكلمة من الأمور العقلية أو لا، وإن كان الواقع أنه لا يحتاج إلى شيء أصلا، ولكن التعميم لإدخال الاحتمال العقلي فيه لا بأس به.

لما كانت موضوعة لمعنى والوضع إلخ: دفع سؤال، تقريره: أن قوله: «إما أن تدل على معنى في نفسها، أو لا تدل على معنى في نفسها» =

---

(١) وإنما احتاج إلى تقدير الخبر؛ لدفع إيراد يرد، وتقرير الإيراد أن يقال: إن الضمير إذا كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا، أو على العكس: كان رعاية الخبر أحسن، والخبر ههنا مذكر، وإن كان مرجع الضمير -وهو «الكلمة»- مؤنثا فكان تذكير الضمير ههنا أحسن. فأجاب الشارح بأن الخبر ههنا محذوف، أي «منقسمة»، فلا يفوت رعاية الخبر، كذا في بعض الحواشي.

(٢) إنما قدر قوله: «لما كانت موضوعة لمعنى، والوضع يستلزم الدلالة»؛ لأن قوله: «لأنها» دليل لحصر الكلمة. ولم يذكر الدلالة في الدعوى، أعني تعريف الكلمة، وذكر في الدليل، أعني قوله: «لأنها إما أن تدل»، فيلزم من هذا أن يكون الدليل مخالفا للدعوى، فلما قال الشارح: «الوضع يستلزم الدلالة»؛ لئلا يكون الدليل مخالفا للدعوى، كذا في بعض الحواشي.

(٣) إنما قدر هذه العبارة؛ لئلا يتوهم أن الحصر في الدليل باطل؛ لبقاء شق، وهو أن لا يدل على معنى أصلا.

فهي إما من صفتها(١) **أن تدل على معنى كائن**(٢) **في نفسها، أي نفس الكلمة، والمراد بكون المعنى في نفسها**

= ليس بحاصر؛ لجواز أن تكون كلمة لا تدل أصلا. فأجاب بأن كون الكلمة متصفة بعدم الدلالة باطل؛ لاعتبار الوضع في تعريفها، وهو يستلزم الدلالة. وهذا السؤال مبني على رجوع النفي إلى القيد. لا يقال: لا احتياج إلى هذه العبارة للفرض المذكور؛ لأن قوله: «إما أن تدل على معنى في نفسها، أو لا تدل» إثبات ونفي، ولا شيء خارج عنهما، فما ذكره المعترض من الاحتمال يكون داخلا في القسم المنفي. لأنا نقول: إن النفي إذا دخل على القيد يرجع ذلك النفي إلى القيد، وهو ههنا قوله: «على معنى في نفسها». وبعبارة أخرى بأنه لو اكتفى في ذلك بالنفي والإثبات يلزم أن ما لا يدل على معنى: من أقسام الحروف، وليس كذلك.

إما من صفتها: وتقديره: لأن قوله: «أن تدل» خبر لـ«أن»، واسمها هو الضمير الراجع إلى «الكلمة»، فلا بد أن يكون الخبر محمولا على الاسم، مع أن قوله: «أن تدل» ليس بمحمول عليه؛ لأن قوله: «تدل» مصدر مؤول؛ لكلمة «أن»، وهو غير محمول عليه، وإذا قدر «من صفتها» فحينئذ يلزم حمل الدلالة على «صفتها». ثم إن تقدير الشارح في جانب خبر «أن» أولى مما قدر في جانب اسمها، أي لأن حالها أن تدل إلخ، وإن كان هذا التقدير أخصر من تقديره، أما أولا فلأنه لا يناسب بالتقسيم؛ لأن التقسيم إنما يكون للكلمة لا لحالها وصفتها وإن صح بالتأويل، أي الكلمة حالها إما أن تدل إلخ. وأما ثانيا فلأنه لا يصح قوله: «الثاني الحرف» ظاهرا؛ لأن حالها ليس حرفا إلا بالتأويل المذكور. وأما ثالثا فلأن حصر حالها في القسمين باطل؛ لوجود الأحوال الأخرى لها، كالبناء والإعراب، بخلاف ما قال الشارح؛ لأن «من» للتبعيض في قوله: «من صفتها». وأما رابعا فلأنه يلزم التأويل قبل الاحتياج، ومثَّله العلامة التفتازاني بنزع الخف قبل البلوغ إلى الماء، وأيضا يصح تقدير «ذو» لدفع الحمل المذكور وأيضا كما يكون المصدر الصريح بمعنى اسم الفاعل، مثل: «رجل عدل»، كذلك المصدر المؤول بمعناه، كما فعله الشارح في لام الجحود في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (الأنفال: ٣٣)، أي معذبهم، وأيضا كلمة «أن» إذا دخلت على المضارع تجعله في تأويل المصدر باعتبار أحكام اللفظ، مثل: دخول حرف الجر، وعطف المفرد عليه، لا أن تجعل في تأويله باعتبار المعنى بأن يقصد المعنى المصدري، فعلى هذا لا تحتاج إلى التقدير.

وما قال بعض المحشين: تقدير «ذو» أخصر وأظهر من تقدير «من صفتها»، أما كونه أخصر فظاهر، وأما كونه أظهر فلأن المقصود ههنا قسمة الكلمة حيث قسمها إلى الأقسام الثلاثة، وادعى حصرها فيها، فالمتبادر في الدليل قسمة الكلمة لا صفتها، فإذا قدر «ذو» يكون «الدلالة» صفة الكلمة، بخلاف ما إذا قدر «من صفتها»؛ فإنه حينئذ يكون صفة لصفتها: ليس بشيء؛ لأنا لا نسلم أن المتبادر في الدليل قسمة الكلمة باعتبار نفسها، بل المتبادر فيه قسمة صفتها؛ لأن الدلالة وعدم الدلالة صفة الكلمة باعتبار نفسها، فالمتبادر في الدليل قسمة الكلمة باعتبار صفتها.

على معنى كائن في نفسها: وإنما جعل الظرف مستقرا متعلقا بقوله: «كائن»، دون لغوا متعلقا بقوله: «تدل»؛ لأنه إذا كان لغوا متعلقا به فلا بد أن يقول: «بنفسها»، لا «في نفسها». لا يقال: كل واحد من الحروف الجارة يجيء بمعنى الآخر، فلِمَ لا يجوز أن يكون كلمة «في» بمعنى الباء؟ لأنا نقول: إنهم يحملون الحروف الجارة بمعنى نفسها بقدر الإمكان، فحمل كلمة «في» ههنا بمعنى نفسها. لا يقال: لما قال: «على معنى»، والمعنى: ما يقصد بشيء، فلِمَ لا يجوز أن يكون الجار والمجرور متعلقا بقوله: «يقصد»، ويكون حينئذ كلمة «في» بمعنى نفسها. لأنا نقول: لا بد أن يقول حينئذ: «على معنى نفسه»؛ لأن الضمير حينئذ يرجع إلى المعنى لا إلى الكلمة.

والمراد بكون المعنى في نفسها إلخ: لا يقال: كون المعنى يكون صفة المعنى، ودلالة الكلمة عليه بنفسها يكون صفة الكلمة، وبين صفة شيء وصفة شيء آخر تباين، فلا يصح تفسير إحداهما بالأخرى. لأنا نقول: كون المعنى وإن كان صفة المعنى، ولكن كون المعنى =

---

(١) وإنما قال: «من صفتها»، ولم يقل: «صفتها»؛ لأن المراد من الصفة فردها لا مفهومها. (جامي)

(٢) [قدره؛ ليصح به تعلق «في» به ويكون صفة للمعنى، لا بقوله: «تدل».]

مفردا أو مركبا. (غف)

أن تدل[١] عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها؛ لاستقلاله بالمفهومية، أو من

حاجة منه إلى شيء

صفتها أن لا تدل على معنى في نفسها، بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى

بصيغة المعروف

إليها؛ لعدم استقلاله بالمفهومية. وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم إن شاء الله تعالى.

أي الاستقلال بالمفهومية

القسم الثاني[٢] وهو ما لا يدل على معنى في نفسها[٣] الحرف، كـ«من» و«إلى»؛ فإنهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما -أعني الابتداء والانتهاء- إلى كلمة أخرى، كـ«البصرة» و«الكوفة» في قولك: «سرت من البصرة إلى الكوفة».

وإنما سمي هذا القسم حرفًا؛ لأن الحرف في اللغة: الطرف، وهو في طرف، أي جانب مقابل[٤] للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام، وهو لا يقع عمدة فيه، كما ستعرف.

أي الفاعل والمبتدأ والخبر

= في نفس الكلمة يكون صفتها، كما هو مذهب العلامة التفتازاني، ولكنه يرد على مذهب السيد قدس سره؛ لأن كون المعنى في نفسها أيضا صفة المعنى عنده، فالجواب عنه أن في قوله: «أن تدل عليه بنفسها» مسامحة، فمعناه: أن المراد بكون المعنى في نفسها هو كون المعنى مدلولا عليه بنفس الكلمة، فيكون صفة للمعنى عنده.

القسم الثاني: فكأن قائلا يقول: لا بد أن يقول: «الثانية»، وهو ظاهر، فأشار به إلى أن التذكير باعتبار الموصوف المذكر.

وهو ما لا يدل إلخ: لا يقال: العدم لا يقع مفهوما للماهية. لأنا نقول: هذا التعريف اسمي لا حقيقي، فهو لبيان الموضوع له، فقوله: «ما لا يدل على معنى إلخ» يكون موضوعا له بالنسبة إليه. أعني الابتداء والانتهاء: أي الابتداء الجزئي، وكذا الانتهاء، فلا يرد أن كل واحد منهما اسم فيكونان مستقلين، فلا يكون معنى «من» و«إلى». حيث يقعان عمدة في الكلام: وكون الشيء عمدة فيه أن يقع مسندا أو مسندا إليه، وذلك يستلزم الدلالة في نفسه، وقس عليه الحرف، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن الأولى أن يقال: حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما. انتهى. لا يقال: الاستلزام في العكس أيضا. لأنا نقول: حينئذ لا يثبت الأولوية.

كما ستعرف: أي كما ستعرف وجه أنهما عمدة في الكلام بخلاف الحرف في تقسيم الكلام من أن الكلام يحصل من الاسم والفعل دون الحرف، فلا يرد ما قيل: لا معنى لإيراد قوله: «كما ستعرف» أنهما عمدة في الكلام دون الحرف؛ لأنا عرفناهما في هذا الموضع أيضا.

---

(١) رد على الفاضل الهندي حيث فسر حصول المعنى في نفس الكلمة بكونه مدلولا لها، بخلاف الحرف؛ فإنه يدل على معنى حاصل في غيره، أي مدلول لغيره، وهو -كما ترى- فاسد. (جمال الدين رحمه الله) (٢) استئناف؛ لأنه لما قال: إما كذا وكذا كأن قائلا يقول: ما الأول والثاني؟ فقال: «الثاني الحرف». (عبد الغفور) (٣) المراد من قولنا: «الحرف لا يدل على معنى في نفسها»: أن الحرف له معنى، ولذلك المعنى متعلق لا بد له من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف، نحو: «من»؛ فإن معناه: الابتداء، وللابتداء متعلق، وهو «البصرة» أو «الكوفة» أو غيرهما، ولا بد من ذكر «البصرة» أو «الكوفة» أو غيرهما عند ذكر «من». (المتوسط)

(٤) لم يقل: «أي في جانب من الكلام»؛ لأنه قد يقع جزءًا له، نحو: زيد لا حجر. (عبد الغفور)

والقسم الأول(١) وهو ما يدل على معنى في نفسها إمّا مِن صفتها أن يقترن(٢) ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها بأحد الأزمنة الثلاثة، أعني الماضي والحال والاستقبال، ....

أو يقترن ذلك إلخ: وإنما زاد قوله: «ذلك المعنى»؛ لأن الضمير في قوله: «يقترن» راجع إلى القسم الأول، وهو اللفظ، كلفظ «ضربت»؛ فإنه يدل على معنى في نفسه، فلو لم يزد قوله: «ذلك المعنى» يلزم أن يكون اللفظ مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة، مع أن المقترن به ليس إلا المعنى. وإنما زاد قوله: «في الفهم»؛ ليشير إلى أن المراد من الاقتران هو الاقتران في الفهم لا الاقتران في التحقق، أي في نفس الأمر، كما هو المتبادر، وإلا يلزم أن يكون المصادر فعلا؛ لأن «الضرب» مثلا لا يكون إلا في زمان في نفس الأمر، ولكن لا يفهم الزمان منه. وإنما زاد قوله: «عنها» أي عن لفظ الكلمة؛ لئلا يرد قولنا: «زيد ضارب عمروا غدا»؛ لأن «الضارب» مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم، ولكنه لا يكون مفهوما من لفظ «الضارب»، بل من لفظ «الغد».

بأحد الأزمنة الثلاثة إلخ: أي كان ذلك المعنى مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة بأن كان المعنى ظرف أحد الأزمنة الثلاثة، فلا يرد حينئذ بلفظ «الماضي»؛ لأنه يدل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عنه، لكن لا يكون معناه ظرفا لأحد الأزمنة الثلاثة، بل يكون أحد الأزمنة الثلاثة فيه وصفه. ويمكن أن يقال: قوله: «أي حين يفهم ذلك المعنى إلخ» لدفع المناقشة المتوجهة على لفظ «الماضي»؛ لأن المراد من المقارنة في قوله: «مقارنا له» هو مقارنة الجزء إلى الكل، وفهم أحد الأزمنة الثلاثة من لفظ «الماضي» على سبيل الوصفية لا الجزئية. قيل: تعريف الفعل يشكل بقوله: «خلق الله العالم وخلق الزمان»؛ فإن ذلك غير مقترن بالزمان، وإلا يلزم أن يكون للزمان زمان، ويلزم أن يكون الواجب محلا للزمان، وهو باطل؛ لأن محل الحوادث حادث.

أجاب عنه النحويون بأنا لا نفعل فعلا إلا وهو في زمان، وقولنا: «خلق الله الزمان» نزلنا منزلة ما هو في الزمان، وأجريناه مجرى ما يفعله في الزمان وإن كان في الحقيقة في غير زمان. هذا كلامهم. فعلى هذا لا بد أن يذكر في تعريف الفعل: «أو ما هو منزل منزلة الزمان»، فعلى تقدير اعتبار هذا القيد في التعريف يرد عليهم أنه يلزم من اعتباره فيه تعريف الشيء بما هو أخفى منه؛ لأنه غير معلوم.

فالجواب أن يقال: إن المراد من الزمان إن كان الفعل ماضيا هو ما نسب إليه الفعل قبل كونه فيه، وإن كان مستقبلا هو ما نسب إليه الفعل بعد كونه فيه، وإن كان حالا هو ما نسب إليه الفعل حال كونه فيه. وأجيب أيضا بأن الواجب يكون في زمان، ولكن لا يكون وجوده موقوفا على الزمان. فإن قلت: الكلمة جنس الاسم والفعل والحرف، كذا قالوا، ففصل كل واحد منها إما أن يكون كلمة أيضا، وهو باطل؛ لامتناع أن يميزه كلمة، أو لا كلمة؛ لانتفاء الوسط بين النقيضين، وهو باطل أيضا؛ لامتناع أن يجتمع الشيء مع نقيضه. قلت: إن أردتم باللا كلمة هذا العدم المخصوص فلا نسلم لزوم اجتماع النقيضين؛ فإن هذا المفهوم كما يصدق على نفس الكلمة كذلك يصدق على أشياء أخر غير نقيضها، فالاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة وغير ذلك فصل.

فإن قلت: مورد القسمة بين الاسم والفعل والحرف كلمة، وكل كلمة اسم وفعل وحرف، فالمورد إما اسم أو فعل أو حرف، وأيّاما كان يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وهو ممنوع. قلت: إن أردتم بقولكم: «كل كلمة»: كل فرد فرد من الكلمة فلا نسلم اتحاد الوسط؛ لأن الكلمة التي هي المورد كلية، وإن أردتم ما هو أعم من ذلك بحيث يشمل الكلية أيضا فلا نسلم صدق الكبرى.

فإن قلت: لا يجوز الحكم بأن الاسم كلمة؛ لأن الكلمة أعم من الاسم والفعل والحرف، فلو كان الاسم كلمة يلزم أن يكون الخاص =

(١) [معطوف على الجملة الاستينافية، وكذا الحال في قوله: «الثاني: الاسم، والأول: الفعل». (غف)]

(٢) يرجع الضمير المستتر في «أن يقترن» إلى المعنى؛ لأنه المقترن حقيقة بأحد الأزمنة الثلاثة، لكن وصف الكلمة بالاقتران حينئذ من قبيل الوصف بحال المتعلق. (عصمت)

أي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم أحد الأزمنة الثلاثة أيضًا مقارنًا له، أو من صفتها أن لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع أحد الأزمنة الثلاثة. القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة الاسم، وهو مأخوذ(١) من «السمو» وهو العلو؛ لاستعلائه على أخويه حيث يتركب منه وحده الكلام، دون أخويه. وقيل:(٢)(٣) من «الوسم»(٤) وهو العلامة؛ لأنه علامة على مسماه.

مثلثة الفاء — أي الفعل والحرف — نحو: زيد قائم

= نفس العام، وهو محال. قلت: إنما يلزم لو كان معنى الحمل أن الموضوع نفس المحمول، وليس كذلك، بل المراد أن ما صدق عليه الموضوع صدق عليه المحمول، ولا يمتنع أن يصدق الخاص والعام على شيء واحد باعتبارين مختلفين. فإن قلت: لا شيء من الكلمة التي هي مورد القسمة مشخصة؛ لأنها كلية، وكل موجود فهو مشخص، فلا شيء من الكلمة بموجودة في الخارج، ولكن الكلمة جزء من أفرادها الموجودة في الخارج، فيكون موجودة في الخارج، ولا موجودة فيه.

قلت: لا نسلم أن الكلمة التي هي جزء من أفرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة؛ فإن الجزء حقيقة الكلمة فقط، والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية، وبينهما تغاير. فإن قلت: كل واحد من الاسم والفعل والحرف يجب أن يكون منقسما إلى الأقسام الثلاثة؛ لأن الانقسام إلى الأقسام الثلاثة لازم للكلمة، والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء للكل، ولازم لازم الشيء لازم لذلك الشيء. قلت: لا نسلم أن الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء من الاسم والفعل والحرف، وإنما هو لازم للكلمة الكلية التي هي جزء حقيقة الكلمة فقط. فإن قلت: «الكلمة صادقة على الفعل، ولا شيء من الاسم بصادق عليه»، ينتج من الشكل الثاني: «لا شيء من الكلمة باسم»، وهو باطل. قلت: إن أخذت الصغرى كلية فصدقها ممنوع، وإن أخذتها جزئية يكون النتيجة: «بعض الكلمة ليس باسم»، وهو صادق.

فإن قلت: يجب أن يصدق الفعل على جميع أقسام الكلمة؛ لأنه لو لم يصدق عليه يصدق عليه نقيضه؛ لامتناع الخلو عنها، فيصدق اللافعل على الفعل، وهو محال. قلت: لا نسلم امتناع الخلو عنها؛ لجواز أن يصدق الفعل على بعض، واللافعل على بعض آخر، على أن نقيض للموجبة الكلية السالبةُ الجزئيةُ، فلو لم يصدق على جميع أقسام الكلمة لزم صدق اللافعل على بعض أقسامها، وهذا حق.

القسم الثاني إلخ: وإنما قدم؛ لقربه بقوله: «أو لا يقترن»، أو لتبعية القسم الثاني الذي هو الحرف حيث قدمه أيضا؛ لما ذكرناه.

لاستعلائه على أخويه: وإنما يعبرون المتماثلين بالأخوين؛ لأن بين الأخوين مماثلة ومناسبة من حيث إنهما من أب واحد، كذلك المتماثلان؛ لأن الفعل والحرف يكونان كلمة كالاسم.

حيث يتركب منه إلخ: أي يتركب من نوع الاسم وحده الكلام لا من شخصه، فلا يرد أنه لا يتركب الكلام من الاسم الواحد.

وقيل من الوسم إلخ: وإيراده بلفظ «قيل» إشارة إلى ضعف مذهب الكوفيين، إما لأن وجه التسمية وإن لم يجب أن يكون مطردا، =

(١) أصل «اسم» «سمو» بوزن «قنو»، حذفت الواو، كما في «يد» و«دم»؛ تخفيفا، ولاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ونقل سكون الميم إلى السين؛ لتعاقب تلك الحركات عليها، وأتي بهمزة الوصل. (جاربردي) (٢) إشارة إلى ضعف مذهبهم، إما لأن الحرف والفعل أيضا علامة لمسماهما، وإما لأن مشتقاته تدل على أنه ناقص واوي، لا على أنه مثال. (چلپي) (٣) إنما قال: «قيل»؛ لأن هذا رأي الكوفيين، وما سبق كان رأي البصريين، فرجّح رأي البصريين، كما هو المختار عند المصنف. (عصمت) (٤) ويدفعه اشتقاق «سما»، وجمعه على «أسماء»؛ فإنه لو كان كما قيل لكان تصغيره «وُسَيْمًا»، وجمعه «أوساما»، وارتكاب القلب بعيد. (عبد الغفور)

والقسم الأول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة الفعل، سمي به؛
يحتمل أن يكون الواو للحال (غف)
لتضمنه الفعل اللغوي، وهو المصدر، وقد علم (١) بذلك، (٢) أي بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة
واختار «ذلك» دون «هذا» إشارة إلى استحقاقه العظيم لجودته. (غف)

= ولكن الأولى أن يمتاز عن المقابل بأن لا يوجد وجه التسمية في المقابل، مع أن ههنا مقابله -وهو الفعل والحرف- أيضا علامة لمسماه، وإما لأن فعل الاسم هو «سما»، وجمعه: «أسماء»، فلو كان من «الوسم» فكان «وسْم» على وزن «فعْل» بتشديد العين، فيكون جمعه: «أوساما». ثم كونه من «الوسم» بتبديل الواو بالهمزة، كما قيل: إن أصل «اسما» «وسما» بالتبديل المذكور.

سمي به لتضمنه إلخ: أي سمي الفعل الاصطلاحي فعلا؛ لأن معنى الفعل بالفارسية: كردن، وهذا معناه الحدثي، ومعناه اللغوي عبارة عنه، والفعل الاصطلاحي متضمن للفعل اللغوي، فيكون من قبيل تسمية المتضمِّن -اسم الفاعل- باسم المتضمَّن -اسم المفعول-، ومن قبيل تسمية الكل باسم الجزء، أو من قبيل تسمية المشتمِل -الفاعل- باسم المشتمَل -المفعول-. لا يقال: هذا يشكل بالأفعال الناقصة؛ لأنها منسلخة الحدث، فكيف يصدق عليها قوله: «لتضمنه الفعل اللغوي»؟ لأنا نقول: معناه: أنه لتضمنه الفعل اللغوي بحسب أصل الوضع، حيث انسلخ الحدث منها. لا يقال: حينئذ يشكل بالمشتقات، مثل: اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة؛ لتضمنها الفعل اللغوي، مع أنها ليس بفعل اصطلاحي. لأنا نقول: قوله: «لتضمنه الفعل اللغوي» وجه التسمية، والاطراد فيها غير لازم.

وقد علم بذلك إلخ: وإنما قال: «علم»، ولم يقل: «عرف»؛ لأنه جرت العادة باستعمال العلم لإدراك الكلي والمركب، والمعرفة لإدراك الجزئي والبسيط، وهناك إدراك المركب؛ لأنه مركب من الجنس والفصل، والواو للعطف على «انحصر» المفهوم من سكوت المصنف قبل دليل الحصر، أو للعطف على العلم بالانحصار الذي يفيده الدليل، أي علم انحصار الكلمة، وقد علم بذلك، وعلى هذا التقدير يحتمل أن يكون الواو للحال، والباء في قوله: «بذلك» للاستعانة. وإنما اختار اسم الإشارة موضع الضمير، ولم يقل: «وقد علم به» مع أنه أخصر؛ إشارة إلى انكشاف الدليل وظهوره، فلا يرد حينئذ ما قيل: إن المرجع إليه في «ذلك» يكون محسوسا بحس البصر، مع أن دليل الحصر أمر معقول ليس محسوسًا بحس البصر. وإنما اختار «ذلك» دون «هذا»؛ إشارة إلى عظم شأن الدليل بسبب جودته، فنزله منزلة البعيد لذلك، كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ (البقرة: ١، ٢)، فلا يرد حينئذ ما قيل: إن المرجع في «ذلك» يكون بعيدا، وليس دليل الحصر كذلك.

وههنا اعتراض مشهور، وهو أن الدليل من جملة التصديقات، والحد من جملة التصورات، فيلزم حصول التصور من التصديق. والجواب: أن حصول التصور من التصديق لا يجوز إذا كان بطريق الكسب والنظر بأن كان التصديق كاسبا والتصور مكتسبا، بخلاف ما إذا كان بطريق اللزوم بأن كان التصور لازما للتصديق. ويمكن الجواب أيضا بأن التصديق ههنا حصل من التصديق، لا التصورُ؛ لأن قولنا: «حد الاسم كذا»، و«حد الحرف كذا» مشتمل على الحكم، فيكون تصديقا لا تصورا. قال المجد المحشي: إضافة «الحد» إلى «كل واحد» بمعنى اللام، ويصح التصريح بها أيضا، وإضافة «كل» إلى «واحد» أيضا بمعنى اللام؛ لكنه يمتنع التصريح بها، كما حققه قدس سره في بحث الإضافة من أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، كـ«يوم الأحد»، و«كل رجل»، و«كل واحد». و«من» في قوله: «منها» للتبعيض، والجار والمجرور صفة لقوله: «واحد»، انتهى. =

(١) الواو: إما ابتدائية أو عاطفة؛ لعطف هذه الجملة الفعلية على الفعلية التي قدرت لمتعلق الظرف في قوله: «لأنها»، أي انحصرت؛ لأنها كذا، وقد علم بذلك إلخ، أو للحال تقديره: هذا الكلام أفاد الانحصار حال كونه قد علم به حد كل واحد منها. (عصمت)

(٢) الباء للاستعانة أو للسببية. واختار اسم الإشارة موضع الضمير؛ للإشارة إلى زيادة تمكنه في الذهن، وكمال الانكشاف. وإيراد «ذلك» دون «هذا»؛ للبعد عن الحس بسبب كونه أمرا معنويا. (عصمت)

الثلاثة

حد كل واحد منها، أي من تلك الأقسام، وذلك لأنه قد علم به -أي بوجه الحصر- أن الحرف: كلمةٌ لا

(أمر) للتمحيص، والجار والمجرور صفة لقوله: «واحد». (غف)

تدل على معنى في نفسها، بل تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى. والفعل: كلمة تدل على معنى في نفسها، لكنه[1] مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. والاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

فالكلمة مشتركة بين الأقسام الثلاثة، والحرف ممتاز عن أخويه بعدم الاستقلال في الدلالة، والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال، وعن الاسم بالاقتران، والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال، وعن الفعل بعدم الاقتران، فعلم لكل واحد منها معرّف جامع لأفراده مانع عن دخول غيرها فيه.

أي الأقسام الثلاثة

= وبعبارة أخرى: أن هذه الإضافة بمعنى اللام؛ لأن «كل» لإحاطة جزئيات كلي أضيف هو إليه، ومفهوم قوله: «واحد منها» كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف، وإضافة الجزئي إلى الكلي بمعنى اللام؛ لأنه مغاير للكلي، لكن يمتنع إظهارها إلا بعد التأويل بالجزئيات والأفراد، والمعنى: وقد علم حد الجزئيات بهذا الكلي، فلا يرد ما قيل: إن إضافة «كل» إلى «واحد» ليست بمعنى اللام، ولا بمعنى «من»، ولا بمعنى «في»، أما الأول فلأنه يقتضي التعدد، أي المغايرة بين المضاف والمضاف إليه، أو يقتضي إظهار اللام، وأما الثاني فلأنه يقتضي صحة الحمل، وأما الثالث فلأنه يقتضي الظرفية، وكل منها مفقود ههنا. فإن قيل: «العلم» يقتضي المفعولين، فما مفعولاه؟ قلنا: المراد بقوله: «علم حد كل واحد منها»: أنه علم أن الاسم كذا، والفعل كذا، والحرف كذا، فيكون قوله: «حد كل واحد منها» قائما مقام المفعولين، وحينئذ يجوز أن يقوم المفرد مقامهما، كما يقال: زيد قائم علمت ذلك.

به إلخ: وإنما قال: «به» ثم فسره بقوله: «أي بوجه إلخ»؛ تنبيها على أن الأولى إيراد الضمير موضع اسم الإشارة، ولكن قد نزل اسم الإشارة منزلة الضمير لنكتة، وقد ذكرناها آنفا.

لكنه مقترن إلخ: قيل: ينبغي أن يقال: «ومقترن» بالواو؛ لأن كلمة «لكن» للاستدراك، ومعناه مشهور، فلم يتوهم من كون الفعل دالا على معنى في نفسه أنه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، حتى يدفع هذا التوهم. ولا يخفى أن المتبادر من «المعنى» في قوله: «والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها» هو المطابقي، فيتوهم أنه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وإلا يلزم توصيف الكل باقتران الجزء؛ لأن المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ليس إلا الجزء، ولا يجوز ذلك عرفا. فلا يقال: «إن زيدا مقترن بيده أو رأسه» عرفا، فأشار بقوله: «لكنه مقترن إلخ» إلى أن المراد من الفعل معناه التضمني؛ لأن المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ليس إلا المعنى التضمني، كما عرفت.

والاسم ممتاز عن الحرف إلخ: لا يقال: لما قال: «الحرف ممتاز عن أخويه بعدم الاستقلال» فعلم منه استقلال الاسم، فلا احتياج إلى ذكره. لأنا نقول: اللازم من قوله: «والحرف ممتاز إلخ» ليس إلا كون الاستقلال معتبرا في أصل الاسم، ولا يلزم منه أن يكون الاستقلال معتبرا في مفهوم الاسم، ويفهم ذلك من قوله: «والاسم ممتاز عن الحرف إلخ»؛ لأن كل واحد من قوله: «والحرف ممتاز إلخ» وقوله: «والاسم ممتاز إلخ» عطف على «الكلمة» في قوله: «فالكلمة مشتركة إلخ»، فيكون في ذيل التفريع. فما قيل في دفعه من أن قوله: «والاسم ممتاز إلخ» تأكيد لقوله: «والحرف ممتاز إلخ»: ليس بشيء.

---

(١) ليس في الكلام استدراك يقتضي ذكر «لكنه»، فالأولى تركه وذكره في ما يليه من قوله: «والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، لكنه غير مقترن إلخ»، كما لا يخفى. (عصمت)

وليس المراد بالحد ههنا[1] إلّا المعرف الجامع المانع، ولله دَرُّ المصنف،[2] حيث أشار إلى حدودها في
أي في هذا المقام أو في علم النحو. (عب) متعلق بالدر
ضمن دليل الحصر، ثم نبَّه عليها بقوله: «وقد علم بذلك»، ثم صرح[3] بها فيما بعد؛ بناءً على تفاوت مراتب الطبائع.
لأن مراتب الطبائع ثلاثة: ذكي ومتوسط وكودن

الكلام في اللغة: ما يتكلم به، ....

وليس المراد بالحد ههنا إلخ: دفع سؤال، تقريره: أن الحد هو التعريف بالذاتيات، فإن كان الشيء مميزا لشيء عن جميع ما عداه فهو حدٌّ تامٌّ، وإن كان مميزا عن بعض ما عداه فهو حد ناقص، فلا بد أن يكون له جنس وفصل، فهذه التعريفات إنما تكون حدودا إذا كان ما به الاشتراك -وهو الكلمة- وما به الامتياز -كالاقتران وعدمه والاستقلال وعدمه-: داخلين فيها، لِمَ لا يجوز أن يكونا خارجين منها؟ وتقرير الجواب: أنه ليس المراد من الحد ما هو اصطلاح أهل المعقول، كما توهم السائل، بل المراد من الحد ههنا -أي في علم النحو، أو في هذا المقام- هو المعرَّف الجامع المانع، سواء كان كل واحد منهما داخلا أو خارجا. وأجيب أيضا بأن هذه المفهومات من الأمور الاعتبارية، لا من الأمور الموجودة في الخارج، ففي الأمور الاعتبارية كل ما اعتبره القوم داخلا مشتركا فهو جنس، وكل ما اعتبروه داخلا مميزا فهو فصل، فالكلمة جنس، والاقتران وعدمه وغيرهما من الأمور المميزة فصل.
ولله در المصنف: «الدر» في اللغة: اللبن، وفيه خير كثير عند العرب، فأريد به الخير مجازا؛ فإن العرب إذا عظموا شيئا نسبوه إلى الله تعالى قصدا إلى أن غيره لا يقدر عليه، والمراد ههنا أن لله در المصنف من حيث شفقته على المتعلمين؛ لأنه لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما، والمقصود منه بيان فائدة «وقد علم إلخ». حيث أشار إلخ: وكلمة «حيث» للتعليل، والإشارة هي الدلالة الخفية؛ فإن معرفة الحدود في ضمن دليل الحصر. ثم صرح بها فيما بعد: إنما أورد كلمة «بعد»، ولم يكتف بـ«ثم»؛ إشارة إلى وجود الفاصلة بين تعريف الاسم والتنبيه. ثم بما ذكره -قدس سره- اندفع ما قيل من أنه إما علم قبل ذلك حدُّ كل واحد منها أو لا، والأول يستلزم تحصيل الحاصل، والثاني يستلزم الكذب. أما الاندفاع فظاهر؛ لأن دليل الحصر لطبع الأعلى ولطبع الأوسط، وكل من تعريفاتها فيما بعد لطبع الأدنى.
الكلام: ولم يعطف على السابق؛ لأنه فصل آخر من الكلام. واللام للجنس، أي الكلام من حيث هو هو، أو للعهد، أي الكلام المصطلح بين النحاة. وهو مصدر كـ«السلام»، وأكثرهم على أنه اسم مصدر، وهو الذي كان بمعنى المصدر ولم يشتق منه فعل. والمصدر هو الذي كان بمعناه، ويشتق منه فعل. في اللغة ما يتكلم به: سواء كان قليلا، كـ«زيد»، أو كثيرا، كـ«زيد قائم» مثلا. وجاء الكلام بالمعنى المصدري مثل: «كلّمه كلاما»، يعني كلم كرد زيدرا كلم كردني، كالعطاء مثل: «أعطيته عطاء». ومعناه اللغوي أعم من الاصطلاحي؛ =

---

(1) أي في هذا الفن؛ فإن الحد عند أهل الفن هو المعرف الجامع المانع، وأما عند المنطقيين فهو المعرف المشتمل على الذاتيات فقط. والمقصود من هذا الكلام دفع دخل، تقريره: أن ما يفهم من هذا البيان ليس إلا مفهومات جامعة لأفراد كل منها، ومانعة عن دخول غيرها فيها، وأما كون هذه المفهومات حدا لكل منها مشتملا على ذاتيات فلا، فدفع بأنه ليس المراد بالحد إلا المعرف الجامع المانع. (عصمت)
(2) وقد يقال: اللام للتعجب، و«الدر»: اللبن، والمعنى: تعجبوا من لبن أم ربِّيت به كاملا في العلم والقدرة إلى غير ذلك من الصفات الكمالية. (عبد الغفور) (3) هذا التصريح في حد الحرف غير ظاهر؛ فإن ما يفهم في ضمن دليل الحصر هو: ما لا يدل على معنى في نفسها، وما صرح به بعدُ هو: ما دل على معنى في غيره، فهما متغايران، وإن كان ذلك متلازمين، إلا أن يقال: المقصود التصريح بأصل التعريف، لا بخصوص ما أشار إليه في ضمن دليل الحصر. (عصمت)

التضمن: [illegible] (منتخب)

قليلًا كان(١) أو كثيرًا. وفي اصطلاح النحاة: ما تضمّن أي لفظ تضمن كلمتين حقيقةً أو حكمًا، أي

نحو: زيد (عب) نحو: زيد قائم. (عب) تضمن الكل لجزئه (غف)

يكون كل واحدة منهما في ضمنه. ....

= لوجوده في المهملات والتركيب الإضافي والوصفي، وفيما لا نسبة فيه، كزيد وعمرو.

أي لفظ تضمن: وإنما فسره باللفظ دون الشيء؛ لئلا يشكل بالجدار والقرطاس الذي كتب فيه «زيد قائم»؛ لأن كل واحد منهما تضمن كلمتَين لكنه ليس بلفظ. لا يقال: لا يحتاج في دفع الإشكال إلى ذكر اللفظ، ولو ترك كلمة «ما» على عمومها لا يرد الإشكال؛ لأن كل واحد من الجدار والقرطاس لم يتضمن كلمتَين، بل تضمن ما يدل عليهما، أي النقوش الدالة عليهما. لأنا نقول: جواب الشارح على تقدير التسليم. كلمتين حقيقة أو حكما: والمراد بالكلمة الحكمية ما يصح وقوع الكلمة الحقيقية موقعه، ففي قولنا: «غلام زيد أبوه قائم» يصح أن يقع موقع الطرفين كلمة «هذا» وكلمة «ذلك»، فيقال: هذا ذلك.

أي يكون كل واحدة منهما في ضمنه: فإن التثنية اختصار العطف، فكأنه قال: كلمة وكلمة. واعلم أن هذا القول دفع سؤال، تقريره: أن الهيئة التركيبية: إما جزء صوري فيه أو لا، إن كان الأول فالقول بأن الكلام لفظ باطل؛ لأن الهيئة غير لفظ، والمركب من اللفظ وغيره غير اللفظ. وإن كان الثاني فيلزم اتحاد المتضمِّن والمتضمَّن. وتقرير الجواب باختيار الشق الثاني، ويمكن الجواب باختيار الشق الأول بأن تعريف اللفظ يصدق على الهيئة؛ لأن اللفظ ما يتلفظ به الإنسان، سواء كان التلفظ بنفسه أو بمادته، ويتلفظ بالهيئة باعتبار مادتها. أو نقول: كون المركب من اللفظ وغيره غيرَ اللفظ مبني على أن المركب من الشيء وغيره غير الشيء، ولا يصح ذلك كليا، ألا ترى أن المركب من المركب وغيره مركبٌ.

ثم اعلم أنه على تقدير كون الهيئة جزءا فيه المتضمن -بالكسر- هو مجموع المادة والصورة، والمتضمن -بالفتح- هو المادة، أعني الكلمتين، ولكن لو تمّ قولهم: «إن المركب من الشيء وغيره غيرُه» يلزم حينئذ أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ومجازا، وأيضا يلزم أن لا يكون اللفظ بمنزلة الجنس للكلام؛ لما عرفت من أن الهيئة ليست بلفظة، فكذا المركب منها ومن غيرها، ولهذا ذهب الشارح إلى مذهب من قال: إن الهيئة ليست داخلة فيه. ثم إن جواب الشارح كما يكون مبنيا على عدم كون الهيئة داخلة فيه كذلك مبني على أن يكون الباء في قوله: «بالإسناد» للسبب، وأما إذا كانت للاستعانة متعلقة بـ«تضمن» لم يحتج إلى تأويل الشارح؛ لأن المتضمن -بالكسر- مجموع الكلمتين والإسناد، والمتضمن -بالفتح- مجموع الكلمتين فقط. ولو جعلت الباء بمعنى «مع» فيحتاج إلى أن يؤولَ بأن المتضمن -بالكسر- بمجموع الكلمتين والإسناد، والمتضمن -بالفتح- كل واحد من الأجزاء الثلاثة، ولكن يرد عليه ما مر من أنه يلزم أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ومجازا؛ لأن القول المذكور مبني على جعل الهيئة جزء الكلام.

ثم اعلم أنه يلزم اتحاد المتضمِّن والمتضمَّن في كلام مركب من الكلمتين، أما المركب من أكثر من كلمتين فلا؛ لأن المتضمن -بالكسر- حينئذ هو كلمتان مع كلمة زائدة، والمتضمن -بالفتح- هو كلمتان فقط، فالتعريف صادق على الكلام المركب من أربعة أجزاء مثلا؛ فإنه كلام باعتبار أنه تضمن كلمتين، فلا يحتاج فيه إلى تأويل الشارح؛ لأن المحتاج إليه إنما يكون في الكلام المركب من الكلمتين فقط، وإليه أشار مولانا عب، وتفصيله ما ذكرناه. وعلى ما فصلنا كلامه لا يرد ما ذكره مولانا عص أن مبنى الكلام في هذا المقام أن كلًّا تضمن أجزاءه، فكما أن الكلام المركب من كلمتين تضمن أجزاءه كذلك الكلام المركب من أكثر الكلمتين تضمن أجزاءه، فلا يلزم فيه أيضا اتحاد المتضمِّن والمتضمَّن، كما ذكره الشارح، فمن حصر الاتحاد في الكلمتين فقط فقد ضيق على نفسه للموضع الوسيع. انتهى كلامه. =

(١) أشار إلى أن الكلام اللغوي أعم من الاصطلاحي من وجوه، منها: أن اللغوي صادق على المهمل دون الاصطلاحي. ومنها: أنه صادق على ما لا يشمل النسبة أصلا دونه. ومنها: أنه صادق على ما يشمل النسبة الإضافية والتوصيفية دون الاصطلاحي. (تاشكندي)

فالمتضمن(١) -اسم فاعل- هو المجموع، والمتضمن -اسم مفعول- كل واحدة من كلمتين، فلا يلزم
[illegible] الهيئة الاجتماعية (عصمت)
اتحادهما.

بالإسناد أي تضمنًا حاصلًا بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى. والإسناد: نسبة إحدى
أي بكون الإسناد باعثا له (ت)
الكلمتين حقيقة أو حكما إلى الأخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامةً.(٢)
أي نسبة إحدى الكلمتين أو نسبة مدلول إحدى الكلمتين (عف)

= لا يقال: التقييد بالكلمتين يوهم أن ما كان مركبا من أكثر من الكلمتين -كقولنا: «الحيوان جسم نام حساس متحرك بالإرادة»، وقولنا: «الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه»- لا يكون كلاما. لأنا نقول: هذا بيان الأقل من أجزاء الكلام، وأيضا لما تضمن أكثر من كلمتين صدق أنه تضمن كلمتين؛ لوجودهما فيه. لا يقال: المقصود بالذات في هذا الفن معرفة الإعراب والبناء، فلم قدم بيان الكلمة والكلام عليهما. لأنا نقول: الإعراب والبناء كالصفة للكلمة والكلام، والموصوف مقدم على الصفة.

بالإسناد: وإنما قال: «بالإسناد»، ولم يقل: «بالنسبة»؛ لأنه لو قال: «بالنسبة» لا يكون الحد مانعا؛ لوجود النسبة في التركيب الإضافي والتعدي، وليس شيء منهما كلاما. حاصلا بسبب إلخ: هذه الكلمة تشعر بأن قوله: «بالإسناد» ظرف مستقر في موضع الصفة لمصدر محذوف، والظاهر أنه ظرف لغو متعلق بـ«تضمن»، إلا أن يقال: هذا بيان حاصل المعنى، فيكون ظرفا لغوا، ويجوز أن يكون الباء للإلصاق، أي ملتصقا بالإسناد. وقوله: «بالإسناد» إما صفة لـ«كلمتين»، أو حال عن المستتر في «تضمن».

حقيقة أو حكما إلخ: وإنما لم يقل: «إلى الأخرى حقيقة أو حكما» مع أن الكلمة الأخرى أيضا كذلك؛ لأنه لما ذكر حكم الكلمة الأولى فحينئذ إذا ذكر الكلمة الثانية بلفظ «الأخرى» فلا بد أن تكون الثانية من جنس الأولى أعم من الحقيقية والحكمية، ألا ترى إذا قيل: «جاء رجل وغيره» لا بد أن يكون الغير من جنس الرجل؛ لأنه إذا كان امرأة فيقال حينئذ: «جاء رجل وامرأة». ويجوز أن يجعل قوله: «حقيقة أو حكما» قيدا لـ«كلمتين»، فلا إشكال حينئذ.

فائدة تامة: وهي التي كانت يصح السكوت [عليها]، أي المتكلم إذا سكت عن تكلم كلام لم يكن لأهل العرف واللغة مجال المخطئة. وقيل: الفائدة التامة: هي التي لم يستطع المخاطب في الكلام أن يقول: كه او چه؟ فإن المتكلم إذا قال: «غلام زيد»، فللمخاطب أن يقول: چه؟ أي قائم أو قاعد؟ وإذا كان المقصود منه أن عمرا غلام زيد فللمخاطب أن يقول: كه؟ ثم إنه اختار «تضمن» على «تركب» من وجوه، أحدها: هو ما اختاره الشيخ الرضي، أنه أحصر؛ لاستغنائه عن صلة «من». ويرد عليه أن المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الإفراد والتركيب دون التضمن، والأولى التلفظ بالمصطلح. وأيضا أن قوله: «تركب» أحصر؛ لصحة الاكتفاء عن قوله: «كلمتين» بأن يقول: «ما تركب بالإسناد» بخلاف «تضمن». وثانيها ما قيل: إن «تضمن» شامل بمثل: «اضرب» =

(١) إشارة إلى دفع ما يتوهم من اتحاد المتضمِّن والمتضمَّن في مثل: «زيد قائم»؛ لأن «زيد قائم» عين الكلمتين، وذلك لأن المتضمِّن -اسم فاعل- كلمتان بالهيئة الاجتماعية، والمتضمَّن -اسم مفعول- كلمتان بالهيئة الافتراقية، والمجموع من حيث هو مجموع مغاير لكل واحد منهما. (علوي) (٢) أي بحيث إنه يصح السكوت عليها، ولا ينتظر المخاطب إلى أمر آخر مسند أو مسند إليه، فعلى هذا لا يرد من أن «زيد قائم» قد يبقى المخاطب فيه منتظرا؛ لأن يقال: «في الدار» أو نحوه. وقيل: المراد أنه لا ينتظر إلى أمر آخر في الجملة؛ لأنه إذا كان المخاطب طالبا لأصل النسبة لا ينتظر إلى أمر آخر. وقيل: المراد أن الانتظار ليس بضروري لهيئة المركب مع قطع النظر عن المادة وخصوصية الطرفين. (ت)

فقوله: «ما» يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية. وبقيد «تضمن كلمتين» خرجت المهملات والمفردات.

وبقيد «الإسناد» خرجت المركبات الغير الكلامية، مثل: «غلام زيد» و«رجل فاضل»، وبقيت المركبات الكلامية، سواء كانت خبرية، مثل: «ضرب زيد»، و«ضربت هند»، ....

أي محكية عن الواقع (عف)

= و«لا تصرب» حقيقة دون «تركب»؛ لأن التركيب لا يكون إلا في الملفوظة، وفيه تأمل. وثالثها: أن التركيب للأجسام حقيقة، والتضمن لغيرها. فهو أليق به؛ لأنه حقيقة فيه. فإن قلت: لو قال: «الكلام ما تضمن الإسناد، أو ما فيه الإسناد» لكان أخصر. قلت: يتوهم صدقه على الجزء؛ لأن الإسناد صفة يتعلق بكل جزء الكلام.

واعلم أن الإسناد يقال على معنيين، أحدهما: الإسناد الأصلي، وهو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها، أي سكوت المتكلم، لا سكوت المخاطب؛ لأنه ساكت. وثانيهما: ما هو بين اسمي الفاعل والمفعول وبين مرفوعيهما، والمصدر وفاعله، والصفة المشبهة وفاعلها. والمراد ههنا الإسناد الأصلي؛ لأن الإسناد: المشترَك بينهما، أو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، ومتى دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على الحقيقة والمجاز؛ لأن الاشتراك خلاف الأصل، وإذا كان كذلك فهو في المعنى الأول حقيقة؛ لتبادر الفهم إليه، والتبادر إلى الفهم أمارة الحقيقة، وبهذا سقط اعتراض الشيخ الرضي أن حقه أن يقول: «بالإسناد الأصلي»؛ إذ في المعنى الثاني مجاز، فيكون المعنى الأول مرادا؛ لأن الأولى أن لا يستعمل في التعريفات الألفاظ المجازية. فخرج اسم الفاعل والمفعول مع فاعليهما من أن يكونا كلاما؛ لأن إسنادهما ليس بأصلي. فإن قلت: إذا لم يكن بين اسم الفاعل وفاعله إسناد أصلي كيف صح جعله صلة للموصول في قولنا: «الضارب زيد»؛ إذ الصلة يجب أن تكون جملة؟ قلت: إنهم صرحوا بأنه في هذا المقام فعل في صورة الاسم؛ رعاية جانب الصورة؛ فإن اللام من خواص الاسم.

فإن قلت: هذا الحد غير جامع؛ لعدم صدقه على مثل: «الذي يضحك»؛ لعدم صحة السكوت عليه. قلت: هو كلام إلا أنه عرض له ما يمنع صحة السكوت عليه، وهو وقوعه صلة للموصول. فإن قلت: يصدق قولنا: «كلما كان الكلام موجودا كان الاسم موجودا، وكلما كان الاسم موجودا لا يصح السكوت عليه»، ينتج: «كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت عليه»، وهو باطل. قلت: إن الضمير المجرور في الكبرى يعود إلى الاسم، فيكون النتيجة: «كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت على الاسم»، وهو صادق. فإن قلت: كل كلام مركبٌ، وكل مركب: إما أن يصح السكوت عليه، وإما أن لا يصح السكوت عليه، فيلزم انقسام الكلام إلى ما يصح السكوت عليه، وإلى ما لا يصح السكوت عليه، وهو باطل. قلت: إنما يلزم انقسام الكلام إلى القسمين المذكورين إن كان صدق المنفصلة مستلزما لصدق كل واحد من جزأيهما، وليس كذلك.

[illegible]: فإن قلت: لو أريد من كلمة «ما» اللفظ الموضوع، فيخرج المهملات، فلا يحتاج إلى إخراجها بقيد الكلمتين، وإن لم يرد منها اللفظ الموضوع كما هو اختيار الشارح حيث قال: فقوله: «لفظ يتناول المهملات»: فلم يخرج المركب من كلمتين ومهمل، مثل: «زيد قائم جسق»؛ لأنه يصدق عليه أنه تضمن كلمتين بالإسناد. قلت: لا معنى لهذا التركيب، سواء لوحظ به الإسناد بين «زيد قائم» أو لا، والكلام في التركيب الذي له معنى عند أهل العرب واللغة. وإن هذا مناقشة في المثال، وهي ليست من دأب المناظرة، فنقول في قولنا: «المقلوب زيد ديز»، أي الذي مقلوب زيد ديز؛ فإنه لفظ تضمن كلمتين بالإسناد؟ قلت: المراد من قوله: «خرجت المهملات» هو المهملات العرفية، والمركب من كلمتين ومهمل كلام؛ لما عرفت أن الكلمتين أعم من أن تكونا حقيقيتين أو حكميتين، فهو في حكم هذا اللفظ.

و«زيد قائم»، أو إنشائية مثل: «اضرب»، و«لا تضرب»؛ فإن كل واحد منها تضمن كلمتين: إحداهما ملفوظة والأخرى منوية، وبينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة تامة، وحيث كانت الكلمتان أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكمًا دخل في التعريف مثل «زيد أبوه قائم، أو قام أبوه، أو قائم أبوه»؛ فإن الأخبار فيها مع أنها مركبات، ....

... قال مولانا عصـ: الأولى «نسبة تفيد إلخ»، انتهى كلامه. وجه الأولوية أن ذكر الإسناد يغني عن ... «يفيد المخاطب فائدة تامة»؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف النسبة؛ فإنها تكون تامة وناقصة، فحينئذ لا يكون ذكره بعدها بلا فائدة، ... هو إعراض عن النسبة الناقصة. ويمكن الجواب بأنه محمول على الصفة الكاشفة كذكر الكلي بعد الفاني. أو نقول: إنما أورده ... لئلا يتوهم أن الإسناد واقع في حيز معناه، وكثير من الأشياء يقع في حيز المعنى، كما سبق في تعريف الوضع، وكما في تعريف ... في كلام الميرابين. والأحسن فيه أن يقال: المراد من الإسناد هو النسبة، تامة كانت أو ناقصة، فحينئذ يحتاج إلى قوله: «يفيد المخاطب فائدة تامة». لا يقال: لِمَ لم يكتف بذكر الإسناد بدون ذكر قوله: «يفيد المخاطب إلخ» فلا يحتاج إلى أن يراد من الإسناد ...؟ لأنا نقول: المراد من الإسناد: -هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى إلخ-: أن يكون كلتاهما ملفوظة، كما يكون المتبادر من تركيبهم أن يكونا ملفوظين، وفي الأمر والنهي ليس كذلك، وأما النسبة لا تقتضي أن يكونا ملفوظين؛ لأن النسبة هو الربط العقلي، فلا يقتضي ذلك كما لا يخفى.

... الكلمتان أعم إلخ: لا يقال: لا يحتاج إلى هذا التعميم لإدخال الأمثلة المذكورة؛ لأن قوله: «ما تضمن كلمتين بالإسناد» بيان ... فيكون الكلام مركبا من أكثر الكلمتين أيضا. لأنا نقول: المراد في الأمثلة المذكورة: الإسناد الذي بين «زيد» و«أبوه قائم»، و«قام أبوه»، و«قائم أبوه» مع أن الأخبار فيها ليست بكلمة حقيقية، فلا بد حينئذ من التعميم. وإذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصـ من أن الأمثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام، مع قطع النظر عن جعل الكلمتين حقيقة أو حكما. انتهى كلامه. معناه: أنه لا يحتاج إلى التعميم المذكور، لدخول «زيد أبوه قائم»، و«زيد قام أبوه»؛ لأن كل واحد منهما -أي أبوه قائم، وقام أبوه- تضمن كلمتين بالإسناد، فيكون المجموع كلاما. لِما عرفت أن المقصود هو الإسناد الذي بين «زيد» و«أبوه قائم»، و«قام أبوه»، لا الإسناد الذي بين «أبوه قائم» وبين «قام أبوه»، فإن المراد من الإسناد في تعريفه هو الإسناد المقصود لذاته، ولا يرد ذلك على «زيد قائم أبوه»؛ لأنه لم يتضمن كلمتين بالإسناد؛ لأن الإسناد بين اسم الفاعل وفاعله غيرُ تام.

ولقائل أن يقول: إن التعميم المذكور إنما يصح فيه إذا كان الخبر مجموع «أبوه قائم»، لِمَ لا يجوز أن يكون الخبر هو «قائم» وكان «أبوه» من متعلقات الخبر كما قيل؟ والجواب: أن الخبر هو المجموع حقيقة، ومن جعله خبرا فلظهور الإعراب فيه، لا لأجل أنه خبر، بل لأجل أن صالح الإعراب ليس إلا هو؛ فإن في «أبوه» إعراب الفاعل.

أي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لأهل العرف مجال تخطئته ونسبته إلى القصور في باب الفائدة. (عبد الغفور)

• كلمة «حيث» تعليلية أو مكانية، والأول أولى. وإنما عمم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو «حكما»؛ ليندرج في «حكما» ما يكون إحدى كلمتيه حكما. (عصمت) (٣) دفع لما ذكره الرضي: كان على المصنف أن يقول: «كلمتين أو أكثر»؛ ليعم نحو: «زيد أبوه قائم»، و«زيد قام أبوه». (حم) (٤) عطف على «أبوه قائم»، مثال الكلام خبره جملة فعلية. (عصمت) (٥) مثال الكلام خبره مركب من اسم الفاعل وفاعله، وليس بجملة -عطف على «أبوه قائم» أو «قام أبوه»- بل هو شبيه بالجملة. (عصمت)

لكنها في حكم الكلمة المفردة، أعني: قائم الأب،[1][2][3] ودخل فيه أيضًا مثل: «جسق[4] مهمل»، و«ديز مقلوب زيد»، مع أن المسند إليه فيهما مهمل، ليس بكلمة؛ فإنه[5] في حكم «هذا اللفظ».

و حكم الكلمة المفردة: لأن النسبة في تلك المركبات إجمالية، فيجوز التعبير عنها بما يفيد الإجمال، وهو المفرد. ولقائل أن يقول: ذكر المفرد مستدرك؛ لأن الكلمة لا تكون إلا مفردة، إلا أن يقال: المراد من المفردة هو الحقيقية.

أعني إلخ: ولقائل أن يقول: المراد منه إما التركيب الإضافي المشتمل على المضاف إليه، أو المراد هو «القائم» المضاف إلى «الأب» والمضاف إليه خارج، لا سبيل إلى الأول؛ لأنه أيضا مركب، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأن «قائم أبوه» مثلا ليس في حكم «قائم» ومعناه. ويمكن الجواب باختيار الأول بأن المضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة، وباختيار الثاني بأن المراد هو المضاف الذي يكون الإضافة داخلة فيه وإن كان المضاف إليه خارجا. لا يقال: يكون في الصفة ضمير راجع إلى الموصوف فيكون مركبا. لأنا نقول: هذا لا ينافي الكلمة الحكمية. ثم إنه يحتمل أن يكون مراده -قدس سره- من الحكمية هو أن يوضع موضعها مفرد، مثل: «هذا ذاك»، والموضوع هو «هذا» أو «ذاك». ولهذا قال مولانا عب: قوله: «أعني قائم الأب أو ذا». انتهى كلامه. فقوله: «ذا» عبارة عن الأخبار المذكورة، أي زيد ذا، أو يحتمل أن يكون مراده منها هو التركيب الإضافي بدون كون المضاف إليه خارجا عنه؛ لأنهم لما قالوا: إن المضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة، فلذا حكمَ بالكلمةِ الحكميةَ، وهو الظاهر من قوله: «في حكم الكلمة المفردة»، أي الحقيقية، فحينئذ ما قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله في حاشيته: وعلى ما ذكره الشارح من جعل «قائم أبوه» و«أبوه قائم» و«قام أبوه» في حكم «قائم الأب»، الظاهر أن المراد بالكلمة الحكمية عنده: ما كان راجعا إلى كلمة مضافة إلى شيء كان ذلك الشيء المضاف إليه خارجا عنه: ليس على ما ينبغي، كما لا يخفى على المتأمل.

اعلم أن عند علماء العربية يكون المقدم قيدا للتالي في القضية الشرطية، والحكم إنما يكون في التالي عندهم، فالكلام هو التالي. فمعنى قولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» عندهم بالفارسية: نهار موجوداست دروقتِ طلوعِ شمس، فلا يرد حينئذ ما قيل من أن النسبة في الشرطية بطريق التفصيل لا الإجمال، فلا فائدة حينئذ في تعميم الكلمتين إلى الحقيقي والحكمي؛ لأن المقدم والتالي مع أن المسند إليه فيهما مهمل، أي فرد المهمل، وما صدقه، فلا يرد أن المسند إليه أيضا مهمل.

فإنه في حكم هذا اللفظ: لا يقال: «هذا اللفظ» أيضا مركب من لفظ «هذا» ومن «اللفظ». لأنا نقول: إيراد «اللفظ» بعد «هذا» لتعيين المشار إليه، لهذا قيل: لا يكون المسند إليه فيهما مهملا، لأن الألفاظ كما تكون موضوعة لمعنى كذلك تكون موضوعة لأنفسها، =

(١) لا يخفى أن «قائم الأب» أيضا مركب، وإن اعتبر مجرد «القائم» المضاف فهو ليس في موضع الخبر الواقع في التركيب المذكور، وأيضا إذا أضيف الصفة إلى الفاعل لا بد أن يعتبر فيه الضمير المستتر الراجع إلى الموصوف؛ لئلا يخلو المشتق عنه، كما بين في محله، فهو مع الضمير مركب. وههنا بيان آخر لا يتوجه عليه هذا الاعتراض، وهو أن كل قضية حملية يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين، وأقله أن هذا ذاك، فطرفا الحملية مفردان بالفعل أو بالقوة. (التاشكندي)

(٢) ليس المقصود بمجموع «قائم الأب»؛ فإنه مركب وليس بكلمة، بل المراد «القائم» المضاف، والمضاف إليه -من قبيل دخول التقييد وخروج القيد- خارج عنه. (عصمت) (٣) فإن قيل: «القائم الأب» مركب أيضا، فكيف يصدق في حكم المفردة، أعني: «قائم الأب»؟ قلنا: المقصود القيام فقط، و«الأب» المضاف إليه لتعيين القيام. (شرح هندي)

(٤) فإن قلت: كيف يصح الإخبار عنها -أي المهملات- ولحوق التنوين بها، مع أنها ليست بأسماء؟ قلت: إن المهملات لما صارت في تأويل الاسم المفرد قبلت أحكامه وخواصه. (ملخص عبد الغفور) (٥) أي فإن المسند إليه في التركيبين المذكورين. (جمال)

اعلم[١] أنَّ كلام المصنف ﷺ، ظاهر[٢] [٣] في أن نحو: «ضربت زيدًا قائما» بمجموعه كلام، بخلاف كلام صاحب «المفصل» حيث قال: «الكلام هو المركب من كلمتين، أسندت[٤] إحداهما إلى الأخرى»؛ فإنه صريح[٥] في أن الكلام هو «ضربت»، والمتعلقات خارجة عنه.

= وحينئذ يكون أنفسها معناها، فإذا كانت موضوعة فلا يرد حتى يحتاج إلى هذا التأويل. ورده السيد بأنه لا دلالة للفظ المهمل على نفسه، ولو كان فيها وضع كان فيها دلالة أيضا. ويمكن الجواب بعبارة أخرى بأن من قال: «إن الألفاظ موضوعة لأنفسها» لم لا يجوز أن يكون مراده اللفظ الموضوع؟ قال مولانا عص: إدخال مثل: «ديز مقلوب زيد» إنما يحتاج إلى تعميم الكلمتين؛ لحمله قوله: «بالإسناد» على ما حمله عليه، حتى لو كان المعنى: «ما تضمن كلمتين مع الإسناد» لم يحتج إليه؛ لأنه تضمن كلمتين، هما «مقلوب زيد» مع الإسناد، وهو إسناد هذا المجموع إلى «ديز». انتهى.

قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله: ولا يخفى أن هذه المناقشة تتوجه على قوله: «جسق مهمل» أيضا؛ فإن المهمل شبه فعل؛ ولا بد فيه من ضمير هو فاعله، فلا وجه للتخصيص بالمثال المذكور الثاني. انتهى. أقول: قوله: «بالإسناد» -أي مع الإسناد- حال عن الكلمتين، وهو الظاهر، فلا يكون الكلمتان -وهما مقلوب زيد- مع الإسناد، بل الإسناد بين «ديز»، وبين «مقلوب زيد»، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص. ثم لا يكون بين المهمل وضميره الراجع إلى «ديز» إسناد تام؛ لأن إسناد شبه الفعل إلى فاعله غير تام، فلا يصدق على المجموع أنه «تضمن كلمتين بالإسناد»، فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل السمرقندي.

كلام المصنف إلخ: وإنما قال: «ظاهر»؛ لجواز اعتبار قيد «فقط» في تعريفه، أي ما تضمن كلمتين فقط، لكنه خلاف الظاهر، والمراد من قوله: «ظاهر» هو الظاهر، أو ظاهره، بجعل التنوين عوضا عن الألف واللام، أو عن المضاف إليه بقرينة قوله: «فإنه صريح»، فلا يرد «ينبغي أن يقول: الظاهر بالألف واللام»؛ لإطلاقه على جانب الراجح، وهو المراد ههنا، بخلاف «ظاهر»؛ فإنه بمعنى البداهة.

بمجموعه كلام: لأن هذا المجموع تضمن كلمتين، وهما «ضربت». فإنه صريح إلخ: ولقائل أن يقول: إن الظاهر من كلام صاحب «المفصل» أيضا أن الكلام هو «ضربت»، والمتعلقات خارجة عنه ككلام المصنف، بأن يكون مراده أن أقل ما يتركب منه الكلام كلمتان، أسندت إحداهما إلى الأخرى. ولقائل أن يقول أيضا: كلامه صريح في ذلك إذا كان قيد «فقط» معتبرا، أي هو المركب من كلمتين فقط، إلا أن يقال: ضمير «هو» في قوله: «هو المركب» للفصل، فيفيد حصر المسند إليه في المسند.

---

(١) هذا بيان لما يفهم من عبارة المصنف وعبارة صاحب «المفصل» وصاحب «اللباب» من الاختلاف. (علوي)

(٢) [وجه الظهور عدم ذكر قيد في كلام المصنف دال على أن المراد في الكلام إنما هو تضمنه كلمتين فقط لا غير.]

(٣) إنما قال: «ظاهر»؛ لجواز أن يراد به ما تضمن كلمتين فقط، ثم إنه كما يصدق تعريف المصنف على مجموع «ضربت زيدا قائما» يصدق على «ضربت» أيضا، وعلى «ضربت زيدا» أيضا، وعلى «ضربت قائما» أيضا، فيلزم تحقق أفراد الكلام في نحو «ضربت زيدا قائما». (عصمت) (٤) أي ظاهره على أن يكون التنوين للعوض، ويدل عليه قوله في مقابله: «فإنه صريح». أو المراد أنه ظاهر وصريح في أن المجموع كلام، بخلاف كلام «المفصل»؛ فإنه صريح في أن المجموع ليس بكلام، بل الكلام بمجرد «ضربت»، والمتعلقات خارجة عنه، والتعبير أولا بالظاهر وثانيا بالتصريح؛ للتفنن. (التاشكندي)

(٥) المتبادر من المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى أن لا جزء سوى الكلمتين لذلك المركب. (ج)

(٦) [وجه الصراحة تعريف المبتدأ باللام؛ إذ تقرر في موضعه أن المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا في الخبر. (من الجمال)]

ثم اعلم أنَّ صاحب «المفصل» وصاحب «اللباب»(١) ذهبا إلى ترادف الكلام والجملة، وكلام(٢) المصنف أيضًا ينظر إلى ذلك؛ فإنه قد اكتفى في تعريف الكلام **بذكر الإسناد مطلقًا، ولم يقيده بكونه مقصودًا لذاته**. **ومَن جعله**(٣) **أخصَّ** من الجملة قيده به، فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية(٤) الواقعة أخبارًا أو أوصافًا(٥) بخلاف الكلام.(٦)

وفي بعض الحواشي: أن المراد بالإسناد **هو الإسناد المقصود لذاته**، وحينئذ يكون الكلام عند المصنف أيضًا أخصَّ من الجملة.

بذكر الإسناد مطلقا: فكما يكون الإسناد بدون كونه مقصودا لذاته في الكلام يكون في الجملة أيضا، فيكونان مترادفين، فيكون «أبوه قائم» في قولنا: «زيد أبوه قائم» أيضا كلاما عنده وإن لم يكن هذا الإسناد مقصودا لذاته؛ فإن المقصود الإسناد الذي بين «زيد» و«أبوه قائم». ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته: على أنه تبين كون الكلام والجملة مترادفين من عدم تقييد الإسناد بكونه مقصودا لذاته. ولقائل أن يقول: هذا إنما يدل عليه إذا لم يكن للمطلق فرد كامل، وفرد كامل للإسناد أن يكون مقصودا لذاته، فيكون المتبادر من الإسناد هو الإسناد المقصود، فجاز أن يكون عدم تقييده الإسناد لذلك. ويمكن الجواب بأن هذا إنما يصح إذا كان المطلق منصرفا إلى فرد كامل مستلزما للتبادر؛ لوجوب حمل التعريفات على المتبادر، وفي كونه مستلزما للتبادر بحث، تكلمناه في بحث الوضع.

ومن جعله أخص إلخ: فالجمل الواقعة أخبارا مادة افتراق الجملة مثل: «زيد أبوه قائم»؛ لأن الإسناد الذي بين «أبوه» و«قائم» ليس مقصودا لذاته، وكذلك الجمل الواقعة أوصافا مادة افتراقها مثل: «جاءني رجل أبوه قائم»، وكذلك الجملة الحالية مثل: «جاءني زيد وأبوه قائم». قيل: الأولى ترك «الخبرية» في قوله: «على الجمل الخبرية»؛ لأن الإنشائية الواقعة أخبارا أيضا جملة، مع أنها ليست بخبرية، مثل: «زيد اضربه». وأجيب بأن الإنشائية إنما تكون خبرية بالتأويل، أي مقول في حقه: «اضربه»، فهي حينئذ راجعة إلى الخبرية.

في بعض الحواشي: والمراد هو «شرح الهندي»، وإنما عبره بالحواشي؛ لأنهم كانوا يكتبون الشرح المذكور من قبلُ في حواشي «الكافية».

هو الإسناد المقصود لذاته: قال مولانا عص: نحن نقول: ما يدل على أن الكلام عنده كالجملة، ويكذب ما في بعض الحواشي أنه قال المصنف في بحث حرفي الاستفهام: «إن لهما صدر الكلام»؛ لأنه يقتضي كون «أقام أبوه» في «زيد أقام أبوه» كلاما عنده، وإلا لا يصح قوله: «لهما صدر الكلام»، مع أن إسناده ليس مقصودا لذاته. انتهى كلامه. أقول: قد قالوا: إن الهمزة و«هل» تدخلان الجملة، اسمية كانت أو فعلية، فلمَ لا يجوز أن يكون المراد من «الكلام» في قوله: «ولهما صدر الكلام» هو الجملة، من قبيل ذكر =

---

(١) حيث قال: ثم إنه قد يجيء لهما التأليف إما على وجه الإسناد وهو تركيب الكلمتين، أو ما يجري مجراها بحيث يفيد السامع، ويسمى كلاما وجملة. (اللباب) (٢) وأيضا قد صرح المصنف في بحث حرفي الاستفهام أن لهما صدر الكلام، وذلك يقتضي أن يكون «أقام أبوه» في «زيد أقام أبوه» كلاما. (التاشكندي) (٣) [الكلام: ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته. (التسهيل)]

(٤) قيد بـ«الخبرية»؛ لأن الإنشائية لا تقع أخبارا وأوصافا عندهم، وما وقع من مثل «زيد اضربه» فهو مؤول بقولنا: «مقول في حقه: اضربه». (عصمت) (٥) [أو جملة قسمية؛ فإن الكلام هو جواب القسم، والجملة القسمية للتأكيد. (غف)]

(٦) فإنه لا يصدق عليها؛ لأن الإسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته. (عبد الغفور)

ولا يتأتى أي لا يحصل ذلك أي الكلام إلا [1] **في ضمن** [2] **اسمين: أحدهما مسند والآخر مسند إليه، أو في ضمن اسم** [3] [4] **مسند إليه وفعل مسند.**

= الخاص وإرادة العام؛ لأنه أخص من الجملة عند المحشي؟ هذا، وأيضا لم لا يجوز أن يكون المراد من الكلام في قوله: «وضعا حمد بكلام» هو الكلام اللغوي؛ فإن الكلام اللغوي يصدق على الجملة عند هذا المحشي؛ لعدم أن الإسناد فيها مقصودا لذاته؟

قوله: ذلك إلخ: وإرجاعه إلى «الكلام» دون «الإسناد» أو «التضمن»؛ لأن قوله: «ولا يتأتى إلخ» تقسيم الكلام، فلا بد أن يشار إليه، وأيضا المشار إليه في «ذلك» بعيد، فيشار إليه، لا إلى الإسناد أو التضمن. لا يقال: لم لم يكتف بالضمير المستتر في قوله: «لا يتأتى»، ولم يقل: «ولا يتأتى إلا في اسمين إلخ»؟ لأنا نقول: حينئذ يتوهم أن قوله: «ولا يتأتى إلخ» تقسيم للإسناد بإرجاع الضمير إليه. فإن قلت: لمَ اختار وضع الظاهر موضع الضمير؟ وبعد ما اختاره لِمَ لم يختر لفظ «ذا» مع أنه أخصر؟ قلت: أما اختيار الأول؛ ليدل على كمال فطانة المخاطب بأن غير المحسوس بالبصر كالمحسوس به، فيكون إشعارا بأن غير الذكي الفطن ينبغي أن لا يحول حول قراءة هذا الكتاب. وأما عدم اختيار الثاني؛ إشارة إلى عظم شأن الكلام بسبب جودته، فينزل منزلة بعد المسافة.

فإن قلت: لِمَ أخر المسند إليه وقال: «لا يتأتى ذلك»، ولم يقدمه؛ ليكون الكلام جملة اسمية، فيدل على الدوام والثبات؛ فإن الأصل في المسند إليه التقدم، كما فعله صاحب «المفصل»؟ قلت: أخرج الكلام على مقتضى الظاهر؛ لأن السامع خالي الذهن، فلا يحتاج إلى التقوي، وقدمه صاحب «المفصل» لا على المقتضى الظاهر؛ تنزيلا لغير المتردد منزلة المتردد.

وإنما أورد تقسيم الكلمة بالصريح بدون آلة الحصر فيه، وأورد تقسيم الكلام بغير الصريح مع إيراد آلة الحصر فيه؛ لأنه لا يكون تعريف الكلمة دلالة على التقسيم أصلا، فقسمها بالصريح، فلا احتياج حينئذ إلى الحصر، بخلاف تعريف الكلام؛ فإنه يدل على التقسيم؛ لأن الإسناد المذكور في تعريفه يكون بين الشيئين، وهما بحسب العقل لا يكون إلا الأقسام الستة المذكورة في الكتاب، فلذا قسمه بغير الصريح، وأيضا يدل تعريفه على الحصر؛ لأن من يتأمل في تعريفه يعلم أن الكلام لا يوجد إلا من قسمين؛ لأن الإسناد يقتضي المسند والمسند إليه، فإيراد آلة الحصر في تقسيمه؛ لدلالة التعريف على الحصر، وبعبارة أخرى: إنما أورد آلة الحصر فيه؛ لأن التركيب العقلي بين الكلمتين يرتقي إلى الستة، فاحتاج إلى الحصر.

قوله: في ضمن اسمين: وأشار به إلى أن هذا من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص؛ لأن قوله: «ذلك» إشارة إلى طبيعة كلية، فلا يلزم حينئذ اتحاد الظرف والمظروف. ويمكن أن يقال أيضا: إن كلمة «في» بمعنى «من»؛ لأن كل واحد من الحروف الجارة يجيء بمعنى الآخر.

قوله: أو في ضمن اسم إلخ: وفيه ما فيه. وإنما قدم الاسم على الفعل مع أنه أشار به إلى الجملة الفعلية -لأنه إذا كان المراد منه الجملة =

---

(1) مستثنى مفرغ، أي لا يحصل الكلام أو ما تضمن كلمتين بالإسناد في تركيب إلا في أحد هذين التركيبين. (عبد الغفور)

(2) إشارة إلى دفع ما يتوهم من ظاهر العبارة من اتحاد الظرف والمظروف؛ فإن الاسمين أو الاسم والفعل نفس الكلام، فحصول الكلام في اسمين أو في فعل واسم يستلزم ظرفية الشيء لنفسه، بل الملائم بـ«في» أن يكون «ذلك» إشارة إلى «الإسناد». ووجه الدفع: أن المراد ظرفية الخاص [للعام]، وذا شائع واقع في كلامهم، فالمراد أن الكلام الذي هو العام لا يحصل إلا في ضمن هذا الخاص، ولذلك قال بعض المحققين: الأظهر الأنسب بفهم المتعلم أن يجعل «في» بمعنى «من». (عصمت)

(3) إنما قدم الاسم على الفعل مع أنه إشارة إلى الجملة الفعلية؛ لاستحقاق الاسم التقدم. وأما تقديم الفعل على الاسم -كما في بعض النسخ- ففيه موافقة الذكر للواقع؛ لتقدم الفعل على الفاعل. (عبد الغفور)

(4) وإنما قدم الاسم؛ لشرفه، وإلا فالأنسب تقديم الفعل؛ لأنه بصدد بيان الجملة الفعلية. (علوي)

وفي بعض النسخ: «أو في فعل واسم»؛[1] فإنَّ التركيب الثنائي العقلي بين الأقسام الثلاثة يرتقي إلى ستة أقسام، ثلاثة منها من جنس واحد: اسم واسم، فعل وفعل، حرف وحرف، وثلاثة منها من جنسين: اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرف. ومن البين أنَّ الكلام لا يحصل بدون الإسناد، والإسناد لا بدَّ له من مسند ومسند إليه، وهما لا يتحققان إلا في اسمين، أو اسم وفعل.

وأما الأقسام الأربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان، وفي الفعل والفعل، وفي الفعل والحرف المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود؛ فإن الاسم إن كان مسندا فالمسند إليه مفقود، وإن كان مسندا إليه فالمسند مفقود. ونحو: «يا زيد»[2،3] بتقدير «أدعو زيدًا» فلم يكن من تركيب الحرف والاسم، بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في «أدعو»، وهو «أنا».

فالإسناد في الحقيقة إنما هو في الفعل والاسم الذي هو المنوي، إلخ — وهو «أنا»

= الاسمية مثل: «زيد ضرب»، فلا يكون حينئذ مركبا من الاسم والفعل، بل من الاسم والجملة؛ لأن الفعل مع فاعله جملة- لاستحقاق الاسم التقديم؛ لأنه يقع مسندا ومسندا إليه، بخلاف الفعل. وأما تقديم الفعل على الاسم -كما في بعض النسخ- ففيه موافقة الذكر للواقع؛ لتقدم الفعل على الفاعل. قيل: الكلام يحصل من غير القسمين المذكورين، كالمركب من الاسم والجملة، مثل: «زيد أبوه قائم». وما قيل من أن المحصور ههنا الكلام الثنائي، وما ذكر كلام ثلاثي: ليس على ما ينبغي؛ لأن المتبادر أن يكون مطلق الكلام منحصرا فيهما، فالجواب: أن المثال المذكور مركب من اسمين؛ لأن الاسم أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، والجملة اسم حكما. فإن قلت: ما وجه تكرير كلمة «في» مع صحة الكلام بدونها؟ قلت: ليدل على أن كل واحد من القسمين مستقلة في الكلامية.

المسند إليه مفقود إلخ: لا يقال: المسند أيضا مفقود؛ لأنهما متضايفان، فيوجدان معا، وينتفيانِ معا. لأنا نقول: المراد بالمسند إليه ما يصلح أن يكون مسندا إليه، وهو ذاته بدون الوصف، وكذا الحال في قوله: «أحدهما مفقود». ثم إنَّ كلمة «من» في قولنا: «من حرف جر» اسم لـ«من» التي هي حرف، فيكون الكلام مركبا من اسمين، فلا يرد أن الكلام حصل من الاسم والحرف.

والاسم الذي هو إلخ: أي هذا الاسم منوي في «أدعو» بفتح الهمزة صيغة المتكلم المضارع، فيكون الكلام «أدعو» مع فاعله، والمنادى من متعلقات الكلام، فلا يرد ما قيل: الأولى أن يقول: من تركيب الفعل والاسمين، أحدهما منوي والآخر مذكور.

---

(١) [وهو مرجوح؛ لأن العمدة هو الأحق بالتقديم ذكرا.]

(٢) جواب سؤال مقدر، تقريره: أن «يا زيد» مركب، يفيد المخاطب فائدة تامة، والظاهر أنه كلام، فوجد كلام مركب من حرف واسم. فأجاب عنه بأن طرفي الكلام فيه مقدر، وهما الفعل والفاعل. (عصمت)

(٣) قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: يتألف الكلام من الحرف والاسم في النداء. وأجاب عنه الأندلسي في «المحصل»، بأن الحرف هناك نائب عن الفعل، فيكون في الحقيقة من اسم وفعل على ما قيل. (الجلبي)

الاسم: ما دلَّ أي كلمة[١] دلَّت على معنى كائن[٢] في نفسه[٣] أي في نفس «ما دلَّ»، يعني الكلمة،[٤]

أي كلمة دلت إلخ: وإنما فسر كلمة «ما» بالكلمة؛ لأنها لو تركت على عمومها يلزم أن يكون الدوال الأربع اسما؛ لصدق التعريف عليها، مع أنها ليست بكلمة؛ لأنها ليست بلفظ. وأيضا يلزم أن يكون نفس التعريف اسما؛ لصدق التعريف عليه أيضا، مع أنه ليس باسم؛ لأنه ليس بكلمة؛ لأنه ليس بمفرد. ويمكن أن يجاب عن الثاني بأنا لا نسلم صدق التعريف على نفسه؛ لأنه لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ما قالوا: مع أن المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل، والحد مركب من الاسم والحرف. ومما أجاب عنه بعض بأن بعض الحد مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة؛ لأن جزءه -وهو «ما دل»- مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، واقتران الجزء يستلزم اقتران الكل ليس بشيء؛ لأن الماضي الواقع في الحدود يراد به [الاستمرار]، فلا يراد منه الزمان.

قيل: القرينة على تخصيص كلمة «ما» بالكلمة هي المقسم، وهو الكلمة؛ لاعتباره في الأقسام. وقيل: تخصيصها سنة مؤكدة عند قوم. فترك التخصيص شنيعة عندهم، وأيضا كلمة «ما» إذا وقعت في التعريفات تفسر على العموم الأقرب، أي الأعم بلا واسطة، والأعم الأقرب بالاسم هو الكلمة؛ فإنها أعم من الاسم بلا واسطة؛ لوجودها في الفعل والحرف، بخلاف اللفظ؛ فإنه أعم من الاسم بواسطة واحدة؛ فإنه أعم من الكلمة، وهي أعم من الاسم، وبخلاف الشيء فهو أعم بواسطتين؛ فإنه أعم من اللفظ، وأعم هو من الكلمة، وهي أعم من الاسم. ثم إنهم قالوا: الأولى أن يكون كلمة «ما» موصوفة لا موصولة، فلهذا جعلها موصوفة، حيث فسرها بالنكرة دون المعرفة.

كائن في نفسه: وتقدير المتعلق وجعل الظرف مستقرا إشارة إلى أن الظرف -وهو قوله: «في نفسه»- صفة لـ«معنى»، وجعل الظرف صفة إنما يكون باعتبار متعلقه، وإنما لم يجعله ظرفا لغوا متعلقا بقوله: «دل»، أو حالا من الضمير فيه؛ لأنه لو جعل ظرفا لغوا يلزم أن يكون كلمة «في» بمعنى الباء، أي دل على معنى بنفسه، وإلا لا يصح المعنى. وفي جعل «في» بمعنى الباء خلاف مذهب المختار؛ لأن كون الحروف الجارة بعضها بمعنى البعض مذهب الكوفيين، ولا يجوّزه البصريون. أو يلزم أن يكون قوله: «في نفسه» بمعنى: حد ذاته، أي حال كون الكلمة معتبرة في حد ذاتها، وعلى هذين التقديرين يلزم أيضا أن تكون الدلالة الوضعية في اللفظ في حد ذات اللفظ أو الكلمة، مع أنه ليس كذلك، بل باعتبار الوضع.

وقيل: إنما جعل الظرف صفة لا حالا ولا ظرفا لغوا؛ لئلا يلزم الفاصلة بالأجنبي بين الصفة والموصوف؛ لأن قوله: «غير مقترن» صفة لـ«معنى»، والأولى عدم الواسطة بالأجنبي بينهما وإن كانت جائزة، ولكن توسيط الصفة بينهما جائز، هذا إذا كان قوله: «غير مقترن» بالجر، وأما إذا كان منصوبا فيكون حالا من الضمير في «كائن»؛ فإنه راجع إلى المعنى، وإذا كان مرفوعا فهو خبر مبتدأ محذوف، أي هو غير مقترن.

أي في نفس ما دل يعني الكلمة: وأشار به إلى أن لفظ «ما» يحتمل الموصولة أيضا. وإنما قال: «نفس ما دل»، ولم يقل: «نفس ما» إشارة إلى أن «ما» الموصولة لا تكون بدون الصلة. وإنما لم يقل: «نفس الاسم»؛ لأنه حينئذ يلزم توقف معرفة المعرَّف على معرفة المعرِّف، فيلزم الدور.

---

(١) [فسره بالنكرة لا بالمعرفة؛ لتكون كلمة «ما» موصوفة لا موصولة؛ لأن حق الخبر أن يكون نكرة. (ت)] (٢) جعل قوله: «في نفسه» متعلقا بمحذوف، هو صفة لـ«معنى»، لا لقوله: «دل»، حتى يكون المعنى: أنه كلمة دلت بنفسها؛ لأن كلمة الباء أنسب حينئذ، ولئلا يكون فاصلا بين الموصوف -وهو «معنى»- وبين صفته وهو «غير مقترن»، وذلك الفصل وإن لم يكن فصلا بأجنبي، لكن الأولى عدم ذلك الفصل. (التاشكندي) (٣) [لا نفس الاسم؛ لأنه يستلزم الدور؛ لتوقف معرفة المعرَّف على المعرِّف.]

(٤) بلفظ المعرفة إشارة إلى احتمال أن يكون «ما» موصولة أيضا، ولهذا قال: «فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول». (التاشكندي)

فتذكير الضمير(١) بناءً على لفظ الموصول.(٢)(٣)

قال المصنف رحمه الله(٤) في «الإيضاح شرح المفصل»: الضمير في «ما دلَّ على معنى في نفسه» يرجع إلى «معنى»، أي ما دل على معنى باعتباره في نفسه(٥)(٦) وبالنظر إليه في نفسه، لا باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: «الدار في نفسها(٧) حكمها كذا»، أي لا باعتبار أمر خارج عنها، أي لها..............................

يرجع إلى معنى: لقربه. أي ما دل على معنى إلخ: دفع سؤال، تقريره بوجهين: أما أولا فلأن الضمير المذكور إذا كان راجعا إلى معنى فيلزم ظرفية الشيء لنفسه، وهو باطل، فقوله: «باعتباره في نفسه إلخ» لدفع ذلك. وحاصل الدفع: أن معناه أن المعنى مستقل بالمفهومية من الكلمة بلا ضم ضميمة إليها، فيكون كلمة «في» في قوله: «في نفسه» بمعنى الاعتبار.

وأما ثانيا فلأن القاعدة أنه إذا نسب المعنى إلى شيء بكلمة «في» لا بد أن يكون ذلك الشيء دالا على المعنى، فالضمير في «نفسه» إذا كان راجعا إلى المعنى يلزم أن يكون المعنى دالا على نفسه، وهو باطل، وأيضا يلزم أن يكون الغير دالا على المعنى في تعريف الحرف، وهو أيضا باطل. وحاصل الجواب: أن هذه القاعدة فيما إذا كان كلمة «في» بمعناها، وههنا ليس كذلك، بل تعني الاعتبار، كما في قوله: «الدار في نفسها حكمها كذا»، أي حكم الدار كذا باعتبار نفسها، وبالنظر إلى نفسها.

واعلم أن قوله: «أي ما دل إلخ» من المصنف لا من الشارح؛ بقرينة قوله: «انتهى كلامه»، فحينئذ لا يرد ما قيل: إن التفسير المذكور إما من المصنف أو من الشارح، والأول في حيز المنع، والثاني مسلم، لكن لا نسلم أن يكون مراد المصنف من الضمير في «الإيضاح شرح المفصل» هو الضمير الظاهر الذي في قوله: «في نفسه»؛ لأنه لِمَ لا يجوز أن يكون مراده الضمير المقدر، حيث قال في «الإيضاح»: «الضمير في «نفسه» راجع إلى المعنى»، ولم يقل: الضمير الظاهر فيه راجع إليه، حيث يكون في قوله: «في نفسه» ضمير مستتر؛ لأنه ظرف، وقاعدتهم أنه إذا حذف متعلق الظرف، فضميره حينئذ ينتقل إلى الظرف، على أن كون رجوع الضمير المستتر في الظرف إلى المعنى ظاهر لا يحتاج إلى البيان؛ لأن الضمير المستتر في الظرف هو الضمير في «كائن»، وهو لا يرجع إلا إليه. وما يحتاج إلى البيان هو الضمير الظاهر؛ لما عرفت من لزوم ظرفية الشيء لنفسه.

---

(١) أي ضمير «في نفسه»، أو متعلق الضمير المذكور في «ما دل على معنى في نفسه»؛ ليتناول الضمير المستتر في «دل» أيضا؛ فإن تذكيره أيضا بناء على لفظ الموصول. (عصمت) (٢) ظاهر العبارة يدل على أن معنى الموصول يقتضي تأنيث الضمير باعتبار كونه «كلمة»، وذلك لأن المسند إلى ضمير المؤنث ولو لفظيا يجب تأنيثه وتذكيره باعتبار لفظ «ما». (عصمت وجم)

(٣) إن قلت: كيف قال: «لفظ الموصول»، وقد جعله موصوفة، حيث فسره بالنكرة؛ لأنه قال: «أي كلمة دلت»؟ قلت: بل جعله موصولة، وفسره بالنكرة؛ إشعارا بأنه للعهد الذهني؛ لأن المراد أيُّ كلمة كانت لا على التعيين. (ج)

(٤) هذا توطئة بيان معنى كون المعنى في نفسه، وجواز كون الضمير في «نفسه» راجعا إلى المعنى، على صرف «في» عن معنى الظرفية إلى معنى اعتبار مدخولها. (عصمت) (٥) أي ملحوظا في حد ذاته، لا في ضمن غيره، كما في مقابله، أي الحرف.

(٦) لما توهم من رجوع الضمير إلى المعنى أنه لا معنى لكون المعنى حاصلا في نفس المعنى أشار إلى أنه متعلق باعتباره، وهو إما متعلق بـ«معنى»؛ نظرا إلى الأصل، أي دل على ما يقصد بسبب كونه معتبرا في ذاته، أي لأجل ذاته، لا تبعا لغيره، أو صفة له، أي دل على معنى معتبر في حد ذاته. (ج) (٧) أي الدار الملحوظة في حد ذاتها، أو ملحوظة في حد ذاتها، أو ينسب إليها هذا الحكم في حد ذاتها، =

ولذلك قيل: الحرف ما دل على معنى في غيره،(١) أي حاصل في غيره أي باعتبار متعلقه، لا باعتباره في نفسه. انتهى كلامه.

ومحصوله ما ذكره بعض المحققين ....

= [illegible] من كونها قريبة إلى الحمام، أو إلى السوق، أو إلى الدار الفلاني من عظماء البلدة وغيرها، من الأمور التي [illegible] [illegible] قوله: [illegible] أي ولأجل أن كلمة «في» بمعنى الاعتبار قيل: «الحرف ما دل» أي كلمة دلت «على معنى في غيره» أي باعتبار غيره، وهو متعلقه؛ لأن معنى الكلمة لا يكون في غيرها، أي في كلمة أخرى، فيكون «في» بمعنى الاعتبار. ولما كان كلام المصنف في «الإيضاح» مجملا فصله بقوله: «ومحصوله -أي محصول ما ذكره المصنف في «الإيضاح»- ما ذكره بعض المحققين» وهو السيد -قدس سره- في حاشية «الرضي» وغيره. قيل: إنما يجيء كلمة «في» بمعنى الاعتبار إذا كان بعدها لفظ النفس، فحينئذ لا يكون «في» بمعنى الاعتبار في تعريف الحرف، ولذا قيل: إن قوله: «في غيره» بمعنى «في نفسه». والأصح مجيء كلمة «في» بمعنى الاعتبار غير مشروطة بهذا الشرط.

بمحصوله ما ذكره إلخ: وإنما قال: «ما ذكره»، ولم يقل: «ما قاله»؛ لأن المحصول ليس من السيد قدس سره، بل من غيره، أورده على سبيل النقل؛ لأنه قدس سره أخذه من كلام المصنف. واعلم أنك قد عرفت من كلام المصنف في «الإيضاح» وجود المعنى المستقل، ووجود المعنى الغير المستقل، فلذلك قال: «ومحصوله إلخ»، أي كما أن في الخارج موجودا قائما بذاته كالأجسام، وموجودا قائما بغيره كالألوان، فالمشبه به شيئان كالمشبه، على ترتيب اللف والنشر. فقوله: «وكذلك في الذهن إلخ» يكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس؛ لأن الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في الذهن، أي كذلك في الذهن معقول، هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته، يصلح أن يحكم عليه وبه، كما إذا تعقلنا «القائم» فإنه يصلح أن يحكم عليه، بأن يقال: «القائم زيد»، ويصلح أن يحكم به، بأن يقال: «زيد القائم»، كذلك في الذهن معقول هو [مدرك] تبعا، فلا يصلح لشيء منهما، كما إذا تعقلنا «البصرة» و«الكوفة» في قولنا: «سرت من البصرة إلى الكوفة»، فحينئذ يتعقل معنى «من» بتبعيتهما لا بذاته. ويمكن إيضاحه بعبارة أخرى، بأنك إذا قلت: نسبة القيام إلى زيد واقعة، وقلت: قام زيد، فإنك تدرك فيهما نسبة «القيام» إلى «زيد»، إلا أنها في الأول مدركة بالقصد، ملحوظة في ذاتها، فيصح لأن يحكم عليها، وفي الثاني مدركة من حيث إنها حالة بين «زيد» و«القيام»، وآلة لتعرف حاليهما، فلا يمكنك أن تحكم عليها أو بها ما دامت مدركة على هذا الوجه، فهي على الوجه الأول معنى مستقل بالمفهومية، وعلى الثاني معنى غير مستقل بها.

ثم المراد من الموجود الخارجي هو أن لا يحتاج في وجوده الخارجي إلى غيره في التحيز، فلا يرد أن الأجسام تحتاج في وجودها الخارجي إلى الله تعالى، بخلاف الأعراض، كالسواد القائم بالجسم، فإنه يحتاج في وجوده الخارجي إلى غيره، وهو الجسم في التحيز. قيل: المفهوم من قوله: «يصلح أن يحكم عليه وبه» أن كل ما هو مدركٌ قصدا وملحوظٌ في حد ذاته كان صالحا لأن يحكم عليه، وليس كذلك؛ لأن معنى الفعل -وهو الحدث- مدرك قصدا وملحوظ في ذاته، مع أنه لم يصلح أن يكون محكوما عليه. والجواب: أن الفعل يصلح أن يكون محكوما عليه في نفس الأمر، ولكنه لم يقع كذلك لمانع، وهو أن الواضع اعتبر أن يكون مسندا أبدا، فإذا كان وضع الفعل لذلك فلو وقع مسندا إليه يلزم خلاف الوضع، كما بين في موضعه.

ثم اعلم أن المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند إليه والمسند به، من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام؛ فإن إطلاق المحكوم عليه وبه =

= لا باعتبار أمر خارج عنها من كونها في وسط البلد، أو قريبة من بيت الفلاني. (عبد الغفور)

(١) أي بسبب كونه معتبرا في غيره، أي لأجل غيره لا لذاته. (ج)

حيث قال: كما أن(١) في الخارج موجودًا قائمًا بذاته،(٢) وموجودًا قائمًا بغيره،(٣) كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدًا ملحوظًا في ذاته، يصلح أن يحكم عليه وبه. ومعقول هو مدرك تبعًا وآلة لمُلاحظة غيره، فلا يصلح(٤) لشيء منهما، فالابتداء(٥) مثلًا(٦) ....

= على المسند إليه وبه وبالعكس شائع فيما بينهم، فلا يرد حينئذ ما قال مولانا عصـ: الأفيد أن يقول: يصلح أن يقع مسندا ومسندا إليه، موضع قوله: «يصلح أن يحكم عليه وبه»؛ ليتناول ما يقع مسندا ومسندا إليه، ولا يقع محكوما عليه وبه، فحينئذ يكون قوله: «ولا يصلح لشيء منهما» أفيد أيضا؛ لأن هذا السلب يتناول حينئذ ما لا يقع مسندا ومسند إليه؛ فإن ما هو مدرك تبعا لا يقع مسندا ومسندا إليه أيضا؛ فإنهما أعم من المحكوم عليه وبه؛ لأن الإنشاء لا يقع محكوما عليه وبه؛ لأنهما يستلزمان الحكم، وليس الحكم في الإنشاء؛ فإن «اضرب» مسند وليس محكوما به، وكذلك مسند إليه وليس محكوما عليه؛ لما عرفت من عدم الحكم في الإنشاءات، وأيضا ذكر الأفيدية والأشملية إنما يصح فيما يحتاج إليها، وههنا لا يحتاج إلى شمول ما يقع مسندا ومسندا إليه، ولا يقع محكوما عليه وبه. وأيضا لا يحتاج إلى إدخال ما لا يقع مسندا ومسندا إليه كحرف الهجاء.

واعترض ههنا الشيخ الرضي بأن قولهم في حد الحرف: «على معنى في غيره» [نقيض] قولهم: «على معنى في نفسه»، ولا يقال في مقابلة قولك: قيمة الدار في نفسها كذا: قيمة الدار في غيرها كذا، بل يقال: قيمة الدار لا في نفسها كذا، فلا يصح حينئذ أن يراد بلفظ «نفسه» ما أريد بها في قولهم: «الدار في نفسها حكمها -أي قيمتها- كذا». وأجاب عنه بعض المحشين بأن ليس المقصود أن مؤدى كلمة «في» في الموضعين واحد، بل لا يتصور ذلك؛ لأن كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول، بخلاف الدار فإنها غير قابلة لأن تنسب إلى الغير بـ«في»، مع كون الغير منشأ الحكمة، وكذا حكم الدار غير قابلة لذلك، بل المقصود التشبيه بينهما -أي بين المعنى والدار- باعتبار الخارج، أي باعتبار ملاحظته تارة، وعدم ملاحظته أخرى وإن كان بينهما امتياز باعتبار آخر.

وآلة لملاحظة غيره: بهذا المعنى الذي هو نفس المعقول الذي هو مدرك تبعا؛ فإن معنى «من» آلة لملاحظة السير والبصرة بهذا المعنى، أعني الابتداء المخصوص بينهما، والمراد بالغير هو المتعلق.

---

(١) يعني كما أن في الخارج موجودين: أحدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر، والآخر موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالأعراض، كذلك في الذهن مدركان: أحدهما مستقل لا يكون إدراكه بتبعية إدراك آخر، والآخر مدرك يكون إدراكه بتبعية إدراك أمر آخر، بأن يكون آلة لملاحظة غيره، وذلك بأن يتوجه العقل إلى الغير في نفسه، فالابتداء مثلا إذا لاحظه العقل قصدا بأن يتوجه العقل إليه في نفسه كان معنى مستقلا بالمفهومية، ملحوظا بالذات، لا يحتاج في فهمه إلى متعلق، ولزمه تعقل المتعلق إجمالا، حتى يكون حالة إجمالية في الذهن، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء، وإلا كان معنى غير مستقل. (علوي)

(٢) ليس وجوده تابعا لوجود شيء آخر كالجوهر. (جمال) (٣) بحيث يكون وجوده تابعا لوجود المحل، كالسواد والبياض التابع وجودهما لوجود المحل. (جمال الدين رحمه الله) (٤) إذ الصالح لهما لا يكون إلا ما هو ملتفت بالذات بداهة. (عبد الغفور)

(٥) لما ذكر أن المدرك في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته، يصلح أن يحكم عليه وبه، وقد يكون مدركا تبعا، وآلة لملاحظة غيره، ولا يصلح لشيء منهما صورة في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران، ووضع بإزائه باعتبار الأول لفظ «الابتداء» الذي هو اسم، وأما باعتبار الثاني فليس لفظ «الابتداء» موضوعا له، بل ذكره في تصوير معنى «من». (عصمت)

(٦) [منصوب على المصدر أو الحال. والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله. (جمال)]

إذا لاحظه العقل قصدًا وبالذات كان معنى مستقلًّا بالمفهومية ملحوظا في ذاته، ولزمه تعقل متعلقه إجمالًا وتبعًا من غير حاجة إلى ذكره،(١) وهو بهذا الاعتبار(٢) مدلول لفظ «الابتداء» فقط،(٣) فلا حاجةَ في الدلالة عليه(٤)(٥) إلى ضم كلمة أخرى إليه؛ لتدل على متعلقه، وهذا هو المراد(٦) بقولهم: إنَّ للاسم والفعل معنى كائنًا في نفس الكلمة الدالة عليه، وإذا لاحظه العقل..........

إذا لاحظه إلخ: أي إذا لوحظ الابتداء بغير الإضافة كان معنى مستقلا بالمفهومية، وإذا لوحظ معها -أي ابتداء السير من البصرة مثلا- يكون حينئذ معنى غير مستقل بالمفهومية، فلا يرد حينئذ ما قيل: إنه يفهم من هذا القول إلى قوله: «وإذا لاحظه العقل إلخ» أنه إذا تعلق بشيء واحد -وهو الابتداء- هاتان الملاحظتان يلزم أن يكون الشيء الواحد كليا وجزئيا معا، وليس كذلك؛ لأنهما متباينان. فإذا قلنا: الابتداء غير الانتهاء، فالابتداء حينئذ محكوم عليه، وكذلك إذا قلنا: الابتداء مصدر أو ثلاثي مزيد؛ فإنه لاحظ تعقل الابتداء قصدا وبالذات؛ لأن النظر حينئذ يكون في الابتداء فقط، بخلاف الابتداء الذي هو نسبة بين السير والبصرة على ما سيأتي. فأراد بقوله: «فالابتداء مثلا» مثالا لما ذكر من أن في الذهن معقولا هو مدرك قصدا وبالذات، ومعقولا هو مدرك تبعا، على ترتيب اللف والنشر. وقوله: «بالذات» عطف تفسيري لقوله: «قصدا».

ولزمه تعقل متعلقه إلخ: وهذا دفع ما يقال من أن تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق أيضا؛ لأنه يلزم الابتداء من الشيء، فتعقل الشيء لازم له، إلا أن لزوم تعقل الإجمال غير مضر في المعنى الاسمي. وإنما المضر أن يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير، بخلاف ما إذا كان الغير مدركا إجمالا، أو المراد أنه يكتفى بذكر متعلقه إجمالا وتبعا، ولا يلزم ذكره تفصيلا وأصالة، كما لا بد ذلك في الحرف، فكذلك بعد ملاحظته على هذا الوجه إن تقيده بمتعلق مخصوص، فنقول مثلا: ابتداء سير البصرة، وذلك لا يخرجه عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه. وهو إلخ: أي مدلول لفظ «الابتداء» باعتبار أنه ملحوظ قصدا، ولزمه تعقل متعلقه إجمالا، «مدلول لفظ الابتداء» أي لا حاجة في دلالة لفظ «الابتداء» على متعلقه إجمالا إلى ضم كلمة أخرى إليه.

وهذا هو المراد إلخ: ليس مرادهم بكون المعنى أي معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة: أن مدلولهما مدلول الكلمة؛ لأن كون مدلولهما مدلول الكلمة من الأمور البينة لا يحتاج إلى البيان، مع أن مفهوم الحرف أيضا مفهوم الكلمة، فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك، بل المراد أن كل واحد من الاسم والفعل إذا حصل في ذهن السامع يحصل معناه أيضا في ذهنه، بخلاف الحرف فإنه إذا حصل وحده في ذهن السامع لم يحصل معه معناه في ذهنه. =

---

(١) لأن المتعلق الإجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه -وهو شيء ما- مفهوم من لفظ «الابتداء». ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات، بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه، بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فإنه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة أخرى؛ ليدل عليه. (عبد الغفور) (٢) [أي باعتبار أنه مستقل بالمفهومية.]

(٣) اسم فعل بمعنى «انته». وكثيرا ما يصدر بالفاء؛ تزيينا للفظ، وكأنه جزاء شرط محذوف، أي إذا عرفت أن لفظ «الابتداء» الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء، فانته عن جعله بمعنى «من». (جمال) (٤) [أي دلالة لفظ الابتداء على أن اللام عوض المضاف إليه.]

(٥) أي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات. (جمال)

(٦) يعني أن ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة أنه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه. (عبد الغفور)

من حيث هو حالة[1] بين السير والبصرة مثلًا، وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية، ولا يمكن أن يتعقل[2] إلا بذكر متعلقه[3] بخصوصه، ....

= واعلم أن الاسم معناه المطابقي يكون معنى كائنا في نفس الكلمة، والفعل أيضا معناه المطابقي معنى كائن في نفس الكلمة إذا كان معناه المطابقي هو الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما، حيث يفهم ذلك من كل فعل، بخلاف ما إذا كان معناه المطابقي هو الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل مخصوص فإن معناه الكائن في نفسه على هذا التقدير هو الحدث الذي [هو معناه التضمني].

قال مولانا عص: إن كون معناه الأول أولى من الثاني حيث يلزم على تقدير الثاني تحقق التضمن بدون المطابقة، وهو باطل. انتهى كلامه. ولعل مراده من لزوم تحقق التضمن بدونها أن اللفظ نفسه لا يدل على معناه المطابقي، فلم يتحقق دلالة المطابقة مع تحقق التضمن. أقول: عدم تحقق دلالة المطابقة غير مسلَّم؛ لأن المطابقة هي دلالة اللفظ نفسه أو بضم الشيء -وهو فاعل مخصوص ههنا- على تمام ما وضع له، فإذا ذكر الفاعل المخصوص فاللفظ يدل حينئذ على تمام ما وضع له. وأجيب عنه بأنه إذا لم يتحقق المطابقة ههنا فلم يتحقق التضمن أيضا؛ لأن التضمن دلالة اللفظ على ما في ضمن المطابقة؛ فإن «الإنسان» إذا دل على «الحيوان الناطق» فدل حينئذ على كل واحد من «الحيوان» و«الناطق» أيضا في ضمن دلالته على المجموع، فدلالته على ما في ضمنه دلالة التضمن، بخلاف ما إذا أطلق «الإنسان»، وأريد منه «الحيوان» أو «الناطق» فهو دلالة المطابقة، كما بين في موضعه، وسنذكر هذا الكلام بعبارة أخرى.

من حيث هو حالة: أي صفة، فيكون النظر حينئذ إلى طرفي الابتداء الذي هو نسبة حرفية، ومعنى الابتداء آلة -أي واسطة- لمعرفة حالهما؛ فإن حالهما هو المبتدأ والمبتدأ منه؛ فإن «السير» لا يقع مبتدأ، و«البصرة» لا تقع مبتدأ منها، إلا بملاحظة النسبة الحرفية بينهما، كما لا يقع «زيد» و«قائم» في قولنا: «زيد قائم» مسندا ومسندا إليه إلا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما. وبعبارة أخرى فإن «من» مثلا آلة لتعرف حال السير والبصرة بمعنى أنه تعرف باستعانة «من» أن السير مبتدأ، والبصرة مبتدأ منها، وهذان حالان يعرفان بالحرف، وكذا «إلى» فإنها آلة لتعرف حال «السير» و«الكوفة» في قولنا: «سرت إلى الكوفة»، بمعنى أنها تعرف بها أن «السير» منتهى، و«الكوفة» منتهى إليها.

ولا يمكن أن يتعقل إلخ: أي لا يمكن أن يتعقله السامع عادة إلا بتعقل متعلقه بخصوصه، وذلك بين؛ لأن تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما، وذلك التعقل لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحا. وإذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل: لا بد أن يقول: «لا يمكن أن يتعقل إلا بتعقل متعلقه»؛ لأنه الكافي، بل المحتاج في التعقل هو تعقل المتعلق لا ذكره، فلذا قرأ بعضهم قوله: «بذكر» بضم الذال لا بكسرها؛ فإن «الذكر» بالضم بمعنى التعقل.

---

(1) أي صفة، وذلك بأن يتوجه إلى السير والبصرة بالذات بأنهما وقعا في الخارج، ولاحظ الابتداء بأنه متعلق بهما بأن يكون ابتداء السير من البصرة بيانا لتعرف حالهما، بأن يكون «السير» متصفا بالابتداء، و«البصرة» متصفا بالمبتدئية منها كان معنى غير مستقل، ولا يمكن أن يحكم عليه أو به. (علوي) (2) لأنه حالة لمتعلق مخصوص، فلا يدل عليه إلا بضم كلمة أخرى دالة على معنى مخصوص، بخلاف لفظ «الابتداء» المطلق؛ فإنه موضوع لمعنى كلي مستقل، لا يتوقف تعقله على متعلق مخصوص. (علوي)

(3) أي لا يمكن أن يتعقله السامع إلا بتعقل متعلقه بخصوصه، وذلك بيّن؛ لأن تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما، وذلك التعقل لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحا؛ لكونه ملتفتا إليه بالذات. (عبد الغفور)

ولا أن يُدَلَّ عليهِ(١) إلا بضم كلمة أخرى دالة على متعلقه.

والحاصل أن لفظ «الابتداء» موضوع لمعنى كلي، ولفظة «من» موضوعة لكل واحد مِن جزئياته

أي حاصل قوله: «فالابتداء مثلا إلخ» (عصـ) أي ابتداء مطلق

ولا أن يدل عليه: على صيغة المجهول. والمراد منه المعنى اللغوي، أي لا يمكن أن يكون معنى الحرف مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع، إلا بذكر اللفظ الدال على المتعلق. وإنما لم يقل بعد قوله: «ولا أن يدل إلخ»: «وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من»؛ اكتفاء بما ذكره من قوله: «وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط»؛ لأنه مفهوم منه، فتركه للاختصار.

والحاصل إلخ: أي حاصل قوله: «فالابتداء مثلا إلخ». وما قيل من أن بين هذا الحاصل وبين قوله: «فالابتداء مثلا إذا لاحظه إلخ» تدافع؛ لأن المفهوم من الأول أن الشيء الواحد يكون مدلول لفظ «الابتداء» باعتبار، ويكون مدلول لفظة «من» باعتبار آخر. وبعبارة أخرى أن المفهوم من الأول أن يتعلق شيئان بمعنى واحد، وهما الكلية والجزئية، والمفهوم من الثاني أن لفظ «الابتداء» موضوع لمعنى؛ وهو معنى اسمي، ولفظة «من» موضوعة لكل واحد من جزئياته، وهو معنى حرفي. وبعبارة أخرى أن المفهوم من الثاني أن يتعلق شيئان بمعنيين، حيث قال: لفظ «الابتداء» موضوع لكذا، ولفظة «من» موضوعة لكذا: ليس بشيء؛ لأن معنى قوله: «والحاصل إلخ»: أن لفظ «الابتداء» بدون ملاحظة الإضافة موضوع لمعنى كلي، ولفظة «من» موضوعة للابتداء بملاحظة الإضافة، فيكون معنى واحد يتعلق به شيئان، فكلامه الثاني موافق بالأول. وإنما قال: «لفظ الابتداء موضوع إلخ»؛ لأن معنى لفظ «الابتداء» هو ابتداء الشيء؛ فإنه كلي، وأفراده هي الابتداءات الحاصلة. قيل: معنى «من» مثلا وقع محكوما عليه في قولنا: «من حرف». وأجيب بأن كلمة «من» ههنا اسم لما هو حرف جر. ولقائل أن يقول: إن المسمى إما حرف جر أو لا، إن كان الأول فالمحذور باق، وإن كان الثاني فلا بدَّ أن يكون لا حرف جر، وإلا يلزم ارتفاع النقيضين، مع أنه كاذب، فللمحذور المذكور فيه سبيل أيضا، كما لا يخفى. تأمل.

ولفظة من موضوعة إلخ: ولقائل أن يقول: من أين تقول: إن لفظة «من» موضوعة لكل واحد من الجزئيات، وإن قلت: إن الوضع يُعلَم من استعمال «من» في الجزئيات. قلت: لا نسلم أن الوضع يعلم من الاستعمال فيما لا يكون فيه الوضع؛ فإن العلامة التفتازاني قال: إن الضمائر موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعمالها في الجزئيات، فيكون استعمالها في الجزئيات بدون الوضع، فلِمَ لا يجوز أن يكون «من» موضوعة للابتداء المطلق بشرط استعمالها في الجزئيات، فلم يكن الاستعمال مستلزما للوضع. وأجيب بأن استعمال لفظة «من» حينئذ في الجزئيات بطريق المجاز؛ لما عرفت من أن لفظة «من» لسيت موضوعة للجزئيات، فيكون استعمال اللفظ في غير الموضوع له، ولا نعني بالمجاز إلا هذا. فإذا كان كذلك فيلزم وقوع المجاز بدون الحقيقة ههنا، وذلك لأن الابتداء المطلق وإن كان موضوعا له بالقياس إلى لفظة «من» على التقدير المذكور، لكنه ليس بحقيقة بالقياس إليها؛ لأن الحقيقة هي استعمال اللفظ في الموضوع له مع أن لفظة «من» لا تستعمل في الابتداء المطلق بل في الجزئيات، ووقوع المجاز بدون الحقيقة وإن كان جائزا لكنه في غاية القلة، فالعمل بالقليل بدون الضرورة غير جائز، ولا ضرورة ههنا.

قيل: لا يجوز أن يكون لفظة «من» موضوعة لكل واحد من الجزئيات؛ لأن الجزئيات غير متناهية، فيمتنع وضعها لأمور غير متناهية، ولكن هذا الامتناع مبني على شيئين، أحدهما: أن يكون نفس الناطقة حادثة؛ لأنها إذا كانت قديمة فلا يمتنع. وثانيهما: أن يكون واضع الألفاظ غير الله تعالى مع كون النفس حادثة؛ لأن واضعها إذا كان واجبا فلا يمتنع ذلك أيضا. وأجيب بأن جواز ذلك عند من قال بوضع العام والموضوع له الخاص بأن يوضع اللفظ بإزاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد، لا بأوضاع متعددة، حتى يلزم =

---

(١) بصيغة المجهول، أي لا يمكن كون معنى الحرف مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع، إلا بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه، وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة، وإلا فيجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والأحوال. (عصمت)

المخصوصة المتعقلة من حيث إنها حالاتٌ لمتعلقاتها، وآلاتٌ لتعرُّف أحوالها، وذلك المعنى الكلي يمكن أن يتعقل قصدًا، ويلاحظ في حد ذاته، فيستقل بالمفهومية، ويصلح أن يكون محكومًا عليه وبه.

وأما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية، ولا تصلح أن تكون محكومًا عليها وبها؛ إذ لا بدَّ في كل واحد منهما أن يكون ملحوظا قصدًا؛ ليمكن أن يعتبر النسبة بينه وبين غيره، بل تلك الجزئيات لا تتعقل إلا بذكر متعلقاتها؛ لتكون آلات لملاحظة أحوالها، ....

= كونها مشتركة، فكأن الواضع قال: عيَّنت لفظة «من» لكل واحد من الابتداءات المخصوصة بعد تصورها بهذا المعنى الكلي. قيل: ابتداء السير من البصرة أيضا كلي كالابتداء المطلق؛ لأن ابتداء السير من البصرة يحتمل أن يكون من هذا البيت، أو ذلك البيت، أو غيرهما؛ لأن البصرة بيوت كثيرة، فجاز أن يكون ابتداء السير واقعا من كل منها، فله أفراد متعددة حينئذ، فيكون كليا. وأجيب بأن المراد من الجزئي ههنا هو الجزئي الإضافي لا الحقيقي، وهو الأخص تحت الأعم، فيكون جزئيته بالنسبة إلى الابتداء المطلق وإن كانت كليته في نفس الأمر.

حالات إلخ: والحالة هي النسبة. وقوله: «آلات» عطف تفسيري لقوله: «إنها حالات إلخ». وأحوال المتعلقات هي كونها مبتدأ ومنتهى منها، فلا يرد حينئذ ما قيل: إن حالات المتعلقات هي أحوالها، فيكون حالات المتعلقات آلات لمعرفة أحوالها، فيستلزم آلية الشيء لمعرفة نفسه، وهو باطل. وأما تلك الجزئيات إلخ: اعلم أن الجزئيات أيضا مستقلة بالمفهومية، فإذا قيل: «إن ابتداء السير والبصرة واقع» فإن الملحوظ قصدا حينئذ هو النسبة الحرفية؛ لأنها محكوم عليها، ولكن طرفيها ملحوظان تبعا، بخلاف ما إذا قيل: «سرت من البصرة»، فإن الملحوظ قصدا حينئذ هو طرفاها، أعني السير والبصرة، وهي ملحوظة تبعا، وكذلك إذا قيل: إن النسبة بين «زيد قائم» متحققة؛ فإن الملحوظ قصدا حينئذ هو النسبة الحرفية؛ لأنها محكوم عليها، وكل واحد من «زيد» و«قائم» ملحوظ تبعا، بخلاف ما إذا قيل: «زيد قائم»؛ فإن الملحوظ قصدا حينئذ هو «زيد قائم» دون النسبة بينهما.

إذ لا بد في كل إلخ: دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها. والحاصل: أن النسبة لا بد أن تكون بين المحكوم عليه وبه، فلا بد حينئذ أن يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات؛ ليعتبر النسبة بينهما، ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا تصح أن تكون محكوما عليها وبها؛ ليعتبر النسبة بينهما.

يمكن أن يعتبر النسبة إلخ: لا يقال: إن النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل، فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه؛ لأن المركب من المستقل وغيره غير مستقل، فعلى هذا يلزم أن لا يقع شيء من الموضوع والمحمول -بل المقدم والتالي والقضايا- محكوما عليه وبه؛ لوجود النسبة بينهما. لأنا نقول: إن النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل، وفي القضية بطريق الإجمال، والمركب من المستقل وغيره غير مستقل إذا كانت النسبة بطريق التفصيل. وأشار إليه السيد قدس سره في «حاشية المطول». أو نقول: المركب من المستقل وغيره غير مستقل إذا احتاج غير المستقل إلى أمر خارج، والنسبة احتاجت إلى فاعل مّا وهو خارج عن مفهوم الفعل، بخلاف القضية فإن النسبة فيها احتاجت إلى طرفين، وهما داخلان في القضية.

وقال مولانا محمود في حاشية «شرح الشمسية»: إن كون المركب من المستقل وغيره غير مستقل ليس كليا، فقد يكون مستقلا أيضا، ولعل ذلك الكلام من الفاضل المذكور؛ لأجل ما هو المشهور بينهم من أن المركب من الشيء وغيره غيره؛ فإن هذا ليس كليا، ألا ترى أن المركب من المركب وغيره مركبٌ، ولكن إرجاعه إلى هذا الكلام المشهور بينهم لا يخلو عن شيء، فتأمل.

وهذا هو المراد بقولهم:[1] إن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها.

وإذا عرفتَ هذا[2] علمت أن المراد بكينونة المعنى في نفسه: استقلاله بالمفهومية، وبكينونة المعنى

[illegible]

في نفس الكلمة: دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضمّ كلمة أخرى إليها؛ لاستقلاله بالمفهومية. فمرجع[3] كينونة المعنى في نفسه، وكينونته في نفس الكلمة الدالَّةِ عليه إلى أمر واحد، وهو استقلالُه

علمت أن المراد بكينونة المعنى إلخ: أي بكائنة المعنى في نفسه إلخ. وكذلك علمت أن المراد بكينونة المعنى في غيره: عدم استقلاله بالمفهومية، وبكينونة المعنى في غير الكلمة: دلالتها عليه بضم كلمة أخرى إليها؛ لعدم استقلاله بالمفهومية، فمرجع كينونة المعنى في غيره، وكينونته في غير الكلمة الدالة عليه إلى أمر واحد، وهو عدم استقلاله بالمفهومية. وإنما قال: «بكينونة المعنى»، ولم يقل: «بكون المعنى»؛ لأن قوله: «في نفسه» ظرف مستقر، فيكون متعلقه «كائن»، فلذلك قال: «بكينونة المعنى»، بمعنى كائنة المعنى. ولقائل أن يقول: لو قال: «بكون المعنى»، يكون المقصود -وهو كونه ظرفا مستقرا- حاصلا، فلا احتياج إلى المجيء بالكينونة، إلا أن يقال: لو قال: «بكون المعنى» بمعنى «كائن المعنى»، أي حاصل المعنى: لا يكون العبارة محصلا، بخلاف ما إذا قال: «بكينونة المعنى»، أي بكائنة المعنى وحاصليته؛ فإن المعنى المحصل ههنا هو المعنى المصدري.

فمرجع إلخ: قيل: في كون مرجعهما إلى أمر واحد محلُّ تأمل؛ لأن النسبة التقييدية التي هي جزء معنى اسم الفاعل ليست معنى كائنا في نفسها مستقلا بالمفهومية، ومع هذا معنى كائن في نفس اسم الفاعل، وهو مفهوم منه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليه، فهو داخل في حد الاسم من حيث دلالته على النسبة إذا كان الضمير راجعا إلى الكلمة، وغير داخل فيه من هذه الحيثية إذا كان راجعا إلى المعنى؛ لما عرفت من أن النسبة المذكورة ليست معنى كائنا في نفسه مستقلا بالمفهومية، فحينئذ كيف يكون مرجعهما إلى أمر واحد؟ وأجيب عنه بأن قوله: «لاستقلاله بالمفهومية» قيد للمحمول، وهو قوله: «دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضمِّ كلمة أخرى إليها»، فاندفع حينئذ ما ذكر؛ لأن الكلمة تدل على معنى بلا انضمام كلمة أخرى إليها، إما لكون هذا المعنى مستقلا بالمفهومية، أو بغير =

---

(١) يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل إلا بذكر متعلقاتها، هو المراد بقولهم: «إن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها»، والمراد بغيرها: متعلقاتها، وبكون معنى الحرف فيها باعتبارها وبملاحظتها. (عصمت)

(٢) أي إذا عرفتَ أن بعض المفهومات يكون ملحوظا في ذاته، وملتفتا إليه بالذات، ولا يحتاج تعقله إلى تعقل أمر آخر، ولا يحتاج اللفظ إلى انضمام لفظ آخر معه، وهو معنى مستقل بالمفهومية ومعنى الاسم، وبعض آخر من المفهومات يكون ملحوظا باعتبار أنه آلة لملاحظة أمر آخر، وملتفتا [بواسطته]، ويحتاج في تعقله إلى تعقل ذلك الأمر الآخر، ويحتاج اللفظ الموضوع بإزائه في الدلالة عليه إلى انضمام اللفظ الدال على الأمر معه، وهو معنى غير مستقل بالمفهومية ومعنى الحرف: علمت أن المراد بكينونة المعنى إلخ، وعلمت أيضا أن المراد بكينونة المعنى في غيره عدم استقلاله بالمفهومية، واحتياج الدال عليه إلى انضمام كلمة أخرى معه؛ ليدل عليه. ولم يلتفت الشارح إلى هذا؛ لأن البحث في تحقيق مفهوم الاسم وإن كان قوله: «وبما سبق من التحقيق إلخ» يستدعي ذكره. (عصمت)

(٣) مصدر ميمي بمعنى الرجوع. إذ كينونة المعنى في نفسه عبارة عن كونه مستقلا في التعقل، ولا يحتاج تعقله إلى تعقل أمر آخر معه، وكينونته في نفس الكلمة باعتبار أن الكلمة مستقلة في الدلالة عليه، ولا تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى معها في الدلالة. وذكر «كينونة» الأولى بملاحظة إرجاع الضمير في «نفسه» إلى «المعنى»، والثانية باعتبار إرجاعه إلى «ما» الموصولة الكناية عن «الكلمة». (عصمت)

بالمفهومية، ففي هذا الكتاب الضميرُ المجرورُ في «نفسه» يحتمل أن يرجع إلى «ما» الموصولة التي هي عبارة عن «الكلمة»، وهذا هو الظاهر؛ ليكون على طبقِ ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل أن يرجع إلى «المعنى»، ولذا ذكَّر الضمير؛ تنبيهًا على صحة إرادة كلا المعنيين، ولكن عبارة «المفصل» ظاهرة في المعنى الأخير، وهو إرجاعُ الضمير إلى «المعنى»؛(١) لعدم(٢) مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة، ولهذا جزمَ المصنفُ رحمه الله هناك برجوعه إلى «المعنى».

= ذلك، وعلى الأول يكون المعنى حينئذ في نفس الكلمة مستقلا بالمفهومية، وعلى الثاني لا يكون المعنى في نفس الكلمة.

يحتمل أن يرجع إلى ما إلخ: كما يحتمل أن يرجع إلى المعنى. وعلى التقديرين الظرف مستقر صفة لـ«معنى»، على ما ذكره الشارح فيما سبق. ويحتمل على الأول أن يكون لغوا متعلقا بـ«دل»، أي دل على معنى بنفس اللفظ من غير احتياج إلى ضميمة كالحرف. ورده المصنف في «الإيضاح» بأن «في» لا يستعمل بمعنى الباء؛ لأنه يقتضي أن يكون المعنى في حد الحرف: «ما دل على معنى في غيره» أي بلفظ آخر معه، وهو غير مستقيم. وأجيب عن الأول بأن حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض آخر، ورد بأنه مجاز، فلا يرتكب في التعريف بدون قرينة ظاهرة. وعن الثاني بمنع عدم الاستقامة؛ فإن الحرف إنما يدل على معناه بغيره. قوله: «وإرجاع الضمير إلخ» عطف على «المعنى» في قوله: «في المعنى الأخير».

لعدم مسبوقيتها إلخ: أي لعدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة بما يدل على اعتبار إلخ، بخلاف عبارة «الكافية» حيث قد سبق فيها كينونة المعنى في نفس الكلمة بما يدل على اعتبار إلخ، وهو دليل الحصر. قيل: عدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة «المفصل» لا يدل على أن يكون عبارته ظاهرة في المعنى الأخير، وإرجاعه إلى المعنى، بل يدل على عدم كون المعنى الأول ظاهرا، وهذا لا يستلزم ظهور الثاني؛ لجواز أن يكونا متساويين. والجواب أن ظهور المعنى الأخير بانضمام شيء آخر، وهو قرب المرجع به؛ لأنه على تقدير عدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة «المفصل» يكون الظاهر إرجاعه إلى المعنى كما مر.

ولهذا جزم المصنف إلخ: أي ولأجل عدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة «المفصل» جزم المصنف في «الإيضاح» برجوعه إلى المعنى. لا يقال: حق العبارة أن يقول: «ظن» موضع قوله: «جزم»؛ لما مر من أن الظاهر هو إرجاعه إلى المعنى، فجاز أن يكون الضمير المجرور راجعا إلى الكلمة المستفادة من «ما» الموصولة في عبارة «المفصل» على خلاف المتبادر. لأنا نقول: حمل الألفاظ على ظاهرها واجب في التعريفات، فيصح حينئذ قوله: «جزم»، أو نقول: صاحب «الكشاف» رجل عقيدته أن يعمل بالمتبادر لا غيره، فلما عمل بالمتبادر جزم به، فكذلك المصنف جزم بذلك؛ ليوافق جزمه على قصد صاحب «الكشاف».

---

(١) أي لم يصرف عن الظاهر بإرجاع الضمير إلى «ما» كما في عبارة هذا الكتاب. (عبد الغفور)

(٢) أي لم يصرف عن الظاهر بإرجاع الضمير إلى «ما» كما في عبارة هذا الكتاب؛ لعدم مسبوقيتها إلخ. كذا قال عبد الغفور. وجعل قوله: «لعدم مسبوقيتها إلخ» دليلا لقوله: «ظاهرة إلخ»، كما فهم الحافظ التاشكندي، حيث أورد أن هذا القول لا يقتضي أن تكون ظاهرة في الأخير.

وبما سَبقَ[1] من التحقيق ظهر أنه لا يختلُّ حدُّ الاسم جمعًا ولا حدُّ الحرف منعًا بالأسماء اللازمة الإضافة مثل: «ذو» و«فوق» و«تحت» و«قدام» و«خلف» إلى غير ذلك؛ لأن معانيَها مفهوماتٌ كلية، مستقلةٌ[2] بالمفهومية، ملحوظةٌ في حد ذاتها، لزمها تعقلُ متعلقاتها إجمالًا وتبعًا من غير حاجة إلى ذكرها،

بالأسماء اللازمة الإضافة إلخ: بيان الخلل أن «ذو» مثلا اسم، مع أن تعريف الحرف يصدق عليه؛ لأنه يحتاج في الدلالة على معناه -وهو صاحب المال مثلا- إلى ضم كلمة أخرى إليه، وهو المال. وتقرير الجواب: أن معناه ليس صاحب المال، بل صاحب شيء مضفا، لا صاحب شيء خاص كالفرس مثلا، وهو مفهوم من «ذو» بلا ضمّ شيء إليه. وكذلك معنى «الفوق»، هو فوق شيء، لا فوق زيد أو عمرو أو غيرهما، وكذا الباقي من الجهات الست. وما أجاب عنه بعض الشارحين من أن ذكر المتعلق شرط في الحروف، دون في الأسماء اللازمة الإضافة: مردود من وجهين: أحدهما أن من الواضع لم يقع نص على أن ذكر المتعلق شرط فيها دون في الأسماء اللازمة الإضافة. وثانيهما بأنا نقول: إن الأسماء اللازمة الإضافة في الأصل: إما أن تحتاج في دلالتها على معنى إلى ضم كلمة أخرى إليها أو لا تحتاج في تلك الدلالة إليها، إن كان الثاني فشرط المتعلق لا يصح حينئذ، وإن كان الأول فشرطه بلا فائدة.

لأن معانيها إلخ: فإن معنى «ذو» مفهوم كلي مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته، ولزمه تعقل متعلقه -وهو المال مثلا- إجمالا وتبعا، ولا حاجة إلى ذكره، فإذا تعقلنا معنى «ذو» فيتعقل متعلقه إجمالا، بخلاف الابتداء الخاص، كالابتداء من البصرة. قيل: كون هذه الأسماء اللازمة الإضافة مستقلة بالمفهومية باطل؛ فإن «ذو» مثلا لو كان مستقلا بالمفهومية يلزم صحة أن يقع مخبرا عنه وبه، واللازم باطل. وأجيب بأن استقلاله لا ينافي بامتناع كونه مخبرا عنه وبه بسبب عارض؛ لأن «ذو» مثلا ليس في الأصل ظرفا، بل الظرفية عارضة عليه، والظرف لا يقع محكوما عليه، سواء كان ذلك العارض جزء مدلول ما يدل عليه، كـ«متى»، أو خارجا عنه، كالظرف المذكور؛ فإن معنى الظرفية داخل في الأول خارج عن الثاني، ولكن صلاحية كونه محكوما عليه غير منتفية عنه، وكذلك في الجهات الست.

لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون للحرف أيضا هذه الصلاحية، أي صلاحية كونه محكوما عليه في نفس الأمر، إلا أنه لا يقع محكوما عليه لعارض، وهو احتياجه إلى متعلقه. لأنا نقول: الاستقلال شرط مع صلاحية كونه محكوما عليه. ولقائل أن يقول: بطلان اللازم ممنوع؛ لأنه يصح أن يقال: إن «ذو» مما هو لازم الإضافة، ويقال أيضا: إنه اسم، فيكون محكوما عليه حينئذ، وأيضا يقال: هو -أي هذا الشخص- اسمه «ذو»، ويقال أيضا: إن خالدا لقبه «ذو»، فيكون حينئذ محكوما به للاسم واللقب، إلا أن يقال: إن «ذو» في هذا التركيب اسم لـ«ذو» الذي يكون النزاع فيه، ومعناه مستقل بالمفهومية، وهو لفظ «ذو» الذي يصدق عليه تعريف الحرف ظاهرا، بخلاف «ذو» في هذا التركيب؛ فإن تعريف الحرف لا يصدق عليه ظاهرا أيضا؛ لما عرفت من أن معناه: لفظة «ذو» لا صاحب شيء أو مال، حتى يصدق تعريف الحرف عليه ظاهرا.

---

(1) أي بسبب لزوم تعقل متعلقات هذه الأسماء، وكون معانيها مستقلة بالمفهومية، وكونها مفهومات كلية، ولزوم تعقل الحروف متعلقاتها؛ لفهم خصوصيتها التي جرت العادة باستعمالها في تلك المفهومات الكلية المنضم معها بعض الخصوصيات. (عصمت)

(2) لا يقال: لو كان كذلك لصحّ الإخبار عن «فوق» و«تحت» و«قدام» و«خلف» أو الإخبار بها، مع أنها لازمة الظرفية. لأنا نقول: المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه وبه إذا أخذ في حد ذاته، ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه أو به بما يعرضه. (عبد الغفور)

لكن لمَّا جرتِ العادة باستعمالِها في مفهوماتها مضافةً إلى متعلقات مخصوصة؛ لأنها(١) الغرض من وضعها،(٢) لزم ذكرها لِفَهمِ هذه الخصوصيات، لا لأجل فهمِ أصلِ المعنى، فهي دالة على معانيها معتبرةً في حد أنفسها لا في غيرها، فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف.

ولمَّا كان الفعل(٣) دالًّا على معنى في نفسه باعتبار معناه(٤) التضمني، أعني الحدث،(٥) وكان ذلك

لكن لما جرت العادة إلخ: دفع سؤال، تقريره: أن ذكر المتعلق في الأسماء اللازمة الإضافة من الأمور الضرورية؛ لأنها لازمة الإضافة، فلا تستعمل بدونه. وبعبارة أخرى بأنه إذا كان تعقل متعلقاتها غير لازم لها، فما الحاجة إلى ذكرها؟ وبما ذكرنا عرفت أن كلمة «لكن» وقعت في موقعها؛ لأنه يتوهم من قوله: «غير حاجة إلى ذكرها» أن «ذو» مثلا لم يكن من الأمور اللازمة الإضافة؛ لأن ذكر المتعلق فيها يكون ضروريا، كما عرفتَ. وقوله: «لأنها الغرض من وضعها» دفع سؤال أيضا، فكأنه قيل: ما السر في أنهم استعملوها مضافة إلى متعلقات مخصوصة، ولم يستعملوها مضافة إلى متعلقات عامة؛ ليكون استعمالها على سبيل العام أيضا؟ تقرير الجواب: أن الغرض من وضع هذه الأسماء هو أن يستعملها بمتعلقات مخصوصة، فلا تذكر بدونها؛ لأنها موضوعة لذلك، فاعلم ذلك المحل على ما ذكرنا.

لفهم هذه الخصوصيات: وهي أنها لا تضاف إلا إلى متعلقات مخصوصة، ويكون الغرض من وضعها أيضا هو هذا.

لا لأجل فهم إلخ: أي ليس ذكر المتعلق وإضافتها إليه؛ لأجل فهم معناها؛ لأن معانيها مستقلة كما عرفت.

معتبرة إلخ: حال من الضمير في «دالة»، أي هذه الأسماء دالة على معانيها حال كون هذه الأسماء معتبرة في حد أنفسها، أي تلك الدلالة في أنفسها، أي أنها تدل بنفسها لا في غيرها.

أعني الحدث إلخ: وإنما فسر المعنى التضمني المستقل بالمفهومية بالحدث مع أن الزمان أيضا معناه التضمني مستقل بالمفهومية؛ لأنه ليس مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة باعتباره، وإلا يلزم أن يكون للزمان زمان، ولأن في كون الزمان مستقلا بالمفهومية كلاما، ولأن في كون الزمان مدلولا للفعل ترددا، بل هو مدلول الهيئة.

---

(١) وجد في بعض النسخ: «لأنه»، فحينئذ يرجع ضميره إلى الاستعمال في المفهومات مضافة إلى متعلقات مخصوصة.

(٢) [أي من وضع الأسماء اللازمة الإضافة.] (٣) يعني أن المراد بالمعنى أعم من المطابقي والتضمني. فقوله: «ما دل على معنى في نفسه» صادق على الفعل؛ لأنه يدل على الحدث تضمنا، وهذا المعنى التضمني معنى في نفسه مستقل بالمفهومية، لا يحتاج في الفهم عن لفظ الفعل إلى أمر آخر، فأخرجه بقوله: «غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة». (التاشكندي)

(٤) دلالة اللفظ على معنى؛ لأنه وضع له: مطابقة، ولأنه جزء ما وضع له: تضمن، ولأنه لازم ما وضع له: التزام. والمعنى التضمني هو جزء الموضوع له، فقد حمل «المعنى» في التعريف على معنى أعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر؛ إذ المتبادر من المعنى عند الإطلاق المعنى المطابقي، صرح به بعض المحققين في «شرح الرسالة الشمسية». (عصام)

(٥) فسر معناه التضمني المستقل بالمفهومية بـ«الحدث»، مع أن الظاهر أن الزمان المعين من الأزمنة الثلاثة معناه التضمني أيضا مستقل بالمفهومية، وذلك لأن في كون الزمان مدلولا للفعل ترددا، بل الظاهر أن الزمان مدلول للهيئة التي هي ليست بلفظ على الأصح، أو لأن في كون مفهوم الزمان مستقلا بالمفهومية اختلافا، أو لأن يرتبط به قوله: «وكان ذلك المعنى مقترنا»، أخرجه بقوله: «غير مقترن» عن تعريف الاسم. (عصمت)

المعنى مقترنًا مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل: **أخرجه بقوله:** غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أي غير مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه،.............

وشهرة أمره كفت مؤنة التعرض (عد)

غير مقترن إلخ: وإنما قال: «في الفهم»؛ لئلا يشكل بالمصادر؛ فإن «الضرب» مثلا مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، لكن ذلك الاقتران ليس الاقتران في الفهم بل في التحقق؛ فإنه مقترن به في نفس الأمر. وإنما قال: «عن لفظ الفعل»؛ لئلا يشكل بقولنا: «زيد ضارب عمرا غدا أو أمس»؛ فإن الضارب فيه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم، لكن لا يفهم من لفظ الفعل، بل من لفظ «الغد» أو «الأمس».

أخرجه بقوله إلخ: جزاء للشرط، فظهر منه أن المراد من «المعنى» في قول المصنف أعم من المعنى المطابقي والتضمني؛ لأنه لو كان المراد منه معنى المطابقي يخرج الفعل حينئذ بالصفة الأولى، أعني «في نفسه»، ولا يحتاج إلى الصفة الثانية حينئذ؛ لأن معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية، وإنما يكون معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية عند من قال: معناه: هو الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل مخصوص؛ لعدم فهمه من الفعل، وهذا هو التحقيق. وعند من قال: معناه: هو الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما يكون معناه المطابقي مستقلا حينئذ؛ لفهم فاعل مّا عن لفظ الفعل. لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد من المعنى هو المطابقي، كما هو الظاهر، فيكون الفعل حينئذ خارجا عنه بقوله: «في نفسه»، ويكون قوله: «غير مقترن إلخ» تأكيدا للإخراج؟ لأنا نقول: هو بعيد غاية البعد.

وإذا عرفت أن المراد من المعنى أعم من المطابقي والتضمني، فيرد الإشكال من وجهين، **الأول:** أن المتبادر من المعنى هو المطابقي، وحمل الألفاظ على المتبادر في التعريفات واجب. وأجيب بأن ذلك إنما يكون عند عدم القرينة، وههنا المعنى المذكور في دليل الحصر قرينة على أن المراد من المعنى أعم منهما؛ لأن المراد من المعنى في دليل الحصر هو التضمني؛ لأن المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ليس إلا معنى التضمني، لا المعنى المطابقي، وإلا يلزم توصيف الكل باقتران الجزء، وليس ذلك في العرف، فلا يقال: إن زيدا مقترن بيده أو رأسه عرفا. وأيضا قوله: «غير مقترن إلخ» قرينة لذلك؛ لأنه لو كان المراد المعنى المطابقي فحينئذ لا يحتاج إلى قوله: «غير مقترن إلخ»؛ لأن معناه المطابقي خارج بقوله: «في نفسه» على ما هو التحقيق كما مر آنفا.

الوجه الثاني: أن الفعل باعتبار معناه التضمني -الذي هو الزمان- أيضا كائن في نفسه، مع أنه ليس باعتبار هذا المعنى مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة، وإلا يلزم أن يكون للزمان زمان، وهو باطل، فلم يخرج الفعل مطلقا عن الاسم.

لا يقال: لا نسلم أن يكون الفعل باعتبار معناه التضمني الذي هو الزمان كائنا في نفسه؛ لأن الزمان ظرف لنسبة الحدث إلى الفاعل المخصوص، فمفهوم الفعل حينئذ الحدث والنسبة إلى فاعل مخصوص وزمان نسبة الحدث إلى فاعل مخصوص، فزمان نسبة الحدث إلى الفاعل المخصوص غير مفهوم من لفظ الفعل إلا بعد فهم فاعل مخصوص منه، ولا يفهم فاعل مخصوص منه، فلا يفهم منه الزمان أيضا. لأنا نقول: حينئذ يلزم أن لا يكون الحدث أيضا مستقلا بالمفهومية؛ لأن من أجزاء الفعل هو الحدث المنسوب إلى الفاعل المخصوص، وهو غير مفهوم من الفعل إلا بعد فهم الفاعل المخصوص منه، على ما عرفت، مع أن الحدث مستقل بالمفهومية بالاتفاق. وأجيب عن الوجه الثاني بأن المعتبر في الفعل هو الإيجاب الجزئي، أي مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بواحد من معانيه التضمني لا الإيجاب الكلي، كما زعم المعترض، والمعتبر في الاسم هو نقيض الإيجاب الجزئي، وهو السلب الكلي، أي غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بواحد من معانيه.

ولقائل أن يقول على قوله: «فبالصفة الأولى خرج الحرف عن حد الاسم»: إن المراد من المعنى في نفسه: إما المعنى المطابقي، أو الأعم من المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي، إن كان الأول فيخرج الفعل أيضا بالصفة الأولى؛ لأن معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية، وهو الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل خاص، وإن كان الثاني فلا نسلم أن لا يكون للحرف معناه التضمني أو الالتزامي مستقلا بالمفهومية؛ لأن «من» مثلا تدل على الابتداء المطلق بالاستقلال، والابتداء المطلق إما جزء معنى الحرف، أو لازم معناه، =

فهو[1] صفة بعد صفة للمعنى، فبالصفة الأولى خرج الحرف عن حدِّ الاسم، وبالثانية الفعل. والمرادُ بعدم[2] الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول، ....

= وعلى التقدير الأول يلزم استقلال معناه التضمني، وعلى الثاني يلزم استقلال معناه الالتزامي، إلا أن يقال: إنا نختار الشق الثالث، وهو الأعم من المطابقي والتضمني، أو الأعم من المطابقي والالتزامي، فحينئذ لا يتوجه الترديد المذكور من «أن الابتداء المطلق إما جزء معنى إلخ»؛ لأنه غير نافع، كما لا يخفى على المتأمل.

قيل: إذا فهم من «ضرب» مثلا الحدث الذي هو معناه التضمني، ولم يفهم منه معناه المطابقي فيلزم تحقق التضمن بدون المطابقة. وأجيب بأن الحدث ليس معناه التضمني؛ لأنه فهم الجزء في ضمن فهم الكل، فلا بد أن يفهم الموضوع له حتى يتحقق التضمن في ضمنه، فلما لم يتحقق المطابقة لم يتحقق التضمن أيضا. ورد أما أولا فلأن عدم كون الحدث المعنى التضمني باطل؛ لأن القوم اتفقوا على كونه معناه التضمني. وأما ثانيا فلأنه يلزم بطلان حصر الدلالة الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام، ولا شك أن دلالة «ضرب» مثلا على الحدث دلالة وضعية، وهي ليست مطابقة ولا التزاما، كما هو ظاهر، وليست تضمنية بما ذكرت.

وقد بقي هذان البحثان وارِدَين عليه، ولم يتوجه إلى الجواب عنهما أحد. أقول: يمكن أن يقال: دلالة التضمن لا تكون بدون دلالة المطابقة أصلا إذا كان مفهوم اللفظ واحدا غير متعدد، وإذا كان معناه متعددا، كما فيما نحن فيه، جاز أن يكون المراد حينئذ أن لا يكون دلالة التضمن بدونها في الجملة باعتبار أحد معنييه، أو نقول: التضمني أعم من أن يكون باعتبار معناه المطابقي دلالة التضمن، أو باعتبار المادة دلالة التضمن، فلا شكَّ أن مادة التضمني لا تكون بدون مادة دلالة المطابقة فيما نحن فيه وإن لزم تحقق دلالة التضمن بدون دلالة المطابقة، لكنه غير ممنوع، بل الممنوع تحقق مادة دلالة التضمن بدون مادة دلالة المطابقة، وهو غير لازم. فإن قلت: مادة دلالة المطابقة هي لفظ موضوع لمعنى مركب، والوضع يستلزم الدلالة. قلت: نعم، لكن الفعل يدل على فاعل خاص عند ذكره، كما أن «من» موضوعة للابتداء الخاص، ويدل عليه بذكر المتعلق. ولقائل أن يقول: لا شك أن الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة إلى فاعل مخصوص، فإما أن يدل الفعل عليه أو لا، فإن دل عليه فهو المطلوب، وإن لم يدل عليه فلا يصح قولهم: إن الوضع يستلزم الدلالة، وفيه ما فيه. والحق في الجواب أن يقال: إن «فاعل ما» و«فاعل خاص» كليهما خارجان عن مفهوم الفعل، ودلالة الفعل عليهما بالالتزام، فاعلم ذلك.

---

(١) وفي بعض النسخ بالواو، وهو الظاهر، وأما الفاء فهي للبيان؛ إذ التفريع غير مناسب. ثم هو مجرور على تقدير الصفتية، ويجوز نصبه بأن يكون حالا عن «المعنى»، ورفعه على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي وهو غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. واختار الشارح الجر بالصفتية؛ لأن النصب بالحالية يحتاج إلى تكلف جعل «المعنى» مفعولا به، وإلى تقييد الدلالة بحال عدم الاقتران، والرفع على الخبرية يحتاج إلى ارتكاب الحذف. (عصمت)

(٢) لما كان ههنا مظنة سؤال، وهو أن حد الاسم غير جامع؛ لخروج أسماء الأفعال عنه عند تقييده بقيد عدم الاقتران؛ فإن معانيها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، وغير مانع أيضا؛ لدخول الأفعال المنسلخة عن الزمان فيه؛ إذ معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقترنة بأحد الأزمنة. أراد أن يدفع، فقال: «والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول» الغير المسبوق بوضع، فدخل بهذا الاعتبار أسماء الأفعال في حد الاسم، وخرج الأفعال المنسلخة عن الزمان منه، فاندفع السؤال. أما دخول أسماء الأفعال فيه فلأن معانيها المقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الثاني، لا بحسب الوضع الأول، وأما خروج الأفعال المنسلخة عن الزمان منه فلأن معانيها الحالية بحسب الوضع الأول مقترنة بأحد الأزمنة؛ فإنها موضوعة لهذه المعاني المقترنة بأحد الأزمنة، والاقتران أيضا منظور في نظر الواضع في ذلك الوضع، إلا أنه جرد في الوضع الثاني عن الزمان. (عصمت)

فدخل فيه أسماء[١] **الأفعال؛**[٢]..

ودخل فيه أسماء الأفعال. واعلم أن قوله: «بحسب الوضع الأول» بمعنى أنه لم يكن مسبوقا بوضع، أي لم يتقدم عليه وضع، لا بمعنى تقدمه باعتبار الوضع الثاني، حتى يلزم أن يكون لكل لفظ وضعان، مع أن اللازم باطل؛ لعدم تعدد الوضع في «زيد» مثلا. ثم إن قوله: «فدخل فيه أسماء الأفعال»، وقوله: «ويخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان» دفع سؤال، تقريره: أن تعريف الاسم غير جامع ومانع، أما الأول فلعدم صدقه على أسماء الأفعال، نحو «صه»؛ لأنه بمعنى: «اسكت»، وهو إما بمعنى الحال أو الاستقبال، وعلى التقديرين يكون مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة. وأما الثاني فلصدقه على الأفعال المنسلخة عن الزمان، مثل: «عسى» و«كاد» و«نعم» و«بئس» وفعلي التعجب وغير ذلك، فيصدق عليها؛ لأنها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة؛ لعدم الزمان فيها؛ فإن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع. ولما اعتبر القيد المذكور فيصدق على أسماء الأفعال أنها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول، ويصدق على الأفعال المنسلخة أنها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول. ثم على ما ذكرنا من أن أفعال المدح والذم وأفعال التعجب وغيرها مما تجرده عن الزمان عارضي بسبب عروض الإنشاء يشكل بما ذكره المصنف من أن أفعال المدح والذم ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، وأفعال التعجب ما وضع لإنشاء التعجب؛ فإنها إذا كانت موضوعة للإنشاء يكون تجردها عن الزمان بحسب الوضع الأول، إلا أن يقال: المراد بوضعها للإنشاء هو لزوم الإنشاء لها.

قيل: على تقدير اعتبار القيد المذكور لا يكون التعريف جامعا؛ لعدم صدقه على وزن الفعل، كـ«شمر» علما لفرس، و«ضرب» علما لذات، ولعدم صدقه على «يزيد» و«يشكر» علمين؛ لأنها بحسب الوضع الأول مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة. وأجيب بأن الاسم هو الذي كان دالا على معنى في نفسه باعتبار الوضع الحالي، وكان هذا الوضع الحالي غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول. فالوضع الحالي في الأمثلة المذكورة غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول؛ لعدم كون الوضع الثاني في الوضع الأول. نعم يتجه عليه أنه يلزم حينئذ أن يكون الدلالة بحسب المعنى في نفسه باعتبار وضع، وعدم الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة باعتبار وضع آخر، وفيه نظر؛ فإن الظاهر أن يكون كلاهما باعتبار الوضع الواحد، وأيضا يشكل بالأفعال المنقولة؛ فإن «ضرب» مثلا إذ نقل من معناه الذي هو الضرب إلى معنى «القتل»؛ لمناسبة بينهما، فكلاهما معنى الفعل، فيلزم أن يكون اسما؛ لأنه يصدق على معناه: «القتل» أنه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة؛ لأن معناه الثاني لم يكن في وضعه الأول.

ويمكن الجواب عنه بأن المراد أن هذا المعنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة نوعا لا شخصا، فلا يصدق على معناه «القتل»: أنه لا يكون نوعه في الوضع الأول؛ لأن كلا المعنيين من نوع واحد، وهو معنى الفعل، فحينئذ يكون هذا النوع في الوضع الأول، بخلاف «يزيد» و«يشكر» علمين؛ لأن الاسم من نوع، والفعل من نوع آخر. ولقائل أن يقول حينئذ: يشكل بما إذا جعل «ضرب» مثلا علما للحدث فيلزم أن لا يكون اسمًا؛ لأنه لم يصدق عليه أنه لا يكون المعنى الحدثي في الوضع الأول، لوجوده فيه، إلا أن يقال: لا نسلم كون هذا المعنى في الوضع الأول؛ لعدم كون المعنى العلمي حال كونه بهذا الوصف في الوضع الأول. ويمكن الجواب عن «يزيد» و«يشكر» علَمين بأن المراد عدم اقترانه في أول وضعه الاسمي. وإنما قيد الوضع بالأول؛ لأن الظاهر أن أسماء الأفعال =

(١) الذي حملهم على أن قالوا: إنها ليست بأفعال، مخالفتُها للأفعال صيغةً وقبولًا لما لا يقبل الأفعال، كالتنوين ولام التعريف، وكون بعضها ظرفا، وكون بعضها جارا ومجرورا. (عبد الغفور)

(٢) وفيه بحث؛ لأن «إليك» والظرف المضاف كـ«أمامك» ليسا اسمين بحسب الوضع الأول؛ لكونهما مركبين. والحق أن عند النحاة أسماء الأفعال أسماء مع تأديتها معاني الأفعال؛ للأمر اللفظي، وهو أنها لا تتصرف تصرف الفعل، وتدخل اللام على بعضها، والتنوين على بعضها، كذا قيل.

لأنَّ جميعَها إما منقولةٌ عن المصادر الأصلية، سواء كان النقل فيها صريحًا، نحو: «رويد»؛ فإنه قد يُستعمل مصدرا أيضا، أو غير صريح، نحو: «هَيهَاتَ»؛ فإنَّه وإن لم يستعمل مصدرًا إلا أنه[1] على وزنِ «قوقاة» مصدر «قوقى»، أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتًا، نحو: «صه»،[2] أو عن الظرف

وهو الذي لم يستعمل مصدرا

= والأفعال المنسلخة عن الزمان موضوعة للمعنى الفعلي والحدث ثانيا؛ لتحقق ما هو أمارة الوضع، وهي فهم المعنى الثاني بلا قرينة، فلما قيد الوضع بالأول دخل أسماء الأفعال فيه، وخرج الأفعال المنسلخة عن الزمان.

لأن جميعها إلخ: يعني أن جميعها إما أن بعضها منقول عن المصادر، وبعضها منقول عن الظرف والجار والمجرور، فيكون من قبيل تقسيم الكل إلى الأجزاء. سواء كان النقل فيها صريحا: فإن النقل الصريح هو الذي استعمل له مصدرا؛ فإنهم استعملوا «رويد» مصدرا، ونقل من معناه المصدري إلى «أمهل»؛ فإنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة؛ لأنه إما بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾، فإن «رويدا» في الآية مصدر بمعنى الإمهال، أي أمهلهم إمهالا، فالإرواد -وهو الإمهال- مصدر الثلاثي المزيد، فحذف الزوائد منه، وردَّ إلى الثلاثي فصار «رود» بفتح الراء وسكون الواو، وهو مصدر للثلاثي المجرد، فـ«رويد» تصغير «رود»؛ إذ لا يصغر الثلاثي المزيد ما لم يرد إلى الثلاثي المجرد، فيكون «رويد» مصدرا صريحا: أَرْوَدَ، يُرْوِدُ، إروادًا.

نحو رويد: فإنه اسم مع عدم صدق تعريفه عليه؛ لأن معناه -وهو أمهل- مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ولكنه بحسب الوضع الأول غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة؛ لأنه في الأصل مصدر، وإليه أشار بقوله: «فإنه قد يستعمل مصدرا»، أي قد يستعمل مصدرا كما يستعمل اسم الفعل. قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله في الحاشية: فيه أن استعماله في المعنى المصدري ينافي كونه منقولا؛ إذ لا بد في اللفظ المنقول من ترك استعماله في الأصل. منه مد ظله. انتهى كلامه. أقول: نعم لا بد في اللفظ المنقول أن لا يستعمل في المعنى المنقول عنه، إلا أن المراد أن الناقل لا يستعمل في معناه الأصلي، سواء استعمل غير الناقل فيه أو لا، ألا ترى أن لفظ «الصلاة» يستعمل في الدعاء، ولكن الناقل -وهو أهل الشرع من حيث إنه أهل الشرع- لا يستعمل فيه. والظاهر أن يكون الناقل في «رويد» هو العرف الخاص، أو نقول: قد ترك معناه الأصلي فيما نحن فيه، حيث لا يستعمل في معناه المصدري أصالة، بل بمعنى الأمر، أعني «أمهل»، واستعماله في المعنى المصدري في قوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ في ضمن [المفعول] المطلق لا أصالة، فالفاضل المذكور اشتبه من لفظ الاستعمال. ثم قوله: «فإنه قد يستعمل إلخ» دليل على كون النقل في «رويد» صريحا.

وإن لم يستعمل مصدرا إلخ: فلم يكن النقل فيها صريحا، بل غير صريح؛ فإنها على وزن المصدر الذي هو «قوقاة» بكسر التاء مع التنوين. فكأنه نقل من معناه المصدري إلى «بَعُدَ»، فيكون «هيهات» مصدرا حكما. وأصل «هيهات» و«قوقاة» «الهيهية» و«قوقية»: قلبت الياء ألفا فيهما بالأصل الأول من أصول القلب، وهما على وزن فعللة، و«قوقاة» بالفارسية: بانگ كردن ماكيان. ولقائل أن يقول: في إدخال «هيهات» في المصادر الأصلية نظر؛ لأنها ليست مصدرا في الأصل، إلا أن يقال: المصدر الأصلي أعم من أن يكون حقيقة أو حكما. أو عن المصادر التي كانت إلخ: وهذه العبارة تشعر على كون اللفظ منقولا عنه، وليس كذلك، إلا أنه قد جرى صفة المعنى على اللفظ مجازا. ثم إن لفظة «صه» في الأصل من أسماء الأصوات، ثم نقل منه إلى المعنى المصدري، وهو السكوت، =

---

(١) أي إلا أنه يشبه أن يكون في الأصل مصدرا؛ لأنه قام دليل على كون أسماء الأفعال منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا، ولإلحاقها بأخواتها من نحو: «رويد زيدا». (عبد الغفور)

(٢) [فإنه في الأصل من أسماء الأصوات، ثم نقل عنه إلى المعنى المصدري وهو السكوت، ثم نقل عنه إلى معنى «اسكت». (عب)]

أو الجار والمجرور، نحو: «أمامك[1] زيدا»، و«عليك زيدًا»، فليس لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول. وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: «عسى» و«كاد»؛ لاقتران معانيها به بحسب أصل الوضع.

وخرج عنه المضارع[2] أيضًا؛ فإنَّه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانَين معيَّنين من الأزمنة الثلاثة، فيدل على واحد معيّن أيضًا في ضمنهما؛ إذ لا يُقدَح في الدلالة على أحد معيَّن الدلالةُ على ما سواه، نعم يُقدَح في إرادة المعيَّن إرادةُ ما سواه، وأين الدلالة[3] من الإرادة؟

= ثم نقل منه إلى معنى «اسكت» إلا أن فيه خلافا، قال بعضهم: نقل من المعنى الصوتي إلى اسم الفعل، وهو «اسكت»، وقال بعضهم: نقل من المعنى المصدري إلى اسم الفعل، وقال بعضهم: نقل من المعنى الصوتي إلى المعنى المصدري، ومن المعنى المصدري إلى اسم الفعل، وكلامه -وهو قوله: «أو عن المصادر التي إلخ»- ينظر إلى الثالث.

نحو: أمامك زيدا إلخ: فإنه نقل من معنى الظرف إلى اسم الفعل وهو «قدّم» أو «تقدّم»؛ فإن كل واحد منهما أمر بمعنى الحال أو الاستقبال، وكذلك نقل «عليك» عن معنى الجار والمجرور إلى اسم الفعل، وهو «الزم» بكسر الهمزة. ثم إنه أراد من الظرف الظرف الحقيقي، فلا يرد أن الجار والمجرور أيضا ظرف، فلا يجوز المقابلة؛ لأن الجار والمجرور ظرف حكما لا حقيقة.

فليس لشيء منها إلخ: أي من أسماء الأفعال؛ فإن المصدر والأصوات والجار والمجرور وغيرها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب أصل الوضع. وخرج عنه المضارع: الواو للابتداء لا للعطف، فلا يرد ما قيل من أن قوله: «وخرج» إما عطف على قوله: «خرج» أو على قوله: «دخل»، وعلى كلا التقديرين يلزم أن يكون لقيد المذكور -وهو بحسب أصل الوضع- دخل في دفع الإشكال عن المضارع، مع أنه ليس كذلك، والقرينة على كون الواو للابتداء كلام [لاحق به]، وهو ظاهر. على تقدير اشتراكه إلخ: أشار به إلى منع مبني للمذهب الأصح، وهو كونه مشتركا بين الحال والاستقبال. تقرير المنع بأنا لا نسلم كونه مشتركا بينهما؛ لِمَ لا يجوز أن يكون موضوعا للحال واستعماله في الاستقبال مجازا، أو بالعكس، ويكون للمضارع دلالة على المعنى المجازي بالقرينة لا بدونها فلا دلالة له على الاستقبال على تقدير وضعه للحال، وكذا العكس؟ إذ لا يقدح إلخ: وإلا يلزم عدم صحة لفظ المشترك، كالعين؛ لأنه على تقدير دلالته على المعنى يدل على غيره من معانيه؛ فإنه جاز أن يكون إحدى الدلالتين مقصودة والأخرى غير مقصودة.

يقدح في إرادة إلخ: فإرادة معنى الحال يمنع عن إرادة معنى الاستقبال في زمان واحد إذا كان كل واحد منهما مقصودًا أصليًّا.

---

(1) [فإنه نقل من معنى الظرف إلى معنى الفعل وهو «قدم» أو «تقدم»؛ فإن كلا منهما أمر بمعنى الحال أو الاستقبال. (عب)]

(2) [جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: إن المضارع داخل في تعريف الاسم؛ لأنه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بل مع الزمانين. فأجاب بقوله: «وخرج عنه المضارع».] (3) يعني أن بينهما فرقا؛ فإن الدلالة فهم المعنى من اللفظ، سواء كان مرادا أو لا، بخلاف الإرادة؛ فإن معناها كون المعنى مرادا ومقصودا من اللفظ، كلفظ «العين» المشترك إذا أريد به أحد معانيه؛ فإنه يدل على جميع معانيه، مع أن المراد واحد معين منها. (علوي)

ولمّا فرغ من بيان حدّ الاسم **أراد أن يذكر** بعض خواصّه؛ **ليفيد زيادةَ معرفةٍ به فقال:** «ومن خواصّه» **منبهًا بصيغة جمع الكثرة على كثرتها**،..............................

... تقدير الإرادة لدفع سؤال مشهور في مثل هذا المقام، تقريره: أن كلمة «لما» تكون للظرفية مع السببية، والظرفية ممتنعة ههنا؛ لأن الفراغ هو التلبس بالجزء الآخر من الشيء، والشروع هو التلبس بالجزء الأول، وهما يكونان في زمانين. أما سببية الجملة الأولى للثانية ولأن المراد من اللزوم اللزومُ العاديُّ؛ فإن عادتهم أنهم لما فرغوا عن مبحث شرعوا في مبحث آخر، وليس الفراغ من السبب السبب في نفس الأمر، ولو سلم أن يكون المراد من السبب السبب في نفس الأمر فالجملة الأولى سبب للثانية بعد ما أراد المصنف إتمام كتابه، أو جرد كلمة «لما» عن معنى السببية، أو القضية اتفاقية لا لزومية.

ليفيد زيادة معرفة إلخ: أي يحصل بذكر الخواص زيادة المعرفة بالاسم، لا أصل المعرفة، ولا يلزم تحصيل الحاصل؛ لحصول أصل المعرفة بالتعريف. وعلمت من هذا أن الخواص من تتمة التعريف، فلا يرد أن ذكر الخواص بين تعريف الاسم وتقسيمه فصلٌ بالأجنبي، فلا بد أن يذكر التقسيم بعد الفراغ عن التعريف. وإنما قدم الخواص على التقسيم؛ لأنها غير مختصة بشيء من قسمي الاسم، نعم لو كانت مختصة بالمعرب والمبني ينبغي حينئذ تأخيرها عن التقسيم. وعدم اختصاصه بشيء من قسميه حكم على الأغلب؛ لأن الجر مختص بالمعرب. قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله: قال بعض المحققين: ولك أن تقول: هذه أحكام مشتركة بين قسمي الاسم، فقدم على التقسيم، وذكر الجر على سبيل التقريب بشركة مع ما ذكر في الاختصاص. انتهى كلامه. وفيه أن أكثر ما ذكره من الخواص الخمسة: مختصة بالمعرب؛ فإن اللام والتنوين أيضا كالجر مختصان بالمعرب، فذكر هذه الخمسة من الأحوال المشتركة بين قسمي الاسم باعتبار أن ثنتين منها أي من تلك الأحوال مشتركة: بعيد. انتهى كلامه.

ثم إن الفاضل السمرقندي أراد مِن بعض المحققين مولانا عص. أقول: جاز دخول التنوين بالاسم المبني، وكذلك لام التعريف. أما الأول فلأنهم قالوا: إن تنوين الترنم هي ما تلحق القافية المطلقة، وهي كما تكون فعلا تكون اسما مبنيا أيضا، وكذلك التنوين الغالي؛ لأنها تلحق القافية المقيدة، وهي أيضا كما تكون فعلا تكون اسما معربا ومبنيا أيضا، والتنوين الغالي: هو الذي يلحق آخر كل بيت، آخر حروفه ساكن. والغرض من إلحاق هذا التنوين الدلالة على الوقف؛ لأن القافية ساكنة، والقافية الساكنة يستوي فيها الوقف والوصل. فإذا زدتَ التنوين عُلِمَ أنك واقف، وسمي هذا التنوين غاليا؛ لأنه غلا عن الحد، أي جاوز، أي هو زائد على الكلمة، كذا في «شرح المفصل». وأما الثاني فلِما قاله مولانا عص: حيث قال: حقق في موضعه أن «الذي» في الأصل «لذي»، زيدت عليه أداة التعريف. وقد قالوا أيضا: إن اللام في «الذي» و«التي» لام الحرفية، وهي لام التعريف، وهما في الأصل «لذي» و«لتي» عند البصريين. لا يقال: ما ذكرته ينتقض بما قال صاحب «الكشاف» من أن ما لا يدخله التنوين والحركات الثلاث يسمى مبنيا. لأنا نقول: مراده من التنوين في قوله: «ما لا يدخله التنوين» غير تنوين الترنم والتنكير؛ فإن تنوين الترنم يكون في الأنواع الثلاثة من الاسم والفعل والحرف. وتنوين التنكير قد يدخل في المبنيات، مثل: «سيبويه» و«سيبويه ما» و«صه» و«صه ما»، هكذا في بعض الشروح.

فإذا عرفت ذلك فيصح ما قال بعض المحققين من أن ذكر الجر على سبيل التقريب؛ لشركته مع ما ذكره المصنف في أصل الاختصاص، فظهر بما ذكرنا أن ما قال الفاضل السمرقندي على بعض المحققين بقوله: «وفيه أن أكثر ما ذكره من الخواص الخمسة مختصة بالمعرب إلخ»: إنما نشأ منه؛ لعدم تتبعه في كلام القوم.

ومن خواصه: خبر قدّم؛ للاهتمام أو للحصر؛ فإن ما ذكر من الخواص الخمس منحصر في البعض، ويحتمل أن يكون مبتدأ كما قال صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ (البقرة: ٨)، ولا يخفى أنه يلزم حينئذ أن يكون المذكور من الخواص أقلّ من المتروك ههنا، كما لا يخفى. منبها بصيغة إلخ: وهو حال من فاعل «قال». وجمع الكثرة: ما يطلق على ما فوق العشرة إلى

وبـ«مِنْ» التبعيضية على أنَّ ما ذكره بعضٌ منها، وهي جمع «خاصَّة». وخاصَّة الشيء:(١) ما يختص به،(٢) ولا يوجد في غيره، ....

= ما لا نهاية له. وجمع القلة: ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما، كذا قال الشارح فيما بعد. وجمع الكثرة ينبه على كثرتها التي تتجاوز العشرة، قالوا: إنما تبلغ قريبا من ثلاثين.

ومن التبعيضية إلخ: أي منبها بـ«من» التبعيضية في أول الوهلة على أن ما ذكره إلخ، فلا يرد حينئذ ما قيل من أن عند عدم «من» التبعيضية أيضا هذا التنبيه حاصل؛ لأن «الخواص» جمع الكثرة، وهو يطلق على ما فوق العشرة، مع أن ما ذكره بعض منها، فلا يحتاج إلى إيراد «من» التبعيضية. لا يقال: «من» التبعيضية لا تصلح أن تكون منبهة على أن ما ذكره بعض منها. لأنها لو كانت منحصرة فيها أيضا يصح «من» التبعيضية بأن يقال: بعضها كذا، وبعضها كذا إلخ. لأنا نقول: هذا التنبيه مبني على تقدم العطف على الحكم لا العكس. لا يقال: تقدمه على الربط غير شائع بينهم، بل الشائع هو العكس، كما في قوله: «وهي اسم وفعل وحرف». لأنا نقول: القرينة على خلاف الشائع ههنا ظاهر؛ لأن من البين أن كل واحد منها من خواصه. لا يقال: يفهم من قوله: «وبـ«من» التبعيضية على أن إلخ»: أنه لو لم يأت بـ«من» لكان الحكم صحيحا، لكنه يكون عاريا عن التنبيه، مع أنه لا يصح؛ لأن مرتبة الأقل في جمع الكثرة عشرة، مع أن ما ذكره من الخواص خمسة؛ لأنا نقول: لا نسلم لزوم ذلك، ولو سلم فلا نسلم أن أقل مرتبته عشرة؛ لأنه لا فرق بينه وبين جمع القلة في مرتبة الأقلية؛ فإن أقل مرتبة جمع الكثرة أيضا أقل مرتبة جمع القلة، وهو ثلاثة، ولو سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الآخر على سبيل المجاز.

ولا يوجد في غيره: قيل: ذكر «غيره» غير جائز؛ لأن معنى الاختصاص هو ما لا يوجد في غيره. قلت: هذا تفسير لما يتضمنه قوله: «يختص»، وهو جزؤه السلبي. وإنما لم يقل: «وما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره»؛ إشارة إلى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي المأخوذ فيه. قيل: هذا التعريف تعريف الشيء بنفسه؛ لأن معرفة الخاصة تتوقف على معرفة ما يختص به، ومعرفته تتوقف على معرفة الخاصة. وأجيب بأن المراد من قوله: «ما يختص به»: هو ما يوجد فيه، من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام. وأجيب أيضا بتجريد الاختصاص من جزئه السلبي، واستعماله في جزئه الإيجابي، ولا يخفى أن المناقشة الأولى تندفع بهذين الجوابين أيضا. وأجيب أيضا بأن المراد من الخاصة الأولى المعنى الاصطلاحي، وبالثانية المعنى اللغوي. قيل: هذا التعريف تعريف بالأعم؛ لصدقه على شيء لم يكن فردا لها كالناطق؛ لأنه يختص بالإنسان، ولا يوجد في غيره. وأجيب بأن المقصود هو امتياز الخاصة عن بعض ما عداها، وهو الجنس والعرض العام، لا امتيازها عن جميع ما عداها، حتى يورد التعريف مساويا بالمعرف. وأجيب أيضا بأن المراد من كلمة «ما» هو الخارج المحمول بشهادة المثال. هذا ما قاله مولانا عب. ولقائل أن يقول: يلزم منه أن لا يكون لام التعريف مثلا خاصة له؛ لأنه غير محمول عليه، والمشهور أن النحويين لم يفرقوا بين الخاصة والفصل، فالناطق عندهم خاصة، فلا إشكال حينئذ.

---

(١) [هي و«الخصيصة» و«العلامة» اسم لشيء واحد، وخاصة الشيء: ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره، محمولًا عليه أو لا. (ت)]

(٢) الظاهر أن قوله: «ولا يوجد في غيره» عطف تفسير لما يتضمنه قوله: «يختص به» من الجزء السلبي؛ لأن معنى التخصيص أن يختص به، ولا يوجد في غيره. (عصمت) (٣) اعلم أن الاختصاص عبارة عن وجود الشيء في الشيء بحيث لا يوجد في غيره، فقوله: «ما يختص به» تمام التعريف؛ إذ معناه: ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره. فإن قلت: على ما ذكره يلزم الدور؛ لأن معرفة الخاصة موقوفة على ما يختص، ومعرفة ما يختص موقوفة على معرفة الخاصة. قلت: ليس التعريف حقيقيا يقصد به تحصيل صورة غير حاصلة، بل هو لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ، والدور من مفسدات الأول لا للثاني. (جمال)

وهي إما شاملةٌ لجميعِ أفرادِ ما هي خاصَّة له، كالكاتب بالقوة للإنسان، أو غير شاملة، كالكاتب بالفعل له.

فمن خواصِّ الاسم: دخول اللام أي لام التعريف،[1] ولو قال: «دخول حرف التعريف» لكان شاملا للميم في مثل ....

أي ثلاثة مهملات ساكنة فيه. (عب)

وهي إما شاملة إلخ: واعلم أن هذا تقسيم لها باعتبار جزئها الإيجابي، وهو ما يوجد فيه؛ لأنها إن كانت موجودة في جميع الأفراد فهي خاصة شاملة، وإن كانت موجودة في بعضها كالكتابة بالفعل فهي غير شاملة، بخلاف تقسيمها إلى الحقيقية والإضافية فإنه باعتبار جزئها السلبي؛ لأنها إن لم توجد في شيء من الأغيار فهي خاصة حقيقية، كالكتابة بالقوة للإنسان، وإن لم توجد في بعض الأغيار فهي خاصة إضافية، كالماشي بالقوة للإنسان؛ لعدم وجوده في الجمادات. ثم المراد من القوة في قولنا: «كالكتابة بالقوة»: معنى الإمكان، لا ما يقابل للفعل؛ لأن الكاتب بالقوة المقابل للفعل غير شامل لأفراد الإنسان؛ إذ بعضها كاتب بالفعل. ثم إن هذا التقسيم على تقدير أن يكون ذو الخاصة ماهية كلية ذا أفراد في الخارج، كما هو عند أهل المعقول، بخلاف ما إذا كانت جزئيا حقيقيا أو كليا منحصرا في فرد؛ فإنه لا يجري هذا التقسيم فيهما، كما لا يخفى على المتأمل، فحينئذ ما قال بعض المحشين من أن هذا التقسيم ظاهر فيما إذا كان ذو الخاصة كليا ذا أفراد في الخارج أو في الذهن: ليس على ما ينبغي. وأيضا ما قال بعض المحشين من كلام طويل يتضمن اعتراضا طويلا: ليس بشيء، فارجع إلى الحاشيتين حتى يظهر لك ما فيهما. ثم كون الكتابة خاصة للإنسان مبني على مذهب الحكماء؛ لأنهم لا يقولون بالملائكة.

أي لام التعريف: هذا التفسير إما إشارة إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه، وإما إشارة إلى أنها للعهد الخارجي، أي اللام المعهود بين المتكلم والمخاطب، ويحتمل أن تكون للعهد الذهني، ولكن التفسير حينئذ لبيان المراد، وهو لام التعريف. ثم إن قوله: «دخول اللام» مبتدأ، و«من خواصه» خبره، وقدم الخبر؛ للاهتمام بشأنه؛ لأنه أشار به في أول الوهلة إلى أن ما هو المذكور ههنا هو بعض خواصه. ويحتمل أن يكون قوله: «ومن خواصه» مبتدأ، وما بعده خبره، وحينئذ يكون كلمة «من» اسمية بمعنى البعض، وليست من الحروف الجارة، حتى يكون للتبعيض، كما قال صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ (البقرة: ٨)، فإن قوله: «ومن الناس» مبتدأ، وما بعده خبره، وكلمة «من» ههنا بمعنى البعض، وقد أشرنا إليه.

شاملا للميم في مثل إلخ: في لغة حِمْيَر، وهي قبيلة من طيء، وهذا الحديث جواب سؤالِ مَن قال: أمن امبر امصيام في امسفر؟ ولقائل أن يقول: ما ذكره الشارح في بحث المبنيات من أن الميم بدل من حرف التعريف: ينافي بقوله: «ولو قال: دخول حرف إلخ». والجواب: أنهم يطلقون حرف التعريف عليه مسامحة ومجازا، فبناء السؤال عليه. لا يقال: فعلى هذا ينبغي أن يقال في الجواب: إن الميم ليست للتعريف، بل بدل عن حرف التعريف؛ لأنا نقول: مآل قوله: «لعدم شهرته» ليس إلا ذلك؛ لأن معناه أن كونها للتعريف غير مشهور، بل المشهور أنها بدل عنه. قيل: لو قال: «حرف التعريف» لكان شاملا لحرف النداء أيضا، إلا أنه لم يتعرض به؛ لأن كونه من خواص الاسم لا يحتاج إلى البيان.

(١) [احترز به عن لام الأمر ولام الابتداء ولام التأكيد؛ فإنها تدخل على الفعل. (عصمت)] أي لام التعريف الحرفية، بخلاف اللام الموصولة في نحو: «الضارب» و«المضروب»؛ فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم. (ت)

قوله ﷺ: «ليس من امبر امصيام في امسفر»، لكنه لم يتعرض له؛ لعدم شهرته.

هذا لغة حمير «الم» حرف «ازار» بمعنى إلى — أو لاختصاصه ببعض اللغات

وفي اختياره اللام إشارةٌ إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه، من أن أداة التعريف هي

حرف

اللام وحدها، زيدت عليها همزةُ الوصل؛ لتعذر الابتداء بالساكن.

وفتحت مع أن أصل همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال. (عبد الحق)

وأما الخليل فقد ذهب إلى أنها «ال»، كـ«هل». والمبرد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها،

زيدت اللام؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

أي زيدت اللام؛ لئلا يلتبس همزة التعريف بهمزة الاستفهام. (عب)

سيبويه: وقيل: إنما لم يتعرض؛ لأن إطلاق حرف التعريف عليه بالمجاز؛ لأنه بدل من حرف التعريف، كما أشار إليه الشارح في بحث المبنيات، فالميم في الحديث بدل من اللام، أي «ليس من البر الصيام في السفر»، أو لأنه أراد أن يذكر ما هو مختص بالاسم عند جميع المذاهب، واختصاص الميم بالاسم مذهب بعض. لا يقال: عدم الشهرة لا يكون سببا للترك، بل لا بد أن يكون سببا للبيان حتى يصير إلى مرتبة الاشتهار؛ لأن ما هو مشهور لا يحتاج إلى البيان. لأنا نقول: مثل هذه التصنيفات إنما يكون للمبتدي لا للمنتهي، فما هو مشهور أسهل للمبتدي. لتعذر الابتداء بالساكن: لبنائها على السكون؛ إذ لا يجوز تحريك اللام بالضم؛ للثقل، ولا بالفتح؛ لالتباسه بلام الابتداء، ولا بالكسر؛ لالتباسه بلام الجارة. ال كهل: أي بمجموع الهمزة واللام للتعريف، كما يكون مجموع «هل» للاستفهام. زيدت اللام إلخ: لئلا تلتبس همزة التعريف بهمزة الاستفهام. وإن قلت: جاز دفع الالتباس بتحريكها بالضم أو الكسر؛ لأن همزة الاستفهام مفتوحة. قلت: إنهم اعتبروا الالتباسَ في الكتابة أيضا، ودفع الالتباس بزيادة اللام دون غيرها؛ لاستلزام ما هو الواجب، وما يدل على أن اللام وحده للتعريف دون الهمزة أو المجموع: هو سقوط الهمزة عند الوصل.

[يعني نيكو نيست روزه داشتن در سفر، واين وقتيست كه روزه موجبِ ضعف شود يا باعثِ حرج عظيم ديگر گردد، ورنه روزه داشتن اولى ست.]

(2) أو لأن الميم ليس حرف تعريف على حدة، بل هو بدل من اللام، كما ذكره الشارح قدس سره في مباحث المعرفة. وصرح به الرضي حيث قال: وفي لغة حمير ونفر من طيء إبدال الميم من لام التعريف. (ج) (٣) أي في اختيار المصنف اللام على الألف واللام، أو على الألف وحده، أو على حرف التعريف أيضا: إشارة إلى أن المختار إلخ. (عصمت)

(4) وهو لقب إمام أرباب النحو واللغة عمرو بن عثمان الشيرازي، مركب من الاسم والصوت، وبني الاسم على الفتح، والصوتُ على الكسر، أو جعلا اسما واحدا، وكسر آخره، وكذا عمرَوَيه وسعدَوَيه ونحوهما. (منتهى الأرب)

(5) قال الرضي في «المعارف»: والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف إياها، نحو: «بالرجل»، وذلك علامة متزجها بالكلمة، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها العامل الضعيف. (ج)

(6) [الحصر المستفاد من هذه العبارة إضافي، أي ليست الهمزة، أو مجموع الهمزة واللام. (عصمت)] لأن نقيض التعريف التنكير، ودليله حرف ساكن، فكذا دليل نقيضه، فيتوافق النقيضان في الدال، ويتوافق دليلاهما. (عبد الغفور)

(7) أي تسقط في الدرج، وتثبت في الابتداء، ولو كانت علامة أو جزء علامة لم تسقط؛ إذ لم يعهد حذف العلامة. (ت)

(8) أي ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف كلمة «ال» على وزن «هل»، والهمزة في الأصل قطعية، جعلت وصلية؛ طلبا للخفة المدعوة بكمال كثرة استعمالها. (عصمت) (٩) إذ لو لم تكن كـ«هل» كان المناسب كسر الهمزة. وفيه أنه سَبقَ عذره. (عبد الغفور)

(10) يضعفه شيوع حذفه في الوصل، والعلامة لا تحذف. (عبد الغفور)

وإنما اختصَّ(١) دخول حرف التعريف بالاسم؛ لأنه لتعيين معنى مستقلٍّ بالمفهومية، **يدل عليه اللفظ مطابقة،**(٢) والحرفُ لا يدل على المعنى المستقل، والفعل يدل عليه **تضمنًا لا مطابقة.**

يدل عليه اللفظ مطابقة: قيل: المراد من المطابقة إما الحقيقة، أي يدل عليه اللفظ حقيقة، أو المراد أنه لم يكن دلالته عليه تبعا وضمنا، أي في ضمن الكل، فإن كان الأول فيلزم عدم دخول اللام على اللفظ المستعمل في المعنى المجازي، واللازم باطل؛ لدخولها على «الأسد» في قولنا: «رأيتُ الأسد يرمي، أو في الحمام»؛ فإن كل واحد من الرمي أو الحمام قرينة على أن المراد منه هو الرجل الشجاع. وإن كان الثاني فيلزم دخولها على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة، بأن انسلخ منهما، فلا يبقى حينئذ إلا الحدث، ودلالة الفعل عليه يكون مطابقة بالمعنى المذكور. وأجيب باختيار الثاني بأن دلالته عليه ليست مطابقة باعتبار الحالة الأولى، أي الوضع الأول؛ لأنه باعتبار الوضع الأول يكون دلالته عليه تضمنا، نعم باعتبار الحالة الموجودة يصح دخولها عليه، بخلاف الاسم؛ فإنه ليس دلالته على معناه تضمنا، لا باعتبار هذه الحالة التي هي المجاز، ولا باعتبار الحالة الأولى، كالأسد في المثالين المذكورين. وأجيب أيضا بأنا لا نسلم وقوع الفعل المجرد عن الزمان والنسبة جميعا؛ لأن الفعل لا يخلو عن النسبة أصلا.

قال الشيخ الرضي: إنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم؛ لأنه لتعيين ذات هي مدلول عليها في نفسها، ويدل اللفظ عليها مطابقة، فخرج الحرف؛ لعدم استقلاله، وكذا الفعل؛ لأنه وإن كان دالا على معنى في نفسه باعتبار الذات، وهي الفاعل، ولكن ليست دلالته على الفاعل مطابقة بل التزاما؛ لأن الجزء من الفعل ليس إلا الحدث والزمان والنسبة، والفاعل -سواء كان خاصا أو عاما- لازم من لوازمه الذهنية. ويرد عليه ما مر من عدم دخول اللام على الألفاظ المستعملة في المعنى المجازي. ويرد عليه أيضا أنه يلزم عدم دخوله في اسم الفاعل مثلا؛ لأنه مركب من الذات المبهمة والحدث، ونسبة الحدث إلى هذه الذات، فإذا كان اللام لتعيين ذات بحيث يكون دلالته عليها مطابقة، يلزم ما ذكرنا؛ لأن دلالته عليه تضمنا.

قال السيد قدس سره: إنما اختص دخولها على الاسم؛ لأن اللام إنما تدخل على المحكوم عليه، وهو لا يكون إلا اسما. وإنما تدخل عليه؛ لأن الأغلب أن يكون المحكوم عليه هو الفرد لا المفهوم؛ لأنه واحد، فلا يحتاج إليها؛ لأن التعيين إنما يكون في الأمور المتعددة، والمتعددة هو الفرد لا المفهوم، فحينئذ لا تدخل اللام على المحكوم به؛ لأن المراد منه المفهوم. وقد عرفت أن المفهوم واحد فلا يحتاج إلى دخولها فيه للتعيين. لا يقال: هذا ينتقض بقولنا: «زيد المنطلق»؛ لدخول اللام في المحكوم به. لأنا نقول: لا نسلم كونه محكوما به بل صفة لـ«زيد». ولقائل أن يقول: إن اللام قد تكون للجنس؛ إشارة إلى الطبعية والمفهوم لا الفرد، فهي حينئذ لتعيين مفهوم المدخول.

تضمنا لا مطابقة: لأن معناه المطابقي غير مستقل؛ لتحقق النسبة فيه، وهي غير مستقلة. والمركب من المستقل وغيره غير مستقل، وفيه ما ذكرنا فيما سبق، وسنذكر. قيل: إن الصفات بل جميع الأسماء المشتقة أيضا لا تدل على المعنى المستقل إلا تضمنا لا مطابقة، فيجب أن لا تعرّف باللام، وذلك؛ لأن معناها المطابقي غير مستقل؛ لأن النسبة فيها غير مستقلة، والمركب من المستقل وغيره غير مستقل. وقال السيد قدس سره في حاشية «المطول»: إن النسبة في الفعل بطريق التفصيل، وفي الاسم بطريق الإجمال، والمركب من =

---

(١) قال الرضي: إنما اختص؛ لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه. وأما دخولها على الفعل فقبيح، لا يجيء إلا في ضرورة الشعر. (ت)

(٢) [أي دلالة غير ضمنية، فلا ينتقض بالمجاز. (ج)] أي كان هو تمام معنى اللفظ ومراده، فلا يرد أن اللفظ قد يراد به المعنى المجازي مع أنه يدخل عليه اللام.

وهذه الخاصة ليست شاملةً لجميع أفراد الاسم؛ فإن حرف التعريف لا يدخل الضمائرَ وأسماءَ الإشارة وغيرَها، كالموصولات، وكذلك(١) سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا.(٢)

ومنها: دخول(٣) الجر،(٤) وإنما اختص دخول الجر بالاسم؛ ....

= مستقل وغيره غير مستقل إذا كانت النسبة بطريق التفصيل، بخلاف ما إذا كانت بطريق الإجمال. وأجيب أيضا بأن المركب من مستقل وغيره غيرُ مستقل إذا احتاجَ غيرُ المستقل إلى أمر خارجٍ عن هذا المفهوم، واحتاجت النسبة في الفعل إلى فاعل، وهو خارج عن مفهومه؛ بخلاف الصفات؛ فإن النسبة فيها احتاجت إلى الذات، وهي ليست خارجة عنها، بل داخلة فيها.

و حرف التعريف إلخ: قيل: إن حرف النداء حرف التعريف، وهو يدخل الضمائر المنفصلة وأسماء الإشارة والموصولات. وأجيب بأن مراد حرف التعريف من حيث إنه للتعريف، بأن قصد منه التعريف، لا يدخل الضمائر. ويمكن أن يراد من حرف التعريف هو اللام. قيل: إن اللام تدخل على الموصولات، مثل: «الذي» و«التي»؛ فإنهما في الأصل «الذي» و«التي»، إلا أن يقال: هذا مذهب بعضهم، وليس متفق عليه، على أنا لا نسلم أن يكون المراد بقوله: «كالموصولات» جميعها؛ إذ يجوز أن يكون المراد بعضها.

ومنها دخول الجر: والمراد هو الجر الداخل عليه كما في دخول اللام؛ لأنهما من خواص اللفظ كالتنوين. أشار به إلى أن قوله: «والجر» معطوف على مدخول الدخول لا على الدخول؛ فإن المقابلة تقتضي أن يكون من الخواص دخول الجر؛ لأنه ينبغي أن يكون موافقا باللام، فالموافقة تستدعي أن يكون الدخول في كلا الموضعين، أو لم يكن فيهما معا. هذا إذا كان المراد من الجر هو إعراب الجر، وهو الحركة والحرف، كما هو الظاهر؛ لأن الجر والتنوين شائعان بمعنى الحركة والنون الساكنة، حتى يلحق في الآخر. وأما إذا كان المراد منه معنى المصدري من «جر» المجهول -أي كون الشيء مجرورا-: لا بد حينئذ أن يعطف على الدخول، لا على مدخوله؛ لعدم صحة إسناد الدخول على كون الشيء مجرورا. ثم إن قوله: «والجر» عطف على لفظ مدخول الدخول لا على محله؛ فإن لفظه مجرور من حيث إنه مضاف إليه، ومحله مرفوع من حيث إنه فاعل الدخول؛ لأنه مصدر مضاف إلى الفاعل. وإنما ذكر من بين الخواصِّ الخمسةَ المذكورةَ؛ =

(١) [أي كما أن دخول حرف التعريف ليس خاصة شاملة للاسم، كذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ليست خاصة شاملة للاسم.]

(٢) اعلم أن تلك الخواص كما أنها ليست شاملة، ليست أكثرها خاصة حقيقية بل إضافية؛ لوجودها في غير الاسم إذا لم يرد به معناه. واختار هذه الخمس؛ لأن كلًّا منها متضمن لخواص كثيرة، فإنَّ **اللام** متضمنة لأنواع التعريف، **والجر** متضمن لاختصاص حروف الجر، وهي كثيرة، **والتنوين** لاختصاص معانيها، **والإضافة** لاختصاص كونه مضافا ومضافا إليه، والتعريف والتخصيص والتخفيف **والإسناد إليه** لاختصاص كونه موصوفا وذا حالٍ ومفعولا ومميزا. وأيضا لتلك الخواص خواص، ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني، ولا توجد في غيرها من الخواص. (عبد الغفور)

(٣) إشارة إلى أن قوله: «والجر» عطف على مدخول الدخول لا على الدخول؛ لأن الجر هو الحرف أو الحركة اللذان يدخلان، ويحصلان بالعامل، ولا يكونان من قبل موجودين. ولو أريد بالجر معناه المصدري -أعني كون الشيء مجرورا- لكان عطفا على الدخول، وكذلك التنوين، فهو عطف على مدخوله، أو على الدخول إن كان مصدرا نونيا. (تاشكندي)

(٤) وإنما قدم الجر على التنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل؛ لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود. وأما تقديم اللام عليهما فلأن الصدر موقعه. وأما تقديم الثلاثة على ما بقي فلأنها لفظية، وهي أظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص. وأما تقديم الإسناد إليه على الإضافة فلأنه مدار الكلام، ولتضمنه خواص كثيرة. (عبد الغفور)

لأنه أثر حرفِ الجر في المجرور به لفظًا، وفي المجرور به تقديرًا،[١] كما في الإضافة المعنوية.

أي حرف أثره الجر (عص) نحو «أينما» أي تقدير حرف الجر (عص)

ودخول حرفِ الجر لفظًا أو تقديرًا يختص بالاسم؛ لأنه موضوع لإفضاء[٢] معنى الفعل إلى

والجملة المضافة إليها مؤولة بالاسم

الاسم، فينبغي أن يدخل الاسم؛ ليفضي معنى الفعل إليه.

لا على الفعل؛ لأن من حقه أن لا يدخل عليه شيء من الإعراب؛ لعدم العلة المقتضية للإعراب فيه (وافية)

وأما الإضافةُ[٣] اللفظيةُ ....

= لأن كلًا من هذه الخواص يتضمن خواصا كثيرة، فإن **اللام** تتضمن أربعا من الخواص، وهي لام الجنس والاستغراق والعهدين، وكذلك **الجر** يتضمن سبع عشرة من الخواص، وهي الجر والحروف الجارة؛ لأن اختصاص الجر بالاسم يستلزم اختصاص حروف الجر، وكذا **التنوين** يتضمن التنوينات، وكذا **الإضافة** أربعا من الخواص، وهي كون الشيء مضافا بتقدير حروف الجر؛ فإنه يستدعي المضافَ إليه والتعريفَ والتخصيصَ والتخفيفَ؛ فإنها من خواصه، وكذا **الإسناد إليه** يشمل كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا.

لأنه أثر إلخ: أي إن الجر أثر حرف الجر، وهو مخصوص بالاسم، فلو لم يكن أثره مخصوصا به يلزم وجود الأثر بدون المؤثر، وهو محال. ولقائل أن يقول: مصداق الأثر والمؤثر إما «أينما» أو «متى ما»، والأول للمكان، والثاني للزمان، فإن كان الأول فهو غير مسلم، ألا ترى أن الشمس في السماء، وأثرها في الأرض. وإن كان الثاني فمسلم، لكن لم يفد؛ لأنه جاز أن يكون حرف الجر في الاسم، وأثره في الفعل. والجواب باختيار الأول بأنهم قالوا: إن حرف الجر مؤثر ضعيف، فاعتبر فيه «أينما» بخلاف الشمس؛ فإنها مؤثرة قوية، فاعتبر فيها «متى ما».

تقديرا: أي تقدير حرف الجر، كما في الإضافة المعنوية. ولما لم يكن تقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية عند الجمهور، فلذا لم يقل: «كما في الإضافة اللفظية والمعنوية»؛ لأنه في صدد تصحيح كلام المصنف على مذهب الجمهور؛ لأن تصحيح كلام المصنف على مذهب المصنف مما لا خفاء به. ودخول حرف الجر إلخ: وهذا ينتقض على قولهم: «نعم السير على بئس العَير»؛ لأن حرف الجر قد دخل على «بئس» مؤثرا، وهو فعل عند البصريين، واسم عند الكوفيين. وأجيب عنه بأنه محمول على «عَير» مقول فيه ذلك، أي بئس العَير، فيكون واردا على سبيل الحكاية. لإفضاء معنى الفعل إلخ: ومعنى الإفضاء هو الإيصال، سواء كان الإيصال على سبيل الانجرار أو غيره، فلا بد أن يدخل الاسم، حتى يستقيم معنى الإيصال؛ لأنه لو دخل الفعل فلا يصح إطلاق الإيصال إليه عرفا، بل يقال له حينئذ بالفارسية: تيله دادن. فلا يرد ما قيل: حينئذ أن الإفضاء إذا كان بمعنى الإيصال فجاز أن يدخل الفعل؛ ليوصل معناه إلى الاسم، فلا بد أن يقول: «الانجرار» موضع «الإفضاء». وقال العلامة التفتازاني: وحروف الجر وضعت لتجر معاني الأفعال إلى الأسماء.

وأما الإضافة اللفظية إلخ: دفع سؤال، تقريره: أن حرف الجر لا يكون في الإضافة اللفظية عند الجمهور، لا لفظا ولا تقديرا، فالدليل المذكور لا يفيد إلا اختصاص الجر الذي هو أثر حرف الجر، مع أن المدَّعى اختصاص مطلق الجر بالاسم، سواء كان أثر حرف الجر =

---

(١) [هذا إذا لم يكن المضاف عاملا في المضاف إليه، كما ذهب إليه بعض النحاة، أو الإضافة كما ذهب إليه البعض. (تاشكندي)]

(٢) معنى قولهم: «إن حرف الجر ما وضع لإفضاء معنى الفعل»: أن حروف الجر تدل على تعلق معنى الفعل إلى مجرورها، وهذا لا يقتضي دخولها على الاسم. (٣) جواب سؤال مقدر، وهو أن المدعى أن الجر مطلقا من خواص الاسم، والدليل أفاد أن الجر الذي هو أثر حرف الجر لفظا أو تقديرا من خواص الاسم، فبقي الجر الذي لم يكن أثر حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا، كالجر في المضاف إليه بالإضافة اللفظية، فلم يثبت كونه خاصة الاسم، ولما لم يكن الجر خاصة للاسم فيمكن أن يوجد الجر في الفعل، أو في الفعل والاسم. =

فهي فرع(١) للمعنوية، فينبغي أن لا يخالفَ الأصلَ، بأن يختص بما يخالف ما يختص به الأصل، أعني الفعل،

بيان المخالفة التي تقتصر على وجهين. (عصمت)

أو يزيدَ عليه بأن يعمَّ الاسمَ والفعلَ.

ومنها: دخول التنوين بأقسامه(٢) إلَّا تنوينَ الترنُّم، وسيجيء في آخر الكتاب -إن شاء الله تعالى- تعريفُه

= أو لا، والمضاف إليه في الإضافة مجرور بالمضاف عند الجمهور لا بحرف الجر، وهو أثر حرف الجر. «وأما الإضافة اللفظية إلخ» جواب عنه. فإذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال المحشون -وتبعهم الفاضل السمرقندي حيث قال-: قوله: «وأما الإضافة اللفظية إلخ» جواب سؤال مقدر، وهو أن المدعى أن الجر مطلقا من خواص الاسم، والدليل أفاد أن الجر لفظا أو تقديرا من خواصه، فيبقى الذي لم يكن أثر حرف الجر لفظا ولا تقديرا، كالمضاف إليه بالإضافة اللفظية، فلم يثبت كونه خاصة الاسم. فأجاب بما حاصله أن هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو أثر حرف الجر، كما ترى فيه، وأما علة اختصاص الجر كما في الإضافة اللفظية فليس كذلك، بل لأن الإضافة اللفظية هي فرع المعنوية إلخ.

ولا يخفى أن كلامه صريح في أن الجر في الإضافة اللفظية ليس أثر حرف الجر، لا لفظا ولا تقديرا، فيلزم منه أن لا يكون الإضافة اللفظية بتقدير حرف الجر، وهذا مخالف لما سيأتي في مباحث المجرورات؛ فإنه قد عرَّف مطلق المضاف إليه بما نسب إليه بواسطة حرف الجر، ثم قسم الإضافة بتقدير حرف الجر إلى اللفظية والمعنوية، فهذا صريح في أن الإضافة اللفظية بتقدير حرف الجر، ولا يضر في ذلك عدم صحة ملاحظة معنى حرف الجر في بعض الإضافة اللفظية، كـ«حسن الوجه»؛ فإن الإضافة المعنوية أيضا كذلك، كـ«يوم الأحد» و«علم الفقه» و«شجر الأراك»، كما حقق في موضعه. انتهى كلام الفاضل السمرقندي. ولا يخفى أن مثل هذا الكلام لا ينسب أحدٌ إلى أحد، فضلا عن أن ينسب إلى الشيخ الفاضل المحقق الذي علماء زمانه إلى الآن عجزوا عن إدراك مقاصده التي في شرحه هذا.

أن لا يخالف إلخ: أي الفرعُ الأصلَ، وهو الإضافة المعنوية. وقوله: «بأن يختص» قيد المنفي. وكلمة «ما» في قوله: «بما» عبارة عن الفعل، والضمير المرفوع في قوله: «يخالف» راجع إلى «ما». وكلمة «ما» في قوله: «ما يختص» عبارة عن الاسم. والضمير المجرور في قوله: «به» راجع إلى الموصول الذي هو عبارة عن الاسم. وقوله: «أعني الفعل» تفسير لقوله: «بما يخالف». ولا يخفى أن ما يخالفه هو الفعل والحرف معا، إلا أنه فسّر بالفعل؛ لأن من البين أن الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك. وقوله: «أو يزيد» منصوب معطوف على قوله: «يختص». وقوله: «بأن يعم» تفسير الزيادة، والضمير فيه إلى الفرع.

دخول التنوين: وهي نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة، وليس المراد منه المعنى المصدري؛ لأنه حينئذ يكون مرفوعا معطوفا على المدخول، أي من خواصه التنوين بمعنى: منون بودن اسم، بأن يكون اللام عوضا عن المضاف.

قوله: «لأن المتبادر من الدخول إلخ» قيل: المتبادر منه هو الذكر في الأول فقط، لا اللحوق في الأخير. وقد قال المصنف في بحث الفعل: ومن خواصه دخول «قد» و«السين» و«سوف» ولحوق نحو تاء «فعلت». ويمكن أن يقال: إن سبب ابتنائه بتبادره إليه استعمال القوم، كما قال المصنف: «ومنها دخول التنوين»، أراد منه لحوقه؛ لأنه لا يوجد إلا في الأخير. وفيه أنه لِمَ لا يجوز أن يكون =

= فأجاب بما حاصله: أن هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو أثر حرف الجر. وأما علة اختصاص الجر الذي ليس كذلك، كما في الإضافة اللفظية فهي أن الإضافة اللفظية فرع للمعنوية إلخ. (من عصمت مع بعض الزيادة)

(١) هذا الاعتذار إنما يحتاج إليه على ما ذهب إليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، وأما على ما ذهب إليه المصنف من تقدير حرف الجر فيها على ما هو ظاهر عبارة المتن، وصرح به المصنف في شرحه: فغير محتاج إليه. (جمال)

(٢) [الخمسة، وهي التمكن كـ«زيد»، والعوض كـ«حينئذ»، والتنكير كـ«صه»، والمقابلة كـ«مسلمات»، والترنم كـ«قد».]

وبيانُ أقسامه على وجه يظهر جهةُ اختصاصِ ما عدا[1] تنوين الترنم به، وجهةُ عدم اختصاص تنوين الترنم به.

ومنها: الإسنادُ إليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله؛ لأن المتبادرَ من الدخول الذكرُ في الأول، أو اللحوقُ بالآخر، وكلاهما مُنتفيانِ[2] في الإسناد، وكذا في الإضافة. والمراد به[3] كون الشيء[4] مسندًا إليه.[5]

= «التنوين» في قوله: «والتنوين» مرفوعا معطوفا على الدخول، بأن يراد منه المعنى المصدري. وقد عرفتَ الجواب عنه من الموافقة بالابتداء والجر فيما سبق، فارجع إليه.

مسندا إليه إلخ: أشار به إلى أن الضمير في قوله: «إليه» راجع إلى «الشيء»، لا إلى «الاسم»؛ إذ لا فائدة فيه؛ لأن كون الاسم مسندا إليه من خواص الاسم مما لا يحتاج إلى البيان؛ لأنه لا يتصور في غير الاسم، فلا يحتاج إلى قوله: «وإنما اختص هذا المعنى إلخ». وأيضا أشار به إلى أن الضمير في «إليه» لا يرجع إلى «اللفظ»، كما هو رأي البعض، حتى يحتاج إلى أن يقال: إن كون اللفظ مسندا إليه إنما يكون باعتبار معناه، لا باعتبار مجرد اللفظ؛ لأنه ليس مخصوصا بلفظ الاسم، بل يوجد في غيره أيضا، نحو: «ضرب» فعل ماض، و«في» حرف جر، فعند رجوع الضمير إلى «الشيء» يتناول اللفظ والمعنى معا، ثم إرجاعه إلى «الشيء» باعتبار ادعاء أن الشيء لكمال ظهوره كالمذكور، فيصح إرجاعه إليه.

قيل: المسند إليه يوجد في الفعل أيضا، مثل: «تسمع بالمُعَيْدي خير من أن تراه»؛ فإن قوله: «تسمع» مبتدأ، فيكون مسندا إليه. =

(١) أما تخصيص تنوين **التمكن** بالاسم فلكونه دليلا على أمكنية الكلمة، وهي كون الاسم باقيا على أصله، غير مشابه للفعل والحرف، ولا أمكنية للفعل والحرف. وأما تنوين **التنكير** فلأنه يدخل فرقا بين المعرفة والنكرة، نحو: «صه» بدون التنوين، معناه: اسكت السكوت الآن، و«صه» بالتنوين، معناه: اسكت سكوتا مّا، أي وقتا مّا. والفعل لا يقع معرفة بل نكرة، وكذا الحرف، فلم يحتج فيهما إلى الفارق. وأما تنوين **العوض** فلأنه عوض عن المضاف إليه، كالتنوين في «يومئذ»، أي يوم إذ كان كذا، والفعل لما لم يضف إلى شيء لم يحذف عنه المضاف إليه حتى يعوَّض التنوينُ عنه. وأما تنوين **المقابلة** فإنه يدخل على جمع المؤنث السالم عوضا عن النون التي كانت في «مسلمين». ولما لم يجمع الفعل لم يدخله تنوين المقابلة. وأما تنوين **الترنم** فليس مخصوصا بالاسم، بل يدخل الاسم والفعل والحرف جميعا؛ لتحسين الإنشاد، كذا في «المتوسط».

(٢) [إذ الإسناد وكذا الإضافة عامل معنوي نقيض للإعراب، والذكر في أول اللفظ أو اللحوق في آخره من أحكام اللفظ.]

(٣) دفع لدخل مشهور، وهو أن الإسناد القائم بالاسم لا يحتمل أن يوجد في غيره، فالحكم عليه بأنه من خواصه يكون لغوا. وحاصل الدفع: أن الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة، يكون الحكم عليه بالقياس إلى البعض مفيدا دون البعض، كالإنسان؛ فإن الحكم عليه بالحيوانية يكون لغوا إذا أخذ من حيث إنه حيوان ناطق، ومفيدا إذا أخذ من حيث إنه جسم. (جمال)

(٤) لا كون الاسم مسندا إليه كما يقتضيه سياق الكلام، وإلا لخلا الحكم عن الفائدة. (عبد الغفور)

(٥) [لما كان ظاهر المعنى -وهو كون الاسم مسندا إلى الاسم- غير مفيد أعرض عنه، وجعل ضمير «إليه» راجعا إلى الشيء المتقرر في الذهن؛ لأن عند عود ضمير «إليه» إلى الاسم يصير المعنى لغوا. (من الحواشي)]

وإنما اختص هذا المعنى بالاسم؛ لأن[1] الفعل قد وضع[2] لأن يكون أبدًا مسندًا فقط، فلو جعل مسندًا إليه يلزم خلاف وضعِه.

ومنها: الإضافةُ أي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظًا. ووجه اختصاصِها بالاسم اختصاصُ لوازمِها من التعريف ....

واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم، وإلا يتحقق الملزوم بدون اللازم (عب)

= وقوله: «خير» خبره. وأجيب بأنه محمول على حذف «أن»، أي أن تسمع، فيكون الإسناد في الحقيقة إلى المصدر، فلما حذف «أن» بقرينة قوله: «خير من أن تراه» عدل الفعل من النصب -لفقد علته لفظا- إلى الرفع الذي هو أول أحواله، أو محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر، أي سماعك بالمعيدي، وذلك لأن الفعل يدل على المصدر والزمان، فجرد عن أحد مدلوليه، واستعمل في الآخر. وهو مثل يُضرب لمن خبره خير من رؤيته. و«المعيدي» اسم رجل منسوب إلى «معيد»، مصغر «معد».

مسندا فقط: أي مسندا باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث؛ فإنه باعتبار تمام معناه مشتمل على النسبة المخصوصة، لا يصح أن يقع محكوما عليه وبه؛ لعدم استقلاله بالمفهومية. واللام في قوله: «لأن يكون» للغرض، أي الغرض من وضعه أن يكون مسندا فقط. ولا يرد حينئذ أن كونه موضوعا لذلك لا ينافي وقوعه مسندا إليه على سبيل المجاز، وذلك؛ لأنه لو وقع مسندا إليه يلزم خلاف ما هو الغرض من وضعه، واللازم باطل، فالملزوم مثله. ويجوز أن يقال: المراد أن الفعل لا يكون مسندا إليه بالإسناد الحقيقي، فلو وقع مسندا إليه كذلك يلزم خلاف وضعه الحقيقي، فذلك لا ينافي كونه مسندا إليه مجازا. وأما عدم كون الحرف مسندا إليه فظاهر؛ لأن استقلال المعنى شرط لوقوع شيء مسندا ومسندا إليه.

لا يقال: لا نسلم اختصاصه بالاسم؛ لأن الجملة أيضا تقع مسندا إليها، مثل: «الشمس طالعة» في قولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»؛ لأنها محكوم عليها، وكل ما هو محكوم عليه فهو مسند إليه. لأنا نقول: المراد من الاختصاص هو الاختصاص الإضافي، وهو عدم كونه في الفعل والحرف، أو نقول: الجملة تكون اسما حكما؛ لأنه يصح أن يقع الاسم الحقيقي موقعها. وبما ذكر لا يرد ما في بعض كتبهم: أن الإسناد إليه يوجد في الفعل في نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ (البقرة: ١٣)؛ لأن ﴿ءَامِنُواْ﴾ مسند إليه؛ لكونه مفعول ما لم يسم فاعله لـ﴿قِيلَ﴾، مع أنه فعل؛ لأنه جملة. وقد عرفت أن المراد من الاختصاص الاختصاص الإضافي، فلا يحتاج إلى جوابه حينئذ بأنه محمول على «هذا القول» أو «هذا الكلام»، أي وإذا قيل لهم هذا القول.

ولقائل أن يقول: إن أحدا من قوله: «أبدا» وقوله: «فقط» مغن عن الآخر، وجعل قوله: «فقط» تأكيدا بعيد، إلا أن يقال: قوله: «فقط» قيد لـ«مسندا»، وقوله: «أبدا» قيد لـ«وضع»، أي وضع الفعل -وهو الحدث- أبدا أن يقع مسندا فقط، أي لا مسندا إليه. وقيل: إنما اختص مثل هذا المعنى بالاسم؛ لأن الفعل وضع لأن يكون مسندا أبدا، فلو وقع مسندا إليه يلزم أن يكون مسندا ومسندا إليه معا، مع كون كل من الإسنادين تاما. وقيل: إنما اختص بالاسم؛ لأن من حق المسند إليه أن يكون معرفة، والفعل لا يكون معرفة.

أي كون الشيء إلخ: ويؤيد هذا التفسير عدم ذكر «إليه»؛ فإنه لو كان المراد كون الشيء مضافا إليه ينبغي أن يقول: «الإضافة إليه» كالإسناد إليه. اختصاص لوازمها إلخ: واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم، وإلا يلزم تحقق الملزوم بدون اللازم، وهو باطل؛ لأن اللازم: إما مساو له أو أعم منه، ويمتنع تحقق أحد المتساويين بدون الآخر، كما يمتنع تحقق الأخص بدون الأعم. ثم إن عدم كون =

(1) أي لأن الصالح لتعلق الإسناد من بين الحرف والفعل هو الفعل على ما مر، والفعل وضع إلخ. (جمال الدين)

(2) [فإن العرب لاحظت بمعنى الفعل منساقا إلى أمر مرتبطا به لا غير. (غف)]

والتخصيصِ[1] والتخفيفِ به.[2]

وإنّما فسَّرنا[3] الإضافةَ بكون الشيء مضافًا؛ ....

= التعريف والتخصيص في الحرف ظاهر. وأما عدم كون التعريف في الفعل فأيضا؛ لأن الفعل نكرة أبدا. وأما عدم كون التخصيص فيه فلأن معنى التخصيص هو قلة اشتراك الأفراد، وهي فيما كان له الأفراد، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ (البقرة: ٢٢١)، مع أن المراد من الفعل ليس إلا الطبيعة، أي طبيعة الحدث والزمان والنسبة، وقلة اشتراك الأفراد غير متصور فيها. وفيه بحث؛ لجواز قولنا: «ضرب يوم» بإضافة الضرب إلى اليوم، أي الضرب الواقع فيه لا في الليل، فحصل قلة الاشتراك باعتبار تخصيصه باليوم، مع أنه أريد بالضرب نفس طبيعة، فمثل هذا التخصيص جارٍ في الفعل، كتخصيصه بالظرف أو الحال، مثل: ضربت زيدا يوما، أو ضربت في اليوم، أو ضربت قائما، فحصل قلة الاشتراك باعتبار تخصيصه باليوم؛ لخروج ضرب الليل منه، وباعتبار تخصيصه بالقيام؛ لخروج الضرب الواقع في حالة القعود.

فإن قلت: جريان التخصيص في الفعل باعتبار معناه المصدري؛ فإن الحدث المظروف للزمان الماضي أو الحال الذي هو معنى الاسم، فلم يوجد إلا في الاسم؛ فإنه إذا وقع مظروفا للزمان الحال مثلا فيخرج زمان الاستقبال، فحصل التخصيص في الاسم. قلت: المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر أو الفعل: صالح لذلك التخصيص، وكيف لا؟ والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل، وأيضا لو صح ما ذكره المعترض يلزم عدم صحة ما ذكره بقوله: «وإنما قيدناه إلخ»؛ لأن ما تعلق بمدخول الباء في قوله: «مررت بزيد» هو المرور، مع أنه المعنى المصدري، فيكون مختصا بالاسم، وأما اختصاص التخفيف بالاسم فلأنه إما بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع، كما هو المراد ههنا، وهما لا يوجدان إلا في الاسم، فكذا التخفيف الذي بحذفهما لا يكون إلا فيه.

لا يقال: ما يقوم مقام التنوين يكون في الفعل أيضا، مثل: «يضربان» و«يضربون»؛ لأنا نقول: إن الفعل لا يثنى ولا يجمع، بل هما يكونان في الفاعل، فلم يكن ما يقوم مقامه في الفعل. قيل: التخفيف بالإضافة لا يجب أن يكون في المضاف، بل قد يكون في المضاف إليه، كما في «الحسن الوجه»؛ فإنه كان في الأصل «الحسن وجهه»، حذف الضمير منه؛ للتخفيف فيه؛ فإنه يمتنع حصول التخفيف فيه بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه؛ لأن المضاف معرف باللام، فيمتنع دخولها عليه، فلِمَ لا يجوز إضافة الفعل؛ للتخفيف في المضاف إليه. لا يقال: لا نسلم وجود التخفيف في المضاف إليه بحذف الضمير في المثال المذكور؛ لوجود العوض، وهو اللام؛ لأنا نقول: إبدال الحرف الساكن من المتحرك أيضا للتخفيف؛ لأن الحرف الساكن أخف من المتحرك، فحينئذ حصل التخفيف فيه بحذف الضمير، فجاز أن يوجد ذلك في الفعل أيضا. وأجيب عنه بأن «الحسن الوجه» محمول عليه طردا للباب، أي حكم فيه أيضا أن التخفيف في المضاف بحذف التنوين، أو ما يقوم مقامه؛ لاطراد الباب، فيكون حذفهما منه حكما لا حقيقة.

بكون الشيء مضافا: لا بكونه مضافا إليه، مع أن تفسيرها به أولى من وجهين: الأول: أنه يناسب حينئذ بقول لاحق له، وهو: «الجر علم الإضافة». والثاني: أنه حينئذ لا يحتاج إلى زيادة قوله: «بتقدير حرف الجر»، بل المحتاج إلى الزيادة إنما هو على تقدير تفسيرها «بكون الشيء مضافا». قيل: ويمكن أن يقال: إنه قد علم اختصاص كون المضاف إليه بالاسم من قوله: «ومن خواصه دخول الجر»؛ =

---

(١) المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الأفراد، ولا يراد بالفعل إلا الطبيعة، فلا يقبل التخصيص. (عبد الغفور) (٢) أعني التخفيف بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه، ولا يوجد شيء من ذلك في أخويه. (عبد الغفور) (٣) يعني لا نفسر الإضافة بكون الشيء مضافا إليه؛ لأنه غير صحيح؛ لأن هذا المعنى يوجد في الفعل والجملة، وهذا لو تم لزم عدم اختصاص الجر أيضا. (تاشكندي)

قوله تعالى

لأن الفعل أو الجملة[١] قد يقع مضافًا إليه، كما[٢] في ﴿يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾.

هذا هو القول الذي ذهب إليه المصنف (ع) (المائدة: ١١٩)

وقد يقال: هذا بتأويل المصدر،[٣] أي يومُ نَفْعِ الصادقينَ. ....

الذي هو مصدر

ـ لأن الجر لازم للمضاف إليه، واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم.

قوله: الفعل أو الجملة إلخ: أشار به إلى اختلاف القولين؛ فإن المضاف إليه عند المصنف هو الفعل، وعند البعض هو الجملة، أعني «ينفع»، وعلى كلا التقديرين يلزم عدم اختصاصه بالاسم. قيل: لا بد أن لا يكون الفعل مضافا إليه، وإلا يلزم عدم اختصاص الجر بالاسم؛ لأنه لو كان مختصا به يلزم اختصاص كون المضاف إليه به؛ لأن الجر لازم له، واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم.

قوله: بتأويل المصدر إلخ: قال المجد المحشي مولانا عب: ينبغي أن يكون هذا القول مرضيا بوجوه: أما أولا فلئلا يخالف السابق من اختصاص الجر؛ فإن الجر لازم الإضافة إليه، واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم. وأما الثاني فلأنه يوافق لما سيأتي من قوله: «والمضاف إليه كل اسم إلخ». وأما الثالث فلأن معنى الفعل كما يأبى عن كون المسند إليه كما ذكره كذلك يأبى عن الإضافة إليه؛ لأن المضاف إليه يكون مسندا إليه أيضا.

ثم قال الفاضل المذكور: قال الشيخ الرضي: قيل: الدليل على كون الفعل في تأويل المصدر هو اكتساب المضافِ التعريفَ عن المضاف إليه في نحو: «آتيك يومَ قَدِمَ زيدٌ الحارَّ أو الباردَ»، وذلك لوقوع «الحار» أو «البارد» المعرف باللام صفة لـ«يوم»، هو مضاف؛ لأن المعرفة لا تقع صفة للنكرة، فالمضاف لا يكتسب التعريف من الفعل؛ لأنه نكرة أبدا، فيكون في تأويل المصدر، أي القدوم، فاكتسب المضاف التعريف حينئذ من المضاف إليه، وهو «زيد»، فحينئذ يكتسب المضاف الذي هو «يوم» التعريف من المصدر. انتهى حاصل كلامه. أقول: إنما أوردَ الفاضلُ كلامَ الشيخ الرضي؛ للإشارة إلى ضعف جواب الاعتراض؛ لأن كلام الشيخ يدل على كون الفعل في تأويل المصدر إنما يجوز عند قيام الدليل وقرينته، ولا قرينة في قوله: ﴿يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ (المائدة: ١١٩). فقد سبق أن «تسمع» في نحو: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» في تأويل «سماعك» بالقرينة.

فإذ عرفت ذلك فما قال مولانا عص في جوابه ليس على ما ينبغي، وتقرير جوابه: أن قوله: «قد يقال» ليس إشارة إلى ضعف الجواب، بل أشار به إلى ضعف ما يبتني على الجواب، وهو كون الشيء مضافا ومضافا إليه جميعا مختص بالاسم، وذلك لأنك قد عرفت اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم، فإن كان كون الشيء مضافا إليه أيضا مختصا به بالتأويل المذكور، فكلاهما حينئذ مخصوصان بالاسم، فقوله: «قد يقال إلخ» يكون مبنيا عليه. وبيان ضعف ما يبتني عليه أن المصنف لم يلتزم بيان جميع خواص الاسم، =

---

(١) إشارة إلى اختلاف القولين، ذهب المصنف إلى الأول، وذهب بعضهم إلى الثاني. (عبد الغفور)

(٢) كما في يوم القيامة ﴿هَٰذَا﴾ اليوم ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، أي يستمر نفعهم فيه ﴿صِدْقُهُمْ﴾ الكائن في الدنيا. فـ«اليوم» خبر للمبتدأ؛ لأنه مرفوع عند الجمهور، أو منصوب على الظرفية عند نافع. وإنما خص استمرار النفع بيوم القيامة؛ لأن النفع لم يستمر في الدنيا. (حل الآيات والأبيات لشمس الدين محمد القهستاني، وعلوي)

(٣) أي قوله: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ إلخ﴾، أو أحد الأمرين من الفعل والجملة. ولعمري، أنك قد علمت أن هذا القول هو المرضي؛ لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر؛ فإن الجر لازم للمضاف إليه، واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم، اللهم إلا أن يحمل ذلك على اللفظي، ولئلا يخالف تعريفَ المصنف للمضاف إليه. وفيه أن المعرَّف هناك هو الاسم المضاف إليه؛ لأن المقصود بيان المرفوع والمنصوب والمجرور التي هي من أنواع الاسم، وإلا فالمخالفة لازمة؛ لأن المصنف ذهب إلى أن المضاف إليه في «يوم ينفع» هو الفعل، فتأمل. ولأنك علمت أن معنى الفعل يأبى عن الإضافة البتة، كما يأبى عن الإسناد إليه. (نور الحق الدهلوي)

فالإضافة[١] بتقدير حرف الجر مطلقًا[٢] يختص بالاسم.

وإنما قيدناه بقولنا: «بتقدير حرف الجر»[٣] لئلا ينتقض بقولنا: «مررت بزيد»؛ فإن[٤] «مررت» مضاف[٥] إلى «زيد» بواسطة حرف الجر لفظًا.

أي كون الشيء مضافا

وهو أي الاسم[٦] قسمان: معرب[٧، ٨] ومبنيٌّ؛ لأنه[٩] لا يخلو إمَّا أن يكونَ مركبًا مع غيره أوْ لا،

من «البناء» المقصود فيه القرار وعدم التغير. (غف)

= فجاز أن يذكر ما يكون اختصاصه أظهر بالاسم، فلا شك أن اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم أظهر من اختصاص كون الشيء مضافا إليه به؛ لوجود المضاف إليه في الفعل ظاهرا، وعدم كون الفعل مضافا ظاهر أيضا. انتهى حاصل كلامه.

فالإضافة بتقدير حرف الجر إلخ: أي إذا كان كون الشيء مضافا إليه أيضا مخصوصا بالاسم على ما يفهم من قوله: «وقد يقال إلخ» فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقا، سواء كان المراد من الإضافة هو كون الشيء مضافا، أو كونه مضافا إليه، يختص بالاسم. أما اختصاص كون الشيء مضافا فلما مر. وأما اختصاص كونه مضافا إليه فلأن المضاف إليه محكوم عليه في المعنى، ووضع الأفعال على أن يكون محكوما بها أبدا. لا يقال: إن كون الشيء مضافا وكونه مضافا إليه معنيان للإضافة، فلا يجوز إرادة المعنيين من لفظ الإضافة معا، بل يراد منها أحدهما. لأنا نقول: المراد من الإضافة حينئذ هو النسبة، أي النسبة بين الشيئين، وهو المضاف والمضاف إليه، وهي مختصة بالاسم، فيكون طرفاها مختصين به أيضا.

مررت مضاف إلخ: فيه تسامح؛ فإن في الاختصاص الإضافي لا يضر كون الجملة مضافا، فالمراد من إضافة «مررت» هو إضافة المرور في «مررت»، ويحتمل أن يكون قوله: «بتقدير حرف الجر» جواب على تقدير التنزل، بأنا لا نسلم أن يكون المراد من الاختصاص هو الاختصاص الحقيقي، بل الإضافي بالنسبة إلى الفعل والحرف، فيكون المضاف مطلقا -سواء كان بحرف الجر لفظا أو تقديرا- يختص بالاسم، فلا يضر كون الجملة مضافا في «مررت بزيد»؛ لأنه لا يخل بالاختصاص. ولو سلم فنقول: المراد هو كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر. معرب إلخ: وهو من «الإعراب»، والإعراب في اللغة: الإظهار وإزالة الفساد. والمعرب محل إظهار المعاني، وإزالة فساد الالتباس، أو من «أعربت الكلمة» إذا جعل الإعراب فيها. والمبني مأخوذ من «البناء» المقصود فيه القرار وعدم التغير. وهذا تقسيم الكلي إلى الجزئيات. لأنه لا يخلو إما إلخ: وإنما عدل عن دليل الحصر المشهور، وهو أنه إما أن يختلف آخره باختلاف العوامل أو لا يختلف، =

---

(١) [تفريع على قوله: «وقد يقال إلخ».] (٢) أي سواء أريد المعنى الأول أو الثاني من الإضافة. (ت)

(٣) هذا مخالف لما ذهب إليه الجمهور، لكنه يوافق مذهب سيبويه. (تاشكندي) (٤) أراد بـ«مررت» الفعل لا الجملة، فلا يضر وقوعها مضافة بالاختصاص الإضافي، فتأمل. (عصمت) (٥) على ما هو ظاهر قول المصنف: «المضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا». (ج) (٦) لم يشر المصنف إلى انحصار الاسم في قسميه كما أشار إليه في تقسيم الكلمة بدليل الحصر، وفي تقسيم الكلام بأداة الحصر؛ اكتفاء بما جعله أسلوبا في التقسيم بعد التعريف. (عصمت)

(٧) من «الإعراب» بمعنى الإظهار أو إزالة الفساد، وهو محل إظهار المعاني وإزالة الفساد. (عبد الغفور)

(٨) قدم المعرب؛ لكون الإعراب أصلا في الاسم؛ لكون وضع الألفاظ لإظهار ما في الضمير، وإنما ذلك بالإعراب، ولهذا يحتاج في بنائه إلى سبب دون إعرابه، بخلاف الفعل. (نور الحق) (٩) لم يقل: «لأنه إما أن يختلف إلخ»؛ لأن اختلاف الأواخر باختلاف العوامل لا يساوي المعرب، أعني لا يصدق على جميع أفراده؛ إذ من جملة أفراده ما هو المركب ابتداء. (ت)

والأول إما أن يُشبه مبنيَّ الأصل أو لا، وهذا -أعني المركب الذي لم يشبه مبني الأصل- هو المعرب، وما عداه -أعني غير المركب، والمركب الذي يشبه مبني الأصل- مبنيٌّ.

فالمعرب **الذي هو قسم**[1] **من الاسم**: المركب **أي الاسم**[2، 3] **الذي ركب**[4] مع غيره ....

= وإن كان الأول فهو المعرب، وإن كان الثاني فهو المبني؛ لأن التعريف اللازم من دليل الحصر المشهور لا يكون مساويا للمعرَّف، بل يوجد المعرَّف بدونه، كـ«زيد» في «جاءني زيد»؛ لأنه معرب، مع أنه لم يختلف آخره باختلاف العوامل؛ لعدم وجود اختلاف الآخر، وإلا اختلاف العوامل فيه إذا أريد من الاختلاف هو الاختلاف بالفعل. وإن أريد من الاختلاف هو صحة الاختلاف فيلزم أن يكون المبني معربا؛ لوجود صحة الاختلاف فيه. لا يقال: المراد هو الأول؛ فإن مجيئه من السكون إلى الحركة اختلاف بالفعل. لأنا نقول: الكلام في اختلاف آخر المعرب، لا في اختلاف آخر الكلمة، سواء كانت معربة أو مبنية، أو نقول: المنفي من «زيد» في المثال المذكور هو اختلاف الآخر.

هو قسم من الاسم إلخ: أشار به إلى أن المعرب قيد للقسم؛ لأن المعرب الذي هو قسم منه هو الاسم المعرب، فاللام الداخلة على في القسم للعهد، والإشارة إلى القسم الذي هو الاسم المعرب، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن قسم الشيء هو ما يكون أخص منه ومندرجا تحته، مع أن شيئا من المعرب والمبني ليس أخص منه ومندرجا تحته؛ لوجودهما في الفعل أيضا. انتهى حاصل كلامه. لا يقال: إن «زيدا» يلزم أن يكون قسما من الإنسان؛ لأنه أخص منه ومندرج تحته. لأنا نقول: الكلية شرط في كون الشيء قسما، ولا يلزم منه أن كل ما وجد فيه هذا يكون قسما. وإنما قدم المعرب على المبني مع أن تعريف المبني وجودي، وتعريف المعرب عدمي، فالأولى تقديمه عليه، كما فعله صاحب «اللباب» وغيره؛ لأن المعرب أصل؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، والفاء للتفسير، والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسّر: كون ذكر ذلك المفسَّر بعد ذكر المفسَّر، بالفتح.

أي الاسم الذي ركب إلخ: أراد من المركب معناه اللغوي، وهو المنضم إلى غيره، لا الاصطلاحي، وهو ما يدل جزء لفظه على جزء معناه؛ لأن المعرب قسم من الاسم، وهو مفرد، فلو أريد منه معناه الاصطلاحي يلزم التعريف بالمباين. ولما أراد من المركب الاسمَ المركبَ لا يرد الاعتراض بعدم المانعية؛ لصدق التعريف على مبني الأصل؛ لأنه ليس باسم، ويخرج مبني الأصل أيضا بقوله: «يتحقق معه عامله»؛ لعدم العامل فيه، فيكون ذكر الاسم في التعريف؛ للتحقيق واقتضاء المقام. وما أجاب عنه بعض الشارحين من أن المعرب إذا لم يكن مشابها لمبني الأصل، فعدم كون مبني الأصل معربا أولى: مما لا يلتفت؛ لأن الاعتراض على مبني الأصل بعدم المانعية، بأن التعريف صادق عليه، فينبغي أن يقال في الجواب: إن التعريف لا يصدق عليه، فالقول بأن عدم كون مبني الأصل معربا أولى: ليس في المقابلة. وأجيب أيضا عن الشبهة المذكورة بأنا لا نسلم صدق التعريف عليه، بل هو مشابه لمبني الأصل، فجاز أن يكون الماضي مشابها بالأمر مثلا، وهو بالحرف. ورد بأن الحرف إما مشابه بالأمر أو الماضي، وعلى كلا التقديرين يلزم الدور. =

---

(١) إشارة إلى أنه تعريف للقسم المعهود المذكور سابقا. (جمال) (٢) إشارة إلى أن «المركب» صفة، موصوفه «الاسم»، واللام فيه بمعنى «الذي»، فلا يرد مبني الأصل. (جمال) (٣) يندفع به ما يقال من أن التعريف غير مطرد؛ لأنه يصدق على مبني الأصل أنه مركب لم يشبه مبني الأصل، وذلك لأن الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه. (عبد الغفور)

(٤) يعني أن المراد بالمركب ليس ما يقابل المفرد؛ إذ من الظاهر عدم صحة ذلك في المعرب الذي هو قسم من الاسم، بل المراد ما ركب مع غيره. فالأول مركب في نفسه، والثاني مركب مع غيره، كأنه إيجاز المركب مع الغير. (التاشكندي)

تركيبا[1] يتحققُ معه عامله، فيدخل فيه «زيد» و«قائم» و«هؤلاء» في قولك: «زيدٌ قائمٌ»، و«قام هؤلاء»، بخلاف ما ليس بمركب أصلا من الأسماء المعدودة، نحو: «ألف، با، تا، زيد، عمرو، بكر». وبخلاف ما هو مركبٌ مع غيره، لكن لا تركيبًا يتحقق معه عامله، كـ«غلام»[2] في «غلام زيد»؛ فإنَّ جميعَ ذلك من قبيلِ المبنيات عند المصنف.

= وأما إذا لم يشابه فيصدق التعريف عليه. وقيل في رده: بأن المراد من المشابهة المنفية هو المشابهة الموجبة للبناء، وهذه المشابهة منفية فيه، وإلا لزم الدور، وأيضا لزم أن يكون بناؤه بسبب المشابهة لا بنفسه، واللازم باطل، فكذا ملزومه.

واعلم أن الشارح قال في المبنيات: إن اللام في الاسم الفاعل والمفعول بمعنى «الذي»، وهما مفردان صورة، وجملتان معنًى، بمعنى الفعل الماضي، فما قال بعض المحشين من أن تفسير المركب بالاسم الذي ركب مع غيره: خلاف الظاهر، بل لا يفهم هذا معنى من المركب أصلا، وحمل العبارة التي في التعريفات على ظاهرها واجب: ليس بشيء، كما لا يخفى. وأيضا ما قال المحشي المذكور من أن المركب مشترك بين المعاني المتعددة، أو حقيقة في البعض، ومجاز في الآخر، واستعمال الألفاظ المشتركة والمجازية في التعريفات من القرينة الواضحة غير جائز، فما القرينة فيما نحن فيه: ليس بشيء أيضا؛ لأن القرينة على أن المراد من المركب غير معناه الاصطلاحي هي كون المعرب قسما من الاسم، وهو مفرد. وأيضا القرينة على أنه ليس المراد من المركب هو جعل الكلمتين كلمة واحدة كـ«بعلبك»، هي أن المركب بهذا المعنى لا يكون مخصوصا بالمعرب؛ لوجوده في المبني أيضا.

قيل: هذا التعريف يستلزم الدور؛ لأن معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل، ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الإعراب؛ لأنه مأخوذ في تعريف العامل، ومعرفة الإعراب يتوقف على معرفة المعرب، لأنه مأخوذ في تعريف الإعراب، فمعرفة المعرب يتوقف على نفسه، وهذا دور. وأجيب بأن معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل المطلق الأعم من الاسم والفعل؛ فإن العامل المذكور في تعريف المعرب يشملهما معا، والعامل الذي عرفه فيما بعد، هو عامل الاسم، فلا دورَ حينئذ.

تركيبا يتحقق معه عامله: إنما لم يقل: «تركيبا مع عامله»؛ لأن الظاهر منه أن يكون أحد طرفي المركب هو العامل، كما هو المتبادر من التركيب. فحينئذ يشكل بالمبتدأ والخبر؛ فإنهما معربان، وليس العامل أحد طرفي التركيب، كـ«زيد قائم»؛ لأن العامل معنوي فيهما. وإن أريد بتركيبه مع العامل انضمامُه معه بمعنى «تحقق العامل معه» فبعيد غاية البعد.

فيدخل فيه زيد إلخ: فإن «زيدا» مركب مع «قائم»، و«قائم» مع «زيد» تركيبا يتحقق معه عامله وإن لم يتركب شيء منهما مع عامله، وبهذا يظهر أن المعتبر هو التركيب الذي يتحقق معه عامله، سواء كان مع العامل أو لا، لا التركيب مع العامل؛ لما عرفت أن المتبادر من التركيب أن يكون أحد طرفي المركب هو العامل، فيخرج المبتدأ والخبر، وأيضا ليس المراد هو التركيب الذي يتحقق معه العامل في الجملة، وإن لم يكن عاملا في هذا المركب؛ لأنه يدخل حينئذ «غلام» في «غلام زيد».

كغلام في غلام زيد: فإنه مركب مع «زيد»، ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا، بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي؛ لأن المضاف عامل فيه، أو حرف الجر المقدر. وبعض الشارحين أراد من التركيب التركيبَ الإسنادي؛ لإخراج «غلام» في «غلام زيد». =

---

(١) لم يقل: «تركيبا مع عامله»؛ لئلا يخرج ما عامله معنوي. ويبعد أن يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى: تحقق العامل معه. (عبد الغفور) (٢) فإنه مركب مع غيره الذي هو «زيد»، لكن لا يتحقق معه عامله، بل يتحقق عامل المضاف إليه، إما المضاف أو الحرف المقدر، فالمضاف مبني، والمضاف إليه معرب. (التاشكندي)

الذي لم يشبه، أي لم يناسب[1] مناسبة[2] مؤثرة في منع الإعراب.

= قيل: إنه ليس بصواب؛ لخروج المضاف إليه أيضا حينئذ، مع أنه معرب. قال السيد قدس سره: وإذا أريد من التركيب الإسنادي لم يدخل في الحد إلا المسند والمسند إليه؛ لأنهما مركبان تركيبا إسناديا، وحينئذ يخرج المضاف إليه وسائر المعمولات، كالمفاعيل الخمسة. انتهى كلامه.

واتفق علماء زماني على تغليط صاحب «المتوسط» بسبب إرادته تركيبا إسناديا. أقول: لا شك أن المراد من التركيب معناه اللغوي، أي الاسم الذي ركب وضُمَّ إلى غيره بضم الإسنادي، أي الضم الذي له نسبة إلى الإسناد، بأن كان الاسم مسندا إلى غيره، بمعنى أنه لم يكن مضافا إلى غيره، فحينئذ خرج «الغلام» في «غلام زيد»، دون المضاف إليه، وليس مراده من التركيب الإسنادي هو التركيب الإسنادي بحسب الاصطلاح حتى يرد ما أورده على ما ذكرناه.

أي لم يناسب مناسبة إلخ: اعلم أن المشابهة هي الاشتراك في الكيفية، فهي أخص من المناسبة. وإنما فسر الأخص بالأعم؛ لأنه لو لم يفسر به يلزم أن لا يكون التعريف مانعا؛ لصدقه على الاسم المتضمن لمبني الأصل، كـ«أين»، ولصدقه على الاسم المضاف إلى شيء هو مشابه له، كـ«يومئذ»؛ فإن اليوم مضاف إلى «إذ»، وهو مشابه للحرف من حيث كون كل منهما ثنائية؛ فإن الاسم المتضمن والمضاف يكونان من أفراد المناسبة، دون المشابهة، فيصدق عليه أنه لم يشابه، ولا يصدق أنه لم يناسب، ولذلك قال: «المبني ما ناسب إلخ»، دون «ما شابه»، فاندفع بذلك ما قيل: لم لم يقل المصنف في تعريف المبني «المشابهة» موقع «المناسبة».

ثم إنه قدس سره أشار به إلى أنه ليس المراد من المناسبة هي المناسبة المطلقة، وإلا يلزم أن لا يوجد معرب أصلا؛ لمشابهته بمبني الأصل في كون كل منهما كلمة، أو لاشتراكهما في الوجود. وبعبارة أخرى بأن قوله: «مناسبة مؤثرة في منع الإعراب» احتراز عن مناسبة غير المنصرف الماضي والأمر في تحقق الفرعيتين؛ فإنه مشترك بينه وبينهما وإن كان مشتركا بينه وبين الفعل مطلقا أيضا، وعن مناسبة المصدر العامل الماضي في مثل: «أعجبني ضرب زيد عمرا أمس»؛ فإن المصدر العامل في معنى الفعل، وإلا لم يعمل، وعن مناسبة الاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، وعن مناسبة «غير» بمعنى «إلا» الحرف، وغيرها مما لم يؤثر في منع الإعراب. قيل: قوله: «أي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب» يستلزم الدور؛ لاعتبار الإعراب في تعريف المعرب، وقد اعتبر المعرب في تعريف الإعراب. وأجيب بكون المراد من المعرب في تعريف الإعراب ذاته، أو الأعم من الذات ومن الذات المأخوذة مع الوصف، بخلاف المعرَّف؛ فإن المراد منه هو المعرب من حيث إنه معرب. ويمكن مثل هذا التصرف في الإعراب المأخوذ في تعريف المعرب.

واعلم أن المناسبة المؤثرة في البناء بعضها أن يكون الاسم متضمنا لمعنى مبني الأصل، كـ«أين»؛ فإنه اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام وأنها حرف، وبعضها أن يكون الاسم مشابها لمبني الأصل في الاحتياج، كالمبهمات؛ فإنها مشابهة للحرف في الاحتياج، إلا أن الحرف يحتاج في الدلالة إلى المتعلق، وهي تحتاج إلى الصلة للإبهام. وبعضها أن يكون الاسم واقعا موقع مبني الأصل، كـ«نزال»؛ فإنه واقع موقع «انزل»؛ فإنه بمعنى «انزل» بكسر الهمزة. وبعضها أن يكون الاسم مشابها لشيء وهو واقع موقعه، كـ«فجار» و«فساق»؛ فإنهما يتشابهان لـ«نزال» عدلا وزنة، وهو واقع موقعه، أما المشابهة في الوزن فظاهر، وأما المشابهة في العدل فكما سيأتي في أسماء الأفعال. وبعضها عكس ذلك، كمنادى المفرد للمعرفة؛ فإنه واقع موقع الكاف الذي في «أدعوك»، وهو مشابه لكاف «ذلك» و«إياك». وبعضها أن يكون اسما مضافا إلى شيء وهو مشابه لمبني الأصل، كـ«يومئذ»؛ فإنَّ اليوم مضاف إلى «إذ»، وهو مشابه للحرف من حيث إن كلا منهما ثنائية. =

(١) فسره به؛ ليخرج المتضمن والمضاف؛ فإنه مناسب لمبني الأصل وإن لم يكن مشابها؛ إذ المشابهة هو الاشتراك في الكيفية. (جمال)

(٢) هي مبيَّنة في بحث المبني، فلا يلزم في التعريف جهالة.

مبني الأصل أي المبني الذي هو الأصل(١) في البناء، فالإضافة بيانيةٌ.(٢)

= قيل: إن معرفة المعرب موقوفة على معرفة المناسبة المؤثرة في البناء، ومعرفة هذه المناسبة موقوفة على معرفة المبني، فالأولى حينئذ تقديم المبنيات على المعربات، كما فعله صاحب «اللباب». ويمكن الجواب بأنه إنما قدم المعرب على المبني؛ إشارة إلى جوازه أيضا، وإبطال توهم تعريف المعرب بالمجهول؛ لأن المناسبة المؤثرة في البناء المذكورة في المبنيات معلومة بهذا الوجه وغير مجهولة، كما سنذكر كلاما يشير إليه بعد ذلك.

وقد قيل: المراد أن المعرب ما لم يناسب مناسبة مؤثرة التي هي مذكورة في المبنيات، فالمناسبة المؤثرة في البناء المبينة معلومة وغير مجهولة، فلا يلزم من تعريف المعرب بها تعريف بالمجهول، نعم يلزم ذلك لو فسر المناسبة بالمناسبة المؤثرة القوية ولم تبين؛ لأن للمناسبة القوية مراتب كثيرة؛ لأن القوة من الأمور النسبية، فيكون زيادة القوة بالنسبة إلى شيء دون شيء.

أي المبني الذي إلخ:وإنما لم يقل: «أي المبني الذي أصله البناء»؛ لئلا يلزم عدم مانعية التعريف؛ لأنه يصدق على المضارع أن أصله البناء، لكن الإعراب عارض عليه، وإليه يشير قوله: «المضارع ما أشبه أي فعل إلخ»، فإذا كان الإعراب عارضا عليه فيجوز إطلاق المبني عليه، فلا يرد أن المضارع يخرج بقيد المبني في قوله: «أي الذي أصله البناء»، فالمراد من قوله: «هو الأصل في البناء» هو أصل المبنيات.

ومقصوده -قدس سره- منه دفع ما قال الشيخ الرضي من أنه إن أخذنا لفظ مبني الأصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور، دخل فيه مطلق الأفعال مضارعا أو غيره؛ إذ أصل جميع الأفعال البناء على ما ذهب إليه البصرية. انتهى كلامه. وقال السيد قدس سره: فيه مناقشة تظهر من التأمل في الفرق بين أن يقال: هذا مبني، وهذا أصله البناء؛ إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء، وذلك بحسب الأصالة دون العروض، والمتبادر من الثاني أن أصله مبني سواء بني، كما هو أصله، أو عرض له الإعراب. انتهى كلامه. وقد حررنا خلاصته آنفا.

فالإضافة بيانية: قيل: لا يجوز أن يكون إضافةُ المبني إلى الأصل بيانيةً، على ما فسّر الأصل بالأصل في البناء؛ لأن الإضافة البيانية فيما إذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه، كما ذكره الشارح في بحث الإضافة، مع أن المبني أعم مطلقا من الأصل في البناء؛ لوجود المبني في الأسماء المبنية، وإضافة الأصل الأعم إلى الأخص لامية. هذا ما ذكره مولانا عص. ويمكن الجواب بأن المبني مضاف إلى الأصل، لا إلى الأصل في البناء، وإن كان المراد منه الأصل في البناء. أما نسبة عموم من وجه بين المبني والأصل فلوجودهما في مبني الأصل، ووجوده بدون الأصل في الأسماء المبنية، ووجوده بدون المبني في الأسماء المعربة؛ فإن الأصل في الأسماء الإعراب وإن كان المراد من الأصل ههنا هو الأصل في البناء. قيل: الإضافة البيانية تكون فيما إذا كان المضاف إليه أصلا للمضاف بأن كان المضاف حاصلا من المضاف إليه، مثل: «خاتم فضة»، كما ذكره الشارح في بحث الإضافة، وفيما نحن فيه ليس كذلك. ويمكن الجواب بأن ما ذكره في بحث الإضافة لِمَ لا يجوز أن يكون حكما على الأغلب.

---

(١) لم يفسر بما أصله البناء؛ لأنه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة؛ لأن أصل جميع الأفعال البناء، وإنما الإعراب فيها لعارض المشابهة بالاسم. (عبد الغفور) (٢) لم يفسره بما هو الأصل فيه البناء؛ لأنه يصدق على الفعل المضارع أن الأصل فيه البناء؛ لأن الأصل في جميع الأفعال البناء. وأما كونه أصلا في البناء فيقتضي أن يكون مبنيا، ويكون بناؤه بحسب الأصالة دون العروض، وحينئذ ينحصر في الثلاثة المذكورة والجملة من حيث هي هي، كما ذهب بعضهم. (التاشكندي) (٣) اعلم أن الإضافة البيانية إنما تتصور فيما يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم من وجه، وههنا كذلك؛ لأن المبني يكون أصلا وغير أصل، وكذلك الأصل يكون مبنيا ومعربا. (نور)

وهو الماضي(١) والأمر بغير اللام(٢) والحرف. وبهذا القيد خَرج مثل «هؤلاء» في مثل «قام هؤلاء»؛ لكونه مشابها لمبني الأصل، كما سيجيء في بابه إن شاء الله تعالى.

أي باب المبني

اعلم أنَّ صاحبَ «الكشاف»(٣) جعلَ الأسماءَ المعدودةَ العاريةَ عن المشابهة المذكورة معربة،

وهو الزمخشري

وليس النزاع(٤) في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك: أعربت؛(٥) فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء(٦)

الكلمة — أي المعرب لغوي

الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب، بل في المعرب اصطلاحا، فاعتبر العلامة ....

النزاع — الزمخشري في كون الكلمة معربة اصطلاحا (ح)

والأمر بغير اللام: قيل: لا احتياج إلى إيراد قوله: «بغير اللام»؛ لأن الأمر عند النحاة ليس إلا الأمر بغير اللام، والأمر الذي هو مع اللام فهو مضارع مجزوم عندهم، هذا ما ذكره بعض المحققين. ويمكن أن يجاب بأن إيراده لرعاية المبتدئ؛ لأنه يظن بل يعتقد أن الأمر مع اللام أيضا أمر؛ لأنه يشرع في علم النحو بعد ما خرجَ من علم الصرف، وفي علم الصرف مثل ما اعتقده. ولو جعل قوله: «بغير اللام» قيدا وقعيا لا احترازيا فلا إشكال. واعلم أن السيد قدس سره في حاشية «المتوسط» جعل الجملة من حيث إنها جملة من مبني الأصل، كـ«زيد قائم» مثلا؛ فإن كل واحد من «زيد»، و«قائم» معرب، لكن المجموع مبني عنده، وليس المصنف على ذلك، فلذا تركها.

كما سيجيء في بابه: أي كما سيجيء وجه كونه مشابها لمبني الأصل في باب المبني في كلام الشارح، فلا يرد حينئذ ما قال مولانا عصمت الله، حيث قال: إن صاحب «الكافية» لم يبين في باب المبني مناسبة كل مبني بمبني الأصل من أي جهة، كما يفهم من هذا الكلام. انتهى كلامه. وليس النزاع: أي نزاع صاحب «الكشاف» والمصنف.

في المعرب إلخ: أي في جعلها معربا لغويا. من قولك أعربت: أي أعربت الاسم، بصيغة المخاطب أو المتكلم المعلومَين؛ فإن العلامة متفق مع المصنف في كون الأسماء المعدودة غير معربة، بمعنى اللغوي الذي هو من «أعربت»؛ لأن ذلك لا يتحقق إلا بعد إجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب، فليس لأحد أن ينازع فيه في أنه معرب.

فاعتبر العلامة إلخ: يعني أن العلامة اكتفى في تحقُّق المعرب بكونه قابلا لوجود أسباب الإعراب فيه، سواء وجدت، كـ«زيد» في «قام زيد»، أو لم توجد، كـ«زيد» بالسكون، والمصنف لم يكتف به، بل زاد مع القابلية وجود الأسباب التي بها يستحق الاسم لأن يعطى الإعراب، وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الأصل. قال مولانا عصمت الله: ولم يقل: «اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للإعراب»؛ لأنه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة؛ لأن المصنف أيضا لم يعتبر إلا الصلاحية، دون الإعراب بالفعل، بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المصنف، واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة، وبعبارة توضح المعتبر عند العلامة: الإعراب بالقوة البعيدة من الفعل، وعند المصنف: الإعراب بالقوة القريبة من الفعل. انتهى كلامه.

---

(١) وكذا الجملة من حيث هي هي، صرَّح به السيد السند في حواشي «المتوسط». (ح)

(٢) قيَّد به؛ ليخرج المقرون باللام؛ لأن الأمر بحسب عرف النحاة حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة. (ح)

(٣) قوله: «صاحب الكشاف» منه إلى قوله: «وهي معربة» عبارة السيد السند في حواشيه لـ«الرضي»، لا زيادة فيه ولا نقصان. (ت)

(٤) الذي بين المصنف وصاحب «الكشاف» في الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة. (جمال) (٥) أي أجريت الإعراب عليها. (جمال)

(٦) وبعد الإجراء لا يتصور النزاع في كونها معربة. (ح)

مجرد الصلاحية[1] لاستحقاق الإعراب بعد التركيب، وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر.

واعتبر المصنف مع الصلاحية[2] حصولَ الاستحقاق[3] بالفعل، ولهذا[4] أخذَ التركيبَ[5] في تعريفه. وأما وجود الإعراب بالفعل في كونِ الاسم معربًا فلم يعتبره أحدٌ، ولذلك[6] يقال: لم تعرب الكلمة وهي معربة.

وإنما عَدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل؛ لأن الغرضَ[7] ....

واعتبر المصنف مع الصلاحية إلخ: قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله: لا وجه ههنا إلى ذكر الصلاحية؛ إذ الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون صلاحية الاستحقاق. انتهى كلامه. أقول: لا نسلم تحقق الاستحقاق بالفعل بدون صلاحيته؛ لأن معنى الاستحقاق بالفعل ما ذكره مولانا عب، وهو وجود الأسباب التي بها يستحق الاسم لأن يعطى الإعراب، وهي التركيب وتحقق العامل وعدم المشابهة لمبني الأصل، وقد ذكروا أن معنى الصلاحية -أي صلاحية استحقاق الإعراب- هو انتفاء المانع عن قبول الإعراب لفظا، فجاز أن لا ينتفي المانع عن قبوله مع وجود الأسباب التي بها يستحق الاسم لأن يعطى الإعراب، كما في الاسم الذي في آخره ألف مقصورة، كـ«العصا» إذا ركب مع غيره: العاملِ، فتأمل.
أخذ التركيب في تعريفه: إذ به حصل الاستحقاق بالفعل. وأما وجود الإعراب بالفعل إلخ: وتوضيحه: أن العلامة اعتبر الإعراب بالقوة البعيدة، والمصنف اعتبر الإعراب بالقوة القريبة من الفعل. لم تعرب الكلمة إلخ: والمراد هو سلب الإعراب بحسب اللفظ فيما إذا كان إعرابه لفظا، وسلب الإعراب بأن لم يظهره المتكلم، بأن قال: جاءني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، بالسكون.
وإنما عدل المصنف إلخ: قيل: وجه العدول أنه لو عرَّف المعرب بما عرَّف به الجمهور يلزم أن لا يكون التعريف جامعا؛ لعدم صدقه على الاسم المركب مع العامل ابتداء؛ لعدم اختلاف العامل. وإن أردتَّ بالاختلاف صحة الاختلاف يلزم حينئذ أن لا يكون التعريف مانعا؛ لصدقه على الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة، مع أنها ليست بمعربة عند المصنف، كما عرفت.
لأن الغرض إلخ: أي من اجتماع مسائله، مثل: كل فاعل مرفوعٌ، وكل مفعول منصوب، وكل مضاف إليه مجرور، فيضم إليها صغرى =

---

(١) أي كونه صالحا لأن يقال فيه: إنه يستحق الإعراب بعد التركيب، بأن لا يكون مشابها لمبني الأصل، لا الحصول بالفعل. (جمال)
(٢) أي كونه صالحا للاستحقاق بعد التركيب، وأن لا يكون مشابها لمبني الأصل. (جمال)
(٣) بأن يركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله، فإذا حصل الاستحقاق بالفعل بما ذكر، يصير الاسم معربا. (جمال)
(٤) أي لاعتبار المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل. (جمال) (٥) إذ به يحصل الاستحقاق بالفعل، وأما وجود الإعراب بالفعل فلم يعتبره أحد. والحاصل: أن العلامة اعتبر الإعراب بالقوة البعيدة من الفعل، والمصنف اعتبر الإعراب بالقوة القريبة من الفعل. (عصمت) (٦) أي لأجل عدم اعتبار وجود الإعراب لفظا في كون الاسم معربا، يقال لمن قال: «جاء زيد» بدون الإعراب؛ تنبيها على خطئه: لم تعرب الكلمة، أي لم تجر عليها الإعراب لفظا أيها القائل والحال أنها معربة، لا مانع فيها من الإجراء لفظا، على ما هو الظاهر المتبادر من تقييد الجملة بالجملة الحالية. (جمال) (٧) أي الغرض المهم، فلا يرد أن الغرض ليس منحصرا في هذا، =

من تدوين علم النحو أن يَعرِفَ بهِ أحوالَ أواخر الكلمة في التركيب مَن لم يتتبع[1] لغة العرب، ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم؛ فإن العارفَ بأحكامها كذلك مستغنٍ عن النحو، ولا فائدة له معتدًّا بها في معرفة اصطلاحاتهم.

فالمقصود مِن معرفة المعرب ....

أي من معرفة أن هذا أو ذلك معرب. (عف)

= سهنة الحصول، فيقال: «زيد» في «جاءني زيد» مرفوع؛ لأنه فاعل، وكل فاعلٍ مرفوعٌ، فـ«زيد» مرفوعٌ، وكذا البواقي من القواعد. ثم ... من الغرض هو الأصلي، فالغرض الذي يعتد به هو الذي يعرف به أحوال أواخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء، ويؤيده أيضا تسميتهم علمَ النحو بعلم الإعراب، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن الغرض من علم النحو غير منحصر في ذلك؛ فإن معرفة الهيئة التركيبية، وتقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، ومثل وجوب تقديم المتضمّن لمعنى الاستفهام على سائر الكلام، ووجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الأحوال: من جملة الأغراض من تدوينه، فالأولى أن يقال: من جملة الغرض من علم النحو إلخ. انتهى كلامه.

بأحكامها كذلك: أي بأحكام لغة العرب بالتتبع والسماع منهم. ولا فائدة له معتدا بها: جواب سؤال، تقريره: أن العارف بأحكامها بالتتبع والسماع منهم لا يكون مستغنيا عن النحو؛ لأن العارف يعرف أحوال أواخر الكلمة من حيث إن أواخرها مرفوع ومنصوب ومجرور، ومضموم ومفتوح ومكسور، ولكنه لم يعرف اسم هذه الكلمات، فإن معرفة اسمها أيضا من الفوائد. فقوله: «ولا فائدة له معتدا» جواب عنه. ويمكن أن يقال: إنما نفى الفائدة المعتد بها لا جنس الفائدة؛ لأنه تكون لعارف أحكامها بالسماع منهم في معرفة اصطلاحاتهم فائدة، وهي حصول ضبط المسائل والملكة بها، فلذا نفى الفائدة الخاصة.

فالمقصود من معرفة المعرب إلخ: قال المجد المحشي مولانا عب: أشار به إلى أنه ليس في نفس التعريف فساد، بل الفساد في المقصود من التعريف، وبيانه: أن المقصود من تعريف المعرب أن يعلم المعرب بوجه صالح لأن يكون وسطا؛ ليحكم بأن هذا أو ذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل، بأن يقال: هذا معرب، وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل. ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف؛ لصحة أن يقال: «زيد» في «قام زيد» معرب، أي مركب لم يشبه مبني الأصل، وكل معرب -أي مركب لم يشبه مبني الأصل- مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فـ«زيد» مما يختلف آخره باختلاف العوامل، بخلاف تعريف الجمهور؛ فإن الوجه الحاصل منه غير صالح لأن يكون وسطا؛ للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور أو لا في ضمنه، وذلك لأنك إذا قلت: «زيد» في المثال المذكور معرب، أي مما يختلف آخره باختلاف العوامل، وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فـ«زيد» مما يختلف آخره باختلاف العوامل، لزم أن يكون الصغرى عين النتيجة، والصغرى متقدمة، والنتيجة =

= بل من الغرض معرفة الهيئات التركيبية، وتقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير إلى غير ذلك.

(1) قوله: «من لم يتتبع» إلى قوله: «ولا فائدة معتدا بها» إشارة إلى جواب ما أورد ههنا من أنه لا نسلم أن الغرض من تعريف المعرب أن يعرف به أنه مما اختلف آخره؛ لجواز أن يعرف هذا الحكم من استعمال العرب، والمقصود من التعريف معرفة أن المعرب يطلق على مختلف الآخر وعلى غير مختلف الآخر. وحاصل الجواب: أن هذا لمن لا يعرف الأحوال بالتتبع والاستقراء؛ فإن العارف بها بالتتبع لا احتياج له إلى النحو. (نور الحق)

....

= متأخرة عنها ابتداء أو بواسطة الدليل، فيلزم تقدم الشيء على نفسه. أما كون تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور فظاهر، لأن العلم بالنتيجة يتوقف على العلم بالدليل، والعلم به يتوقف على العلم بأجزائه، ومن أجزائه الصغرى، وهو عين النتيجة، فيلزم توقف علم النتيجة على نفسها. وأما كون تقدم الشيء على نفسه لا في ضمن الدور، بل في ضمن المصادرة الاصطلاحية -وهو كون المدعى جزءا من الدليل-؛ فلأن العلم بثبوت المدعى يتوقف على العلم بالدليل، والعلم به يتوقف على العلم بأجزائه، ومن أجزائه الصغرى، وهو عين المدعى، فيلزم تقدم العلم بالمدعى على نفسه؛ لتوقف العلم بالمدعى على نفسه.

وقد أشار إلى الصغرى بقوله: «من معرفة المعرب»، أي من معرفة أن هذا أو ذاك معرب. وإلى النتيجة بقوله: «أن يعرف أنه»، أي ما عرف أنه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل. وإلى الوسط بقوله: «حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف، وتعريفه به»، أي بسبب [معرفة] مفهوم الاختلاف، وتعريف مفهومه به؛ فإن التصديق بأن هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف. لا يقال: الصغرى مجملة، والنتيجة مفصلة، فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه. لأنا نقول: لا مدخل للتفصيل في التوقف؛ فإن الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف، وهي واحدة في صورتي الإجمال والتفصيل، وهذا ظاهر لا سترة عليه. انتهى كلامه.

قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله: وأمّا ما أفاده الفاضل المحشي فهو أنه لو عرف المعرب بهذا التعريف يلزم الفساد فيما هو المقصود من التعريف، لا في نفس التعريف؛ فإن المقصود من تعريف المعرب أن يعرف مصداقاته، ويحكم عليها بأنها مما يختلف آخره باختلاف العوامل، بأن يقال: [هذا الشيء معرب، وكل معرب يختلف آخره باختلاف العوامل،] فهذا الشيء يختلف آخره باختلاف العوامل، فلو عرف المعرب بأنه ما يختلف آخره باختلاف العوامل يكون صغرى الدليل عين النتيجة المقصودة بالإثبات؛ إذ معنى هذا الشيء معرب حينئذ: أن هذا الشيء مما يختلف آخره باختلاف العوامل، وهو عين النتيجة، فيلزم المصادرة على المطلوب، والظاهر أن تلك المصادرة مندفعة بالمغايرة التي وقعت بين القضيتين بالإجمال والتفصيل. وأيضا بعض عبارة الشارح يأبى عن هذا الحمل. انتهى ما قال الفاضل السمرقندي.

أقول: أنت خبير بأن قوله: «والظاهر أن تلك المصادرة مندفعة بالمغايرة إلخ» مضمون «لا يقال» الذي أورده المجد المحشي مولانا عب، فالفاضل السمرقندي اختار مضمون «لا يقال» الذي أورده المجد المحشي، وزعم أنه كلام حسن، وغفل عن مضمون «لأنا نقول» الذي أورده المجد المحشي، بل غفل عن مضمون صدر هذه الحاشية التي أوردها المجد المحشي، فليطلع أولا على وجه اختيار الفاضل المذكور، ثم على مضمون «لأنا نقول إلخ».

فأقول: إنما اختار الفاضل السمرقندي «لا يقال» المذكور في كلام المجد المحشي؛ لأنه نظر إلى الحد التام ومحدوده؛ فإن المغايرة بينهما بالإجمال والتفصيل مع صحتهما، وأيضا نظر في صحة قولنا: زيد إنسان؛ لأنه حيوان ناطق، وكل حيوان ناطق إنسان، فزيد إنسان، مع أن المغايرة بين الصغرى والنتيجة بالإجمال والتفصيل، فزعم الفاضل السمرقندي أن المغايرة بالإجمال والتفصيل صحيحة في جميع المواد، غير مخصوصة بمادة دون مادة، ولذا اختار «لا يقال» الذي في كلام المجد المحشي، ولكن فرق بين المغايرة بالإجمال والتفصيل الذي فيما نحن فيه وبين المغايرة بالإجمال والتفصيل الذي في الحد التام والمحدود، كما ستعرف مما نبين به مضمون «لأنا نقول» الذي في كلام المجد المحشي.

فنقول: مضمونه أنه لا مدخل لتفصيل النتيجة في التوقف، أي في توقف النتيجة على الصغرى؛ لأن الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف، وهي واحدة في صورتي الإجمال والتفصيل. والحاصل: أن نفس مفهوم الاختلاف في الصغرى والنتيجة واحدة. أما كون نفس مفهومه في النتيجة فظاهر، وأما في الصغرى فلأنه يقال على تقدير أن يعرف المعرب بما عرف به الجمهور: إن «زيدا» في «قام زيد» مما يختلف آخره باختلاف العوامل؛ لأنه معرب، أي مما يختلف آخره باختلاف العوامل، وكل معرب -أي ما يختلف آخره =

مثلًا أن يَعرِف أنه مما يختلف آخره في كلامهم؛ ليَجعل آخرَه مختلفًا، فيطابق كلامهم. فمعرفته متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره، فلو كان معرفته المتقدمة حاصلةً بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به، وجب أن يُعرَّف أولا بأنه مما يختلف آخره؛ ليُعرف أنه مما يختلف آخره، فيلزم تقدُّم الشيء على نفسه، فينبغي أن يُعرَّف أولا بغير ما عرفه به الجمهورُ، ويجعل ما عرفوه به من جملة أحكامه، كما فعله المصنف رحمه الله.

= باختلاف العوامل- مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فـ«زيد» مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فيكون النتيجة عين الصغرى؛ لأن الصغرى هي ما يختلف آخره باختلاف العوامل، لا المعرب؛ لأنه معرف بالفتح، مع أن الكلام في أن يعلم المعرب بوجه صالح لأن يكون هذا الوجه حدا أوسطا، وهو ما يختلف آخره باختلاف العوامل.

وقد عرفتَ أن الفساد ليس في نفس التعريف، بل هو في المقصود من التعريف، والمقصود من تعريف المعرب أن يعرف المعرب بوجه يصلح أن يكون هذا الوجه حدا أوسطا، فليس شيء يصلح في تعريف الجمهور أن يقع حدا أوسطا؛ لأنه يلزم تقدم الشيء على نفسه؛ لأن الصغرى متقدمة على الدليل، وهو متقدم على النتيجة، فيكون الصغرى متقدمة عليها؛ لأن العلم بالنتيجة يتوقف على العلم بالدليل، والعلم بالدليل يتوقف على العلم بالصغرى؛ لأن العلم بالكل يتوقف على العلم بالجزء، فالعلم بالدليل يتوقف على العلم بالنتيجة، مع أن الأمر بالعكس، فيلزم المحذور المذكور؛ لما مر من أن الصغرى عين النتيجة، ويلزم المصادرة على المطلوب أيضا: لكون المدعى جزء الدليل؛ لأنه يصح لك أن تقول: «زيد» مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فما الدليل؟ إنه يقال: لأنه مما يختلف آخره باختلاف العوامل، وكل ما يختلف آخره باختلاف العوامل فهو مما يختلف آخره باختلاف العوامل، فـ«زيد» مما يختلف آخره باختلاف العوامل.

وأما على تقدير تعريف المصنف لا يلزم ذلك المحذور؛ لأنه يحصل من تعريفه للمعرب وجه يصلح أن يكون هذا الوجه حدا أوسطا، وهو مركب لم يشبه مبني الأصل، كما عرفت من كلام المجد المحشي. وأيضا على تقدير تعريف الجمهور يلزم أن لا يكون الكبرى فائدة؛ لأن موضوعها عين محمولها؛ لأنه يرجع إلى أن كل ما اختلف آخره باختلاف العوامل فهو مما اختلف آخره باختلاف العوامل. وإنما ذكرنا أن الفساد ليس في نفس التعريف بل في المقصود؛ لأن الدور إنما هو بالنظر إلى المقصود بالتعريف، وليس في التعريف نفسه باعتبار توقف تصور المعرَّف على تصور المعرِّف وبالعكس؛ إذ لا توقف لتصور مفهوم الاختلاف على تصور مفهوم المعرب. فلا يتوجه حينئذ ما ذكره مولانا عص على المجد المحشي مولانا عب حيث قال: والعجب ممن قال: أشار بقوله: «فالمقصود من معرفة المعرب إلخ» إلى أنه ليس في التعريف فساد، بل في المقصود منه. فإن شئت فارجع إليه؛ فإنه كلام طويل مشتمل على ما لا فائدة فيه، فاعلم وأنصف؛ فإن الله يحب المنصفين.

مثلا: يحتمل أن يتعلق بالمعرب، أي هذا المصطلح مع الحكم الذي هو ما يختلف آخره باختلاف العوامل مذكور على سبيل التمثيل، فمثله سائر المصطلحات باعتبار أحكامها، فالمقصود من معرفة المبني أن يعرف أنه مما لا يختلف آخره باختلاف العوامل. ويحتمل أن يكون متعلقا بما بعده، يعني معرفة أن المعرب مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل، فمثله سائر أحكام المعرب؛ إذ الحكم لا يختص فيه.

فيطابق: أي المعربُ «كلامهم»، أي ما هو المقصود من كلامهم حيث يطابق بما مر من قوله: «لأن الغرض من تدوين إلخ».

فمعرفته: أي معرفة أنه معرب. وجب أن يعرف أولا إلخ: لأن العلم بصدق المحدود على شيء يتوقف على العلم بثبوت الحد له.

وحكمه أي مِن جملة[١] أحكام المعرب، وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب،[٢] أن يختلف آخره أي الحرف[٣] الذي هو آخر المعرب ذاتًا، بأن يتبدَّل حرف بحرفٍ آخر حقيقة أو حكما،[٤] إذا كان إعرابه بالحرف، أو صفةً[٥] بأن يتبدل ....

وحكمه إلخ: وهذا من خواص المعرب بدليل قوله: «لا يكون من خواصه الشاملة»، ولكنه خاصة إضافية للمعرب بالقياس إلى المبني، فلا يرد أن هذا الحكم ليس من خواصه؛ لأنه يتحقق في المضارع أيضا؛ لاختلاف آخره بالعوامل، مثل: «لم يضرب»، و«أن يضرب»، و«هو يضرب» في حال الرفع، والعامل فيه وقوعه موقع الاسم عند البصريين، مثل: «زيد يضرب» موقع «زيد ضارب»، وحرف المضارعة عند الفراء. وتجرده عن الجوازم والنواصب عامل عند الكوفيين. واعلم أنهم قالوا: إن حكم الشيء لا يلزم أن يكون لازما له. فحينئذ تحققه في المضارع غير مضر، ولعله لهذا قال: «وحكمه»، ولم يقل: «وخاصته».

من جملة أحكام المعرب: أشار به إلى بيان حاصل المعنى؛ لأن من البين أن هذا بعض أحكامه؛ لوجود حكم آخر في المعرب، كالأسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الأصل إذا ركبت مع العامل ابتداء، كما ذكره بقوله: «فإن قلت إلخ»، فالمراد أن بعض أحكامه أن يختلف إلخ بجعل إضافة الحكم إلى الضمير للعهد الذهني أو للجنس باعتبار تحققه في ضمن بعض الأفراد. وبعض المحشين ذهب إلى الأول، وبعضهم إلى الثاني، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أنه لو فسره بما ذكرنا من أن بعض أحكامه أن يختلف آخره إلخ لكان أحسن؛ ليوافق عبارته؛ فإن «حكمه» فيها مبتدأ، و«أن يختلف» خبره، وعلى ما ذكره الشارح «أن يختلف» مبتدأ، و«حكمه» بمعنى «من حكمه» خبر. ولا يرد أيضا ما قيل: ليس في عبارة المصنف «من» التبعيضية، فكيف يصح إرادة التبعيض فيها؟

وآثاره المترتبة: عطف «الآثار» على «الأحكام» للتفسير، فأشار به إلى أن المراد من حكمه هو الأثر الثابت عليه؛ فإن حكم الشيء هو الأثر الثابت لذلك الشيء. من حيث هو معرب: وإنما قال ذلك؛ إشارة إلى أنه ليس بيان حكمه من حيث إنه غير منصرف أو مفعول أو فاعل أو مضاف إليه أو غيرها؛ فإن غير المنصرف مثلا من حيث إنه معرب حكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل، وأما حكمه من حيث إنه غير منصرف أن لا كسرة فيه ولا تنوين.

حقيقة أو حكما: والأول مثل: «جاءني أبوك»، و«رأيت أباك»، و«مررت بأبيك». والثاني مثل: «رأيت زيدين»، و«مررت بزيدين»؛ فإنه لم يتبدل ذات حرف بذات حرف آخر في حالتي النصب والجر حقيقة، بل حكما؛ لأن الياء بعد الناصب علامة المفعولية، وبعد الجار علامة للمضاف إليه. والاختلاف الحقيقي هو تبدل دال بدال آخر، والاختلاف الحكمي هو تبدل دلالة بدلالة أخرى.

---

(١) أشار إلى أن الاستغراق غير مقصود؛ لعدم صحته؛ لأن له أحكاما أخر. فالإضافة للجنس الغير المعين، فهو في قوة البعضية، والحكم بمعنى الأثر في اصطلاح الأصول. (ت) (٢) لأن المعرب من حيث إنه فاعل حكمه الرفع، ومن حيث إنه غير منصرف حكمه عدم دخول الكسر والتنوين وغير ذلك. (التاشكندي) (٣) يعني أن اختلاف الآخر متصور على نوعين: أحدهما الاختلاف بحسب الذات بأن يتبدل ذات الآخر بذات أخرى، وثانيهما الاختلاف بحسب الوصف بأن يتبدل حركة بحركة، والأول في المعرب بالحرف، والثاني في المعرب بالحركة. وكون الحركة صفة إنما هو بحسب التشبيه، لا بحسب الحقيقة؛ إذ نقول: كونه مضموما ومفتوحا ومكسورا صفات للحروف والأواخر، وتبدل الحركات أسباب لها. (التاشكندي) (٤) المراد بالتبدل الحقيقي: تبدُّلُ ذات الدال، وبالتبدل الحكمي: تبدل دلالة المقصود مع بقاء الذات؛ فإن هذا التبدل في حكم تبدل الذات. (عبد الغفور)

(٥) أي حالة شبيهة بالصفة، لا صفة حقيقة؛ لأن الحركة لا تقوم بالحرف، بل تقوم بما يقوم به الحرف، لكنها تابعة له. (عبد الغفور)

صفة بصفة أخرى حقيقة أو حكما[1] إذا كان إعرابه بالحركة، باختلاف العوامل[2][3] أي بسبب اختلاف العوامل الداخلة[4] عليه في العمل، بأن يعمل بعضٌ منها خلاف ما يعمل البعض الآخر.

وإنما خصَّصنا اختلافها بكونه في العمل؛ لئلا ينتقضَ[5] بمثل قولنا: «إنَّ زيدًا مضروبٌ، ....

صفة بصفة: وإطلاق الصفة على الحركة ليس على الحقيقة؛ لأنها ليست قائمة على الحرف الأخير بل تابعة له، وسيجيء تفصيله في بحث الإعراب. أو حكما: كما في «رأيت أحمد»، و«مررت بأحمد»؛ فإن النصب بعد الناصب علامة المفعولية، وبعد الجار علامة المضاف إليه. باختلاف العوامل: وفي بعض النسخ: «لاختلاف العوامل»، فاللام للوقت أو للتعليل، واللام في «العوامل» للجنس.

أي بسبب اختلاف العوامل: والمراد من السبب ههنا هو السبب البعيد؛ فإن السبب القريب هو الإعراب، كما سيأتي. قيل: فاعل الصفة لا يجمع على «الفواعل»، كما هو مذهب صاحب «الكشاف». وأجيب بأنا لا نسلم أن «العوامل» جمع «عامل»، بل جمع «عاملة»، وتجمع «فاعلة» على «الفواعل». وبأن الفاعل الاسمي يجمع عليه، و«العامل» إنما يكون صفة إذا كان المراد منه المعنى اللغوي، مع أن المراد منه ههنا معناه الاصطلاحي، فيكون اسما حينئذ؛ لأن «العامل» اسم لما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب. وبأنَّ بعضهم جوَّزوا جمع «الفاعل» على «الفواعل»، كـ«الصاحب» على «الصواحب»، كما ذهب إليه صاحب «الصحاح».

الداخلة عليه في العمل: واعلم أن جواب الشارح على تقدير التسليم، أي تسليم لزوم اختلاف آخر المعرب حكما في هذه الأمثلة، وإلا يرد ما ذكره بعض المحشين من أن آخره مختلف، كما في الأمثلة المذكورة؛ لأن أثر الحرف غير أثر الاسم، فيكون آخره مختلفا حكما. واعلم أن الظرف الأول متعلق بالدخول، والظرف الثاني بالاختلاف. قيل: لا احتياج إلى الظرف الأول مع متعلقه، فينبغي أن يقال: «بسبب اختلاف العوامل في العمل»، بل بذكره يخرج المعرب الذي عامله معنوي، كالمبتدأ والخبر، كما سبق من أن المتبادر من الدخول ذكر الشيء في الأول أو لحوقه في الآخر، وهذا لا يتصور في الأمور المعنوية، إلا أن يقال: خروج مثل ذلك غير مضر؛ لأنه ذكر بعض أحوال المعرب لا جميعها. قيل: لا احتياج إلى القيد المذكور لدفع الإشكال الوارد على الأمثلة الآتية؛ لأن اختلاف العوامل سبب لاختلاف آخره، والسبب مطلقا لا يستلزم المسبب؛ لأن السبب قد يكون ناقصا غير مستلزم، فحينئذ يتحقق اختلاف العوامل مع عدم اختلاف الآخر. وأجيب بأن القائل بكون السبب نوعين: مستلزما وغير مستلزم: هو أهل الميزان، وعند النحويين السبب لا يكون إلا مستلزما. لا يخفى أن حاصل كلامه أن «زيدا» في الأمثلة المذكورة معرب، مع أنه لم يختلف آخره باختلاف العوامل، فحينئذ اختلاف العوامل في الاسمية والفعلية والحرفية. فهذا إنما يتوجه إذا كانت الخاصة شاملة، مع أنها غير شاملة لجميع أفراد المعرب، لجواز عدم اختلاف الآخر في بعض أفراده، إلا أن يقال: ينبغي أن يحمل الخاصة على الشمول ما أمكن.

في العمل: لا في اللفظ أو في الذات؛ «لئلا ينتقض إلخ»، ولئلا يشكل بنحو «جاءني زيد» بعد أن قيل: ذهب زيدٌ.

---

(١) كما إذا كان بالحركتين، كإعراب جمع المؤنث. (٢) اللام قد أبطل معنى الجمعية؛ فإنه للجنس؛ إذ ليس القصد إلى عهد ولا استغراق. (ع)

(٣) لفظ «العوامل» إما جمع «عاملة»، كـ«ضاربة» على «ضوارب»، وإما جمع «عامل»، يراد به معناه الاصطلاحي لا معناه الوصفي؛ لأن فاعل الصفة لا يجمع على «فواعل». (التاشكندي) (٤) خرج به آخر المستفهم عنه بكلمة «مَنْ»، نحو: «جاء زيد»، «مَنْ زيدٌ؟» و«رأيت زيدًا»، «مَنْ زيدًا؟» و«مررت بزيد» «مَنْ زيدٍ؟» لأن الحركات في الآخر حكائية لا إعرابية. (جمال)

(٥) صورة الانتقاض أن يقال: لو كان حكم المعرب أن يختلف آخره بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه يلزم أن يختلف آخره متى اختلف العوامل، وإلا يلزم تخلف المسبب عن السبب، مع أنه لم يختلف آخره إذا اختلف عامله بالاسمية والفعلية والحرفية، كما في =

وإني ضربتُ زيدًا، وإني ضاربٌ زيدًا»؛ فإن العامل في «زيدًا» في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية
قدمه مدار الفعل على الاسم وأصالته في العمل
والحرفية، مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه.
العامل

لفظًا أو تقديرًا[1] نصب على التمييز، أي يختلف لفظ آخره[2] أو تقديره، أو على المصدرية، أي
المحول عن الفاعل — أي صورة آخره. (غف) — أي يختلف آخره بحسب التقدير. (عف)
يختلف اختلافَ لفظٍ[3] أو تقدير. والاختلاف لفظًا كما في قولك: «جاءني زيدٌ»، و«رأيتُ زيدًا»،
آخره
و«مررتُ بزيدٍ». ....

مختلف بالاسمية إلخ: نشر على غير ترتيب اللف؛ تقديما للأشرف فالأشرف، ولو راعى ذلك في الأمثلة لكان أظهر.
على التمييز: فهو تمييز عن نسبة «يختلف» إلى فاعله، وفي القسم الثاني منه لا بد أن يكون فاعلا أو مفعولا به كما في «طاب زيد أبا»، فلذا قال: «أي يختلف لفظ آخره»، فالتمييز ههنا فاعل في الحقيقة لا مفعول به. لفظ آخره: أي صورة آخره، وهي الحركة.
أو تقديره: أي تقدير آخره، أي يختلف آخره بحسب التقدير، سواء كان بحسب تقدير نفس الذات فقط بدون الصفة، أو نفسه مع الصفة، أو الصفة فقط، والأول مثل: «جاءني مسلمي»؛ فإنه قدّر أن الياء بدل عن الواو، والثاني مثل: «جاءني عصا»، و«رأيت عصا»، و«مررت بعصا»، ومثل: «جاءني قاضٍ»، و«مررت بقاضٍ»؛ فإنه قدر أن أصلهما «عصو» و«قاضي» مع الحرف والحركة، والثالث كـ«حبلى» و«غلامي»؛ فإنه قدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف.
يختلف اختلاف لفظ: أشار به إلى دفع ما يقال من أن المفعول المطلق لا بد أن يكون مشتملا على معنى الفعل من قبيل اشتمال الكلي على الجزء، وليس قوله: «لفظا أو تقديرا» بمعنى «الاختلاف»، فإذا كان المصدر هو الاختلاف لا يرد ذلك، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فأعطي إعراب المضاف. ويحتمل أن يكون بمعنى «لفظيا أو تقديريا»، فيكون حينئذ صفة للمصدر المحذوف، أي اختلافا لفظيا، أو اختلافا تقديريا. ويحتمل أن يكون خبرا لـ«كان» المقدّر، أي لفظا كان أو تقديرا؛ فإن «كان» يحذف بين الخبرين. ويجوز أن يكونا منصوبين بنزع الخافض، أي اختلافا في التلفظ أو في التقدير. وإنما لم يلتفت إلى ما ذكره الشيخ الرضي من أنهما مصدران بمعنى «المفعول»، أي يختلف آخره اختلافا ملفوظا أو مقدّرا، فهما نصبا على المصدر؛ لأن الاختلاف أمرٌ اعتباريٌّ لا وجود له في الخارج، وإن اتصف آخر المعرب به في الخارج فلا يكون ملفوظا حينئذ حقيقة.
وإنما جعل قوله: «لفظا أو تقديرا» تفصيلا لاختلاف الآخر، مع أن الأقرب بحسب اللفظ أن يكون تفصيلا لاختلاف العوامل؛ لأن العامل غير منحصر فيهما؛ لأنه قد يكون معنويا، ولأن المقصود بالذات بيان حكم المعرب، فتفصيل اختلاف آخره أهم.

= المثال المذكور. ويندفع إذا كان المراد باختلاف العوامل الاختلاف في العمل، ففي المثال المذكور لم يتحقق الاختلاف في العمل الذي هو السبب في اختلاف آخر المعرب، حتى يترتب عليه المسبب. (عصمت)
(١) ولم يجعل قوله: «لفظا أو تقديرا» تفصيلا للعوامل، أي سواء كان العوامل ملفوظة أو مقدّرة؛ لأن العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدّر؛ لأنه قد يكون معنويًّا. (عبد الغفور) (٢) إشارة إلى أن التمييز عن النسبة إلى الفاعل فاعلٌ، كما أنه عن النسبة إلى المفعول مفعول. والمعنى: يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل، أو يختلف تقديره، أي أصل آخره المفروض. (جمال)
(٣) أي اختلافا منسوبا إلى الصورة أو إلى التقدير. (عبد الغفور)

وتقديرًا[1] كما في قولك: «جاءني فتًى»، و«رأيتُ فتًى»، و«مررت بفتًى»؛ فإنَّ أصلَه «فتيٌ» و«فتيًا» و«بفتيٍ»، انقلبتِ الياءُ ألفًا، فصار الإعراب تقديريًّا. والاختلاف اللفظيُّ والتقديريُّ أعمُّ مِن أن يكونَ حقيقةً أو حكمًا، كما أشرنا إليه؛ لئلا ينتقضَ[2] بمثل قولنا: «رأيتُ أحمدَ»، و«مررتُ بأحمدَ»، حكم المعرب وقولنا: «رأيتُ مسلمين»، و«مررتُ بمسلمين» مُثنًّى أو مجموعًا؛ فإنَّه قد اختلف العوامل[3] فيه، ....

فصار الإعراب تقديريا: لعدم قبول الألفِ الحركةَ، والفرق بين المعرب المختلف آخره تقديرًا وبين المبني المركّب تركيبا يتحقّق معه عامله: أن المعرب يقدَّر الإعراب على حرفه الآخر، ولا يظهر الإعراب إما للتعذر أو للاستثقال، بخلاف المبني؛ فإن الإعراب لا يقدَّر على حرفه؛ إذ المانع من الإعراب في جملته، هو مناسبته لمبني الأصل، نحو: «هؤلاء» و«أمس»، وقد يكون المانع منه في آخره أيضا، كما يكون في جملته، نحو: «هذا»، فلهذا يقال في «هؤلاء»: إنه في محل الرفع، أي في موضع الاسم المرفوع، بخلاف المقصور في «جاءني الفتى»؛ فإن الرفع مقدَّر في آخره. لا يقال: إن بمجرد قلب الياء ألفا لا يحصل «فتًى»، بل لا بد في حصوله من حذف أحد الساكنين. لأنا نقول: المراد منه أن بمجرد قلب الياء ألفا يصير الإعراب تقديريا؛ لأن الألف لا يقبل الحركة.

لئلا ينتقض إلخ: قال مولانا عص: قلت: لا انتقاض وإن لم يجعل اختلاف العوامل أعمّ، بأنا نقول: المراد باختلاف العوامل في العمل أن يطلب كل منها أثرا مباينا لأثر الآخر في الآخر، فقولنا: «رأيت» و«الباء» ليسا بعاملَين مختلفَين في غير المنصرف. انتهى كلامه. أقول: عمل الباء مخالف لعمل «رأيت» حكما في غير المنصرف، وليس للباء عمل في غير المنصرف لفظا، والمقصود هو اختلاف آخره لفظا أو تقديرا، حقيقة أو حكما، فلو لم يأت بهذا التعميم لم يحصل هذا المقصود.

مثنًّى أو مجموعًا: يعني أنَّ مدلول هذه الصورة -أي صورة مسلمين- مثنًّى أو مجموعٌ، فلا يرد أنه إذا قرئ «مسلمَين» بصيغة التثنية فلا يحتمل الجمع، وبالعكس. اختلف العوامل فيه: قيل: الجمع موضوع لما فوق الاثنين، وإطلاقه على ما فوق الواحد مجاز، فحينئذ لم يتحقّق اختلاف العوامل في «رأيت أحمد»، و«مررت بأحمد». ويمكن أن يجاب عنه بأن كلامه على تقدير التنزل، أي إن قيل: إنَّ آخر المعرب في «رأيت أحمدَ»، و«مررت بأحمدَ» لم يختلف لا لفظا ولا تقديرا، فيقال في الجواب: ليس فيه اختلاف العوامل، ولو سلّم =

---

(١) والاختلاف التقديري قد يكون بتقدير الآخر والإعراب جميعا، كما في مثل: «جاءني فتى»، وقد يكون بتقدير الإعراب فقط، كما في قوله: «جاءني الفتى»، و«رأيت الفتى»، و«مررت بالفتى». (عصمت)

(٢) صورة النقض أن يقال: هذا الحكم يقتضي أن يكون اختلاف العوامل الداخلة على المعرب سببا لاختلاف آخر المعرب، وليس كذلك؛ فإن العامل اختلف في قولنا: «رأيت أحمد»، و«مررت بأحمد»، وفي قولنا: «رأيت مسلمين»، و«مررت بمسلمين»، مع أن الآخر لم يختلف لا لفظا ولا تقديرا. وصورة الدفع أن يقال: اختلاف آخر المعرب بسبب اختلاف العوامل أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكما، ففي الأمثلة المذكورة تحقّق الاختلاف حكما بسبب اختلاف العوامل، وهذا التعميم كما يجري في الاختلاف لفظا بأن يكون حقيقة أو حكما يجري في التقديري أيضا؛ فإنه يكون حقيقة أو حكما، أما اختلاف الآخر لفظا حقيقة فكما في: «جاءني زيد»، و«رأيتُ زيدا»، و«مررتُ بزيد»، وأما اختلاف الآخرِ لفظا حكمًا فكما في: «رأيتُ أحمد»، و«مررتُ بأحمد»، وأمثاله، وأما الاختلاف تقديرًا حقيقةً فكما في قولنا: «جاءني فتى»، و«رأيتُ فتى»، و«مررتُ بفتى»، وأما الاختلاف تقديرًا حكمًا فكما في قولنا: «رأيت حبلى»، و«مررت بحبلى». (عصمت) (٣) أي جنس العوامل، فلا يرد أن العامل في هذه الأمثلة اثنان، لا ثلاثة.

ولا اختلافَ في آخر «أحمد» حقيقةً بل حكمًا؛ فإنَّ فتحة(١) «أحمد» بعد الناصب علامةُ النصب،(٢) وبعد الجارِّ علامةُ الجرِّ، وكذا الحال في التثنية والجمع، فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكمًا، لا حقيقةً.

أي علامة هي الجر

فإن قلت:(٣) لا يتحقَّق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل، إذا ركِّب بعض الأسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الأصل مع عامله ابتداءً؛(٤) ....

أي مع قطع النظر عن غير عامله الأول

= إطلاق الجمع على ما فوق الواحد فاللفظي والتقديري أعمّ من أن يكون حقيقة أو حكما. ويمكن أيضا أن يقال: إنهم يستعملون جمع الكثرة على معنى جمع القلّة استعمالا شائعا، كما سبق تفصيله.

فإن فتحة أحمد إلخ: قيل: إذا كان فتحة «أحمد» بعد الناصب علامة النصب، وبعد الجارّ علامةَ الجرّ فالاختلاف حينئذ في آخره حقيقة لا حكما؛ لأنهما -أي الحركة بعد الناصب والحركة بعد الجارّ- تغايران شخصا. وأجيب أن المغايرة المعتبرة عند النحويين هي المغايرة الجنسية والنوعية لا الشخصية، ولم يتحقَّق المغايرة بينهم فيهما.

فإن قلت: لا يتحقق: ولما قال المصنف: «وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل» فيفهم منه أنه لا بدَّ في كل اسم معرب من اختلاف الآخر واختلاف العوامل جميعا، بأن يكون في كل اسمٍ معرب اختلافان مع كون أحد الاختلافين سببا، وهو اختلاف العوامل، والآخر مسبَّبًا به، وهو اختلاف الآخر، فحينئذ يرد عليه قولُه: «فإن قلت إلخ». فحينئذ لا يرد ما قيل: إن عدم اختلاف الآخر فيما ركِّب مع عامله ابتداءً ممنوع؛ لأن انتقاله من السكون إلى الحركة اختلاف. وإنما تعرّض ببعض الأسماء المعدودة المذكورة؛ لأن ذكر البعض كافٍ في ورود الاعتراض.

مع عامله ابتداء: أي ركِّب مع عامله ابتداءً، أي قبل تركيبه مع العامل، فإذا قيل: «جاء زيد» حدث فيه الإعراب؛ لكونه ساكنا أوّلًا، وليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل، مع أنه معرب. قال مولانا عب: إن التركيب مع العامل لا يصدق إلا إذا كان العامل لفظيا؛ لعدم إطلاق التركيب على العامل المعنوي، فحينئذ يجوز أن يكون في بعض الأسماء المعدودة المذكورة عاملان معنويان قبل تركيبه بالعامل، فيتحقق الاختلاف حينئذ في آخر المعرب وفي العوامل جميعا. وأجاب عنه بأن المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل، وذلك لا يوجد فيما فرض؛ لأن عمل العامل المعنوي ليس إلا الرفع. انتهى كلامه.

لا يخفى أن قول الفاضل المذكور في الاعتراض من أنه يجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان: منع، فيجوز حينئذ أن يحمل الجواز في كلامه على وقوعه في جميع المواد، فلا يرد حينئذ أن ذلك الجواز لا يكفي في المقصود، بل لا بدَّ من دعوى وقوع ذلك الجواز في جميع المواد أن المراد من العوامل هو ما فوق الاثنين، مع أن الشارح أراد من الجمع في «العوامل» ما فوق الواحد، حيث قال: في «رأيت أحمدَ»، و«مررت بأحمد» يكون اختلاف الآخر مع اختلاف العوامل حكما. =

(١) يعني من حيث إنما علامة النصب غيرها من حيث إنها علامة الجرّ، وتحقّق الحيثيتين لتحقق الناصب والجارّ. (التاشكندي)

(٢) أي علامة هي النصب الذي دلّ على المفعولية. (٣) يعني أن الاختلاف بسبب اختلاف العوامل يقتضي تحقّق الاختلافين، وأن أحدهما سبب عن الآخر، ولا يتحقق في هذه الصورة. (التاشكندي) (٤) أي في أول الأمر من غير أن يكون مسبوقا بكلام آخر. (ج)

إذ لا يترتَّب⁽¹⁾ عليهِ اختلاف الإعراب، بل هناك حدوث الإعراب بدخول العامل. قلت:⁽²⁾ هذا⁽³⁾⁽⁴⁾ حكمٌ
للإضراب، أي بل يتحقق ويوجد.

= أقول: قد عرفت منا أن ما سبق من قوله: «فإنه قد اختلف العوامل فيه إلخ» جواب على تقدير التسليم، فليس أن الشارح أراد من الجمع في قوله: «وحكمه أن يختلف آخره» ما فوق الواحد. وأما الوجه الثاني فلأن صحة الجواب المذكور مبنية على أن الأسماء المذكورة إذا ركّبت مع العامل الرافع، بخلاف ما إذا ركّبت مع العامل الناصب أو الخافض؛ فإنه لا يصحّ الجواب حينئذ؛ لاختلاف آخره حينئذ مع اختلاف العوامل، أحدهما العامل المعنوي، والآخر اللفظي. أقول: هذا الردّ منه -أي من الفاضل المذكور- مبني على أن المراد من الجمع في العوامل هو ما فوق الواحد، وقد سمعت منا ما فيه من ما ذكرناه في الوجه الأول. وأما الوجه الثالث فهو أن الجواب المذكور إنما يصحّ إذا كان عمل العامل المعنويّ هو الرفع مطلقا، وهو غير مسلّم؛ لأن عمله إنما يكون رفعا إذا كان عمل العامل المعنوي غير معنى الفعل، وأما إذا كان معنى الفعل فيكون ناصبا أيضا، وكون عمل العامل المعنوي معنى الفعل مما صرحته في بعض تصانيفي. انتهى حاصل كلامه.

أقول: صحة هذا الوجه يتوقّف على أن يري النصب في عمل العامل المعنويّ الذي هو معنى الفعل في التصنيف المنقول من نفسه أو في تصنيف آخر من تصانيف القوم؛ فإن نقله غير تام؛ لأنه مبهم لم يذكر المنقول منه. ثم اعترض عليه بأن الشبهة المذكورة إنما تتوجه إذا كان موضع كلمة «إذا» كلمة «كلما»؛ فإنها لسور الكلي، بخلاف «إذا»؛ فإن معنى العبارة حينئذ أن بعضا من الأوقات التي ركّب بعض الأسماء المعدودة إلخ، وهذا البعض من الأوقات التي لم يكن العامل المعنوي في الاسم قبل تركيبه بالعامل. أقول: هذا كلامه بحسب آداب البحث: ليس على ما ينبغي؛ فإني قد ذكرت أن ما ذكر مولانا عب من قوله: «فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان»: منع، وقد عرفت توضيحه في بيان الاعتراض. ولقائل أن يقول: إن اعتراض المجد المحشي مولانا عب إنما يتوجّه إذا كان قوله: «مع» ظرفا للتركيب المستفاد من قوله: «إذا ركّب»، وهو ممنوع، لِمَ لا يجوز أن يكون معناه أنه إذا ركّب كائنا مع عامله ومتحققا معه، فحينئذ لا يرد ما ذكره، إلا أن كلامه بالنظر إلى ما هو المتبادر من كلام الشارح.

قيل: في قوله: «لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل» نظر؛ لأن قوله: «وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل» يحتمل أن يكون راجعا إلى الشرطية، أو يكون مضمون المطلقة العامّة، أي لو كان العوامل المختلفة في العمل فيه لاختلف آخره بها، أو اختلف آخره باختلاف العوامل في الجملة، أي في وقت من الأوقات، وهي الأوقات التي يتحقق معه العوامل المختلفة في العمل. ولو أجيب بأنه حينئذ يلزم أن يكون الأسماء المعدودة المذكورة قبل التركيب معربة؛ لصدق مضمون الشرطية أو مضمون المطلقة العامة عليها. قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأنه إنما يصحّ إذا كان المراد من قوله: «وحكمه أن يختلف آخره» هو ترتّب اختلاف ما هو يصلح أن يكون معربا على حصول اختلاف العوامل، مع أن الظاهر أن المراد هو ترتّب اختلاف آخر المعرب من حيث الإعراب.

هذا حكم إلخ: أي حدوث الإعراب حكم آخر من أحكامه، واختلاف الآخر حكم آخر منها، والحاصل أن حكم الشيء لا يلزم =

---

(1) [من «الترتب»، وهو قيام الشيء. وقد يقال: بمعنى الترتيب، وهو وضع شيء بعد شيء، فيراد به ورود الإعراب بالاختلاف.]

(2) إن كان منشأ السؤال الجزم بأن كل حكم المعرب الاختلاف فهذا الكلام في الجواب حسن، وإن كان منشأ الجزم شمول هذا الحكم جميع أفراد المعرب فلا فائدة فيما قاله، بل لا بدَّ أن يقول من أول الأمر: إن الشمول غير لازم. فافهم. (ت)

(3) حاصل الجواب: أن للمعرب حكمين: أحدهما: اختلاف الإعراب بسبب اختلاف العامل، والثاني: حدوث الإعراب بدخول العامل، وقد تبيّن أحد الحكمين، ولم يدخل فيه الآخر، ولا فساد فيه؛ إذ لا يلزم ذكر جميع أحكامه، غاية الأمر أنه على هذا يلزم أن لا يكون خاصّة شاملة لجميع أفراده، ولا محذور فيه؛ فإن الخاصة ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره، سواء وجد في جميع أفراده أو بعضها، كالضاحك بالفعل والضاحك بالقوة. (علوي) (4) حاصله: أن حكم الشيء لا يلزم أن يكون لازما. (عبد الغفور)

آخر من أحكام المعرب، والاختلاف حكمٌ آخر، فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر لا فسادَ فيه؛ فإنَّ للمعرب أحكامًا كثيرة لم تُذكر ههنا، فليكن هذا الحكم أيضًا من هذا القبيل، غايةُ الأمر أن هذا الحكم لا يكون من خواصِّه الشاملة.(١، ٢)

أي المعرب

الإعراب ما أي حركة(٣) أو حرف،(٤) اختلف آخره أي آخر المعرب من حيث هو معرب.........

= أن يكون لازما له. إن قلت: يجوز أن يقيّد الاختلاف بالعوامل بأحد الأزمنة، وحينئذ يكون لازما للمعرب وإن لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما له. قلت: فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة، مع أنه بعد ذلك التقييد أيضا غير لازم؛ لجواز أن يتحقّق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الأزمنة، نعم، قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه، ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له.

من هذا القبيل: أي جاز أن يكون هذا الحكم -وهو عدم اختلاف الآخر- من الأحكام التي لم يذكرها المصنف.

لا يكون من خواصه الشاملة: أي من خواصه الإضافية بالقياس إلى المبني. وإنما قلنا ذلك؛ لوجوده في المضارع، فلذلك قال ههنا: «وحكمه»، ولم يقل: «وخاصته». ولا يخفى أن القول بأنه ليس من خواصّه الشاملة مبني على أن لا يتحقّق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الأزمنة؛ إذ لو تحقّق فيها عوامل في الأزمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب، لكنها ليست شاملة لكل وقت. هكذا قال المجد المحشي. ثم المراد من قوله: «غاية الأمر أن إلخ» أنه لو كان بناء الاعتراض على أن الخاصة ليست شاملة فهو سهل؛ لأن الخاصّة لا يلزم أن تكون شاملة، فجاز أن لا يكون اختلاف الآخر في جميع أحوال المعرب، ثم إنه لو كان المراد من قوله: «وحكمه أن يختلف آخره إلخ» هو صلاحية ترتب اختلاف الآخر على اختلاف العوامل، أو كان المراد منه مضمونَ المطلقة العامة، أو كان راجعا إلى الشرطية يكون الخاصة حينئذ شاملة، وقد عرفت ما فيه. فتأمل.

أي حركة إلخ: وجعل كلمة «ما» موصوفة حيث فسرها بالنكرة؛ لأنها أصل. ثم قال: «وحين يراد بـ«ما» الموصولة»، وأشار به إلى أنها تحتمل أن تكون موصولة أيضا. ثم القرينة لتخصيص «ما» بالحركة والحرف شهرة كون الإعراب حركة أو حرفا، أو قرينته ما سيذكر في ضبط إعراب الأسماء؛ فإنه ليس إلا الحركة أو الحرف.

من حيث هو معرب: فإنه من حيث هو فاعل مثلا لا يختلف آخره، بل هو مرفوع حينئذ. قوله: «ذاتا أو صفة» بأن يتبدّل حرفٌ بحرف آخر أو صفة بصفة أخرى، وعلى هذا لا بدَّ من أن يراد من السبب السبب القريب غير التام؛ لأن الاختلاف لا يتحقّق إلا بحرفين أو حركتين، فلا يصدق التعريف على حرف واحد أو حركة واحدة إلا بحمل السبب على القريب غير التام. قيل: تبدّل السكون بالحركة، فحينئذ اختلف آخره بها. ولقائل أن يمنع كون الاختلاف بها في آخر المعرب. ثم لقائل أن يقول: على تقدير حمل =

---

(١) أي من خواصّه الإضافية بالقياس إلى المبني، وإنما قلنا ذلك؛ لوجوده في المضارع. (عبد الغفور)

(٢) ولا يخفى أن القول بأنه ليس من الخواص الشاملة مبني على أن لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الأزمنة؛ إذ لو تحقق فيها عوامل في الأزمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب، لكنها ليست شاملة لكل وقت. (عبد الغفور) (٣) كان القرينة عليه شهرة أمر الإعراب بأنه حركة أو حرف، أو ما سيذكره في ضبط إعراب الأسماء، ولا يخفى بعده. (عبد الغفور) (٤) أي حرف علة ساكن، أو المراد حرف من حروف المباني، لا من حروف المعاني، فلا يرد ما في «الحاشية المنهية»: من أنه يشكل تعريف الإعراب بما إذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة مثلا، فالأولى إسناد إخراجهما إلى السببية القريبة المفهومة من الباء. (منه مختصرا)

في الإعراب بالحركة
ذاتا أو صفة به أي بتلك الحركة أو الحرف، وحين(١) يراد بـ«ما» الموصولة(٢) الحركة أو الحرف لا يرد
في الإعراب بالحرف · شرط · جزاء
النقض(٣) بالعامل والمعنى المقتضي، ....
أي الفاعلية والمفعولية والإضافة

= السبب على القريب غير التام وإن دخل الإعراب الأول؛ لأن له دخلا ما في الاختلاف، ولم يتم به الاختلاف، ويخرج العوامل والمعاني والمتكلم؛ لأنها أسباب بعيدة للاختلاف، لكن يخرج الإعراب الثاني؛ لأنه مما يتمّ به الاختلاف، فالأولى أن يقال: المراد بالسبب أعمّ من التامّ والناقص. وإن قلت: حينئذ يشكل على مجموع العامل والمعاني والمتكلم والإعراب. قلت: المراد هو السبب القريب التام والناقص إذا لم يكن مركّبا من السببين فصاعدا، وبعبارة أخرى بأن المراد من السبب هو السبب البسيط. ولا يبعد أن يقال: لو أريد من السبب هو السبب القريب غير التامّ لا يخرج الإعراب الثاني؛ لأنه لا يتمّ به الاختلاف، نعم، يتمّ به مع ملاحظة الإعراب الأول.

لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضي: لأنهما ليسا بحركة ولا حرف. أما العامل فظاهر، وأما المعنى المقتضي فلأنه حالة، فليست شيئا منهما. قال الشارح في الحاشية: لكنه يشكل بما إذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارّة، فالأولى أن يسند إخراجهما إلى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارّة، وإبقاء «ما» الموصولة على عمومها. انتهى كلامه. وإنما قال: «الأولى»؛ لأنه يمكن الجواب بأن المراد من الحرف هو حرف المباني بقرينة المقابلة بالحركة. قيل: حينئذ يلزم أن لا يكون التعريف جامعا؛ لعدم صدقه على الواو والألف والياء؛ لأنها من حروف المعاني؛ لأن الواو تدلّ على الفاعلية، فيكون الفاعلية معناها، والألف تدلّ على المفعولية، والياء تدلّ على المضاف إليه، فلا بدّ أن يراد بالحرف ما هو أعمّ. وما قيل من أن هذه الحروف تدلّ على الفاعلية والمفعولية والمضاف إليه لكنها ليست موضوعة لها، مع أن حروف المعاني هي التي موضوعة للمعاني: ليس بشيء؛ لما سيأتي من أن الإعراب موضوع للفاعلية والمفعولية والإضافة. فالجواب: أنا لا نسلم كونها من حروف المعاني، والاستدلال بدلالتها على الجمعية والاثنينية غير تامّ، فقد قيل: إنها من حروف المباني زيدت في الكلمة، وجعل المجموع دالّا على المعنى المقصود، كالألف في «الضارب»، والميم في «المضروب»؛ فإن الدال على الفاعل هو مجموع لفظ «الضارب»، إلا أن هذه الدلالة حصلت بزيادة الألف، وكذا «المضروب». وأجيب أيضا بأن المراد من الحرف هو الحرف الآخر، فلا يرد الإشكال على الباء الجارّة.

قال مولانا عص: ولا يخفى أن المفهوم من قوله: «لا يرد العامل والمقتضي» أنه لا يرد عامل ومقتض على طريق السلب الكلي، والذي تقتضيه الحاشية أن المراد أنه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضي، ولا يذهب على أحد أنه بعيد عن الفهم جدا. تم كلامه. أقول: لعل مراد الفاضل المذكور من كلامه أن ذكر الواحد في قوله: «لكنه يشكل بما إذا كان العامل حرفا واحدا» مما لا يحتاج إليه، بل هو مستدرك، لا الحرف الذي هو المركب من حرفين أيضا، كـ«من» و«إلى» وغيرهما. أقول: لما كان المراد من الحرف في قوله: «أي حركة أو حرف» هو الحرف الواحد حيث لا يكون الإعراب إلا حرفا واحدا، فلذا أورد الإشكال في الحرف الواحد.

ثم إن قوله: «المفهومة» في الحاشية صفة «السببية» لا صفة «القريبة»، فلا يرد أن «السببية» المتصفة بـ«القريبة» لا يفهم من الباء الجارّة أن السببية القريبة تؤخذ من سببية الباء. ولو سلم فنقول: السببية القريبة تفهم من الباء الجارّة في قوله: «به»؛ نظرا إلى التبادر؛ لأن المتبادر هو السببية القريبة. قيل: الاختلاف في نحو: «مسلمان» و«مسلمون» و«مسلمين»، ليس في الآخر؛ إذ الآخر هو النون، =

(١) شرط؛ فإن «حين» قد تستعمل استعمال «إذا»، كذا قال جمال. (٢) المفسّرة بالنكرة؛ إشعارا بأنه للعهد الذهني. (ج)

(٣) لكنه يشكل بما إذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارّة، فالأولى أن يسند إخراجهما إلى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارّة، وإبقاء «ما» الموصولة على عمومها. (منه)

ولو أُبقيتْ على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله: «به»؛ فإن المتبادر من السبب هو السبب القريب،
وكذا من الباء السببية كذا في «المطول»
والعامل والمعنى المقتضي من الأسباب البعيدة.[١] وبقيد الحيثية خرج حركة.........
سبب المقتضي

= فيلزم أن لا يكون الواو في الجمع والألف والياء في التثنية إعرابا. وأجيب بأن النون فيهما كالتنوين في المفرد، فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله من أن يكون آخر الحروف فكذا النون. وبعبارة أخرى بأن النون فيهما إذا كان بمنزلة التنوين فيكون في آخر المعرب في الجملة، أي عند سقوطه بالإضافة، كما يسقط التنوين بها. لا يقال: إن النون فيهما قد لا يكون بمنزلة التنوين، كما في المثنى والجمع المعرفين باللام؛ لامتناع اجتماع اللام والتنوين. لأنا نقول: كونه بمنزلة التنوين إنما يكون في بعض الأوقات لا في جميعها، فحينئذ جاز أن يجعل الحرف السابق على النون بالنظر إلى كونه بمنزلة التنوين في حكم الآخر، وإن كان بالنظر إلى كونه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الآخر، ويمكن أن يجعل الباء في قوله: «به» للآلة، أي الإعراب ما اختلف آخره بآليّة، فحينئذ لا حاجة إلى أن يراد من كلمة «ما» الحركة أو الحرف؛ لخروج العامل والمعاني بالباء المراد به الآلية، أما خروج العامل فلأن النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة؛ لهذا سموه «عاملا»، وليس علة مؤثّرة بالحقيقة؛ لأن التأثير للمتكلم، وهو علامة لتأثيره، وأما خروج المقتضي فلأن آلة الشيء سبب قريب له، والمقتضي ليس كذلك.

ثم إنه لو جعل قوله: «البدل» جزءا من التعريف يخرج العامل والمعاني منه؛ لأنهما لا يدلّان على الفاعلية والمفعولية والإضافة، بل الدال عليها هو الرفع والنصب والجرّ، أما عدم دلالة المعاني عليها فلاستحالة دلالة المعاني على المباني، أما عدم دلالة العامل عليها فلأن دلالة العامل بالالتزام، وهي مهجورة في التعريفات، مع أن المراد من الدلالة هو المطابقة. قوله: «من الأسباب البعيدة»، فإن المعنى المقتضي بعيد بمرتبة واحدة، والعامل بعيد بمرتبتين؛ لأن العامل سبب المقتضي، والمقتضي سبب الإعراب. وقد قالوا: إن باء الاستعانة دخولها في الآلة أكثر منه في الموجد، والعامل كالموجد، والإعراب كالآلة؛ بناء على ظاهر اصطلاحهم، وإن كان الموجد للاختلاف في الحقيقة هو المتكلم، ولا يخفى أن المتكلّم هذا ليس فاعلا، أي موجدا بحسب الحقيقة على ما هو الصحيح من المذهب.

قوله: «وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي؛ لأنه معرب على اختيار المصنف»، لكن حركته بنائية؛ لأنها وجدت بسبب ياء المتكلم. وقال بعضهم: إن «غلامي» مبني؛ لأن كل ما هو مضاف إلى ياء المتكلم فهو مبني عند المصنف. وإنما قال: «حركة نحو غلامي»؛ لأنه يتوهم أن كسرة آخر المضاف إلى ياء المتكلم نحو «غلامي» اختلف بها آخر المعرب؛ لما عرفت أن هذا الاسم معرب عنده وإن كان مبنيا عند غيره، وقد تبدّل حركة آخره أو سكون آخره بها، كما تقول: «جاءني غلام» بالرفع، و«رأيت غلامي»، و«مررت بغلامي» بالياء، فيصدق حدّ الإعراب عليها، مع أنها ليست بإعراب؛ لأنها بنائية عنده، ولكنها بقيد «الحيثية» خرجت عنه، كما ذكره الشارح. وإن قيل: لا حاجة إلى خروج هذه الحركة بقيد «الحيثية»؛ لأن المعرب هو المركّب تركيبا يتحقّق معه عامله، ولا يدخل العامل في المضاف إلى ياء المتكلم إلا بعد إطلاقه به؛ لأنك أخبرت في: «جاءني غلامي» عن غلامك، ولم تخبر عن مطلق الغلام؛ فيختلف بعد ذلك، فحين إطلاقه به ليس معربا، فحينئذ اختلف آخره بالكسرة، ولم يختلف آخر المعرب بها، وبالجملة استحقاقه الإعراب متأخر عن كونه مسندا إليه، وهو متأخر عن دخول العامل، وهو متأخر عن الإضافة المستلزمة لكسرة آخره، فاختلافه بالكسرة حال البناء، فلا يصدق الحد عليها. قلت: هذا الحدّ يصدق على هذه الحركة بعد تركيبه بالعامل، كما عرفت في ضمن الأمثلة، فلا تخرج إلا بقيد «الحيثية».

قال مولانا عصى: ولو قال: «خرج نحو حركة غلامي» لكان أرجح؛ لشموله ما قبل ياء المتكلم في نحو «مسلمي» في «جاءني =

---

(١) فإن العامل سبب للاختلاف بعيد بواسطتين، وهما المعاني والإعراب، والمقتضي سبب له بعيد بواسطة واحدة، وهو الإعراب. (جمال)

نحو «غلامي»؛(١) لأنه معرب(٢) على اختيار المصنف،(٣، ٤) لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب
أي اختلاف حصل بسبب هذه الحركة. (ج)
ليس من حيث إنه معرب،(٥) بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم، ....

= مسلمي». انتهى كلامه. أقول: فيه بحث، أما أولا فلأن إطلاق الحركة على الحرف مما ليس في كلامهم، بل يطلقون الإعراب عليه، ولا يجوز أن يراد من الحركة الإعراب؛ لعدم صدقه حينئذ على حركة نحو «غلامي»؛ لأن حركته بنائية عنده. وأما ثانيا فلأن ما قبل ياء المتكلم هو الميم في «مسلمي» لا الياء؛ لأن بعد إدغام الياء في الياء ليس قبل ياء المتكلم ياء؛ لأن ما قبل الشيء وما بعده إنما يكون باعتبار التمييز الحسي عرفا، وهو باعتبار التلفظ.

قال المجد المحشي مولانا عب: قوله: «خرج حركة نحو غلامي» وإن تحوّل آخره من الإعراب إلى الكسرة، وكذا خرج جر الجوار، كقوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلِكُمۡ﴾ (المائدة: ٦) بكسر اللام. انتهى كلامه. قال مولانا عص: هذا على خلاف ما أجمع عليه من أن جر الجوار من الإعراب. انتهى كلامه. أقول: قوله: «وكذا خرج جر الجوار إلخ» جاز أن يكون اعتراضا على الشارح بأن حركتها إعرابية، مع أن اختلاف هذه الحركة فيها ليس من حيث إنها معربة، بل من حيث إنها جوار، فلا يكون تعريف الإعراب جامعا، فحينئذ لا يرد ما قال الفاضل المذكور بقوله: «هذا على خلاف ما أجمع إلخ»؛ لأنه إنما يرد إذا كان قوله: «وكذا جر الجوار إلخ»، تحقيقا مثل قوله: «خرج حركة نحو غلامي»، وأما إذا كان اعتراضا فلا، ولو سلم فنقول: إن مراد الفاضل المذكور بقوله: «هذا على خلاف ما أجمع إلخ» إما أن القوم صرّحوا به، وإما أن القوم إذا أطلقوا الإعراب على جر الجوار فهو دليل على أنه إعراب، فإن كان الأول فهو ممنوع، وإن كان الثاني فهو أيضا في حيز المنع؛ لأنه لم لا يجوز أن يكون إطلاق الجر على جر الجوار على سبيل المجاز، لا الحقيقة، ويؤيده تسميتهم بجر الجوار. ولهذا قال: «حركة نحو غلامي»؛ ليتناول جر الجوار؛ فإن ﴿أَرۡجُلِكُمۡ﴾ مع كونه معطوفا على ﴿وُجُوهَكُمۡ﴾ المنصوب: مجرور بجر الجوار.

لأنه معرب إلخ: هذا تعليل لدخول حركة نحو «غلامي»، أي الدخول المفهوم التزاما من قوله: «خرج إلخ» قبل اعتبار الحيثية، فيتوهم من كونه معربا أن يكون حركته إعرابية، فدفعه بقوله: «لكن اختلاف إلخ». ليس من حيث إنه معرب: لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل. هذا ما قال مولانا عب. وقال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله: وفيه أنه لو كان قبل مطلق العامل لم يختلف به آخر المعرب، فيخرج قبل اعتبار الحيثية بقوله: «آخره». إلا أن يقال: اختلف به آخر ما هو معرب في وقت ما، لكن لا في زمان كونه معربا، فيدخل بهذا الاعتبار بدون قيد الحيثية ويخرج به. فتأمل. انتهى كلامه. أقول: الاعتراض والجواب كلاهما ليس بشيء. أما الاعتراض فلأن حاصل اعتراضه أنه لو كان اختلاف حركة نحو «غلامي» قبل مطلق العامل يلزم أن لا يختلف بهذه الحركة آخر المعرب، بل يختلف بها آخر المبني؛ لأن قبل مطلق العامل ليس إلا «غلامي»، وهو مبني؛ لأن الأسماء قبل التركيب مبنية، فحينئذ يخرج «غلامي» بقوله: «آخره» في قوله: =

(١) أراد بنحو «غلامي» كل اسم معرب بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم؛ فإنه إذا قيل: «جاءني غلام»، و«رأيت غلامي» فتبدّل حركة آخر المعرب بحركة أخرى، لكن ذلك الاختلاف ليس من حيث إنه معرب. ولو قيل: المراد اختلاف الآخر بسبب اختلاف العوامل، وهذا الاختلاف لم يوجد في نحو «غلامي» لم يبعد، وأما من قال: «جر الجوار مثل حركة غلامي» فذهب إلى أبعد الطرق لأنه إعراب. (ت)

(٢) هذا تعليل لدخول حركة نحو «غلامي» المفهوم التزاما من قوله: «خرج من تعريف الإعراب» قبل اعتبار الحيثية. (عصمت)

(٣) متعلق بـ«معرب»، وإشارة إلى ما ذهب إليه بعض النحاة من أنه مبني، فلا يحتاج حينئذ إلى إخراجها بقيد الحيثية؛ لخروجها بضمير المعرب. (عصمت) (٤) قال صاحب «اللباب»: والأعرف بين النحاة أنه مبني؛ لإضافته إلى المبني، وهذا لا يوجب البناء عند المصنف؛ لأنه ليس بمبني الأصل. (ج) (٥) لوجوده قبل عامل الجر، بل قبل مطلق العامل، كذا قيل. (جمال)

وبهذا القدر تمَّ حدُّ الإعراب جمعًا ومنعًا، لكن المصنف أراد أن ينبّه على فائدة اختلاف وضع الإعراب، فضمَّ إليه قوله: «ليدل على المعاني المعتورة عليه»، فكأنه أراد[1] هذا المعنى[2] حيث قال: ليس هذا من تمام الحدِّ، لا أنه خارجٌ عن الحدِّ، واللامَ[3] في «ليدل» متعلّقٌ بأمر خارج عن الحدّ، يعني «وضع الإعراب» المفهوم من فحوى الكلام؛ فإنه بعيد عن الفهم غايةَ البعد،[4] فاللام فيه متعلّق بقوله: «اختلف آخره»، يعني اختلف آخره؛ ليدلَّ الاختلاف[5] ....

أي لا يرد أنه إلخ (ج) — إذ لا نظر إلى وضعه لا قصدا ولا تبعا (غف) — تفريع على قوله: «لا أنه»

= «ما اختلف آخره به»؛ لأنه لم يختلف آخر المعرب بل آخر المبني. وحاصل كلام الفاضل مولانا عب أن اختلاف آخر المضاف إلى ياء المتكلم في نحو «غلامي» موجود قبل عامل الجر، كما في «جاءني غلامي» بالرفع «ورأيت غلامي» بالياء، بل هو موجود في مطلق العامل، كما إذا قيل: «غلامي» بعد ما قال: «غلام» بسكون الميم مثلا، فيصدق على هذه الحركة إذا رُكّبت مع العامل تعريفُ الإعراب؛ لأنه معرب حينئذ مع أنه ليس بإعراب. فجوابه ليس إلا بقيد الحيثية، وأما سماحة الجواب فيظهر بأدنى تأمل.

وبهذا القدر تم إلخ: أشار به إلى أن قوله: «ليدل إلخ» ليس له دخل في الجامعية والمانعية، فيتوهم أنه إذا تمّ حده جمعا ومنعا بدون قوله: «ليدل إلخ» فلا يحتاج إلى إيراده. فقوله: «لكن المصنف إلخ» لدفع هذا التوهم.

على فائدة اختلاف إلخ: وعلى فائدة وضع الإعراب. وإليه يشير ما قال المصنف في شرحه: إن قوله: «ليدل» تنبيه على علة وضع الإعراب في الأسماء، فهذا القول منه إيذان بمنزلة التصريح على أن قوله: «ليدل إلخ» ليس من تمام الحدّ، فلا يرد أن المصنف لم يقل في شرحه: إنه ليس هذا من تمام الحد. لا أنه خارج إلخ: أي لم يقل المصنف: إنه خارج عن الحد، ولم يقل أيضا: إن اللام في قوله: «ليدل» متعلق بأمر خارج عن الحد. فقوله: «واللام» عطف على الضمير الذي في «أنه»؛ فإنه اسم «أنّ»، و«خارج» خبرها، وقوله: «متعلق» عطف على خبرها. وضع الإعراب إلخ: لأنه لما قال: «الإعراب ما اختلف آخره به» فيفهم منه أن الإعراب موضوع للاختلاف.

فإنه بعيد عن الفهم: إذ مع وجود العامل في منطوق الكلام -وهو «اختلف»- جعلُه متعلقا بشيء يفهم من فحوى الكلام بعيدٌ غاية البعد. وقيل: معناه: أن جعل قوله: «ليدل إلخ» خارجا عن الحد بعيدٌ، وجعل اللام متعلقا بأمر خارج عنه أيضا بعيد، فإذا اجتمع البعيدان يصير بعيدا غاية البعد.

---

(١) يعني أراد أنه من متعلقات الحد، وأن اللام متعلق بالاختلاف، وبيان لفائدة الاختلاف الحاصل لأجل وضع الإعراب، أي الإعراب ما وقع بسببه اختلافٌ في آخر المعرب؛ لأجل اختلاف تلك المعاني، وذلك لأن الحد قد تمّ جمعا ومنعا؛ لأنه كان جامعا ومانعا به، فقيد الحيثية صار مانعا أيضا، ولم يرد أنه خارج، ولا يتعلق به أصلا، وأن اللام متعلّق بأمر خارج عنه لا بما هو داخل فيه، كما اختاره الرضي، والتقدير: وضع الإعراب -أي الرفع والنصب والجر-؛ ليدلّ على الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ لأنه بعيد غاية البعد لا يتبادر من العبارة. (عل) (٢) أي أنه تمّ حدّ الإعراب جمعا ومنعا بدون قوله: «ليدل».

(٣) منصوب معطوف على اسم «أنّ»، والكلام في ذيل النفي. (عصمت) (٤) إذ الظاهر المتبادر إلى الفهم كونه متعلقا بقوله: «اختلف»، فلا يسبق الذهن بل لا يتوجّه إلى كونه متعلقا بـ«وضع الإعراب» الذي لم يلاحظه في التعريف أصلا. (ج)

(٥) فعلى الأول يكون الإسناد مجازا عقليًا، وعلى الثاني حقيقة عقلية، وحينئذ لا يرد أن الاختلاف لا يدلّ على المعاني لا دلالة وضعية ولا عقلية، بل هي مدلولات الإعراب؛ إذ لا شكّ في سببية الاختلاف في الدلالة على المعاني المعتورة. (تش)

أو ما به الاختلاف على المعاني، يعني الفاعليّةَ والمفعوليّةَ والإضافةَ المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه

اي الصفات — دست بدست كرده

أي على المعرب، متعلّق بـ«معتورة» على تضمين(١) مثل معنى الورود أو الاستيلاء.(٢)................

أو ما به الاختلاف: وهو الإعراب، أي الرفع والنصب والجرّ والواو والألف والياء. قيل: إن نسبة الدلالة إلى «الاختلاف» غير جائز؛ لأن «الاختلاف» لا يدل على المعاني؛ لأنه لو دل عليها فيلزم أن يكون «الاختلاف» إعرابا، كما قال بعض المتأخرين، وليس المصنف على ذلك، بل الإعراب عنده هو ما به اختلاف. والجواب: أن إسناد الدلالة إلى «الاختلاف» ليس على الحقيقة، بل على سبيل المسامحة والمجاز؛ لأن مدلول «الاختلاف» ليس هو المعاني حقيقةً، بل مدلوله الحقيقي هو اختلاف المعاني، فيكون ذلك الإسناد لمناسبة بين «الاختلاف» و«ما به الاختلاف»؛ لأن الاختلاف إنما يكون بسببه، فيكون من قبيل تسمية المسبّب باسم السبب.

ثم إن تعريف بعض المتأخرين يدلّ على كون الاختلاف إعرابا، والمصنف عدل من تعريفه؛ لأن الاختلاف ليس موجودا في الخارج، بخلاف ما به الاختلاف، والأولى في العلامة أن تكون موجودة فيه، ولأن الاختلاف لا يوجد في جميع أفراد المعرب؛ فإن المعرب الذي ركّب مع عامله ابتداءً ليس فيه الاختلاف، ولكن يوجد فيه ما به الاختلاف. وإنما قدّم في الترديد «الاختلاف» على «ما به الاختلاف»، مع أن الظاهر هو العكس؛ لأن «الاختلاف» جزء «ما به الاختلاف»، ومعرفة الكل موقوفة على معرفة الجزء، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أنه لو قال: «ليدلّ ما به الاختلاف أو الاختلاف» لكان أولى؛ لأن «ما به الاختلاف» مقدّم على «الاختلاف».

على المعاني: جمع «المعنى»، وهو عبارة عن ما قام بشيء؛ فإن الفاعلية معنًى قائم بزيد في «جاءني زيد»، والمفعولية معنًى قائم بزيد في «ضربت زيدا»، وكذا المضاف إليه. هذا ما قال مولانا عب. قال مولانا عص: إن حمل المعنى على القائم بالشيء المقابل للعين -أي القائم بالذات- بعيد، بل المعنى ههنا عبارة عن ما يقصد بشيء؛ فإن الفاعلية معنًى يقصد بشيء هو الرفع، والمفعولية معنًى يقصد بشيء هو النصب، وكذا المضاف إليه. أقول: المناسب أن يكون المعنى عبارة عن ما قام بشيء؛ لأن إعراب الرفع مثلًا يدلّ على الفاعلية، أي فاعلية قائمة بزيد، ودلالته على الفاعلية المقصودة منه غير ظاهر، بخلاف دلالته عليها.

معتورة على إلخ: لأن معناها: المتعاقبة، يعني از پے درآيندہ معرب را. والمعاني تأخذ المعربَ متعاقبة متناوبة، فعلى صيغة اسم الفاعل تدلّ على أخذ تلك المعاني المعربَ وطريانها عليه على سبيل المناوبة، وهي باعتبار هذا الوصف -أي طريانها عليه كذلك- مما وضع الاختلاف أو ما به الاختلاف له، وأما على صيغة اسم المفعول فتدل على أخذ المعرباتِ تلك المعاني على سبيل المناوبة بين المعرَبات، وهذه لا تدل على طريان تلك المعاني عليه بالمناوبة في أخذ المعاني لها، فوصف «المعاني» بالاعتوار إشارة إلى أن كونها مقتضية للإعراب بسبب اعتوارها على المعرب. وإنما لم يكتفوا بالعامل لتلك الدلالة؛ لأنه لا يدفع الاشتباه في بعض المواضع، مثل: «ما أحسن زيدا!» و«ما أحسن زيد؟» و«ما أحسن زيد»، وفيه أن الإعراب أيضا كذلك إذا كان تقديريا مثل: «ما أحسن فتى!» و«ما أحسن فتى؟» و«ما أحسن فتى». فالأولى أن يقال: إنهم أرادوا أن يفهم تلك الدلالة من نفسها.

معنى الورود أو الاستيلاء إلخ: أو غيرهما مما يصح أن يكون كلمة «على» صفة له، وهو دفع سؤال، تقريره أن «المعتورة» متعد بنفسه؛ لأنه يقال: اعتوروا الشيء، يعني دست بدست گرفتند آں جماعه اين شى را، فلا يحتاج إلى إيراد كلمة «على» حينئذ، فلا بدّ أن يقول: ليدل على المعاني المعتورة إياه، أي الاسم المعرب. تقرير الجواب: أن إيراد كلمة «على» لأجل تضمنه معنى الورود أو الاستيلاء، وهما يتعديّان بـ«على»، يقال: إنه وارد أو ورد عليه، أو استولى عليه.

---

(١) وهو أن يلاحظ في فعل أو صفة معنى فعلٍ أو صفة آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعدم بحيث يكون الأول مقيّدا والثاني قيدا على الأغلب. (ج) (٢) فإن آخذ الشيء مستولٍ ومستعلٍ عليه، ومثله الطريان. (عبد الغفور)

يقال: «اعتوَرُوا الشيء، وتَعاوَرُوه» إذا تداولوه، أي أخذه جماعةٌ واحدةٌ بعد واحدة على سبيل المناوبة والبدلية، لا على سبيل الاجتماع، فإذا تداولت المعاني المقتضية للإعراب المعرَبَ متعاقبةً متناوبةً غير مجتمعة؛ لتضادها فينبغي أن يكون علاماتها أيضًا كذلك، فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب، فوُضع[1] أصل الإعراب للدلالة على تلك المعاني، ووُضِع بحيث يختلف به آخر المعرب؛ لاختلاف تلك المعاني.

وإنَّما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب؛ لأنَّ نفس الاسم تدل على المسمى، والإعراب على صفته، ولا شكَّ أنَّ الصفة متأخِّرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضا متأخِّرا عن الدالِّ عليه.

أي على الموصوف وهو الاسم المعرب

لا على سبيل الاجتماع: فإنه لو أخذه جماعة على سبيل الاجتماع لا يقال له: «تعاور». فينبغي أن يكون علاماتها: أي المعاني، وهي الإعراب «أيضا كذلك» بأن لا يكون على سبيل الاجتماع؛ لأنه إذا لم يجتمع الفاعلية والمفعولية والإضافة على الاسم المعرب؛ لتضادها، فينبغي أن لا يجتمع علاماتها من الرفع والنصب والجرّ فيه أيضا. ووضع بحيث إلخ: يعني سبب وضع الإعراب لا يكون متفقا: هو أن المعاني مختلفة، فلو كان الإعراب حينئذ متفقا بأن كان الإعرابُ هو الرفع فقط في الأحوال الثلاث، فلا يستدل حينئذ من العلامة على الفاعلية مثلا؛ لاشتراك العلامة بين المعاني كلها. الإعراب في آخر الاسم المعرب: أي في حرف آخره، فحينئذ لا يصدق إلا على الإعراب بالحركة دون الحرف، فينبغي أن يترك على عمومه؛ ليشمل ما كان الإعراب حالا في آخره أو كان نفس آخره. وأجيب بأن المراد أنه جعل الإعراب في جانب الآخر، فيصدق حينئذ على الإعراب بالحركة والحرف معا.

نفس الاسم تدل على المسمى: أي مسمى الاسم. «والإعراب على صفته»، أي المسمّى والمدلول، وذلك بناءً على أن الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول، هكذا قال مولانا عب. ولقائل أن يقول: الإعراب يدلّ على صفة الاسم لا على صفة المسمّى؛ لأنه يدل على المعاني، وهي صفة الاسم اصطلاحا؛ فإن الفاعلية مثلًا صفة الاسم اصطلاحا وصفة المسمى لغة، فالظاهر أن يقال: «وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب؛ لأن الإعراب يدل على صفته، ولا شك إلخ»، بدون ذكر قوله: «لأن نفس الاسم تدلّ على المسمّى»، ويدلّ على ذلك قول الرضي حيث قال: «المعاني صفات الدالّ» حيث قال: «جعل الإعراب في الآخر؛ لأن الدالّ على الوصف بعد الموصوف». انتهى كلامه على ما أورده مولانا عب. ثم المراد أن نفس الاسم تدل مطابقةً على المسمّى فقط، والإعراب يدل مطابقةً على صفته فقط، فلا خدشة حينئذ.

فالأنسب أن يكون الدال عليها: وهو الإعراب «أيضا متأخرا عن الدالّ عليه»، أي على الموصوف، وهو الاسم المعرب. قيل: الحركة *

---

(١) يعني وضع نفس الإعراب للدلالة على تلك المعاني أعمّ من أن يكون مختلفة أو لا، ووضعه بحيث يختلف آخر المعرب؛ لأجل اختلاف تلك المعاني. (عل)

وهو مأخوذ(١) من «أعربه» إذا أوضحه؛ فإنَّ الإعرابَ يوضح المَعاني المُقتضية، أوْ مِن
وحاء بكسر الميم وسكون العين المهملة أيضا
«عَرِبَت مَعِدته» إذا فسدت، على أن يكونَ الهمزة للسلب،(٢) فيكون معناه: إزالةَ الفساد، سمِّي به؛
أي أو هو مأخوذ من مصدر «عربت» — أي همزة باب «الإفعال»
لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض.

وأنواعُه(٣) أي أنواعُ إعراب الاسم(٤) ....

= ليست متأخرة عن الاسم، بل هي مع نفس الآخر. وأجيب بأنه أعطيَ للأكثر حكمَ الكل؛ لأنها متأخرة عن أكثر الحروف. قيل: هذا هو الجواب الصحيح. ولقائل أن يقول: هذا يشكل بقولنا: «جاءني أخ»، و«رأيت أخا»، و«مررت بأخ»؛ لعدم تحقق الأكثرية فيه، إلا أن يقال: إنها متأخرة عن أكثر الحروف في غالب المواد، فأعطيَ للأكثر حكمَ الكل؛ لطرد الباب. وأجيب أيضا بأن المراد هو التأخر عن الدال بقدر الإمكان، و[لا] يجاب عنه بأن المراد بالتأخر هو التأخر الذاتي لا الزماني، ولا شبهة في تأخرها الذاتي؛ لأنها تابعة للحرف. لأنا نقول: تأخرها الذاتي لازم لها أينما وضعت، فحينئذ لا معنى لقوله: «فالأنسب»؛ لأن اختيار الأنسبية؛ لأجل أنَّ كون الصفة متأخرة عن الموصوف لا يوجب لكون دالّها أيضا متأخر عن الدال عليه، إلا أن الأنسب أن يكون كذلك بل يجاب بأنها متأخرة بحسب الزمان عن الحرف، كما صرّح به الشيخ الرضي.

من أعربه: أي «الإعراب» مصدر «أعرب»، يقال: أعربه، أي أوضحه، فيكون الإعراب بمعنى «الإيضاح».

فإن الإعراب يوضح: إذا كان الإعراب بمعنى الإيضاح فتسميته بالإعراب؛ لأنه يوضح المعاني المقتضية؛ لأن الإعراب سبب لإيضاح المعاني حيث يعرف للمعاني بالإعراب، فسمي سبب الإيضاح إيضاحا، تسمية السبب باسم المسبب.

من عربت إلخ: وكونه مأخوذا من «عربت» بأن يكون الهمزة للسلب؛ لأن همزة باب «الإفعال» قد تكون للسلب، فالهمزة إذا سلبت «العرب» بمعنى الفساد يكون معناه: إزالة الفساد وسلبه.

لأنه يزيل فساد التباس إلخ: فإن الالتباس من جملة الفساد، فيلتبس في معرفة المعاني عند عدم الإعراب، ففي تسمية تلك الحركات الثلاثة إعرابا مناسبة بكلا المعنيين؛ لأن هذه الحركات توضح الكلام، وتزيل فساد إبهامه، ألا ترى أنك لو قلت: «ضرب زيد عمرا» بالسكون لم يعلم أن أيّهما فاعل وأيّهما مفعول، فإذا عربت وضح الكلام، ويزول فساد الإبهام. لا يخفى أن الالتباس لا يزول بنفس الإعراب، بل بسبب اختلافه؛ فإنه لا يزول الالتباس بإعراب الرفع فقط، إلا أن يقال: الإعراب سبب الاختلاف، وهو سبب إزالة الفساد، فيكون الإعراب سببا للإزالة؛ لأن السبب للسبب سبب.

(١) أي الإعراب الاصطلاحي مأخوذ من مصدر «أعربه» بمعنى «أوضحه»، وهو الإعراب بمعنى «الإظهار»، أي منقول عنه للعلاقة. وبهذا التقرير اندفع ما يتوهّم من أنه يدلّ على اشتقاق المصدر، وهو ليس مذهب البصري، بل هو مذهب الكوفي. (ج)

(٢) أي لسلب الفاعل عن المفعول أصلَ الفعل، وهو مصدر الثلاثي، نحو: «أشكيته»، أي أزلتُ شكايته. (جمال)

(٣) إنما قال ههنا: «أنواعه» وفي «المبني»: «ألقابه»؛ لأن كل واحد من الرفع والنصب والجرّ دال على نوع من المعاني، فلما كانت المدلولات أنواعا كانت الدوال عليها أيضا أنواعا، بخلاف هناك؛ لأن كل واحد من العلامة البنائية يدل على أمر واحد، وهو البناء. (نور الحق) (٤) إنما قيد الشارح رحمه الله الإعراب بالاسم؛ لأن أنواع إعراب الاسم منحصرة في هذه الثلاثة لا مطلقا؛ لأن الجزم أيضا نوع من الإعراب، غاية الأمر أنه إعراب الفعل، هكذا قيل. (مولانا خادم احمد)

ثلاثةٌ:(١) رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ،(٢) هذه الأسماء الثلاثة مختصَّة بالحركات والحروف الإعرابية، **ولا تطلق على الحركات البنائية**(٣) **أصلًا،** بخلاف الضمَّة والفتحة والكسرة؛ فإنها مستعملة في الحركات البنائية

لا على القلة ولا على الغلبة (ع)

غالبًا، وفي الحركات(٤) الإعرابية(٥) على قلَّة.(٦)

فالرفعُ حركةً كان أو حرفًا **علَمُ الفاعليَّة أي علامة**(٧) **كون الشيء فاعلًا حقيقةً** أو حكمًا؛ ....

في كونه عمدة من كل وجه (عصمت)

ثلاثة: أشار به إلى أن العطف مقدّم على الحمل، فيكون الخبر هو «ثلاثة»، أي أنواعه مجموع الرفع والنصب والجر؛ لعدم صحة حمل كل واحد منها على الأنواع. لا يقال: إذا كان المجموع خبرا واحدا فلا بدَّ أن يعرب بإعراب واحد. لأنا نقول: لما كان لكل منها صلاحية الإعراب فلذا أعرب كلٌّ منها.

ولا تطلق على الحركات البنائية: هذا عند البصريين، وأما عند الكوفيين فهذه الثلاثة مشتركة بين الحركة الإعرابية والبنائية، وكذلك الضمّ والفتح والكسر مختص بالحركات البنائية عند البصريين، وعند الكوفيين: تطلق عليهما جميعا. وأما الضمّة والفتحة والكسرة فمشتركة بينهما. والشارح لم يفرق بين كونها بالتاء وبين كونها بعدم التاء، ولهذا قال في بحث المبني: إن الضمّ والفتح والكسر يطلق على الحركات البنائية غالبا، وعلى الإعرابية على قلة، وقال: الدليل على إطلاقها على الحركة الإعرابية قول المصنف: «بالضمّة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرًا». وقال مولانا عب في بحث المبني: إن إطلاق الضمّة والفتحة والكسرة على الحركات الإعرابية لا يكون دليلا على إطلاق الضمّ والفتح والكسر عليها؛ لجواز الفرق بين عدم كونها مع التاء وبين كونها معها. ثم قوله: «ولا تطلق إلخ» تأكيد للنفي المفهوم من قوله: «مختصّة بالحركات والحروف الإعرابية»، أو إشارة إلى الاختصاص الإضافي.

أصلا: أي لا على القلّة ولا على الغلبة بقرينة التقابل. أي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة: بجعل الياء مصدرية. ثم جعل الرفع علامة الفاعل وما هو ملحق به حقيقة، ولم يجعل الرفع علامة الفاعل حقيقةً، وعلامةَ ملحقاتِه مجازا، كما ذهب إليه بعضهم؛ إذ ليس له دليل على أن الرفع علامة لها على سبيل المجاز، غاية ما في الباب أن الرفع أحقُّ بالفاعل، وهذا لا يستلزم أن يكون في ملحقاته على سبيل المجاز. وصاحب «المتوسط» جعل الياء للنسبة، وما فعله الشارح أولى منه؛ لورود الاعتراض عليه من وجهين: أما الأول فلأن معناه أن الرفع علامة شيء منسوب إلى الفاعل، فيلزم منه أن يكون الرفع علامةَ ذات المنسوب إليه؛ لأن الشيء الذي هو منسوب =

---

(١) نبّه به على أن خبر «الأنواع» مجموعة الثلاثة، لا كل واحد منها حتى يتجه أن الحمل لا يصحّ. ووجه صحة حمل المجموع تقدّم العطف على الحمل، وقد رضي به السيد السند في بعض كلامه، لكن في تحقيق مقتضى الحمل ههنا تأمُّل، فتأمَّل. (تش)

(٢) وإنما سميت الحركات بتلك الأسامي؛ لحصول الأولى بضمّ الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما، وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه، فكأن الفمّ كان ساقطا فنصبته، أي أقمته بفتحك إياه، وحصول الثالثة بجرّ الفكّ الأسفل وخفضه، وهو ككسر الشيء؛ إذ المكسور يسقط ويهوي إلى الأسفل. ثم الجزم بمعنى القطع، وفي الجزم قطع الحركة، ولذا سُمّي الجازم جازما. والوقف والسكون بمعنى واحد، والأول مختص بالإعرابي، والأخيران بالبنائي. (عبد الغفور)

(٣) عند البصرية، وأما عند الكوفية فتطلق على الحركات البنائية أيضا. (عصمت) (٤) بل في الحركات الغير الإعرابية، كضمّة «قفل».

(٥) وأما الضمّ والفتح والكسر فتطلق على مطلق الحركات، كذا قال الرضي. (٦) بالقرينة كقوله: «بالضمة رفعا إلخ». (عبد الغفور)

(٧) أفاد بهذا الكلام أن الياء في قوله: «الفاعلية» مصدرية، لا نسبتية؛ إذ يصير المعنى أنه علم للمنسوب إلى الفاعل. (ت)

لیشمل الملحقات بالفاعل أيضًا، كالمبتدأ والخبر وغيرهما. والنصبُ حركةً كان أو حرفًا علمُ المفعولية، أي علامةُ كون الشيء مفعولا حقيقةً أو حكمًا؛[1] ليشمل الملحقات به. والجرُّ حركةً كان أو حرفًا علمُ الإضافة، أي علامة[2] كون الشيء مضافًا إليه، وإذا كانت الإضافة بنفسها مصدرًا لم تحتج إلى إلحاق الياء المصدريَّة إليها، كما في الفاعلية والمفعولية.

كالحال والتمييز. (ت)

وإنما اختص الرفعُ بالفاعل والنصبُ بالمفعول والجرُّ بالمضاف إليه؛ لأن الرفع ثقيل،..........

أي اختصاصا إضافيا

= إليه ليس إلا الذات، مع أنه علامة الوصف، وهو الفاعليّة. وأما الثاني فلأنه يلزم منه أن لا يكون الرفع علامة الفاعل، بل علامة المنسوب إليه. أجيب عن الأول بأن وصف الفاعلية أيضا شيء له نسبة إلى الفاعل؛ لأن لكل صفة نسبة إلى موصوفها. وأجيب عن الثاني بأن لكل فرد الفاعلِ نسبةً إلى الآخر. والأولى في الجواب أن يقال: المراد من الفاعل هو طبيعة الفاعل، ولا شك أن للأفراد نسبة إلى الطبيعة؛ لأنها فرد لهذه الطبيعة حقيقة أو حكما من قبيل نسبة الفرد إلى الطبيعة، كما يقال: «زيد إنسان»؛ فإن له نسبةً إلى الإنسان بأنه فرد له.

علم المفعولية: وفيه ما فيه. إلا أن النصب ليس أحقّ بالمفعولية، أي يساوي جميعَ المفاعيل.

علامة كون الشيء إلخ: لا علامة المضاف إليه. فإن قلت: إذا كان الرفعُ علَمَ الفاعليّة بجعل الياء مصدرية، والفاعليّة لا توجد إلا في الفاعل، فينبغي أن لا يوجدَ الرفع إلا في الفاعل. قلت: إن الرفع علم الفاعلية أصالة، وجُعِل علامةً لمعان أخر كالمبتدأ مثلا على سبيل التبع والإلحاق، وكذا النصب علم المفعولية أصالة، وجعل علامة لمعان أخر كالحال مثلا على سبيل التبع والإلحاق، وكذا الجرّ علَمُ المضاف إليه أصالة، ويجعل علامة لكون الشيء مضافا إليه صورةً، على سبيل التبع والشبه. والتعميم المفهوم من قوله: «حقيقة أو حكما» ليس إلا كذلك. ثم إرادة المضاف إليه من الإضافة بقرينة التقابل؛ لأنه إذا كان الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، فيكون الجرّ حينئذ علم المضاف إليه؛ لأن الرفع والنصب يدخلان على المضاف أيضا، فلا يراد من الإضافة المضاف. وإنما لم يقل ههنا: «حقيقة أو حكما»؛ لأن المضاف إليه وإن كان له ملحقا، لكنه قليل، أو لأن الجار زائد، فعلى كلا التقديرين لم يعتد به، أو لأن الجرّ زائد كالجارّ، فكأنه ليس علامة، فلا يرد أن الجرّ يكون في غير المضاف إليه أيضا، مثل: «بحسبك درهم».

لم تحتج إلى إلحاق إلخ: لا يقال: حقّ العبارة أن يقال: «لم يصح» موضع «لم يحتج»؛ لأنه يشعر إلى صحة إلحاق الياء المصدرية إلى المصدر، وليس كذلك. لأنا نقول: هذا القول سالبة، وهي لا تقتضي وجود الموضوع، فهو لا يستدعي صحة الإلحاق.

اختص الرفع بالفاعل: قيل: المراد بالفاعل: إما الفاعل الحقيقي أو الأعم من الحقيقي والحكمي، والأول باطل؛ لعدم اختصاصه به؛ لوجوده في المبتدأ والخبر وغيرهما، والثاني: أيضا باطل؛ لعدم صحة قوله: «لأنه واحد». وأجيب بأن المراد هو الأول، لكن المراد من الاختصاص هو الاختصاص الإضافي؛ لأن الرفع لا يوجد في المفاعيل والمضاف إليه، فلا ينافي ذلك وجوده في المبتدأ والخبر وغيرهما.

(١) أي في كونه فضلة أو مشبها بها. (عصمت) (٢) إنما يظهر ذلك المعنى إذا انضم «إليه»، كما لا يخفى، لعله إنما لم يذكر لفظ «إليه»؛ اعتمادا على تقابل الإضافة مع الفاعلية والمفعولية؛ فإن كون الشيء مضافا لا يقابل الفاعلية والمفعولية، وهو ظاهر. ولم يقل: «حقيقة أو حكما»؛ لأن الملحقات ليست بموجودة أو قليلة، نحو: «بحسبك درهم»، و«كفى بالله»، وغيره. (التاشكندي)

والفاعل قليل؛ لأنه واحد، فأعطي الثقيلُ القليلَ، والنصب خفيف، والمفاعيل كثيرة؛ لأنها خمسة، فأعطي الخفيف الكثير، ولما لم يبق للمضاف إليه علامةٌ غيرُ الجرّ جُعل علامةً له.

والعامل لفظيًا كان أو معنويًا ....

والفاعل قليل لأنه واحد: قيل: المراد إما أن فرد الفاعل قليل، أو نوعه قليل، والأول ممنوع، والثاني مسلم؛ لأنه واحد، لكن الدليل غير مثبت للمدّعى؛ لأن المدعى هو اختصاص الرفع بفرد الفاعل لا بنوعه. ويمكن الجواب بأن المراد هو الأول، لكن الفاعل إذا كان باعتبار نوعه قليلا وواحدا فيظن أن أفراد النوع الواحد أيضا قليلة بالنسبة إلى أفراد أنواع المفاعيل، فيكون الدليل ظنيا لا يقينيا، وحينئذ لا يرد ما قيل على قوله: «والنصب خفيف إلخ»، بأن النصب خفيف لأفرادها لا لنوعها، والمفاعيل خمسة باعتبار الأنواع لا الأفراد، فجاز أن يكون أفرادُها قليلةً بالنسبة إلى أفراد الفاعل، كما لا يخفى.

فأعطي الثقيل القليل إلخ: والمفعول الثاني لـ«أعطي» محذوف، أي: أعطي الثقيل مجعولا للقليل أو عارضا للقليل؛ للتعادل، وكذا في قوله: «فأعطي الخفيف للكثير»، وإليه أشار مولانا عب. فلا يرد ما قال الفاضل السمرقندي من أن اللام لا يجوز دخولها في المفعول الثاني من باب «أعطيت». ثم لما كان الرفع عمدة فأعطي للفاعل الذي هو العمدة أيضا؛ للتعادل، بخلاف المضاف إليه والجرّ؛ فإنهما فضلتان، فلا يرد حينئذ ما قال الفاضل السمرقندي من أن المضاف إليه أيضا قليل، فلِمَ لم يعط الرفع إياه؟

وبعمل إلخ: ولما ذكر العلّة المادية، وهي المعرب أي نفس الاسم، وذكر العلة الصورية، وهي الإعراب؛ فإنه علة صورية للاختلاف، وذكر العلة الغائيّة، وهي الدلالة على المعاني المقتضية بقوله: «ليدل على المعاني إلخ»: فأراد أن يذكر العلة الفاعليّة بقوله: «وبعمل إلخ»؛ فإن العامل وإن لم يكن علة فاعلية حقيقة؛ لأنه ليس بمؤثر وموجد له، بل المؤثر هو المتكلم، لكنه بمنزلة العلة الفاعلية. وقدّم العلة الغائية عليه؛ لأنها مقصودة بالذات. وإنما قدم تعريف المعرب على الإعراب، وتعريفه على العامل، أما تقديم تعريف المعرب على الإعراب فلأن الإعراب كالصفة للمعرب، والموصوف مقدّم على الصفة، فكذا ما هو بمنزلة الموصوف. وأما تقديم تعريف الإعراب على العامل فلأن الإعراب مأخوذ في تعريف العامل، فمعرفة العامل تتوقّف على معرفته والمعنى المقتضي، أو لأن الإعراب سبب قريب للاختلاف، بخلاف العامل.

وإنما أورد الجارّ والمجرور أعني «به» في أول تعريف العامل -وأوردهما في آخر تعريف الإعراب، ولم يقل: «الإعراب ما به اختلف آخره»- ههنا؛ للاهتمام لا للحصر؛ إذ لا مدخل له في التعريف. ثم المراد من السبب المفهوم من الباء هو السبب القريب، فلا يرد النقض حينئذ على المتكلم ونفس الاسم. فإن قلت: إن التعريف ليس بمانع؛ لصدقه على مجموع المتكلم والعامل ونفس الاسم؛ لأن المجموع سبب قريب لحصول المعنى. قلت: المراد من السبب هو السبب القريب غير التامّ. ولقائل أن يقول: حينئذ يشكل على الجميع =

---

(١) أي قليل باعتبار النوع، لا باعتبار الأفراد؛ فإن أفراده كثيرة. (٢) في بعض الشروح: إنما كان الرفع والنصب والجرّ علما لها؛ لرعاية التناسب؛ لأن الفاعلية أقوى من المفعولية والإضافة؛ لكونه عمدة في الكلام وركنا له، والمفعول فضلة، والمضاف إليه بينهما؛ لوقوعه ركنا في الكلام تارة وفضلة أخرى، فاختص القوي بالقوي، والضعيف بالضعيف، والمتوسط بالمتوسط؛ للتناسب، وحينئذ لا حاجة إلى جعل الجرّ علما للإضافة اضطرارا. (نور الحق) (٣) المراد: العامل الذي له تأثير في المعنى، حتى لا يرد النقض بالباء في: «بحسبك زيد». (عبد الغفور) (٤) قدّم المعرب على الإعراب؛ لأن المقصود بيان حال المعربات، ولأن الإعراب كالصفة للمعرب. وقدم الإعراب على العامل؛ لأنه سبب قريب للاختلاف، والعامل بعيد، أو لأن معرفة مفهوم العامل يتوقّف على معرفة المعنى المقتضي للإعراب. (التاشكندي)

ما به يتقوّم[١] **أي يحصل** المعنى المقتضي **أيْ معنى**[٢] **من المعاني المعتَورة على المعرب المقتضية للإعراب.**
صفت ثاني صفت اول

ففي «جاء زيد»: «جاء» عامل؛ إذ به حصل معنى الفاعلية في «زيد»، فجعل الرفع علامة لها، وفي
لأن له استدعاء الإسناد إليه

«رأيت زيدًا»: «رأيت» عامل؛ إذ به حصل معنى المفعولية في «زيدًا»، فجعل النصب علامة لها، وفي

«مررت بزيد»: «الباء» عامل؛[٣] **إذ به حصل معنى الإضافة في «زيد»، فجعل الجرُّ علامة لها.**

فالمفرد[٤] المنصرف أي ....
تفصيل لإعراب أقسام الاسم

= في «جاء» مثلا؛ لأنه السبب القريب غير التامّ، ولا يجاب بأن المراد بـ«ما» الموصولة هو الكلمة؛ لأنا نقول: حينئذ يخرج العامل المعنويّ، مع أنه من أفراد المعرب كما ذكروه. يمكن أن يجاب بأن المراد من السبب القريب هو السبب بلا واسطة، فلا يرد الجيم في «جاء». لا يقال: يلزم حينئذ أن لا يكون «جاء» في «جاءني زيد» عاملا؛ لأن السبب القريب بالمعنى المذكور لا يكون إلا النسبة؛ لأن حصول النسبة إنما يكون بعد حصول «جاء» و«زيد» في «جاءني زيد»، وبعد حصول النسبة يحصل المعاني بلا واسطة. لأنا نقول: المراد من «جاء» هو «جاء» المسند، فـ«جاء» المسند -أي المنضم إلى النسبة- سبب قريب بالمعنى المذكور. ثم المراد من العاملِ العاملُ الذي له تأثير في المعنى، فلا يرد النقض بالباء في «بحسبك درهم» على عدم جامعية التعريف؛ لأنه لم يحصل بسببه المعنى المقتضي، أما الفاعلية والمفعولية فظاهر، وأما الإضافة فلأن «حسبك» ليس مضافا إليه.

أي يحصل: فسّر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه أصل اللغة؛ لاشتقاق التقوم من القيام الذي هو قيام العرض بمحله، وذلك لأن المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل. أي معنى من المعاني إلخ: فسر بالنكرة؛ إشارة إلى أن اللام في «المعنى» للعهد الذهني؛ فإنه في معنى النكرة. وإنما قيد «المعنى» بالاعتوار؛ لأن اقتضاءه الإعراب ليس بحسب ذاته، بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة.

حصل معنى الفاعلية: لأن له استدعاء الإسناد إلى زيد. إذ به: أي بالفعل الذي في «رأيت». «حصل معنى المفعولية»؛ لأن له استدعاء التعلق، وهذا عند البصريين، وعند الكوفيين بمجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول؛ لأنه صار فضلة بمجموعهما.

الباء عامل: وهو عامل في لفظ «زيد»، وفي محله العاملُ هو الفعل؛ لأنه المفعول به، فيكون منصوبا محلًا، هذا إذا كان حرف الجر مذكورا؛ فإنه إذا كان مذكورا فالعامل هو حرف الجر بالاتفاق، وإذا كان مقدّرا، كـ«غلام زيد»، ففيه خلاف، قال بعضهم: إن العامل هو حرف الجرّ المقدر. وقال بعضهم: هو المضاف، نيابة من اللام؛ لأنه في موضعها، والحرف صار نسيا منسيّا، ولذا يكتسب المضافُ التعريفَ والتخصيصَ من المضاف إليه، وإليه مال الشيخ الرضي. فالمفرد المنصرف: قيل: غير المنصرف الذي يكون فيه الحركات الثلاث؛ للضرورة أو الإضافة أو اللام: داخلٌ في غير المنصرف، لا في المفرد المنصرف، مع أن إعرابه بالحركات الثلاث لا بالحركتين. وأجيب بأن المراد بالمنصرف أعمّ من المنصرف الحقيقي أو الحكمي، فهو داخل في المنصرف، وخارج عن غير المنصرف.

---

(١) تقدم الجار والمجرور على عامله ههنا على خلاف ما قال في تعريف الإعراب: «ما اختلف آخره به» بتأخرها عنه؛ إشارة إلى أن العامل سبب تام للمعنى المقتضي، دون الإعراب بالنسبة إلى الاختلاف؛ فإنه سبب غير تامّ. (التاشكندي) (٢) فسره بالنكرة؛ إشارة إلى أن اللام في «المعنى» للعهد الذهني الذي هو في معنى النكرة؛ إذ المتقوم هو معنى مّا من المعاني المعتورة. (عصمت) (٣) وهو عامل في لفظ «زيد»، وفي محله العامل هو الفعل؛ لأنه المفعول به، فيكون منصوبا محلّا. (عبد الغفور) (٤) أي سوى المفردات التي يجيء ذكرها.

الاسم المفرد الذي[١] لم يكن مثنًّى[٢] ولا مجموعًا ولا غيرَ منصرف،[٣] كـ«زيد» و«رجل» وكذا الجمعُ[٤] المكسَّر المنصرِفُ ....

الاسم المفرد إلخ: وإطلاق المفرد مشهور على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل الجملة، وعلى ما يقابل المضاف، وعلى ما يقابل المثنّى والمجموع، والمراد ههنا الأخيرُ بقرينة المقابلة. قيل: إذا كان المراد ما في مقابل المثنّى والمجموع فيلزم الدور؛ لتوقف معرفة المفرد على معرفتهما، وكذا العكس؛ لاعتبار المفرد في تعريفهما؛ لأن المثنّى: اسم ما لحق في آخرِ مفرده ألف ونون. والجمع: اسم ما لحق في آخر مفرده واو ونون.

ويمكن الجواب عنه بوجوه، **الأول:** أنه إنما يلزم إذا كان المفرد المعرَّف ههنا عينَ المفرد المذكور في تعريفهما؛ لأن استحالة الدور هو توقّف الشيء على نفسه، وهو ممنوع، فإذا لم يكن عينه فلا يلزم الدور. **والثاني:** أنا لا نسلم كونه تعريفا، لِمَ لا يجوز أن يكون حكما من أحكامه. **والثالث:** أنه لِمَ لا يجوز أن يكون تعريفا لفظيا، ولا يتوقف فيه المعرّف على المعرَّف، وتوقف معرفة المعرَّف على معرفة المعرِّف إنما يكون في التعريف الحقيقي.

قيل: لا بد من تقييد المفرد المنصرف بكونه غيرَ الأسماء الستة، وغيرَ ما ألحق بالمثنّى والمجموع؛ لأنها داخلة في المفرد بالمعنى المذكور، وخارجة عن الحكم؛ لعدم كون إعرابها بالحركات الثلاث، ولا يجاب عنه بأنها غير داخلة في ما حكم عليه؛ بناء على أن قوله: «فالمفرد المنصرف إلخ» قضية مهملة، وهي في قوة الجزئية. لأنا نقول: هي قاعدة، وهي يجب أن تكون كليّة، بل يجاب بأنا لا نسلّم صدق المفرد عليها؛ لأن المراد من المفرد ما ليس مثنّى حقيقة أو حكما، ولا مجموعا حقيقة أو حكما، فما هو من ملحقاتهما مثنّى ومجموع حكما، وكذلك الأسماء الستة مثنّى أو مجموع حكما؛ لمشاركتها بالمثنّى والمجموع في أن كلا منها يستلزم التعدد؛ فإن الأب يستدعي الابن وكذا البواقي منها. وفي أن في كل منها المد واللين.

وأجيب أيضا بأن الأسماء الستة والملحق بها مذكورة فيما بعد، والمذكور في اللاحق بمنزلة الاستثناء. قيل: فحينئذ لا يحتاج إلى إيراد قيد «المنصرف»؛ لإخراج غير المنصرف؛ لأنه أيضا مذكور فيما بعد. وأجيب عنه بأنه لما كان غير المنصرف كثيرا لم يكتف فيه بما هو بمنزلة الاستثناء، بل صرّح بقيد الانصراف؛ للاحتراز عن غير المنصرف؛ لئلا يقع غلط في أمور كثيرة، فالاحتياط في الاحتراز عنه لذلك، بخلاف الأسماء الستة والملحق بالمثنّى والمجموع؛ فإنها محصورة في عدد، فاكتفى في الاحتراز عن المحصور بأدنى شيء، أي ما هو بمنزلة الاستثناء؛ إذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر، مع أن الاختصار في العبارة مطلوب جدًّا.

وكذا الجمع المكسر إلخ: إنما لم يقل: فالمفرد والجمع المكسّر المنصرفان؛ لأنه حينئذ يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له، وهو «المكسّر»؛ لأنه صفة «الجمع»، أو لأنه يتوهّم التغليب بأن كان المنصرف اسما لأحدهما، أي «الجمع» أو «المفرد»، ولكن صيغة التثنية للتغليب، كما في الشمسين والقمرين، أو لأنه يتوهم أن يكون «المنصرفان» صفة لـ«الجمع» و«المكسر».

---

(١) المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل الجملة، وعلى ما يقابل المضاف، وعلى ما يقابل المثنّى والمجموع، والمراد ههنا الأخير بقرينة المقابلة. (عبد الغفور) (٢) أفاد أن المراد بالمفرد ههنا ما يقابل للمثنّى والمجموع. (التاشكندي)

(٣) قيل: لا بدّ من تقييده بكونه غير الأسماء الستة، وما ألحق بالمثنّى والمجموع؛ لأنها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم. يجاب بأنها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد (أي للمفرد المنصرف) وبيان إعرابها، وفيه ما فيه. فتأمل. (ملخص عبد الغفور) (٤) لم يقل: فالمفرد والجمع المكسّر المنصرفان؛ لأنه قصد نوع تلقيب، ولأنه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له، وهو «المكسّر». (عبد الغفور)

أي الذي[1] لم يكن بناء الواحد فيه سالما،[2] ولم يكن غير منصرف، كـ«رجال» و«طلبة»، فالإعراب[3] في هذين القسمين من الاسم: على الأصل من وجهين:

أحدهما:[4] أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، والإعراب فيهما بالحركة. ثانيهما: أنه إذا كان الإعراب بالحركة فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث، والإعراب فيهما بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث، فالإعراب فيهما بالضمَّةِ رفعًا أي حالةَ الرفع، والفتحةِ نصبًا أي

لخفة الحركات. (ج)

ليكون أبعد من الالتباس. (ت)

لم يكن بناء إلخ: قيل: الأولى أن يقال: المراد بالجمع المكسّر المنصرف هو الذي لم يجمع بالواو والنون، ولا بالألف والتاء؛ ليخرج «سنون» و«أرضون» و«خربات» عنه، وليدخل «فلك» -بضم الفاء- فيه؛ لأن «سنون» -بكسر السين- جمع «سنة» بالفتح، و«أرضون» -بفتح الراء- جمع «أرض» بالكسر [كذا!]، و«خَرَبات» -بفتح الراء- جمع «خرب» بسكونها، فالواحد فيها غير سالم، مع أن إعرابها ليس كذلك، وأما «الفلك» -بضم الفاء- جمع «الفلك» بضمّها أيضا جمع المكسّر المنصرف، مع أن الواحد فيه سالم، وإعرابه كذلك. ويمكن الجواب عن الأول بأن ما يكون الواحد فيه غير سالم وإعرابه بالحرف قليل، فلم يلتفت إليه؛ فإنه في حكم العدم. وعن الثاني بأن المراد بعدم بقاء نظم الواحد أعم من أن يكون حقيقة أو حكما؛ فإنهم قالوا: إن ضمة الواحد فيه ضعيف؛ فإنها كضمة «أُسد» بخلاف ضمة الجمع؛ فإنها قوية ومشابهة بضمة «قفل». قيل: ما ذكره ينتقض بنحو «مصطفون» -بضم الفاء- في جمع «مصطفي» بكسرها؛ فإن الواحد فيه غير سالم، مع أن إعرابه ليس كذلك. والجواب عنه: أن المراد أنه لم يكن الواحد فيه سالما للجمعية، وليس فيه عدم سلامة الواحد لأجل الجمعية، بل لأجل الواو المقتضية للضمة.

الأصل في الإعراب إلخ: لأن المقصود هو امتياز بعض المعاني عن بعض، فالحركة لما كانت أخصر من الحروف فالامتياز بها أولى.

والفتحة نصبا: قال قدس سره في الحاشية: هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين، لكن المعمول المقدم مجرور أجاره للمصنف. انتهى كلامه. وذلك؛ لأن «الفتحة» عطف على «الضمة»، والعامل فيها الباء، و«نصبا» عطف على «رفعا»، والعامل فيه هو الإعراب المقدر، والقرينة عليه المقام؛ لأنه بصدد بيان أقسام الإعراب ومحالّها، ولك أن تقدر الإعراب في نظم الكلام؛ فإن ملاحظته كافية في كونه عاملا، ولك أيضا أن تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقرّ.

---

(1) هذا تفسير للجمع المكسّر، أي جمع يكون الواحد فيه مغيرا بتغير ما، سواء كان بحسب الحقيقة أو بحسب الاعتبار، فضمّة «فلك» و«ولد» إذا كان مفردا كضمّة «قفل»، وإذا كان جمعا كضمة «أسد» جمع «أسد»، ويرد عليه مثل «سنين» و«أرضين» و«سجلات» مع أن إعراب الأولين بالحروف، والثاني بالحركتين. وخروجها بقيد المنصرف -كما قيل- محل تأمّل. (تش)

(2) بل متغيرا؛ لأجل الجمع في أوزانه، فخرج «سنون» بكسر الفاء، وجاء بضمها أيضا في «سنة» بفتح الفاء، و«ثبون» بكسر الفاء في «ثبة» بضمها وغير ذلك؛ لأن ذلك التغير ليس للجمع، بل للتنبيه على أنه غير قياسي. (ج)

(3) إنما جعل إعراب القسم الثاني كإعراب المفرد المنصرف؛ لمشابهته للمفرد بكون صيغته مستأنفة مغيّرة عن وضع مفرده، وبكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة، كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعرابا، كما في الجمع بالواو والنون. (تاشكندي) (4) لكونها أخفّ الدوال، وليكون الإعراب بعد تمام المعرب، ولا كذلك في المعرب بالحرف؛ لأنه إعراب بالحرف الصالح له، ولأنها أبعاض الحروف يظهر ذلك بالإشباع. (ت)

حالةَ النصب، والكسرة جرًّا أي حالة الجرّ، فنصب قوله: «رفعًا» و«نصبًا» و«جرًّا» على الظرفية بتقدير مضاف،[1] ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية.[2]

فالقسم الأوّل مثل: «جاءني رجل»، و«رأيت رجلًا»، و«مررت برجل». والقسم الثاني مثل: «جاءني طلبة»، و«رأيت طلبة»، و«مررت بطلبة».

جمع المؤنَّثِ السالمُ[3، 4] وهو[5] ما يكون بالألف والتاء. ....

مرفوع على أنه صفة لـ«الجمع». (منه)

على الظرفية بتقدير مضاف: أي وقت الرفع، أو حال الرفع، فهو مفعول فيه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأعطي إعرابه ويحتمل النصب: بجعلهما بمعنى الاسم المفعول والمصدر للنوع. وقال الشارح في الحاشية: على معنى أنه أعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين، أو أعربا بالضمة إعراب رفع، وعلى هذا القياس «نصبا وجرا». انتهى. والحل الأول إشارة إلى أنها حال عن الفاعل، وهو «هما»، والعامل هو «أعرب» المقدر، والحل الثاني إشارة إلى أنها مفعول مطلق.

جمع المؤنث السالم: قال قدس سره في الحاشية: قوله: «السالم» مرفوع على أنه صفة لـ«الجمع». انتهى. فإنه يجوز توصيف المضاف من ذي اللام بذي اللام عند الجمهور؛ لأنها في درجة من التعريف. أما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف إليه أنقص، ومثله بدل عنده، ولا مجرور على أنه صفة لـ«المؤنث» حتى يكون المعنى: المؤنث الذي سلم عن التغير إذا جمع؛ لأن هذا المعنى يستدعي أن يكون المراد من السالم هو السلامة عن التغير، وليس كذلك، كما ذكره بقوله: «وهو ما يكون بالألف والتاء»، وأيضا يستدعي أن يكون واحده مؤنثا، وليس كذلك، كما أشار إليه بقوله: «وهو ما يكون بالألف والتاء». ولا يقال: السلامة صفة للواحد لا الجمع. لأنا نقول: نعم، إلا أن الاصطلاح جرى على توصيف الجمع بالسلامة، أو نقول: إنه في مقابل الجمع المكسّر، فكما أن المكسّر فيه صفة الجمع، كذلك جعل السالم صفة له أيضا.

وهو ما يكون بالألف والتاء: سواء كان بناء الواحد فيه سالما أو غير سالم، وسواء كان واحده مؤنثا أو مذكرا. وإنما قال كذلك؛ لأنه على ما قال بعضهم: المراد به هو الذي ألحق في آخر مفرده الألف والتاء، وكان بناء الواحد فيه سالما، وأيضا كان الواحد فيه مؤنثا. يشكل لقيد الأول بمثل «سِجلات» بفتح السين جمع «سِجل» بكسرها؛ لأنه إذا لم يكن جمع المؤنث السالم فلا يخلو: إما أن يكون

---

(١) وإقامة المضاف إليه مقامه، وإجراء إعرابه عليه. «ويحتمل النصب على المصدرية» أي أعرب إعراب رفع، أو رفع رفعا. «أو الحالية» على أن يكون الرفع بمعنى المرفوع، أي حال كونهما مرفوعين، والعامل في الجملة المذكورة أو الحال: الظرفُ، وذو الحال: الضميرُ المستكن فيه، أو المعنى المستنبط من فحوى الكلام، وهو الإعراب، وذو الحال المبتدأ؛ لكونه فاعلا معنى. (تاشكندي)

(٢) على معنى أنه أعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين، أو أعربا بالضمة إعراب رفع، وعلى هذا القياس «نصبا وجرا». (منه) (٣) صفة «الجمع» قدّمه؛ لأنه أوضح؛ لأن معرفة غير المنصرف محتاج إلى تطويل، ولأن إعرابه لازم له، بخلاف المنصرف؛ فإنه يزول عنه إعرابه، ولأن النصب التابع للجر كثير، ولأنه جزء من المنصرف؛ لأنه واحد، وغير المنصرف متعدّد؛ لأنه يكون مفردا وجمعا. (محرم) (٤) [لا مجرور على أنه صفة لـ«المؤنث». (غف)] (٥) سواء كان مفرده مؤنثا، كـ«مسلمات»، أو مذكرا كـ«الخاليات» جمع «خال»، وهو بمعنى الماضي، وسواء كان مفرده سالما كالمثال المذكور، أو غير سالم كـ«سجلات». (تاشكندي)

واحترز به عن المكسَّر؛ فإنه قد علم.[١] بالضمّة رفعًا والكسرةِ نصبًا وجرًّا؛ فإن النصب فيه تابع للجرِّ؛
إعرابه أنه بالحركات الثلاث. (ج)

إجراءً[٢] للفرع على وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم؛ فإن النصب فيه تابع للجر كما سيجيء
طريقة

ذكره،[٣] مثل: «جاءتني مسلماتٌ»، و«رأيت مسلماتٍ»، و«مررت بمسلماتٍ».

غير المنصرف بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا وجرًّا، فالجرُّ فيه تابع للنصب، ....
أي إذا علي وطبعه كان كذلك

= جمع المذكر السالم أو جمع المكسر، لا سبيل إلى الأول، وهو ظاهر؛ لأن إعراب «سبحلات» بالحركة بخلافه، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأن إعراب جمع المكسّر بالحركات الثلاث، بخلاف «سبحلات»؛ فإن إعرابها بالضمة والكسرة، وأيضا يأبى حينئذ قوله: «واحترز به عن المكسر». ولقيد الثاني يشكل بمثل المرفوعات والمكتوبات مما لم يكن واحده مؤنثا. وإنما سمّي هذا الجمع جمع المؤنث السالم؛ لكون واحده مؤنثا وسالما غالبا. «السبحل» شُتر بزرگ ومشک بزرگ، كذا في «المهذب». لا يقال: «مسلمات» حال العلمية؛ ليست بجمع، فكيف يقال لها: جمعا مؤنثا سالما؟ وأجيب بأنها جمع في الأصل وإن لم يكن جمعا في الحال.

إجراء للفرع إلخ: يعني لو جعل إعرابه بالحركات الثلاث يلزم للفرع مزية على الأصل، ولما كان إعراب جمع المذكّر السالم على حرفين فجعل إعراب جمع المؤنث السالم على حركتين. قيل: مع ذلك أيضا يلزم المزية؛ لأن إعراب جمع المؤنث السالم بالحركة، وإعراب جمع المذكّر السالم بالحروف، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركة. ولو أجيب عنه بأنه لما كان في آخره حروف تصلح للإعراب فجعل تلك الحروف إعرابا، ومع ذلك لو أعرب يلزم الثقل، وهو غير جائز. قلنا: مع ذلك المزية باقيةٌ، وإلا يلزم كذب قولهم: إن الإعراب بالحركة أصل بالنسبة إلى الإعراب بالحروف. ويمكن الجواب بأن الإعراب بالحروف قد يكون أصلا؛ لأن الأصالة إنما تكون باعتبار الخفّة؛ فإن إعراب جمع المذكّر السالم بالحروف أخف من الإعراب بالحركات؛ لأن تلك الحروف فيه علامة للجمعية، فهي وحدها أخف منها مع حركة أخرى إعرابية، فإعرابه بالحروف أصل، فلا مزية حينئذ، بل الفرع على وتيرة الأصل، وهو جائز.

بالضمة رفعا: قيل: «كلتا» غير منصرف؛ لألف التأنيث مع أن إعرابها بالحروف. والجواب: أنها مستثناة عن هذا الحكم بقرينة ذكرها فيما بعد، وسيجيء تحقيق كلمة «كلتا». فالجر فيه تابع للنصب: قيل: «مسلمات» علمًا غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث، مع أن إعرابها ليست بالفتحة نصبا وجرّا. وأجيب بأن ذكر الشيء فيما بعد بمنزلة الاستثناء، فذكره فيما قبل أولى بأن يكون بمنزلته. =

(١) الأولى أن يقول: فإن حكمه مخالف لحكمه، وذلك من وجهين: أحدهما: أن الاحتراز ليس من جهة أنه قد علم بل حكمه مخالف لحكمه، وثانيهما: أن حكم كل جمع مكسر لم يعلم آنفا بل الجمع المكسر المنصرف. (تاشكندي)

(٢) إذ لو لم يجر لزم مخالفة الفرع الأصل، وهو غير جائز من غير ضرورة، ولما كان في كونه معربا بالحركة مخالفة للأصل ضرورة لم يبال عنها، بل تقول: إعراب جمع المذكر والتثنية على الوجه الذي ذكره بالحروف أخف من إعرابهما بالحركات، فصار إعرابهما بالحروف هو الأصل، فلا فرق من هذه الجهة أيضا. (تاشكندي)

(٣) أي وجه تبعيته وحمل الفرع عليه، وإن لم توجد العلّة المقتضية لتبعية النصب الجرَّ في الجمع المذكر السالم فيه؛ لئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الأصل؛ لأن الأول مع كونه فرعا أعرب بالحركة التي هي الأصل في الإعراب، والثاني مع كونه أصلا أعرب بالحروف التي هي الفرع فيه، وإذا لم يحمل نصبه على الجرّ، كما حمل في الفرع الثاني بل جعل بالفتحة نصبا، كان الفرع مخالفا لأصله من وجهين، فيلزم زيادة المزيّة. (محرم آفندي)

كما سنذكره. نحو: «جاءني أحمد»، و«رأيت أحمد»، و«مررت بأحمد».

أي وجه كون الجر تابعا للنصب

أخوكِ وأبوكِ وحموكِ بكسر الكاف؛[1] لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلا إليها، وهنوكِ، والهن: الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره، كالعورة الغليظة[2] والصفات الذميمة والأفعال القبيحة، وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية.[3] وفوكِ، وهو أجوف واويٌّ لامه هاء؛ إذ أصله: «فوه».[4] وذومالٍ، وهو لفيف[5] مقرون بالواوين؛ إذ أصله: «ذَوَوٌ». وإنَّما أضيف «ذو» إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛ لأنه لا يضاف ....

أي يستقبح — أي معتلات لامية بالواو. (عل) — أي معتل العين بالواو — تصغير: أفواه وفويه — حذف أحد الواوين؛ للتخفيف

= وأجيب أيضا بأن المراد بالفتحة في غير المنصرف أعمّ من الفتحة الحقيقية والحكمية، والكسرة في «مسلمات» فتحة حكمية؛ لأنها مشتركة بين الفتحة والكسرة، والممنوع من غير المنصرف هو الكسرة المخصوصة بالجرّ وتنوين التمكن. ولا يرد جواز حالة الجر؛ لعدم الفتحة فيه لا لفظا ولا حكما؛ لما عرفت من أن ذكر الشيء فيما بعد بمنزلة الاستثناء. لا يقال: لا يدخل الكسر والتنوين على غير المنصرف؛ لمشابهته بالفعل، والممنوع من الفعل هو الكسر والتنوين مطلقا، لا الكسر المخصوص بالجر وتنوين التمكن، فينبغي أن يمنع من غير المنصرف الكسرُ والتنوينُ مطلقا. لأنا نقول: دخول الكسر المخصوص وتنوين التمكن عليه يقوي جانب الاسميّة، ويضعف المشابهة بالفعل، بخلاف الكسر الغير المخصوص وتنوين غير التمكن.

كما سنذكره: أي وجه كون الجر تابعا للنصب. وغير المنصرف حال الجر مبني عندهم، والمصنف ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أنه معرب في هذه الحالة أيضا. أصله إلخ: ويعرف أصالة الحروف عن التصغير وجمع التكسير، فتصغيره: «فويه»، وجمع المكسّر: «أفواه»، وأصله: «فوه» بفتح الفاء والواو، نقلت حركة الهاء إلى الواو بعد سلب حركتها، وحذفت التنوين؛ لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الواو إلى الفاء بعد سلب حركتها، وحذفت الهاء؛ لالتقاء الساكنين دون الواو للتخفيف، وكذلك «ذو» أصله «ذوو».

---

(١) لأن الكاف تكسر في المؤنث؛ لكونهن أسفل في الحكم والخلقة والوطء ونقصان العقل والميراث وغيرها، فناسب الكسرة فيهن لتدلّ على كونهن أسفل من المذكّر. (محرم) (٢) الغلظة: هي الشدة في الأمر، وبتلك المناسبة يوصف بهذا اللفظ النجاسة التي في غايتها، ويقال: نجاسة غليظة. والعورة التي سترها في غاية الضرورة على الإنسان، ويقال: عورة غليظة. (عفا عنه ربّ الأناسي)

(٣) لأن أصل كل واحد «أخو» و«أبو» و«حمو» و«هنو»، وهو بدليل تثنيته على «أخوان» و«أبوان» و«حموان»، وتصغيره على «أخيو» و«أبيو» و«هنيو»؛ لأن التثنية والتصغير تردّان الشيء إلى أصله أنه واويّ أو يائي، فحذفت الواو على غير القياس؛ لغرض التخفيف، فبقي بعد الحذف «أخ» و«أب» و«حم» و«هن»، وإذا أضيف كل واحد منها إلى غير ياء المتكلم عاد المحذوف، فصار إعرابا. (محرم) (٤) بفتح الفاء وسكون العين، فحذف الهاء حذفا غير قياس، وأبدلت الواو ميما؛ لأنه لو لم يبدل لورد الإعراب على العين كما في «يد» و«دم» فيجب إبدالها ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فبقي على حرف واحد عند اجتماع الساكنين إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، وعند الإضافة إلى غيرها لم يبق علة إبداله ميما، وهو خوف الحذف عند الالتقاء، فيعود إلى أصله، فيقال: «فوك» -بضم الفاء- تبعا للأخوات. (نور الحق)

(٥) وفي «شرح الإرشاد» لأبي الخير: «ذو» لفيف مقرون بتقدّم الواو على الياء بدليل «ذويان» و«ذويات»، فافهم. (نور الحق)

حال كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم

إلا إلى أسماء الأجناس،(١) فإعراب(٢) هذه الأسماء الستة بالواو رفعًا والألف نصبًا(٣) والياء جرًّا،

لا بخصوصها بل بعمومها (غف)

ولكن لا مطلقًا(٤) بل حال كونها مكبَّرةً؛ إذْ مصغَّراتها(٥) معربة بالحركات،(٦) نحو: «جاءني أُخيُّك»، و«رأيت أُخيَّك»، و«مررت بأُخيِّك»، وموحَّدة؛(٧) إذ المثنَّى والمجموع منها معربٌ بإعراب التثنية والجمع،

قوله: الأجناس: واسم الجنس ليس إلا اسما ظاهرا. قيل: قد يضاف إلى الضمير أيضا، مثل: «اللهم صل على محمد وذويه» بكسر الواو وسكون الياء. وأجيب بأنه شاذ خلاف قياس. فإعراب هذه الأسماء الستة: أشار به إلى أن قوله: «أخوك وأبوك إلخ» من قبيل ذكر الشيء بصفة الوصف المشهور منه؛ فإنها مشهورة بكونها أسماء ستة. وإنما اختار هذا؛ لئلا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو، ولئلا يلزم امتناع الحكم عليها بكونها بالألف والياء، ولئلا يلغو التقييد بكونها مضافا إلى غير ياء المتكلم، فحينئذ يصح الحكم على «الأخ» و«الأب» و«الحم».

قوله: لا مطلقا: ولما يتوهم من قوله: «بالواو والألف والياء» أن إعرابها بهذه الحروف مطلقا، سواء كانت هذه الأسماء مكبرة أو لا، وسواء كانت موحّدة أو لا؛ لصحة حمل المطلق على إطلاقه، فلذا استدرك، وقال: «ولكن لا مطلقا». فما قال الفاضل السمرقندي: بعد ما أشار إلى تجريد قوله: «أخوك وأبوك إلخ» عن خصوصيات لها بقوله: «فإعراب هذه الأسماء الستة إلخ» يتوهم تجريدها عن مكبّرة وموحّدة أيضا: استدرك فقال: لكن لا مطلقا: ليس بشيء؛ لأن تجريدها عن خصوصيات؛ لدفع الاعتراض المتوجه على عبارته، فحينئذ لا سبيل للتوهم، ولو سلّم فلا سبيل للتوهم الذي ذكره الفاضل المذكور، ولو سلّم فهو مما لا يلتفت إليه.

قوله: مصغراتها: أي ما يصغر منها. وإنما قلنا ذلك؛ لأن «ذو» لا يصغّر، هكذا قال مولانا عب، فيكون ذلك حكم على الأغلب، وكذلك في قوله: «موحدة»؛ لأن كلمة «ذو» لا يثنّى ولا يجمع.

كمالٍ وعلم. والضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف إليه؛ لما سيأتي أن وضعه لأن يكونَ وصلةً لتوصيف اسم الجنس؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اسم الجنس صفة لشيء ولم يتيسّر لهم ذلك حيث لا يقال: «جاءني رجل مال»، وضعوا «ذو»، وأضافوه إليه، فقالوا: «جاءني رجل ذومال»، ولأجل هذه العلة كان «ذو» لا يضاف إلا إليه. (محرم)

(٢) دفع ما يقال: إن قول المصنف: «أبوك» و«أخوك إلخ» بالواو والألف والياء لا يكاد يصحّ؛ لاستلزامه الاستحالةَ واللغوَ، أما الأول فلأن «أبوك» يستحيل أن يكون بالألف والياء، ويلغو الحكم عليه بكونه بالواو، والتقييد بقوله: «مضافة إلى غير ياء المتكلّم». وتقرير الدفع: أن الحكم على هذه الأسماء المذكورة ليس بخصوصها بل بعمومها، وكثيرا يُجرى حكم على شخص، ويراد به الحكم على نوعه، كما يقول: زيد ضاحك بالطبع مستوي القامة، ويراد به الحكم على نوعه، وذلك لأن العام مذكور في ضمن الخاص، وكذا المطلق في ضمن المقيّد، فالحكم على الخاص وكذا على المقيّد بظاهره يصرف إلى العام والمطلق الذي ذكر معه. (نور الحق)

(٣) بالحركة التقديرية أو اللفظية، وهي حركة ما قبل حروف المدّ، كما قيل؛ للزوم الإعراب في الوسط والعدول إلى خلاف الأصل، وهو التقدير مع الغنى عنه. (عبد الغفور) (٤) لما كان الإشارة إلى تجريد هذه الأسماء في الحكم بقوله: «فإعراب هذه الأسماء الستة» يتوهم أنها جردت عن خصوصية الإفراد والمكبرية أيضا: استدرك بقوله: «لكن لا مطلقا»، يعني أن خصوصية الإفراد والمكبريّة محفوظة في الحكم، فافهم. (نور الحق) (٥) أي ما يصغّر منها، وكذا قوله: «إذ المثنّى والمجموع» ههنا، أي ما يثنى ويجمع، فلا يرد أن كلمة «ذو» لا يصغّر ولا يثنّى ولا يجمع، أو يقال: إن الحكم باعتبار الأغلب والأكثر. (نور الحق)

(٦) فإنه يتحرك عينه ولامه وجوبًا؛ ليتمّ وزن «فُعَيل»، وحرف العلة المجعول إعرابا يجب سكونه؛ ليشابه الحركة. (عبد الغفور)

(٧) ويمكن أن يقال: إنما لم يصرح بقيد التوحيد؛ اكتفاء ببيانها فيما بعد. (تاشكندي)

وإنما لم يصرّح بهذين القيدين؛ **اكتفاءً بالأمثلة، مضافة**؛ لأنها إذا كانت مكبّرة وموحّدة، ولم تكن مضافة أصلًا فإعرابها بالحركات، نحو: «جاءني أخٌ»، و«رأيت أخًا»، و«مررت بأخٍ»، فينبغي أن تكون مضافة، ولكن إلى غير ياءِ المتكلّم؛ لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلّم فحالها **كسائر الأسماء المضافة إليها**. **ولم يكتفِ**[1] في هذا الشرط بالمثال؛ لئلا يتوهَّمَ اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف.

وإنّما **جعل**[2] إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ لأنهم لما **جعلوا إعرابَ** المثنّى وجمع المذكر السالم بالحروف

اكتفاء بالأمثلة: لا يقال: إنما يصح الاكتفاء بالأمثلة إذا كان خصوصية الأمثلة في النظر، وليس الإعراب كذلك، ولذا قال: فإعراب هذه الأسماء الستة بالحروف، ولم يقل: إعراب «أخوك وأبوك إلخ»، كما عرفت. لأنا نقول: لما يصح الاكتفاء بالأسماء الستة على تقدير عدم التصريح بهذين القيدين فصحة الاكتفاء بالأمثلة لذلك أولى.

مضافة: وهذا القيد باعتبار «ذو» للتحقيق لا للاحتراز، وأما باعتبار البواقي فللاحتراز عما إذا كانت غير مضافة أو مضافة إلى ياء المتكلم؛ لأن إعرابها حينئذ ليس كذلك، كما ذكره قدس سره. قيل: فيه تغيير لنظم المتن حيث أخّر قوله: «مضافة» عن قوله: «بالواو إلخ»، وذلك إما لأنه جعل قوله: «مضافة» حالا عن المستتر في الظرف، وهو قوله: «بالواو»؛ فإنه خبر، وجعل الظرف عاملا فيه، وحينئذ يكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير، وإلا فالحال لا يتقدّم على العامل المعنويّ -والظرف من العامل المعنوي- كما ذكره في بحث الحال، فلذا قدّم ما أخرّه، أو لأن الشارح غيّر النظم لنكتة، وهي حسن الموقع أو موافقة الأسلوب السابق، ولا يخفى أنه يجوز أن يجعل قوله: «مضافة» حالا عن الأسماء الستة بتقدير «أعرب» بقرينة المقام، أي «أعرب» هذه الأسماء الستة حال كونها مضافة إلخ.

كسائر الأسماء المضافة إليها: وعند بعضهم -ومنهم المصنّف-: أن تلك الأسماء معربة بإعراب التقديري، ولكن حركتها بنائية. وعند البعض: يكون تلك الأسماء مبنية.

ولم يكتف إلخ: كما اكتفى في كونها مكبّرة وموحّدة بالمثال؛ «لئلا يتوهم اشتراط إلخ». وتفصيله: أن خصوصية المضاف إليه المذكور غير معتبرة، والقصد بقيد المذكور -وهو نفي الإضافة- إلى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء، فالتصريح به مما يحتاج إليه، وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبّر، ولا عن المثنّى والمجموع بصيغة الواحد كذلك، وذلك لأن غاية ما في الباب أنه يتوهّم من اكتفاء قيد المكبرة والموحدة بالمثال اشتراطُ كونها مكبّرة وموحّدة في كونها بالواو والألف والياء، وهذا الوهم مطابق للواقع.

جعلوا إعراب إلخ: يعني لما ذكر حال المفرد المنصرف بقوله: «فالمفرد المنصرف إلخ» فينبغي أن يكون إعراب هذه الأسماء الستة التي هي مفردة أيضا بالحركات، لكن إنما جعل بالحروف؛ «لأنهم لما جعلوا إلخ». قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله: إن قوله: «لما =

---

(١) وذلك لأن خصوصية المضاف إليه المذكور غير معتبرة؛ لأن «أخوه» و«أبوه» أيضا كذلك، والقصد إلى نفي الإضافة إلى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء، فاحتيج إلى التصريح به، وأما خصوصية المضاف فمعتبرة، والقصد إليها ليس ببعيد، وبهذا يندفع ما يقال: لا حاجة إلى قوله: «مضافة إلى غير ياء المتكلم»؛ لأنه أورد الأمثلة مضافة إلى غير ياء المتكلم. (تش)

(٢) اعلم أن المدعى في هذا المقام مركب من ثلاثة أجزاء: الأول: جعل إعراب بعض الآحاد بالحروف معلّلة بقوله: «لأنهم لما جعلوا». الثاني: اختيار ستة أسماء من الآحاد معلّلة بقوله: «وإنما اختاروا أسماء ستة؛ لأن إعراب كل من المثنّى والمجموع إلخ». الثالث: اختيار خصوص هذه الأسماء الستة معلّلة بقوله: «وإنما اختاروا إلخ». (عصمت)

أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضًا كذلك؛ لئلا يكونَ[(١)] بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامّة.

وإنّما اختاروا أسماء ستة؛ لأن إعراب كلٍّ من المثنّى والمجموع ثلاثة، فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسمًا. وإنّما اختاروا هذه الأسماء الستة؛ لمشابهتها المثنّى والمجموع في كون معانيها[(٢)] منبئةً عن تعدد، مشعرة

= جعلوا إعراب المثنّى وجمع المذكر السالم بالحروف» مشعر بتقدم إعراب المثنى والجمع، واستعمالها في كلام العرب عن استعمال هذه الآحاد مع أن هذا غير ظاهر، فالمراد أنه لما أرادوا أن يجعلوا إعراب المثنّى والجمع بالحروف بسبب وجود حرف صالح للإعراب في آخرهما أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضا كذلك. انتهى كلامه. أقول: كما أن جعل إعراب المثنّى والجمع المذكر السالم بالحروف قبل جعل إعراب بعض الآحاد بالحروف من جملة ما هو رجم بالغيب، كذلك إرادة جعل إعرابهما بالحروف قبل إرادة جعل بعض الآحاد بالحروف من جملة ذلك؛ لجواز أن يكون الأمر بالعكس.

والحاصل: أن المنع المتوجه على عبارة الشارح يتوجّه بعينه على عبارة الفاضل السمرقندي، ووجود حرف صالح في آخرهما للإعراب لا يكون سببا لأن يكون إرادة جعل إعرابهما بالحروف مقدّمة على إرادة جعل إعراب بعض الآحاد بالحروف؛ لأن وجودَ حرفٍ صالحٍ للإعراب في آخرهما مشترك بين إرادة جعل إعرابهما بالحروف، وبين جعل إعرابه بالحروف. فإذا عرفت ذلك فجواب الفاضل السمرقندي ليس بجواب عن المنع المذكور، فالجواب عنه بأن صيغة الماضي بمعنى «المضارع». فقوله: «لما جعلوا» بمعنى «لما يجعلوا»؛ فإن التعبير عن المضارع للتحقّق الوقوع بالماضي شائعٌ بينهم. أما كون المضارع ههنا متحقق الوقوع فلأنه إذا كان في آخر الاسم حرف صالح للإعراب فحينئذ يكون الإعراب بالحرف أصلا من الإعراب بالحركة كذا قالوا. ولأن وجود حرف صالح للإعراب في آخرهما دليلٌ على جعلهم إعرابَهما بالحروف؛ لأن دلائل علم النحو ظنيّة، كذا قالوا. فالمراد من التحقق في قولنا: «المضارع المتحقق الوقوع»: هو التحقق الأعم من اليقيني والظني. ثم المراد من بعض الآحاد في قوله: «أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضا كذلك»: هو هذه الأسماء المفردة المسماة بالأسماء الستة بجعل إضافة البعض إلى الآحاد عهدية، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أن الدليل لا يدل على المدعى؛ لأن المدّعى جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف، والدليل يدلُّ على جعل إعراب بعض الآحاد بالحروف، وهو أعمّ من المدعى.

معانيها منبئة عن تعدد: أي مشعرة عن تعدد. أما التعدد في المثنّى والمجموع فظاهر، وأما التعدد في الأسماء الستة فلأن الأب يشعر بالابن، ويتعقّل عند تعقله، وكذلك الأخ. والحم يتعقّل بامرأة وزوجها وشخص آخر. وأما التعدد في «ذو» فلأنه لا يتعقل بدون جنس ومالكه. وأما التعدد في «هن» فلأنه لا يتعقل بدون الصفة الذميمة وبدون العورة، وهي تستدعي أن تكون في مشخّص، فمعناه أيضًا =

---

(١) ولأن الحروف وإن كانت فروعا للحركات في باب الإعراب؛ لثقلها وخفة [الحركات]، إلا أنها أقوى؛ لأن كل حرف من تلك الحروف كحركتين أو أكثر، فكرهوا أن يستبدّ المثنّى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى. (عبد الغفور)

(٢) لا ألفاظها، وإلا لكانت ملحقة بالمثنّى. وإنما كانت معانيها منبئة عن التعدد؛ فإن كل واحد منها يدل على معنى واحد، وذلك المعنى ينبئ عن أمر آخر، كالأخ ينبئ عن الأخ، والأب عن الابن، والحم عن المرأة، و«الفم» و«الهن» عن صاحبه، و«ذو» -أعني الصاحب- عما يصاحبه. وإنما لم يقل: «مستلزمة للتعدد»؛ لأن المتبادر منه امتناع الانفكاك في التعقل، وذلك غير متحقّق في «الفم» و«الهن»؛ لعدم كونهما من مقولة الإضافة. وبما ذكرنا ظهر أنه لا حاجة إلى ما قيل في إنباء «الفم» عن التعدد: بأن «الفم» عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة إذا كانتا على الوجه، وأما إذا أبين عنه فلا يقال له: الفم، فالإضافة إلى الوجه مأخوذة في مفهومه، وإلى ما قيل في «الهن»: إن المستكره إنما يكون بالنسبة إلى المستكره. (حاشية عبد الغفور)

ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سمَاعًا، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز، كـ«يد» و«دم»؛ فإنه لم يسمع فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب. المثنّى وما يلحق به، وهو[1] «كِلا»،[2] وكذا «كلتا»،[3] ولم يذكره؛ لكونه فرع «كلا»، مضافًا...........

= يشعر بالتعدد كما في الآخر، وكذا الفم يستدعي شخصا؛ لأنه لا يكون إلا في شخص؛ إذ به يستدعي اللسان. فإذا عرفت ذلك فما قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله من أن «هنوك» و«فوك» لا ينبئان عن تعدد، والإنباء عن التعدّد الذي يفهم من الإضافة مشترك في جميع الأسماء المضافة: ليس بشيء؛ لأن المراد من التعدد في قوله: «معانيها منبئة عن تعدد»: هو التعدد في نفس معانيها بدون ملاحظتها مع الإضافة وغيرها، ولا يخفى أن المراد من قوله: «وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة» أنه لم يختاروا الأسماء الستة الأخرى؛ «المشابهتها إلخ»، فحينئذ يرد عليه أنه يتحقق التعدد في بعض الأسماء الستة الأخرى أيضا، مثل: القرب والبعد وغير ذلك كالوالد والمولود والأفضل والأقصر، فلِمَ اختاروا ما ذكره دون غيره؟ إلا أن يقال: هذا تعيين الطريق، وهو ليس من أدب البحث.

ولوجود حرف إلخ: دليل آخر لاختيار هذه الأسماء الستة، وإليه يشعر قوله: «بخلاف سائر الأسماء المحذوفة»، ويحتمل أن يكون دليلا لأصل المدَّعى، وهو قوله: «وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف إلخ.»

بخلاف سائر الأسماء إلخ: دفع سؤال، تقريره: أنه كما في آخر الأسماء المذكورة حروفٌ تصلح للإعراب كذلك في آخر «يد» و«دم»؛ فإن أصلهما «يدي» و«دموٌ»، وفي بعض كتب اللغة: «يدي» و«دمي». تقرير الجواب: أنه لما سمع من العرب إعادة الحرف الذي في آخرها عند الإعراب جعلوها إعرابا، ولكن لم يسمع منهم إعادة الحرف الذي في آخر «يد» و«دم» عند الإعراب؛ فإن الحرف الذي في آخرهما محذوف نسيًا منسيًّا.

وكذا كلتا: على وزن «فِعْلى»، و«كلا» على «فِعَل». واختلف في ألف «كلا» أنه في الأصل واو أو ياء، والأكثرون على الأول. والألف في «كلتا» للتأنيث، جعل إعرابه كالألف في «كلا». لا يقال: إن التاء في «كلتا» للتأنيث، فلا يحتاج إلى إيراد ألف التأنيث. لأنا نقول: التاء لم تتمحّض للتأنيث؛ لكونها بدلا من اللام، ولهذا جاز توسطها؛ فإن تاء التأنيث تكون في آخر الكلمة، بل فيها رائحة من التأنيث، ولذا ليس ما قبله مفتوحا، ولا ينقلب هاء في الوقف، ولا بد من ذلك في تاء التأنيث، فلما لم تتمحض للتأنيث جاز الجمع بهما. لا يقال: إذا كان الألف فيه للتأنيث يلزم أن يكون غير منصرف، كـ«حبلى»، فيختل الحكم بأن إعراب غير المنصرف بالضمة والفتحة. لأنا نقول: الألف فيه أيضا لم تتمحض للتأنيث؛ لأنها تتغير للإعراب، فجاز الجمع بينهما، أو نقول: هنا مستثنى بقرينة ذكرها، كما أن الأسماء الستة مستثناة بقرينة ذكرها.

ولم يذكره إلخ: قيل: هذا لو صحّ يلزم أن لا يذكر جمع المؤنث السالم أيضا؛ لأنه فرع لجمع المذكر السالم. والجواب: أنه إنما لم يذكر الفرع إذا كان إعرابه موافقا لإعراب الأصل، أمّا إذا كان موافقا فحينئذ يذكر المذكر، ويترك المؤنث على المقايسة، كما في «كلتا»، بخلاف ما إذا كان إعراب الفرع مخالفا لإعراب الأصل، كما في جمع المؤنّث السالم. مضافا: حال عن «كلا»؛ لأنه فاعل معنى، أي إعراب «كلا» و«كلتا» حال كونه مضافا، فلا يرد حينئذ ما قيل: إن «كلا» مبتدأ؛ لأنه معطوف على «المثنى»، ولا يجوز الحال عن المبتدأ.

(١) وهو ليس بمثنّى؛ لأنه لم يثبت كل في المفرد. (عبد الغفور) (٢) ألف «كلا» بدل من الواو عند سيبويه. (جمال)

(٣) مؤنث «كلا». والتاء بدل من الواو؛ لأن ألف «كلتا» للتأنيث، وما أضيف إليه «كلا» و«كلتا» يجب أن يكون مثنّى أو ضميرا، ولا يجوز أن يكون متعدّدا غير تثنية إلا في الشعر، نحو: «كلا زيد وعمرو». (تاشكندي)

أيْ حالَ[1] كون «كلا» و«كلتا» مضافًا إلى مضمر، وإنَّما قيد بذلك؛ لأن «كلا»[2] باعتبار لفظه مفردٌ، وباعتبار معناه مثنًّى، فلفظه[3] يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف.

فَرُوعي فيه كلا الاعتبارَين، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل رُوعي جانب لفظه الذي هو الأصل، وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته تقديريَّة؛ لأن آخره ألفٌ تسقط بالتقاء الساكنين، نحو: «جاءني كلا الرجلين»، و«رأيت كلا الرجلين»، و«مررت بكلا الرجلين».

ويجب أن يكون معرفة. (غف)

وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي

وإنما قيد بذلك: ولم يذكر فائدة القيد الأول؛ لأنه لا يحتاج إلى البيان؛ لأن «كلا» و«كلتا» من الأسماء اللازمة الإضافة.

فروعي فيه كلا الاعتبارين: أي اعتبار اللفظ والمعنى معا، ولكن رعاية اعتبار اللفظ بالأصالة، ورعاية اعتبار المعنى بطريق التبع والفرعية. فحاصل قوله: «وإنما قيد بذلك؛ لأن كلا إلخ» أنه إنما خصّ المضاف إلى المضمر بالإعراب بالحروف؛ لأن المضمر فرع المظهر، فلمّا كان «كلا» مفردًا باعتبار لفظه ومثنًّى باعتبار معناه، فإذا أضيف إلى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ، وأعرب بالحروف للمناسبة؛ لأنه فرع الإعراب بالحركات، ولما أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل، وأعرب بالحركات التي هي الأصل.

قال بعض المحشين: إنه ينبغي أن لا يراعى جانب المعنى؛ لأن النحويّ يبحث عن اللفظ لا المعنى. والجواب بأن النحوي يبحث عن المعنى أيضا لكن بالتبع: مردودٌ؛ لأن قوله: «فروعي فيه كلا الاعتبارين» يدلّ على مساواة رعاية كلا الجانبين. انتهى. أقول: بحث النحوي عن اللفظ إنما يكون على الأغلب والأكثر، وقد يكون عن المعنى لخصوصية المادة، كما في ما نحن فيه؛ لما عرفت أن «كلا» مفردٌ باعتبار لفظه، ومثنًّى باعتبار معناه على أن هذا البحث في الحقيقة راجع إلى اللفظ؛ لأن الكلام في أن «كلا» مفرد لفظا ومثنًّى معنى.

تسقط بالتقاء الساكنين: قال الفاضل السمرقندي: لا دخل لهذا القول في إثبات تقديرية الإعراب؛ لأن كون آخره ألفا مستقلٌّ في كون إعرابه تقديريًّا. أقول: قوله: «تسقط بالتقاء الساكنين» لدفع ما يقال: إذا كان آخره ألفا فوجه سقوطها ماذا؟ فحينئذ يندفع أيضا ما يقال: لِمَ لم يقل: «كلا رجلين»، فلا تسقط الألف حينئذ؛ لأن «كلا» لا يكون مضافا إلا إلى المعرّف باللام.

---

(١) أشار إلى أن قوله: «مضافا» حال، إما من الضمير المستكن في الظرف المذكور بعد؛ لتقدم المبتدأ، وإما من المبتدأ، وهو «كلا»؛ لكونه معطوفا على المبتدأ؛ لأنه فاعل الإعراب المفهوم من فحوى الكلام. (تش)

(٢) يعني أنه مفرد ومشابه بالمثنّى من جهة المعنى بل من جهة اللفظ أيضا؛ لكون آخره ألفا، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عن التثنية بالتجرد عن النون، وهذه المشابهة تقتضي الإعراب بالحروف، ولا بد من ملاحظة المشابهة للمثنّى لفظا، حتى لا يتجه النقض بمثل «قوم» و«رهط» وأسماء الجمع. (تاشكندي)

(٣) بناء على اسمية الأصلية الذاتية، فاندفع ما أورد أن اقتضاء «كلا» للإعراب بالحركات موقوف على المقدّمتين: إحداهما أنّ كل مفرد معرب، وثانيتهما أنه معرب بالحركات الثلاث. وههنا كلتا المقدمتين ممنوعة. فافهم. (نور الحق)

هي الفرع، نحو: «جاءني كلاهما»، و«رأيت كليهما»، و«مررت بكليهما»، فلذلك قيَّد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى مضمر.

و«اثنان» وكذا «اثنتان» و«ثنتان»؛ فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردةً[1] متصلة لكن صورتها صورة التثنية، ومعناها معنى التثنية، فألحقت بها بالألف رفعًا، والياء المفتوح ما قبلها نصبًا وجرًّا، كما سيجيء.

جمع المذكر السالم والمراد به[2] ما سمِّي به اصطلاحًا، وهو الجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون. (ت) فيدخل فيه نحو

فلذلك قيد إلخ: وهذا تفريع في ضمن بيان المراد أي المراد من التقييد المذكور في قوله: «وإنما قيد إلخ»: هو تقييد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى مضمر، فلا يرد حينئذ ما قال الفاضل السمرقندي من أن هذا تكرار بقوله: «وإنما قيد بذلك»، ثم أجاب بأن ذكره لبعد العهد. وجوابه لا يخلو عن ركاكة، كما لا يخفى. اثنان: وكذلك «مِذرَوان» بكسر الميم وفتح الراء: دوكناره‌ء دنب؛ إذ لا واحد لهما، فإن زعم وقيل: يكون لـ«المذروان» مفرد تقديرا، كأنه كان مذرى، ثم ثني وقيل: «مذروان»، فيقال: فما تقول في «ثنايان»؟ لأنه لا يمكن فيه ذلك؛ لأن معنى ثناء -لو استعمل-: طرف الحبل، وليس في الطرف الواحد معنى الثني، كما لا يمكن أن يقال لمفرد «اثنان»: «اثن»؛ إذ ليس في المفرد معنى الثني، أي صيرورة الشيء ثانيا، فالثنايان طرفا الحبل المثنّى، فالثني في مجموع الحبل، لا في كل واحد من طرفيه.
وكذا اثنتان وثنتان: لفظان موضوعان لمؤنّث، مذكرهما «اثنان»، وليست التاء للتأنيث؛ لعدم كون تاء التأنيث في الوسط، وإنما كان حكمهما حكم المثنى؛ لشبههما بالمثنّى لفظا؛ لوجود الألف والياء، ومعنى؛ للدلالة على شيئين، كما ذكره قدس سره.
فألحقت بها: أي بالتثنية. وهذا كلامه إشارة إلى قوله: «وما يلحق به». وهو الجمع بالواو والنون: سواء كان الواحد فيه مذكرا أو مؤنثا، وسواء كان الواحد فيه سالما أو غير سالم، فيدخل حينئذ في جمع المذكّر السالم نحو «سنين» و«أرضين» و«ثبين»، أو «سنون» و«أرضون» و«ثبون» جمع «ثبة». والمراد هو الجمع بالواو والنون في الجملة، يعني في حالة الرفع أو في وقت من الأوقات، فلا يرد أن هذا التفسير لا يشتمل جمع المذكر السالم في حالتي النصب والجرّ، ويجوز أن يراد من جمع المذكر السالم هو جمع المذكر السالم وما على صفته من باب حذف المعطوف، أو المراد صيغة الجمع السالم، فلا يرد حينئذ أيضا بنحو «سنين» و«أرضين» و«ثبين».
فإن قيل: قد قالوا: لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو بعد ضمّة، وهذا ينتقض بـ«أولو». وأجيب بأن الواو في معرض التغير فلا يعتدُّ به. وأجيب أيضا بأنه لما قام الواو مقام الضمّة صارت كأنها ضمّة.

(١) إذ المثنّى: ما لحق آخر مفرده ألف ونون، ولم يثبت للمفرد «اثن». (جمال)
(٢) دفع دخل وإصلاح كلام المصنّف من نقض، وهو أن الظاهر من كلامه في بحث الجمع أن جمع المذكّر السالم هو الذي مفرده مذكرا، ألحق بآخره واو ونون أو ياء ونون، فينتقض القاعدة من وجهين: الأول: نحو «سنين» أعرب بالواو والياء والنون مع أن مفرده مؤنث سالم وليس بمذكر سالم. والثاني: أن «مرفوعات» جمع المذكّر السالم مع أنه لم يعرب بالواو والياء. وتقرير الإصلاح والدفع: أن المراد به هو الجمع بالواو والنون، سواء كان مفرده مذكرا أو مؤنثا، سالما أو مغيّرا، فلا ينتقض بنحو «سنين» و«قلين» و«ثبين» و«علين» و«أرضين»، جمع «سنة» بالفتح و«قلة» بالضم و«ثبة» و«علة» بالكسرة، وكذا بمثل «مرفوعات»؛ فإن إلحاق الواو والياء معتبر في مفهومه الاصطلاحي. (نور الحق)

«سنين» و«أرضين» ممَّا لم يكن واحده مذكَّرا، لكن يجمع بالواو والنون.
فإن «سنة» مؤنث لفظي، و«أرض» مؤنث سماعي

وما ألحق به وهو «أولو» جمع «ذو» لا عن لفظه، و«عشرون» وأخواتها، أي نظائرها[1] السبع، وهي «ثلاثون» إلى «تسعين»، وليس «عشرون» جمع «عشرة»، لا «ثلاثون» جمع «ثلاثة»، وإلا لصحَّ[2] إطلاق «عشرين» على «ثلاثين»؛ لأنه[3] ثلاثة مقادير العشرة، وإطلاق «ثلاثين» على «التسعة»؛ لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة، وعلى هذا القياس البواقي، وأيضًا هذه الألفاظ تدلُّ[4] على معان معينة، ولا تعيين في الجموع.

بالواو رفعًا والياء المكسور ما قبلها نصبًا وجرًّا.

وهو أولو جمع ذو إلخ: فلا يكون جمعا سالما؛ لوجوب أن يكون مفرده عن لفظه، وكذا «أولات» جمع «ذات» لا عن لفظها، فلا يكون جمع المؤنث السالم بل هي ملحقة، فينبغي أن يذكر «أولات» مع جمع المؤنث السالم ملحقا به. وأما «ذوو» فهو جمع سالم، فلذا لم يعده من ملحقاته. وإنما قدّم «أولو» على «عشرين»؛ لأنه داخل في الجمع من حيث وُضِعَ لجماعة بمعنى الأصحاب، ولا يدلُّ على عدد معين كما هو مقتضى الجمع، فشابه الجمع في الدلالة على الأفراد مع وجود ما يصلح الإعراب في آخره.

وليس عشرون جمع عشرة: دفع ما يقال: لا يحتاج إلى ذكره؛ لأنه داخل في جمع المذكر السالم؛ لأنه جمع «عشرة»، وكذا أخواته أي نظائره، وتفسير «الأخوات» بالنظائر على وجه الاستعارة بتشبيه النظائر بالأخوات، فأفردها بالذكر؛ لكون إعرابها إعراب الجمع مع أنها ليست بجمع؛ لمشابهتهما له لفظا ومعنى.

ولا تعيين في الجموع: قيل: المراد: إما أنه لا تعيين فيها بحسب الوضع أو لا تعيين فيها أصلا، سواء كان بحسب الوضع أو لا، فإن كان الثاني فهو في حيز المنع؛ لأنه يصحُّ أن يقال: «جاءني مسلمون» لعشرة رجال مثلًا، فصحَّ إطلاق الجمع على هذه الأعداد المعينة، وإن كان الأول فمسلم، لكن لا نسلم أن يكون «عشرون» موضوعا لأعداده، كما هو المفهوم من قوله: «تدل على معان معينة»، لِمَ لا يجوز أن يكون موضوعا لمعدوداته؟

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد هو الأول، ويكون «عشرون» موضوعا لأعداده، ولا يكون إطلاقه عليها مجازا حيث إذا أطلق «عشرون» فالذهن ينتقل منه إلى أعداده بلا قرينة، فلو كان مجازا فيحتاج إلى قرينة، ولو سلّم أن يكون موضوعا لمعدوداته فيدلّ على معدودات معيّنة، ولا تعيين في الجموع.

وفيه نظر؛ لأن المراد من عدم التعيين هو عدم التعيين بحسب أصل الوضع، والتعيين حينئذ بحسب الاستعمال بأن يقال: «عشرون درهما»، فإرادة المعدودات المعيّنة بقرينة ذكر الدرهم. ولقائل أن يقول: جاز أن يكون إطلاقه عليها على سبيل المجاز، وكانت القرينة هي الشهرة؛ لأن إرادة الأعداد المعيّنة منه مشهورة بينهم.

---

(1) يشير إلى أن إطلاق «الأخوات» على «ثلاثون» وغيره من قبيل الاستعارة؛ لعلاقة المشابهة. (جمال) (2) أي ثبت من أهل اللغة وسمع منهم إطلاقه عليه. (جمال) (3) عدم صحته ممنوع، وعدم وقوعه مسلّم، وذلك لا يقتضي عدم صحته، كما أن الكلم يصحّ إطلاقه على الواحد والاثنين، ولا يقع فيه. (ت) (4) أي دلالةً مقصودةً لا تحتاج إلى قرينة دالّة على المراد، وذلك دليل الوضع فيه. (ت)

وإنَّما جُعل إعراب المثنى مع ملحقاته(١) والجمع مع ملحقاته بالحروف؛ لأنهما فرعان للواحد، وفي آخرهما حرف(٢)(٣) يصلح للإعراب، وهو علامة التثنية والجمع، فناسب أن يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرهما إعرابهما؛ ليكونَ إعرابهما فرعًا لإعرابه، كما أنهما فرعان له؛ لأن الإعرابَ بالحروف فرع للإعراب بالحركات،

وإنما جعل إعراب المثنّى إلخ: قال الفاضل السمرقندي: الأولى ترك ملحقاتهما؛ لأن قوله: «لأنهما فرعان للواحد» مخصوص بالمثنى والمجموع، وأيضا ملحقات المثنّى والمجموع أيضا فرع الواحد بواسطة فرعية المثنّى والمجموع، وأيضا بيان الحرف الصالح للإعراب بقوله: «وهو علامة التثنية والجمع» يدلّ على أن منظوره في الاستدلال هو التثنية والجمع، لا الملحق بهما. انتهى كلامه. أقول: قوله: «لأنهما فرعان للواحد» مخصوص بالمثنى والمجموع في حيز المنع؛ لأن المثنى والمجموع مع ملحقاتهما فرع للواحد، سواء كان فرعيتهما له بلا واسطة أو بواسطة، وأيضا بيان الحرف الصالح للإعراب بقوله: «وهو علامة التثنية والجمع» يدلّ على «أن إلخ» أيضا غير مسلَّم؛ لأن المراد من التثنية والجمع في قوله: «وهو علامة التثنية والجمع»: هو التثنية والجمع والملحق بهما، فدعوى الدلالة غير مسموعة.
وفي آخرهما حرف إلخ: وهذه الحروف في آخرهما إنما تكون بحسب الوضع أيضا، وإنما زاد هذا ولم يكتف بقوله: «لأنهما فرعان للواحد»؛ لأنه لو لم يزده فيشكل حينئذ بجمع المؤنَّث السالم؛ لأنه فرع للواحد مع أن إعرابه ليس بالحروف. فخرج بقوله: «وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب». وإن قلت: هذا كلامه يدلُّ على أن علامة التثنية والجمع كانت في آخرهما قبل دخول العامل مع أن الإعراب هو الذي يحدث بالعامل. قلت: خصوصية كونهما إعرابا إنما تكون بعد دخوله، ولكن ذاتهما قبل دخوله.
علامة التثنية والجمع: قيل: علامة الشيء لا تتغيّر مع أن الإعراب يتبدل، فكيف يصحُّ إطلاق العلامة على الإعراب؟ وأجيب بأن العلامة أحدهما لا بعينه، فالواو والياء بلا تعيُّن أحدهما لا تتغيَّر أصلا؛ لأنه إذا ذهب الواو يجيء الياء في بدله. ويمكن الجواب أيضا بأن معنى قولهم: «لا يجوز التبدُّل في العلامة» أنه لا يجوز تبدُّل العلامة بأمر آخر غير العلامة. وأما تبدل العلامة بالعلامة جائز، فلو ذهب الواو وجاء بدله الياء فهو تبدُّل العلامة بعلامة. قوله: «لوقع الالتباس» قيل: جاز أن يجعل إعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة، ولكن فرق بينهما بحركة ما قبلها. أجيب بأن هذا الفرق إنما يصحّ في الواو والياء بأن فتح ما قبل الواو في التثنية وضم في الجمع، وكذلك في الياء، ولكن لا يصح ذلك في الألف؛ لأنه يقتضي فتحة ما قبله أبدا.

لا يقال: جاز الفرق بحركة النون. لأنا نقول: قد يسقط النون بالإضافة مثل: «زيدان»، فالالتباس باق. لا يقال: لو جعل إعراب المثنّى مثلا بحروف ثلاثة، وجعل إعراب الجمع بهذين الحرفين يرفع الالتباس، وهذا أولى؛ لأن إعراب أحدهما حينئذ على خلاف الأصل. لأنا نقول: حينئذ يلتبس حالة الرفع في الجمع بحالة الرفع في المثنى. ولقائل أن يقول: لو جعل إعراب الجمع بالحروف الثلاثة وإعراب المثنّى بالحرفين المذكورين لا يلزم الالتباس. إلا أن يقال: إنهم أرادوا اتّحاد إعراب الفرعين، أي المثنّى والمجموع في كونهما بحروف ثلاثة أو بحرفين. ثم لما كان في آخرهما حروف تصلح للإعراب لا يجوز أن يكون إعراب أحدهما بالحركة وإعراب الآخر بالحروف؛ =

---

(١) ليس بداخل في المدَّعى، والتفرع به إنما هو لكمال كشف المرام، ولا يبالى بأمثال هذه التصريحات في الشروح. (نور الحق)
(٢) وأما النون في المثنّى والجمع فهو كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة، فلا يضر كون الألف والواو في الآخر.
(٣) إنما قال؛ لئلا ينتقض بجمع المؤنث؛ لأنه فرع الواحد لكن ليس في آخره حرف يصلح للإعراب. إن قلت: الإعراب يتغير، والعلامة لا تتغير، فكيف يكون علامة التثنية والجمع إعرابا؟ أجيب بأن العلامة ليست خصوص الألف والواو والياء بل أحدها، وهو -أي ذلك الأحد- متحقق في كل حالة. (ت)

ولمَّا جعل[1] إعرابهما بالحروف، وكان حروف الإعراب ثلاثة، وإعرابهما ستة: ثلاثة للمثنَّى وثلاثة للمجموع، فلو جعل[2] إعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس، ولو خصَّ المثنَّى بها بقي المجموع بلا إعراب، ولو خصَّ المجموع[3] بها بقي المثنَّى بلا إعراب.

فوزِّعت عليهما بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثنَّى؛ لأنه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل، نحو: «يضربان» و«ضربا»، والواو علامة الرفع في المجموع؛ لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل، نحو: «يضربون» و«ضربوا»، وجعلوا إعرابهما بالياء حال الجرِّ على الأصل، وفرَّقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل الياء في التثنية؛ لخفَّة الفتحة وكثرة التثنية، وكسروه في الجمع؛ لثقل الكسرة وقلَّة المجموع، وحملوا النصب على الجرِّ لا على الرفع؛ لمناسبة النصب بالجرِّ؛ لوقوع كل منهما فضلةً في الكلام.

ولمَّا فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع
أي الإعراب بالحركة والحرف

= لدفع الالتباس؛ لأنه خلاف الأصل.
بقي المجموع بلا إعراب: قيل: يمكن دفع الالتباس بجعل إعراب أحدهما لفظيا والآخر تقديريا. وأجيب بأن إعراب التقديري لا يجوز إلا لتعذّر ظهور الإعراب أو استثقاله، ولم يتحقّق ذلك فيهما. لأنه الضمير المرفوع: وهو لدفع ما يقال: لِمَ لم يجعل الألفُ علامة الرفع في الجمع، والواوُ علامة الرفع في التثنية؟ على الأصل: الأصل أن يكون حالة الجرّ بالياء.
لخفة الفتحة وكثرة التثنية: بالقياس إلى الجمع. وذلك؛ لأن الجمع يتوقف على ثلاثة أفراد وشروط ثلاثة إن كان اسما، وأكثر من ثلاثة إن كان صفة، بخلاف التثنية فإنما تتحقّق بفردين بدون شرط، وما كان أقلّ شرطا فهو أكثر أفرادًا، أو لأن في «الثلاثة» مثلا يتصوّر ثلاثة أفراد: تثنية باختيار كل اثنين منها، ولا يتصوّر فيها إلا جمع واحد.
لوقوع كل إلخ: أي لوقوع موصوف كل واحد من النصب والجرّ فضلة في الكلام، أو لوقوع كل واحد من النصب والجر صفة الفضلة فيه. ولو أريد من الجرّ والنصب المجرورُ والمنصوبُ لكان له وجه وجيه. ولما فرغ من إلخ: لا يقال: إن المصنف لم يقسّم الإعراب إلى الحركة والحرف، فكيف يصحّ قوله: «ولما فرغ إلخ»؟ لأنا نقول: المراد من التقسيم هو الضمني، وقد وقع هذا التقسيم منه حيث ذكر =

---

(١) لما بيّن نكتة جعل إعرابهما بالحروف أراد أن يبيّن نكتة جعل إعراب المثنّى بالألف والياء، وإعراب الجمع بالواو والياء. (عصمت)
(٢) سواء جعل كل واحد من الحروف إعرابا واحدا فيهما بأن جعل الواو علامة الرفع فيهما مثلا، أو جعل كل واحد من الحروف في كل واحد منهما إعرابا آخر بأن جعل الواو علامة الرفع في التثنية وعلامة النصب في الجمع مثلا؛ فإنه يحصل حينئذ أيضا التباس التثنية في حال الرفع بالجمع في حال النصب مثلا. (عصمت)
(٣) بعد فرض جعل إعرابهما بالحروف، وانحصار حروف الإعراب في حروف العلّة. (عصمت الله)

الإعراب اللفظيّ والتقديريّ اللذَين أشير(١) إلى تقسيمه إليهما فيما سبق.

ولمّا كان التقديري(٢) أقلَّ أشار إليه أولًا، ثم بيّن أن اللفظيَّ ما عداه فقال: التقدير أي تقدير الإعراب(٣) فيما أي في الاسم(٤) المعرب الذي تعذَّر الإعراب فيه، ....

= إعراب أنواع الأسماء فقال: «فالمفرد المنصرف والجمع المكسّر المنصرف إلخ»؛ فإنه يعلم في ضمنه تقسيمه إليهما وانحصاره فيهما.
أشير إلى تقسيمه: أي إلى تقسيم الإعراب إلى اللفظي والتقديري فيما سبق، أي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف إلى الاختلاف اللفظي والتقديري في قوله: «وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا»، وإنما تعرض ليصح تفسير قوله: «التقدير» وقوله: «واللفظي» المعرفين بلام العهد كما فسره، وليتصل لاحق كلامه هذا بسابقه، فعلى هذا يكون قوله: «التقدير إلخ» بيانا لمحل القسمين لا لهما. كما قيل.
ولما كان التقديري أقل: وأسهل ضبطا. «أشار إليه أولا» وإن كان المناسب تأخيره عن اللفظيّ؛ لأن من حق العلامة أن تكون ظاهرة. لا يقال: سهولة الضبط حاصلة عند التأخير أيضا بأن يقال: اللفظي في الاسم الذي إعرابه غير التقديري، والتقديري في كذا. أو يقال: اللفظيّ فيما لا يتعذّر ولا يستثقل، والتقديريّ فيهما. لأنا نقول: المناسب أن يذكر محلّ الإعراب التقديريّ أوّلا، ثم يذكر أن ما عداه لفظيّ لا عكس ذلك، وحينئذ لا يتوهم تفسير الشيء بالمجهول أيضا، فاندفع بذلك ما ذكره بعض المحشين في هذا المقام. ثم الإشارة قد تطلق على الدلالة الصريحة، فلا يرد أن الإشارة هي الدلالة الخفيّة مع أنه صرح التقديري بقوله: «التقديري إلخ».
أي تقدير الإعراب: أشار به إلى أن الألف واللام للعهد، فهو إشارة إلى تقدير الإعراب الذي فُهِمَ من حكم المعرب، أو إلى أنها عوض عن المضاف إليه. فيما أي في الاسم إلخ: أراد من كلمة «ما» الموصولة اسم المعرب، لا الاسم المطلق؛ لأن الإعراب التقديريّ لا يكون إلا في الاسم المعرب؛ فإن في الاسم المبني الإعراب المحلي لا التقديريّ، فإذا كانت موصولة فالعائد محذوف، فلذا قال: «الذي تعذّر الإعراب فيه»، والضمير المستتر راجع إلى «الإعراب»، ولك أن تقول: «الذي تعذّر إعرابه» بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أعني الضمير، فصار مرفوعا مستترا في الفعل، أو في الاسم المعرب الذي تعذّر إعرابه، وما ذكره الشارح أولى؛ لأن حذف الفضلة أهون من حذف العمدة، فينبغي أن يكون ضمير «فيه» عائدا لا ضمير «إعرابه»، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. قال مولانا عص: لو قدّر الموصوف لقوله: «التقدير» لكان أولى، أي الإعراب التقديريّ أو الإعراب المقدّر، ووجه الأولوية هو التوافق لقوله: «واللفظي فيما عداه» بمعنى «الإعراب الملفوظ». انتهى. =

(١) كأنه قيل: كان الأنسب أن يقسم الإعراب إلى اللفظيّ والتقديريّ، ثم يبين مواضعهما، فدفع بأن المصنّف قد أشار إلى التقسيم فيما سبق حيث قال: «لفظا أو تقديرا». (تش) (٢) كأنه قيل: الإعراب اللفظيّ أصل، والمصنف أشار إليه أوّلا فيما سبق، فلِمَ أخره ههنا؟ فأجاب بأن التقديريّ أقلّ، فهو بالضبط أقرب، أو نقول: فله حكم البسيط، ولطلب الاختصار في بيان الإعراب اللفظي بقوله: «اللفظيّ فيما عداه»، أو لخفاء التقديريّ، أو لأنه لو بيّن اللفظي أوّلا، فإما أن يبيّن تفصيلا وهو متعذر، أو في ضمن القواعد ولم يهتد المصنف إليها. والتعيين بسلب القسمين الأوّلين في اللفظي أولا، ثم بإثباتهما في التقديريّ ممكن، لكن الطبع السليم ينقبض عن هذا التعيين. (تش) (٣) فاللام في التقديريّ: إما للعهد أو للتعويض عن المضاف إليه، والأولى أن يعبّر بالإعراب التقديريّ؛ ليوافق قوله: «واللفظي فيما عداه». (تش)
(٤) أشار به إلى أن «ما» ليست مصدرية، كما قيل، وذلك للاحتياج إلى جعل «في» بمعنى اللام إن لم يقدّر الوقت. (عبد الغفور)

أي امتنع ظهوره في لفظه، وذلك إذا لم يكن الحَرف الذي هو مَحلُّ الإعرابِ قابلًا للحركة الإعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره[1] ألفٌ مقصورةٌ،[1] سواء كانت موجودةً في اللفظ، كـ«العصا» بلام التعريف، أو محذوفةً[2] بالتقاء الساكنين، كـ«عصًا» بالتنوين؛ فإنّ الألف المقصورة

وكان الإعراب بالحركة، وعدم التعرض إلى ذلك؛ لظهوره (عص)

= أقول: رعاية التوافق مستحسن، والتقدير خلاف المتبادر، ويحمل العبارة على المتبادر ما أمكن، فلذا حمل اللام في قوله: «التقدير» على العهد؛ إشارة إلى الأمر المفهوم. ويمكن أن يقال: إذا قدر الموصوف فيحتاج إلى جعل التقدير بمعنى «التقديري» أو جعله بمعنى «المقدّر». وعلى ما اختاره الشارح لا يحتاج إلى ذلك، وإنما جعل كلمة «ما» موصولة؛ لأن جعلها مصدرية لا يصحّ إلا بجعل «في» في قوله: «فيما عداه» بمعنى اللام إن لم يقدّر الوقت، أو بتقدير التعذر أو الاستثقال في الأمثلة، وإلا لا معنى للعبارة أصلا، وكل واحد منها تكلّف. وقيل: إنما جعلت موصولة لا مصدريّة؛ للتبادر.

أي امتنع ظهوره: أشار به إلى أن نفس الإعراب غير ممتنع بل الممتنع هو ظهوره، وإلا لم يكن الإعراب مقدّرا.

في آخره ألف مقصورة: سميت بها؛ لأنها ضدّ الممدودة، أو لأنها ممنوعة عن الحركة مطلقا. والقصر: المنع. لا يقال: إن «آخره» ههنا ظرف، والألف المقصورة مظروف، فيلزم ظرفية الشيء لنفسه؛ لأن آخر الاسم ليس إلا الألف. لأنا نقول: المراد أن في موضع آخره أو محلّ آخره أو جانب آخره. أو نقول: الظرف هو الآخر، وهو أعمّ من أن يكون ألفا أو غير ألف، والألف حينئذ خاصّ، فيكون حينئذ من قبيل ظرفية العام بالخاصّ، وهو جائز. فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الأولى «آخره» لا «في آخره». انتهى كلامه. أو نقول: إنما قال: «في آخره» لرعاية سوق كلام المصنف حيث قال: «كالقاضي ونحو: مسلمي».

كالعصا: وإنما اختاره؛ للإشارة إلى أن الألف المقدَّر كالملفوظ، وكذا في «قاض» أشار إلى أن الياء المحذوفة كالمذكورة. وههنا اعتراض مشهور، وهو أن تعذُّر الإعراب في مثل «عصا»، واستثقال الإعراب في مثل: «قاض» إما قبل الإعلال أو بعده، فإن كان الأول يلزم أن يكون الإعراب في كليهما مستثقلا؛ إذ ليس في آخر «عصا» قبل الإعلال ألفٌ، حتى يتعذَّر ظهور الإعراب فيه بل في آخره واو، وإن كان الثاني يلزم أن يكون الإعراب في كليهما متعذرا؛ لأن الحرف الآخر في «قاض» ليس متلفظا حتى يمكن ظهور الإعراب فيه.

وأجيب بأن المراد من تعذّر الإعراب هو بعد الإعلال، ومن استثقاله قبل الإعلال، واختيار تعذر الإعراب في «عصا» تنبيه على أنه جاز أن يكون مثالا للاستثقال أيضا قبل الإعلال، وجاز أن يكون «قاض» مثالا للتعذر بعد الإعلال، فلا تحكم حينئذ. وأجيب أيضا بأن المراد هو الثاني، ولكن المقدّر كالملفوظ، فالمقدر في «عصا» هو الألف، وفي «قاض» هو الياء. لا يقال: إذا كان المقدّر كالملفوظ فيلزم حينئذ أن يكون الإعراب مستثقلا في «العصا» و«القاضي» مع اللام؛ لأن المقدّر في «العصا» هو الواو. لأنا نقول: الألف في «العصا» يدلّ على الواو، فكأنه لا يكون مقدّرا. ويمكن أن يجاب عن أصل الاعتراض بأن المراد هو بعد الإعلال وقبل الحذف، فقبل الحذف يكون الإعراب في «عصا» متعذّرا؛ لأن آخره ألف، وفي «قاض» مستثقلا؛ لأن آخره ياء قبل الحذف.

---

(١) الأولى ترك «في»؛ لأن الألف نفس الآخر، ويمكن التوجيه بأن يراد موضع الآخر، فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف، أو يقال: إن آخر الاسم عامّ، والألف خاصّ. (عصمت) (٢) سميت بها؛ لأنها ضدّ الممدودة، أو لأنها ممنوعة من الحركة مطلقا، والقصر: المنع. الأولى أولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالألف؛ لتحقّقه في ميم «غلامي». (عبد الغفور)

(٣) وهي في حكم الثابت، ولهذا لم يعرب ما قبل الألف، ولخفاء أمر هذا القسم وظهور مقابله مثّل بالأوّل وترك الثاني. (عبد الغفور)

في الصورتين غيرُ قابلة للحركة، وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: «غلامي»؛

سواء كان مفردا أو الجمع المكسر أو جمع المؤنث السالم

فإنَّه لمَّا اشتغل[١] ما قبل ياء المتكلم بالكسرة؛ للمناسبة[٢] قبل دخول العامل امتنع أن يدخل عليه

فاعل

حركةٌ أخرى بعد دخوله موافقة لها أو مخالفة. فما[٣] ذهب إليه بعض من أنَّ إعراب مثل هذا الاسم في

إذ احتمال الحرف حركتين مختلفتين كانتا أو متفقتين مستحيل ضرورة. (جمال) — مبتدأ — أي «غلامي»

حالة الجرِّ لفظيٌّ غيرُ مرضيٍّ.

خبر

الاسم المعرب بالحركة: لأن ياء المتكلم ساكن كالألف، فلا يكون قابلا للحركة الإعرابية. قال مولانا عب: لو قيل: بالحركة لفظا لكان أولى؛ ليخرج عنه نحو «عصاي»؛ فإن تعذّر الإعراب فيه قبل الإضافة. انتهى كلامه. وحاصله: أن «عصاي» معرب بالحركة، ولكن حركته تقديريّة، ومضاف إلى ياء المتكلم، مع أن تعذّر الإعراب فيه ليس بسبب الإضافة بل تعذره قبل الإضافة، وإذا قيّد الحركة باللفظي فيخرج «عصاي» عنه. وإنما قال: «أولى»؛ إشارة إلى صحة كلامه بأن المراد من قوله: «الاسم المعرب بالحركة المضاف إلخ» أنه كان سبب التعذّر هو الإضافة إلى ياء المتكلم، مع أنه تعذّر في «عصاي» قبل الإضافة، أو المراد أنه إذا لم يكن قبل الإضافة متعذّرا فيخرج «عصاي»؛ لأنه متعذّر قبلها، وإنما لم يقيّد الاسم بالمفرد، ولم يقل: «وكما في الاسم المفرد المعرب بالحركة»، كما قيل؛ ليدخل فيه جمع المؤنث المضاف إلى ياء المتكلم، كـ«مسلماتي»، والجمع المكسر المضاف إليه، كـ«عبادي» و«مساجدي».

قبل دخول العامل إلخ: أي اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة قبل دخول العامل؛ لأن إضافته إلى ياء المتكلم بعد دخوله خلاف الظاهر؛ فإن الظاهر إضافته إليها قبل دخوله؛ لأن دخول العامل على الاسم إنما يكون بعد تمام الاسم، فالاسم إذا تمّ بالياء فيدخل العامل عليه. فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أن هذا لا يتمّ إلا إذا كان إضافة الاسم المعرب إلى ياء المتكلم مقدّما على دخول العامل عليه، وهو ممنوع؛ إذ يجوز أن يكون دخول العامل على ذلك الاسم مقدّما على إضافته إلى ياء المتكلم.

غير مرضي: لأن الحركة فيه وجدت بسبب الياء لا بالعامل. وإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون هذه الحركة إعرابية؟ قلت: لأن هذه الحركة متقدّمة على العامل؛ لأنها موجودة قبله، وهو -أي العامل- مقدّم على المعاني المقتضية، وهي متقدّمة على الإعراب، فيلزم من ذلك تقدّم حركة «غلامي» على كسرة الإعراب بوسائط. فلو كانت عين الإعراب فيلزم تقدم الشيء على نفسه، وهو باطل. وإن قلت: لِمَ لا يجوز زوال هذه الحركة البنائيّة عند عروض الحركة الإعرابية بالعامل؟ قلت: يمتنع زوالها؛ لوجود مقتضيها، وهو ياء المتكلم.

وإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون هذه الحركة بنائيّة قبل دخول العامل، وحركة إعرابية أيضا بعد دخول العامل، كما أن الحروف في الأسماء الستة موجودة قبل دخول العامل، وتكون إعرابا بعد دخوله؟ قلت: هذه الحروف في الأسماء الستة حدثت بعد دخول العامل =

---

(١) لأن العامل إنما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه، وهو ههنا مضاف إلى الياء، فالإضافة إليه، متقدمة على العامل، وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها. (عبد الغفور) (٢) فيه إشارة إلى أن هذه الكسرة لا يمكن جعلها الإعراب أيضا بعد دخول العامل، وإلا لزم توارد المؤثرين اللفظيين على أثر واحد، وهو ممتنع. (جمال)

(٣) تفريع على المقدّمة الاستثنائية التي تفهم من قوله: «لما اشتغل إلخ» لا على الشرطية؛ إذ حاصل الشرطية أن الحرف الواحد لا يحتمل الحركتين المتوافقتين أو المتخالفتين، وذلك لا يقتضي كون ذلك المذهب غير مرضيّ؛ إذ يجوز أن يكون تلك الكسرة كسرة الإعراب؛ ولو انضمّ إليها المقدمة الاستثنائيّة، وهي قولنا: «لكن الكسرة التي للمناسبة متقدمة»، فيمتنع أن يكون تلك الكسرة كسرةَ الإعراب؛ لتأخره عن كسرة المناسبة بمراتب، يظهر منه أن القول بأن تلك الكسرة يجوز أن تكون كسرة الإعراب غير سديد. (نور)

مطلقًا أي في الأحوال الثلاث، يعني كون الإعراب تقديريًا في هذين النوعين من الاسم المعرب إنّما هو في جميع الأحوال غير مختصٍّ[1] ببعضها، أو استُثقل[2] عطف على «تعذّر»، أي تقدير الإعراب فيما تعذّر، أو في الاسم الذي استُثقِل ظهور الإعراب في لفظه، وذلك[3] إذا كان محلّ الإعراب قابلًا للحركة الإعرابية، ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلًا على اللسان، كما في الاسم[4] الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها، سواء كانت محذوفةً بالتقاء الساكنين، كـ«قاض» أو غيرَ محذوفة، كـ«القاضي» رفعًا وجرًّا. أي في حالتي الرفع والجرّ، لا في حالة النصب؛ لاستثقال الضمّة والكسرة على الياء دون الفتحة،

بصيغة المجهول — أي استثقال الإعراب — ولم تثقلا إذا كان قبل الياء سكون نحو: «ظبي» — المذكورة وهي التي ما قبلها مكسورة (عب)

= بعد ما كانت محذوفة. فإن قلت: ما تقول في الألف والواو في التثنية والجمع؛ فإنهما علامتان لهما قبل دخول العامل، ويكون إعرابا بعد دخوله أيضا؟ قلت: يلزم حينئذ توارد المؤثّرين المستقلّين الاصطلاحيين على أثر واحد، وهو باطل، كما لا يجوز توارد المؤثّرين مستقلّين على أثر واحد، ولكن يجوز توارد المؤثّرين اللذين أحدُهما حقيقي والآخرُ اصطلاحي، كما في علامتي التثنية والجمع.

مطلقا: قيل: جعل قوله: «مطلقا» قيد «العصا» و«غلامي» جميعا، مع أن فائدة قوله: «مطلقا» –وهي التعميم– لا تظهر إلا في «غلامي»؛ لأن خلافهم إنما يكون في «غلامي»؛ إذ قال بعضهم: إن الإعراب فيه في حالة الجر لفظيّ، فقوله: «مطلقا» لدفعه، لذا جعله بعض الشارحين قيدا لـ«غلامي» فقط، حيث جعله حالا عن «غلامي». قيل: إنما جعله قيدا لهما معا؛ لرعاية التقابل، وهو قوله: «كقاض رفعا وجرا»، وقوله: «ونحو: مسلمي»، فلما كان الاستثقال في «قاض» و«مسلمي» جميعا أراد أن يكون التعميم في «عصا» و«غلامي» معا؛ لأن التعذر فيهما جميعا. ثم إن قوله: «مطلقا» يحتمل أن يكون ظرف الزمان، أي تعذُّرها في زمان مطلق.

أو استثقل: وهو الفعل المجهول مع كون المعطوف عليه معلوما؛ لأنه فعل متعد، فلو كان على صيغة المعلوم يفسد المعنى؛ لأن الإعراب مستثقَل أي ثقيل، لا مستثقِل باسم الفاعل. في آخره ياء إلخ: احترز به عن نحو: «ظبي» و«كرسي»؛ فإن إعرابهما لفظيّ؛ لعدم استثقال الضمّة والكسرة على الياء، إذا كان ما قبلها ساكن.

رفعا وجرا إلخ: يعني أن قوله: «رفعا وجرا» ظرف للاستثقال المقدّر. والمعنى: كاستثقال «قاض» وقت مرفوعيته ومجروريته، أو وقت رفع العامل وجرّه له، ولك أن تجعل مصدرا، أي استثقال رفع وجرّ، أو حالا مما أضيف إليه الاستثقال المقدّر، أي حال كونه مرفوعا ومجرورا. على الياء: أي على الياء المذكورة، وهي التي ما قبلها مكسور.

---

(١) يعني أن قوله: «مطلقا» ليس متعلّقا بباب «غلامي» وإن صحّ، كما قال بعض الشارحين، بل هو متعلّق بالبابين؛ ليظهر أن كون الإعراب تقديريًا في هذين النوعين غير مختصّ بحال دون حال، كما أن القسم الثاني من الاستثقال مختصّ ببعضها، كما يدل عليه «كقاض رفعا وجرا»، و«نحو: مسلمي رفعا». (تش) (٢) [إما لثقل الحركة الإعرابية على الآخر «كقاض»، أو لثقل حرف الإعراب، كـ«مسلمي» ونحوه. (ح)] (٣) ليس هذا إشارة إلى ضابطة الاستثقال مطلقا، بل بيان أحد قسميه، كما يظهر من عبارته قدس سره، وسيأتي بيان استثقال القسم الثاني، فلا ينبغي أن ينسب هذه العبارة إلى القصور. (نور الحق)

(٤) أي في جانب آخره ياء، أي يكون الياء جزءا أخيرا من الاسم، فلا حاجة إلى التقييد بغير ياء المتكلم. (نور الحق)

ونحو: «مسلميَّ» **عطف على قوله: كـ«قاض»،**(١) يعني تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحرف، نحو: «مسلميَّ»، بخلاف تقدير الإعراب المتعذر؛ فإنه مختصٌّ بالإعراب بالحركة، رفعًا يعني تقدير الإعراب في نحو «مسلميَّ» إنّما هو في حالة الرفع فقط دون النصبِ والجرِّ، نحو: «جاءني مسلمي»؛ ....

عطف على قوله كقاض: لا على «قاض»؛ لأنه يوجب زيادة واحدة من الكاف أو كلمة «نحو»، لكن لو قال: «ومسلمي» بدون عطف على «قاض» موافقا لقوله: «وغلامي» لكان أخصر. انتهى ما قال مولانا عص، وتبعه الفاضل السمرقندي. أقول: هذا كلام مما لا طائل تحته، وذلك لأن قوله: «يعني تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب بالحركة إلخ» لدفع ما قال الفاضل المذكور بقوله: «لكن لو قال: ومسلمي إلخ»، فكأن قائلًا قال: لِمَ أورد لفظ «نحو» في «مسلمي» ولم يورده في «غلامي»؟ فحاصل الدفع: أن إيراده في «مسلمي» إشارة إلى ظهور الفرق بين «قاض» و«مسلمي» بأن تقدير الإعراب للاستثقال في «قاض» في الإعراب بالحركة، وفي «مسلمي» في الإعراب بالحروف؛ فإن تغير السوق يشعر بهذا، وأما عدم إيراده في «غلامي» فللإشارة إلى أن تقدير الإعراب للتعذر في «عصا» و«غلامي» معا في الإعراب بالحركة. لا يقال: لا نسلم زيادة واحد من الكاف وكلمة «نحو» على تقدير عطفه على «قاض»؛ لأن التشبيه المستفاد من الكاف بالنسبة إلى الاستثقال، والتشبيه المستفاد من كلمة «نحو» بالنسبة إلى «مسلمي»، أي كل جمع مذكّر مضاف إلى ياء المتكلم. لأنا نقول: هذه الفائدة تجري في قوله: كـ«عصا» و«غلامي» و«قاض»، فالأولى في العبارة حينئذ أن يقال: التقدير فيما تعذّر كنحو: عصا وغلامي مطلقا، أو استُثقِل كنحو: قاض ومسلمي.

تقدير الإعراب إلخ: أي مراد المصنف من تعدّد الأمثلة أن تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف، وليس المراد منه استيفاء جميع صور الإعراب التقديريّ، حتى يرد على المصنف أنه ترك الإعراب بالحرف التقديريّ في الأحوال الثلاث، كما في الأسماء الستة وجمع المذكّر السالم المضافين إلى الاسم المعرف باللام، نحو: «جاءني أخو الحارث»، و«رأيت أخا الحارث»، و«مررت بأخي الحارث»، ونحو: «جاءني صالحو القوم»، و«رأيت صالحي القوم»، و«مررت بصالحي القوم». وأيضا ليس مراده من ذكر «عصا» و«غلامي» في الإعراب التقديريّ المتعذر استيفاء جميع صور الإعراب المتعذر حتى يرد على المصنف أن الإعراب في الأسماء المعربة بالحركة بطريق الحكاية تقديريٌّ أيضا؛ للتعذر بسبب اشتغال أواخر تلك الأسماء بالحركات الحكائية، فامتنع أن يدخل عليه حركة أخرى موافقة لها أو مخالفة، نحو قولك: «راكبا» حال من «زيد» في «جاءني زيد راكبا»، وحال من «زيدا» في «رأيت زيدا راكبا»، وحال من «بزيد» في «مررت بزيد راكبا».

---

(١) قوله: ونحو «مسلمي» عطف على قوله «كقاض»: مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو منصوبا بأن يكون صفة مصدر محذوف. لا على قوله: «قاض»؛ إذ لو قصد حينئذ بلفظ «نحو» تمثيل تقدير الإعراب كان مستدركا لإفادة الكاف إياه، ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا إلى ياء المتكلم لم يحتج أيضا إلى ذكره؛ إذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات، بل يراد المذكورات وأخواتها. فإن قلت: فما فائدة زيادة لفظ «نحو»، وترك العطف على «قاض» بدونه كقوله: «عصا» و«غلامي» مطلقا مع كونه أخصر؟ قلت: فائدة هذا التكلف ما أشار إليه الشارح، «يعني تقدير الإعراب إلخ»، وهو أنه نبّه بعدم إدخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين اشتركا في مجرد الاستثقال، بخلاف «عصا» و«غلامي»؛ فإنهما مندرجان تحت نوع واحد، فلذا جعلهما مدخول حرف واحد. (عبد الغفور وع)

فإنَّ أصلَه: «مسلموي» بسقوط النون بالإضافة، فاجتمع الواو والياء، والسابق منهما ساكن، فانقلبت الواوُ ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكُسِرَ ما قبل الياء، فلم يبقَ علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب في حالةِ الرفع تقديريًّا، بخلاف حالتي النصبِ والجرِّ؛ فإنَّ الإدغامَ لا يخرج الياء عن حقيقتها؛ فإنَّ الياءَ المدغمةَ أيضًا ياء. وقد يكون(١) الإعراب بالحروف تقديريًّا في الأحوال الثلاث.............

يعني انقلاب لا يخرج الواو عن حقيقته ولا يكون كالياء (علي)

يعني علامة النصب والجر أيضا هو الياء (علي)

باقية على سكونها. (غد)

وفي نحو مسلمي: قال الفاضل الهندي: إن تلفّظ الإعراب في «مسلمي» بعد الإعلال متعذّر، وقبله مستثقل كما في «عصا»، لكن المؤثّر في التقدير في «عصا» ما بعد الإعلال، وفي «مسلمي» ما قبله من الاستثقال؛ لأن إعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها، بخلاف «عصا»؛ فإن إعرابه بالحركة، وثقله يوجب إبدال الحرف لا إسكان الحرف وتقدير الحركة.

فصار الإعراب إلخ: وذلك لامتناع أن يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الإعراب، كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة؛ لأن الزائل بالإعلال في حكم الثابت، فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة إعرابان: لفظيّ وتقديريّ، بخلاف فتحة الجمع؛ فإنها غير ثابتة تقديرا.

وقد يكون الإعراب إلخ: وإنما لم يذكره المصنف؛ لما ذكرنا من أنه ليس مراده الحصر، أي حصر الإعراب التقديريّ في ما ذكر من الأمثلة. فليس مراده منه استيفاء جميع صور الإعراب التقديري، بل مراده ما ذكرنا من أن تقدير الإعراب للاستثقال قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحرف، ولو سلّم أن مراده الحصر فيه، لكن الإعراب التقديريّ الذي كان التعذر والاستثقال لأجل نفس الاسم وذاته لا لأجل أمر آخر انحصر فيه؛ فإن تقدير الإعراب في نحو: «جاءني أبو القوم»، و«رأيت أبا القوم»، و«مررت بأبي القوم»، وفي «جاءني صالحو القوم إلخ»؛ لأجل الغير الذي هو عارض، وهو «القوم»؛ للثقل بسبب التقاء الساكنين. لا يقال: حينئذ يشكل بنحو «مسلمي»؛ لأن الاستثقال فيه أيضا لأجل الغير الذي هو ياء المتكلم. لأنا نقول: الياء في «غلامي» و«مسلمي»؛ لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة.

قيل: لِمَ لم يذكر المصنف «فيّ» -بكسر الفاء وتشديد الياء- مع أن إعرابه ينبغي أن يكون بالواو تقديريًا في حال الرفع، كما في «مسلمي»، فلمّا لم يعدَّه من التقديري بطل قوله: «واللفظي فيما عداه»؟ وقد عرفتَ الجواب عنه فيما مرَّ آنفا، وأيضا المراد من قوله يعني «فيما عداه» ما ذكر وهو التعذر والاستثقال، وليس المراد منه الأمثلة المذكورة، فلا يرد ما ذكر؛ لأنه مثل «مسلمي»؛ فإن أصله «فوي» كما قيل، فيدخل الإعراب الحكائي في الإعراب التقديريّ أيضا؛ للتعذر، كما عرفت تفصيله غير مرة. وأجيب أيضا بأنه جعل داخلا في باب «غلامي»؛ نظرا إلى أخواته وإلى اللغة الأخرى فيه، وهي «فمي»، وإن كانت قليلة فهو حينئذ داخل في الإعراب بالحركة التقديرية في مثل: «جاءني أبو القوم»، أي في نحو تركيب كانت الأسماء الستة مضافة إلى المعرّف باللام، أو كان جمع المذكّر السالم مضافا إلى ذلك المعرّف باللام من «جاءني صالحو القوم إلخ».

(١) وإنما لم يعدّ ذلك؛ لأن المقصود أن المستثقل مطلقا لا يختصّ بجميع الأحوال كالمتعذّر، وذلك حاصل؛ لظهور عروض الحذف؛ لأن الكلمتين مستقلتان، بخلاف نحو «مسلمي»؛ فإن المضاف إليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف. واعلم أنه لا شكّ في تقدير الإعراب حالة الوقف في نحو: «جاءني زيد»، ولا تعذّر ولا استثقال بحسب أن ظهور الحركة ليس بثقيل فضلا عن تعذّر. (التاشكندي)

في مثل: «جاءني أبو القوم»، و«رأيت أبا القوم»، و«مررت بأبي القوم»؛ فإنه لمّا سقط حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبقَ الإعراب لفظًا، بل صار تقديريًا.

واللفظيُّ أي الإعراب المتلفَّظ فيما عداه يعني[1] فيما عدا ما ذكر مما تعذّر[2] فيه الإعراب أو استثقل

عن اللفظ دون الكتابة؛ لأن الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم يكون إعرابها بالحروف، فلو سقط عن الكتابة أيضا لتلبس الأسماء الستة التي إعرابها بالحروف بالأسماء الستة المفردة التي إعرابها بالحركة؛ فإنه إذا قيل: «جاءني أبُ القوم» بإسقاط الواو من اللفظ والكتابة: لا يعلم أنه من الأسماء الستة المفردة، أو من الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم، وكذلك الجمع المذكّر.

فيما عداه إلخ: أشار به إلى دفع ما يقال: لما ذكر -فيما سبق- أمرين، أي التعذر والاستثقال، فينبغي أن يقول: «فيما عداهما». قال مولانا عصـ: إن المتعدّد إذا ذكر بالعطف بكلمة «أو» يجوز إفراد الضمير حينئذ؛ لأنه في الحقيقة راجع إلى أحد الأمرين، أي فيما عدا التعذر أو الاستثقال. أقول: جواب الشارح على تقدير التنزل؛ فإنه يرد عليه شيء آخر أيضا بأنه يجوز إرجاع الضمير «فيما عداه» إلى الإعراب التقديريّ، سواء كان في ضمن التعذّر أو الاستثقال. فتقرير الجواب: لا نسلّم أن يكون الضمير راجعا إلى التعذر والاستثقال، لِمَ لا يجوز أن يكون راجعا إلى الإعراب التقديريّ، سواء كان متعذّرا أو مستثقلا؟ ولو سلّم فنقول: يجوز إفراد الضمير في المتعدّد بالعطف بكلمة «أو»، ولو سلّم فبتأويل ما ذكر،

قيل: إذا قيل: «جاءني زيد» -بسكون الدال- يلزم أن يكون الإعراب فيه لفظيّا؛ لأنه ما عدا المذكور من التعذّر والاستثقال، وليس كذلك، وبعبارة أخرى بأن حصر الإعراب التقديريّ في التعذّر والاستثقال باطل؛ لأن ما ذكر من المادة فرد للإعراب التقديريّ، مع أنه لا يكون داخلا في التعذر والاستثقال، وهو ظاهر. ويمكن أن يجاب عنه بأن «جاءني زيد» -بسكون الدال- لا يجوز بدون حركة؛ لوجود العلة الباعثة للإعراب، وهي العامل والإسناد وغيرهما من الأمور، فلو لم يتحقّق الإعراب يلزم تخلّف المعلول عن العلّة التامّة. ولا يقال في الجواب عنه بأن «زيد» في المثال المذكور داخل في الاستثقال؛ لأن المراد من الاستثقال ما يشتمل الاستثقال المبنيّ، ولا يكون مخصوصا بالاستثقال الذي هو بسبب الواو والياء؛ فإن الحركة ثقيل بالنسبة إلى السكون. لأنا نقول: قوله: «رفعا وجرا» -دون النصب- يأبى عن ذلك؛ لأنه لو كان مراد المصنف ذلك فلا بدّ أن يقول: «رفعا ونصبا وجرا»؛ لأن النصب أيضا ثقيل بالنسبة إلى السكون.

ولو أجيب عنه بأن كون السكون في «زيد» شيء ممكن، وكل ممكن لا يكون بلا علة، فيكون السكون ضروريا ما دام علته، فحينئذ يكون الحركة متعذّرا، فيكون داخلا في التعذُّر. فلقائل أن يقول: فيه نظر، أما أولًا فلأنا لا نسلّم إمكان السكون فيه؛ لوجود العلّة التامة للحركة على ما عرفت. وأما ثانيا فلأنه يأبى ما ذكر من أن الإعراب المتعذر فيما إذا كان في آخر الاسم ألف مقصورة، أو كان الاسم مضافا إلى ياء المتكلم؛ لأنه ليس في آخر «زيد» في المثال المذكور شيء منهما، ولا يبعد كلّ البعد أن يقال: المراد بكون الألف في آخر الاسم وبكون الاسم مضافًا إلى ياء المتكلم، هو كون آخر الاسم مشغولا بشيء بسببه يتعذّر الإعراب فيه. =

---

(١) أي فيما إذا كان الإعراب مدّة، ولاقى ساكنا، فالأسماء الستة مضافةٌ إلى الظاهر المعرّف باللام داخلة فيه.

(٢) يعني أن ضمير «ما عدا» راجع إلى القسمين، وكان الظاهر أن يقول: «في ما عداهما»، لكنه صحّ بتأويل ما ذكر، والظاهر أن ضمير «ما عداه» راجع إلى «ما» في قوله: «ما تعذر واستثقل»، وحينئذ لا حاجة إلى التأويل المذكور. (التاشكندي)

(٣) يعني أن ضمير «ما عداه» راجعٌ إلى ما ذكر من قِسمَي الإعراب المتعذّر والمستثقل، لا إلى ما ذكر من الصُّوَر الأربعة والأمثلة المذكورة، حتى يرد أن الإعراب في بعض ما عدا المواد المذكورة تقديريٌّ أيضا كما ذكرنا، فكيف يصحّ قوله: «واللفظي فيما عداه»؟ فتأمل. (عت)

ولمَّا ذَكر[1] في تفصيل المعربِ المنصرفَ وغيرَ المنصرف،[2] وكان غيرُ المنصرف أقلَّ من المنصرف، وبمعرفتِهِ يعرف المنصرف، على قياس الإعراب التقديريّ واللفظيّ: ع.رَّف غيرَ المنصرف، واكتفى بتعريفه، فقال:

= فلمَّا اشتغل آخِر «زيد» في المثال المذكور بالسكون، فحينئذ يتعذّر الحركة، وبهذا اندفع أيضا ما يقال: إن الجرّ في ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ -بكسر اللام- جرُّ الجوار؛ لأنه معطوف على قوله: ﴿وُجُوهَكُمْ﴾ لا على ﴿رُءُوسِكُمْ﴾، فهو لا يكون داخلا في التعذّر ولا الاستثقال ولا في الإعراب اللفظي؛ لأنه على ما ذكرنا يكون داخلا في التعذّر؛ لأنه اشتغل آخره بجرّ الجوار، فيتعذّر الحركة حينئذ متماثلة أو متخالفة، وإلا يلزم تحرّك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين أو متخالفتين، وكلٌّ منهما غير جائز.

ولما ذكر إلخ: أي لما ذكر المصنف في تفصيل أنواع المعرب المنصرفَ وغيرَ المنصرف، وقد فصل أنواع المنصرف فيما سبق حيث قال: «فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف إلخ»، فاندفع حينئذ ما قيل: إنه لم يفصل أفراد المنصرف، فحينئذ كيف يصحُّ قوله: «ولما ذكر في تفصيل المعرب إلخ».

غير المنصرف أقل إلخ: أي أقلّ أفرادا منه بحكم الاستقراء. أو لأن غير المنصرف شرائطه ومعانداته أكثر، وما كان شرائطه ومعانداته أكثر فهو أقلّ أفرادا وأنواعا. واعلم أن قوله: «بمعرفته يعرف المنصرف» لدفع سؤال، إلا أنه غير كاف في دفعه، فزاد قوله: «وكان غير المنصرف أقل إلخ». تقريره: أنه لِمَ ذكر غير المنصرف فقط، ولم يذكر المنصرف بل تركه. وتقرير الدفع: أن المنصرف يعرف بمعرفة غير المنصرف على قياس الإعراب، فلا حاجة حينئذ إلى بيانه، لكن يرد عليه أنه لِمَ لم يعكس الأمر؛ فإنه كما يعرف المنصرف بمعرفة غير المنصرف كذلك يعرف غير المنصرف بمعرفة المنصرف، فلدفع ذلك قال: «وكان غير المنصرف أقل إلخ».

قيل: إن المعرفة إنما تكون سببا للمعرفة إذا كانت بالتعداد، كما قال: الإعراب التقديري في كذا وكذا، لا بالتعريف كما فيما نحن فيه. وأجيب عنه بأن المعرفة بالتعداد لما تكون سببا فجعل المعرفة بالتعريف أيضا سببا لها؛ تنزيلا لها منزلة المعرفة بالتعداد. قيل: لِمَ لم يقل المصنف: غير المنصرف في كذا، والمنصرف فيما عداه على قياس الإعراب التقديريّ واللفظيّ. وأجيب بان صيغة غير المنصرف يخبر عن كون المنصرف ما عدا غير المنصرف بخلاف لفظ إعراب التقدير.

(١) ههنا أمور، **الأول:** تعريف غير المنصرف، **والثاني:** الاكتفاء بتعريفه، **والثالث:** عدم الاكتفاء بتعريف المنصرف.
وجه الأوّل: أن المقصود الأصلي تفصيل أحوال المعرب، وهذا التفصيل لا يتيسر إلا بمعرفة المنصرف وغير المنصرف، كما رأيت آنفا، ولما كان المعرفة التي لا بدَّ ههنا إنما هي المعرفة الحاصلة في ضمن المعرفة الاصطلاحية التي هي غير ظاهرة: عرّف المصنف. **ووجه الثاني:** أن غير المنصرف بمعرفته يعرف المنصرف؛ لأنه إذا علم أن غير المنصرف ما فيه عِلّتان إلخ علم أن المنصرف ما لا يكون كذلك، وهذا إنما يتمّ إذا كان المعرب منحصرًا في «ما». **ووجه الثالث:** أن غير المنصرف أقلّ، فهو بالضبط أقرب، وأيضا يحصل بعد بيانه الاختصار المطلوب في جانب المنصرف، مثل ما فعله في الإعراب اللفظيّ، ولم يصرح بأن يقول: والمنصرف ما عداه؛ إذ علم منه أن غير المنصرف يهدي إليه، وأيضا مفهوم غير المنصرف وجوديّ يعرف به العدميّ الذي هو مفهوم المنصرف بعد معرفته، فينبغي أن يكتفى به دونه. (تش)
(٢) المنصرف مأخوذ من «الصرف» وهو الفضل والزيادة. (عبد الغفور)

غير المنصرف

ما(١) **أي اسم معرب**(٢) **فيه علّتان تؤثران**(٣) **باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه أثرا سيجيء ذكره**

غير المنصرف: مبتدأ؛ لتعرف «غير» ههنا؛ لاشتهاره بمغايرة المضاف إليه، أي هو مغاير للمنصرف، فما هو مغاير له ليس إلا غير المنصرف، كما هو المشهور، أو لأن غير المنصرف جُعل علمًا لهذا النوع المخصوص من الأسماء. ثم إن المنصرف مأخوذ من «الصرف»، وهو الفضل والزيادة، وإنما سمي المنصرف به؛ لاشتماله على زيادة على الإعراب، أعني علامته، وهي التنوين، أو لاتصافه بزيادة تمكنه، ولذا يقال له: «الأمكن»، ولما عري مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف.

اسم معرب: وقيد الاسم بالمعرب؛ لئلا ينتقض بـ«حضار» و«طمار» مبنيين؛ لوجود العلتين فيهما، وهي العلمية والتأنيث. وإنما فسر كلمة «ما» بالنكرة دون المعرفة بجعلها موصوفة لا موصولة؛ لأن قوله: «غير المنصرف» مبتدأ، وكلمة «ما» خبره، وحق الخبر أن يكون نكرة، فلو جعلها موصولة يلزم أن يكون الخبر معرفة، والمبتدأ نكرة؛ لأن كلمة «غير» لتوغلها في الإبهام لا تكتسب التعريف من المضاف إليه، مع أن كون الخبر معرفة والمبتدأ نكرة لا يجوز إلا في الموضعين: أحدهما: أن يكون المبتدأ متضمنا لمعنى الاستفهام، مثل: «من أبوك». وثانيهما: أن يكون المبتدأ اسم تفضيل كان صفة للنكرة، مثل: «امررت برجل أفضل منه أبوه»؛ فإن «أبوه» معرفة بالإضافة خبر لاسم التفضيل، وهو نكرة، وقد عرفت ما فيه آنفا في قوله: «وغير المنصرف».

تؤثران: احتراز عن مثل «قائمة»؛ لوجود التأنيث والوصفية فيها، ولكن التأنيث غير مؤثر فيها؛ لأن شرطه أن يكون علما، وهي ليست بعلم؛ لأن العلمية لا تجامع الوصفية. لا يقال: لا يحتاج إلى القيد المذكور لإخراجها؛ لأنها خارجة بقوله: «واستجماع شرائطها». لأنا نقول: الأولى إخراجها بقيد على حدة؛ للاهتمام بشأنها على أنه يجوز أن يكون القيد الثاني مغنيا عن الأول.

قيل: المراد من التأثير: إما التأثير على سبيل الوجوب، أو الأعم من الوجوب والجواز، فعلى الأول يشكل بـ«هند» حين كونه غير منصرف؛ لكونهما غير مؤثرتين فيه على سبيل الوجوب، وعلى الثاني يشكل به حين كونه منصرفا؛ لوجود تأثيرهما فيه على سبيل الأعم. ويمكن الجواب بأن للتأثير شرط الجواز وشرط الوجوب، فلما لم يكن فيه شرط الوجوب فلهذا جاز صرفه. ويمكن تقرير المناقشة بعبارة أخرى بأنه إما أن يكون في «هند» علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما أو لا يكون، فعلى الأول يلزم أن يكون غير منصرف على سبيل الوجوب، وعلى الثاني يلزم أن يكون منصرفا على سبيل الوجوب، فكيف يصح حينئذ قوله: «فلهذا يجوز صرفه»؟ والجواب الجواب.

باجتماعهما: أشار به إلى أن تأثير أحد السببين في وقت وتأثير السبب الآخر في وقت آخر غير معتبر؛ فإن العلمية في «قائمة» في زمان، وتأثير الوصفية فيها في زمان آخر.

واستجماع شرائطهما إلخ: وإنما زاد هذا؛ لئلا ينتقض بنحو «هند» و«نوح»؛ لأن شرط التأنيث والعجمة أن يكون متحرك الأوسط. ولئلا ينتقض بالاسم الذي فيه اللام أو كان مضافا، كـ«الأحمد»، و«أحمدكم»؛ لأن شرط التأثير أن يكون مجردا عن اللام والإضافة، =

---

(١) جعل «ما» موصوفة لا موصولة؛ لأن حق الخبر أن يكون نكرة. (عبد الغفور) (٢) فخرج عنه نحو «حضار» و«طمار»؛ لأن فيهما علتين، لكنهما مبنيتان. والمراد بالعلة في اصطلاح النحاة: ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمرًا يناسبه، دون الموجب للشيء، فيظهر حينئذ أن إطلاق العلة على كل واحد من العلل بطريق المجاز؛ إذ بتحقق واحد منها لا ينبغي أن يختار المتكلم، فخرج عنه مثل «زيد» علما؛ لأن فيه علة واحدة، وهي التعريف. (تش) (٣) هذا القيد إشارة إلى أن مثل «حبلى» و«مصابيح» علمين خارج عن هذا الجزء من التعريف داخل في الجزء الآخر منه، وهو قوله: «أو واحدة منها تقوم مقامهما»؛ لأنهما وإن كان فيهما علتان، لكن للمؤثر العلة الواحدة، وهي التأنيث في الأول والجمعية في الثاني لا العلمية، ولهذا لو نُكّرا لم ينصرفا أيضا. (عت)

مِن **علل تسع**[1] أو علة واحدة منها، أي مِن تلك التسع تقوم هذه العِلة الواحدة مقامهما، أي مقام هاتين العلتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما. وهي **أي العلل التسع** مجموع ما في هذين البيتين مِن الأمور التسعة، لا كلُّ واحد حتى يقال: لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد مِن هذه الأمور، وذلك المجموع شعر:

أو من تسع علل. (غف)

عدل[2] ووصف وتأنيث ومعرفة   وعجمة ثم جمع ثم تركيب[3]

= فلا يرد حينئذ ما أورد على قوله: «أثرا سيجيء ذكره» بأنه يشكل بغير المنصرف الذي هو مضاف أو معرف باللام؛ لأن التنوين ممنوع منه بسبب الإضافة أو اللام، لا بسبب تأثيرهما، فلما لم تؤثرا بسبب كون اللام فيه أو الإضافة فلا تؤثران في منع الجر عنه. قيل: هذا ينتقض بالاسم الذي فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما مع أنه أيضا منصرف كالاسم المنصرف للضرورة أو للتناسب، كما ذكره بقوله: «ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب»، وأجيب بأنا لا نسلم وجود استجماع الشرائط فيه. ولو سلم فنقول: إنه ليس منصرفا حقيقيا بل حكما بإدخال التنوين عليه.

قيل: إنه منقوض بـ«مسلمات» علما؛ لوجود العلتين فيها، وهما العلمية والتأنيث، مع أنها منصرفة حال العلمية عند صاحب «الكشاف»، كما ذكره السيد قدس سره في بعض تصانيفه. وأجيب بأن المراد من التأنيث هو التأنيث الذي كانت التاء متحققة للتأنيث، والتاء فيها كما تكون للتأنيث تكون علامة الجمع أيضا. ثم العلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء. وإنما سمي كل من العلتين علة مع أن المعلول يحصل بهما معا لا بواحد منهما؛ لأن جزء العلة يسمى علة أيضا.

من علل تسع: والحصر استقرائي. قيل: لِمَ جعله من قبيل حذف الموصوف، ولم يجعله من قبيل حذف المضاف إليه، أي تسع علل؟ لا يقال: إنما يجوز حذف المضاف إليه إذا كان شيء يقوم مقام المضاف إليه عند حذفه، وليس ههنا شيء يقوم مقامه. لأنا نقول: التنوين يقوم مقامه. فالجواب: أن تقدير الموصوف أوفق بقوله: «واحدة منها»، وبما في أول البيت، أعني قوله: «موانع الصرف تسع».

أي العلل التسع إلخ: أشار به إلى تقدم العطف على الحكم، كقولك: «البيت سقف وجدران». قال قدس سره في الحاشية: «أوله: =

---

[1] لم يقل: «من تسع علل»، حتى يكون المحذوف المضاف إليه لا الموصوف؛ لأن شرط حذف المضاف إليه لم يتحقق فيه، كما سيجيء عن قريب في بحث العدل. (عت) [2] أي الصفتية والتعريف والجمعية؛ فإن الوصف والمعرفة والجمع لم يكن إلا ألفاظا مخصوصة، فليس من السببية في شيء. و«ثم» للترتيب الذكري دون الرتبي، كما ظن. وقوله: «والنون زائدة من قبلها ألف»، أي زيادة الألف ثم النون في الآخر؛ فإن اللام للعهد، فيفيد الآخرية، و«زائدة» حال من «النون»؛ لأنه فاعل للنسبة، وضميره للنون فاعل له لفظي، كما أن الألف فاعل له معنوي، فـ«زائدة» من قبيل صنعة التجاذب المورثة للكلام حسنا، فاندفع ما ظنوا أنه لم يدل على زيادة الألف. وفيه دلالة على أن المختار عند المصنف أن تأثيرهما بوصف الزيادة كما قال الكوفية، دون مشابهتهما لألفي التأنيث، كما قال البصرية. ولذا اختار بيتي ابن الأنباري الكوفي. وقوله: «وهذا القول تقريب» أي اختيارهم التسع يوجب أن يقال في حقهم: حياكم الله تعالى. في «القاموس»: التقريب: أن يقال: حياك الله. وصدر البيتين:

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت   ثنتان منها فما للصرف تصويب

أي نسبة إلى الصواب. وقوله: «ثنتان» أي حكما، فيشمل نحو «حبلى» و«مساجد»، فلم يكن قاصرا، كما ظن. (حل الأبيات)

[3] أجزاء الخبر «مستفعلن» «فاعلن»، فيقطع المطلوب هكذا «ثم جم»: فاعلن «عُ ثم تر» مستفعلن.

والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو إلى «ثم»؛ لمجرد المحافظة على الوزن.[1]

والنون زائدةً من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

فقوله: «زائدة» منصوب على أنه حال؛ إذ المعنى: وتمنع النونُ الصرفَ حال كونها زائدة. وقوله:

فيه وجوه أخر، أحسنها ما اختاره الشارح قدس سره. (نور الحق) إذ الكلام في بيان موانع الصرف

«ألف» فاعل الظرف، أعني «من قبلها»، أو مبتدأ خبره الظرف المتقدم،[2] ولا يخفى أنه لا يفهم من

أي ثبت من قبلها ألف أي ألف ثابت من قبلها

هذا التوجيه زيادة الألف..

أي من كون الألف فاعل الظرف، أو مبتدأ خبره الظرف. (عبد الرحمن)

= وموانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب

انتهى كلامه. وإنما لم يذكر أول الأبيات مع أنه إذا ذكر أولها لا يحتاج إلى تعريف غير المنصرف؛ لأن التعريف المستفاد من أولها غير جامع؛ لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقام العلتين إلا بضرب من التكلف بأن يقال: المراد اجتماع الثنتين حقيقة أو حكما. وإنما زاد قوله: «من الأمور التسعة» ولم يكتف بما ذكره؛ لدفع ما يقال: يكون في هذين البيتين شيء آخر غيرهما، كالواو و«ثم»، وقوله: «وهذا القول تقريب» لمجرد المحافظة على الوزن، وقيل: «ثم» في قوله: «ثم جمع» عدول عن المرتبة الأدنى إلى الأعلى؛ لأن الجمع سبب قوي يقوم مقام السببين، وفي قوله: «ثم تركيب» عدول من الأعلى إلى الأدنى.

والنون: فيه مساهلة؛ إذا العلة مجموع الألف والنون. فقوله «زائدة» منصوب إلخ: وإنما لم يذهب إلى رفعها؛ لأنها لو كانت مرفوعة كانت صفة لـ«النون» مع أنه غير جائز؛ لأنها نكرة، و«النون» معرفة. قيل: إنما يكون معرفة إذا كان اللام فيه للتعريف. لِمَ لا يجوز أن تكون زائدة أو للعهد الذهني؟ ولو سُلِّم لِمَ لا يجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف، أي النون هي زائدة؟ والجواب: أنه يتوهم حينئذ أن يكون السبب مجموع قوله: «النون زائدة»، وهذا التوهم ناش من السوق، حيث قال: «وهي عدل إلخ». فإذا قيل: وهي النون زائدة، يتوهم ذلك.

إذ المعنى وتمنع النون إلخ: فهي حال عن الفاعل، وهو «النون»، وإنما قال: «إذ المعنى وتمنع إلخ»؛ لأن قوله: «عدل إلخ» تعداد للموانع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، أي تلك التسع هذه الأمور، أو بدل عن «تسع»، أو بيان لها، فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام.

ألف فاعل الظرف: اعلم أنه إذا كان «ألف» فاعل الظرف أعني «من قبلها»، فهذه الجملة -أعني «من قبلها ألف»- تحتمل أن تكون حالا بعد حال، فيكون من الأحوال المترادفة، ويكون ذو الحال فيها واحدا، وهو «النون» ههنا، وهي من المرادفة، فالحالان كانتا ركبتا ذا الحال، وتحتمل أن تكون حالا من الضمير المستتر في «زائدة»، وهو راجع إلى «النون»، فيكون حينئذ من الأحوال المتداخلة؛ لأن ذا الحال حينئذ داخل في الحال الأول أو صفته.

لا يفهم من هذا التوجيه: أي من كون الألف فاعل الظرف، أو مبتدأ خبره الظرف. لا يقال: فعلى هذا لو قال: «من هذين التوجيهين» لكان أولى، كما قال بعض المحشين. لأنا نقول: هذا مثل ما قالوا من أن الضمير المفرد يجوز إرجاعه إلى متعدد عطف أحدهما بالآخر بكلمة «أو»؛ لأنه في الحقيقة راجع إلى أحدهما، وهذا هو الشائع بينهم، فالمحشي المذكور غفل عنه. ثم إن قوله: «من هذا التوجيه» لدفع ما يقال: إن قوله: «ألف» إذا كان فاعل الظرف أو مبتدأ خبره الظرف، وكان هذا الظرف متعلقا بمحذوف الذي =

---

(١) فجردت عن التراخي، وأريد مجرد المشاركة. (عبد الغفور) (٢) الجملة حال من صاحب الحال الأول، فيكون من الأحوال المترادفة، أو من ضميره المستتر في «زائدة»، فيكون من الأحوال المتداخلة. (عبد الغفور)

مع أنها أيضًا زائدة، ولهذا يُعبَّر عنهما بالألف والنون الزائدتين. ولو جُعل الألف[1] فاعلًا لقوله: «زائدة»، والظرفُ متعلقًا بالزيادة، وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكُهما في وصف الزيادة وتقدُّمُ الألف عليها في هذا الوصف: فُهم زيادتهما جميعًا. وهذا كما إذا قلت: «جاء زيد راكبًا من قبله أخوه» جزاء الشرط

= هو كلمة «زائدة» أي والنون زائدة من قبلها ألف، فيفهم زيادة الألف أيضا، فكيف يصح قوله: «ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه إلخ»؟ تقرير الدفع: أن هذا توجيه آخر، وهو ليس بمشار إليه بقوله: «من هذا التوجيه»؛ فإن التوجيه المشار إليه بقوله: «من هذا التوجيه» هو جعل قوله: «ألف» فاعل الظرف أو مبتدأ خبره الظرف، وإنما لم يلتفت إلى هذا التوجيه؛ لأن الشائع عندهم تقدير متعلق الظرف من الأفعال العامة بلا قرينة واضحة، أي حاصل وثابت من قبلها ألف، ولا يخفى أنه كما لا يفهم زيادة الألف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الألف والنون علة لمنع الصرف، بل يفهم منه علية النون فقط، مع أن العلة بمجموعهما، وكذا لا يفهم هذا من التوجيه الثاني أيضا.

مع أنها أيضا زائدة: لا يقال: إن كون زيادتها لا يكون سببا لكون زيادتها مفهومة من هذا التوجيه. لأنا نقول: معناه أنه مع أنها أيضا زائدة، وزيادتها مقصودة بالإفادة أيضا، ولهذا يعبر عنهما بالألف والنون الزائدتين. وبما ذكرنا اندفع ما قال بعض المحشين من أنه لا يرد على المصنف الاعتراض من عدم فهم زيادة الألف؛ لأن للألف أوصافا كثيرة لم يتعلق بها الغرض، فليكن هذا الوصف أيضا من جملة هذه الأوصاف. انتهى. ثم المتبادر من القبلية المفهومة من كلامه هو القبلية بحسب التحقق والوجود لا القبلية باعتبار الزيادة، أي الألف قبل النون موجود لا قبلها زائدة، فالمناقشة مدفوعة.

وأريد بزيادة الألف إلخ: هذه الإرادة بعيدة عن الطبع، لا يقتضيها وضع ولا قاعدة، إلا أنه قدس سره أذعن أن هذا المعنى مفهوم عرفا بدليل أنه مفهوم من نظيره، وهو قوله: «جاء زيد راكبا من قبله أخوه».

وهذا كما إذا قلت: إلخ: فإنه يحتمل أن يكون بمعنى أنهما اشتركا في الركوب، أي في المجيئية بوصف الركوب، ولكن ركوب أخيه مقدم على ركوبه، ويحتمل أن يكون بمعنى أنهما اشتركا في هذا الوصف، ولكن محل ركوب أخيه مقدم على محل ركوبه، كما إذا ركبا على فرس واحد، فيمكن إجراء هذين المعنيين في قوله: «وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما إلخ» بأن الألف والنون اشتركا في وصف «زيادة»، ولكن زيادة الألف متقدمة على زيادة النون، أو بأنهما اشتركا في هذا الوصف، ولكن محل زيادة الألف مقدم على محل زيادة النون؛ لأن الألف مقدم عليها في الوضع والذكر.

وإن قلت: قوله: «وتقدم الألف عليها في هذا الوصف» يأبى عن المعنى الثاني؛ لأنه لا يلزم من تقدم المحل وتأخره تقدم وصف الزيادة وتأخره. قلت: نحمل قوله: «في هذا الوصف» على المعنى الحقيقي والمجازي جميعا، فالمعنى الحقيقي على تقدير المعنى الأول، والمعنى المجازي على تقدير المعنى الثاني، بأن المراد من قوله: «في هذا الوصف» هو محل هذا الوصف من قبيل تسمية المحل باسم الحال؛ لمناسبة بينهما، فعلى تقدير المعنى الثاني من المعنيين المذكورين اندفع التدافع الذي أورده بعض المحشين في هذا المقام بأن المفهوم من باب الترخيم أن يكون الألف والنون زيدتا معا، والمفهوم من هذا المقام أنه زيد الألف أولا ثم النون. ويمكن أن يقال: لا تدافع؛ لأنه =

(١) أورد عليه أن زيادة الألف قبل النون لا تدل على زيادة النون فضلا عن أن يكون الألف زائدة قبلها. نعم، لو قيل: «قبل زيادة النون» لفهم، وأين هذا من ذاك؟! ويمكن أن يقول: مراد الشارح قدس سره أنه لو كان المراد من قبلية الألف القبلية في الزيادة لا القبلية في الوقوع يفهم زيادة النون أيضا، فافهم. (نور الحق)

فإنه يدل على اشتراكِهما في وصف الركوب وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف. وقوله: «وهذا القولُ تقريب» يعني أنَّ ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها إلى الحفظ؛ لأن حفظ النظم أسهل، أو القولُ بأنَّ كلَّ واحد من الأمور التسعة علةٌ: قولٌ تقريبيٌّ لا تحقيقي؛[1] إذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحدة، أو القولُ بأنها تسع تقريب لها إلى الصواب؛ لأن في عددها خلافًا، فقال بعضهم: إنها تسع، وقال بعضهم: اثنتان

= وإن كان زيادة الألف متقدمة على زيادة النون، ولكن مع ذلك يصح أن يقال: إنهما زيدتا معا، ألا ترى أنه إذا جاء رجلان عند زيد في زمان واحد مع تقدم أحدهما على الآخر وتأخر الآخر عنه بلا مهلة، يقال في العرف: إنهما جاءا معا، أو إنه جاء معه. فإذا كان تأخر زيادة النون عن زيادة الألف بلا مهلة يصح أن يقال: إنهما زيدتا معا؛ بناء على العرف.

علة قول تقريبي: بحذف ياء النسبة، فإن حذفه شائع بينهم، كما يقال: العرض المفارق بمعنى العرضي المفارق. «إذ العلة في الحقيقة اثنتان منها»: فإن الجمع وإن كان علة واحدة، لكنه في الحقيقة والمآل اثنان، وكذا ألفي التأنيث، فلا يرد ما قيل: هذا الحكم لا يصح في الجمع وألفي التأنيث. وقال بعضهم اثنتان: وهما الحكاية والتركيب، أما الحكاية ففي وزن الفعل، وهو النقل من الفعل إلى الاسم، كـ«يزيد» و«يشكر» علمين، أو «شمر» و«ضرب» علمين؛ فإن امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية للفعلية، يعني كما لم يدخل عليها الكسر والتنوين قبل نقلها من الفعلية إلى الاسمية، كذلك لم يدخل عليها بعد النقل، ولا يخفى أن هذا المعنى لوزن الفعل يتناول القسم الأول منه لا القسم الثاني منه. وأما التركيب ففي البواقي من الأسباب. فالمراد من التركيب هو التركيب من الشيئين، وهو شامل للتركيب الذي عرَّفه المصنف من تركيب اسمين، كـ«بعلبك»، ويشمل الأسباب الأخرى أيضا بتكلف، وبهذا لم يختره المصنف؛ لأن العقل لا يجد بالذوق أن التركيب بالمعنى المذكور يشتمل الأسباب الأخرى.

أما شموله للألف والنون المزيدتين فلوجود التركيب بين الألف والنون، أو تركيب الألف والنون مع العلمية أو مع الوصفية. وأما شموله للعدل فلتركيبه بالمعدول عنه. وأما الجمع فلتكرره بمنزلة الجمعين. وأما تركيب التأنيث بالتاء الظاهرة أو المقدرة أو بالألف فهو إما تركيب التأنيث مع العلمية، أو تركيب حرف التأنيث مع الاسم. وأما الوصف فلتركيب الصفة مع الموصوف؛ لأنه يستدعيه، وأنت خبير بأن الوصف غير مركب مع الموصوف، لكنه يستدعيه، فيكون بعيدا من العقل، ولا تجد له ذوقا. وأما تركيب العجمة وهو إما تكرره في العجمة والعربي، أو تركيبها من العلمية، وكذا المعرفة. وفي كله نظر. ولهذا قال مولانا عب: وأما التركيب ففي البواقي، وفيه تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفا لا معنى له، فلا فائدة في إيراده. انتهى كلامه.

ثم لا يخفى أن العلماء المدرسين الذين في زماني كانوا يريدون من التركيب التركيب الذي من العلتين، فأنا قلت على بعضهم في البلدة المسماة بـ«بخارا»: إن حمل التركيب على التركيب من العلتين يشتمل وزن الفعل أيضا، فينبغي لمن خالف وقال: «اثنان» أن يقول: سبب منع الصرف واحد وهو التركيب، فسكت هذا البعض، ثم قال: «إنهم قالوا: إن المراد من التركيب هو التركيب من العلتين، فلا بد أن يراد حينئذ من التركيب المذكور فيما عدا وزن الفعل بقرينة المقابلة». انتهى كلامه. ولا يخفى أن هذا أول كلام، وإذا كان المراد من التركيب ما ذكر لا التركيب من العلتين أيضا يرد ما قلت على بعض المدرسين بأن التركيب في وزن الفعل موجود، إما لتكرره بين الفعل والاسم؛ لأنه ينتقل من الفعل إلى الاسم، أو لأنه مركب مع العلمية، فينبغي أن ينحصر سبب منع الصرف عند هذا البعض في واحد لا في اثنين.

(١) القول التحقيقي: القول بما هو تحقيق في نفس الأمر، والقول التقريبي: القول بما هو قريب من ذلك. (علوي)

وقال بعضهم: إحدى عشرة،(١) لكن القول بأنها تسع تقريب لها إلى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة.

ثم إنه ذكر أمثلة العلل(٢) المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين، فقال: مثل «عمر» مثال للعدل،(٣) و«أحمر» مثال للوصف، و«طلحة» مثال للتأنيث، و«زينب» مثال للمعرفة، وفي إيراد «زينب» مثالًا للمعرفة بعد «طلحة» إشارة إلى قسمَي التأنيث:(٤) اللفظي والمعنوي، و«إبراهيم» مثال للعجمة، و«مساجد» مثال للجمع، و«معديكرب» مثال للتركيب، و«عمران» مثال للألف والنون، و«أحمد» مثال لوزن الفعل.

وحكمه أي حكم غيرِ المنصرف والأثر المترتب عليه من حيث(٥) اشتماله على علتين، أو واحدة منها

وقال بعضهم إحدى عشرة: وهي هذه التسعة المذكورة ومراعاة الأصل، أي الوصف الأصلية في نحو: «أحمر» علما بعد التنكير، وشبه ألف التأنيث المقصورة، وهو كل ألف ليست للتأنيث زيدت في آخر الاسم، وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للإلحاق، كـ«أرطى»، أو لا، كـ«قبعثرى»؛ فإنما زيدت في آخر الاسم، وليست للتأنيث، وكونها مشابهة لألف التأنيث؛ لأنها بالعلمية تمتنع من التاء، كألف التأنيث. و«قبعثرى» اسم رجل، «وأرطى» اسم شجر خاص، إلا أن شبه ألف التأنيث داخل في ألف التأنيث، فهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما كيف؟ فإنه يلزم أن يجعل الجمع سببين؛ لأنه حقيقي وحكمي، بل يجعل العدل سببين؛ لأنه تحقيقي وتقديري. وأما مراعاة الأصل فهي داخلة في الوصف الأصلي، فلا يكون سببا آخر. وفي إيراد زينب مثالا إلخ: فـ«زينب» كما يكون مثالا للمعرفة يكون مثالا للتأنيث المعنوي أيضا، ففي إيراده بعد «طلحة» أي بعد التأنيث اللفظي إشارة إلى قسمي التأنيث، وهما اللفظي والمعنوي.

من حيث اشتماله على علتين إلخ: وإنما قال ذلك؛ لأن الحكم يضاف إلى العلة حقيقة، لا إلى ما فيه العلة. وقيل: إنما قيد بذلك؛ لأن لغير المنصرف لا من هذه الحيثية أحكاما أخر، فمن حيث إنه معرب حكمه ما مر، ومن حيث إنه فاعل حكمه الرفع، إلى غير ذلك.

---

(١) هي التسع المذكورة، وشبه ألف التأنيث كـ«أرطى ومعزى وذِفرى وحبنطى»، وهو كل ألف زائدة في آخر الاسم العلم، سواء كانت للإلحاق، كالأمثلة المذكورة، أو لا، كـ«قبعثرى». ومراعاة الأصل بعد التنكير في نحو «أحمر» إذا نكر. ولا شك أن الأول داخل في ألف التأنيث. والثاني في الوصف الأصلي فيما ذكر، فهي -أي العلل- تسع لا غير. وقيل: العلة في الحقيقة المتكلم، وإطلاق العلة على هذه الأمور تقريبي لا تحقيقي. والأقرب أن يقال: قوله: «وهذا القول تقريب» عذر بمعايب يشملها الأبيات، منها في البيت الأول، ومنها في البيت الثاني، ومنها في البيت الثالث، فتدبر. (التاشكندي)

(٢) يعني أراد المصنف تعريف العلل بالأمثلة؛ ليتضح حينئذ في الجملة قبل بيان شرائطها. (عصمت) (٣) يعني أنه غير منصرف، تحقق فيه العدل للمؤثر باجتماع العلة الأخرى، وهي العلمية. وهذا العدل هو كونه مخرجا عن صيغته الأصلية إلى هذه الصيغة المخصوصة، لا أن نفس هذا المثال عدل، وكذا الحال في الأمثلة الباقية؛ فإن نفس الأسماء ليست علة، بل هي غير منصرفة تحقق فيها العلل، فتأمل. (عصمت)

(٤) يعني أن التأنيث اللفظي معتبر، وإن كان مع التذكير الحقيقي الذي لم يعتبر تأنيث الفعل معه، فلا يقال: «جاءت طلحة»، وكذا للمعنوي الذي خفي فيه العلامة. (عبد الغفور) (٥) قيد به؛ لأن له لا من هذه الحيثية أحكاما أخر، كالرفع بحيثية الفاعلية، والنصب بالمفعولية. أشار بتقييد الحيثية إلى أن السبب الموجب لهذا الحكم بغير المنصرف هو اشتماله على العلتين أو واحدة تقوم مقامهما، =

تقوم مقامهما، أن لا كسرةَ فيه ولا تنوينَ، وذلك؛ لأنَّ لكل علةٍ فرعيةً، فإذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيَّتان،(١) فيُشْبه الفعلَ(٢) من حيث إن له فرعيَّتين بالنسبة إلى الاسم: إحداهما: افتقاره إلى الفاعل، وأخراهما: اشتقاقه من المصدر، فمنع منه الإعرابُ(٣) المختصُّ بالاسم، وهو الجر والتنوين(٤، ٥، ٦) الذي هو علامة التمكن. وإنَّما قلنا: لكل علة فرعية؛ لأن العدلَ فرعُ المعدول عنه، والوصفَ فرعُ الموصوف، والتأنيثَ فرعُ التذكير؛ ....

لأن الأصل إبقاء الاسم على حاله. (ت)

لعدم تحققه بدونه

أن لا كسرة فيه ولا تنوين: قيل: لا حاجة إلى نفي الكسرة؛ لأن انتفاءها قد علم بقوله: «غير المنصرف بالضمة والفتحة». وأجيب عنه بوجوه: الأول: أنه أراد الجمع بين الحكمين؛ لأنه أقرب ضبطا. والثاني: أنه أشار به إلى أن منع الكسرة من غير المنصرف ليس بتبعية التنوين، كما ذهب إليه كثير من النحاة. والثالث: أن قوله: «أن لا كسرة ولا تنوين» تعريف القوم لغير المنصرف، والمصنف جعله من أحكامه من غير تغيير فيه، ولم يجعله تعريفا له؛ لأنه يلزم الدور، كما عرفت في تعريف المعرب.

فإذا وقع في الاسم علتان إلخ: لا يقال: إذا وقع في اسم علتان حكميتان كالجمع، كيف يكون فيه الفرعيتان؟ لأنا نقول: الفرعيتان أعم من أن تكونا حقيقيتين أو حكميتين. لا يقال: إذا كان غير المنصرف مشابها بالفعل فيكون مشابها للماضي، فيكون مبنيا. لأنا نقول: هو مشابه بالفعل المطلق، لا بالماضي وأمر المخاطب، والفعل المطلق ليس بمبني الأصل.

والتنوين الذي إلخ: عطف على «الإعراب». قيل: إذا كان سبب عدم دخول الكسرة والتنوين فيه المشابهة بالفعل، فلما لم يدخل مطلق الكسرة والتنوين في الفعل فينبغي أن لا يدخل مطلقهما على غير المنصرف أيضا. أجيب بأن الكسرةَ التي هي مخصوصة بالجر وتنوينَ التمكن لمَّا يزيلان المشابهة بينهما فمنعا عنه، بخلاف الكسرة المشتركة وغير تنوين التمكن. والتأنيث فرع التذكير: والفرع ههنا مقابل الأصل؛ فإن المذكر أصل، والمؤنث فرع، وكذا وزن الفعل فرع وزن الاسم؛ فإن وزنه أصل بالنسبة إلى وزن الفعل. والفرع المذكور في العدل ليس بمعنى الموقوف، بل بمعنى كونه خلاف الأصل، أي الراجح أو المطابق للقياس على ما هو المناسب بالمحل، وهو ظاهر.

= ويقرب منه ما قاله المحشي حيث قال: إنما قال ذلك؛ لأن الحكم يضاف إلى العلة حقيقة لا إلى ما فيه العلة. (نور الحق)

(١) ولم يقنع بفرعية واحدة؛ لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية. (عبد الغفور) (٢) اعلم أن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل العمل والبناء، فإذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه، كما في أسماء الأفعال: يبنى ويعطى عمله، وإذا شابه في تركيب الحروف الأصلية وفي جزء معناه، كاسم الفاعل: يعطى عمله، ولا يبنى؛ لضعف أمر الفعل في البناء. ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم. وإذا شابهه بوجه بعيد، ككونه فرعا: فلا يبنى بهذه المشابهة؛ لضعفها مع ضعف الفعل في البناء، ولا يعطى بها عمل الفعل؛ لخلوه من المعنى الفعلي، بل ينزع بها علامة الإعراب، وهو التنوين، ثم يتبعه الكسر، أو ينزعان معا. (عبد الغفور)

(٣) وذلك لأن المشابهة القوية لما أوجبت منع جميع أنواع الإعراب، وكونه مبنيا ناسب أن يؤثر تلك المشابهة المتوسطة في منع بعض أنواع الإعراب، والمناسب منع الإعراب المختص بالاسم، كما لا يخفى. (عصمت) (٤) الأصل في المنع التنوين، والكسر يتبعه، وينزعان معا أيضا. (٥) دون سائر ما يختص بالاسم؛ لأن الاسم المعرب قلَّما يخلو عن التنوين والجر، فاختيرا بالمنع؛ ليظهر أثر الشبه في عامة الأسماء. (جمال) (٦) إنما أتبع الكسر التنوين، لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضا، كما في الوقف واللام والإضافة، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهة الفعل، فحذفوا صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل. (عبد الغفور)

لأنك تقول: "قائم" ثم "قائمة"، والتعريفَ فرعُ التنكير؛ لأنك تقول: "رجل"[1] ثم "الرجل"،
بمعنى المزيد فرع المجرد (ح)
والعجمةَ في كلام العرب فرعُ العربية؛ إذ الأصل في كلِّ كلام أن لا يخالطه لسان آخر، والجمعَ فرعُ الواحد، والتركيبَ فرعُ الإفراد، والألفَ والنونَ الزائدتين فرعُ[2] ما زيدتا عليه، ووزنَ الفعل[3] فرعُ وزن الاسم؛ لأنَّ الأصل في كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر، ....

لأنك تقول قائم إلخ: أي هو فرع لفظا؛ لأنك تتلفظ أولا بـ"قائم" ثم بـ"قائمة". قيل: هذه الفرعية فرعية وهمية؛ لأن التاء لا تدخل على القائم المذكر، بل هي داخلة على القائم المطلق، وهو شيء له القيام، فالقائم المذكر هو الذي مجرد عن التاء، والمؤنث هو الذي مع التاء، فالمطلق هو الذي لم يكن مقيدا بالتجرد واللاتجرد، فالأول بشرط شيء، والثاني بشرط لا شيء، والثالث لا بشرط شيء.

لأنك تقول رجل إلخ: قيل: هذه الفرعية وهمية أيضا؛ لأن اللام لا تدخل على الرجل المنكر، بل على الرجل المطلق؛ لأن التعريف والتنكير قسمان له، لكن توهم أنها دخلت على الرجل المنكر للمشابهة بينهما. وقيل: إن التعريف طارئ على التنكير غالبا إما بوضع جديد، أو بأداة التعريف، فهو فرع له لفظا فاحفظ. قيل: إن اللازم منه أن التعريف باللام فرع التنكير، لا التعريف بالعلَم مع أن العلَم سبب من الأسباب، لا الألف واللام، فالأولى أن يبين في وجه الفرعية أن الأشياء إذا كانت مجهولة لنا أولا، ثم حصل لنا العلم بها، فيكون التعريف فرعا للتنكير معنى. أقول: وعلى ما ذكرنا من أن التعريف طارئ على التنكير غالبا يكون مطلق التعريف -سواء كان في ضمن العلم إلخ أو الأداة- فرعا للتنكير، إلا أنه مثل ما في ضمن الأداة؛ لكونه أظهر.

والعجمة في كلام العرب إلخ: فيكون العجمة مرجوحة، والعربي راجحا في كلام العرب، فليس الفرع بمعنى الموقوف، فكما يكون العجمة في كلام العرب فرع العربي، كذلك العربي في كلام العجم فرع العجمي، وإليه يدل قوله: "إذ الأصل في كل كلام إلخ".

والجمع فرع الواحد: فيكون الجمع موقوفا عليه، وكذا في التركيب والإفراد.

والألف والنون الزائدتين إلخ: واعلم أنهم اختلفوا في الألف والنون المزيدتين، فذهب الكوفيون إلى أن منعهما بالأصالة لا للمشابهة بألفي التأنيث، وحينئذ تكونان فرعين لما زيدتا عليه. وذهب البصريون إلى أنهما إنما تمنعان الصرف؛ لمشابهتهما بألفي التأنيث في عدم دخول تاء التأنيث عليهما، وكونهما زيدتا معا، وحذفتا معا، وكون أول الحرفين في كل منهما مدة، والثانية حرفا شبيها بحرف العلة. وقد قالوا: لا يتحقق الفرعية على هذا؛ إذ لا بد حينئذ من إثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به، فالشارح أثبت الفرعية على المذهب الغير المختار، وهو مذهب الكوفيين. أقول: سواء كان منعهما من الصرف بالمشابهة أو بالأصالة تكونان فرعين لما زيدتا عليه، ولا يكون للأصالة دخل في ذلك؛ لأنهما كما لو كان فرعية المشبه به باعتبار التشبيه فلا بد من إثبات الفرعية بينهما بهذا الاعتبار، كذا تكونان فرعين لما زيدتا عليه باعتبار أنهما موقوفتان لما زيدتا عليه، فلا بد من إثبات الفرعية بينهما بهذا الاعتبار أيضا.

---

(١) يعني الحاجة إلى التعريف إنما هو إذا لم يحصل الغرض من التنكير، فاعتبار التعريف فرع اعتبار التنكير، والنكرة ما ليست فيه أداة التعريف. (جمال) (٢) هذه الفرعية معتبرة عند الكوفية، وأما عند البصرية فهما فرع ألفي التأنيث في التأثير، فالوجه ذكر الفرعية المعتبرة عند البصرية، أو ذكر الفرعيتين على المذهبين، كما قال الرضي: والألف والنون فرع ألفي التأنيث، كما سيجيء بعد، أو فرع ما زيدتا عليه، وأما ذكر الفرعية على مذهب الكوفية وترك ما هو المعتبر عند البصرية فلا وجه له. (جمال)

(٣) لأن الاسم أصل بالنسبة إلى الفعل، فكذا وزنه إلى وزنه، بل لأن أصل كل نوع أن لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة، كـ"شمّر" و"ضُرب"، أو حكما بنحو: "أحمر"، فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الأصلي. (التاشكندي)

فإذا وُجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الأصلي.

ويجوز أي لا يمتنع سواء كان ضروريًا أو غير ضروري، صرفه أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين فيه، لا جعله منصرفًا حقيقة؛ ....

وجد فيه: أي في الأصل، وهو الاسم، «هذا الوزن» المختص بالفعل كان هذا الوزن فرعا لوزنه الأصلي. وقال بعض الشارحين: إن وزن الفعل فرع لوزن الاسم؛ لأن الاسم كما يكون أصلا والفعل فرعا، كذلك وزنه أصلا لوزنه. وفيه منع ظاهر؛ لأنه جاز أن يكون الاسم أصلا والفعل فرعا، ولكن كان وزن الفعل أصلا ووزن الاسم فرعا، إلا أن يقال: المراد من الفرعية ههنا هو الفرعية الظنية؛ لأنه يظن من أصلية الاسم أصلية وزنه أيضا.

صرفه: ولا يجوز عكسه؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، ولا تخرج الأشياء عن أصولها، وأصل الاسم الصرف. وجوّز الكوفيون وبعض البصريين العكس؛ للضرورة بشرط العلمية. أي لا يمتنع إلخ: لدفع ما يقال: إن الضرورة في عباراتهم علة موجبة للجواز، مع أن الضرورة تستدعي وجوب الصرف، والجواز بمعنى الإمكان الخاص المستلزم لتساوي جواز المنصرف، وغير المنصرف ينافي الضرورة، فدفعه بأنه أراد من الجواز هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل، فيتناول الوجوب. ويمكن دفعه بجعل قوله: «للضرورة» قيدا للصرف، أي صرفه للضرورة جائز.

صرفه أي جعله إلخ: فأراد من الصرف معناه الاصطلاحي، وهو الجعل. أشار به إلى دفع سؤال، تقريره: أن عبارة المصنف تدل ظاهرا على أن كل واحد من الضرورة أو التناسب يجعل غير المنصرف منصرفا حقيقة، وليس كذلك؛ لأن المنصرف عند المصنف ما كان خاليا عن العلتين مطلقا مؤثرة أو غير مؤثرة، وعند الضرورة أو التناسب لا يعرى الاسم عنهما. فحاصل الجواب: هو حمل غير المنصرف على الحكمي لا الحقيقي باعتبار وجود العلتين ودخول الكسر والتنوين فيه، وحمل المنصرف أيضا على الحكمي باعتبار تحقق أثر المنصرف فيه، وهو الكسر والتنوين.

فإذا عرفت ذلك فما قال مولانا عص: من أنه يصير منصرفا حقيقة بدخولهما فيه؛ لعدم صدق تعريف غير المنصرف عنيه، وهو ما فيه علتان مؤثرتان باستجماعهما واجتماع شرائطهما أثرا يجيء ذكره، وهو عدم الكسرة والتنوين فيه، فليس في غير المنصرف لذي جعل في حكم المنصرف للضرورة أو للتناسب علتان مؤثرتان إلخ فيكون منصرفا حقيقة: مدفوع؛ لأن تعريف غير المنصرف على ما ذكره المصنف يكون تعريفا له مطلقا أعم من الحقيقي والحكمي، ولهذا قال قدس سره: «فإن غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان»، وما زاد قدس سره قوله: «مؤثرتان باجتماعهما واستجماع إلخ» يكون تعريفا لغير المنصرف الحقيقي، وقد عرفت أن بإدخال الكسر والتنوين ووجود العلتين فيه يكون غير منصرف حكما، وكذا يكون منصرفا حكما، فحينئذ لا يرد ما ذكر الفاضل المذكور.

وبما ذكرنا لا يرد أيضا ما ذكره الفاضل السم مولانا عصمت الله من أن العلتين الباقيتين بعد إدخال الكسر والتنوين إما مؤثرتان أو لا، فعلى الأول يلزم وجود المؤثر بدون أثره؛ فإن أثره المنع عن الكسر والتنوين. وعلى الثاني لم يصدق عليه تعريف غير المنصرف على مذهب المصنف أيضا. فإن كون العلتين مؤثرتين معتبر في تعريفه، كما صرح به الشارح في تعريفه، انتهى كلامه. وعدم وروده ظاهر مما ذكرناه.

دفع دخل مقدر، وهو أن الصرف عند الضرورة واجب، فكيف يصح قوله: «ويجوز صرفه للضرورة»؟ وتقرير الدفع: أن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فمعنى قوله: «ويجوز صرفه» أن عدم صرفه ليس بضروري، أما صرفه فيحتمل أن يكون ضروريا، كما في ضرورة الشعر، أو جائزا، كما في التناسب. (مولانا خادم أحمد)

فإن ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم، وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف. (عبد الغفور)

فإنَّ غير المنصرف[1] عند المصنف: ما فيه علتان أو واحدةٌ تقوم مقامهما، وبإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم[2] خلوُّ الاسم عنهما. وقيل: المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي، والضمير[3] في «صرفه» راجع إلى «حكمه».

علة لقوله: «لا جعله منصرفا حقيقة». (عت)

للضرورة أي لضرورة وزن الشعر أو رعاية القافية، فإنه إذا وقع غيرُ المنصرف في الشعر فكثيرًا ما يقع من منع صرفه انكسارٌ[4] يخرجه عن الوزن، أو انزحافٌ[5] يخرجه عن السلاسة. أما الأوّل فكقوله شعر:

صُبَّتْ[6] عليَّ مصائِبٌ لَوْ أنَّها　　صُبَّتْ على الأيَّامِ صِرْن لَيالِيا

أصله متفاعلن ست مرات. (ج)

غير المنصرف عند المصنف إلخ: علة لقوله: «لا جعله منصرفا حقيقة». وإنما قال: «عند المصنف»؛ لأن غير المنصرف عند القوم هو ما لا يكون فيه الكسر والتنوين، فعندهم يكون منصرفا حقيقة بدخولهما فيه. معناه اللغوي: والصرف معناه اللغوي: هو التغير.
راجع إلى حكمه: أي إلى قوله: «وحكمه»، وهذا جواب آخر لما ورد على قول المصنف ظاهرا. ثم إذا كان المراد من الصرف معناه اللغوي فالأولى أن يكون الضمير في «صرفه» راجعا إلى «حكمه»، لا إلى غير المنصرف؛ لأن إرجاعه إليه أظهر من حيث المعنى، وإن جاز إرجاعه إليه فلا يرد حينئذ ما قيل: إن اللازم من كلامه قدس سره أنه إذا كان المراد من الصرف معناه الاصطلاحي يكون الضمير في «صرفه» راجعا إلى غير المنصرف، وإذا كان معناه اللغوي يكون الضمير راجعا إلى «حكمه» مع أن إرجاع الضمير إلى غير المنصرف يجوز على تقدير الثاني أيضا، أي يجوز صرفه -أي تغير غير المنصرف- بدخول الكسرة والتنوين، كما يجوز تغير حكمه بدخولهما فيه.
صبت علي مصائب إلخ: في الحاشية: هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي ﷺ. المرثية بتخفيف الياء: بر مرده ستائش كردن وگريستن.

[1] فنكر بهذا الكلام ما قرره سابقا؛ إذ قد صرّح أن المراد بالعلتين علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرائطهما أثرا سيجيء ذكره. وحينئذ فإما أن يوجد التأثير أو لا، وعلى الأول يلزم تحقق التأثير بدون الأثر، وعلى الثاني لا يصدق تعريف غير المنصرف عليه. (تش)
[2] إن أريد الخلو عن مطلق العلتين فلا كلام فيه. وإن أريد عن المستجمعين للشرائط فعدم الخلو عنهما على تقدير إدخاله الكسرة والتنوين للتناسب ممنوع، كيف والتناسب معارض. (جمال) (٣) ويجوز إرجاعه حينئذ إلى غير المنصرف أيضا، كما هو المتبادر؛ لئلا يلزم الانتشار بتقادير الحكم في نظم الكلام أو بدونه، كما لا يخفى، لكن ما ذكره أظهر من حيث المعنى. (عت)
[4] قوله: انكسار: يعني بالانكسار تغييرا لم يجئ مثله في أصول بحر من البحور، أو في أصول بحر خاص، وإن جاء مثله في أصول بحر آخر. (ج) [5] قوله: انزحاف: زحاف -بالكسر- در شعر: افتادن حرفے ست ميان دو حرف، پس يكے بديگرے نزديك شود. (منتهى الأرب)
[6] قوله: صبت إلخ: ترجمه: ريخته شده بر من غمهائے كه اگر بر روزها ريخته آن غمها ريخته شوند گردند روزها شبها. (حل الأبيات) هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي ﷺ. صب الشيء: أراقه. والمصائب: بفتح الميم والهمزة على خلاف القياس، وقد يجمع على «مصاوب» على القياس؛ فإنه جمع «مصيبة» في الأصل «مصوبة»، ولم تقلب بالألف ثم بالهمزة إلا مدة زائدة. والمصيبة: المكروه النازل بالإنسان. والليالي اسم جمع، أو جمع «الليل»، واحده «ليلة»، والقياس أن يكون جمع «ليلاة»، فزيد فيه التاء على خلاف القياس. والمعنى: نزلت عليَّ مكروهات مكدرات، لو نزلت على الأزمنة الصافية غاية الصفا لصارت أزمنة مكدرة غاية الكدورة. وأوله:

وأما الثاني فكقوله شعر:

أَعِدْ(١) ذِكْرَ نُعْمانٍ لنا إِنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرتَهُ يَتضوَّعُ

أصله: فعولن مفاعيلن أربع مرات، والكف جاء في مفاعيلن

فإنه لو فتح نون «نعمان» من غير تنوين يستقيم الوزن، ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة.

أعني الكف، وهو إسقاط السابع الساكن

مثل: مفاعيل ومفاعيلن. (علوي)

كما يحكم به سلامة الطبع.

فإن قلت: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري، فكيف يشمله قوله: «للضرورة»؟ قلنا:

لعدم إخراجه الشعر عن الوزن بل عن السلاسة. (ح)

الاحتراز عن بعض الزحافات(٢) -إذا أمكن الاحتراز عنه- ضروري عند الشعراء، ....

إن ذكره: يجوز في «إن» الفتح بتقدير لام التعليل، والكسر بحمل الكلام على الاستئناف في موقع التعليل. كأنه قيل: ما علة الإعادة؟ فقال في جوابه: «إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع»، وإنما لم يمثل الضرورة لظهورها. فإنه لو فتح نون نعمان إلخ: ولقائل أن يقول: إن الضرورة تندفع بإعادة التنوين في «نعمان» مثلا، فلا حاجة إلى إعادة الكسرة وجعل الاسم بحيث لم يبق فيه أثر من آثار منع الصرف. والجواب: أن الممنوع منه بالأصالة هو التنوين، فلما أعيد التنوين عاد الاسم إلى أصله بالكلية، فلم يبق شيء من آثار منع الصرف فيه.

= ماذا على من شم تربة أحمد ... أن لا يشم مدى الزمان غواليا

فـ«ماذا» اسم جنس بمعنى «شيء»، أو اسم موصول بمعنى «الذي» مبتدأ، خبره «أن لا يشم»، من «الشم»: حس الأنف، من «نصر» أو «علم». والتربة: واحدة «الترب» بالضم ثم [بالفتح]، وهي التراب والأرض. و«أحمد» في الأصل اسم تفضيل بمعنى الفاعل والمفعول. و«المَدَى» كـ«الفتى»: الغاية، وكـ«الدجى»، جمع «المدى» المذكور، والمراد جميع الأزمنة بعلاقة الجزئية. و«الغوالي» جمع «الغالية» طيب مخصوص مركب من مسك وعود وعنبر ودهن. والمعنى: الذي وجب ولزم على من شم تربة من ترب روضته المقدسة -عليه من الصلوات أتمها- أن لا يشم في جزء من زمان عمره جمعا من الغوالي، فكيف يشم غالية واحدة؟ وذلك لأنها ليست ذات رائحة طيبة بالنسبة إلى تربته الشريفة ﷺ. واعلم أن فاطمة الزهراء رضي الله عنها زارت مرة روضته الفائضة البركات، فأخذت قبضة من ترابها، ووضعتها على عينيها الكريمتين، وبكت بكاء شديدا، ثم أنشدت هذين البيتين. واختلف علماء السير أنهما من إنشادها أو إنشاد بعلها (أي زوجها)، فصرح الشارح في الحاشية بالقول الأول، وأشار في «الشرح» بتذكير الضمير في «قوله» إلى القول الآخر، وفيه إشعار برجحانه عند الشارح. (حل الأبيات)

(١) قوله: «أعد... البيت». أعاد الكلامَ: كرره، وأعاد الشيء، أي جعله من عادته، كما في «القاموس». والذكر -بالكسر- مصدر أو اسم ما يجري على اللسان. والنعمان -بفتح النون-: جبل بقرب عرفات، أو واد في طريق الطائف، يخرج إلى «عرفات». قال:

تضوع مسكا بطن نعمان أن مشت ... به زينب في نسوة عطرات

وقيل: بضم النون: أبو حنيفة، إلا أنه غير ثابت رواية وإن كان ملائما دراية. و«لنا» متعلق بـ«أعد»، و«إنَّ» المفيدة للتعليل، لكنه لم يكن موضوعا للتعليل كالمفتوحة، كما بين في الأصول. و«يتضوع» أي ينتشر رائحته، و«ما» مصدرية أي مدة تكريره وإعادته مرة بعد أخرى، وهذا ظرف ما بعده، لكنه مخل بالمقام؛ لأن التقدم غالبا يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون الذكر مرة لم يكن متضوعا. (حل الأبيات)

(٢) يعني أن الزحاف نوعان: نوع يمكن الاحتراز عنه، ونوع لا يمكن، ويجب الاحتراز عن الأول، وما نحن فيه من هذا القبيل. (التاشكندي)

وأما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله:

سلام[1] على خير الأنام وسيد   حبيب إله العالمين محمد ﷺ

بشير نذير هاشمي مكرَّم   عطوف رؤوف من يسمى بأحمد ﷺ

فإنه لو قال: «بأحمدَ» بالفتح لا يخل بالوزن، ولكنه يخل بالقافية؛ فإن حرف الرويِّ في سائر الأبيات الدالُ المكسورة.

أي الحرف الأخير

أو للتناسب أي ويجوز صرف غير المنصرف؛ ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف؛ لأن رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم عندهم، وإن لم يصل إلى حد الضرورة، مثل: ﴿سَلَٰسِلَاْ[2] وَأَغْلَٰلًا﴾ حيث صرف «سلاسلا»؛ لتناسب المنصرف الذي يليه، أعني «أغلالا»، فقوله: «سلاسلا وأغلالا» مثال لمجموع غير المنصرف[3] الذي صرف، والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه.

متصلة — جمع «سلسلة»: زنجير — جمع «غل»: طوقها

لا يخل بالوزن إلخ: أي لا من حيث الانكسار ولا من حيث الانزحاف، فلا يرد أن السوق يستدعي أن يقال: «لا يخل بالوزن ولا بالسلامة ولكنه إلخ». فإن حرف الروي: مأخوذ من «الرواء» بكسر الراء، وهو عبارة عن الحرف الآخر الأصلي من حروف القافية.

حيث صرف سلاسلا: تعليل لصحة التمثيل به.

مثال لمجموع غير المنصرف إلخ: أشار به إلى دفع ما يقال: الأنسب في التمثيل الاكتفاء بقوله: «سلاسلا» بدون إيراد قوله: «أغلالا».

---

(١) البيت: فـ«السلام» مصدر ثلاثي بمعنى السلامة عن المكروهات، أو مزيد، أو اسم من «التسليم» بمعنى جعله سالما منهن. و«الأنام» بالهمزة الأصلية والألف الزائدة: المخلوقات، ولا واحد له. وإضافة «خير» بمعنى «من»، وإلا يلزم أن يكون المعنى: خير من كل فرد دون جميع الأفراد، وذا لا يلائم المقام. و«السيد» و«البشير» و«النذير» و«الهاشمي» و«الرؤوف» من أسمائه التسعة والتسعين، ولعل «المكرم» و«العطوف» أيضا من أسمائه ﷺ؛ لأنه أثبت له ألفٌ من الأسماء. و«الحبيب» من أسمائه، ولا ينافيه؛ فإن الرضي قد جوز إضافة العلَم. و«السيد» من ساد بالكونين عوضا من المكون، وهو معطوف على «خير» والبواقي من باب التأكيد. و«الحبيب» فعيل بمعنى مفعول، واللام في «العالمين» للاستغراق. و«البشير» و«النذير» بمعنى المبشر والمنذر. و«المكرم»: المحسن، و«الرؤوف»: الرحيم، كـ«العطوف» بالفتح؛ فإنه صفة من العطوف بالضم: «الرحمة». وقوله: «من يسمى»، أي هن من أسماء من يسمى بأحمد. (حل الأبيات)

(٢) أي ﴿أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ﴾ (الإنسان: ٤) كل سلسلة طولها بحيث لو أرسلت منها رصاصة كجمجمة أربعين خريفا ليلا ونهارا لم يبلغ منتهاها، وهي لو أرسلت من السماء بلغت الأرض قبل الغروب، وما بينهما خمس مائة سنة. فـ«السلسلة» بالكسر في الأصل من «السلسلة» بالفتح: اتصال شيء بشيء، فـ«الأغلال» جمع «الغل» بالضم في الأصل: حديدة تجمع يد الأسير إلى عنقه. (حل الأبيات)

(٣) وإلا لكان الأنسب الاكتفاء بـ«سلاسلا». (عبد الغفور)

وما يقوم مقامهما أي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع، **علتان مكررتان** قامت كلٌّ واحدة منهما مقام العلتين؛ لتكرارهما، إحداهما **الجمع** البالغ[١] إلى **صيغة منتهى الجموع**؛ فإنه تكرر فيه الجمعيةُ[٢] حقيقةً، كـ«أكالب» و«أساور» و«أناعيم»،[٣] **أو حكمًا**، كالجموع الموافقة[٤] لها في عدد الحروف والحركات والسكنات، كـ«مساجد» و«مصابيح»، **وثانيتهما التأنيث** لكن لا مطلقًا بل

جمع «أكلب» وهي جمع كلب جمع «أسورة» جمع «سوار» يعني: دست برنجن

وما يقوم مقامهما إلخ: قال مولانا عب: اللائق تقديمه على الحكم؛ لأنه بيان لما أبهمه في حد غير المنصرف. انتهى كلامه. قال الفاضل السمرقندي: وقد اعتذر عنه بأن بيان الأسباب كلها بيان لما أبهمه في التعريف. أقول: العذر ليس بشيء؛ لأن مراده من بيان الأسباب إما قوله: «وهي عدل ووصف إلخ» وإما قوله: «فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية» إلى آخر بيان الأسباب كلها، وشيء منها ليس لبيان ما أبهم في حد غير المنصرف على ما هو مراد المجد المحشي مولانا عب؛ لأن مراده من «ما أبهمه» السبب الذي يقوم مقام العلتين؛ فإنه لم يعلم في حد غير المنصرف أنه ماذا؟ بخلاف جميع العلل؛ لأنه لم يبق الإبهام من حيث الاسم فيها، بل بقي الإبهام في تعريفها، ورفع الإبهام من حيث الاسم مقدم على رفع الإبهام من حيث المفهوم. وإذا علم السبب الذي يقوم مقامهما فيعلم السبب الذي لا يقوم مقامهما أيضا.

وإذا عرفت هذا فلا يرد شيء مما ذكره الفاضل السمرقندي في حاشيته في هذا المقام، كما لا يخفى على من رجع إلى حاشيته. فتأمل أدنى تأمل. ثم أقول: وما قيل في رفع كلام المجد المحشي: إن من دأبهم إيراد الحكم بعد التعريف بلا واسطة، ولهذا عرف المعرب. ثم أورد حكمه بعده: ليس على ما ينبغي؛ لأن المراد إما إيراد الحكم بلا واسطة قبل بيان ما أبهم فيه، أو المراد إيراده بعد بيان ما أبهمه.

وأساور: جمع «الأسورة»، وهي جمع «السوار» بكسر السين معناه بالفارسية: يارهٔ دست. و«مصابيح» جمع «المصباح» بالفارسية چراغ.
وقيل: إنما يقوم هذا الجمع مقام العلتين لأجل أن لا يجمع له جمع التكسير مرة أخرى، فعدم جمعه مرة أخرى بمنزلة علة أخرى. وقيل: إنما يقوم مقامهما؛ لأنه لا يوجد مفرد على وزن ذلك الجمع، فيكون له قوة، فيقوم مقامهما؛ لأنه عدم وجود مثل هذا الوزن بين الآحاد بمنزلة علة أخرى. وردَّ بأنه يلزم أن يقع «أكلب» أيضا مقام العلتين، كما يقوم «أكالب» مقامهما؛ لأنه لم يوجد مثل وزن «أكلب» بين الآحاد، فيكون فيه تكرار الجمعية أيضا. أو حكما: أشار به إلى دفع ما يقال: إن تكرار الجمعية غير متحقق في «مساجد» و«مصابيح». وتقرير الجواب: أن الجمعية موجود فيهما حكما؛ لأنهما موافقان بالجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة، فإن «مساجد» موافق بـ«أكالب» و«مصابيح» موافق بـ«أناعيم»، والمراد تكرار جمعية التكسير، فلا يرد جمعية «المساجد» على «مساجدات».
وثانيتهما التأنيث إلخ: أشار به إلى المسامحة التي في عبارته؛ إذ نفس الألف ليست سببا بل التأنيث، كما لا يكون الجمع أي نفس الاسم سببا بل الجمعية، لكن لم يتعرض في الجمع إلى ذلك لظهوره.

(١) أي الجمع الذي يجمع إلى أن ينتهي إلى وزن يمتنع عن جمع التكسير. (عبد الغفور) (٢) وإلى هذا ذهب المصنف، ولهذا اختاره الشارح قدس سره. والثاني: أن الجمعية فيه وصل إلى حد التناهي بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير، فكأن له كمال قوة في الجمعية. والثالث: أنه لا نظير لهذا الجمع في الآحاد بخلاف سائر الجموع، فله قوة في الجمعية يصح أن يقام مقام السببين. (عصمت الله)
(٣) [جمع «أنعام» جمع «نعم» يعني: چارپايه.]
(٤) فإنها في حكمها؛ لموافقتها في الجمعية والوزن، وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير. (عصمت الله)

بعض أقسامه، وهو ألفا التأنيث المقصورة والممدودة،(١) أي كل واحدة(٢) منهما، كـ«حبلى» و«حمراء»؛ لأنهما لازمتان للكلمة وضعًا لا تفارقانها أصلًا، فلا يقال في «حبلى»: «حبل»، ولا في «حمراء»: «حمر»، فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث مكررا، بخلاف التاء؛ فإنها ليست لازمةً للكلمة بحسب أصل الوضع؛ فإنها(٣) وضعت فارقةً بين المذكر والمؤنث، فلو عرض اللزوم
أي لبنائها وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كـ«حجارة». (غف)
لعارض -كالعلمية مثلًا- لم يَقْوَ قوةَ اللزوم الوضعي.

وهو ألفا التأنيث إلخ: قيل: هذا يدل على أن السبب هو الألف في «حمراء» و«حبلى» مع أنهم قالوا: إن السبب هو الهمزة لا الألف. أجيب بأن المراد من الألف هو الهمزة؛ لأن الألف اسم الهمزة، واسم الألف هو «لا». قيل: يلزم حينئذ أن لا يكون الألف في «حبلى» سببا؛ لعدم الهمزة فيه، فالأولى أن يقال: إن الألف ههنا يعم الهمزة؛ لأن الألف يطلق على المتحرك والساكن، كما في علم الصرف، فإذا كان كذلك فيكون المراد من الألف في «حمراء» هو الهمزة وفي «حبلى» هو الألف. ولقائل أن يقول: إذا كان الألف في «حمراء» هو الهمزة، فكيف يصح إطلاق الممدودة عليه؛ لأن ما هو الممدودة هو الألف قبل الهمزة؟ والجواب: أن المراد بالممدودة هو الممدودة معنا؛ لأن مد الألف سبب الهمزة. ثم ما قيل: إن الهمزة في الممدودة منقلبة عن الألف، وهي للتأنيث دون الألف التي قبلها، كما يتوهم من اسمه: ينافي ما قال الشيخ الرضي: إن السبب هو الهمزة لا الألف. إن قلت: إذا كان الألف المنقلبة عن الهمزة للتأنيث فكيف سمي الألف التي قبلها للتأنيث؟ قلت: لما لم يفارق إحداهما الأخرى نسبتا إلى التأنيث تغليبا، فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر. قيل: إذا كان لزومهما بمنزلة تأنيث آخر فيلزم أن التأنيث بالتاء إذا كان لازما أن يقوم مقام السببين، وهما: التأنيث ولزومه، مثل: «رحمة» و«بركة» مع أنه ليس كذلك. وأجيب بأن النادر تابع للأغلب، والأغلب في التاء أن تكون إلحاقية، ولزومها نادر.

بخلاف التاء إلخ: كما إذا جعل «طلحة» أو «قائمة» علما؛ لأنه عرض العلمية عليهما؛ لأنهما أولًا «طلح» و«قائم». وههنا مناقشة مشهورة بأنه يشكل بـ«حجارة» و«رسالة» حيث لا يقال: «حجار» و«رسال»، فالتاء لازمة فيهما بحسب أصل الوضع. وأجابوا عنه بأنَّ تاء التأنيث ليست بلازمة في جميع الأحوال، بل في بعضها، بخلاف ألف التأنيث، كما عرفت، وبعبارة أخرى مر آنفا. أقول: إن قلت: على تقدير هذا الجواب يلزم استدراك قيد «بحسب أصل الوضع»، بل ينبغي أن يقال: إن ألفي التأنيث لازمتان في جميع المواد. قلت: القيد المذكور ليس إلا لاعتبار اللزوم فيهما في جميع المواد. ثم أقول: قوله: «فإنها وضعت فارقة إلخ» قياس استثنائي استدل به من رفع التالي على رفع المقدم، يعني أن التاء وضعت أن تكون فارقة بين المذكر والمؤنث، لكنها فارقة بينهما، فلم يكن لازمة لها بحسب أصل الوضع، وهذا لا ينافي اللزوم في الجملة حكما في «الحجارة» و«الرسالة»، فحينئذ لا يحتاج إلى أن يجاب بأن التاء ليست بلازمة في جميع المواد، بخلاف ألف التأنيث.

قوة اللزوم الوضعي: أي كقوة اللزوم الوضعي. لا يقال: هذا كلامه يشعر بعدم الوضع في اسم العَلَم، وليس كذلك. لأنا نقول: المراد من الوضع ههنا هو الوضع الأول، إلا أن الوضع الذي بحسب بناء الاسم لا الوضع الثاني، ولهذا قال: «بحسب أصل الوضع».

---

(١) الهمزة في الممدودة منقلبة عن الألف، وهي للتأنيث دون الألف التي قبلها، ولما لم يفارق إحداهما الأخرى نسبتا إلى التأنيث تغليبا. (عبد الغفور) (٢) دفع لما يتوهم من ظاهر لفظ التثنية أن الثاني مجموع الألفين. (جمال)

(٣) دفع بهذا الكلام ما يقال: من أن التاء قد تكون لازمة كـ«القدرة» و«الرحمة» و«البركة» و«الشبهة» و«الحرمة»، فينبغي أن تكون غير منصرفة، وليس كذلك، وحاصل الدفع أن هذا اللزوم عرضي للتاء، فليس فيه قوة اللزوم. (ت)

فالعدل مصدرٌ[1] مبنيٌّ للمفعول، أي كون الاسم معدولًا، خروجه أي خروج الاسم،[2][3] أي كونه مخرجًا[4] ....

والعدل: الفاء لتفسير العدل وأخواته، أي لتفسير نفس مفهوم السبب، كما في العدل، أو لتفسير شرط تأثير السبب، كما في الوصف والتأنيث بالتاء وغيرهما. مصدر مبني للمفعول: وإنما جعله مصدرا مبنيا للمفعول لا مصدرا مبنيا للفاعل، أي العادل؛ لأنه صفة للتكلم مع أن العدل -وكذا جميع ما يكون سببا لمنع الصرف- صفة الاسم وقائم به.

أي خروج الاسم: تفسير للمضاف إليه، وهو الضمير. أي كونه مخرجا: تفسير للمضاف. فإن قلت: الأولى أن يقدم التفسير الثاني على الأول؛ لتقدم محله عليه. قلت: محله وإن كان مقدما عليه ولكن العِلمُ بالمضاف إليه مقدم على العِلم بالمضاف؛ فإن العلم بالبصر مقدم على العِلم بالعدم في قولنا: «عدم البصر»، وكذلك العِلم بـ«زيد» مقدم على العِلم بالغلام في «غلام زيد»، أو نقول: تفسيره للمضاف إليه أولا لقربه. وإنما فسره به؛ لأن «الخروج» مصدر لازم، فلا يصح حمله على المتعدي، مع أنه لا بد من صحة الحمل بين المعرِّف والمعرَّف. وبما ذكرنا اندفع ما قال بعض المحشين من أن جعلهما مصدرين مبنيين للمفعول لصحة الحمل بين التعريف وبين المعرَّف الذي هو المعنى المصطلح: ليس بشيء؛ فإن صحة الحمل بينهما لا تقتضي جعل المصدرين مبنيين للمفعول، فإن جعل «الخروج» فقط مصدرا مبنيا للمفعول كافٍ في صحة الحمل. انتهى كلامه.

قيل: لا يصح تفسير «الخروج» بـ«المخرج»؛ لأن «المخرج» متعدٍّ بخلاف «الخروج»؛ فإنه لازم، فيلزم التفسير بالمباين، نعم لو قال: «العدل إخراجه» يصح تفسير «الإخراج» به؛ لأنه حينئذ كان تفسير الشيء بمثله. أجيب بأن «الخروج» نوعان، أحدهما: «الخروج» نفسه، وثانيهما: «الخروج» المنسوب إلى «الإخراج»؛ لوجود «الخروج» في ضمن «الإخراج»؛ لأنه لازم له، فلا يكون «الخروج» المنسوب إلى «الإخراج» منافيا بـ«المخرج»، بل المنافي له هو الأول. وإن قلت: لا يصح تفسير «الخروج» بـ«المخرج»؛ لأن «الخروج» مصدر المجرد، و«المخرج» اسم مفعول من المزيد، فلا يصح تفسير المجرد بالمزيد. قلت: هو تفسير باللازم؛ لأن معنى «الخروج» بالفارسية: بيرون‌آمدن، سواء كان «الخروج» بنفسه أو في ضمن «الإخراج»، فيكون «المخرج» لازما له. أو نقول: هذا من قبيل ذكر اللازم وإرادة الملزوم، وهو «المخرج»، وهذا الجواب عن الشبهة الأولى أيضا. ولقائل أن يقول: لا يصح تفسيره بـ«المخرج»؛ لأنه مصدر لازم، فلا يصح تفسيره بـ«المخرج» الذي هو اسم مفعول؛ لعدم خروج الاسم المفعول من اللازم. والجواب الجواب.

ولا يقال في الجواب عنه بأن «الخروج» متعد بحرف الجر، وهو كلمة «عن». لأنا نقول: تعدية الفعل بمعنى جعل اللازم متعديا بتضمين الفعل معنى التصيير مختصة بالباء، أي بإدخال الباء على المفعول، كما صرح به الشارح في بحث الحرف. والمراد ههنا من التعدية ايصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حروف الجر، والتعدي بهذا المعنى في الحروف الجارة كلها سواء بدون اختصاص حرف دون حرف، فإذا عرفت هذا التفصيل فلا منافاة بين ما ذكرنا وبين ما قال صاحب «الزنجاني» من أن التعدية بحرف الجر في الكل. =

(١) أي كون الاسم معدولا؛ يعني أن تفسير «العدل» بالخروج خارج عن العدل؛ للزوم تعديته وعدم تعدية الخروج. ووجه صحته: أن المراد بالعدل كون الاسم معدولا على أن يكون مصدرا مبنيا للمفعول. (تش)

(٢) أي خروج مادته؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه. (عبد الغفور) (٣) خروج الاسم بقرينة أن البحث في الاسم، وخرج به خروج الأفعال؛ لأنه لا يسمى العدل اصطلاحا. (عت) (٤) إن قيل: يصدق على كونه مخرجا كونه خارجا؛ إذ قد يوجد في ضمن الإخراج، ولا حاجة إلى التأويل الذي ذكره، بل لا يجوز؛ لأن الخروج لازم، فكيف يؤوّل بالمفعول؟ قلنا: ما ذكره ليس تأويلا بل بيان حاصل المعنى؛ إشعارا بأن العدل لا بدّ فيه من اعتبار الإخراج. (ج)

عن صيغته الأصلية[1] أي عن صورته التي يقتضي الأصلُ والقاعدةُ أن يكون ذلك الاسم عليها،......

= ثم المراد من خروج الاسم هو خروج مادة الاسم أو معناه عن صيغته وهيئته، أي عن صورة نفسه الأصلية؛ فإنه يكون لشيء واحد صور مختلفة؛ فإن مادة «ثلاث» و«مثلث» متحدة مع مادة «ثلاثة ثلاثة». وإنما قلنا ذلك؛ لأنه يمتنع خروج الاسم، وهو عبارة عن مجموع المادة والصورة؛ لأنه يلزم خروج الكل عن الجزء، وهو باطل. لا يقال: إذا خرجت المادة عن الصورة فيلزم خروج الجزء، وهو أيضا باطل. لأنا نقول: قد عرفت أن مادة المعدول متحدة بمادة المعدول عنه، فمعنى خروج مادة الاسم عن صورته الأصلية هو إعطاء صورة أخرى لهذه المادة؛ لما عرفت من أنه يجوز أن يكون لشيء واحد صور مختلفة.

عن صيغته الأصلية: الأصلية صفة «الصيغة»، والياء للنسبة، وبعض الشارحين فسر «الأصلية» هكذا، أي بالقياس الأوّلي، يعني الصيغة التي كان الأصل والقياس أن يكون الاسم عليها، فخرج منه المشتقات والمعتلات وجميع المغيرات عن أصلها مما ليس بعدل. انتهى. فظهر من كلامه أنه أراد من الأصل هو القياس والدليل، وأخرج المشتقات بقيد الأصلية لا بإضافة «الصيغة» إلى ضمير الاسم، وسنذكر تفصيله.

يقتضي الأصل والقاعدة: أشار به إلى أن «الأصل» بمعنى «القاعدة» لا بمعنى «الأوّلي»، وفيه إيماء إلى أن الياء للنسبة. قيل: هذا التعريف لا يصدق على العدل التقديري؛ لعدم الأصل والقاعدة فيه. ويمكن أن يجاب عنه بأن هذا التفسير للعدل التحقيقي، والتعريف صادق على العدل التقديري؛ لأن المراد أن العدل خروج الاسم عن صيغته الأصلية بأن يكون لهذه الصيغة نسبة إلى الأصل، سواء كان المراد من «الأصل» الأصل بمعنى «الأولي» أو «الأصل» بمعنى «القاعدة»، فالأصلية بمعنى الأولية يشمل الأصل المقدر والمفروض، وفي صدق «الأصل» بمعنى القاعدة على الأصل المقدر والمفروض بُعدٌ غاية البعد.

ولما لم يكن في «الأصل» المقدر خفاء اشتغل بتفسير الأصل المحقق لخفائه، فلا يرد حينئذ ما يقال: إن «الأصل» إذا كان بمعنى القاعدة فلا يصدق الأصل المقدر في العدل التقديري؛ لأن القاعدة لا تكون مقدرة، فلا يصدق التعريف عليه. ثم الصورة أعم من الصورة الحقيقية والحكمية، فحينئذ لا يرد ما قيل: إن «أخر» معدول من «الآخر» مع أن «الآخر» ليس صورة «أخر»؛ لوجود الألف واللام فيه، وذلك لأن صورته تكون صورة حكمية له وإن لم تكن صورة حقيقية له؛ لأن اللام لها حكم الصورة والهيئة؛ لأنها زائدة على الكلمة، أو لأنها كالجزء منها، فتكون في حكم الصورة في كونها لازمة للكلمة، كالصورة والهيئة.

قيل: بقي إشكال آخر؛ لأنه ينتقض على خروج «أخر» عن «آخر من» أو عن «آخركم»؛ لأنه ليس شيء من كلمة «من» و«كم» داخلا في الصورة الحكمية أيضا؛ لأنهما ليستا لازمتين للكلمة كالهيئة فيها؛ لوجود الفصل بينهما وبين مدخولهما. ويمكن أن يجاب بأن كون الأمور الثلاثة من الإضافة واللام و«من» على سبيل الانفصال الحقيقي أمر لازم لـ«أفعل» التفضيل، فكأنهما داخلتان في الصورة الحكمية؛ لاشتراك بينهما وبين الألف واللام في اللزوم. ولا يرد خروج «سحر» المعين من السحر و«أمس» المعين من الأمس؛ لما عرفت من أن اللام داخلة في الصورة الحكمية.

واعلم أنه عرف بعضهم «العدل» بغير ما عرفه المصنف؛ لدفع عدم خروج «أخر» عن «آخر من» أو عن «آخركم»، فقال: العدل: هو خروج الاسم عما يكون حق هذا الاسم أن يكون عليه، أي على حاله، سواء كان صورة الأصل صورة هذا الاسم حقيقة أو كان في صورة الأصل كلمة لازمة لها، فالأول كخروج «ثلاث» و«مثلث» من «ثلاثة ثلاثة» والثاني كخروج «أخر» عن «آخر من» أو عن «آخركم»؛ فإن كلا منهما لازم لآخر وإن لم يكن من جملة صورة.

قيل: هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه على «يوم الجمعة» في «صمت يوم الجمعة»؛ لأنه يصدق عليه أنه خروج الاسم عن الشيء =

[1] وقد حمل «الأصلية» على المنسوب بالأصل والقاعدة بأن ينطبق عليهما لا على الأولية كما يتبادر؛ لأن ذلك غير صحيح. (ت)

ولا يخفى[1] أنَّ صيغةَ المصدر ليست صيغة المشتقات، فبإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم ....

جواب سؤال — أي: صيغة المصدر ليست صيغة الضارب والمضروب

= الذي حق هذا الاسم أن يكون على حاله، أي حال ذلك الشيء، وهو «في يوم الجمعة». وأجيب بأن المراد من الخروج المعتبر في العدل هو الخروج التام، فليس خروج «يوم الجمعة» عن قولنا: «في يوم الجمعة» خروجا تاما؛ لأن كلمة «من» مقدرة، والمقدر كالملفوظ. وأجيب أيضا بأن في التعريف المذكور -أي خروج الاسم عما يكون حق هذا الاسم عليه إلى ما لا يكون حق هذا الاسم عليه- قولنا: «إلى ما لا يكون إلخ» متعلق بالخروج، أي خروج الاسم إلى ما لا يكون إلخ، فحينئذ لا يصدق التعريف على «يوم الجمعة»؛ لأنه نيسر على وجه كان حقه أن يكون على حال قولنا: «في يوم الجمعة» وبالعكس أيضا؛ لأن «يوم الجمعة» و«في يوم الجمعة» جميعا يستعملان في لسانهم، فحق كل واحد منهما أن يكون على حاله. واعلم ذلك؛ فإنه دقيق.

ولا يخفى أن صيغة المصدر إلخ: فإنه لا يقال: إن صيغة «الضرب» صيغة «الضارب» و«المضروب»، فبإضافتها إلى ضمير الاسم خرجت إلخ، كما يخرج بهذه الإضافة المشتقات كذلك يخرج «ثلاث» و«مثلث»؛ لأن صورة «ثلاث» مثلا مع قطع النظر عن التاء ليست صورة «ثلاثة ثلاثة»؛ لوجود الضمة في «ثلاث» دون في «ثلاثة». وأجيب بأنك قد عرفت أن المراد من خروج الاسم خروج مادة الاسم، ومادة «ثلاثة ثلاثة» ومادة «ثلاث» و«مثلث» متحدة؛ لأن المراد من المادة هو الحروف الأصول، وصورة المادة مختلفة؛ لجواز أن يكون لشيء واحد صور مختلفة. قيل: في الجواب نظر؛ لأنه يلزم حينئذ عدم خروج المشتقات بإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم؛ لأن مادة صورة المصدر أيضا مادة صورة المشتقات؛ لما قلت: إن المادة هو الحروف الأصول. ويمكن أن يجاب عنه بأنه لا شك في خروج المشتقات بقيد «الأصلية»؛ لعدم الأصل والقاعدة على خروج «الضارب» من «الضرب»، فلو أضيف خروجها بإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم لكان له وجه أيضا؛ لأن قوله: «الأصلية» مصحح لإضافة «الصيغة» إلى ضمير الاسم؛ لأنها صفة «الصيغة».

قال مولانا عصى فيه: إن المراد من «الصيغة» ههنا إما الهيئة الحاصلة لمادة الكلمة باعتبار الحروف الأصول، أو الهيئة الحاصلة للمادة باعتبار المعنى الموضوع له، فإن كان الأول فيكون هيئة «الضارب» مثلا متحدا بهيئة «الضرب»، وإن كان الثاني فهيئتهما وإن كانتا متخالفتين حينئذ؛ لأن الموضوع له في كل منهما على حدة؛ لأن معنى «الضرب» غير معنى «الضارب»، لكن يلزم حينئذ أن لا يكونَ خروج «ثلاث» و«مثلث» عن «ثلاثة ثلاثة» عدلا؛ لأن الموضوع له في «ثلاثة ثلاثة» هو العدد، وفي «ثلاث» و«مثلث» هو المعدود. ثم قال مولانا المذكور في دفع النقض على المشتقات بأن خروج المشتقات: إما من المصدر المجرد أو المصدر المزيد، فإن كان الأول فهي خارجة بقيد «الأصلية»؛ لعدم وجود الأصل والقاعدة على خروج «الضارب» مثلا من «الضرب»، وإن كان الثاني فهي خارجة بما يخرج به المغيرات القياسية، وهو أن يكون الأول تحت أصل وقاعدة دون الثاني؛ فإن «مكرم» خارج عن «الإكرام»، ولكن الثاني تحت أصل وقاعدة، وهي أن اسم الفاعل يجيء من الثلاثي المزيد على وزن المضارع المعلوم بإيراد الميم المضمومة موضع حرف المضارعة. انتهى كلام الفاضل.

أقول: المشتقات مطلقا سواء كان خروجها عن مصدر مجرد أو مزيد خارجة بقيد «الأصلية»، وأيضا خارجة بما يخرج به المغيرات القياسية، وذلك ظاهر، فالشارح أراد إخراج كل واحد بقيد على حدة، ولا يخفى في صحة إخراج المشتقات بإضافة «الصيغة» إلى ضمير الاسم؛ لما عرفت من أنه لا شك في صحة إخراجها بقيد «الأصلية»، فحينئذ يصح إخراجها بإضافة «الصيغة» إلى ضمير الاسم؛ لأن قوله: «الأصلية» مصحح لإضافة «الصيغة» إلى ضمير الاسم، لأنها صفة «الصيغة»، فهي خارجة بإضافة «الصيغة» المتصفة بـ«الأصلية» إلى ضمير الاسم، فهي خارجة بقيد «الأصلية» مآلا. ويمكن أن يقال في تصحيح كلام الشارح: إن المراد من «الصيغة»: هو الهيئة الحاصلة للمادة =

---

(١) ضرورة أن «ضَرْبًا» مثلا ليست صيغة «ضارب» في الأصل؛ لتغاير معناهما، بخلاف «ثلاثة ثلاثة»؛ فإنه صيغة «ثلاث» في الأصل؛ لاتحادهما معنى. (عل)

خرجت المشتقات كلها، وأن المتبادر من خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون المادة باقيةً، والتغير إنَّما وقع في الصورة فقط، فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف، كالأسماء المحذوفة الأعجاز،[1] مثل: «يد» و«دم»؛ فإن المادة ليست باقيةً فيها، ....

= باعتبار المعنى المراد، فلا يتوجه الإشكال حينئذ على «ثلاث» و«مثلث»؛ لأن معنى «ثلاثة ثلاثة» بحسب الاستعمال هو المعدود، وإن كان معناه بحسب أصل الوضع هو العدد. ويشعر إلى ما ذكرنا قول لاحق من أن الوصفية العرضية التي في «ثلاثة ثلاثة» صارت أصلية في «ثلاث» و«مثلث» لاعتبارهما فيما وضعا له، بخلاف «الضارب» بالقياس إلى «الضرب»؛ فإن معناهما يختلفان باعتبار المعنى المراد.

خرجت المشتقات إلخ: أي خرج زوج المشتقات، فلا يرد أن العدل ليس نفس المشتقات، بل زوجها. وأشار بقوله: «كلها» إلى خروج بعض المشتقات كـ«ضرب» و«يضرب» بقيد الاسم.

وأن المتبادر من خروجه إلخ: عطف على قوله: «أن صيغة المصدر إلخ». أشار به إلى دفع سؤال ورد على الأسماء المحذوفة الأعجاز، أي الأواخر، كـ«يد» و«دم»؛ لأنهما مخرجان من «يدو» و«دمو»، وقيل: أصلهما «يدي» و«دمي» مع أنهما ليسا بعدل، وعلى الأسماء المحذوفة الأوائل، كـ«عدة» أصلها «وعد»، وعلى الأسماء المحذوفة الأواسط، كـ«مقول» عند من قال: إن المحذوف عين الفعل، لا «واو» مفعول؛ لأن الواو الأصلية داخلة في المادة لا الزائدة. وتقرير الجواب: خروجها عن العدل لعدم بقاء المادة فيها.

قال مولانا عصـ: إن ما يخرج به الأسماء المحذوفة الأعجاز يخرج به المغيرات القياسية التي أبدل الحروف الأصلية فيها بحرف آخر، كـ«مقام» و«مختار»؛ فإن أصلهما «مقوم» و«مختير»، فيصدق التعريف على خروجها من «مقوم» و«مختير»، ولكن لا يكون المادة باقية فيه. نعم، لا يخرج به المغيرات القياسية التي هي مدغمة كـ«مد» و«فر»، فيصدق التعريف على خروجها من «مدد» و«فرر» مع بقاء مادة أيضا، فيحتاج في إخراجها إلى التقييد الذي ذكره بقوله: «ولا يعد إلخ». انتهى حاصل كلامه. أقول: المغيرات القياسية كلها لما كانت خارجة بالقيد المذكور بقوله: «ولا يعد إلخ» فلهذا أسند إخراجها إليه، وذلك لأن الصيغة الثانية فيها كـ«مد» أو «فر» تحت أصل وقاعدة، وهي إدغام الراء في الراء بعد حذف حركتها، وكذا «مقام» و«مختار»، حيث قلبت الواو ألفا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها على أن عدم بقاء المادة في «مقام» و«مختار» غير مسلم؛ لأن المادة أعم أن يكون حقيقة أو حكما، والألف فيهما مادة حكمية؛ لأنها بدل من الواو. ولا يقال: إخراج المغيرات القياسية كلها بما ذكره بقول: ولا يعد إخراج المخرج؛ لأن بعضها خارجة بما يخرج به الأسماء المحذوفة الأعجاز، وعدم جواز إخراج المخرج على تقدير ذلك القصد. وقال الشارح الهندي: وقد خرج الترخيم بقوله: «خروج مادة الاسم عن صيغته الأصلية»؛ لأن في الترخيم تغير المادة لا خروجها عن صيغة. انتهى.

أقول: لا يقال: إن «يد» و«دم» أيضا يخرجان بقوله: «خروج مادة الاسم عن صيغته الأصلية»؛ لأن فيهما أيضا تغير المادة لا خروجها مع أن كلام الشارح يدل على خروجهما من «يدو» و«دمو». لأنا نقول: جواب الشارح على تقدير التنزل والتسليم. لا يقال: إن «أخر» إما أن يكون مخرجا عن «الآخر» أو عن «آخر» الذي في «الآخر». وكذلك بعينه في «أخر»: «آخر من» و«آخركم»، فإن كان الأول فلم يكن «أخر» غير منصرف؛ لعدم بقاء المادة فيه، وإن كان الثاني فيلزم حينئذ أيضا أن لا يكون «أخر» غير منصرف؛ لعدم تغير الصورة فيه، كما يكون صورة «ثلاث» و«مثلث» مغايرة لـ«ثلاثة ثلاثة». لأنا نقول: المراد هو الثاني، والتغير في الصورة باق فيه؛ لأن صورة «أخر» الذي هو مقيد غير صورة «أخر» المطلق، أو نقول: المراد هو الأول، ولكن المراد ببقاء المادة هو مادة الحروف الأصول، والألف واللام داخلة في الصورة، كما عرفت.

(١) أي الأواخر، وكذا محذوفة الأوائل، كـ«عدة» والأواسط، كـ«مقول» في قول. وينبغي أن يكون المغيرات القياسية التي يتبدل فيها حرف أصلي إلى حرف آخر كذلك؛ لأن المادة ليست باقية كـ«المقام» و«المختار». (تش)

وأنَّ خروجه عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى، أي مغايرةٍ[١] للأولى، ولا يبعد[٢] أن يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة، كما كانت الأولى داخلة تحته، فخرجت عنه المغيرات القياسية.

وأما المغيرات[٣] الشاذَّة[٤] ....

وأن خروجه عن صيغته إلخ: أي المتبادر أن خروجه عن صيغة يستلزم إلخ؛ لأن صيغة «الخروج» تدل على تلك المغايرة، ولكن بمجرد المغايرة غير كافية في مانعية التعريف؛ لأنه يصدق على خروج «المقام» عن «المقوم» و«الميزان» عن «الموزان»؛ لأن صيغتهما غير صيغة المعدول عنه، ولذلك زاد قوله: «ولا يبعد إلخ». وإنما لم تضفه إلى المتبادر؛ لأنه ليس المتبادر مما ذكر له إلا المغايرة بينهما، ولا المغايرة المقيدة بذلك الوجه، ولكن لو اعتبر بهذا الوجه ليس فيه بعد؛ لأن خروجه عن صيغته الأصلية يشعر بأن المعدول عنه أصلي والمعدول غير أصلي.

وقال مولانا عص: هذا المعنى غير متبادر من التعريف، وحمل الألفاظ على المتبادر واجب في التعريفات. أقول: يتبادر هذا المعنى من التعريف؛ لأنه يدل على كون الصيغة الأولى تحت أصل وقاعدة حيث قال: «خروجه عن صيغته الأصلية» أي عن الصورة التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها، فلما دل التعريف على الأصل المغاير، فلا بد أن لا يكون المعدول تحت أصل وقاعدة أصلا، وإلا لم يحصل المغايرة التامة الكاملة بينهما، واللفظ إذا أطلق انصرف إلى الكامل، والمغيرات القياسية على عكس ذلك؛ لأن الأصل والقاعدة يقتضي أن يكون الاسم على هذه الصورة لا على صورة الأصل؛ فإن الأصل أن يكون الاسم على صورة «مرمي» و«مقام» و«مختار» و«ميزان».

وأما المغيرات الشاذة إلخ: وهي الجموع الشاذة، أي الجموع التي جمعها على خلاف القياس، والتصغيرات الشاذة. وهي ما يكون تصغيره على خلاف القياس، والمنسوبات الشاذة. وهي ما تدخل عليه ياء النسبة على خلاف القياس. وأشار به إلى دفع سؤال، تقريره: أن التعريف غير مانع؛ لصدقه على خروج «أقوس» و«أنيب» عن «أقواس» و«أنياب»، وهما تحت أصل وقاعدة، وهي أن كل لفظ على وزن فَعل، كـ«قوس» و«ناب» يجمع على أفعال، كـ«أقواس» و«أنياب». فالجواب بالمنع بأنا لا نسلم أنهما مخرجان عن الصيغة الأصلية؛ لأنهما إنما يكونان كذلك إذا جمع «القوس» و«الناب» أولا على «أقواس» و«أنياب»، ثم اعتبر إخراج «أقوس» و«أنيب» عنهما مع أنه ليس كذلك، بل إنما جمع «القوس» و«الناب» ابتداءً على «أقوس» و«أنيب» على خلاف القياس، ولهذا نسبا =

---

(١) ولو لم يكن مغايرة لم يتحقق الخروج عن الصيغة. (عل) (٢) كـ«ثلاث»؛ فإنها ليست بداخلة تحت القاعدة، فخرجت عنه المغيرات القياسية، نحو: «قال» و«قول»؛ فإن كلا منهما داخل تحت القاعدة، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأنه ماضي «يفعل» بضم العين. (عل)

(٣) جواب سؤال، وهو أن المغيرات الشاذة، كـ«أقوس» و«أنيب» مغيرة عما هو القياس فيهما، كـ«أقواس» و«أنياب» على ما عرفت أن الأجوف واويا كان أو يائيا لا يجمع على «أفعل». وتقرير الجواب: أنا لا نسلم أن الصيغة الأصلية «أنياب» و«أقواس»، ثم عدل عنهما، بل ربما جمعا على «أقوس» و«أنيب» ابتداء من غير أن يعتبر جمعهما أولا على «أقواس» و«أنياب» وعدوله إلى «أقوس» و«أنيب»، بخلاف نحو: «ثلاث»؛ فإنه اعتبر أولا «ثلاثة ثلاثة»، ثم عدل عنه إلى «ثلاث». (عل)

(٤) كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة. (مولانا عبد الغفور) قوله: «المصغرات»، مثل: «عريب» و«عريس» بغير التاء، والقياس أن يصغر بالتاء، والمنسوبات الشاذة، مثل: «بِصري» بكسر الباء في «بصرة» و«بدوي» في «بادية» و«ثلاثي» و«رباعي». (محرم)

فلا نسلم أنها مخرجة عن الصيغ الأصلية؛ فإنَّ الظاهر أنَّ مثل «أقوس» و«أنيب» من الجموع الشاذة[١] ليست مخرجة عما هو القياس فيها، أعني «أقواسًا» و«أنيابًا»، بل إنما جمع «القوس» و«الناب» ابتداءً[٢] على «أقوس» و«أنيب» على خلاف القياس من غير أن يعتبر[٣] جمعُهما أولًا على «أقواس» و«أنياب»، وإخراج «أقوس» و«أنيب» عنهما.

وقال بعض الشارحين: قد جوَّز بعضهم[٤] تعريف الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه، فيمكن[٥] ....

= إليهما، فيقال: جمعهما، ولو كانا مخرجين عن «أقواس» و«أنياب» لنسبا -أي «الأقواس» و«الأنياب»- إليهما، أي إلى «أقوس» و«أنيب»، فكون «أقوس» و«أنيب» من الجموع الشاذة؛ نظرا إلى السؤال باعتبار أن جمعهما على «أقواس» و«أنياب» مبني على أن يجمع «القوس» و«الناب» أولا على «أقواس» و«أنياب» وكونهما من الجموع الشاذة؛ نظرا إلى الجواب باعتبار أن جمعهما على «أقواس» و«أنياب» مبني على أن يجمع «القوس» و«الناب» أولا على «أقوس» و«أنيب»، ثم جمعهما على «أقواس» و«أنياب»، فكونهما من الجموع الشاذة باعتبار التوقف الذي لا بد منه في السؤال والجواب.

قيل: هذا المنع جار في العدل التحقيقي، كـ«جمع» بأنا نقول: لا نسلم أن يكون «جمع» مخرجا عن الصيغة الأصلية؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا جمع «جمعاء» أولا على «فعل» أو «فعالى» أو «فعلاوات»، كـ«الجمع» و«الجماعى» و«الجمعاوات»، وهو غير مسلم؛ لأنه جاز أن يجمع «جمعاء» ابتداء على «جمع» بفتح الميم على خلاف القياس، فيكون من الجموع الشاذة حينئذ، فإذا اعتبر حينئذ إخراج «جمع» بفتح الجيم عن «الجمع» أو «الجماعى» أو «الجمعاوات» لا يكون شيء منها تحت أصل وقاعدة.

وأجيب بالفرق بينهما بأنهم لم يجدوا الجموع الشاذة في كلامهم غير منصرفة، وقد وجدوا «جمع» في كلامهم غير منصرف، فاعتبروا إخراج «جمع» منها على الوجه الذي ذكره. وإن قلت: ما الفرق حينئذ بين العدل التحقيقي والتقديري؟ فإن سبب تقدير العدل فيهما معا، هو منع الصرف؟ قلت: وإن كان سبب تقدير العدل في كليهما هو منع الصرف، ولكن الأصل محقق في العدل التحقيقي ومقدر في العدل التقديري، والفرق بينهما باعتبار ذلك عندهم.

(١) بيان لمثل «أقوس» و«أنيب». وكونهما شاذين بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما؛ إذ لا تغير الكلمة تغيرا قياسيا بحيث صار الواو والياء فيه مضموما. (عصمت) (٢) ولهذا يضافان إليهما، فيقال: جمعهما، ولو كانا مخرجين عن «أقواس» و«أنياب» لنسبا إليهما. (عبد الغفور) (٣) كيف ولو اعتبر ذلك فلم يكن شاذا. إن قلت: لا شك في جريان هذا الاحتمال في الأسماء المعدولة. قلت: ضرورة منع الصرف تقتضي اعتبار الإخراج، وسيجيء ما ينفعك في هذا المقام. (التاشكندي)

(٤) قدماء المنطقيين جوزوا تعريف الشيء بما هو أعم منه، فجوزوا تعريف الإنسان بالحيوان فقط؛ إذ قد يكون المقصود تمييز الشيء عن بعض ما عداه، ولا بأس بدخول ما ليس بمحدود في التعريف. (علوي) (٥) فيه بحث من وجهين: الأول: أنه لا حاجة حينئذ إلى قيد «الأصلية»؛ إذ بدونه يتميز العدل عن سائر العلل. والثاني: أنَّ المقصودَ من بيانِ العدل وسائرِ الأسباب وشرائطِها تمييزٌ للمنصرف عن غير المنصرف، وهذا لا يحصل حينئذ إذا كان العدل متحققا في المشتقات أيضا، فتحقق العدل والصفة، فيكون غير منصرف، وليس كذلك. (التاشكندي)

أن يقال: المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه، فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا بأس بكونه أعم منه، فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكلفات.

واعلم(١) أنا نعلم قطعا أنهم لما وجدوا(٢) «ثلاث» و«مثلث» و«أخر» و«جمع» و«عمر» غير منصرف، ولم يجدوا فيها سببًا ظاهرًا غير الوصفية أو العلمية: احتاجوا إلى اعتبار سبب آخر، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل، فاعتبروه فيها، ....

المقصود ههنا تميز العدل إلخ: قيل: المقصود ههنا ليس بمجرد هذا التميز، بل ينبغي أن يكون المقصود تميز غير المنصرف من المنصرف؛ فإن المقصود من ذكر الأسباب ينبغي أن يكون هذا التميز، فإذا كان التعريف بالأعم جائزا فتعريف غير المنصرف غير مانع حينئذ، فيصدق على «يد» و«دم» و«مرمي» وغيرها بتحقق العدل في «يد» و«دم» مع إمكان العلمية فيهما، وكذلك يتحقق العدل في «مرمي» مع تحقق الوصفية فيه، فلم يتميز المنصرف وغير المنصرف، فحينئذ كيف يصح قوله: «فيمكن إلخ» وقوله: «لا حاجة إلخ»؟ هذا ما قالوا. أقول: التميز بينهما لم يصل إلى حد الضرورة، فيكفي في التميز بينهما باستعمال العرب، فما لا يدخله الكسر والتنوين فهو غير منصرف، وعلى تقدير تحقق ما لا يعلم باستعمال العرب مع وجود السببين فيه حكم بانصرافه إلى أن يعلم حاله باستعمال العرب؛ فإن الأصل في الاسم الانصراف.

إلى ارتكاب تلك التكلفات: قال الفاضل السم: ولما كانت العبارة -أي عبارة التعريف- غير صريحة في إفادة بعض القيود سماه تكلفا، وإلا -أي وإن لم يحمل التكلف بهذا المعنى- فهذه العبارة على وجه يفهم المقصود منها بطريق التبادر من غير تكلف. انتهى كلامه. أقول: اللازم من كلامه أن قيود التعريف إذا لم تكن صريحة في المراد صح إطلاق اسم التكلف عليها، وهو مما لا يرضى به، وأيضا اللازم من كلامه أن في عبارة التعريف تكلفا باعتبار بعض القيود لا جميعها، مع أن الشارح سماها تكلفا باعتبار جميع القيود التي أضاف التبادر إليها، ولهذا قال: «إلى ارتكاب تلك التكلفات».

فأقول: لما لم يكن حمل هذا التعريف على المتبادر خاليا عن التكلف فضلا بالنسبة إلى بعض قيوده فلهذا جوز إسناد التكلف إليه، فحينئذ لا يرد ما قال بعض المحشين من أن تصحيح هذا التعريف ظاهر ومتبادر من العبارة، وحمل العبارة على المتبادر ليس بتكلف، بل التكلف هو العدول عن الظاهر والمتبادر، فقوله: «إلى ارتكاب تلك التكلفات» ليس بجيد.

ولم يصلح للاعتبار إلا العدل: فأما عدم صلاحية التركيب، والجمع، وألفي التأنيث، والألف والنون، والعجمة، ووزن الفعل فيها: فظاهر، وأما عدم صلاحية الوصف والتأنيث في «عمر» فلامتناع الاجتماع بين العلمية والوصف وبين التذكير والتأنيث، فلم يبق إلا العدل. وههنا دور مشهور؛ فإن قوله: «لما وجدوا ثلاث ومثلث وأخر وجمع وعمر غير منصرف فاعتبروا العدل» يدل على أنّ اعتبار =

(١) المشهور أن فيما عدا «عمر» يوجد دليل غير منع الصرف يقتضي أن أصله شيء آخر، وإن فرض أن لا يكون غير منصرف، حتى قال الرضي: نعني بالعدل المحقق: ما تحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا. والشارح أعرض عن كلامهم هذا، وكان منشؤه أن الأصل في كل كلمة أن تبقى على حالها، فإذا لم يدع ضرورة عن العدول عن هذا الأصل فلا معنى للعدول. (التاشكندي)

(٢) فإن نظر النحاة في تتبعهم أولا إلى إعراب الكلمة وبنائها. (عبد الغفور)

لا أنهم تنبهوا للعدل فيما عدا «عمر» من هذه الأمثلة، فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر، ولكن لا بدَّ في اعتبار العدل من أمرين، أحدهما: وجود أصل للاسم المعدول، وثانيهما: اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل؛ إذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج.

ففي بعض[1] تلك الأمثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه، فوجوده محقق بلا شك، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف، فيفرض له أصل؛ ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل، فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققا أو مقدرا.

= العدل في هذه الأمثلة يتوقف على منع صرفها أو على وجدانها غير منصرف، وبالعكس أيضا، فيلزم الدور. ويمكن أن يجاب بأنا لا نسلم العكس؛ فإنَّ منع صرفها أو وجدانها غير منصرف يتوقف على اعتبار سبب من أسباب التسع، ولكنه لا يتحقق إلا في ضمن العدل، غاية ما في الباب أن منع صرفها مستلزم لاعتباره.

لا أنهم تنبهوا للعدل إلخ: أي لا أنهم وقفوا وجزموا العدل فيما عدا «عمر» من الأمثلة المذكورة؛ لتحقق الأصل والقاعدة فيها، فحكموا على منع صرفها، بل السبب على اعتبار العدل في التحقيقي والتقديري هو منع الصرف، ولكن الأصل في العدل التحقيقي محقق وفي التقديري مقدر ومفروض. وإنما قال: «فيما عدا عمر»؛ لأن من البين أن لا يكون ذلك الجزم في «عمر»، أي في العدل التقديري. وقال بعضهم: إن السبب على اعتبار العدل في التحقيقي هو وجود الأصل لا منع الصرف وفي التقديري هو منع الصرف، إلا أن الشارح لم يعده حسنا.

أحدهما وجود أصل: أي اعتبار وجود الأصل لا وجوده في نفس الأمر، فيشمل العدل التقديري أيضا؛ فإن اعتبار وجود الأصل أعم من أن يكون محققا أو مقدرا. إذ لا يتحقق الفرعية إلخ: أي لا يظهر بدون اعتبار ذلك الإخراج؛ فإن كون العدل مثلا فرع المعدول عنه لا يظهر بدون ذلك الاعتبار. فوجوده محقق بلا شك: بسبب وجود دليل غير منع الصرف على وجود الأصل. وكون وجوده محققا بلا شك لا ينافي كون مقدمات الدليل ظنية، وقد حقق في موضعه أن دلائل النحو ظنية، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أن وجدان دليل غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك؛ لجواز كون مقدماته ظنية.

وفي بعضها إلخ: أي وفي بعض تلك الأمثلة مثل «عمر» لا دليل على وجود الأصل غير منع الصرف، ولا يخفى أن كون منع الصرف دليلا على وجود الأصل في «عمر»: مستلزم لعدم وجدان السبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه ولعدم صلاحية اعتبار غير [العدل] فيه، وإن كان بمجموع هذه الأمور غير منع الصرف، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أن فيه نظرا؛ لجواز كون مجموع وجدان «عمر» غير منصرف وعدم وجدان السبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود الأصل للمعدول، ولا شك أن هذا المجموع [غير] منع الصرف، فكيف يصح قوله: «وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف»؟

---

(1) هذا اعتراض على القوم، وحاصله: أن الدلائل التي ذكروا على العدل المحقق إنما تدل على وجود الأصل لا على الخروج. (علوي)

وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل؛(١) **ليتحقق العدل فلا دليلَ عليه إلا منع الصرف، فعلى هذا قوله: تحقيقا**(٢) **معناه: خروجًا كائنًا عن أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف،**

أي على ما قرر مفهوم العدل

كـ«ثلاث» و«مثلث»، والدليل على أصلهما أنَّ في معناهما تكرارًا دون لفظهما، ....

أي ذلك الخروج كخروج ثلاث إلخ

وأما اعتبار إلخ: لا يقال: إن الحصر المستفاد من قوله: «فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري إنما هو باعتبار كون إلخ» باطل؛ لجواز كون الانقسام إليهما بسبب إخراج المعدول عن ذلك الأصل المحقق أو المقدر؛ لأن اعتبار الإخراج أمر محقق لا مقدر، فلا يجوز الانقسام إليهما بسبب ذلك الاعتبار.

فعلى هذا: أي على ما قرر مفهوم العدل. معناه خروجا كائنا إلخ: أشار إلى أن المصدر بمعنى اسم المفعول وإلى أن قوله: «تحقيقا» صفة المصدر المحذوف، وأجري إعراب الموصوف على الصفة، أي خروجا محققا، والعامل في المفعول المطلق قوله: «خروجه»، أي خرج خروجا محققا، ولما لم يكن الخروج محققا بل هو أمر اعتباري قال: «أي خروجا كائنا عن أصل محقق»، فإثبات المحققية للخروج باعتبار الأصل المحقق.

وتفصيل المقام أن «المحقق» وإن كان صفة «الأصل» في نفس الأمر، لكنه صفة «الخروج» ظاهرا، وكذلك قوله: «أو تقديرا» أي خروجا مقدرا عن أصل مقدر، فجعل ذلك من قبيل توصيف الشيء بحال متعلقه بكسر اللام، والشيء ههنا عبارة عن «الخروج»، والمتعلق هو الأصل، فأسند «المحقق» و«المقدر» إلى «الخروج» بسبب أنهما مسند إلى الأصل، مثل: «زيد قائم أبوه»، أو «زيد ضارب أبوه»، فالقيام صفة «زيد» ظاهرا، ولكنه صفة لـ«الأب» في الأصل. وإذا عرفت هذا فاعلم أن المشهور أن توصيف «الخروج» بـ«المحقق» و«المقدر» توصيف الشيء بحال نفسه بأن يكون نفس الخروج محققا أو مقدرا، ولكن إسناد «المحقق» إلى «الخروج» ليس على الحقيقة بل على المجاز، وأما إسناد المقدر إليه على الحقيقة.

قال مولانا عص: إن توصيف الشيء بحال المتعلق خلاف الظاهر؛ فإن الظاهر توصيفه بحال نفسه خصوصا في قوله: «أو مقدرا»، كما في القسم الثاني من العدل؛ لأن كون الخروج مقدرا إنما يكون على سبيل الحقيقة، فيكون من قبيل توصيف الشيء بحال نفسه، فليس على ما ينبغي ما فعله الشارح من توصيف الشيء بحال المتعلق. انتهى كلامه. أقول: لما لم يكن توصيف «الخروج» بـ«المحقق» إلا على سبيل المجاز، أي توصيف الشيء بحال المتعلق، فعل في القسم الثاني من العدل أيضا من قبيل توصيف الشيء بحال المتعلق؛ ليوافق بالقسم الأول وإن جاز فيه توصيفه بحال نفسه أيضا، كما عرفت.

كثلاث: وهو صفة ثانية لـ«خروجا»، أي خروجا كخروج «ثلاث» و«مثلث»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك الخروج كخروج «ثلاث» و«مثلث»، أو هو كخروج «ثلاث إلخ».

والدليل على أصلهما إلخ: قال بعض المحشين: وأنت خبير بأن كون المعنى مكررا دون اللفظ، وكون الأصل أنه إذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ مكررا أيضا: لا يستلزم أن يكون أصل «ثلاث» و«مثلث» لفظا مكررا؛ لجواز كونهما شاذين، ولو سلم أن أصلهما لفظ =

---

(١) فلا يصلح سببا لانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري، كما ظن في المشهور؛ لأنه مفروض مقدر، فاندفع ما قيل؛ إذ اعتبار الإخراج أمر محقق لا مقدر فلا يصح الانقسام إليهما بسبب الاعتبار. (جمال)

(٢) أي خروجا محققا كـ«رجل سوء» بمعنى «رجل سيئ» أو تقديرا بمعنى خروجا مقدرا مفروضا، والإسناد تحقيقي. هذا على طريقة القوم. أو خروجا كائنا عن أصل محقق أو مقدر، وهذا يعتبر على وجهين، أحدهما: أن يكون المعنى: خروجا محققا أصله، فهو وصف بحال متعلقه، كـ«زيد قائم أبوه». وثانيهما: أن يكون المعنى: خروجا محققا نفسه، على أن يكون الإسناد مجازيا. (تش)

والأصل أنه إذا كان[1] المعنى مكررًا يكون اللفظ أيضًا مكررًا، كما في «جاءني القوم ثلاثة ثلاثة»،[2، 3]

فعلم أن أصلهما لفظ مكرر، وهو «ثلاثة ثلاثة»، وكذا الحال في «أُحاد» و«مَوْحَد» و«ثُناء» و«مَثْنى» إلى

«رُباع» و«مربع» بلا خلاف، وفيما وراءها إلى «عُشار» و«مَعْشَر» خلاف، والصواب مجيُّها.

... لإدغام وإثبات الهمزة أيضا كما في «النبيء» و«النبي»

= مكرر، لكن لا يلزم أن يكون أصلهما «ثلاثة ثلاثة»؛ إذ يجوز أن يكون أصلهما «ثلاث ثلاث»؛ لأن «ثلاث» و«مثلث» مؤنث؛ لوقوعهما صفة المؤنث في القرآن، والظاهر أن يكون المؤنث معدولا عن المؤنث. انتهى كلامه. أقول: كلامه الأول ليس بشيء؛ لما سبق من أنهم وجدوا «ثلاث» و«مثلث» في كلامهم غير منصرف، ولا يصح للاعتبار إلا العدل، فلو لم يكن فيه أصل محقق فلا بد من اعتبار الأصل المقدر فيه، فلما كان فيه أصل محقق، ولم يحكم عليه بالشذوذ أحد، فاعتبروه فيه.

قوله: المعنى مكررا إلخ: أي إذا كان ملحوظا مرتين يكون اللفظ مذكورا مرتين أيضا، كما في «جاءني القوم ثلاثة ثلاثة»؛ فإن بعضهما مكرر كالمعنى، وهما منصوبان على الحالية.

قوله: رباع ومربع: قال الفاضل السم: الأظهر أن يقال: «ورباع ومربع» بالعطف؛ لأن الواسطة بين «ثناء» و«مثنى» و«رباع» و«مربع» هو «ثلاث» و«مثلث»، وهو المشبه به، فلا وجه لإدخاله في المشبه، إلا أن يقال: «إلى» بمعنى «مع». انتهى كلامه. وإليه أشار مولانا عصم حيث قال: لا وجه لقوله: «إلى رباع ومربع»، والظاهر «ورباع ومربع»، إلا أن يجعل «إلى» بمعنى «مع». انتهى كلامه. وقال مولانا عب: أراد بـ«إلى» تعيين الحد، وإلا فالأظهر الواو بدل «إلى». انتهى كلامه.

أقول: حاصل ما قال مولانا عب سؤال وجواب، وتقرير السؤال على الوجهين، الأول: أنه لو قال بدل كلمة «إلى» واو العطف لكان أظهر؛ لأن «إلى» لانتهاء الغاية، فتدل على أن بين «مثنى» وبين «رباع» و«مربع» اسم آخر من أسماء العدد مع أنه ليس بينهما إلا «ثلاث» و«مثلث»، وقد ذكر أولا فلا وجه لإدخاله فيه. والثاني: أن «إلى» تدل على عدم دخول الغاية في المغيا، مع أنها ههنا داخلة فيه.

وتقرير جوابه: أن الشارح أراد بكلمة «إلى» تعيين الحد والغاية، أي الغاية التي لا يكون فيها خلاف من الأعداد في كونها من العدل التحقيقي، فحينئذ معنى كلام الشارح أن العدل التحقيقي في الأعداد التي بلا خلاف ينتهي بـ«رباع ومربع». وإذا عرفت هذا فما قال الفاضل السم في جواب الشبهة المذكورة من أن «إلى» بمعنى «مع» ليس في المقابلة؛ لأن كون «إلى» بمعنى «مع» لم يخرج الكلام عن الأظهرية؛ لأن الأظهرية المذكورة ثابتة مع كون «إلى» بمعنى «مع» على أن نفي الأظهرية عن شيء لا يستلزم نفي الظاهرية عنه، بل يستلزم ثبوتها فيه، ألا ترى أن نفي الأصوبية عن شيء لا يستلزم نفي الصوابية عنه، بل يستلزم ثبوتها فيه، فمن نفى الأظهرية عن كلمة «إلى» لم ينف الظهور عنها، فجاز أن يكون بمعنى «مع» على تقدير ملاحظة الظهور أيضا.

---

(1) يعني إذا كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ أيضا مذكورا مرتين. لا يقال: إن المعنى في «المثنى» مكرر مع عدم تكرار اللفظ. لأنا نقول: إن المعنى غير مكرر في «المثنى»، بل أريد منه فردان من مفهوم واحد لا تكرر ذلك المفهوم. (عصمت الله)

(2) و«قرأت الكتاب جزءا جزءا»، و«جاءني القوم رجلا رجلا»، و«بصرت العراق بلدا بلدا»، فعلم أن الأصل «ثلاثة ثلاثة» إلحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب، وقد جاء «فعال» و«مفعل» في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقا، والمبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوق الأربعة، والسماع مفقود، بل يستعمل مع ياء النسبة، نحو: الخماسي والسداسي. وهكذا قوله: «والصواب مجيئها» إشارة إلى هذا الاستعمال. (تش)

(3) كلاهما منصوبان على الحالية، مؤول بلفظ واحد، أي مفصلا بهذا التفصيل. (مولانا عصمت الله)

والسبب في منع صرف «ثلاث» و«مثلث» وأخواتهما العدل والوصف؛ **لأن الوصفية العرضية** التي كانت في «ثلاثة ثلاثة» صارت أصلية في «ثلاث» و«مثلث»؛ **لاعتبارها**(١) **فيما وضعا له.**

و«**أخر**» **جمع «أخرى»** مؤنث «آخر»، و«آخر» اسم التفضيل؛(٢) **لأن معناه في الأصل: أشد تأخرا،**(٣)

لأن الوصفية العرضية إلخ: إشارة إلى دفع سؤال، تقريره: أن هذه الوصفية عرضية لا أصلية، فلا تكون سببا لمنع الصرف، أما كونها عرضية فلأن «ثلاثة ثلاثة» موضوعة للعدد، فلا يكون فيهما وصفية، ولكن الوصفية عارضة لهما في الاستعمال، نحو: «جاءني القوم ثلاثة ثلاثة». وتقرير الجواب: أن المقصود هو منع صرف «ثلاث» و«مثلث» لا «ثلاثة ثلاثة»، فالوصفية العرضية التي في «ثلاثة ثلاثة» صارت أصلية في «ثلاث» و«مثلث» لاعتبارها، أي الوصفية فيما وضعا له، وكلمة «ما» عبارة عن الموضوع له، والضمير في «له» راجع إليها، والضمير في «وضعا» إلى «ثلاث» و«مثلث»؛ فإن معنى «ثلاث» و«مثلث» بالفارسية: سه سه بودن، أي ذات هي متصفة بالثلاث، فيكون «ثلاث» و«مثلث» موضوعين للمعدود لا للعدد، حتى يكون الوصفية فيهما عارضة.

وفي حاشية السيد قدس سره لـ«المتوسط»: هكذا الوصفية في «ثلاث» مثلا أصلية؛ لأنه معدول عن «ثلاثة ثلاثة»، وهذا التكرير لم يستعمل إلا وصفا، فالوصفية لازمة للمكرر، فتكون أصلية، فما يوجد من المكرر، أعني «ثلاث» تكون أصلية أيضا، وإن لم يكن الوصفية في أسماء العدد، نحو: أحد واثنان أصلية. تم كلامه.

ثم لا يخفى أن «ثلاث» ههنا بضم الثاء؛ لما عرفت من أن معناه: سه سه بودن، بخلاف ما إذا كان بالفتح، كما قالوا، فالظاهر أن يكون «ثلاث» -بفتح الثاء- من أسماء العدد لا بضمها، وعليه يدل ما قالوا: إن أسماء العدد كلها موضوعة للعدد، واستعمالها في المعدود على سبيل المجاز، فإذا قلنا: العشرة نصف عشرون، فيكون «العشرة» حينئذ مستعملة في المعنى الموضوع له، وإذا قلنا: إن لي عليك عشرين درهما، فيكون «عشرين» حينئذ مستعملا في المعنى المجازي.

لاعتبارها فيما وضعا له: يشعر بأن «ثلاث» -بضم الثاء- ليس من أسماء العدد، إلا أن يحمل الوضع فيه على الوضع النوعي؛ إذ في المجاز وضع نوعي، أو يجعل الأعداد أعم من أسماء العدد؛ فإنه صرح بعض الشارحين بكون «ثلاث» و«مثلث» من الأعداد.

وأخر جمع أخرى: لأن جمع المؤنث في «أفعل» التفضيل يجيء على وزنين، كما يجيء جمع المذكر فيه على وزنين، فيقال: آخر، آخران، آخرون، وأواخر، أخرى، أخريان، أخريات، وأخر، فيكون «أخر» جمع «أخرى». مؤنث آخر: أي «أخرى» مؤنث «آخر».

معناه في الأصل أشد تأخرا: لكنه لا يستعمل في هذا المعنى، بل يستعمل بمعنى «غير»، يعني ديگر، كما يقال: «جاءني زيد ورجل آخر»، لكن لا بد أن يكون «الغير» من جنس «زيد» لا من جنس امرأة وغيرها.

وقيل: «آخر» اسم تفضيل؛ لأن اشتقاقه كاشتقاق اسم تفضيل، لأنه يقال: «آخر، آخران، آخرون وأواخر، أخرى، أخريان، أخريات وأخر»، كما يقال: أفضل، أفضلان، أفضلون وأفاضل، فضلى، فضليان، فضليات وفضل. والظاهر أنه لا يحتاج إلى الدليل؛ لأن أصل «آخر» على وزن «أفعل» اسم تفضيل، قلبت الهمزة الثانية بالألف الذي هو مناسب بحركة ما قبله، وهي الفتحة، ثم المعنى =

---

(١) لأن المعنى الموضوع له هو الذات المتصفة بالثلاثة لا مجرد العدد. (عل) (٢) بشهادة الصرف، نحو: آخر، آخران، آخرون، أواخر، أخرى، أخريان، أخريات وأخر، مثل: أفضل، أفضلان، أفضلون، أفاضل، فضلى، فضليان، فضليات، فضل، وكان في الأصل معنى «جاءني زيد ورجل آخر»: رجل أشد تأخرا، أي في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى «غير»، فمعنى «رجل آخر»: رجل غيره، وهذا معنى ما قيل. (تش) (٣) وكل «أفعل» معناه الزيادة فهو أفعل التفضيل، فـ«آخر» اسم التفضيل. (جمال)

ثم نقل إلى معنى «غير».

وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو الإضافة أو كلمة «من»، وحيث لم يستعمل[1] بواحد منها، علم أنه معدول من أحدها، فقال بعضهم: ....

= المذكور -وهو أشد تأخرا- في الأصل لا يكون إلا في «أفعل» التفضيل، فالاشتقاق لازم له، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أن الدليل لا يدل على المدعى؛ إذ اسم التفضيل من المشتقات، والدليل يدل على الاشتقاق، فلا يدل على المدعى، وأيضا أن التأخر الشديد قد يكون في غير اسم التفضيل أيضا. انتهى

معنى غير: لأن معنى «غير» لازم لمعناه. وقياس اسم التفضيل إلخ: قيل: إن هذا القياس إما في اسم التفضيل الذي يستعمل في المعنى التفضيلي، أو في اسم التفضيل مطلقا، أي سواء يستعمل في المعنى التفضيلي أو غيره، فإن كان الثاني فللمنع فيه مجال، وإن كان الأول فمسلَّم، لكنه غير مفيد؛ لكون «آخر» ههنا بمعنى «الغير». والجواب: أن المراد أن قياس اسم التفضيل كذلك باعتبار الأصل، أي بحسب الوضع، فالعدل المعتبر ههنا هو العدل بحسب الوضع، فالجواب باختيار الأول. قال بعض المحشين: إن الدليل لا يستلزم كون «أخر» معدولا عن أحدهما؛ إذ يجوز أن يكون شاذا مخالفا للقياس. انتهى كلامه. أقول: وفيه ما عرفت في «ثلاث» و«مثلث»، فتذكر.

وحيث لم يستعمل إلخ: قيل: لا يعلم ذلك بمجرد ذكر «أخر» بدون ذكره في التركيب، فلا بد أن يذكر في التمثيل تركيبا من تراكيب البلغاء وقع فيه «أخر» بدون واحد من الأمور الثلاثة؛ ليعلم أنه لم يستعمل بواحد منها. وأجيب بأن إيراد «أخر» ههنا إشارة إلى «أخر» الواقع في تركيب البلغاء. قيل: هذا القياس يستدعي أن يكون «آخر» -بمد الهمزة- أيضا معدولا عن «آخر» المستعمل مع أحدها، وليس كذلك؛ لأن فيه وزن الفعل، وسيجيء أن العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان في كلمة واحدة. وأجيب بأنه قد مر أن مجرد وجود الأصل للاسم المعدول غير كاف، بل لا بد من اعتبار إخراجه عنه، ولا حاجة إلى هذا الاعتبار في «آخر» -بمد الهمزة-؛ لوجود العلتين فيه، وهما الصفة ووزن الفعل، ولا بد من ذلك الاعتبار في «أخر» فافترقا. ثم المراد أن أحدا من هذه الأمور الثلاثة يذكر مع اسم التفضيل في التركيب، كما يشعر به بحث اسم التفضيل. وصيغة «يستعمل» في قوله: «وقياس اسم التفضيل أن يستعمل إلخ» أيضا تشعر به، فلا يرد ما قيل: إن استعماله بواحد من هذه الثلاثة إما أن يكون في اللفظ أو أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا، فإن كان الأول فممنوع، وإن كان الثاني فمسلم، لكن لِمَ لا يجوز ان يكون كلمة «من» مقدرة فيه، كما في قوله: الله أكبر، أي أكبر من؟

فقال بعضهم إلخ: قيل: الأولى أن يكتفى بما سبق ذكره، ولا يذكر هذا الكلام؛ لأنه يتوجه عليه أن المعدول عنه إذا كان معرفة فلا بدَّ أن يكون المعدول أيضا معرفة، فإذا كان معدولا عما فيه اللام يلزم أن يكون المعدول عنه والمعدول معا معرفة؛ لأن المعدول في حكم المعدول عنه مع أن المعدول نكرة؛ لأنه وقع صفة للنكرة في قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤)، وإن كان موافقا لموصوفه إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شأن المستعمل باللام، ويتوجه على البعض الثاني أيضا أن اسم التفضيل إذا استعمل بـ«من» يكون مفردا مذكرا، فيلزم عدول المثنى والجمع عن المفرد، ويكون المعدول مطابقا لموصوفه، بخلاف المعدول عنه المستعمل بـ«من».

ويمكن الجواب عن الأول بأنا لا نسلم أن يكون المعدول عنه معرفة؛ لجواز عدم قصد التعريف من الألف واللام، وعن الثاني بأن أفعل التفضيل إذا استعمل بـ«من» يستوي فيه التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، وعنهما بأنه لم لا يجوز أن يكون الموافقة بين المعدول والمعدول عنه في العدل التقديري لا في التحقيقي؟

(١) قد كسر بهذا الكلام ما قرره آنفا من أنَّ المعدولية يعلم من عدم انصرافها، ووجود الأصل من [الأدلة]، اللهم إلا أن يتكلف. (التاشكندي)

إنه معدول عما فيه اللام،[1] أي عن «الأخر»، وقال بعضهم:[2] هو معدول[3] عما ذكر معه «مِن» أي عن «أخر مِن». وإنما لم يذهب[4] إلى تقدير الإضافة؛ لأنها توجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى مثلها، نحو: «حينئذ» و«قبل» و«يا تيم[5] تيم عدي»،[6] وليس في «أخر» شيء من ذلك، فتعين أن يكون معدولًا عن أحد الآخرين. و«جُمَع» جمع «جمعاء» مؤنث «أجمع»،[7] وكذلك «كتع» و«بتع» و«بصع»، وقياس «فعلاء» مؤنث «أفعل» إن كانت صفة ....

---

١ - وفي نسخة: «يذهبا».

أي عن الأخر: جمع «أخرى»؛ لأن الكلام في «أخر» جمع «أخرى». وإنما لم يذهب: بصيغة المجهول، وفي أكثر النسخ: «لم يذهبا» بصيغة التثنية بإرجاع الضمير إلى البعضين المذكورين. لأنها توجب التنوين: أي إذا حذف المضاف إليه سد التنوين مسده، كما في «حينئذ». أو البناء: أي لا يحذف المضاف إليه إلا مع بناء المضاف، كما في الغايات، مثل: «قبل» و«بعد». لا يقال: إن قوله: «وإنما لم يذهب إلى تقدير الإضافة» مما لا يقتضيه السوق والمقام؛ لأنه يقتضي أن يقال: وإنما لم يذهب إلى أنه معدول عما فيه الإضافة على أن التقدير في الإضافة غير معقول. لأنا نقول: المراد أن «أخر» إذا كان معدولا عن «أخر» المضاف لوجب التنوين إلخ، وليس شيء منها في «أخر» فلا يكون معدولا عن «أخر» المضاف، فكان المضاف إليه مقدرا.

أو إضافة أخرى مثلها: في المضاف إليه لا المثل في المضاف، ولكن شرط المضاف في الإضافة الثانية أن يكون تابعا للمضاف الأول، سواء كان تأكيدا للمضاف الأول أو معطوفا عليه، والأول مثل: «يا تيم تيم عدي»، والثاني مثل: «أبوي وأخويه»، أي «أبويه» بحذف المضاف إليه؛ فإن المعطوف عليه في حكمه. مؤنث أجمع: أي «جمعاء» مؤنث «أجمع»، وطريق صرفه هكذا: أجمع، جمعاء، أجمعون، جمع، ولا يكون له تثنية، وكذلك: أكتع، كتعاء، أكتعون، كتع، وكذلك «بتع»، و«بصع» بالصاد المهملة.

وقياس فعلاء مؤنث إلخ: أي القياس في لفظ على وزن «فعلاء»، ويكون مؤنثا لـ«أفعل» كـ«أجمع»، فيكون «أجمع» مذكره. لا يقال: جمع «فعلاء» على وزن «فعالى» أو «فعلاوات» لا يتوقف على أن يكون له مذكر على وزن «أفعل»؛ فإنه لو لم يكن له مذكر على =

---

(١) اعترض عليه بأنه لو كان معدولا عنه يوجب التعريف. وأجيب بأنه معدول لفظا ومعنى، أي عدل عن التعريف إلى التنكير. (عل)

(٢) ورد ذلك بأنه لو كان مع «من» المقدرة لجاز أن يقال: «نسوة آخر» على وزن «أفعل»؛ لأن أفعل التفضيل مادام بـ«من» ظاهرة أو مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له، بل يجب إفراده، ويلزم خروج التثنية والجمع والمؤنث -أي آخران، آخرون، أواخر، أخرى، أخريات- عن «آخر من». (التاشكندي) (٣) يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير، لكن ينبو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع أن المستعمل بـ«من» لا يطابق الموصوف. (عبد الغفور)

(٤) بصيغة المعلوم، أي لم يذهب ذاهب، أو لم يذهب أحد. (٥) التيم في اللغة: التعبد، ثم جعل علَما للإنسان، ثم سميت به قبائل العرب، كتيم بن غالب، وتيم الله، وتيم بن مرة، وتيم بن عبد مناة، كل تيم أبو قبيلة، فاشتهرت بأبيها. (٦) فإن أصله: «يا تيم عدي»، فلما حذف المضاف إليه وجب أن يليه تركيب إضافي، فقيل: «يا تيم تيم عدي»؛ لما ذكر. (محرم آفندي) (٧) صيغة اسم تفضيل، أي أتم وأكمل جمعا، ولكن جردت [عن] الزيادة في الاستعمال، فصارت كـ«أحمر»، فأنث قياسا على «جمعاء».

في التصحيح

أن تجمع ' على فُعْلٍ، كـ«حمراء» على «حمر»، وإن كانت اسما أن تجمع على «فعالى» أو «فعلاوات»،
في التكسير وعليه أبو علي (عف)
كـ«صحراء» على «صحارى» أو «صحراوات». فأصلها إما «جُمْع» أو «جماعى» أو «جمعاوات»، فإذا اعتبر إخراجها عن واحدة منها تحقَّق العدل، فأحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الأصلية، وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسمًا، وفي «أجمع» وأخواته أحد السببين وزن الفعل
معنى العلة: تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له. (ج)
والآخر الصفة الأصليَّة، **وعلى ما ذكرنا** ....

= وزن «أفعل» أيضا يجمع على «فعالى» أو «فعلاوات»، كـ«صحراء» على «صحارى» أو «صحراوات» مع أنه لم يكن له مذكر على وزن «أفعل»، كـ«أصحر». لأنا نقول: لما كان له مذكر على وزن «أفعل» في خصوص المادة، فقال كذلك. قيل: «فعلاء» إنما يجمع على «فعل» إذا جمع مذكره على «فعل» أيضا، مع أنه جمع «أجمع» على «أجمعون» لا على «جمع» بسكون الميم، وبعبارة أخرى أن «فعلاء» «أفعل» إنما يجمع على «فعل» إذا لم يجمع مذكره بالواو والنون أو بالياء والنون مع أنهم قالوا: «أجمعون» و«أجمعين»، إلا أن يقال: هذا الجمع من الشواذ.

ولا يخفى أن معنى هذا الترديد المستفاد من قوله: «إن كانت صفة أن تجمع إلخ»: أن «جمعاء» في الأصل صفة، وصار اسما بغلبة الاسمية، فمن لاحظت أصله يجمع على «فعل»، ولو لاحظت اسميته يجمع على «فعالى» أو «فعلاوات». قيل: إن «فعلاء» لو كان اسما لكان «أجمع» أيضا كذلك، و«أفعل» إذا كان اسما يجمع بالواو والنون إذا كان علما، وليس «أجمع» علما، فلا يصح أن يجمع بالواو والنون، وإن كان صفة يجمع بالواو والنون إذا لم يكن «أفعل فعلاء» كما سيجيء في بحث الجمع. وأجيب بأنه شاذ، وقيل: إنه علم جنس.

تجمع على فعالى: في التكسير، وعلى «فعلاوات» في التصحيح. وعليه أبو علي.

وإن صارت بالغلبة إلخ: أي لا تضرّ الغلبة، أي غلبة الاسميّة في باب التأكيد على الوصفيّة الأصلية، كقولك: «جاءني القوم أجمعون كلهم»؛ فإن «أجمعون» تأكيد «القوم»، ولا يكون المراد من «أجمعون» هو الذات المتصفة بالجمعية حتى يتحقق الوصفية فيه، بل صار اسما، فيكون المراد منه جماعة مخصوصة. قيل: لو كان «أجمع جمع» صفة، فإما أن يكون من باب «أحمر حمراء» أي باعتبار أنه أفعل الصفة، كـ«أحمر»، أو من باب الأفضل، أي باعتبار أنه أفعل التفضيل، فإن كان الأول لم يصحّ جمع «أجمع» على «أجمعون»؛ لأن جمعه باعتبار الأصل، أي أفعل الصفة هو «فُعْل»، كـ«حمر»، وباعتبار معناه الاسميّ على «أفاعل»، كـ«أساور». وإن كان الثاني لم يكن مؤنث «أجمع» «جمعاء»، بل يجب أن يكون مؤنثه «جمعى» بضم الجيم. وأجاب عنه الشيخ الرضي بأنه اسم التفضيل في الأصل، فمعنى «قرأت الكتاب أجمع»: أنه أتمّ جمعًا في قراءتي من كل شيء، ثم جرّد عن معنى الزيادة، فعدل عن لوازم اسم التفضيل، فهو كـ«أحمر»، فصار في حكم «أحمر» لفظا ومعنى، فيصحّ أن يكون مؤنثه «جمعاء»، كـ«حمراء». ثم العدل والصفة الأصلية إنما يكون في «جمع»، وأما في «أجمع» وأخواته، كـ«أجمعان» و«أجمعون» وغيرهما فوزن الفعل مع الصفة، كما ذكره، و«أجمع» اسم تفضيل دون «أحمر» و«أبيض» و«أعور»؛ لأن اسم التفضيل لا يجيء من اللون والعيب.

وعلى ما ذكرنا: من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الأصلية وتبيينه بالأمثلة. «لا يرد الجموع الشاذّة»: أي لا ينتقض التفسير بها، =

---

(١) واعترض عليه بأن «فعلاء» [إنما] تجمع على «فعل» إذا كان مذكره مجموعا على «فعل» أيضا، و«أجمع» مجموع على «أجمعون» لا على «جمع». (عبد الغفور)

لا يَرد الجموع الشاذة،[1] كـ«أنيب» و«أقوس»؛ فإنه لم يعتبر إخراجهما عما هو القياس فيهما، كـ«الأنياب» و«الأقواس»، كيف؟ ولو اعتبر جمعهما أوَّلًا على «أنياب» و«أقواس» فلا شذوذَ في هذه الجمعية، ولا قاعدةَ للاسم المخرج؛ ليلزم من مخالفتها الشذوذ، فمن أين يحكم فيهما بالشذوذ؟ ومن هذا تبيَّن الفرق بين الشاذ والمعدول.

أو تقديرًا أي خروجًا كائنًا عن أصلٍ مقدَّر مفروض يكون الداعي[2] إلى تقديره وفرضه منعَ الصرف

= ولك أن تجعل إشارة إلى قوله: «ولكن لا بدَّ في اعتبار العدل من أمرين، أحدهما: وجود الأصل للاسم المعدول، وثانيهما: اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل». وإنما أعاد إخراج الجموع الشاذَّة ههنا؛ للاهتمام بشأنها؛ فإن فيما سبق كان بمجرد منع، وههنا يكون استدلالًا وإثباتًا على كونها جموعًا شاذّة بقوله: «وكيف ولو اعتبر إلخ» فلا يرد حينئذ ما قيل من أن ذكرها مكرر ههنا لا احتياج إليه؛ لإخراجها في ضمن التعريف. ولقائل أن يقول: ما وجه إيراد الاستدلال في خاتم الأمثلة وعدم إيراده في ذيل المنع فيما سبق، إلا أن يقال: إيراده في آخر الأمثلة؛ للاهتمام بشأنها في الإخراج، أو يقال: إخراجها ههنا بالمنع بعبارة أخرى غير عبارة المنع التي سبقت في تعريفه؛ فإن قوله: «فإنه لم يعتبر إخراجهما إلخ» إشارة إلى المنع بعبارة أخرى، بأنا لا نسلِّم اعتبار الإخراج فيهما عما هو القياس فيهما مع أن اعتبار الإخراج معتبرٌ في العدل، كما سبق من أن الفرعية لا يتحقق بدون ذلك الاعتبار، فحينئذ قوله: «وكيف ولو اعتبر إلخ» سندٌ لهذا المنع أو استدلالٌ، فيكون هذا المنع ههنا للاهتمام بشأنها.

لم يعتبر إخراجهما إلخ: وإنما يكون ذلك الاعتبار إذا جُمِعَ «القوس» و«الناب» أوّلا على «أقواس» و«أنياب»، ثم اعتبر إخراج «أقوس» و«أنيب» عنهما. لو اعتبر جمعهما أولا: أي بدون جمع «القوس» و«الناب» أوّلا على «أقواس» و«أنياب».

ولا قاعدة إلخ: أشار به إلى جواب سؤال، تقريره: أن إطلاق الاسم الشاذّ على الجموع الشاذّة لا يتوقّف على ما ذكره سابقا؛ لأنه جاز أن يكون شذوذها لمخالفتها بالقاعدة للاسم المخرج، لا بما ذكره فيما سبق. فأجاب بقوله: «ولا قاعدة إلخ».

أين يحكم إلخ: لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون شذوذها لمخالفتها للاستعمال، فإن مخالفة القاعدة كما يكون سببا للشذوذ، كذلك مخالفة الاستعمال يكون سببا له. لأنا نقول: الجموع الشاذّة مستعملة بينهم. تبين الفرق إلخ: فإن الشاذَّ هو الذي لا يكون موافقا للأصل، والمعدول هو الذي يكون موافقا له. الداعي إلى تقديره إلخ: لا يقال: هذا ينافي ما ذكره سابقا في ذيل قوله: «واعلم أنا نعلم قطعا أنهم إلخ»؛ إذ يفهم منه أن الداعي إلى تقديره أمور ثلاثة: وهي وجدان عمر غير منصرف في كلامهم، وعدم وجدانهم فيه سببا ظاهرا غير العلمية، وكون العدل صالحا للاعتبار فقط دون غيره. لأنا نقول: إن المذكور فيما سبق هو الداعي إلى تقدير العدل، =

---

(١) الأولى أن يذكر هذا الكلام قبل تقسيم العدل إلى التحقيقي والتقديري ذيل التحقيق الذي ذكره بقوله: «واعلم أنا نعلم قطعا» إلى قوله: «فانقسام العدل إلخ»، بل الأولى إيراد قوله: «كيف ولو اعتبر» فيما قال: «وأما المغيرات الشاذة» كما قلنا: وكان المعتبر في الشذوذ المخالفة المطلقة للقياس، وتلك المخالفة منتفية في العدل؛ لأن اعتبار إخراجه كما هو القياس، كأنه يدخل تحت القياس. (تش)

(٢) فيه أن الداعي ههنا أمور ثلاثة، أحدها: منع الصرف، وثانيها: عدم وجدان علة أخرى سوى العلمية، والثالث: عدم صلاحية علة أخرى للاعتبار سوى العدل. والجواب: أن الداعي يكون أمرا وجوديا، وهو منع الصرف ههنا لا غير، وأما الأمران الآخران العدميان فهما ارتفاع المانع، ولا يقال لهما: الداعي. (عت)

لا غير، كـ«عمر»، وكذلك «زفر»؛ فإنهما لمَّا وُجدا غير منصرفين، ولم يوجد فيهما سببٌ ظاهرٌ إلا العلمية[١] اعتبر فيهما العدل، ولمَّا توقَّف اعتبار العدل على وجود الأصل، ولم يكن فيهما دليلٌ على وجوده غير منع الصرف، قُدِّر فيهما أنَّ أصلَهما «عامر» و«زافر» عدلا عنهما إلى «عمر» و«زفر»،
قبل العلمية بمعنى السيد (محشي)

ومثل باب «قطام» المعدولة عن «قاطمة»، وأراد ببابها[٢] كلَّ ما هو على «فعال» علَما للأعيان المؤنثة[٣]
اسم امرأة — أي باب «قطام»

= وأما المذكور فيما نحن فيه الداعي إلى تقدير الأصل المعدول عنه، فلا منافاة حينئذ.

كعمر إلخ: خبر مبتدأ محذوف، أي يكون ذلك الخروج كخروج «عمر»، و«عمر» قبل العلمية جمع «عامر»، و«زفر» قبل العلميَّة بمعنى «السيد». ثم إن العطف في قوله: «وكذلك زفر» مغن عن ذكر قوله: «كذلك»، إلا أن يقال: إن الكاف في قوله: «كعمر» للتمثيل لا للتشبيه، فلا بدَّ حينئذ من ذكر «كذلك».

ومثل باب قطام: ولا يخفى أن ما يفهم من لفظ «المثل» يفهم من لفظ «الباب» أيضا، فتقدير «المثل» مما لا يحتاج إليه، إلا أن يقال: إن التقدير للمشاكلة بقوله: «كعمر» لا لقصد المعنى. المعدولة عن قاطمة: وإنما لم يقل: «عن قاطم» بدون التاء، كما قال: «عامر» و«زافر»، ولم يقل: «عامرة» و«زافرة»؛ لأن في معنى «قطام» التأنيث؛ لأنها اسم امرأة، فينبغي أن يكون المعدول عنه أيضا مؤنثا.

على فعال علما إلخ: التقييد بالعلم احتراز عما لم يكن علمًا، بل كان صفة، مثل: «فساق» بمعنى «فاسقة»، والتقييد بالأعيان -جمع العين- احتراز عما لم يكن علما للأعيان الخارجية بل كان علما للمعنى، كـ«فجار» -بكسر الفاء- بمعنى «الفجور». والمراد بالعين حيث الأمر المؤنث القائم بذاته، كـ«الامرأة» و«الناقة» و«الأرض» و«الكوكب»، ويقابله المعنى المؤنَّث، وهو المعنى القائم بغيره كـ«الكتابة» مثلًا. والتقييد بالمؤنَّث احترازٌ عما يكون مذكرا، مثل: «كلاب» و«علاب».

واعلم أن «فعال» اسم فعل، كـ«نزال» مبنيٌّ اتفاقا، وكذا «فعال» مصدر، كـ«فجار»، أو صفة، كـ«فساق». وأما «فعال» الذي هو علم للأعيان المؤنَّثة ففيه الخلاف، وهو المراد بقوله: «إن فعال مبني عند أهل الحجاز». ثم اعلم أن بناء الكلام على أن قوله: «كعمر ومثل باب قطام» تمثيلٌ لتقدير العدل في المعرب الذي هو غير منصرف، فلا بدّ أن يراد بـ«باب قطام» ما أراد الشارح بقوله: «وأراد ببابها كل ما هو على فعال إلخ»؛ ليطابق المثال بالممثَّل؛ لأنه معرب عند بني تميم، بخلاف ذوات الراء. فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أنا لا نسلِّم أن مراد المصنف بـ«باب قطام» كل ما هو على «فعال» علما للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء، لِمَ لا يجوز =

---

(١) أما انتفاء الوصف والتأنيث فلكونهما علمَين للمذكر وتضادّ الوصف والعلمية والتذكير والتأنيث، وأما انتفاء العجمة وغيرها فلكونهما عربيين، وكون كل منهما موحّدة مفردة، وليس فيهما ألفٌ ونون مزيدتان، وليسا على وزن الفعل، فلم يجئ الفعل على هذا الوزن. (علوي)

(٢) اعلم أن وزن «فعال» على أربعة أنواع: ١- اسم فعل، كـ«نزال»، وهو مبني. ٢- وصفة للمؤنث، كـ«فساق» بمعنى «فاسقة». ٣- وعلم لمعنى المصدري، كـ«فجار» للفجرة، وهما أيضا مبنيّان؛ لمشابهتهما لـ«نزال» وزنا وعدلا، لا وزنا فقط؛ لئلا يرد نحو: «سحاب» و«حيام»؛ فإنهما معربان. ٤- وعلم الأعيان المؤنثة، وهو مبنيّ عند أهل الحجاز؛ لمشابهته لـ«نزال» وزنا تحقيقا لا تقديرا، وأكثر بني تميم على أن ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن، كـ«حضار»، وغير ذوات الراء، كـ«قطام» معربة غير منصرفة؛ للعلمية والتأنيث، وأقلّهم على إعرابه وعدم انصرافه، كان ذات الراء أو لا، فظهر فائدة القيود المذكورة في تعيين «باب قطام». (التاشكندي)

(٣) المراد القائم بنفسه كـ«المرأة» و«الناقة» و«الأرض» و«الكوكب»، وفي مقابلته المعنى المؤنث، وهو المعنى القائم بغيره كـ«الكتابة» و«التجارة». (عصمت)

من غير ذوات الراء(١) في لغة بني تميم؛ فإنهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملًا له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة، مثل: «حضار» و«طمار»، فإنهما مبنيتان، وليس فيهما(٢) إلا سببان: العلمية والتأنيث. والسببان لا يوجبان البناء، فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء،(٣) فلمّا اعتبروا فيهما العدلَ لتحصيل سبب

= أن يكون مراده بهذا الباب كل ما هو على «فعال» علما للأعيان المؤنثة، سواء كان من ذوات الراء أو من غيرها؟ لا يقال: إن هذا غير صحيح؛ لأن ما هو من ذوات الراء عند من قدر فيهما العدل مبنيّ، فليس مما نحن فيه؛ فإن الكلام في المعرب. لأنا نقول: كون الكلام في المعرب يقتضي أن لا يبحث عن المبني أصالة، ولا يلزم منه أن لا يبحث عنه بالتبعية أيضا؛ لأنه تمثيل، والتمثيل ليس يبحث عنه. انتهى كلامه.

في لغة بني تميم: أي في مذهبهم. نحو حضار وطمار: وفي بعض النسخ: «ووبار». قيل: «حضار» علم لكوكب، ونقل عن «القاموس» أنها اسم جبل. و«طمار» علم لجنس المكان المرتفع. و«وبار» أرض في اليمن.

وليس فيهما إلا سببان: قيل: المراد إما أنه ليس فيهما من أسباب منع الصرف إلا سببان، أو ليس فيهما من أسباب البناء إلا سببان، أو ليس فيهما شيء أصلا إلا سببان، فإن كان الأوّل فهو وإن كان صحيحا، لكن ليس له فائدة؛ لأنه في صدد بيان بنائه حيث قال: «فإنهما مبنيان». وفي بعض النسخ: فإنها -أي حضار- مبنية، فينبغي أن يقال بدل قوله: «وليس فيهما إلا سببان»: «وليس فيهما إلا الموافقة في الوزن، وبمجرّد الموافقة فيه لا يوجد البناء، فقدّر العدل لتحصيل البناء». وإن كان الثاني فهو باطل؛ لأن هذين السببين ليسا من أسباب البناء. وإن كان الثالث فهو باطل أيضا؛ لأن لهما أوصافا كثيرة غير هذين السببين، كموافقة الوزن، هذا ما تعرّضوا به، ومنهم الفاضل السمرقندي إلا أن الفاضل المذكور حرّر هذه الشبهة على وجه لا يتمّ بيان الشقوق فيها، بل هو غلط فارجع إليه حتى يتبين لك ما ذكرنا. أقول: يمكن الجواب عنه باختيار الثاني بجعل الاستثناء منقطعا لا متّصلا، حتى يرد ما ذكروه والقرينة على كون الاستثناء منقطعا قوله: «والسببان لا يوجبان البناء»؛ فإن هذا كلامه يشعر بأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه؛ لأن معناه: والحال أنهما ليسا من الأسباب الموجبة للبناء.

العدل لتحصيل سبب البناء: أي لينضم إلى مناسبتهما لـ«نزال» وزنا مناسبتهما له عدلا، فيحصل البناء، وذلك لأن مجرد المناسبة الأولى لا يوجب البناء، وإلا لبني «سلام» و«كلام» و«سحاب»، وإنما عنوا ببنائها؛ ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء؛ إذ كسر الراء مصححة للإمالة المطلوبة المفهومة من قوله: «حملا على نظائره»، ولأن الراء ثقيل؛ لكونه حرفا مكررا، والثقيل يستدعي الخفّة، والبناء أخف من الإعراب؛ لأن البناء بحركة واحدة بلا تنوين وحركات ثلاث.

وقيل: إنما التزموا بناءهما؛ لأنهما لفظان طويلان؛ لأنهما يشتملان على حرف زائد، وهو الألف، فاعتبر البناء للخفّة. لا يقال: هذا لو صحّ يلزم أن يكون غير ذوات الراء أيضا مبنيا كـ«قطام»؛ لاشتماله على حرف زائد، فيكون طويلا ثقيلا. لأنا نقول: في ذوات الراء ثقل آخر؛ فإن الراء ثقيل؛ لأنه مكرر في اللسان، فبينهما فرق. ثم إن «حضار» مبني؛ لأنها مشابه لـ«نزال» المشابه للأمر؛ لأنه بمعنى «انزل» بكسر الهمزة. ووجه المشابهة بين «حضار» و«نزال» أن كل واحد منهما معدول عن شيء؛ فإن «نزال» معدول عن «انزل»، =

---

(١) إنما قيّد به؛ لأن ذوات الراء مبنيّة بالاتفاق، ومنع الصرف فرع الإعراب، فلا يكون أمثلته لغير المنصرف. وإنما كان ذوات الراء مبنيّة؛ لأن الراء أصل في الإمالة التي هي المطلوب عندهم، وشرط الإمالة أن يكون قبل الألف أو بعده كسرة، وليس ههنا قبل الألف كسرة، فلا بدّ أن يبنى لتحقق الكسرة بعده. (علوي) (٢) شيء من الأسباب الموجبة للبناء المبينة في أول المبنيات. (حم)

(٣) أي لتحصيل أحد جزأي سبب البناء، أو أطلق السبب على الجزء الأخر؛ إذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء «سلام» و«كلام». (جمال)

البناء اعتبروا فيما عداها مما جعلوه معربًا غير منصرف أيضًا؛ حملًا على نظائره مع عدم الاحتياج إليه؛ لتحقُّق السببين لمنع الصرف: العلمية والتأنيث، فاعتبارُ العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره، لا لتحصيل سبب منع الصرف، ولهذا يقال: ذكر «باب قطام»[1] ههنا ليس في محلّه؛ لأن الكلام فيما قدّر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف. وإنما قال: «في تميم»؛ لأن الحجازيين يبنونه، فلا يكون مما نحن فيه، والمراد من بني تميم أكثرهم؛ فإنَّ الأقلِّين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية، بل جعلوها غير وهو غير المنصرف منصرفة، فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها.

الوصف وهو كون الاسم دالًّا على ذات مبهمةٍ مأخوذةٍ[2] مع بعض صفاتها، ....

= وكذا «تراك» معدول عن «اترك» بضم الهمزة. ثم الظاهر أن يكون العدل في ذوات الراء تحقيقيًا لا تقديريا، فـ«انزل» بكسرتين أمر من «نزِل ينزِل» بضم العين، فقياسه أن يجيء بضمتين، فلما جاء بكسرتين علم أنه -أي «انزل» بكسرتين- معدول عنه، أي عن «انزُل» بضمتين. وكذلك «اترك» بضمتين أمر من «ترك يترك» بفتح العين.

لا يقال: قد سبق أن تقدير العدل إنما يكون لمنع الصرف لا غير. لأنا نقول: ذلك في غير المنصرف، وفي المبني يكون سبب اعتباره البناء أيضا. لا يقال: لو كان اعتبار العدل سببا للبناء فكان «قطام» أيضا مبنيًا؛ لاعتباره فيها. لأنا نقول: ليس فيها عدلٌ حقيقةً. بل قد اعتبروا لغرض الاطراد، والاعتبارات لا تؤثر إلا في حقّ ما اعتبر فيه أصالة؛ لئلا يلزم بطلان السعي والغرض، فإن قدّر العدل للبناء لزم البناء، كما في ذوات الراء، وإن قدّر للاطراد في تقدير العدل فلا وجه للبناء.

ولهذا يقال: ذكر باب قطام إلخ: وأجيب بأن قوله: «قطام» ليس مثالا بل نظير، وذكره استطراديّ، وفيه إشارة إلى أن تقدير العدل لا يلزم أن يكون لمنع الصرف فقط، بل تقديره في غير المنصرف قد يكون للحمل على الأخوات. وقال بعض الشارحين: إن المراد بالعدل التحقيقي ما كان عليه دليل غير منع الصرف واطراد الباب، والتقديريّ بخلاف ذلك، فلا يشكل حينئذ بنحو: «قطام».

والوصف: عطف على «اعتبار العدل». وهو كون الاسم دالا إلخ: وإنما فسّره به، لا بـ«الدال»؛ لأنه هو السبب لمنع الصرف. والحاصل: أن الوصف قد يطلق بمعنى «الصفة»، وهو الاسم الدالّ على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، وقد يطلق بمعنى «الوصفية»، وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، ما هو سبب لمنع الصرف هو الوصفية؛ لأنها حالة في الاسم الغير المنصرف، لا الصفة؛ لأنها عين ذلك الاسم، فلذا اختار المعنى الثاني في تفسيره.

على ذات مبهمة: لم تتعيّن ببعض الصفات التي أخذت معها، ولُوحِظَت تلك الصفات معها. قيل: هذا التعريف ليس بجامع؛ لأنه [لا] يصدق على الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى ذات معيّنة، كالفيّاض الذي هو مأخوذ من «الفيض» الذي هو كثرة الماء؛ =

(١) قال صاحب «المتوسط»: أنا وجدت نسخة مقروءة على المصنف، ولم يكن فيها لفظة «قطام»، فسألت قارئها عنها؟ فقال: حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه؛ لعدم مطابقتها المقصود. (ج)

(٢) معه أو لا، وإن كان الأول فهو صفة، وكونه دالًّا عليها وصف، وإن كان الثاني فهو اسم، وكونه غير دال عليها اسمية، والمراد =

سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع، مثل: «أحمر»؛ فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها
القرينة على هذا التعميم قوله «شرطه» (رحمن)
التي هي الحمرة، أو بحسب الاستعمال، مثل «أربع» في «مررت بنسوة أربع»؛ فإنه موضوع لمرتبة
قيل والذكورة أيضا (ح)
معينة من مراتب العدد، فلا وصفيةَ فيه بحسب الوضع، بل قد تعرضه الوصفية، كما في المثال المذكور؛

= فإنه يدلُّ على ماء كثير، لا على ذات ما لها الكثرة المائية؛ فإنه بعيد، وكذلك المصغّر يدلّ على ذات معيّنة متصفة بالحقارة مع أنه وصف أيضا؛ فإن «أُدير» بضم الهمزة وفتح الدال مصغر «أدور» بفتح الهمزة وضمّ الدال جمع «دار» يدل على دور متصفة بالحقارة مع أنه وصف، ولهذا كان غير منصرف بالوصفيّة ووزن الفعل الذي كان في المكبر؛ فإن التصغير لا يخل لوزن الفعل فيما أوله أحد الزوائد.

فالأولى أن يقال: هو كون الاسم دالًا على ذات مبهمة لم تتعيّن إلا ببعض الصفات المأخوذة معها كأحمر، أو بما قيس إليه ذلك البعض، وهو الذات المعيّنة، كـ«فياض» و«أدير»؛ فإن الحقارة وصف يدلّ على ذات مبهمة لم تتعيّن إلا بما قيس إليه ذلك البعض، وهو المصغّر أعني «أدير» المتصف بالحقارة. وإن قلت: إذا كان المصغّر وصفا فيكف يصحّ منع صرف «طليحة» بالعلمية والتأنيث. قلنا: هذا من باب توسّعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغّر والمكبّر.

قيل: التعريف ليس بجامع؛ لعدم صدقه على «رحمن» و«رحيم»؛ لأنهما لا يدلّان على ذات مبهمة؛ لأن المراد منهما هو الذات المعيّنة. وأجيب بأن المراد هو الدلالة على ذات مبهمة بحسب أصل الوضع، وإنهما بحسب الوضع عامّان يتناولان الواجب وغيره، ثم استعملا في الواجب؛ لغلبة الاسميّة، كما في «الأسود». وفيه نظر؛ لأنه حينئذ لا يحتاج إلى قوله: «وشرطه أن يكون وصفا في الأصل»؛ لاعتبار القيد «بحسب الوضع» في التعريف، وأيضا لا يحتاج إلى قوله: «سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع» إلا أن يقال: إيراده للتوضيح والتصريح بما علم ضمنا. قيل: التعريف ليس بمانع؛ لصدقه على «إله» بكسر الهمزة ومدّ اللام؛ لأن معناه المعبود، وهو وصف. أجيب بأن المعتبر في الوصف أن يكون مقصودا، ومعناه المعبود غير مقصود؛ لأن المقصود من «الإله» هو الذات المعيّن.

سواء كانت هذه إلخ: القرينة على هذا التعميم قوله: «وشرطه إلخ». مع بعض صفاتها التي هي الحمرة: والذكورة. وزاد قيد «الذكورة» مولانا عص. قال الفاضل السم: وفيه أن مثل الذكورة والأنوثة لو كانت من جملة الصفات التي كان الأخذ معها موجبا للوصفية يلزم أن يكون جميع الأسماء النكرة وصفا؛ لأنها تدل على ذات مبهمة مأخوذة مع الذكورة والأنوثة، فيلزم أن يكون مثل «إنسان» و«فرس» و«حيوان» و«حجارة» و«تجارة» و«كتابة» وصفا، وليس كذلك. انتهى كلامه.

أقول: دلالة «الأحمر» على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها إنما تكون بحسب الوضع بدليل قوله: «سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل أحمر» فحينئذ ما قال الفاضل السمرقندي على ما عرفته آنفا: ليس بشيء؛ لأنه ليس دلالة شيء من الأمور المذكورة على الذكورة والأنوثة بحسب الوضع، بخلاف دلالة «أحمر» على الذكورة؛ فإن «الإنسان» مثلا يدل على الحيوان الناطق بالوضع، وكل واحد من الذكورة والأنوثة خارج عنه بخلاف «أحمر»؛ فإن معناه شيء يذكر له الحمرة، فالذكورة داخلة في مفهومه، وأيضا المراد من الدلالة على ذات مبهمة هو الدلالة على الذات المختلفة الحقائق؛ لأن الذات المبهمة إنما تكون على هذا التقدير، ولهذا قالوا: إن «أدور» بضم الدال معناه: دور معيّنة متصفة بالحقارة، كما عرفت في صدر هذا السبب.

= بالصفة المأخوذة في تعريف الوصف: الأمر القائم بالشيء، وخرج بقيد «الإبهام» ما دلّ على ذات معيّنة، وبقيد «مع بعض صفاتها» خرج أسماء الزمان والمكان والآلة؛ إذ «المضرب» مثلا مكان فيه الضرب، لا مكان له الضرب. (التاشكندي)

فإنه لمّا أُجري[1] فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الأعداد عُلم أن معناه: مررت بنسوة موصوفة[2] بالأربعيَّة، وهذا معنى وصفيٌّ عرض له في الاستعمال، لا أصليٌّ بحسب الوضع.

والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصليُّ لأصالته، لا العَرَضيُّ لعَرَضيته، فلذلك قال المصنف رحمه الله: شرطه أي شرط الوصف في سببية منع الصرف[3] أن يكون وصفًا في الأصل الذي.......

أجري إلخ: ولفظ «أجري» يستعمل في موضع كان شيءٌ صفةَ شيءٍ أو حالا عنه، وههنا المراد هو الأول. لأصالته: وقوته؛ لأن الأصل في الاسم الانصراف، ومنع الصرف على خلاف الأصل، ففي الوصف الأصليّ قوة يصرف الأصليّ إلى غيره، بخلاف العرضيّ.

لا العرضي لعرضيته: قال مولانا عب: فإنه في معرض الزوال، فكأنه لم يثبت، والسبب الرافع للأصل -وهو ههنا الصرف- لا يكون إلا إذا كان راسخا. قال الشيخ الرضي: لم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضيّ، والاستدلال على ذلك بانصراف «أربع» مع وجود وزن الفعل والوصف العرضيّ فيه: مدخول؛ لأنا لا نسلّم أن يكون انصرافه للوصفية العارضيّة، لِمَ لا يجوز أن يكون انصرافه لعدم وجود شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء؛ فإنه يقبل التاء حيث يقال: أربعة؟ وأجاب بعضهم بأن هذه التاء ليست عارضة على «أربع»، كما هي عارضة في «يعمل»، وإلا كان «أربع» مذكّرا مقدّما على «أربعة»، مع أن المذكر هو «أربعة» وللمؤنث «أربع»، والمذكر مقدم على المؤنث؛ لأنه أصل، والمؤنّث فرع.

وقيل في ردّه: هذا ليس بشيء؛ لأنه إذا جاز أن لا يعتدّ بالوزن الأصلي في «يعمل» بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن، فكيف يعتدّ بسبب بالوزن العارض في «أربع» مع كونه في الأصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن. قال السيد قدّس سره: وليس بشيء ما قيل: إن المراد من عدم قبول التاء عدم قبول تاء التأنيث، والتاء في «أربعة» للتذكير لا للتأنيث؛ لأن قولك: «أربعة رجال أو زيدين» باعتبار الجماعة. انتهى. والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور، ويؤيّده ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف، وعدم انصراف قولهم: «أربعة نصف ثمانية». وأجاب المصنف بأن المراد عدم قبول التاء إذا كان دخولها قياسا، وليس دخولها في «أربعة» قياسا، بل على خلاف القياس والقاعدة؛ لأن القياس والقاعدة دخولها على المؤنّث. انتهى حاصل ما قال مولانا عب.

وصفا في الأصل إلخ: قال قدس سره في الحاشية: وإنما كان الوضع أصلا، لتفرّع الدلالات المعتبرة عليه. انتهى. أي لتفرع الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الإفادة والاستفادة على الوضع صار الوضع أصلا؛ لأن الأصل ما يبتنى عليه شيء، فيكون الدلالات الثلاث فرعا للوضع لاعتبار الوضع في مفهوماتها، فيكون الوضع أصلا. لا يقال: لا منع لظرفية الوضع للوصف. لأنا نقول: لما صار الوضع أصلا، والدلالة فرعا له فصحّ نسبة الدلالة التي هي وصف إلى الوضع بكلمة «في» لتوهم أن اشتمال الأصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف، فيكون الوضع ظرفا حكميّا بالنسبة إلى الدلالات؛ لأن الدلالات تحصل منه فكأنها فيه. أو نقول: المضاف =

---

(١) يعني أن «الأربع» في الأصل موضوع لمرتبة من العدد القائم بالمعدود، وقد استعمل بمعنى ذات له الأربعية بقرينة إجرائه على النسوة، وهو معدود، لا عددٌ، فهو دالٌّ على معنى مأخوذ مع بعض صفاته، وهو المرتبة من العدد، وتلك الدلالة إنما هي بحسب الاستعمال وبقرينة إجرائه على المعدود. (تش)

(٢) أراد أنه موصوف بـ«الأربع»؛ لأن الموصوف بالأربعية «الأربع»، لا «نسوة»، وذلك ظاهر. (التاشكندي) (٣) لا شرطه مطلقا، وإلا لم يتحقق الوصف العارضيّ؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط. والأظهر أن يقول: شرط تأثيره. (التاشكندي)

هو الوضع[١] بأن يكون وضعه على الوصفية، لا أن تعرضه الوصفيةُ بعد الوضع في الاستعمال، سواء بقي على الوصفية الأصلية أو زالت عنه، فلا تضُرُّه بأن تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبةُ، أي غلبة الاسمية على الوصفية، ومعنى الغلبة:[٢] اختصاصه[٣] ببعض أفراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، كما أن «أسود» كان موضوعًا لكل ما فيه سوادٌ، ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج

= محذوف، أي شرطه أن يكون وصفا في زمان الوضع بأن كانت الوصفية وقت الوضع.

قال الفاضل السمرقندي: يجوز جعل قوله: «في الأصل» خبر «أن يكون»، فلا حاجة حينئذ إلى تقدير «وصفا» حتى يتوهّم جعل الاسم والخبر أمرا واحدا. انتهى كلامه. أقول: إنما قدّر قوله: «وصفا»؛ لأن قوله: «أن يكون» في تأويل «الكون»، ولا يجوز أن يقال: شرطه كون الوصف في الأصل، أي في الوضع؛ فإنه ليس هذا الكون في الأصل، بل يكون الوصف فيه، فلذا قال: شرطه كون الوصف وصفا في الأصل، ثم ما قال الفاضل السمرقندي من أنه يتوهّم أن يكون الاسم والخبر شيئا واحدا: ليس بشيء؛ لأن معناه أن شرطه أن يكون الوصف -أي المسمى بالوصف الاصطلاحي- وصفا في الأصل.

فلا تضره بأن تخرجه إلخ: الفاء للتفريع. وأشار بقوله: «بأن تخرجه إلخ» إلى دفع ما يقال: إن الوصفية تزول بغلبة الاسميّة؛ لأنها وإن زالت بالغلبة في الجملة، ولكنها لم تخرجها عن سببية منع الصرف، أي سببيتها باقية.

ومعنى الغلبة اختصاصه إلخ: والحاصل: أن معنى الغلبة أن يكون اللفظ في الأصل عامًّا للأشياء، ثم اختص ببعضها؛ لكثرة الاستعمال فيه بحيث لا يحتاج في الإطلاق عليه إلى قرينة. وذهب الشيخ الرضي إلى أن غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي، فإذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفيّ اسمًا محضًا، وإن خرج عن كونه وصفا لفظا؛ لعدم صحة [إجرائه] على غير ذلك الفرد، وهو ظاهر، ولا [غلبة] لاعتباره في المفهوم. ثم ما ذكره يحتمل أن يكون تعريفا لغلبة الوصفية أو تعريفا لغلبة الاسم المطلق، سواء كان اسم الجنس أو لا؛ فإن «النجم» اسم، وهو في الأصل مطلق النجم، ثم غلب على نحو «السبعة»، كما في «ابن عباس»؛ فإن للعباس كان أبناء كثيرة، لكن إذا قيل: ابن عباس، فالذهن ينتقل منه إلى عبد الله بن عباس. ثم المراد بقوله: «اختصاصه ببعض أفراده» هو بعض أفراده النوعية، لا أفراده الشخصية؛ لأنه حينئذ يصير علما، فلا يؤثر حينئذ في منع الصرف؛ لعدم معنى الوصفية فيه حينئذ.

---

(١) فذكر الأصل وأراد الوضع؛ لأن الوضع أصل يتفرع عليه الاستعمالات والإطلاقات في محاوراتهم وبيان مقاصدهم. وقد نقل عنه: إنما جعل الوضعي أصلا؛ لتفرع الدلالات الثلاث عليه. إذا عرفت هذا فنقول: يجوز نسبة الفرع إلى الأصل بكلمة «في»؛ لأن الأصل بمنزلة الظرف، والفرع بمنزلة المظروف، وقيل: كلمة «في» بمعنى «عند»، أي شرط تأثيره أن يكون عند الوضع، سواء كان عند الاستعمال أو لا. (الناشكندي) (٢) أي معنى غلبة الاسمية: اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض أفراده. (عبد الغفور)

(٣) توضيحه: أن معنى الغلبة أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامَّ المعنى، ثم يصير بكثرة الاستعمال مخصوصا بفرد من أفراد ذلك المعنى من حيث إنه فرده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، وإذا استعمل في فرد آخر يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، ونظيره «ابن عباس»، كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس، ثم صار أشهر في «عبد الله بن عباس» بحيث يفهم منه بلا قرينة. فـ«أسود» إذا استعمل في الحية السوداء لا يحتاج إلى قرينة، وإذا استعمل في غيره من السوداء لا بد له في الدلالة من قرينة إما الموصوف، نحو: «بغل أسود»، أو غيره، نحو: «عندي أسود من الرجال». (الناشكندي)

في الفهم عنه إلى قرينة، فلذلك المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرّة الغلبة[1] صُرِف؛ لعدم

فاء للنتيجة، واللام للتعليل، فلا يغني أحدهما عن الآخر (عف) نسبة الصرف إلى الكل

أصالة الوصفية «أربعٌ»[2] في قولهم: «مررت بنسوة أربع»، وامتنع من الصرف؛ .... (أي صفة عارضة) (عب)

ومن زعم أن لفظ «أربع» فيه داخل في الفعل أخطأ، ولم ير نسخ «الكافية» الصحيحة

في الفهم عنه: أي في الفهم عن «أسود» بسبب الغلبة الاسمية في الحيّة السوداء، فلا يرد حينئذ أنه لم لا يجوز أن يكون القرينة هي كثر الاستعمال على فهمها عنه.

فلذلك المذكور إلخ: أشار به إلى أن إرجاع «ذلك» إلى الأمرين، وهما: اشتراط الوصف الأصليّ وعدم مضرّة الغلبة الاسميّة بتأويل المذكور، فلذلك نشر على ترتيب اللفّ، فإرجاعه إليهما للتوضيح، وأيضا المشار إليه في «ذلك» بعيد، فناسب إرجاعه إليهما معا، أو لأن الغلبة متفرعة على اشتراط أصالة الوصفية. قيل: إن الفاء للتفريع، واللام للعلة، فأحدهما يغني عن الآخر. وأجاب عنه مولانا عب بأن الفاء للنتيجة، فيدلّ على ترتّب العلم، واللام للتعليل، فيفيد ترتب المعلوم. انتهى. فيكون كل واحد منهما لغرض لا يتناوله الآخر، ومعنى كونه لترتب العلم أنه يحصل العلم من قبل الفاء إلى ما بعدها، فيحصل العلم من اشتراط الوصف الأصلي ومن عدم مضرّة الغلبة الاسمية بانصراف «أربع»، وامتناع «أسود»، فلا يكون شيء منهما مستلزما للآخر.

فإذا عرفتَ ذلك فما قال مولانا عص من أن الفاء لترتب النتيجة لا العلم بها، كالفاء الواقعة في النتائج، كما في قولنا: «فالعالم حادث»، فهذه النتيجة حاصلة عند ترتيب الصغرى والكبرى وإن لم يكن لنا علم بها: لا طائل تحته أصلا. ولا يخفى أنه يحصل العلم بالنتيجة من فاء النتيجة؛ فإن اللام يدل فيه على ابتناء صرف «أربع» على المشار إليه بـ«ذلك»، وهذا الابتناء أثر للاشتراط المذكور، فيصح فاء النتيجة ولام التعليل الذي يدل على العلية في نفس الأمر. فتأمل.

صرف لعدم إلخ: وأشار بنسبة الانصراف إلى «أربع» إلى أن كلام المصنف من قبيل نسبة الجزء إلى الكل، لا يقال: انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل -وهو عدم قبوله التاء-، لا لعدم أصالة الوصفية. لأنا نقول: التاء في «أربعة» ليست للتأنيث بل للتذكير، وشرط وزن الفعل أن لا يكون فيه تاء التأنيث. لا يقال: ليس الوصفية العارضية في «أربع»؛ لأنه لا يقع صفة في التركيب؛ لأن العدد لا يكون محمولا على المعدود، ولا بدّ في الصفة النحويّة من الحمل، فلم يكن الوصفية العارضية فيه أيضا. لأنا نقول: المراد من «الأربع» ههنا هو ذات لها الأربعية، وهي محمولة على النسوة، كما يكون المراد من «أحمر» هو شيء له الحمرة.

وامتنع إلخ: عطف على «صرف». وإنما زاد الجار والمجرور، وقال: «امتنع من الصرف أسود»؛ ليصح الحمل بين قوله: «وامتنع أسود»، ويمكن تقدير المضاف؛ لصحة الحمل، أي امتنع صرف «أسود»، لكن على تقدير ملاحظة الجار والمجرور يكون «امتناع» بمعنى الإباء، وعلى تقدير حذف المضاف يكون بالمعنى المشهور. ولقائل أن يقول: إن تقدير المضاف أولى؛ لكونه أخصر، فالوجه في تقدير الجار والمجرور هو الموافقة بقوله: «صرف أربع»؛ لنسبة «الانصراف» إلى نفس الاسم بجعله فاعلا له، فالمناسب أن ينسب «الامتناع» أيضا إلى الاسم نفسه بجعله فاعلا، بخلاف ما إذا قدّر المضاف.

---

(١) يعني أن «ذلك» إشارة إلى أمرين بتأويل المذكور، وههنا فرعان لذينك الأمرين: صرف «أربع»، وامتناع «أسود»، ويرد الفرع الأول على الأصل الذي هو أصالة الوصفية، والثاني على الثاني؛ لظهور تعلق الأول بالأول والثاني بالثاني بلا واسطة، وإن تعلق الأول بالأول بواسطة الأصل الثاني. (التاشكندي) (٢) مراد اللفظ مرفوعا محلا أو تقديرا نائب الفاعل لـ«صرف»، والجملة لا محل لها عطف على جملة «لا تضره». وفي «شرح العصام» إسناد حال الأربع إلى ما يشتمل عليه، كما وقع في المتن مسامحة، وليس في تقدير «صرف أربعٌ في مررت بنسوة أربع»؛ لأن حذف الفاعل وحذف الجار في مثل هذا التركيب غير جائز. انتهى. هكذا يستفاد من «الفوائد الشافية في حل إعراب الكافية» لزيني زاده الرومي. (عبد)

لعدم مضرَّة الغلبة أسود وأرقم حيث صارا اسمين للحية، الأول للحية السوداء، والثاني للحية التي فيها سوادٌ وبياضٌ، وأدهم حيث صار اسمًا للقيد من الحديد؛ لما فيه من الدهمة أعني السواد؛ فإنَّ هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية، لكنَّها بحسب أصل الوضع أوصافٌ لم يُهجر استعمالها[1] في معانيها الأصلية أيضًا بالكلية، فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة الأصلية ووزن الفعل، وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكالَ في منع صرفها؛ لوزن الفعل والوصف في الأصل والحال.

وضعف منع «أفعى» اسما للحية ....

منصلة صيغة المجهول مار بزرگ. (غف)

صارا اسمين للحية: لا يقال: إن «أسود» ليس اسما للحية؛ لأن الاسم من أقسام الكلمة، وهي لفظ موضوع، وليس «الأسود» موضوعا للحية. لأنا نقول: يكون فيه وضعٌ حكما وإن لم يكن حقيقة. أعني السواد: أي السواد في الجملة، كما هو معنى الدهمة، لا السواد مطلقا. لم يهجر: بصيغة المجهول. أيضا إلخ: أي لم يُهجر حين غلبة الاسمية استعمالُها في معانيها الأصليَّة بالكلية، بل يستعملون فيها أيضا، ولم يهجر استعمالها في معانيها الوصفيّة حين غلبة الاسمية، وهذا الاستعمال، أي استعمالها في معانيها الوصفية حين غلبة الاسمية لا يكفي في منع الصرف، بل لا بدَّ [من] استعمالها في معانيها الأصليّة بالكليّة.

فالمانع من الصرف إلخ: لا يقال: في «أسود» ليس وزن الفعل؛ لعدم شرط وزن الفعل، وهوعدم قبوله التاء، حيث يقال للحيّة الأنثى: «أسودة». لأنا نقول: قبوله التاء للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمتنع من الصرف، بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية، كذا ذكره فيما بعد. ثم الفاء فيه للتفريع، فلزوم الوصفية في هذه الأسماء مما سبق ظاهر، وأما لزوم وزن الفعل فلعدم سبب آخر فيها غير وزن الفعل، فلا يرد حينئذ ما ذكره بعض المحشين من أن قوله: «ووزن الفعل» غير متفرّع على ما سبق.

فلا إشكال إلخ: يظهر منه أن حين استعمالها في معانيها الغير الأصلية إشكال، وهو أنه يحتاج على هذا التقدير إلى القول بأنه لا تضرّ الغلبة الاسمية حتى يكون سببا لمنع الصرف، فحينئذ يكون لكلامه فائدة، فما قال بعض المحشين من أنه لا فائدة في هذا الكلام؛ إذ لا شبهة في منع صرفها عند استعمالها في معانيها الأصليّة: ليس بشيء؛ لما ذكرنا فيه من جنس الفائدة.

وضعف منع أفعى إلخ: أي منع صرف لفظ «أفعى» اسما للحية. واعلم أنه جعل بعضهم في ذيل التفريع بعطفه على «صُرف»، فيتفرع على اشتراط الوصف الأصليّ فقط، ومن البين أن الشارح لم يذهب إلى ذلك، بل جعله كلاما مستأنفا، وجعله عطفا على التفريع. وإنما لم يذهب إلى ذلك؛ لأن ضعف هذه الأسماء من منع صرف لا يتوقّف على اشتراط الوصف الأصليّ؛ إذ العارضي لو فرض كونه سببا لمنع الصرف يتحقّق أيضا الضعف في منع صرف هذه الأسماء؛ لعدم الوصف العارض فيها على سبيل الجزم. فإذا عرفت ذلك فالقول بأنه لا بدَّ من اعتبار ثلاثة أمور فيما سبق، أحدها: اعتبار الوصف، والثاني: اشتراط الوصف في الأصل، والثالث: عدم مضرّة =

(١) كما يقال: «عندي أسود من الرجال»، و«حمار أسود»، و«إنسان أسود»، والأصل في الاستعمال أن يكون بحسب الوضع، فهو موضوع لمعنى عام أجري في ذلك التركيب على الموصوف المخصوص، وكونه موضوعا للحية السوداء لا ينافي وضعه عاما، فاعلم ذلك. (التاشكندي)

على زعم وصفيته؛ لتوهم اشتقاقه من «الفعوة» التي هي الخبث، وكذلك منع «أجدل» للصقر على زعم وصفيته؛ لتوهم اشتقاقه من «الجدل» بمعنى «القوة»، و«أخيل» للطائر[1] أي لطائر ذي خِيلان على زعم وصفيته؛ لتوهم اشتقاقه من «الخال». ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافًا أصلية؛ فإنّها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقًا، لا في الأصل، ولا في الحال،[2] ....

= الصفة، فلشرط الأول -وهو اعتبار الوصف- يصير في منع صرفها ضعف؛ لعدم الوصف فيها: ليس بشيء؛ لأنّ اعتبار الوصف من الأمور الثلاثة؛ لأنه واحد من الأسباب التسعة المذكورة.

على زعم وصفيته إلخ: متعلق بقوله: «منع أفعى»، فيكون علة للمنع، لا علة الضعف؛ فإن علة الضعف ما ذكره بقوله: «ووجه ضعف إلخ»، وكذا في البواقي. ثم «الزعم» بمعنى «إدراك المرجوح»، فلا يرد ما قيل: إن «الزعم» إدراك جانب الراجح. و«التوهم» إما إدراك جانب المرجوح وإما إدراك غير مطابق للواقع، فعلى الأول الدليل غير مثبت للمدعى؛ لجواز أن يكون اشتقاق «أفعى» من «الفعوة» متوهما، ولا يكون وصفيته مظنونا، وعلى الثاني فالمقدمة ممنوعة؛ لجواز أن يكون اعتقاد اشتقاقه منه مطابقا للواقع.

لتوهم اشتقاقه من الفعوة: فيكون فيه الوصفيّة؛ لصدقه على كل ما فيه خبث، لكن توهموا اشتقاقه منها، ثم بسبب غلبة الاسميّة صار مبنيًا منحية، فهذا التوهم ينجرُّ إلى ضعفه، وكذلك توهمٌ في البواقي. ذي خيلان: بكسر الخاء.

عدم الجزم إلخ: أي ليس دليل يدلّ على أنها في الأصل أوصاف، وأيضا لم يجزم بكون استعمالها بالتنوين، حتى يعرف بهذا الاستعمال أنه منصرفٌ، فلهذا صار منع صرفها ضعيفًا. لا يقال: هذا كلامه يدلّ على أن منع الصرف يتوقّف على كون السبب فيه مجزوما به، فيلزم حينئذ أن لا يكون «عمر» غير منصرف؛ لفرض العدل فيه، فلا يكون مجزوما به. لأنا نقول: بينهما فرق، وهو أن «عمر» غير منصرف قبل فرض العدل فيه؛ لأنه وجد غير منصرف في كلامهم، بخلاف «أفعى» مثلا؛ لأنه يصير بسبب ذلك السبب المشكوك غير منصرف. والحاصل: أن بالسبب الذي هو مشكوك ومتردّد فيه لا يصير الاسم غير منصرف، بخلاف الاسم الذي يمتنع من الصرف قبل فرض السبب فيه؛ فإنه جاز أن يكون غير منصرف بالسبب المشكوك. والمراد بالجزم ههنا هو الاعتقاد الشامل للظنّ، فلا يرد أن وجه الضعف ضعيف؛ لجواز أن لا يكون الجزم بكونها أوصافا، ولكن كان الظن بكونها أوصافا.

لم يقصد بها إلخ: وهذا علّة عدم الجزم بكونها أوصافا. لا يقال: إيراد قوله: «لا في الحال» مستدركٌ لا حاجة إليه؛ لأن المعتبر هو الوصف الأصليّ؛ فإن عدم الجزم يتوقّف على عدم الوصف الأصليّ فقط، ولا يكون الوصف الحالي مستلزما للوصف الأصلي، كما في «أربع» في «مررت بنسوة أربع». لأنا نقول: إيراده للمبالغة في الوصفيّة، ويمكن أن يقال: المراد من قوله: «لا في الحال» هو نفي الوصفية الأصليّة التي كانت متحققة في الحال، ومن قوله: «لا في الأصل» هو نفي الوصفيّة الأصليّة التي زالت بسبب غلبة الاسميّة، وإن لم يزل تلك الوصفيّة بالكلية، بل بقيت على وجه يصير سببا لمنع الصرف، كما يشعر به كلام الشارح فلا إشكال حينئذ؛ لأنه إنما يرد إذا حمل قوله: «لا في الحال» على نفي الوصفيّة العارضيّة.

---

(١) قالوا: هو الشقراق، وهو طائر أخضر، يخالطه قليل حمرة، يصول على كل شيء. قال في «الصراح»: أخيل: نام مرغے كه اورا يقال به دارد. (عبد الغفور) (٢) لأن المستعمل لم يقصد بتلك الألفاظ إلا أنواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وإن كانت في أنفسها متصفة بتلك الأوصاف. (عبد الغفور)

مع أنَّ الأصلَ في الاسم الصرف.

التأنيث(١) **اللفظيُّ** الحاصل بالتاء، لا بالألف؛ فإنه لا شرط له، شرطه في سببيَّة منع الصرف

للزوم الألف. (عف)

العلميَّة(٢) **أي علمية الاسم المؤنَّث؛** ....

مع أن الأصل في الاسم الصرف: هذا لدفع ما يقال: إن اللازم مما سبق ليس إلا كون هذه الأسماء مساوية في منع الصرف وعدمه، ولم يلزم منه كون الصرف أقوى وأغلب من منع الصرف، حتى يكون منع الصرف ضعيفا. فلمّا ظهر أن الأصل في الاسم الصرف علم أن الصرف أقوى فيها بالنسبة إلى منع الصرف.

التأنيث اللفظي إلخ: وإنما زاد «اللفظي»؛ رعاية للتقابل بالمعنوي، ولا يصلح قوله: «بالتاء» للتقابل؛ لوجودها في التأنيث المعنويّ أيضا؛ لأن التأنيث المعنويّ أيضا حاصل بالتاء تقديرا أو بما يقوم مقامها، وهو الحرف الرابع. وبعبارة أخرى إنما زاد «اللفظي»؛ ليعطف قوله: «والمعنوي كذلك» عليه، أي التأنيث المعنويّ الحاصل بالتاء، أي بالتاء المقدّر، ولا يصح أن يكون قوله: «والمعنوي كذلك» معطوفا على قوله: «بالتاء»؛ لوجود التاء في التأنيث المعنوي أيضا. ولقائل أن يقول: لا يحتاج إلى ذكر «اللفظي»؛ لأجل ما ذكر؛ لأنه يمكن أن يعطف قوله: «والمعنوي كذلك» على قوله: «بالتاء» بأن كان المراد من التاء هو التاء الظاهرة، أي التأنيث المتلّبس بالتاء ظاهرا، فيصحّ العطف حينئذ؛ لأنه وإن كان التاء في المعنوي أيضا إلا أنها غير ظاهرة.

واعلم أن تاء التأنيث هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء، فليس التاء في «أخت» للتأنيث؛ لانتفاء القيدين الأخيرين قطعا، بل هي بدل من اللام، فلو سمي بـ«أخت» مذكّر صرف، ولو سمي بها مؤنث كانت كـ«هند»، فيجوز منع صرفه؛ للعلمية والتأنيث المعنويّ. وقوله: «الحاصل» متعلّق الجارّ والمجرور. وإنما أورده بالألف واللام، ولم يقل: «حاصلا» مع أنه أولى؛ لأنه على تقدير الشارح يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة؛ لأن اللام في اسم الفاعل للموصول، وبعض الصلة هو «حاصل» بمعنى «حصل»؛ إذ ظاهر الكلام يستدعي الوصف لا الحال. وبنى الشارح على مذهب الكوفيين، فإنهم يجوّزون حذف الموصول مع بعض الصلة. وأشار بقوله: «لا بالألف» إلى أن قوله: «بالتاء» احتراز عن التأنيث بالألف؛ فإنه لا يشترط له للزوم الألف.

علمية الاسم المؤنث: أشار به إلى المسامحة التي في عبارته، حيث لا يكون الشرط «العلمية»، بل «العلمية» صفة «الاسم»، كما يكون =

---

(١) قيده بـ«اللفظي»؛ ليكون مقابلا بالتأنيث المعنويّ؛ لأن التاء مقدَّرة فيه تظهر في بعض التصرّفات، فلا يحصل الفرق بينهما بقوله: «بالتاء». وقوله: «الحاصل بالتاء» قدّر الوصف دون الحال أي حاصلا بالتاء؛ لأن التأنيث من موانع الصرف، فيكون فاعلا معنى؛ لأن جزالة المعنى على الوصفية دونها، ولا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة؛ لأن الحدوث غير مقصود حتى يكون اللام موصولا. ونعني بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاءً حين الوقف. فنحو: «أخت» و«بنت» ليس مؤنثا، بل التاء بدل من اللام، لكنه اختصّ هذا بالمؤنث دون المذكّر للمناسبة، فعلى هذا لو سُمِّيت بـ«بنت» و«أخت» مذكّرا لكان منصرفا، وإن سميت بهما مؤنثا كانت كـ«هند» في جواز الأمرين: الصرف وعدمه. ويحتمل أن يقال: إنها مصروفة قطعا؛ لأن هذه التاء ليست مختصّة للتأنيث، وتقدير تاء أخرى لم يعهد في مثله، كما ذهب إليه الزمخشري في لفظ «عرفات». (التاشكندي)

(٢) سواء كان مذكّرا حقيقيّا أو مؤنّثا حقيقيّا أو لا هذا ولا ذاك بدليل: «امرأة قائمة»؛ لأن الوصف الأصلي موجود بلا قصور، فالقصور ليس إلا في التأنيث؛ لفوات شرطه، وهو اللزوم، وهو يحصل بالعلمية لا غير، وفيه نظر؛ إذ اللزوم يحصل بأن يوضع اللفظ مع التاء، سواء كان علما أو لا؛ فالعلميّة ليست بشرط. (التاشكندي)

ليصير التأنيث لازمًا؛(١) لأنَّ الأعلام(٢) محفوظةٌ عن التصرُّف بقدر الإمكان، ولأنَّ العلمية وضعٌ
اعتناء بشأن الأعلام (غف)
ثانٍ، وكل حرفٍ وضعت الكلمة عليهِ لا ينفكُّ عن الكلمة.
بقدر الإمكان (عصمت)

والتأنيث المعنويُّ كذلك ....

= التأنيث صفة له أيضا. ولقائل أن يقول: إن المقصود من اشتراط العلمية فيه هو لزوم التاء؛ فإن التاء تصير لازمة حينئذ، فلو قال: «شرطه الوضع» لكان أشمل؛ لأنه يشمل الوضع العلَمي وغيره، إلا أن يقال: اشتراط العلمية يحصل به سبب آخر لمنع الصرف مع حصول لزومها، ولا يحصل سبب بالوضع الغير العلمي.

ليصير التأنيث لازما إلخ: هذا يشعر بأن منع الصرف فيه باللزوم لا بالعلمية. قيل: اللزوم أعمّ من العلمية؛ لأنه يوجد بدونها، كـ«التجارة» و«الحجارة» و«الرحمة» و«التركة»، فإذا كان مداره فيه باللزوم، فلِمَ لم يقل: بشرط اللزوم. والجواب المذكور جواب عنه. ويمكن أن يجاب أيضا بأن اشتراط العلمية بناء على الأغلب؛ لأن الأغلب أن يكون التاء إلحاقيًّا، ولو جعل اشتراط العلمية عامًّا بحيث يشمل التاء التي هي جزء الاسم -كالتاء في «تجارة» مثلا- لكان له وجه. وإن كان التاء في «تجارة» لازمة لا تحتاج إلى هذا الاشتراط. وذلك لأن هذا الاشتراط فيها بتبعية تاء التأنيث اللاحقة؛ لأن الأصل في تاء التأنيث أن تكون إلحاقيا، ويجوز أن يكون معنى قوله: «ليصير التأنيث لازما» أنه فيما لم يكن لازما، فلا يشكل بما يكون التاء فيه لازمة. ثم المراد بقوله: «ليصير التأنيث لازما»، أي لم ينفكّ عنه بقدر الإمكان، فلا يرد أن الدليل المذكور بقوله: «لأن الأعلام إلخ» غير مثبت للمدّعى؛ لأنه لا يلزم من كون الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان ضرورة تأنيثها لازما بمعنى عدم الانفكاك.

بقدر الإمكان: أشار به إلى أنه قد يتصرف فيها، كما في الترخيم وضرورة الشعر. ولقائل أن يقول: إن كان الترخيم للضرورة فنسلّم أن رعاية الحفظ عن التصرف غير ممكن، وأما إذا كان الترخيم فيها للجواز فعدم إمكان ذلك الحفظ ممنوع، إلا أن يقال: إن الترخيم للجواز إنما يكون للتخفيف، فما دام المقصود هو التخفيف فيه لا يكون التصرف فيه ممكنا بالإمكان العامّ المقيّد بجانب الوجود، فيكون عدم التصرف ضروريا؛ لأن سلب السلب إثبات.

وضع ثان إلخ: إنما قيّد الوضع بالثاني؛ لئلا يتوهّم أن العلميّة الوضع الأول، فلا يرد ما قيل: لِمَ لم يقل: «ولأن العلمية وضع كل حرف إلخ»، والمراد أن العلمية في أكثر الأعلام وضع ثان؛ لأن أكثرها قبل الوضع للمعنى العلمي موضوع للمعنى الغير العلمي؛ فإن «قائمة» مثلا قبل العلم يكون القائم فيها موضوعا لشيء والتاء موضوع لشيء آخر. قوله: «وكل حرف وضعت الكلمة إلخ» أي كل حرف وضعت الكلمة معه على شيء لا ينفكّ هذا الحرف عنها، فلا ينفك التاء عن «قائمة» عند جعلها علما. ولقائل أن يقول: إما المراد عدم انفكاكه عنها أصلا أو عدم انفكاكه عنها بقدر الإمكان، فإن كان الأول فالمقدمة ممنوعة، وإن كان الثاني فحينئذ يكون مآل الدليلين واحدا.

والتأنيث المعنوي: أي ما يكون تاؤه مقدّرة، ولا مجال لتقدير الألف؛ للزومها. هذا ما قال مولانا عب. لا يقال: هذا يشكل بـ«عقرب»؛ لعدم التاء في تصغيره. لأنا نقول: التأنيث المعنوي هو الذي كان التاء مقدّرة فيه، أو كان في اللفظ حرف قائم مقام التأنيث.

---

(١) أي بعد ما لم يكن لازما؛ لأن التاء في أصل وضعها للفرق بين المذكّر والمؤنث، وهي لا تكون حينئذ لازمة للكلمة. (عبد الغفور)

(٢) للكلمة؛ إذ لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال، فيكون معدوما من وجه، ولا بدّ لمنع الاسم عن أصله الذي هو الصرف من دليل أقوى، وهو التأنيث من كل وجه، فيشترط العلمية التي توجب لزوم التأنيث؛ لتحقق التأنيث من كل وجه. (عل) (٣) أي الأعلام العربيّة، وأما الأعجمية فربما يتصرّف العرب فيها بالنقصان؛ لورودها على غير أوزان كلمهم، فقالوا في أرسطاطاليس: أرسطو. (ج)

أي كالتأنيث اللفظيِّ بالتاء في اشتراط العلمية فيه، إلَّا أن بينهما فرقًا؛ فإنَّها في التأنيث اللفظيِّ بالتاء شرط[1] لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرط لجوازه، ولا بدَّ في وجوبه من شرط آخر، **كما أشار إليه بقوله**: وشرط تحتم تأثيره، أي شرطُ وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف **أحدُ الأمور الثلاثة**: الزيادة على الثلاثة، أي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة، مثل: «زينب»، أو تحرك[2] الحرف الأوسط **من حروفها الثلاثة**، مثل: «سقَر»، أو العجمة، مثل: «ماه» و«جور».

أي تحرك الأوسط إذا كان ثلاثيا. (رحمن)

وإنما اشترَط[3] **في وجوب تأثير التأنيث المعنوي أحدَ الأمور الثلاثة؛** ....

أي كالتأنيث اللفظي بالتاء: لأن المقدّر عندهم أضعف من الظاهر، وشرط الظاهر العلميّة، فيكون العلمية شرطا للمقدّر أولى.
كما أشار إلخ: إن قيل: الإشارة تطلق في الدلالة الخفية مع أن المصنف صرح على شرط الوجوب بقوله: «وشرط تحتم إلخ»، فلم يقع لفظ «الإشارة» في موضعها. قلنا: لا نسلم ذلك بل يستعمل في الدلالة غير الخفية أيضا، ولو سلم فنقول: هذا إنما يتوجه إذا كان الضمير في «إليه» راجعا إلى شرط الوجوب فقط، بل هو راجع إلى شرط الوجوب والجواز جميعا بتأويل المذكور أو المجموع، فلا إشكال؛ لأن الدلالة على شرط الجواز دلالة خفية؛ فإن من اشتراط أحد الأمور الثلاثة التي هي شرط الوجوب يفهم جواز شرط العلمية؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون سببا لوجوب منع الصرف بدون العلمية، كما هو عبارة المصنف أيضا.
أحد الأمور الثلاثة: أشار به إلى أن كلمة «أو» في عبارة المصنف ليست للترديد والتشكيك، بل للتنويع، أي واحد من الأنواع الثلاثة.
من حروفها الثلاثة: أي أو كان متحرك الأوسط إذا كان ثلاثيا.
وإنما اشترط إلخ: قيل: من أين يعلم أن هذا الشرط لوجوب التأنيث المعنوي، ولم يكن شرطا للعلمية التي اجتمعت مع التأنيث بالتاء في اسم، أو شرطا لها وللمعنوي جميعا؟ فلِمَ جعله المصنف شرطا لوجوب تأثير التأنيث المعنوي؟ أجاب عنه مولانا عص بأنه لو كان شرطا لها لكانت مشروطة بهذا الشرط في غير ذلك الموضع أيضا، مع أنه ليس كذلك؛ لأنها إذا اجتمعت بالعدل مثلا لا يكون مشروطة بهذ الشرط، فيكون شرطا للتأنيث المعنوي فقط. وأجاب عنه مولانا عب: وإنما جعله شرطا للتأنيث المعنوي؛ لأن الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث المعنوي، أي الكلام فيه، فهو لا ينافي أن يكون العلمية أيضا مشروطة بهذا الشرط. ورده مولانا عص بأن الكلام يكون في العلمية أيضا فيما بعد، أي فيما ذكر العلمية فيه، مع أنه لم يجعل العلمية فيما بعد مشروطة بهذا الشرط. انتهى كلامه.
أقول: مراده أي مراد مولانا عب من كلامه: أن العلمية إنما تكون مشروطة بهذا الشرط إذا اجتمعت مع التأنيث المعنوي؛ لما عرفت من أن المراد هو العلمية التي اجتمعت مع التأنيث بالتاء في اسم، فلما جعله ههنا شرطا كان شرطا للعلمية أيضا، فلا يحتاج إلى أن يشترط لها بهذا الشرط مرة أخرى، أو نقول: إن ما قال مولانا عب من أنه لمَّا كان الكلام في التأنيث المعنوي فجعله شرطا له =

---

(١) إلا أن اشتراط اللفظي بها؛ ليصير التاء لازمة، وليحصل سبب آخر، بخلاف المعنوي؛ فإنه لتحصيل سبب آخر فقط؛ إذ لا يتصور العروض مع التقدير. (جمال) (٢) وهو قائم مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء. (ج) (٣) وإنما لم يجعل الأمور الثلاثة شرط تحتم تأثير العلمية؛ لأن العلمية تجتمع مع أسباب أخر، وتؤثر من غير اشتراط هذه الأمور. (عصمت)

ليخرجَ(١) الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة عن الخِفة التي مِن شأنها أن تعارض ثقلَ(٢) أحد السببين،

= زكية بجعله شرطا، وإن كان شرطا للعلمية أيضا، فالقول بأنّ الكلام يكون في العلمية أيضا فيما بعد، فلمَ لم يجعله شرطا لها فيما بعد: ليس في المقابلة.

وأجاب البعض عن أصل الشبهة بأنه إنما جعله شرطا لوجوب تأثير التأنيث المعنوي؛ لأن التأنيث اللفظي لا يحتاج إلى شرط آخر سوى التأنيث؛ لقوته بسبب ظهور علامته، فلا يحتاج إلى شرط الوجوب، بخلاف التأنيث المعنوي؛ فإنه سبب ضعيف فيحتاج إليه. وهذا الجواب مشهور بينهم، وفيه بحث؛ لأن قوله: «أن تعارض ثقل أحد السببين» يأبى عن هذا الجواب، بل أكثر كلام الشارح ههنا يشعر إلى أن شرط الوجوب لا لضعف التأنيث المعنوي، بل لأمر آخر، وذلك لأن التأنيث المعنوي لو لم يكن مشروطا بهذا الشرط يصير الاسم ثلاثيا ساكن الأوسط في غاية الخفة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين، فيزول حينئذ ثقل أحدهما، أي التأنيث المعنوي والعلمية، فيكون شرط المذكور لا لضعف التأنيث المعنوي، كيف وإلا لا بد أن يقال موضع قوله: «لثقل أحد السببين»: «لثقل التأنيث المعنوي»، كما لا يخفى.

وأجاب بعض الشارحين عن أصل الشبهة بأنه لا يوجد ثلاثي ساكن الوسط في التأنيث بالتاء اللفظي، وهذا ينتقض بمثل «شاة» و«ذات». وأجيب بأن المراد بالتاء: التاء المتمحضة للتأنيث، والتاء فيهما ليست كذلك، بل هي بدل؛ فإن أصلهما «شوهة» و«ذوية»؛ إذ تصغير «شاة» «شويهة» وجمعها: «شياه»، وإذا كان أصل «شاة»: شوهة فليست ثلاثيا ساكن الأوسط؛ لأن التحريك التقديري معتبر، كذا في «حاشية المتوسط» للسيد قدس سره. وفيه نظر؛ لأنه إذا سمي مؤنث بـ«شاة» وجب منع صرفها، لأنها ليست من التأنيث بالتاء؛ لأن التاء فيهما ليست متمحضة للتأنيث على ما ذكر، فيكون من التأنيث المعنوي، وهو مع سكون الوسط في الثلاثي لا يكون متحتم التأثير.

ليخرج الكلمة إلخ: أي ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة عن الخفة التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين، وهما التأنيث والعلمية. فالخفة تقوم مقام ثقل أحدهما، أي تقوم مقام تأثير أحدهما، فتزاحم تأثيره، فبقي الاسم بسبب واحد حينئذ. والحاصل: أنه لو لم يشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة يصير الاسم حينئذ ثلاثيا ساكن الأوسط عربيا، وهو في غاية الخفة كنوح إلخ. وإنما قال: «من شأنها» أي يمكن لها أن تعارض إلخ؛ لأن خفته لو تقاوم أحد السببين وثقلهما، كما ذكر الأول في العجمة، والثاني ههنا، فيلزم حينئذ أن يبقى الاسم بسبب واحد، فلا يجوز حينئذ قوله: «فهند يجوز صرفه»، فقوله: «فتزاحم تأثيره» يعني أنه يمكن أن تزاحم تأثيره أو من شأنها ذلك.

قال مولانا عص: إن كلامه يدل على أن كل واحد من أسباب منع الصرف مستلزم لثقل الكلمة، وذلك لم يقع في كلام القوم إلا أن الشارح تبع صاحب الهندي، ومأخذ ما قال صاحب الهندي غير معلوم، وكيف كان كل واحد من هذه الأسباب مستلزما لثقل؛ فإن العدل ليس كذلك؛ فإن «ثلاث» و«مثلث» مخرجان عن «ثلاثة ثلاثة»، والخفة حاصلة فيهما بالنسبة إلى «ثلاثة ثلاثة»؛ =

، هذا الذي ذكره إنما يتم إذا حدث الثقل من السبب، أو كان تأثير سبب من جهة الثقل اللازم، أو كانت الخفة الحاصلة في الثلاثي الساكن الوسط مزاحمة للثقل الحاصل من السبب، وكل من الأمور الثلاثة ممنوع، أما الأول فلأن السبب سبب الفتح وعدم دخول الكسر والتنوين، فأين الثقل؟ وأما الثاني فلأن تأثير السببين من جهة تحقق الفرعيتين، لا من جهة الثقل، حتى لو فرض عدم الثقل لكانت الفرعيتان متحققتين. وأما الثالث فلأن الخفة والثقل متقابلان للشدة والضعف، فيجوز أن لا يعارض تلك الخفة الثقل الحاصل من السبب. فاعلم ذلك. (التاشكندي) (٢) يعلم من هذا الكلام أن أسباب منع الصرف لا يخلو عن ثقل، وهذا غير ظاهر في العدل والوصف والمعرفة، وليس الثقل أمرًا اعتباريًا حتى يتحقق باعتبار المعتبر. (عصمت)

فتزاحم تأثيره. وثقل الأولين ظاهر، وكذا العجمة؛ لأنَّ لسان العجم ثقيل على العرب، فـ"هند" يجوز صرفه؛ نظرًا إلى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي، أعني أحد الأمور الثلاثة، ....

= لقلة الحروف فيهما، ولعدم دخول الكسرة والتنوين. انتهى حاصل كلامه.

أقول: الخفة الإضافية تجتمع بالثقل في نفس الأمر، كما يجتمع القليل الإضافي مع الكثرة في نفس الأمر، كـ"الإنسان" بالنسبة إلى "الحيوان"، فجاز أن يكون "ثلاث" و"مثلث" خفيفا بالنسبة إلى "ثلاثة ثلاثة"، وثقيلا بالنظر إلى أنفسهما. قيل: الدليل المذكور لو صح فلا بد أن يشترط في وجوب تأثير التأنيث اللفظي أيضا أحد الأمور الثلاثة، وإلا يلزم أن يكون الاسم ثلاثيا ساكن الأوسط وعربيا، وهو في غاية الخفة، فخفته تقاوم ثقل أحد إلخ. وأجيب بأنه علم بالتتبع والاستقراء أنه لا يوجد في التأنيث اللفظي ثلاثي ساكن الوسط. لا يقال: هذا ينتقض بـ"شاة" و"ذات". لأنا نقول: إنهما ليسا ثلاثيا، لأنهما في الأصل "شوهة" و"ذوهة"، كما عرفت، وفيه ما فيه.

وقال في بعض الشروح في الذيل: هذا الشرط ليخرج بثقل أحد هذه الأمور عن الخفة التي من شأنها أن تعارض التأنيث، ويمكن أن تعارض العلمية، فما وجه تخصيص تحتم تأثير المعنوي بأحد هذه الشروط. وأجيب بأن هذه الأشياء مقوية للتأنيث، والضعف من قبله؛ لأن علامته مقدرة، فهو أحق بأن تعارض. والأظهر ما ذكره الشيخ الرضي ههنا في التعليل، وهو أن المعنوي لمّا كان ضعيفا بسبب تقدير علامة لا بد في اللفظ من شيء ينوب منابها، وهو حركة الأوسط، وإلا فيكون في غاية الضعف، فلا بد من سبب آخر للتقوية، فاختص العجمة؛ لما قيل: إنه لا يوجد في ثلاثي ساكن الوسط سوى العجمة، أو لأنها لا تؤثر مع سكون الوسط، فتعين حينئذ أن المؤثر هو التأنيث لا العجمة. انتهى كلامه. وقيل في وجه الاشتراط بأن التأنيث المعنوي، أي الاسم الذي فيه التأنيث المعنوي خفيف؛ لعدم التاء فيه في اللفظ، فأرادوا أن يكون فيه الحرف الرابع الذي يقوم مقامه، أو ما هو في حكم الحرف الرابع، كتحرك الأوسط والعجمة؛ ليصير التأنيث المعنوي ثقيلا، كالتأنيث اللفظي.

واعلم أنه قيل في بعض الحواشي: إن النحاة جعلوا الاسم الذي فيه سببان غير منصرف، وأيضا شبهوا ذات ذلك الاسم بذات هي صاحب الثوب، وإنما أثبتوا الثقل فيهما؛ لأنهم إذا شبهوا السببين بالثوبين فوجه الشبه [بين المشبه] والمشبه به ليس إلا الثقل، فكما أن الثوبين ثقيلان على صاحبهما، كذلك السببان ثقيلان على صاحبهما، فلا يكون تأثيرهما إلا بسبب ثقلهما، فلما تعارض الخفة ثقل أحدهما فتعارض تأثير أحدهما، فلم يبق إلا سبب واحد. وقال السيد قدس سره: وجه الاشتراط أن سكون الوسط موجب للخفة، ومنع الصرف يكون للثقل؛ لأن مشابهة منع الصرف بفرعيتين بالفعل الذي هو ثقيل يوجب ثقل الاسم، فإذا لوحظ في هذا سببان فهو غير منصرف، وإذا نظر فيه سكون الوسط أو قلة الحروف فهو موجب للخفة، وخفته تقاوم أحد السببين، فيجعلونه حينئذ منصرفا، فإذا عرفتَ ذلك فلا شك في صحة كلام الشارح، فاندفع ما نقلت من مولانا عص وغيره فيما مر آنفا، وقد سمعتُ من بعض المدرسين أنه أسند الغلط إلى الشارح في هذا المقام بما ذكرنا آنفا، وفي غير هذا الموضع أيضا سمعتُ منهم إسناد الغلط إليه، ولكنهم غلطوا، ولم يحضروا على غلطهم، نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا.

وثقل الأولين ظاهر: لأن الحركة ثقيلة بالنسبة إلى السكون، وكذا الزيادة على الثلاثة ثقيلة بالنسبة إلى الثلاثة، وأما العجمة فلأن لسان كل قوم ثقيل بالنسبة إلى لسان قوم آخر، فلا بد أن يكون الاسم عجميا، حتى يصير ثقيلا على العرب؛ لأن العجم يتبعون كلام العرب.

نظرا إلى انتفاء شرط تحتم إلخ: واعلم أن هذا الكلام صريح في أنه أراد من الجواز هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، وهو سلب الضرورة من جانب العدم؛ فإنه إذا انتفى شرط وجوبه فلم يجب عدم صرفه، أي منع صرفه ليس بضروري، سواء كان صرفه ضروريا أو لا، لكن إذا لم يجب عدم صرفه فلا يكون صرفه واجبا بل جائزا. ولقائل أن يقول: لو قال: "نظرا إلى شرطين"، أي شرط الجواز والوجوب موضع قوله: "نظرا إلى انتفاء شرط تحتم إلخ" بأن يراد من الجواز هو الإمكان الخاص: لكان أولى؛ لأن المتبادر من الإمكان =

ويجوز عدم صرفه؛ نظرًا إلى وجود السببين فيه. وزينب، وسقر علَما لطبقة من طبقات النار، وماه وجور علَمين لبلدتين[1] ممتنع صرفها. أما «زينب» فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره، وهو الزيادة على الثلاثة. وأما «سقَر» فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره، وهو تحرك الأوسط. وأما «ماه» و«جور» فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره، وهو العجمة.

علم امرأة

فإن سُمِّي به[2] أي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة؛[3] **لأنَّ الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها، فَـ«قَدَمٌ» وهو مؤنث** ....

= هو الإمكان الخاص، فمعناه حينئذ: أن وجوب الصرف وعدمه ليسا بضروريين، فحينئذ يكون هذا غير منصرف؛ نظرا إلى وجود السببين، أي العلمية والتأنيث المعنوي، ويكون منصرفا؛ نظرا إلى عدم تحقق شرط الوجوب. ويمكن أن يجاب عنه بأنه أراد من الجواز الإمكان العام؛ رعاية لمقابلة كلام المصنف، حيث قال فيما بعد: «ممتنع صرفها»، فينبغي أن يراد من الجواز ما لا يمتنع.

علمين لبلدتين: أشار به إلى التأنيث المعنوي الذي فيهما؛ لوجود التاء في «البلدة». قال مولانا عب: اعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل «البلدة» مثلا، فيمتنع صرفها، وقد يلتزم تذكيرها بتأويل «المكان» مثلا، فتصرف، وقد يعتبر كل منهما، فجاز الوجهان. إذا عرفت هذا فنقول: إن كان الاستعمال معلوما فذاك، وإن لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان، وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة [والحي]. ممتنع صرفها: وإنما لم يقل: «من الصرف»، كما قال في الوصف، حيث قال: «وامتنع من الصرف أسود إلخ»؛ رعاية للمقابلة حيث قال: «فهند يجوز صرفه»، ولذلك أيضا لم يقل: «ممتنع كل منها عن الصرف»؛ لأن صيغة «ممتنع» إنما يجوز بهذا التأويل.

في سببية منع الصرف: أي في تأثيره، أي في أصل التأثير، لا التأثير على سبيل الوجوب؛ لئلا يلزم جواز صرفه عند عدم كون هذا الشرط في الاسم. لأن الحرف الرابع إلخ: أي الحرف الرابع في حكمها فيما هو على أربعة أحرف، وكذا الخامس فيما هو على خمسة أحرف. وبالجملة الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة ساد مسدَّ التاء؛ لأن موضع التاء في كلامهم بعد ثلاثة. و«ثبة» إن كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام، وأصلها «ثبي»، وإن كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة العين، وأصلها: «ثوب».

فقدم: فيكون التأنيث فيه باعتبار أن الرِّجل جارحة من الجوارح.

---

(١) اعلم أن أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيهما مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع الصرف، وإن لم يكن فالأصل فيه الاستقراء والتتبع، فإن وجد في كلامهم الصرف فقط أو عدم الصرف فقط فلا مخالفة معهم، فالصرف في القبائل بتأويل الأب، وفي الأماكن بتأويل المكان، وعدم الصرف في القبائل بتأويل الأم، وفي الأماكن بتأويل البلدة والبقعة، وإن وجد في كلامهم كلا الوجهين فأنت مخير في جواز الوجهين بجواز التأويلين المذكورين، وإن جهل الصرف وعدم الصرف قالوا: ففيه أيضا الوجهان. (التاشكندي)

(٢) وإن سمي المؤنث بمذكر ففي الزيادة وتحرك الحرف الأوسط يمتنع الصرف، وإن كان ثلاثيا ساكن الأوسط ففيه خلاف، فالخليل وسيبويه وأبو عمرو جعلوا عدم الصرف واجبا، كـ«ماه» و«جور»، وأبو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل «هند» في جواز الوجهين، ويرجحون الصرف؛ نظرا إلى أصله. فاعلم ذلك. (ت) (٣) وإنما لم يعتبر تحرك الأوسط ههنا؛ لأنه نائب عن الحرف الرابع، واعتبار نائب النائب بعيد، وكذا العجمة؛ لأنها تقوي التأنيث، وقد زال عند تسمية المذكر به. (نور الحق)

معنوي سماعي[1] باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل، منصرف؛ لأنَّ التأنيث[2] الأصلي زال بالعلَمية للمذكر من غير أن يقوم شيء مقامه، والعلمية وحدها لا تمنع الصرف، وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل، ممتنع صرفها؛ لأنه وإن زال التأنيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صغر «قدم» ظهر التاء المقدرة، كما تقتضيه قاعدة التصغير، فيقال: «قُدَيمَة»، بخلاف «عقرب»؛ فإنه إذا صُغِّر يقال: «عقيرب»، من غير إظهار التاء؛ لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فـ«عقرب» إذا سمي به رجل امتنع صرفه؛ للعلمية والتأنيث الحكمي.[3]

المعرفة[4] أي التعريف؛[5، 6] لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة،.........

باعتبار معناه الجنسي: أي معناه الكلي. وإطلاقه على «قدم» باعتبار معناه الجنسي، فإذا سمي به رجل يزول معناه الجنسي؛ لحصول المعنى الشخصي فيه، فيزول التأنيث المعنوي فيه. لا يقال: إذا سمي به مؤنث أيضا يزول معناه الجنسي؛ لحصول معنى الشخصي فيه حينئذ، فإذا زال معنى الجنسي فيه يزول معنى التأنيث المعنوي أيضا على ما مر من أنه مؤنث معنوي باعتبار معناه الجنسي، فلا بد أن يشترط الزيادة على هذا التقدير أيضا. لأنا نقول: إذا جعل علما للمؤنث فحينئذ وإن زال تأنيثه المعنوي باعتبار معناه الجنسي، ولكن يتحقق فيه حينئذ تأنيث معنوي باعتبار علميته للمؤنث. وعقرب: والتأنيث فيه باعتبار أنه مؤذية من المؤذيات.

ممتنع صرفها: لا يخفى أن السوق يقتضي أن يقال: ممتنع من الصرف؛ لأن المصنف نسب «الانصراف» إلى نفس الاسم حيث قال: «فقدم منصرف» دون إلى صرفه. فلو قال: «ممتنع من الصرف» لوافق به، إلا أن يقال: أشار به إلى عدم ضرورة ذلك الانتساب.

المعرفة: أي التعريف؛ فإن المعرفة هي نفس الاسم، كما قال المصنف: «المعرفة ما وضع لشيء بعينه»، والسبب هو الوصف الذي هو حال في الاسم، وغير المنصرف هو نفس الاسم، فلا بد أن يكون السبب غيره. وإنما لم يعدَّ التعريف من الأسباب مع أن المراد من المعرفة هو التعريف، ولا يخرج النظم عن الوزن بذكره؛ لأنه لمَّا أورد الشاعر المعرفة في نظمه فأوردها المصنف أيضا بخصوصها في كلامه.

لأن سبب منع الصرف إلخ: وجه تفسير «المعرفة» بـ«التعريف»، ويجوز أن يقدر المضاف، أي تعريف المعرفة، وأن يعتبر الحيثية، =

(١) أي «القدم» مؤنث معنوي سماعي باعتبار استعماله في المعنى الجنسي؛ لأن العرب إذا استعملوا في المعنى الجنسي جعلوا ضميرها مؤنثا وصفتها مؤنثا، والمعنى الجنسي المستعمل فيه لفظ القدم، وهو المعنى الذي عبره عنه في الفارسي بـ: كف پاي. (أبو البقاء)

(٢) وذلك لأن المعنى الجنسي لما زال بسبب العلمية زال التأنيث الذي كان باعتبار ذلك المعنى، وذلك ظاهر لا غبار عليه، ولا يمنعه إلا متعسف. (نور الحق) (٣) لما كان الحرف الرابع قائما مقام تاء التأنيث فكان التأنيث موجودا بالفعل، وفيه أن يكون في حكم التأنيث اللفظي، والكلام في المؤنث المعنوي. (ت) (٤) لفظ «المعرفة» مشتركة بين الوصف المذكور والمعرف، والمراد الأول. (ت)

(٥) يجوز أيضا أن يقدر [المضاف]، أي تعريف المعرفة. (غف) (٦) يعني ذكر المعرفة، وأراد به التعريف على ذكر المحل وإرادة الحال؛ لأن «المعرفة» هو الاسم الذي فيه التعريف، كما أن «النكرة» هي الاسم الذي فيه التنكير. والعجمة ليس بسبب، بل السبب هو التأنيث والعجمة. وإنما ذكر «المعرفة»؛ ليوافق ما ذكره في تعداد العلل، وذكره في التعداد؛ لاستقامة الوزن. (علوي)

شرطها أي شرط تأثيرها في منع الصرف أن تكون علمية،[١] أي كون[٢] هذا النوع[٣] من جنس التعريف، على أن يكونَ[٤] الياء مصدرية،.........................

= أي المعرفة من حيث إنها معرفة.

شرطها إلخ: فإن قلت: لِمَ لم يقل: «شرطها علمية»، أي المعرفة شرطها كونها علما؟ قلت: إن المراد من المعرفة التعريف، وهو لا يكون علما، فلهذا قال: «المعرفة -أي التعريف- شرطها أن تكون علمية» أي أن يكون المعرفة المتصفة بالتعريف حاصلة في ضمن العلَم. لا يقال: يجوز أن يقول: «المعرفة شرطها علمية»، بمعنى أن التعريف الذي هو مفهوم كلي متحقق في ضمن فرده الذي هو العلَم، ويصح هذا المعنى. لأنا نقول: مآل هذا يرجع إلى التعريف الذي هو مفهوم كلي متحقق في المعرفة حاصل في ضمن فرده الذي هو العلم.

فإن قلت: يجوز أن يراد بقوله: «شرطها علمية» أي علمية ما فيه التعريف، كما أراد في قوله: «التأنيث بالتاء شرطه العلمية» أي علمية ما فيه التأنيث. قلنا في التأنيث: في «العلمية» التي في التأنيث اللام، وهي بدل من المضاف إليه، وليس ههنا لام لتكون عوضا عنه، هكذا قال مولانا عب. وفيه نظر؛ لأن اللام كما تكون عوضا عن المضاف إليه، كذلك التنوين أيضا يكون بدلا منه. وإن قلت: لِمَ لم يأت باللام ههنا، ولم يقل: «المعرفة شرطها العلمية»؛ لتكون بدلا من المضاف إليه مع كونه أخصر. [قلنا:] للزوم التكرار لفظا، يعني يلزم تكرار المعرفة لفظا بحسب التقدير؛ لأن التقدير: التعريف شرطه علمية ما فيه التعريف، فتكرر لفظ «التعريف».

هذا محصول ما قال مولانا عب، وفيه نظر، أما أولا فلأن هذا تكرار بحسب اللفظ والمعنى، لا بحسب اللفظ فقط. وأما ثانيا فلأنه تكرار صحيح غير مردود، وهو ظاهر. وأما ثالثا فلأن هذا التكرار بعينه لازم في اشتراط التأنيث؛ إذ تقديره أن التأنيث شرطه علمية ما فيه التأنيث. إلا أن يقال: لو قيل: التعريف شرطه العلمية بإبدال اللام عنه، كان تقديره: التعريف شرطه تعريف ما فيه التعريف؛ لأن معنى العلمية تعريف مقيد؛ لأنها قسم من التعريف. قال مولانا عب: وإن قلت: فيلزم التكرار في اشتراط العجمة. قلنا: لا؛ لزيادة قوله: «في العجمة». انتهى كلامه. ويرد عليه شيء، وهو عدم صحة التفريع في قوله: «فيلزم التكرار في اشتراط العجمة» يعني قوله: «العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمة». ويمكن أن يجاب بأن قوله: «فيلزم» في معنى الاستفهام، يعني فهل يلزم هذا التكرار في اشتراط العجمة لو قيل: العجمة شرطها العلمية في العجمة؟ والقرينة على ذلك أن قبله استفهام، أعني قوله: «لِمَ لم يأت إلخ»، وما بعده جواب الاستفهام، أعني قوله: «لا» في قوله: «قلنا: لا». ومنشأ هذا السؤال أن المصنف جعل عبارة اشتراط العجمة موافقة لعبارة اشتراط المعرفة، فلما قيل: هذه العبارة في المعرفة لدفع التكرار كان محل أن يظن أنها في العجمة أيضا لدفع ذلك، فقيل في الجواب: لا؛ =

(١) لِمَ يقل: «شرطها علمية»؛ لأن المراد بالمعرفة التعريف، وهو ليس علما. (عبد الغفور)

(٢) قد حمل الياء على المصدرية أولا وثانيا على النسبة. وتوضيح الكلام: أن التعريف جنس، تحته أنواع: أحدها العلمية، وثانيها التعريف باللام وبالإشارة وغيرهما، فمعنى الكلام على الأول أن هذا الجنس -أعني التعريف- إنما يؤثر في منع الصرف إذا كان عين هذا النوع؛ لأن تحقق الجنس عين تحقق النوع، وهذا كما يقال: طبيعة الحيوان إنما تؤثر بشرط كونه إنسانا، وعلى الثاني أن هذا الوصف -أعني التعريف- إنما يؤثر إذا كان حاصلًا فيه ووصفًا له، ووصف الشيء له نسبة إلى الموصوف، فصح أن التعريف شرطه أن يكون هو منسوبا إلى العلم، ولولا لفظ «أن تكون» لم يصح كون الياء للنسبة، ولهذا حمل على المصدرية فقط فيما ليس فيه هذا اللفظ. (التاشكندي)

(٣) والمراد من «هذا النوع» التعريف العلمي، وأول الشارح كونه علما بهذا النوع؛ دفعا لتكرار الكون وعدم استقامة حمل كونه علما على الضمير المستكن في قوله: «تكون» الراجع إلى التعريف. (ج)

(٤) أي أراد هذا المعنى من لفظة «علمية» بطريق المجاز؛ بناء على كون الياء للمصدر. (أبو البقاء)

أو منسوبة إلى العلَم، بأن تكون حاصلة في ضمنه على أن يكون الياء للنسبة.

وإنما جعلت مشروطة بالعلَمية؛ لأنّ[1] تعريف المضمرات والمبهمات[2] لا يوجد إلا في المبنيات، ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفًا، كما سيجيء، فلا يتصور كونه سببًا لمنع الصرف، فلم يبقَ إلا التعريف العلَمي.[3]

او في حكم المنصرف (ف)

= لزيادة قوله: «في العجمة»، يعني لا يلزم التكرار المذكور هناك؛ لأن العلمية التي هي التعريف صارت مقيدة بهذا القيد ههنا، إلا أنه كان حق الجواب أن يقال: لأن العلمية ليست قسما من العجمة، كما كانت قسما من المعرفة. والسر في إيراد هذه العبارة في اشتراط العجمة أن الياء في «العلمية» هناك ياء النسبة لا المصدرية. فاعلم هذا الموضع؛ فإنه دقيق، وعلى ما فصلناه صار يسيرا.

بأن تكون إلخ: أي التعريف حاصل في ضمن العلم. قال مولانا عب: الأظهر أن يقال: «حاصلة فيه حصول الصفة في الموصوف» انتهى. والحاصل أنه لا يحتاج إلى إيراد قوله: «في ضمنه»؛ فإنه لو قال: «بأن تكون حاصلة فيه» لتمَّ، فحينئذ يكون من قبيل حصول الصفة في الموصوف، كما يقال: العلم في زيد، أي حاصل فيه من قبيل حصول الصفة في الموصوف. أقول: إنما زاد قوله: «في ضمنه» إشارة إلى أن الكلم قسم من أقسام التعريف. فإذا قلنا: هذا الأمر في هذا الشيء؛ فإنه يستلزم أن يكون الشيء قسما من أقسام ذلك الأمر، كما في قولنا: «العلم في زيد». فلهذا صرح بذلك بإيراد قوله: «في ضمنه».

وقد كتب الفاضل السمرقندي في قوله: «على أن يكون الياء مصدرية»: هكذا فيه أنه على تقدير أن يكون الياء مصدرية، لا حاجة إلى قول المصنف: «أن يكون» بل الأولى أن يقول: «شرطه العلمية»، إلا أن يقال: أراد المصنف بالياء معنى النسبة، فيوافق بشرط العجمة، وبيَّن الشارح احتمال المصدرية فيها، أو يقال: إن العلمية عين التعريف، فالمناسب في ارتباط ذلك الشرط لفظ «أن يكون». كما لا يخفى. انتهى كلامه. أقول: قد ذكرنا فائدة قوله: «أن يكون» وعدم صحة قوله: «شرطه العلمية»، كما ذكرهما مولانا عب أيضا. فما ذكره الفاضل المذكور مما لا طائل تحته. ثم ما ذكره بقوله: «أو يقال: إن العلمية عين التعريف إلخ»: ليس بشيء؛ لأن العلَم من أفراد التعريف لا عينه، وهو ظاهر، ولو سلم فقوله: «فالمناسب إلخ» مما لا معنى له أصلا، ومنشأ هذا القول منه عدم وجدان فائدة قوله: «أن يكون»، وقد ذكر فائدة لذكره الياء، كما ذكرها مولانا عب، وقد أوردنا حاصل كلامه فيما سبق.

والتعريف باللام أو الإضافة إلخ: كما ذكره بقوله: «وجميع الباب باللام أو بالإضافة ينجر بالكسر». فلا يتصور إلخ: لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون الألف واللام والإضافة إذا وجدتا في المنصرف صار بسببهما المنصرف غير منصرف، وإذا كانتا في غير المنصرف صار بسببهما غير المنصرف منصرفا. لأنا نقول: الألف واللام والإضافة إنما تجعلان غير المنصرف منصرفا أو في حكمه على اختلاف المذهبين؛ لأجل أنهما خواص الاسم، فإذا وجدتا في الاسم فمشابهته بالفعل يصير ضعيفا، فلا يؤثر في منع الصرف.

فلم يبق إلا التعريف العلمي: لا يقال: بقي تعريف النداء. لأنا نقول: هو داخل في تعريف اللام، لأن قولنا: «يا رجل» في قوة قولنا: «يا أيها الرجل». وقيل في الجواب: إن بعض أنواع النداء من المبنيات، وبعضها مضاف أو شبه مضاف، فلا يصلحان لسببية منع =

(١) يعني أن كلا من الإضمار والإبهام يستلزم البناء، ومنع الصرف يستلزم الإعراب، فلا يجتمع الإضمار والإبهام مع غير المنصرف؛ فضلا عن أن يؤثر فيه. (علوي) (٢) الموصولات وأسماء الإشارة. وبيانه في «عبد الغفور». (حاجي ملا أختر محمد)

(٣) والمعرف بالنداء في حكم المعرف باللام؛ لأن «يا رجل» بمنزلة «يا أيها الرجل»، والمعرف بالميم مختص بلغة حمير، كما عرفت؛ إذ هو بدل من اللام. (ت)

وإنَّما جَعل(١) المعرفةَ سببًا والعلميةَ شرطها، ولم يجعل(٢) العلمية سببًا، كما جعل البعض؛ لأنَّ فرعية التعريف للتنكير أظهر(٣) مِن فرعية العلمية له.

العجمة وهي كون اللفظ ممَّا وضعه غيرُ العرب. ولتأثيرها في منع الصرف شرطان: شرطها الأول أن تكونَ علَمية أي منسوبة إلى العلَم(٤) في اللغة العجمية بأن تكون متحققة في ضمن العلَم في العجم حقيقةً، كـ«إبراهيم»، أو حكمًا(٥) بأن ينقله العربُ مِن لغة العجم إلى العلَمية مِن غير تصرُّف(٦)

= الصرف، كما مرَّ. وأما المنادى المستغاث باللام وبالألف فلم يعتبروهما لاطراد الباب. لا يقال: الحصر باطل بعد؛ لأن تعريف الألفاظ التي وقعت تأكيدا معنوية باقية. لأنا نقول: هذا التعريف داخل في التعريف العلمي؛ لأن هذه الألفاظ صارت أعلاما لما وضعت له عند الاستعمال، فيكون ألفاظ التأكيد أعلاما لمعانيها، أو نقول: هذا التعريف داخل في تعريف اللام أو الإضافة؛ لأن تقدير قولنا: «جاء القوم أجمعون»: الأجمعون أو أجمعوهم.

كما جعل البعض إلخ: والظاهر هو الأول، لأن سبب منع الصرف ليس إلا العلمية، وحينئذ لا يحتاج إلى الشرط. قوله: «أظهر من فرعية العلمية»؛ لأنا إذا قلنا: «العلمية فرع التنكير» فلقائل أن يقول: فحينئذ يحتاج إلى أن يقال: لأن العلمية فرد من أفراد التعريف، والتعريف فرع التنكير، فالعلمية فرع له، فيكون أظهر. غير العرب: أي غير العرب فقط، فلا يرد الألفاظ التي هي مشتركة بين العرب والعجم كـ«الصابون» و«التنور». أي منسوبة إلى العلم: ولا يجوز أن يكون الياء مصدرية؛ لأنه لا يكون العلمية فردا من أفراد العجمة، حتى يصح أن يقال: أي هذا النوع من جنس العجمة، كما قال في المعرفة.

ينقله العرب من لغة العجم: أي من كلامهم، وجعله علما من غير تصرف فيه قبل النقل.

(١) يعني لم يجعل العلمية سببا، كما فعل جار الله؛ لأنهم جعلوا كلا من العلل فرعا عن غيره، وكون التعريف فرعا عن التنكير أظهر من فرعية العلمية؛ لمقابلة التعريف للتنكير دون العلمية. فإن قيل: لما لم يكن العلمية سببا عنده فَلِمَ قال فيما سيأتي: «وما فيه علمية مؤثرة» بل الواجب أن يقال: «وما فيه معرفة مؤثرة»؟ قيل: جرى فيه على اصطلاح غيره، أو محمول على التجوز بأن يراد بالعلمية التعريف العلمي. (عل) (٢) ليستغني عن هذا الاشتراط، كما جعل جار الله العلامة، وإنما اعتبر الخليل في «أجمع» وأخواته تعريف الإضافة في منع الصرف؛ لسقوط المضاف إليه منها، وسقوط التنوين منها، فيظهر أثر منع الصرف. (تش)

(٣) لأن الفرعية بمقابلة التنكير، والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية. (عبد الغفور) (٤) ولم يجعل الياء مصدرية؛ لأن العلمية ليست نوع العجمة حتى تكون كالمعرفة، إلا أن يحمل على المقارنة بالعلمية، وفيه بعد لا يخفى. (ت)

(٥) وفيه تكلف، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه علما أو لا، وإذا استعمل أولا مع العلمية لا يتصرف فيه بإدخال اللام أو الإضافة؛ إذ العلمية فيها مقابل التنوين كذلك، ويتبعه الكسر، فيظهر أثر منع الصرف، فبقي فيه سائر التصرفات، كالإعراب، وياء النسبة، والتصغير، والتخفيف بحذف بعض الحروف وقلب بعضها. وأما إذا لم يستعمل أولًا مع العلمية يتصرف فيها بدخول اللام والإضافة فيقبل التنوين أيضا مع الكسر مع سائر التصرفات، كـ«اللجام». فإن جعل بعد ذلك علما كأنه جعلت الكلمة العربية علما، فإن وجد مع العلمية سبب آخر غير العجمة يمتنع الصرف كـ«بقم» وإن لم يكن صرف. (تش) (٦) بإدخال اللام أو التنوين أو الإضافة؛ ليصير من جنس كلامهم، ولم يبق العجمة. (حق)

فيه قبل النقل، كـ«قالون»؛ فإنه كان في العجم اسم جنس،[١] سمي به أحد رواة القراء؛ لجودة قراءته قبل أن يتصرف فيه العرب، فكأنه كان علما[٢] في العجمية.

وإنما جعلت شرطًا؛ لئلا يتصرف[٣] فيها العربُ مثل تصرفاتهم في كلامهم، فتضعف فيه العجمة، فلا تصلح سببًا لمنع الصرف. فعلى هذا لو سمِّي بمثل «لجام» لا يمتنع صرفه؛ لعدم علَميته في العجمة.

وشرطها الثاني أحد الأمرين:[٤] تحرك الحرف الأوسط أو الزيادة على الثلاثة، أي على ثلاثة أحرف؛ لئلا يعارض الخفة أحد السببين.[٥]

اسم جنس إلخ: فإن «قالون» في العجم اسم لجنس الشيء الجيد. «سمي به» أي العرب سموا به «أحد رواة القراء» بعضهم. «الرواة» جمع «الراوي»؛ فإنه كان لقراء السبعة رواة، ولكل منهم راويا، فواحد منهم -أي نافع- سمي اسم راويه -أي عيسى- قالون؛ لجودة قراءته.
فكأنه كان إلخ: أي لما لم يتصرف العرب فيه قبل النقل فكأنه علم في العجم حقيقة.
وإنما جعلت: العلمية في العجمة «شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم» كدخول لام التعريف أو الإضافة أو التنوين أو غيرها. فعلى هذا إلخ: أي على تقدير اشتراط العلمية في العجمة «لو سمي رجل بمثل لجام لا يمتنع صرفه»، أي اللجام، أي هو يصير منصرفا حينئذ؛ «لعدم علميته في العجمة» لا حقيقة ولا حكما، أما حقيقة فظاهر، وأما حكما فلتصرفه فيه قبل العلمية؛ لأن فارسيه لگام، فتبدل الكاف بالجيم، فلو تصرفوا بعد العلمية فهو غير منصرف، كـ«جبرئيل» بالهمزة و«جبريل» بدونها بفتح الجيم وكسرها.
ثم المراد من الامتناع في قوله: «لا يمتنع صرفه» معناه اللغوي بالفارسية: باز ايستادن، لا العرفي بمعنى عدم المحال، فلا خدشة حينئذ أو يقال: قوله: «يمتنع» بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فمعناه حينئذ: أن عدم الصرف ليس بواجب، فإذا لم يكن مع الصرف واجبا فيجوز الصرف لا محالة. لا يقال: لو قال: «صرف» بصيغة الماضي بدل قوله: «لا يمتنع» لكان أظهر وأخصر. لأنا نقول: إنما اختار «لا يمتنع»؛ لرعاية المقابلة بقوله: «يمتنع»، ولهذا لم يقل: «لا يمتنع من الصرف»؛ لأن قوله: «يمتنع» بمعنى يمتنع صرفه لا من الصرف؛ لأن الضمير في «يمتنع» لا يرجع إلى شيئين.
لئلا يعارض الخفة أحد السببين: قيل: إذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الوسط عجميا لا يكون له خفة حينئذ؛ لأن لسان العجم ثقيل على العرب، كما في «ماه» و«جور»، ولو سلم فلا يخلو إما أن يكون فيه كمال الخفة، أو يكون فيه خفة في الجملة، والأول غير مسلم، =

---

(١) أي سمي به نافع؛ لجودة قراءته. و«القالون» بلغة الروم: الجيد. (عل) (٢) لعدم التصرف فيه، كالعلم فيها لا يتصرف فيه. (علوي)
(٣) إذ العلمية تنافي اللام والإضافة، فإذا امتنعا معها جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضا، أعني التنوين؛ رعاية للعجمة حين أمكنت، فيتبع الكسر التنوين. (جم) (٤) ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أن الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة، ولا اعتبار لتحرك الأوسط؛ لأن الثلاثي خفيف، ووضع كلام العجم على الطول، فكان الثلاثي ليس منه. (عبد الغفور)
(٥) إذ الأعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الأوسط شابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم؛ لأن أكثر كلامهم على طول، ولا يراعون الأوزان الحقيقية بخلاف كلام العرب. فاندفع ما قيل: فيه بحث؛ إذ الكلام في الألفاظ العجمية وهي ثقيلة على لسان العرب، فأين الخفة حتى يزاحم أحد السببين؟ (جم)

فنوح منصرف، هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني، فانصراف «نوح» إنما هو لانتفاء الشرط الثاني، وهذا اختيار المصنف؛[1] لأن العجمة سبب ضعيف؛ لأنه أمر معنوي، فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط، وأما التأنيث فإنَّ له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات، فله نوع قوة، فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط وأن لا يعتبر.

فإن قلتَ: قد اعتُبرت العجمة في «ماه» و«جور» مع سكون الأوسط فيما سبق، فلِمَ لم تعتبر ههنا؟ قلنا: اعتبارها فيما سبق إنَّما هو لتقوية سببين[2] آخرين؛ ....

= وثاني مسلم، ولكن مقاومته لأحد السببين لثقله غير مسلم. وسمعت من بعض أفاضل زماني أنه جعل هذه الشبهة سببا لغلط شرح وغيره من الشارحين. والجواب عنه: أن اعتبار العجمة مع سكون الأوسط غير جائز؛ لأن العجمة سبب ضعيف؛ إذ ليس بجزء حقيقيا ثابتا في الاسم، بل هي أمر إضافي، فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط، بخلاف التأنيث المعنوي فهو أمر محقق فيه، له نوع قوة؛ لظهور علامته في بعض التصرفات، فجاز أن يعتبر مع سكون الوسط، وأن لا يعتبر كما في «هند».

ويجاب أيضا بأن قوله: «الاسم إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط عجميا لا يكون له الخفة» ممنوع؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان عند العجمة لأجل عدم مقاومة الخفة لأحد السببين، كما في «ماه» و«جور»، بخلاف ما إذا كان اعتبارها لمنع الصرف، كما في «نوح»؛ لأن العجمة سبب ضعيف، لا يجوز اعتبارها للأمرين المذكورين معًا. وما أجاب الفاضل السمرقندي عن الشبهة المذكورة فهو لا يصح أن يكون جوابا عنها، بل ليس له ربط بهذه الشبهة أصلا، فارجع إلى حاشيته حتى يتبين لك أنه صادق فيه أو كاذب.

وهذا اختيار المصنف: أي انصراف «نوح» اختياره. وذهب الزمخشري إلى أن «نوحا» كـ«هند» «لأن العجمة سبب ضعيف إلخ».

كلامه هذا لدفع ما يقال: ينبغي أن يكون «نوحا» كـ«هند» جائز الصرف.

وأما التأنيث إلخ: هو لدفع ما يقال: كما أن العجمة أمر معنوي كذلك التأنيث المعنوي أمر معنوي، فلما صار «هند» جائز الصرف؛ للتأنيث والعلمية فلِمَ لا يجوز صرف «نوح» أيضا؛ للعلمية والعجمة؟

في بعض التصرفات: كما في التصغير، فيقال في «هند»: «هنيدة». لا يقال: لقائل أن يقول: كما أن العجمة أمر معنوي، ليس لها علامة في اللفظ ولا في التقدير بحيث تظهر في بعض التصرفات، كذلك جميع أسباب منع الصرف إلا لتأنيثين، فينبغي أن لا يعتبر مع سكون الأوسط، واللازم باطل. لأنا نقول: العلامة اللفظية أو ما هو في حكمها موجودة في جميع الأسباب، فإن وزن الفعل علامة في نفس الأول من وزن الفعل، وحرف الزيادة علامة في القسم الثاني منه، وكذا في الألف والنون المزيدتين، وكذا في التركيب وألفي التأنيث والعدل والجمع، وأما الوصف فلأن الحمرة وصف، فهو في حكم العلامة الملفوظة، وأما العلمية فلأن الوضع في اسم العلم في حكم العلامة. وإذا عرفت هذا فالمراد من الأمر المعنوي أنه علامة له في اللفظ، وإلا فأسباب منع الصرف كلها أمور معنوية.

سببين آخرين: وهما العلمية والتأنيث المعنوي. قال مولانا عص: اعتبار العجمة ليس لتقوية سببين، بل لتقوية سبب واحد، وهو =

---

(١) ذهب الزمخشري إلى أن «نوحا» كـ«هند»، وكأنه قاس العجمة على التأنيث المعنوي. قال الشيخ الرضي: ليس بشيء؛ إذ لم يسمع «نوح» و«لوط» غير منصرف في شيء من كلامهم. (عبد الغفور) (٢) بتقدير المضاف أي أحد سببين. (مصد السرور)

لئلا يقاوم سكون الأوسط أحدهما،(١) فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال.
أي ثقل أحدهما　　في منع الصرف

وشَتَرُ(٢) وهو اسم حصن بديار بكر وإبراهيمْ ممتنعٌ صرفهما؛ لوجود الشرط الثاني(٣) فيهما؛ فإنَّ في «شتر» تحركَ الأوسط، وفي «إبراهيم» الزيادة على الثلاثة.

= التأنيث المعنوي؛ لأن العلمية سبب قوي لا يحتاج إلى التقوية، وما يحتاج إليها هو التأنيث المعنوي؛ لأنه سبب ضعيف من حيث عدم وجود علامته في اللفظ. انتهى حاصل كلامه.

قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله في تفسير قوله: «إنما هو لتقوية سببين آخرين» هكذا: أي لتقوية أحد السببين، أي التأنيث المعنوي؛ إذ العلمية مستغنية عن المقوي والمؤيد. انتهى كلامه. ولا يخفى أن الفاضل السم تبع الفاضل المذكور مولانا عص في الإيراد المذكور، إلا أنه أجاب عنه بتقدير المضاف، وهو لفظ «الأحد». أقول: الشبهة المذكورة لا تتوجه أصلا، وجواب الفاضل السم وتصحيحه لكلام الشارح بتقدير المضاف غير صحيح، وذلك لأن مراد الشارح من كلامه ليس أن كل واحد من السببين -وهما التأنيث المعنوي والعلمية- سبب ضعيف، واعتبارها لتقويتهما أو لتقوية التأنيث المعنوي فقط، بل مراده أن كل واحد من «ماه» و«جور» ثلاثي ساكن الوسط، وسكون الوسط فيهما يقاوم ثقل أحد السببين، سواء كان تأنيثا معنويا أو علمية، فاعتبارها لتقوية سببين آخرين: لئلا يقاوم سكون الأوسط أحدهما. وقوله: «لئلا يقاوم سكون الأوسط أحدهما» يدل على ما ذكرنا دلالة صريحة.

وشتر إلخ: واعلم أن «ديار بكر» علم لبلدة، و«الحصن» علم قلعة فيه. قال الفاضل السم أخذا من حاشية مولانا عص، وفي «القاموس»: هو قلعة، وعلى التقديرين يجوز أن يكون منع صرفه [للعلمية و] التأنيث من حيث إنه اسم بلدة، وكأن الشارح فرَّ من هذا، وقال: اسم حصن، ولم يقل: اسم بلدة، لكنه لا ينفعه؛ إذ الظاهر أنه اسم لنفس البلدة لا الجدران. انتهى كلامه.

أقول: قالوا: إن اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع يسمى سورا؛ لأنه مأخوذ من «سور البلدة»، فكما أنه يحصر ويحيط البلدة كذلك اللفظ الدال على كمية أفراده، فهذا القول يدل على أن الحصن اسم للجدران لا للبلدة، فحينئذ لا يكون فيه التأنيث المعنوي.

والحاصل: أنه إذا كان المراد من «الحصن» هو القلعة أو البلدة ففيه تأنيث معنوي حينئذ، وأما إذا كان المراد منه الجدران فليس التأنيث فيه، كما إذا عبر عن «ماه» و«جور» بالبلدة ففيهما تأنيث معنوي، وإذا عبر بهما بالمكان فليس فيهما التأنيث، فيكونان منصرفين حينئذ، فعدم التأنيث المعنوي فيه: إما باعتبار أن المراد منه الجدران أو باعتبار أنه عبارة عن القلعة أو البلدة، والمراد منها =

---

(١) أي أحد السببين؛ لأن الاسم إذا كان ثلاثيا يكون خفيفا، وإذا كان أوسطه ساكنا يكون أخف، فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه، وإذا اعتبرت العجمة فيه يكون أثقل، فيقتضي التخفيف بإسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير منصرف. (محرم)

(٢) قيل: يجوز أن يقال: امتناع صرفها لتأويلها بالبقعة، وفيه أنه لا يستعمل إلا مذكرا؛ إذ لا يرجع إليه ضمير المؤنث. وللمناقشة فيه مجال، فلو مثل بمثل «لمك» -اسم أبي نوح النبي عليه السلام- لكان أسلم. (عبد الغفور)

(٣) اعلم أن الشرط الأول صار كأنه داخل في المشروط؛ إذ لا يبقى بدونه عجمة، بل يصير كأنه عربي، سواء كان متحرك الأوسط أو زائدا على الثلاثة، بخلاف الشرط الثاني؛ إذ بدونه يبقى عجمة، ولكن لا يكون سببا. ووجود الشرط من حيث هو لا يكون مرادا في نفسه بل بواسطة المشروط، فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع المشروط، فالمنع في الحقيقة متفرع على الشرطين، فاندفع ما قيل: هذا الكلام يدل على أن وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع «شتر» و«إبراهيم»، وهو غير صحيح؛ لأن عدم الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين: العلمية، وأحد من الزيادة وتحرك الأوسط. (حم)

وإنما خَص التفريع بالشرط الثاني؛ لأنَّ غرضه التنبيه على ما هو الحقُّ عنده مِن انصراف نحو «نوح»، ....

ــ الخيران، ويحتمل أن يكون عدم التأنيث فيه باعتبار أنه عبر عنه بـ«الحصن»، وهو الظاهر من كلامه قدس سره.

وإنما خص التفريع إلخ: وهو قوله: «فنوح منصرف وشتر وإبراهيم ممتنع» بالشرط الثاني، لا بمجموع الشرطين؛ لأن غرضه التنبيه إلخ، وهذا التنبيه يحصل عند كونه مخصوصا بالشرط الثاني، لا بمجموعهما، وهو ظاهر؛ لوجود الشرط الأول فيه. فلا يرد حينئذ ما يقال: إنه لو كان متفرعا على مجموع الشرطين أيضا يحصل انصرافه، وإنما يحتاج إلى هذا التنبيه؛ لما مر من أن الزمخشري ذهب إلى أن «نوحا» كـ«هند» يجوز صرفه.

من انصراف نحو نوح: قال الفاضل السم: الأولى أن يقول: «وعدم انصراف نحو شتر» أيضا؛ فإن في عدم انصرافه خلافا، والمختار عند المصنف أنه غير منصرف، فعلى هذا التخصيص بـ«نوح» وتقديم انصرافه لا يخلو عن شيء. انتهى كلامه. أقول: كلامه لو تم إنما يبنى على كون امتناع صرف «شتر» و«إبراهيم» متفرعا على الشرط الثاني كانصراف «نوح»، وهو في حيز المنع، بل هو متفرع على الشرطين جميعا، كيف فإنه لا يلزم من وجود أحد جزئي الشرط في شيء وجود المسبب والمشروط، وهو منع الصرف؛ لأن وجود الجزء لا يوجب وجود الكل، فلا يلزم من وجود أحد جزئي الشرط وجود مجموعه، بخلاف انصراف نحو «نوح»؛ فإنه يلزم من انتفاء أحد جزء من جزئي الشرط من شيء انتفاء المسبب والمشروط؛ لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل. وقوله: «لوجود الشرط الثاني فيهما» لا ينافي ما ذكرناه، وأيضا قوله: «الأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده» لا يأبى عنه، أما الأول فلأن مراده أن وجود الشرط الأول فيهما ظاهر، أما في «شتر» فلأنه قال: وهو اسم حصن هو في ديار بكر، وهو اسم بلدة، فيكون علما في العجم، وأما في «إبراهيم» فما مر من أنه علم في العجم حقيقة. وأما الثاني فلأنه إذا كان متفرعا على الشرطين جميعا فيكون متفرعا على الشرط الثاني حقيقة؛ لوجود الشرط الأول فيهما، فحينئذ يصح قوله: «والأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده».

ثم وجه وقوع الفاضل المذكور في الغلط وتزيين كلامه بالأولوية أنه لما رأى أن في نحو «نوح» خلافا، والمختار عند المصنف أنه منصرف، وعند صاحب «الكشاف» أنه جائز الصرف، كـ«هند»، فزعم أن المصنف لمَّا نبه بهذا التخصيص على ما هو الحق عنده من انصراف نحو «نوح»، فينبغي أن ينبه على ما هو الحق عنده من عدم انصراف نحو «شتر»؛ لما مر من أن في كليهما خلافا بين المصنف وغيره. لا يقال: كما لا يلزم من وجود أحد جزئي الشرط وجود المسبب والمشروط، كذلك لا يلزم من وجود الشرط كله وجود المشروط، فلو كان «شتر» مثلا متفرعا على الشرط كله لا يلزم من وجوده وجود المشروط، وهو امتناع صرفه؛ لأن وجود الشرط لا يلزم من وجوده وجود المشروط. لأنا نقول: المشروط وهو الاسم الذي فيه العجمة، وشرطها أن يكون إلخ، كما قال: «المعرفة أي التعريف شرطها إلخ» فعند تحقق الشرط كله يتحقق الاسم المذكور الذي هو المشروط؛ إذ قد يتحقق المشروط عند تحقق الشرط، وإن لم يستلزمه، فيتحقق منع الصرف، فالاسم المذكور غير منصرف عند وجود الشرط.

(١) مما انتفى فيه الشرط الثاني بالكلية، وكان يرى في الظاهر أنه غير منصرف، وكان في الحقيقة الحكم بمنعه وهما محضا، بخلاف «لجام»؛ فإنه ليس بهذه المثابة فلا يحتاج إلى ذكره، بخلاف «شتر»؛ فإنه وإن كان الحق عند للمصنف ﷺ أيضا الحكم بمنعه، لكن الحكم بصرفه -كما ذهب إليه سيبويه وأكثر النحاة- ليس وهما محضا حتى ينبه عليه أولا، بل الحق الصرف بالنظر إلى الدليل، وليس المراد أن التخصيص للتنبيه المذكور فقط، فظهر أن قوله: «ولهذا قدم انصرافه» لا غبار عليه. فاندفع ما أورد عليه واحد بعد واحد من أنه غير تام؛ لأن سيبويه وأكثر النحاة ذهبوا إلى انصراف «شتر»، والحق عند المصنف ﷺ عدم انصرافه. (حم)

وهذا قَدَّم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني، والأولى تقديم ما هو متفرع على وجوده[1] كما لا يخفى.[2]

واعلم[3] أن أسماء الأنبياء ﷺ ممتنعة عن الصرف إلا ستة: «محمد» و«صالح» و«شعيب» و«هود»؛ لكونها عربية،[4] و«نوح» و«لوط»؛ لخفتهما.[5] وقيل:[6] إن «هودًا» كـ«نوح»؛ لأنَّ سيبويه قرنه معه، ويؤيده ما يقال مِن أنَّ العرب من ولد إسماعيل، ومَن كان قبل ذلك فليس بعربي، وهود قبل إسماعيل فيما يذكر، فكان كـ«نوح».

قول سيبويه — أي إسماعيل

أي في التواريخ التي أسماء الأنبياء فيها. (بقا)

الجمع وهو سبب قائم مقام السببين، ....

أي الجمعية أو جمعية الجمع. (غف)

ولهذا قدم انصرافه إلخ: أي ولأجل أن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده إلخ. قيل: لا نسلم أن يكون تقديمه بهذا الاعتبار، بل لأن «نوحا» منصرف، والأصل في الاسم الصرف، فهو بالتقدم أجدر، أو لأن «نوحا» متفرع على جزء الشرط، و«شتر» و«إبراهيم» متفرعان على مجموع الشرط، ومرتبة الجزء متقدمة على مرتبة الكل، فمرتبة ما هو متفرع على الجزء أيضا متقدمة على ما هو متفرع على الكل. لكونها عربية: والحاصل: أنه قد علم من الخارج أنه لا يكون فيها سوى العلمية، والعجمة سبب آخر، فإذا كان هذه الأسماء عربية فثبت أنها منصرفة، فاندفع ما يقال: إن عربية هذه الأسماء لا تصلح أن تكون سببا لانصرافها؛ لأن كثيرا من الأسماء العربية غير منصرف. لخفتهما: وخفتهما تقاوم ثقل أحد السببين.

لأن سيبويه قرنه معه: حيث قال: محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط، فقرن «هودا» بـ«نوح» لا بـ«شعيب»، فلو كان «هود» عربيا لقدمه على «نوح»، وجعله مقارنا بـ«شعيب». من ولد إسماعيل: قيل: هود أيضا عربي، فكيف يصح هذا القول؟ إلا أن يقال: المراد أن العرب من ولد إسماعيل في المشهور من الأقوال، وكون العرب قبله غير مشهور، فحينئذ معنى قوله: «ومن كان قبل ذلك فليس بعربي»: أنه ليس بعربي في المشهور، فلا منافاة حينئذ. وقوله: «ذلك» يحتمل أن يكون إشارة إلى إسماعيل وأولاده.

فيما يذكر: أي فيما يذكر فيه أسماء الأنبياء، وهو التواريخ؛ فإنه يذكر أسماء الأنبياء ﷺ فيها. الجمع: أي جمعية الجمع؛ لأن من الأسباب لا يكون إلا وصف الجمعية لا ذات الجمع، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بإجراء حكم المضاف عليه.

---

(١) مع أن الكلام في عدم الانصراف، ويعارضه أن الانصراف وجودي، وعدم الانصراف عدمي، والمقصود الأصلي معرفة الانصراف لا عدمه، فتأمل. (التاشكندي) (٢) وجهه: وهو أن الوجود أشرف من العدم، والأشرف يقدم، وكذلك ما يتفرع على الوجود الذي هو أشرف يكون مقدما. وقيل: صرح بتفريع الشرط الثاني دون الأول؛ لأن فيه ردا على المخالف. وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود؛ لتقدم العدم على الوجود، ولأن فيه ردا على المخالف، كما قيل: إذ في «شتر» أيضا رد على المخالف، بل على المخالف الأقوى، وله وجه. (محرم)

(٣) هذه قاعدة مشهورة ذكرت في كثير من كتب النحو، لكن تنتقض بنحو «شيث» و«عزير»؛ فإنهما منصرفان، كما يدل عليه النصوص. (عصمت) (٤) فلا يوجد فيها العجمة، فلا يكون فيها [إلا] العلمية. (علوي) (٥) وإن وجد فيهما العجمة والعلمية، إلا أن خفتهما تعارض أحد السببين. (علوي) (٦) أجيب بأن الشارح قال: إن «هودا» عربي، أي في رواية غير مشهورة. (باسولي)

شرطه أي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى[1] الجموع، وهي الصيغة التي[2] كان أولها مفتوحًا وثالثها ألفًا، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وهي الصيغة التي[3] لا تُجمع جمعَ التكسير مرةً أخرى، ولهذا[4] سُمِّيت صيغةَ منتهى الجموع؛ ....

أي شرط قيامه إلخ: قال مولانا عصـ: الأظهر أن يقول: «شرط تأثيره»، وما ذكره الفاضل المذكور بعيد عن الفهم. انتهى. أقول: نعم، إن السوق يقتضي ما ذكره الفاضل المذكور، أو يقال: «شرطه في سببية منع الصرف صيغة منتهى الجموع»، وهو ظاهر، إلا أنه اختار ذلك؛ إشارة إلى أن صيغة الجموع لا تكون شرطا، إلا أن يكون الجمع قائما مقام السببين، فلو تحقق الجمع، ولكن لم يكن على صيغة منتهى الجموع لا يكون حينئذ قائما مقام السببين، كباقي الأسباب. فلما كان إيراد العبارة بمقتضى سوق الكلام عاما متناولا لاحتمال غير المقصود فقال: «شرط قيامه مقام السببين».

وهي الصيغة التي إلخ: وإنما عرفه، ولم يكتف بالمثال، ولم يقل: «إن الجمع كمساجد ومصابيح»؛ لئلا يتوهم أن زيادة الحرف الأول من الجموع شرط فيها؛ فإن الحرف الأول فيها زائد؛ لأنها على وزن «المفاعل» و«المفاعيل». قيل: هذا التعريف يصدق على «الكمالات» و«الصحارى» -أصله: «صحاري» قلبت الياء ألفا بالأصل الأول من أصول القلب- مع أنه لا يطلق صيغة منتهى الجموع عليهما؛ فإن «الكمالات» منصرفة، و«الصحارى» وإن كان [غير منصرف] لكنه ليس بجمع، مع أن صيغة منتهى الجموع لا يكون إلا في غير منصرف والجمع. ويمكن الجواب عنه بأن المراد أن بعد الألف حرفين أولهما مكسور، أو ثلاثة أحرف أولها مكسور. ويجاب عنه أيضا بأن المراد من الحروف التي بعد الألف هو أن لا تكون إلحاقية، فلا يرد النقض على المادتين المذكورتين. وأجيب أيضا بأن المراد من الجمع الذي على هذا الوزن هو أن يكون جمعا مكسرا، وهما ليسا كذلك. لا يقال: حينئذ يشكل بـ«صحارى»؛ لأنه يلزم أن لا يكون غير منصرف؛ لعدم الجمعية المذكورة فيه، مع أنه غير منصرف. لأنا نقول: إنه غير منصرف لا لأجل الجمعية، بل لأجل التأنيث بالألف.

وبعد الألف إلخ: أشار به إلى تعريفين للجموع. وهي الصيغة إلخ: أي الصيغة التي كانت أولها مفتوحا، وثالثها ألفا، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف، هي الجمع الذي لا يجمع جمع التكسير، فتبين من ذلك أن كل جمع لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى فهو جمع على صيغة منتهى الجموع، فيشكل حينئذ على نحو «رجال»؛ لأنه لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى، مع أنه لا يطلق صيغة منتهى الجموع عليه. ويجاب عنه بوجهين، الوجه الأول: أن المراد منه وجه تسمية كون الجمع المذكور بصيغة منتهى الجموع، فوجود التسمية في غير صيغة منتهى الجموع غير مضر، ولذا قالوا: إن الاطراد في وجه التسمية غير لازم. والوجه الثاني: أن المراد من قوله: «وهي التي لا تجمع جمعا إلخ» أن الوزن المذكور هو الذي لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى، لا بمعنى أن الاسم الذي يتصف بصيغة منتهى الجموع هو الذي لا يجمع جمع إلخ. و«الرجال» وإن لم يجمع جمع التكسير مرة أخرى ولكن يجمع هذا الوزن جمع التكسير مرة أخرى، كـ«حمار»؛ فإنه يجمع على «حمير» أو «حمور».

(١) مصدر ميمي مضاف إلى الفاعل، أي صيغة ينتهي بها جموع التكسير. (عبد الغفور) (٢) هذه ضابطة هذه الصيغة، وقد نقضت بنحو «كمالات» و«صحارى»، ودفع عن الأول بأن المراد صيغة التكسير، وعن الثاني بأن تحرك الحرف الأول بحركة الكسر في الحال أو في الأصل بعد الألف معتبر. (التاشكندي) (٣) إشارة إلى وجه تسمية هذه الصيغة بصيغة منتهى الجموع، أي صيغة جمع هو منتهى جموع التكسير. والمراد ما فوق الواحد، وجمعه مرة أخرى تصحيحا -كما وقع في الحديث: «إن كن صواحبات يوسف»- لا يضر؛ فكأنه في المرتبة الأولى. (التاشكندي) (٤) أي لعدم جواز جمع تكسير هذه الصيغة مرة أخرى.

لأنها جمعت[1] في بعض الصور مرتين تكسيرًا، فانتهى تكسيرها المغيِّر للصيغة.

فأما جمع السلامة فإنه لا يغيِّر الصيغة، فيجوز أن تجمع جمع السلامة، كما يجمع «أيامن» -جمع أيمن- على «أيامنين» و«صواحب» -جمع صاحبة- على «صواحبات».

وإنما اشتُرطت؛ لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير[1] فتؤثر[3] بغير هاءٍ[4] منقلبةٍ عن تاء التأنيث حالة الوقف، أو المراد بها تاء التأنيث باعتبار ما يؤول إليه حالة الوقف، فلا يرد[5] نحو «فواره» جمع «فارهة».

لأنها جمعت إلخ: وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله: «ولهذا إلخ». والمعنى: أن صيغة منتهى الجموع بلغت إلى صيغة منتهى الجموع بمرتبتين، أي الواسطة في ذلك البلوغ مرتبتان. فلا يرد حينئذ أن صيغة منتهى الجموع لم تجمع في بعض الصور مرتين، بل جمع الواحد مرتين.

فانتهى تكسيرها المغير للصيغة: هذا تفريع على قوله: «وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى». وإنما قيد تكسيرها بـ«المغير للصيغة» إشارة إلى أنه يجوز أن يجمع جمع السلامة؛ فإنه لا يغير الصيغة.

كما تجمع أيامن: قال مولانا عص: الأولى «كما جمع»، فافهم. انتهى كلامه. أقول: معنى قوله: «تجمع» بصيغة الخطاب لا الغائب، وكلمة «ما» مصدرية، فحينئذ يدل أن الجمع واقع في كلام القوم. وإنما اشترطت إلخ: أي اشترطت في الجمع صيغة منتهى الجموع؛ لتكون صيغته مصونة ومحفوظة عن قبول التغير؛ لأنه إذا جمع مرة أخرى فيحصل في جمعيته فتور وقصور؛ لأنه يصير واحدا بالنسبة إلى جمعه، فإن «أكالب» إذا لم يجمع على شيء فيصير جمعيته لازمة، فلها قوة حينئذ، فترفع الأصل، وهو الصرف، بخلاف ما إذا جمع جمع التصحيح؛ فإنه لم يقع في جمعيته فتور حينئذ؛ لعدم التغير في الصيغة حينئذ، فكان جمعيته باقية.

بغير هاء: وهو خبر آخر للشرط أو صفة الصيغة، والباء للملابسة، و«الغير» بمعنى النفي، أي بلا هاء، لا بمعنى أنها مغايرة للهاء. وإنما لم يقل: «غير قابل للهاء» كما قال في وزن الفعل: «غير قابل للتاء»؛ لأن المراد من عدم الهاء في قوله: «بغير هاء»: هو عدم الهاء بالفعل وإن كان قابلا لها، فإن «جوارب» جمع «جورب» بمعنى لفافة الرجل: غير منصرف، مع أنه قابل لها، حيث يقال: «جوارِبة»، وأما في وزن الفعل فالمراد فيه عدم قبولها؛ فإن «يعمل» منصرف بمجرد أنه يقبل التاء.

منقلبة عن تاء التأنيث إلخ: وإنما قال ذلك؛ لأن عند عدم ذكره يلزم أن يكون «فرازنة» غير منصرف؛ لأنها جمع «فرزين» أو «فرزان» مع تحقق شرط الجمع فيها حيث لا يجمع لها جمع التكسير مرة أخرى، ويكون بغير هاء أيضا، فلما زاد قوله: «منقلبة عن تاء التأنيث إلخ» اندفع ذلك؛ لأن فيها هاء منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف. أو المراد بها إلخ: وفي العبارة لطافة، أي أو المراد بها تاء التأنيث باعتبار أنها تصير هاء عند الوقف، وهذه الإرادة على سبيل المجاز. فلا يرد إلخ: أي لما زاد قوله: «أو المراد بها إلخ» لا يرد نحو «فواره»، وروده بأنه غير منصرف، مع أنها بهاء. وإنما قال: «جمع فارهة»، ولم يقل: «جمع فاره»؛ لأن «فاعل» الصفة لا يجمع على «فواعل» =

---

(١) أي لأنها صيغة جمع جمع. وهذا تعليل للعلية المستفادة من قوله: «ولهذا». (عبد الغفور) (٢) فتصير الجمعية لازمة، فيصح أن ترفع أصلا هو الصرف. (عبد الغفور) (٣) فتصلح لأن تكون سببا يقوم مقام السببين؛ لأن الجمعية لما كانت عارضة، والتكسير أيضا يغير الصيغة، لا تصلح أن تؤثر في منع الصرف فضلًا عن القيام مقام السببين، وأما إذا انتهى التكسير المغير فقد تمت الجمعية، واستقرت صيغتها، وصلحت للقيام مقامهما. (محرم) (٤) والمراد أن تأثير الجمع مشروط بأن لا يكون معه هاء، سواء كان قابلا لها أو لا، ولهذا قال: «بغير هاء»، ولم يقل: «غير قابل للتاء»، كما قال في وزن الفعل. (حق) (٢) لأن هذه التاء ليست بتاء التأنيث، بل هي من سِنخ الكلمة. (علوي)

وإنَّما اشترط كونها بغير هاء؛ لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات، كـ«فرازنة»؛ فإنَّها على زنة «كراهية» و«طواعية» بمعنى الكراهة والطاعة، فيدخل في قوة جمعيته فتور.[١] ولا حاجةَ[٢] إلى إخراج نحو «مدائني»؛[٣] (علم موضع) فإنَّه[٤] مفرد محض ليس جمعا، لا في الحال ولا في المآل، وإنَّما الجمع (بزيادة «ولا بياء النسبة». (غف)) «مدائن»[٥] وهو لفظ آخر، بخلاف «فرازنة»؛ فإنَّها جمع «فرزين» أو «فرزان» بكسر الفاء. (جمع «مدينة» بمعنى: مطلق شهر) (وهو معرب)

فعُلم مما سبق (أي من قوله: «بغير هاء») أنَّ صيغةَ منتهى الجموع على قسمين، أحدهما: ما يكون بغير هاء، وثانيهما: ما يكون بهاء. فأمَّا ما كان بغير هاء فممتنع صرفه؛ لوجود شرط تأثيرها، كـ«مساجد»، مثال لِما بعد ألفه حرفان،

= بخلاف «الفاعلة». وقيل في دفعه: إن المراد بالهاء هو الهاء الإلحاقي، والهاء في «فواره» ليس كذلك. وقال قدس سره في الحاشية: الفاره: الحاذق، ويقال للبغل والحمار: فاره بيِّنُ الفروهة، ويقال للفرس: جواد. انتهى. الحاذق: *مردزيرك*، ويقال للفرس: رائع.

كانت على زنة المفردات: قيل: التاء غير لازمة، فينبغي أن [لا] يعتبر تغيير الوزن بها. وأجيب بأنها وإن كانت غير لازمة لكن لها أثر في تغيير الأوزان، كما في وزن الفعل. ولا حاجة إلخ: اعترض بعض الشارحين بأن «مدائني» مما يكون صيغته على منتهى الجموع بغير هاء، فينبغي أن يكون غير منصرف، مع أنه منصرف. فأخرجه الشارح بعدم كون ياء النسبة فيه، فحاصل كلامه أنه لا حاجة إلى إخراجه إلى اعتبار قيد زائد؛ لأن «مدائني» ليس بجمع، لا في الحال ولا في الأصل، وإنما الجمع «مدائن»، وهو لفظ آخر، و«مدائني» لفظ آخر. لا يقال: كلام بعض الشارحين في «مدائن» الذي في «مدائني» لا في «مدائن»؛ فإن «مدائن» جمع «مدينة». لأنا نقول: «مدائن» بدون الياء غير منصرف للجمعية، فلا يصلح إخراجه، وإذا كان جمعا فلا يجوز النسبة إليه، فلا يقال: «فرائضي»، بل النسبة تكون إلى الواحد، فيقال: «فرضي» و«صحفي»، ولا يثبت الجمع من حيث إنه جمع، ولكنه من حيث إنه علم، فيقال: «فرائضي» و«صحائفي» من حيث إنهما علما الكتابين المعروفين، وكذا يقال: «مدائني» بياء النسبة من حيث إن «مدائن» علم، ولذا قال: إن «مدائني» ليس بجمع، لا في الحال ولا في الأصل.

بخلاف فرازنة: أي فإنه يحتاج إلى إخراجها؛ لأنها جمع «فرزين» أو «فرزان». لا يقال: لا يحتاج إلى إخراجها بقوله: «بغير هاء»؛ لأنها خارجة بقوله: «بعد الألف حرفان»؛ لأن المراد أنه بعد الألف حرفان فقط. لأنا نقول: التاء زائدة، فكان بعد الألف حرفان فقط؛ لأن التاء داخلة فيها من وجه، وخارجة عنها من وجه.

فعلم مما سبق إلخ: وإنما تعرض به؛ ليحصل أخت لكلمة «أما» في قوله: «وأما فرازنة» حيث قال: «فأما ما كان بغير هاء إلخ».

---

(١) أي فلا تقوى أن تقوم مقام السببين، لا سيما على مذهب من قال: «قيامه مقام السببين»؛ لكونه لا نظير له في العربية.

(٢) هذا جواب سؤال، تقريره: أنه لو قال: «بغير هاء وياء النسبة» لكان أولى؛ ليخرج نحو «مدائني»؛ فإنه منصرف، مع أنه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء. تقرير الجواب: أنه لا حاجة إلى إخراجه؛ لأنه ليس بجمع، وإنما هو مع ياء النسبة اسم بلدة بعينه مفرد محض، وإنما الجمع «مدائن» وهو لفظ آخر. (علوي) (٣) أي ما كان جمعا، ثم صار علما، ثم لحقه ياء النسبة. (ج)

(٤) لا يصح إلا معاملة المفرد معه، بخلاف «فرازنة»؛ فإنه جمع محض، لا يصح إلا معاملة الجمع معه. (عبد الغفور)

(٥) لأن معناه بالفارسية: شهرها. (بقا)

و«مصابيح»، مثال لِما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطُها ساكن. وأمّا فرازنة[1] وأمثالها ممّا هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف؛ لفوات شرط تأثير الجمعية، وهو كونها بلا هاء.

وحضاجر علَمًا[2] للضبع، هذا جواب سؤال مقدر، تقديره أن «حضاجر» علَم جنس للضبع،[3] يطلق على الواحد والكثير،[4] كما أنَّ «أسامة» علَم جنس للأسد، فلا جمعيةَ فيه. وصيغة منتهى الجموع ليست من أسباب منع الصرف..

فمنصرف: لا يقال: ينبغي أن يقال: «منصرفة». لأنا نقول: إن الفعل أو شبهه إذا أسند إلى المؤنث الغير الحقيقي فلك الخيار في إيراد الفعل وشبهه مذكرا أو مؤنثا، فيصح أن يقال: «طلع الشمس»، و«طلعت الشمس». وأما إذا أسند إلى المؤنث الحقيقي واللفظي فيجب تأنيثه. وأما إذا كان فيه ضمير راجعا إلى المؤنث الغير الحقيقي فلا بد من تأنيثه، وليس لك الخيار، فاعلمه. وأجيب بتقدير المضاف أيضا، أي أما «نحو فرازنة» أو «لفظ فرازنة» فمنصرف. وأجيب أيضا بأن المراد من المنصرف ليس معناه الوصفي؛ لأنه صار اسما للاسم الذي ليس فيه سببان، فاعتبر اسميته. قيل: فعلى هذا «فرازنة» يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث، فكيف يصح التنوين فيه؟ وأجيب بأن تنوينه لمناسبة ما بعده، وهو منصرف، ومشاكلة المسمى. وأجيب أيضا بأنه جاز أن لا يكون منونا حينئذ. ويمكن أن يقال: إن تقدير «الأمثال» لدفع ذلك، والضمير في «منصرف» راجع إلى «الأمثال»؛ لبطلان الجمعية.

وحضاجر علما: وفي بعض النسخ «علم» بالرفع، وحينئذ لا إشكال؛ لأن قوله: «حضاجر» مبتدأ، وقوله: «علم للضبع» خبره، وقوله: «غير منصرف» خبر بعد خبر. وأما على تقدير نصبه ففيه إشكال سنذكره.

تقديره: بالدال أو بالراء، والأول يناسب قوله: «سؤال مقدر»، والثاني مشهور. علم جنس للأسد: فليس اسم جنس كـ«سراويل» –و«الأسد» اسم جنس– فإنه يكون نكرة، بخلاف علم الجنس؛ فإنه يكون معرفة يطلق على الواحد والكثير. قال مولانا عص: هذا الكلام يوهم أن بين إطلاقه على الكثير والواحد تنافيا، وليس كذلك؛ فإن إطلاقه على الكثيرين باعتبار إطلاقه على واحد واحد على سبيل التبدل، ويوهم أن المنافي لجمعية إطلاقه على الواحد دون الكثيرين، مع أن إطلاقه على الكثير أيضا ينافيها، فالأولى ترك الكثير. انتهى كلامه. وأما إطلاقه على الكثير مناف للجمعية فلأن الجمع لا يطلق على واحد واحد كما في «حضاجر». أقول: المراد من الواحد هو الواحد من حيث إنه واحد، وكذلك الكثير، فحينئذ كلا التوهمين مطابقان لنفس الأمر؛ لأن إطلاقه على واحد من حيث إنه واحد ينافي إطلاقه على الكثير من حيث إنه كثير، وإن كان إطلاقه على الكثير باعتبار إطلاقه على واحد. فافهم.

---

(١) قيل: ليست «أما» للتفصيل؛ لعدم التعدد، ولا للاستئناف؛ لسبق كلام آخر، إلا أن يقال: للاستئناف لعدم سبق الإجمال. وإنما لم يقل: «فمنصرفة»؛ لأن المنصرف صار اسما، فيجوز اعتبار اسميته، أو أن المراد: «نحو فرازنة»، أو أن المراد: اللفظ، وهذا هو الظاهر، لا يقال: فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث، فكيف يصح تنوينه؟ لأنا نقول: تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى، مع أنه يجوز أن لا يكون منونا. (غف)

(٢) منصوب على الحالية عن «حضاجر» مع أنه مبتدأ، وجوز ذلك ابن مالك. (عت) (٣) وهو ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الأفراد، من حيث إنها ماهية معينة من الماهيات، بخلاف اسم الجنس؛ فإنه موضوع للطبيعة من غير اعتبار التعين فيه. (عت)

(٤) إطلاقه على الكثير ليس كإطلاق الجمع [على الجميع بل] على واحد واحد، فهو أيضا ينافي جمعيته. (عت)

بل هي شرط للجمعية،[1] فينبغي أن يكون منصرفًا،[2] لكنه غير منصرف.

وتقرير الجواب أن «حضاجر» حالَ كونه علَمًا للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية، بل للجمعية الأصلية؛[3] لأنه منقول عن الجمع؛ فإنه كان في الأصل جمع «حِضَجْر» بمعنى عظيم البطن. سمي به الضبع؛ مبالغة في عِظَم[4] بطنها، كأنَّ كل فرد منها جماعة من هذا الجنس، فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الأصلية.

ظاهر في أنه حال. (ج)

أي عظيم البطن

بل هي شرط للجمعية: لا يقال: شرط السبب أيضا سبب للتأثير، فكيف يصح نفي السببية وإثبات شرطيته؟ وأجيب بأن المراد هو نفي السبب العرفي المعدود في تعريف غير المنصرف، لا نفي مطلق السبب.

فينبغي أن يكون منصرفا: هذا التفريع بالنظر إلى ظهور عدم سائر الأسباب في «حضاجر».

أن حضاجر حال كونه علما: قيل: هذا كلامه يدل على أن قوله: «علما» حال من المبتدأ، وهو غير جائز. وأجيب بأن كلامه لبيان حاصل المعنى. وأجيب أيضا بأنه حال من الضمير في قوله: «منصرف» الراجع إلى «حضاجر»، وهو فاعل له. ورد بأن كلمة «غير» مضاف «منصرف»، وما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله، وبعبارة أخرى: ومعمول المضاف [إليه] لا يتقدم على المضاف. وأجيب بأن كلمة «غير» بمعنى «لا»، أي لا منصرف. وأجيب أيضا بأن كونه حالا جاز أن يكون مبنيا على مذهب الغير، كما هو مذهب ابن مالك؛ فإنه جوز الحال عن المبتدأ. قيل: قوله: «وحضاجر علما للضبع غير منصرف» يدل على أن «حضاجر» حالَ غير العلمية كان منصرفا مع أنه غير منصرف مطلقا، سواء كان علما أو غير علم، كما ستعرف بعد خطوط. وأجيب بأنه لا شك أن العلمية منافية للجمعية، فإذا كان غير منصرف في الحالة التي هي منافية له فكونه غير منصرف في غير هذه الحالة أولى.

للجمعية الأصلية: وأشار به إلى المسامحة التي في عبارة المصنف؛ لأن ظاهر قوله: «لأنه منقول عن الجمع» يشعر بأن المنقول عن الجمع من أسباب منع الصرف مع أنه ليس كذلك. لا يقال: إن العلمية قيد الجمعية، فلا يصح اعتبار جمعيته الأصلية حال العلمية. لأنا نقول: الممتنع اعتبار الضدين في حكم واحد، لا اعتبار أحد الضدين عند وجود الآخر، وههنا اعتبر الجمعية وحدها لمنع الصرف حال العلمية، ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف.

---

(١) التي هي من أسباب منع الصرف. فإن قلت: شرط السبب أيضا سبب لتأثيره، فكيف ينفي سببيته، ويثبت شرطيته؟ قلت: المراد نفي السبب العرفي المعدود في تعريف غير المنصرف لا مطلق السبب. (عت) (٢) لأن منعه مسند إلى الجمعية، ولا جمعية فيه، كما عرفت. فاندفع ما قيل: انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف؛ إذ كثير من الأسماء المفردة غير منصرف، وانتفاء الأسباب لا ينفع؛ لأن السؤال على بيان الجمع، لا على تعريف غير المنصرف. (جم)

(٣) الجمعية وإن كانت منافية للعلمية كالوصفية، لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية، حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد. ومن قال: الجمعية غير منافية للعلمية؛ لجواز تسمية أشخاص بـ«رجال» فلم يأت بشيء؛ لأن نوع إبهام مناف للعلمية لازم لمعنى الجمعية، كما أن الإبهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية، نعم، يجوز أن يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم، كما يجوز أن يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه، كما إذا سميت شخصا ذا حمرة بـ«الأحمر». (غف) (٤) بالكسر وفتح ظاء: بزرگی خلاف صغر.

فإن قلتَ: لا حاجةَ(١) في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية؛ فإنّ فيه العلمية والتأنيث، لأنّ «الضبع» هي أنثى «الضِّبْعَان».قلنا: علَميته غير مؤثرة، وإلا(٢) لكان(٣) بعد التنكير منصرفًا، والتأنيث غير مسلَّم؛ ....

لأن الضبع إلخ: قال قدس سره في الحاشية: «الضبع» هي الأنثى، و«الضبعان» هو الذكر، والجمع «ضباعين» كـ«سرحان» و«سراحين». انتهى كلامه. قال في «الصراح»: «حضاجر» كفتار، و«ضبعان» بالكسر كفتار و«ضبعانة» ماده، وهذا يوافق «الصحاح»، فعلى هذا اندفع السؤال، أي السؤال الذي أورده بقوله: «فإن قلت: لا حاجة إلخ»؛ لأنه تبين من «الصراح» وغيره أن «حضاجر» اسم لمطلق الضبع، مذكرا كان أو مؤنثا.

وإلا لكان إلخ: والحاصل: أن العلمية في «حضاجر» غير مؤثرة؛ لأنها لو كانت مؤثرة يلزم أن يكون منصرفا عند التنكير مع أنه غير منصرف. ولقائل أن يقول: الملازمة ممنوعة؛ لأنه لِمَ لا يجوز أن يكون مثل «أحمر» علما؛ لأنه بعد التنكير غير منصرف؛ فإن العلمية مؤثرة في «أحمر» قبل التنكير، وبعد التنكير يكون المؤثر فيه هو الوصفية، ففي ما نحن فيه جاز أن يكون العلمية مؤثرة في «حضاجر» قبل التنكير، وكانت الجمعية مؤثرة بعد التنكير. والجواب عنه بأنه لا شك أن «أحمر» غير منصرف بعد التنكير عند سيبويه، ومنصرف عند الأخفش، فمعنى قوله: «أن العلمية لو كانت مؤثرة يلزم أن يكون حضاجر منصرفا»؛ لأنه لا أقل أن يصدق على ذلك مذهب الأخفش، أي لا أقل إجراء مذهب الأخفش يكون صحيحا في «حضاجر» بأن يقال له: منصرف، مع أنه غير منصرف بعد التنكير بالاتفاق. فقوله: «غير منصرف» بمعنى أنه غير منصرف بالاتفاق.

وبعبارة أخرى أن المراد من الملازمة المذكورة أن «حضاجر» عند التنكير يلزم أن يكون منصرفا عند من قال بهذه الكلية، وهي ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف؛ فإنه لم يذهب إلى منع صرفه بعد التنكير إلا سيبويه. ويمكن الجواب بوجه آخر بأن المراد من الملازمة المذكورة أن «حضاجر» عند التنكير يلزم أن يكون منصرفا إذا لم يكن قبل العلمية سبب آخر، هو غير منصرف به، كما فيما نحن فيه. أقول: الحق في الجواب أن يقال: بينهما فرق، بأن الجمعية الأصلية لم تزل بالعلمية، بخلاف الوصفية الأصلية؛ فإنها قد زالت بالعلمية. وهو ظاهر. والجواب بإبطال السند المساوي للمنع، كما لا يخفى.

والتأنيث غير مسلم: أي غير موجود فيه، فليس قوله: «غير مسلم» بمعنى لا نسلم، وإلا يلزم المنع على المنع؛ لأن قوله: «فإن قلت» منع؛ لما ذكره المجيب في جواب السؤال المقدر. لا يقال: لا احتياج إلى نفي التأنيث عنه؛ لأن «حضاجر» لو وجد فيه تأنيث مع عدم وجود العلمية أيضا يكون منصرفا؛ لعدم تحقق منع الصرف بسبب واحد. لأنا نقول: إنه أراد بذلك طريق الجواب عن ذلك الاعتراض من وجهين، أحدهما: نفي العلمية عن التأثير، وثانيهما: نفي التأنيث. قال مولانا عص: قوله: «والتأنيث غير مسلم» مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه آنفا، وإن كان قوله: «والتأنيث غير مسلم» حقا في نفسه؛ لأن «الضبع» يشمل الذكر والأنثى على ما صرح به في «الصراح»، وهكذا نقل عن «القاموس» أيضا، وكان الشارح في الحاشية المذكورة خصها بالأنثى؛ لأنه توهم من كلام أهل اللغة =

(١) هذا السؤال متعلق بالجواب، ولو قيل: عدم الصرف لجواز أن يكون للعلمية والتأنيث يكون متعلقا بالسؤال، كما قرر هكذا بعض الشارحين. وقوله: «والتأنيث غير مسلم» بمعنى أنه ليس التاء بموجود، لا بمعنى الجمع، حتى يلزم مقابلة المنع بالمنع. فتدبر. (التاشكندي)

(٢) الملازمة ممنوعة؛ لجواز أن يكون مثل «أحمر» علما إذا نكر. (عبد الغفور)

(٣) وليس كذلك؛ لامتناع صرفه حال التنكير أيضا. (عبد الغفور)

لأنه علَم لجنس الضبع، مذكرًا كان أو مؤنثًا.

ـ أنها مؤنثة؛ لأنه حكم بتأنيثها في كلام أهل اللغة، ومرادهم أنها مؤنثة سماعية. انتهى كلامه.

قال الفاضل السم: وفيه أن كونه مؤنثا سماعيا أيضا يكفي في التأثير مع العلمية، وكونه علم جنس للضبع مذكرا كان أو مؤنثا لا يضر في كونه مؤنثا سماعيا مؤثرا في منع الصرف، كـ«أرنب» و«عقرب» و«سقر». انتهى كلامه. أقول: المؤنث المعنوي ما كان علامة التأنيث مقدرة فيه، وبه صرح مولانا عب فيما سبق، وقد ذكرناه في التأنيث المعنوي، فلا يكون المؤنث السماعي داخلا في المؤنث المعنوي، ولا يكون المؤنث السماعي مؤثرا في منع الصرف، والظاهر أن بين المؤنث المعنوي وبين المؤنث السماعي عموما وخصوصا من وجه. ثم ما ذكره من الأمثلة كـ«الأرنب» و«العقرب» و«السقر» مؤنث معنوي وإن كان سماعيا؛ لأن في «أرنب» و«عقرب» الحرف الرابع قائم مقام التأنيث؛ فإن تصغيرهما «أرينب» و«عقيرب»، وأما في «سقر» فلأن علامة التأنيث مقدرة فيه على ما مر في موضعه.

ثم أقول: إن ما ذكره مولانا عص من أن هذا مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه آنفا إلخ يشعر بأن قوله: «غير مسلم» كان بالنسبة إلى «الضبع» على ما صرح بتأنيثه في الحاشية المذكورة آنفا، مع أنه ليس كذلك، بل هو بالنسبة إلى «حضاجر» بدليل ما ذكره في الاعتراض من قوله: «فإن فيه العلمية والتأنيث»؛ لأن ضمير «فيه» راجع إلى «حضاجر»، وبدليل قوله: «لأنه علم لجنس الضبع مذكرا كان أو مؤنثا»؛ لأن معناه على ما ذكر الشارح في الحاشية: أن «حضاجر» علم لجنس شامل للضبع، بأن يكون «الضبع» فردا من أفراد هذا الجنس، لا بمعنى أنه علم لجنس هو الضبع علما للمذكر والمؤنث، كـ«حضاجر».

وإذا عرفت ذلك فلا يكون قوله: «والتأنيث غير مسلم» منافيا لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه آنفا: وهي قوله: «الضبع هي الأنثى والضبعان هو الذكر والجمع إلخ». وعلى هذا قوله: «وحضاجر علما للضبع غير منصرف» معناه: أن «حضاجر» حال كونه علم جنس شامل للضبع، بأن يكون الضبع فردا لهذا الجنس، لا أنه علما لجنس الضبع بجعل الإضافة بيانية.

أنه علم لجنس الضبع إلخ: قال الشارح في الحاشية: فعلى هذا معنى قوله: «علما للضبع» أنه علم لجنس شامل للضبع، لا لجنس هو الضبع. انتهى. واعلم أن علم الجنس هو الذي كان موضوعا لمفهوم كلي كـ«حضاجر» و«أسامة»، واسم الجنس أيضا موضوع لمفهوم كلي كـ«الضبع» و«الأسد». وبينهما فرق معنوي ولفظي، أما الفرق المعنوي فهو أن المعلومية والمعهودية بين المتكلم والمخاطب معتبرة في علم الجنس دون في اسم الجنس، كما إذا تصور مفهوم الأسد وهو الحيوان المفترس، ووضع بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته بين المتكلم والمخاطب لفظ «أسامة»، وكذا إذا تصور مفهوم الضبع، ووضع بإزائه من هذه الحيثية لفظ «حضاجر»، وأما إذا وضع لفظ «الأسد» على هذا المفهوم فهو اسم جنس؛ لعدم اعتبار المعلومية فيه، وكذلك إذا وضع لفظ «الضبع». والدليل على اعتبار المعلومية بالذات في علم الجنس، وعدم اعتبارها في اسم الجنس أن «أسامة» غير منصرف؛ للتأنيث والعلمية، بخلاف «الأسد»؛ فإنه منصرف، ليس فيه اعتبار المعلومية، وإن أمكن فيه المعلومية بجعله علما. وأما الفرق اللفظي بينهما فهو أن الصفة في علم الجنس لا يكون إلا معرفة بخلاف الصفة في اسم الجنس؛ فإنها نكرة.

قال الفاضل السم: إن قوله: «علما» في قوله: «وحضاجر علما للضبع» منصوب على الحالية عن «حضاجر» مع أنه مبتدأ، على ما جوز ذلك ابن مالك، وكان الشارح اختار هذا حيث قال: «تقرير الجواب: أن حضاجر حال كونه علما للضبع»، وجَعْلُه حالًا عن ضمير «غير منصرف» بتأويل «غير» بمعنى «لا»؛ لئلا يلزم تقديم معمول المضاف: تكلفٌ يوجب تقييد كون «حضاجر» غير منصرف بحالة العلمية للضبع، مع أنه بدون العلمية أيضا غير منصرف. انتهى كلامه. أقول: ما قال الفاضل السم بقوله: «وكان الشارح اختار هذا حيث إلخ»: ليس بشيء؛ لأنه لِمَ لا يجوز أن يجعل الشارح قوله: «علما» حالا من الضمير الذي في «غير منصرف»، إلا أنه قال: «إن حضاجر حال كونه علما للضبع» لبيان حاصل المعنى؛ لأن الضمير راجع إليه، فيكون حالا عن «حضاجر» حقيقة؛ لأن صاحب الحال ليس الضمير نفسه، بل معناه؛ لأن الحكم -وهو منع الصرف- غير ثابت إلا لحضاجر.

وإنَّما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول، ولم يقل: «الجمع شرطه أن يكونَ في الأصل»، كما قال في الوصف؛ لئلا يتوهم أنَّ الجمعية كالوصف قد تكون أصلية معتبرة، وقد تكون عارضة غير معتبرة، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور[1] العروض في الجمعية.

وسراويل[2] جواب عن سؤال مقدر، تقديره:[3] أن يقال: قد تفصَّيتَ عن الإشكال الوارد على قاعدة

= ثم ما ادعى الفاضل السم التكلف فيه دعوى بلا دليل، وهو غير تام ههنا؛ لأنهم جعلوا الغير في قوله: «بغير هاء» بمعنى «لا»، وقد قال مولانا عب في قوله: «بغير هاء»: الباء للملابسة، و«الغير» بمعنى النفي، والمعنى بلا هاء بل لا بهاء، كما في قولك: «كنت بغير مال»؛ فإن المعنى: كنت بلا مال بل لا بمال، لا أنك كنت بما يغاير المال، فهو حمل «الغير» بمعنى «لا»، وأيضا ما ادعى الفاضل المذكور الوجوب في قوله: «يوجب تقييد إلخ» أي كونه حالا من ضمير «غير منصرف» يوجب إلخ: ليس بصحيح؛ لأن ذلك ليس إلا سببا للتوهم، لا للوجوب، وكلام مولانا عب يشير إلى أنه سبب للتوهم لا للوجوب، على أن هذا التوهم بكونه حالا عن الضمير في «غير منصرف» ليس على ما ينبغي.

ولم يقل الجمع شرطه إلخ: والمقصود منه إقامة نكتة لتغيير الأسلوب؛ فإن ما قال في الوصف فهو أسلوب في اعتبار الأصالة، فلا يرد أن تعيين الطريق ليس من دأب المناظرة. لئلا يتوهم إلخ: ويمكن أن يقال: لو قال مثل ما مر في الوصف يلزم أن يكون المعتبر في الجموع هو الأصالة فقط، مع أن الجموع كلها معتبرة وسبب لمنع الصرف.

إذ لا يتصور العروض إلخ: لا يقال: إن الجمعية إذا لم تكن عارضية فالحكم بأن شرط الجمع أن يكون جمعا في الأصل لغوٌ. لأنا نقول: هذا الشرط لدفع توهم العارضية في الجمع. ثم إنك قد عرفت أن السبب لمنع الصرف هو الجمعية لا الجمع، ولهذا قال الشارح: في قوله: «وشرطه أي شرط قيامه مقام السببين»، أي شرط كونه قائما مقامهما، وهو مساو للجمعية. أن يقال قد تفصيت إلخ: ولا يخفى أن هذا كلامه إلى قوله: «فما تقول في سراويل» يدل على وجوب تقديم السؤال الوارد على «حضاجر» على السؤال الوارد على «سراويل»؛ إذ السؤال الوارد عليه ناشئ من جواب السؤال الوارد على «حضاجر»، مع أن ذلك ليس بواجب؛ لأنه يجوز أن يجعل الأمر بالعكس، كما لا يخفى، إلا أن يقال: لما كان المناسب بالمقام أن يكون السؤال الوارد على «حضاجر» مقدما فلهذا جعل كلامه على وجه يدل على وجوب تقديم السؤال الوارد على «حضاجر» بالوجوب الاستحساني. وقيل: إنما قدم السؤال الوارد بـ«حضاجر»؛ لأنه غير منصرف اتفاقا، بخلاف «سراويل». وقيل: وجه التقديم أن «حضاجر» جمعٌ حقيقةً، بخلاف «سراويل».

---

(١) بل يتصور إذا أجري المفرد الذي فيه معنى الجمع على الجمع. فتأمل. واعلم أن عند الأخفش الصرف في نحو «مساجد» علما؛ لزوال السبب، وهو الجمع، وهو خلاف المستعمل عندهم. (التاشكندي)

(٢) على وزن «أناعيم»، إلا أنه ليس بجمع. يقال له بالفارسية: شلوار. (محرم)

(٣) الظاهر أنه قدر الشارح رحمه الله سؤالين باعتبار مادتي النقض بـ«حضاجر» و«سراويل»، ويجوز أن يكون السؤال واحدا. حاصله: أن جعل الجمعية علة وصيغة منتهى الجموع شرطا لها ليس بصحيح، بل لا بد أن يجعل صيغة منتهى الجموع علة؛ فإن هذه الصيغة متحققة في «حضاجر» و«سراويل»، ومؤثرة في منع صرفهما بدون الجمعية. والجواب عن السؤال هذا التقرير واحد، هو تعميم الجمعية عن أن يكون حاليا أو أصليا، وعن أن يكون حقيقيا أو حكميا، وعن أن يكون تحقيقا أو تقديرا، فبالتعميم الأول يندفع مادة «حضاجر»، وبالتعميم الثاني والثالث يندفع مادة «السراويل» على قولين. فتأمل. (عت)

الجمع بـ«حضاجر» بجعل الجمع أعمَّ مِن أن يكون في الحال أو في الأصل، فما تقول في «سراويل»؛ فإنّه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير، ولا جمعيةَ فيه، لا في الحال ولا في الأصل؟ فأجاب[١] بأنّه قد اختلف في صرفه ومنعه منه، فهو إذا لم يصرف، وهو الأكثر[٢] في موارد الاستعمال، فيرد به الإشكال على قاعدة الجمع،[٣] كما قلت.

فقد قيل: في التفصّي عنه أنّه اسم أعجمي ليس بجمع، لا في الحال ولا في الأصل، حُمل في منع انصرف على مُوازنه،[٤] أي على ما يوازنه من الجموع العربية، كـ«أناعيم» و«مصابيح»؛ فإنّه في حكمها من حيث الوزن، فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقةً، لكنّه[٥] من قبيله حكمًا، فالجمعية على هذا التقدير أعمُّ مِن أن تكون حقيقةً أو حكمًا، فبناء[٦، ٧] هذا الجواب على تعميم الجمعية، لا على زيادة سبب

وهو الأكثر إلخ: لا يقال: إيراد هذا القول يضر للمجيب؛ لأن السائل لم يذكر إلا عدم صرفه، فذكره في الجواب يستلزم تقوية سؤله. لأنا نقول: يصح الجواب بهذا الوجه أيضا، بل الجواب بهذا الوجه أبلغ، كما لا يخفى. أنه اسم أعجمي: وعبارة المصنف تشعر بأن قوله: «أعجمي» خبر مبتدأ محذوف، أي فقد قيل: هو أعجمي، والظاهر من كلام الشارح أن قوله: «أعجمي» صفة للاسم الذي هو خبر «أن». فبناء هذا الجواب إلخ: وهذا الجواب على تقدير التسليم، أي لا نسلم أن كونه غير منصرف بسبب =

---

(١) فإن قلت: كون صرف «سراويل» وعدم صرفه مختلفا فيه، كيف يكون جوابا عن السؤال المقدر بـ«سراويل» بالتقدير المذكور؟ قلت: هذا إلى آخر الكلام جواب من السؤال بـ«سراويل»، وأوله -أي قوله: «قد اختلف في صرفه ومنعه منه»- لتضعيف السؤال، بأن «سراويل» ليس بمادة النقض بالاتفاق؛ فإنه إذا صرف «سراويل» لا يرد إشكال، فالسؤال إنما يرد على استعماله غير منصرف. (عت)

(٢) أي استعمال الأكثر، أو مذهب الأكثر، وهو مذهب سيبويه، وتبعه أبو علي، فعند سيبويه -وتبعه أبو علي-: أنه اسم أعجمي مفرد معرب، لكنه أشبه ما لا ينصرف من كلامهم، كـ«قناديل»، فحمل عليه، فمنع الصرف، وذلك لأن الصيغة ليست سببا، بل هي شرط للجمعية إلا عند الجزولي. (التاشكندي) (٣) وهي أن هذا الوزن إنما يمتنع من الصرف للجمعية لا غير. (نور الحق)

(٤) لأنه دخيل، والدخيل يميل إلى المجانس. وإنما لم يمنع من الصرف «آجر» المعرّب مخففا حملا على موازنه من «أفعل» علما؛ لأن جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كـ«أكلب» و«أبحر». (عبد الغفور)

(٥) اعتذار عن أنه لم يعد الحمل على الموازن من الأسباب، وقد اعتذر عنه بأنه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع. قال المصنف في شرحه: يلزم هؤلاء أن يقولوا: «الجمع وما أشبه الجمع»، وقد قال بعضهم بذلك. (عبد الغفور)

(٦) رد على الشيخ الرضي حيث قال: فسيبويه يمنع الصرف لا بسبب، وعلى بعض الشارحين أيضا حيث قال: يلزم حينئذ أن يكون العلل زائدة على التسعة، عاشرها: الحمل على الموازن. (التاشكندي) (٧) دفع لما ورد في بعض الشروح من أنه يزيد أسباب منع الصرف على التسعة، ويكون منها الحمل على الموازن، كما قال في «الوافية»: اعلم أن الأسباب المانعة من الصرف يلزم أن تكون عشرة. (محرم آفندي)

آخر على الأسباب التسعة، وهو الحمل على المُوازن. وقيل:[١] هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقًا؛ لأنه اسم جنس، يطلق على الواحد والكثير، لكنه جمع «سروالة» تقديرًا وفرضًا؛ فإنه لمَّا وُجد غير منصرف،

أي قدر [illegible]

= الجمعية، بل للحمل على الموازن، وبعضهم جعل ذلك الحمل سببا لمنع الصرف. والحاصل: أن من قال بكونه غير منصرف جاز أن يكون منع صرفه للحمل على الموازن، وعلى تقدير كونه غير منصرف عند المصنف أيضا جاز أن يكون منع صرفه للحمل على الموازن، لا للجمعية؛ لأن المصنف فيما سبق عد الأسباب التي يكون بسببها منعيته عنده، وإليه صرحه في شرحه.

لا يقال: هذا الجواب المتضمن لتعميم الجمعية عن الحقيقي والحكمي يكون جوابا عن السؤال بـ«حضاجر» أيضا؛ لأن وزن «حضاجر» أيضا من أوزان الجموع العربية كـ«مساجد»، فلو أقام المصنف هذا الجواب في «حضاجر» يندفع السؤال عن «سراويل»، ولا يحتاج إلى ذكره ثانيا. لأنا نقول: تعميم الجمع من الحالي والأصلي موافق الأصل، بخلاف تعميمه من الحقيقي والحكمي فإنه خلاف الأصل وعند الضرورة، أو نقول: تعميم الجمع من الحقيقي والحكمي كان لأجل الحمل على الموازن، وذلك الحمل في لفظ العجمي دون العربي؛ لأن لفظ العجم بين الألفاظ العربية غريب، فينبغي أن يكون الغريب تابعا للمتوطن بدون العكس.

وههنا اعتراض مشهور منسوب إلى ولد مولانا عص، وجوابه مشهور عن مولانا المذكور، تقرير الاعتراض: أنه لا بد أن يحمل غير المنصرف على المنصرف؛ لأن الأصل في الاسم الانصراف، يعني لو كان منع صرف «سراويل» لأجل الحمل المذكور يلزم حمل الأصل على الفرع، وهو غير جائز. وتقرير الجواب: أن لفظ العجمي غريب بين العرب، فينبغي أن يكون الغريب تابعا للمتوطن لا العكس. قوله: الاعتراض غير متوجه ههنا؛ لأن «سراويل» مما وجد غير منصرف في كلامهم فهو من قبيل حمل غير المنصرف على غير المنصرف، وذلك الحمل لعدم الجمعية فيه، مع كونه غير منصرف في كلامهم، كما عرفت، فلا يحتاج إلى الجواب، إلا أن يقال: الجواب على تقدير التسليم.

عربي: وهو جواب على تقدير التنزل، أي لا نسلم أن يكون «سراويل» عربيا، بل عجميا، والكلام في العربي، ولو سلم فهو جمع «سروالة» كما أن قوله: «قيل: إنه أعجمي» جواب على تقدير التنزل، أي لا نسلم أن يكون عربيا، بل هو أعجمي، والكلام في العربي، دون العربي والعجمي معا، ولو سلم فإنه حمل على موازنه، وفيه أيضا مثل ما مر من أنه إذا كان عربيا لم لم يحمل على موازنه في العربي. وهو أولى من فرض الجمعية فيه؟ والجواب ما مر من أن لفظ العجمي يكون تابعا للعربي؛ لأنه غريب بين الألفاظ العربية، والغريب يكون تابعا للمتوطن دون العكس.

تقديرا: مفعول مطلق حذف فعله، أي قدر تقديرا. وإنما لم يقل المصنف: «الجمع شرطه أن يكون في الحال أو في الأصل أو في التقدير»؛ لأن الجمعية التقديرية احتمال يقال في مرتبة الجواب عن الاعتراض، فلا يجوز حينئذ عده في أول الأمر، بخلاف الجمعية الأصلية، وبعبارة أخرى بأنه اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمع التقديري بهذا القول، ولم يقل: «الجمع تحقيقا أو تقديرا شرطه صيغة منتهى الجموع»، كما قال في العدل: «تحقيقا كثلاث ومثلث، أو تقديرا كعمر» إشارة إلى أن كون الجمع التقديري معتبرا في منع الصرف غير مرضي، أو لأن الجمع التقديري ليس أمرا محققا، بل هو مجرد احتمال، فلذا ذكرها ههنا، ولم يذكر في التعداد، كذا ذكره السيد قدس سره. فإنه لما وجد غير منصرف إلخ: في موارد استعمالاتهم؛ لعدم دخول الكسر والتنوين مع كونه على صيغة منتهى الجموع، «ومن فاخذتهم إلخ».

---

(١) القائل: المبرد، ليس بجمع تحقيقا بل فرضا، فلا يشكل عليه بأنَّ إطلاق لفظ «الجمع» على هذا الواحد لم يجئ في الأجناس، فلا يقال لرجل: «رجال»، بل جاء ذلك في الأعلام كـ«مدائن» في مدينة معينة؛ إذ امتناع إطلاق الجمع على الواحد في الجمع الحقيقي دون الفرضي. (جمال)

ومِن قاعدتهم أنَّ هذا الوزنَ بدون الجمعية لم يُمنع الصرف: قُدِّر حفظًا لهذه القاعدة أنّه جمع «سروالة»، فكأنه[(١)(٢)] سُمِّي كل قطعة من «السراويل» «سروالة»، ثم جمعت «سروالة» على «سراويل»، وإذا صرف[(٣)] أي «سراويل»؛ لعدم تحقُّق جمعيته تحقيقًا، والأصلُ في الأسماء الصرف، فلا إشكال[(٤)]

وكأنه سمي إلخ: أشار به إلى أن له نسبة إلى الجمع الحقيقي؛ لأنه سمي كل قطعة من «سراويل» «سروالة»، ويقال لمجموعها: «سراويل»، فهو وإن لم يكن جمعا حقيقة، ولكن يكون له نسبة إليه. ثم إن لفظ «كأن» للظن، وهو عبارة السيد قدس سره، أورده في شرحه لهذا الكتاب، فهو للإشارة إلى أن مفرد السراويل أيضا مفروض كجمعه؛ لأن «سروالة» لم يجئ في كلامهم بمعنى قطعة من السراويل، بل جاء بمعنى قطعة الخرقة التي تتناول السراويل وغيره. والحاصل: أنه لا يطلق «السروالة» إلا على القطعة المطلقة، ولا تكون مخصوصة بقطعة السراويل، حتى يكون «سروالة» واحد «سراويل»، ففرض أن «سروالة» هي قطعة من السراويل، ثم جمعت على «سراويل».

لا يقال: لِمَ لم يحمل -أي الشارح- «السروالة» بمعنى أقطاع الخرقة، حتى يكون واحده تحقيقيا، وجمعه فرضيا، وهذا أولى من فرضيتهما معا؟ لأنا نقول: هو غير متصور، لأن «سراويل» مختص بالإزار، فلا بد أن يكون كل واحدة بمعنى أقطاع الإزار لا الخرقة.

قيل: يجوز أن يكون «سراويل» غير منصرف؛ للجمعية الحقيقية بأن كان هذا الجمع مما ينقل من المعنى الجمعي إلى معنى الجنسي، فجاز نقل «سراويل» من معناه الجمعي -وهو أقطاع المطلق، أي أقطاع الخرقة لا أقطاع السراويل- إلى المعنى الجنسي، وهو جنس «السراويل» بدون ملاحظة معنى الأقطاع فيه، أي في «سراويل». وأجيب عنه بأنه لم يجئ في كلامهم نقل الجمع إلى الواحد الذي هو الجنس، بل ينقل في كلامهم إلى الواحد الذي هو الشخص، كما سبق في «مدائن». وفيه نظر من وجهين: الأول: أنه ينتقض بـ«حضاجر»؛ لأنه نقل أيضا من المعنى الجمعي إلى الواحد الذي هو جنس. والثاني: أن قولهم: «إن الجمع لا ينقل من معناه الجمعي إلى الجنسي» إنما هو الجموع الحقيقية لا الفرضية، و«سراويل» جمع فرضا. وأجيب عن الأول بأن المراد من عدم نقل الجمع من معناه الحقيقي إلى الواحد الذي هو الجنس: هو اسم الجنس، فلا إشكال حينئذ؛ لأن «حضاجر» علم الجنس لا اسم الجنس.

والأصل في الأسماء إلخ: الواو للحال، ولقائل أن يقول: لا احتياج إلى هذه العبارة؛ لأنا لو فرضنا أن الأصل في الأسماء منع الصرف أيضا، إذا صرف «سراويل» بسبب عدم الجمعية فيه، فلا إشكال فيه. نعم، يجوز إيرادها إذا كان المقصود ههنا تقوية الصرف، مع أنه ليس كذلك، بل المقصود أن «سراويل» إذا كان منصرفا؛ لعدم اعتبار الجمعية فيه فلا إشكال فيه، إلا أن يقال: إنما أوردها؛ إشارة إلى علة جواز الصرف، أي إذا صرف «سراويل» لعدم الجمعية فلا استحالة في صرفه؛ لأن الأصل في الاسم الصرف. واعلم أنه لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا وقع لفظ «إذا» في موقعه، وفي الثاني وقع موقع «إن»؛ للمشاكلة، فلا يرد حينئذ ما قيل: ينبغي أن يقال: «وإن صرف» فلا إشكال.

---

(١) هذا الكلام يشعر بأن «سروالة» أيضا لفظ مفروض في معنى القطعة عن الثوب، كما أن جمعه على «السراويل» مفروض، ويفهم من «القاموس» -كما نقلناه- ومن «تاج الأسامي» أيضا أن «سروالة» في لغة العرب بمعنى: پارۂ ازجامہ. (عت) (٢) إنما قال: «كأنه»؛ لأن «السروالة» لم تجئ بمعنى قطعة من «السراويل»، بل جاء بمعنى قطعة الخرقة، فيكون المفرد كالجمع مفروضا. (عبد الغفور)

(٣) وقال أبو الحسن: إن من العرب من يصرف «سراويل»؛ لكونه مفردا، وقد نسب بعضهم الانصراف إلى سيبويه، وهو غلط؛ لأنه صرح في كتابه بخلافه. (ت) (٤) فيه إشارة إلى أن فيه إشكالا في الجملة، والمقصود نفي جنس الإشكال على قاعدة الجمع. وأما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأنه يوجد حينئذ مفرد على وزن الجمع القائم مقام السببين، فكيف يؤثر الجمع بعدم قوته حينئذ؟ ودَفْعُ ذلك =

بالنقض بهِ على قاعدة الجمع؛ ليحتاج إلى التفصي عنه.(١)

ونحو "جوار" **أي كل جمع منقوص على "فواعل"، يائيًا كان أوْ واويًا،** ....

بالنقض به إلخ: أي سراويل، أي بسبب النقض به على قاعدة الجمعية، ولا يخفى أنه لما كان مراد الشارح من كلامه هذا أن «لا» لنفي الجنس، أي نفي جنس الإشكال عنه على قاعدة الجمع من أنه يلزم أن يكون «سراويل» منصرفا؛ لعدم الجمعية الحالية والأصلية، لا نفي جنس الإشكال مطلقا، سواء كان على قاعدة الجمع أو لا، فلا منافاة بورود الإشكال على غير قاعدة الجمع، أي على تقدير كونه مفردا منصرفا بأنه إذا كان مفردا منصرفا فيلزم أن يكون «مصابيح» مثلا منصرفا؛ لأنه على وزن المفرد، فيدخل في قوة جمعيته فتور وقصور، كما مر في الجمع.

وأجيب عنه بوجوه: الأول: أنا لا نسلم أن يكون «سراويل» مفردا، بل هو جمع تقديرا وفرضا وإن لم يؤثر في منع الصرف، ولو سلم فنقول: هو نادر؛ لأن المفرد المنصرف ههنا ليس إلا «سراويل» فقط، مع أن المعتبر في فتور الجمعية هو مشابهته بالمفرد الذي لم يكن نادرا قليلا، بل كان كثيرا، ولو سلم فنقول: المراد هو مشابهته في الوزن بالمفرد الذي هو عربي، لا عجمي، حيث لا اعتبار لموازنة الأعجمي.

أي كل جمع منقوص على فواعل: قال مولانا عب: وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كـ«قاض» إذا كان اسم امرأة و«أعيل» مصغر «أعلى» لا مقصور، كـ«أعلى»؛ فإن الألف فيه ثابتة؛ لخفتها. انتهى كلامه. قال مولانا عب: لو فسر نحو: «جوار» بكل غير منصرف منقوص يشمل قاض اسم امرأة و«أعيل» تصغير «أعلى» لكان أعم فائدة. انتهى كلامه. قال الفاضل السم: فيه أنه لم يناسب باب الجمع، لا من جهة الأمثلة، ولم يناسب أيضا تشبيهه بـ«قاض»؛ فإنه داخل في المشبه على ما ذكره مولانا عص. انتهى كلامه.

أقول: حاصل ما قال مولانا عص إن الكلام فيما نحن فيه وإن كان في الجمع ولكن الكلام من «باب العدل» إلى «باب المرفوعات» في منع الصرف، فلو قال الشارح: «كل غير منصرف منقوص سواء كان مفردا أو جمعا» لكان أعم فائدة، ويناسب بالمقام الذي هو للمبحث المسمى بالمنصرفات.

فإذا عرفت ذلك فما قال الفاضل السم بقوله: «وفيه أنه حينئذ لم يناسب بباب الجمع إلا من جهة بعض الأمثلة وهو جوار»: ليس بشيء، إلا أن يقال: المناسب هو جمع باب منع الصرف مع ما نحن فيه، وهو باب الجمع. لا يقال: باب الجمع أقل في باب منع الصرف. لأنا نقول: الكلام في باب الجمع من حيث إنه منصرف؛ لأن الكلام فيه. ثم ما قال المذكور بقوله: «ولم يناسب أيضا تشبيهه بـ«قاض»؛ فإنه داخل في المشبه»: ليس بصحيح؛ لأن مراد الفاضل المذكور من كلامه أن «قاض» إذا كان داخلا في المشبه فيلزم حينئذ تشبيه الشيء بنفسه، ولكن هذا التوهم بعيد عن العقل السليم؛ لأن ما هو داخل في المشبه هو «قاض» علم امرأة؛ فإنه غير منصرف؛ للعلمية والتأنيث، بخلاف «قاض» الذي هو مشبه به، فإنه ليس علما لامرأة، فلا يكون داخلا في المشبه. أقول: المراد =

= الإشكال يظهر* من دفع الإشكال المذكور، فتدبر. (التاشكندي)

(١) أي عن السؤال الوارد عليها بأن يذهب إلى مذهب سيبويه والمبرد. وقال المحشي عصام: ولو قال المصنف: «وإن صرف» لكان تركيبه من قبيل قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ (الأعراف: ١٣١) واقعا على أعلى درجات البلاغة، لكنه راعى المخاطب الذي هو متعلم النحو، واقتصر على المعنى. (محرم)

....

* بأن سراويل أعجمي، ولا اعتبار بموازنة الأعجمي، يعني أن السراويل مفرد أعجمي دخيل في كلام العرب ولا يوجب الفتور في الجمعية موازنة المفرد الدخيل، فلذا لم يصرف «مصابيح»، بخلاف الكراهية؛ فإنه مفرد أصيل فيوجب الفتور في قوة جمعية... فصرف، أو قلنا: إن سراويل وإن كان عربيًا لكن انصرافه نادر، والنادر كالمعدوم، فلا يجيء موازنة «مصابيح» بالمفرد المنصرف حتى يكون منصرفًا. (مصدر السرور) [من حاشية الأصل (مصحح)]

كـ«الجواري» و«الدواعي»[1] رفعًا وجرًّا أي في حالتي الرفع والجر[2] كـ«قاضٍ»، أي حكمه حكم «قاضٍ»
جمع «جارية» جمع «داعية» بمعنى باعث
بحسب الصورة في حذف الياء عنه وإدخال التنوين عليه. تقول: «جاءتني جوارٍ» و«مررت بجوارٍ»، كما
جمع منقوص

= من قوله: «كقاض» هو «قاض» وما يشابهه في حذف الياء وإدخال التنوين، فـ«قاض» علم امرأة، و«أعيل» تصغير «أعلى» مثل «قاض» في الحذف وإدخال التنوين، فيقال: «جاءني أعيل» -بالتنوين وحذف الياء- و«رأيت أعيلي» -بفتح الياء- و«مررت بأعيل» -بالتنوين وحذف الياء- كـ«قاض»، فنحو «جوار» مثلها، وأيضا لمّا كان في «جوار» وما يشابهه من الجمع المنقوص على «فواعل» عارضٌ في كونها منصرفا وغير منصرف خص نحو «جوار»، أي جمع منقوص على «فواعل»، ولهذا قال: «رفعا وجرا»، ولم يقل: «رفعا ونصبا وجرا» مع أن «جوار» في حال النصب كـ«قاض» في عدم حذف الياء وعدم دخول التنوين. وإذا عرفت هذا فلا يرد ما قال مولانا عص. ثم إن التقدير الذي أورده مولانا عب مما لا كلام فيه. وفي بعض كتب اللغة: «الجارية»: فتات وكنيزك وكشتى. و«الجاريات» و«الجوار» جمع.

قوله: في حالتي الرفع والجر إلخ: أشار به إلى أنهما منصوبان على الظرفية، والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف. هذا ما قال مولانا عب، فيكون «رفعا» و«جرا» منصوبين على حذف المضاف، وهو الحالة، أي حالة الرفع وحالة الجر، فحذف المضاف وأعطي إعرابه على للمضاف إليه، ويحتمل أن يكون «رفعا» و«جرا» بمعنى «مرفوعا» و«مجرورا»، فيكون كل واحد منهما حالا عن «جوار»، والعامل هو للمماثلة المفهومة من الكاف؛ لأن الظرف لتوسعه يتقدم على العامل المعنوي، وكذا الحال يتقدم عليه عند بعضهم، إلا أنه غير مرضي للمصنف حيث قال: «ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي»، ويحتمل أن يكون نصبهما على المصدرية، أي ترفع وتجر رفعا وجرا «كقاض»، أي كرفع «قاض» وجره، إلا أنه حينئذ يحتاج إلى تقدير المشبه به، ولهذا لم يتعرض إليه. قال مولانا عص: قوله: «رفعا وجرا» ظرف فهو متعلق بمعنى النحو. انتهى كلامه.

قال الفاضل السم: وفيه أن هذا غير مناسب؛ إذ ليس المراد أن ما هو مماثل لـ«جوار» في حالتي الرفع والجر، فحكمه أنه مثل «قاض»، كما لا يخفى، بل المناسب أن يكون الظرف بل الحال متعلقا بـ«المماثلة» المفهومة من الكاف في قوله: «كقاض»؛ فإن الظرف لتوسعه يتقدم على العامل المعنوي، وكذا الحال عند بعضهم. انتهى كلامه. أقول: ما قال مولانا عص معناه: أن قوله: «رفعا وجرا» ظرف، فهو متعلق ومرتبط بمعنى النحو، وليس متعلقا ومرتبطا بقوله: «جوار»، فحينئذ معنى قوله: «ونحو جوار»: وأمثاله في حالة الرفع والجر حكمه حكم «قاض»، لا أن أمثاله فقط حكمه حكم «قاض»، كما توهمه الفاضل السم، فهذا كلامه حسن، وتحقيق جيد، لا ريب فيه، فكلام الفاضل السم على ما سبق من جملة ما لا يعني.

(1) فيه نشر على ترتيب اللف؛ لأن «الجواري» اسم فاعل جمع مكسر من «جرى» مثل «رمى»، «جارٍ» مثل «رامٍ»، والجمع الصحيح منه: «جارون» كـ«رامون»، والمكسر منه: «جوار» كـ«روام»، وإذا عرّفت باللام تعاد الياء نحو: «الجواري». و«الدواعي» أيضا اسم فاعل بكسر من «دعا» مثل «غزا»، و«دعو» مثل «غزو» فهو «داع»، كـ«رام» و«غاز»، والجمع الصحيح منه: «داعون» كـ«غازون»، والمكسر منه: «دواع» كـ«غواز»، وإذا عرفت باللام تعاد الواو، فيقال: «الدواعو»، ثم قلبت ياء؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فيقال: «الدواعي»، فالأول ناقص يائي، والثاني واوي. (محرم)

(2) فنصبهما لظرفية، أي حالة الرفع والجر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أو الحالية، أي حال كونه مرفوعا أو مجرورا، والعامل فيه إما الظرف المتأخر؛ لتقدم المبتدأ، أو معنى التشبيه، فهو مثل قوله: «زيد قائما كعمرو قاعدا»؛ إذ تقدير الكلام: نحو «جوار» رفعا وجرا كـ«قاض» رفعا وجرا. فتدبر. (ت)

تقول: «جاءني قاضٍ» و«مررت بقاضٍ»، وأما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة، نحو: «رأيت جواريَ»، فلا إشكالَ في حالة النصب؛ لأنَّ الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع.

بخلاف حالتَي الرفع والجر؛ فإنَّه قد اختلف فيه، فذهب بعضهم(١) إلى أنَّ الاسم منصرف، والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأنَّ(٢) الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم(٣) على منع الصرف الذي هو(٤،٥)

ذات

والتنوين فيه تنوين الصرف: يعني به التمكن، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أنه يلزم أن يكون التنوين زائدا على خمسة، وليس كذلك. لأن الإعلال المتعلق إلخ: قال مولانا عص: الإعلال في «جوار» نظرا إلى نفسه بل بعد التركيب، فهو متأخر عما يعرضه في التركيب. انتهى كلامه. قال الفاضل السم: وفيه أن الأولى أن يصلح مفردات الألفاظ بالإعلال، ثم تركب بعضها مع بعض، فما وجه ما ذكره بعض المحققين؟ وهو مولانا عص. انتهى كلامه. أقول: مراد مولانا عص من كلامه أن الإعلال لا يكون متعلقا بجوهر الكلمة، بل يعرض بعد تركيبها بالعامل، فيكون الإعلال متأخرا عما يعرضها، وهو منع الصرف. والحاصل: أن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة لا يكون في وسط الكلمة؛ لأنه لا دخل للعامل فيما هو وسط الكلمة، بخلاف الإعلال في آخرها فإن للعامل فيه دخلا؛ لأن في عامل الرفع يكون الضمة سببا لالتقاء الساكنين، وفي عامل الجر يكون الكسرة سببا له، فالإعلال في آخر الاسم النكرة يكون بعد دخول التنوين عليه؛ لأن التقاء الساكنين إنما يكون بالتنوين. وأما منع الصرف فلا يتوقف على تركيبه بالعامل، فيكون مقدما على الإعلال، فلما تبين معنى كلامه مما ذكرنا تبين سماجة ما ذكره الفاضل السم.

ثم أقول في دفع ما ذكره مولانا عص بأنا لا نسلم أن يكون الإعلال بعد التركيب بالعامل، لِمَ لا يجوز أن يكون الإعلال بعد ملاحظة تركيبه بالعامل؟ وهي مما يتعلق بالعقل، وللعقل أن يلاحظ الاسم قبل تركيبه بالعامل بالتنوين، وبعد ذلك يتوجه بإعلاله، فلا يلزم حينئذ تقدم منع الصرف عليه، فما ذكره الشارح من أن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم إلخ إنما هو باعتبار تلك الملاحظة، فاندفع النقض حينئذ.

---

(١) وهو الزجاج، فقال: إن تنوينه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال مقدم على منع الصرف، لأن سبب الإعلال أمر محسوس، وهو الاستثقال، وسبب منع الصرف ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما بينا، وإذا كان الإعلال مقدما على منع الصرف فأُعِلَّ «جوار» أولا بحيث يترتب عليه عدم بقائه على صيغة منتهى الجموع، والصرف يعرض بعده. (التاشكندي)

(٢) حاصله: أنه يحصل بعد التركيب أمور ثلاثة، يتعلق كل منها بنفس الكلمة، إلا أن الإعلال يتعلق بجوهر الكلمة بتغير جوهر الكلمة به، بخلاف الانصراف وعدم الانصراف؛ فإنهما يتعلقان بالكلمة بعد تمامها بتغير بهما وصف الكلمة، وما يتعلق بجوهر الكلمة سابق على ما يتعلق بالكلمة بعد تمامها وإن كان موقوفا عليه متأخرا عنه؛ لأن الثقل نشأ منه، والأصل في الإعراب هو الانصراف، فبني الإعلال على الأصل، فأسقطت الضمة للثقل، فالتقى الساكنان، فحذفت الياء، فصار «جوار» كـ«سلام»، فلم يبق على صيغة منتهى الجموع، فهو بعد الإعلال أيضا منصرف، فلا يرد ما قيل: إن الإعلال في «جوار» ليس نظرا إلى نفسه بل بعد التركيب، فهو متأخر عما يعرضه في التركيب. (عل) (٣) فإن ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والإعلال والإدغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال. (جمال) (٤) ويعرض للكلمة بعد الوضع، بل بعد الاستعمال.

(٥) من أحوال الكلمة وأوصافها، فيتعلق لها بعد تمامها؛ لأن سبب منع الصرف -وهي المشابهة بالفعل- ضعيف؛ لأنها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم، ولا محسوسة أيضا، ومع هذا تعلق بوصف الكلمة، فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة، كما أن الذات مقدمة على الصفة؛ لكونها أصلا، والوصف عارضا. (محرم)

مِن أحوال الكلمة بعد تمامِها، فأصل «جوار» -في قولك: «جاءتني جوارٍ»-: «جواريٌ» بالضم والتنوين؛ بناءً على أنَّ الأصل في الاسم الصرف، فبُني الإعلال على ما هو الأصل، ثم أُسقطت الضمةُ للثقل، والياءُ لالتقاء الساكنين، فصار «جوارٍ» على وزن «سلام» و«كلام»، فلم يبقَ[1] على صيغة منتهى الجموع، فهو بعد الإعلال أيضًا منصرف، والتنوين فيه للصرف، كما كان قبل الإعلال كذلك.

وهو الصرف — جوار — جوار

وذهب بعضهم إلى أنَّه[2] بعد الإعلال غير منصرف؛ لأنَّ فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع؛ لأنَّ المحذوف[3] بمنزلة المقدر، ولهذا لا يجري الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض؛ فإنه لمَّا أُسقط تنوينُ الصرف عُوِّض عن الياء المحذوفة ....

والمقدر كالمحذوف — ي

بعد تمامها: لأن أحوال الكلمة إنما تكون بعد تمامها. بناء على أن الأصل إلخ: وهذا لدفع ما يقال: إن الإعلال كما يكون مقدما على منع الصرف يكون مقدما على الصرف؛ لأن الصرف أيضا من أحوال الكلمة بعد تمامها، فحينئذ كيف يصح الحكم على كون الاسم منصرفا قبل الإعلال؟ وتقرير الجواب بوجهين: الأول: أن الملاحظة بالصرف مقدم على الإعلال؛ لأن الأصل في الاسم الصرف. والثاني: أنه إذا كان الأصل في الاسم الصرف فكان الصرف متعلقا بجوهر الكلمة. وقوله: «بناء على أن الأصل في الاسم الصرف» جاز أن يكون علة لكون أصل «جوار» «جواري» بالضم والتنوين دون الضم فقط.

فبني الإعلال إلخ: أي إذا كان الأصل في الاسم الصرف فمبنى الإعلال على ما هو الأصل هو الصرف.

فصار جوار إلخ: أي يكون في الوزن مشابها بـ«سلام» و«كلام». قيل: هذا يدل على انصرافه؛ لأجل أنه على وزن المفرد، كـ«سلام» و«كلام»، وقوله: «فلم يبق إلخ» يدل على أن انصرافه لأجل عدم بقائه على حرفين بعد الألف، وبينهما تناف. والجواب عنه أما أولا فلأن كونه على وزن المفرد يستلزم عدم بقائه بعد الألف حرفان، ولهذا أورده بفاء التفريع. وأما ثانيا فلأنه أشار به إلى انصرافه بوجهين للتكوين. لا يقال: إن التنوين سقطت بسقوط الضمة؛ لأنها تابعة لحركة آخر الكلمة، فإذا سقط المتبوع سقط التابع. لأنا نقول: التنوين تابع للحركة في التلفظ لا في السقوط.

ولهذا لا يجري إلخ: لأنه لو كان آخر الكلمة هو الراء فلا بد من إجراء الإعراب عليها؛ لوجود العلة المقتضية للإعراب، وهو العامل.

فإنه لما أسقط إلخ: فأصل «جوار»: «جواري» بالتنوين، فلما حذفت الضمة فالتقى الساكنان، فحذف الياء، وجعل هذا التنوين الذي كان في الأصل للصرف عوضا عن حركة الياء. أو يقال: بعد حذف الياء حذف تنوين الصرف أيضا، ثم عوض عن الواو أو عن حركتها تنوين آخر. وإن قيل: تنوين العوض هو الذي كان عوضا عن المضاف إليه على ما سبق في بحث الاسم على ما سيجيء في آخر الكتاب، فكيف يكون عوضا عن الياء أو عن حركتها؟ قلت: جاز أن يكون تسمية هذا التنوين بالعوض عند من ذهب إلى منع صرف «جوار»، لا على مذهب عص، أو يقال: بأن الحكم أن تنوين العوض هو الذي كان عوضا عن المضاف إليه حكم الأغلب.

(١) يعني لم يعرضه صيغة منتهى الجموع، ويكون على وزن المفردات مثل: «فرازنة». (عت) (٢) يفهم منه أن الإعلال مقدم على منع الصرف. (٣) يفهم منه أن صاحب هذا المذهب يجعل الإعلال مقدما على منع الصرف. (عت)

أو عن حركتها[١] هذا التنوينُ، وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت.

وفي لغة بعض العرب[٢] إثبات الياء في حالة الجر، كما في حالة النصب، تقول: «مررت بجواري»، كما تقول: «رأيت جواري». وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال؛ فإنه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر، والفتحة خفيفة، فما وقع فيه إعلال.

وأما في حالة الرفع فأصل «جوارٍ» «جواريُ» بالضمة بلا تنوين، حذفت الضمة للثقل، وعوض عنها التنوين، فسقطت الياء؛ لالتقاء الساكنين، فصار «جوار»[٤] وعلى هذه اللغة لا إعلالَ إلا في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة؛ فإنَّ فيه الإعلالَ في حالتين، كما عرفتَ.

التركيب وهو صيرورة ....

فإنه حينئذ تكون الياء إلخ: بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال يكون الياء مفتوحة في حالة الجر؛ لأن غير المنصرف جره تابع لنصبه. وإن قلت: إذا كان جره تابعا لنصبه فلِمَ لا يقال: «مررت بجواري» بفتح الياء على المذهب الأول أيضا؛ لأنه غير منصرف في حالة النصب. قلت: لدفع ذلك قال: «وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال»؛ لتحقق الجمعية مع صيغة منتهى الجموع، وأما على المذهب الأول يكون الإعلال مقدما عليه، فيكون حينئذ على وزن «سلام» و«كلام».

فما وقع فيه: أي في حال الجر الإعلال. فقوله: «وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال» بالنسبة إلى حالة الرفع فقط، فلا خدشة بأن بين قوله: «وبناء هذه اللغة» وبين قوله: «فما وقع فيه الإعلال» تناف.

وهو صيرورة إلخ: ولا شبهة في أنَّ التركيبَ الذي يناسب أن يعد من الأسباب تركيبٌ يوجد في الأسماء، وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب، أي سواء كان من الأسماء أو الأفعال أو الحروف، فصح التعريف جمعا ومنعا. لا يقال: فإذن لا حاجة إلى اشتراطه بالعلمية؛ =

(١) إشارة إلى القولين، ذهب إلى كل منهما قائل، لكن على الأول يرد أن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين، فكيف يصح القول بكونه عوضا عنها؟ فافهم. (نور الحق) (٢) وفيه: أن البيان الذي ذكر في مذهب هذا البعض لا اختصاص له في حالة الرفع، حتى يقاس عليه حالة الجر. ويمكن أن يقال: لما صور في حالة الرفع في ذكر مذهب البعض الأول بقوله: «فأصل جوار -في قولك: جاءتني جوار- جواري» فيحتمل أن مذهب هذا البعض أيضا مصور في المادة المذكورة، فقال: «وعلى هذا القياس حالة الجر». (عت)

(٣) واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر، وبالجملة ههنا ثلاثة مذاهب: الأول: الصرف مطلقا قبل الإعلال وبعده. والثاني: عدم الصرف مطلقا. والثالث: الصرف قبل الإعلال وعدم الصرف بعده. وأما أنه قبله غير منصرف وبعده منصرف فلم يذهب إليه أحد. (التاشكندي) (٤) بالكسر والتنوين، أو تقول: فسقطت الياء؛ اكتفاء بالكسرة قبلها، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ (القمر: ٦)، و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ (الرعد: ٩)، ثم عوض عن الياء أو عن حركتها التنوين؛ لأن الياء إذا سقطت في المفرد فسقوطها في الجمع الممتد أولى، لأن الجمع أثقل من المفرد. (مولانا محرم آفندي)

كلمتين أو أكثرَ كلمةً واحدةً من غير حرفية جزء، فلا يرد «النجم» و«بصري» علمين.

شرطه العلمية؛ **ليأمن من الزوال، فيحصل له قوةٌ، فيؤثر بها في منع الصرف.** وأن لا يكون بإضافة؛[١] **لأن الإضافة تُخرج المضاف[٢] إلى الصرف[٣] أو إلى حكمه، فكيف تؤثر ....**

= لأن المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون إلا علما. لأنا نقول: لا نسلم الحصر؛ لجواز أن ينقل أولا إلى معنى جنسي، أو ينقل أولا إلى معنى علمي، ثم ينقل إلى معنى جنسي، كما إذا نكر ذلك العلم. ولو سلم فنقول: العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه. انتهى ما قال مولانا عب. قيل: التركيب انضمام الاسمين بلا نسبة بينهما، نحو: «معديكرب»، وفيه أن التركيب يكون من الاسم والفعل، كـ«بخت نصر» علم رجل.

كلمتين إلخ: أعم من اسمين أو اسم وفعل، نحو: «بخت نصر». قيل: التعريف غير جامع؛ لخروج «غلام زيد»، و«ضرب زيد» وأمثالهما. أجيب بأن المراد: تركيب في الاسم لا يتحقق إلا بأن يجعل المركب علما أو اسم الجنس. ويمكن أن يراد بالصيرورة بالقوة القريبة من الفعل؛ فإن بعد التركيب يصلح أن يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما أو اسم جنس.

من غير حرفية جزء: فخرج «النجم» و«بصري» منه؛ لأجل جزئية الحرف فيهما، وهو اللام والياء، وإن كان جميع الشرائط الوجودية والعدمية موجودة فيهما. وإنما اعتبر هذا القيد في التعريف، ولم يجعله من الشرائط العدمية كالإضافة والإسناد؛ لأن الظاهر من التركيب أن يكون من الكلمتين المستقلتين بحيث لم يكن شيء منهما محتاجا إلى الأخرى في التلفظ، فتبادر التعريف مقتض لهذا القيد، فعدم كون الحرف جزءا فيه معتبر في مفهومه؛ لعدم استقلال الحرف. فلا يرد ما قيل: الأولى أن لا يعتبر هذا القيد في مفهوم التركيب، وإخراج مثل «النجم» و«بصري» باشتراط عدم حرفية جزء في خارج التعريف، كالتركيب الإضافي والإسنادي، أو يقال: من غير إضافة ولا إسناد في تعريفه من غير اشتراطهما في الخارج. وإنما لم ينف التركيب من الفعلين؛ لعدم وجود التركيب منهما، فلا يحتاج إلى نفيه.

يأمن من الزوال: لأن العلمية وضع ثان، والوضع سبب الأمن من الزوال، فيلزم التركيب حينئذ، أو لتحقق سبب آخر؛ لوجود منع الصرف. لأن الإضافة إلخ: ولأن تأثيرها: إما في الجزء الأول، وهو باطل؛ لما عرفت، وإما في الجزء الثاني على قياس «بعلبك»، وهو أيضا باطل؛ لأنه مشغول بالإعراب الحكائي. والمراد من الإضافة هو التركيب الإضافي.

فكيف تؤثر في إلخ: أي إذا كان التركيب الإضافي يخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه فكيف يؤثر هذا التركيب في المضاف إليه ما يضاده، أي تأثير الذي هو ضد المضاف أي ضد تأثيره؟ قيل: غاية ما لزم من الدليل أن يكون المضاف منصرفا والمضاف إليه غير منصرف ولا بأس به، كما في «مررت بغلام أحمد» -بفتح الدال- مضاف إليه، مع أنه غير منصرف والمضاف منصرف، وذلك لا يستلزم اجتماع الضدين في كلمة واحدة بل في كلمتين، وهما المضاف والمضاف إليه. ألا ترى أن «بعلبك» جزؤه الأول مبني، والآخر معرب، مع أن المنافاة بين المعرب والمبني أشد.

والجواب: أن يقال: ليس المراد أن يجعل الجزء الثاني منصرفا، بل المراد أن الإضافة لما كانت سببا لانصراف الجزء الأول فلا يناسب أن تجعل سببا لعدم انصراف الجزء الثاني؛ إذ الإضافة نسبة بين المضاف والمضاف إليه، فلا يناسب أن يجعل واحد من هذين المتنسبين =

---

(١) الباء للملابسة، أي أن لا يكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الإضافة والإسناد. (عبد الغفور) (٢) على اختلاف في غير المنصرف، فلا يجعل المنصرف سببا لغير المنصرف؛ لأن الشيء الواحد لا يصلح أن يكون سببا لحكمين متنافيين. (عل) (٣) فيما إذا كان المنصرف يدخل عليه الجر والتنوين، «أو إلى حكمه» فيما إذا كان المنصرف لا يكون فيه سببان، وهذا التردد لاختلاف المذهبين فيه على ما سيجيء.

في المضاف إليه[١] ما يضادُّه؟ أعني منع الصرف،[٢] ولا إسناد؛ **لأنَّ الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات،** نحو: «تأبَّط شرا»؛ فإنها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية؛ **فإنَّ التسمية بها إنما هي لدلالتها على قصة غريبة،** ....

= علة حكم مخالف للآخر، وهذا كلام لا غبار عليه. ويمكن أن يجاب أيضا بأنه لما كان المركب من المضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة فتحقق الضدين في الجزئين في حكم اجتماع إذا كانا علمين لشخص واحد، فلا يكون فيه معنى الإضافة، فكيف يصح حينئذ قوله: «لأن الإضافة إلخ».

وأجيب بأن حكم المركب المضاف العلم كحكم المركب المضاف الغير العلم في كونهما معربين بإعرابين. ثم إن الإضافة إذا لم تؤثر في منع صرف للمضاف ولا المضاف إليه فلا تؤثر في مجموعهما أيضا؛ لما مر، فلا يرد حينئذ أن المراد ليس منع صرف المضاف والمضاف إليه كما هو الظاهر من كلامه، بل المراد منع صرف المجموع من حيث المجموع.

لأن الأعلام المشتملة على إلخ: عند جماعة، منهم المصنف، ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع. ولا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وإن لم يظهر أثره لفظا. هذا ما قال مولانا عب: قال مولانا عص -وتبعه الفاضل السم-: وفيه أنه لا فائدة في الحكم بمنع صرفه عند عدم ظهور الأثر، انتهى كلامه. قال السيد قدس سره في حاشية «المتوسط»: لما كان الجزء الأخير من «تأبط شرا» مشغولا بالإعراب الحكمي الدال على الصفة امتنع ظهور الإعراب فيه لفظا، فصار إعرابه تقديريا، فيكون من المعربات التقديرية حقيقة، لا من المبنيات. انتهى. أقول: كلام السيد قدس سره يشعر بأن الأعلام المذكورة لو كانت غير منصرفة بعدم ظهور أثرها لفظا عند من ذهب إلى أنها من المعربات المحكية فمما لا بعد له، فكلام الفاضل السم لا طائل تحته.

قال مولانا عص على قوله: «لأن الأعلام المشتملة إلخ»: وما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المصنف في بحث المركبات أن التركيب الإسنادي ليس بمعرب ولا مبني. انتهى كلامه. أقول: لِمَ لا يجوز أن يقال: ما وقع في بحث المركبات فهو قبل العلمية، وما ذكره الشارح ههنا فهو بعد العلمية، فلا منافاة حينئذ؟ ويدل عليه ما ذكره السيد قدس سره حيث قال: إن مثل «تأبط شرا» علما من قبيل سببت المحكية على بنائها. ثم لا يخفى أنه لو قال: «لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف لشيء هو من أحكام المعربات» لتمّ الكلام بلا احتياج إلى باقي المقدمات، إلا أنه ذكره؛ لدفع ما يقال: إن ما هو من قبيل المبنيات هو التركيب المشتمل على الإسناد، وهذا المركب إذا جعل علما لِمَ لا يجوز أن يكون فيه من أحكام المعربات، فيكون غير منصرف؟

فإن التسمية بها إلخ: وهم يجعلون الجملة علما إذا دلت على قصة غريبة، وتكلموا في القصة الغريبة. قيل: إن من الناس من أخذ شيئا في إبطه، ورأى رجل له كذلك، فقال ذلك الرجل له: تأبط شرا، ثم سمي له بها. وقيل: رجل كان قد حطب، وجاء به في بيته، وامرأته فتحت ذلك، ورأت حيةً بينه، فقالت: تأبط شرا، ثم سمي له بها.

(١) أي إذا كان في طباع شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يضاده، سيما في مادة واحدة حكما؛ فإن المركب الإضافي في حكم الكلمة الواحدة. (عبد الغفور) (٢) أي منع الصرف الذي يضاد الصرف إياه، أو يضاد منع الصرف إياه. ويرد عليه نحو: «مررت بغلام أحمد»؛ فإن المضاف إليه غير منصرف، فالانصراف وعدمه وإن كانا ضدين، لكن لا يجتمعان في اسم واحد، حتى يلزم اجتماع المتضادين على أن الكلام على تقدير علمية المركب الإضافي، والإضافة حينئذ كيف تخرج المضاف إلى الصرف، إلا أنهم قالوا: المركب الإضافي علما كغير العلم في الإعراب، ألا ترى «أن عبد الله» علما معرب بإعرابين. (ت)

فلو تطرَّق إليها التغيُّر يمكن أن تفوت تلك الدلالة، وإذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصوَّر فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات؟

فإن قلت:[1] كان على المصنف أن يقول: "وأن لا يكون الجزء الثاني من المركَّب صوتًا ولا متضمِّنًا لحرف العطف"؛ ليخرج مثلُ سِيبَوَيْهِ[2] ونِفْطَوَيْهِ، ومثلُ خمسة عشر وستة عشر علَمين.

قلنا: كأنه[3] اكتفى في ذلك ....

تطرق إلخ: وهو من الطريق بالفارسية: راه رفتن، أي لو تغيّر تلك الجملة بعد العلمية سواء كان التغيّر بالحركة أو بغيرها، يمكن أن تفوت منها تلك الدلالة. فإن قلت إلخ: وأجيب بأن ما تضمَّن حرف العطف فهو خارج بقوله: "من غير حرفيّة جزء"، وأما المركَّب من الأصوات فهي خارجة بقيد الكلمة؛ لأن المراد منه هو الكلمة الحقيقية، والأصوات ليست بكلمة؛ لأنها ليست بلفظ.
علمين: قيدٌ لما يكون الجزء الثاني منه صوتا وما يكون متضمّنا لحرف العطف. فحينئذ ما قال الفاضل السم: قيَّد "خمسة عشر" و"ستة عشر" بكونهما علمين؛ لأن العلمية لا بدَّ في كلها؛ ليكون موادَّ النقض، إلا أنه اكتفى؛ بكون "سيبويه" و"نفطويه" مشهورين بالعلمية: ليس بشيء، كما لا يخفى.
كأنه اكتفى إلخ: وإنما قال: "كأنه" وهو للشك؛ لأن الاكتفاء بما يذكر فيما بعد ليس مجزوما به؛ لأن فيما تضمَّن بحرف العطف اختلافا. قال بعضهم: إنه مبني. وقال بعضهم: إنه معرب غير منصرف. فعلى الأول يصحُّ الاكتفاء بما يذكر فيما بعد، ولكن يحتمل أن يذهب المصنف إلى الثاني إلا أنه غير مجزوم به. لا يقال: إذا كان غير منصرف عنده فما وجه ذكره فيما بعد أن الجزء الثاني إذا كان متضمّنا بحرف العطف بُنيا؛ لأنا نقول: ما هو مذكور فيما بعدُ: قبلَ العلمية، وههنا بعدَ العلمية فلا تدافع، وكذا ما يكون الجزء الثاني منه صوتا كونه مركبا من كلمتين عنده غير مجزوم به؛ لأنه جاز أن يكون مراده من "كلمتين" أن لا يكون إحداهما تابعةً للأخرى في التلفظ بأن كانتا مستقلَّتين، ولا يكون الصوت كذلك، بل هو تابع للأخرى فيه، فهو خارج بقيد الكلمة إلا أنَّ خروجه ههنا غير مجزوم به عنده.
قال مولانا عصى: والباعث على قوله: "كأنه" بالظن أن "خمسة عشر" مثلا خارج بقوله: "من غير حرفية جزء"؛ لأن الحرف فيه جزء. فقيل: إن المراد من الجزء في مفهوم التركيب جاز أن يكون الجزء الذي كان التركيب موقوفا عليه، وليس حرف العطف كذلك؛ فإن تركيب "خمسة" بـ"عشر" لا يتوقَّف على حرف العطف. وما ذكر يتبادر من مفهوم التركيب، ويشعر به إخراج قوله: "النجم" و"الصعق".

(١) قد عرفت التركيب على وجه لا يرد عليه الاعتراض المذكور؛ لأن الصوت ليس بكلمة، والكلام في ضم الكلمتين، والجزء الثاني يتضمن للحرف، فلا يصدق عليه قوله: "من غير حرفية جزء". (تش) (٢) سيب بالكسر: مجرى الماء، واسم النهر بخوارزم والبصرة، والتفاح، فارسي، ومنه سيبويه أي رائحته، ولقب عمرو بن عثمان الشيرازي إمام النحاة، ومحمد بن موسى الفقيه المصري. (القاموس)
(٣) إنما قال: "كأنه"؛ لأن المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمّن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الأصل، ومن الجائز التخالف. ولهذا ذهب بعضهم إلى أن نحو "خمسة عشر" علما معرب غير منصرف. ومن ههنا ينقدح جواب آخر، وهو أن للمصنف وافقهم في منع الصرف. (عبد الغفور)

بما ذكره فيما بعدُ أنهما من قبيل المبنيات. وأمَّا الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر بناءها
أي صريحا أو كناية. (رض)
أصلا، فلذلك احتاج إلى إخراجها، مثل: «بعلبك»؛ فإنَّه علَم لبلدة، مركَّب مِن «بعل» هو اسم صنم،
أي لا صريحا ولا كناية. (رض)
و«بك» وهو اسم صاحب هذه البلدة، جُعلا اسمًا واحدًا من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو
وهي في الشام — بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى، فيكون علمًا على الارتجال. (عف)
إسناديَّة أو غيرهما.(١)

الألف والنون(٢) المعدودتان من أسباب منع الصرف، تُسمَّيان مزيدتين؛ لأنهما من الحروف الزوائد،(٣)
إشارة إلى أن اللام للعهد

بما ذكره: أي صريحا أو كناية، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن المصنف لم يذكر فيما بعد إلا ما هو المتضمن بحرف العطف، ولم يذكر فيما بعد أن «سيبويه» و«نفطويه» من قبيل المبنيات؛ لأن ما هو الجزء الثاني منه صوتا يكون مذكورا فيما بعد بالكناية، وإن لم يكن مذكورا صريحا؛ لأنه قال فيما بعد: إن المركب الذي لم يتضمن الجزء الثاني منه بحرف فهو معرب باعتبار الجزء الثاني، مثل: «بعلبك» فهذا يقتضي بأن يكون مثل «سيبويه» و«نفطويه» معربا بهذا الاعتبار.

مثل بعلبك: فإنه علم البلدة. قال الفاضل السم فيه: إنه إذا كان «بعلبك» علما للبلدة يجوز أن يكون منع صرفه؛ للعلمية والتأنيث كـ«ماه» و«جور»، فلم يكن مثالا قطعيًا للتركيب المؤثّر في منع الصرف. انتهى كلامه. أقول: التأنيث فيه غير معتبر؛ لأنه لو جعل «بعلبك» علما لرجل أيضا كان غير منصرف للتركيب والعلمية، فيكون حينئذ مثالا قطعيا للتركيب المؤثّر في منع الصرف، أو نقول: أسماء الأماكن تكون غير منصرفة بتأويلها بالبلدة ومنصرفة بتأويلها بالمكان؛ لعدم التأنيث حينئذ كما قالوا. فحينئذ يلزم أن يكون «بعلبك» منصرفا عند تأويله بالمكان مع أنه ليس كذلك، فبما ذكرنا ظهر سماجة كلام الفاضل السم.

غير أن يقصد إلخ: أي لا في الحال ولا في الأصل، فلا يرد الإشكال على «عبد الله» علما؛ لأنه قصد بين جزئيه نسبةٌ في الأصل.

الألف والنون إلخ: أشار به إلى أن الألف واللام للعهد. وإنما لم يتعرض في الأسباب الأخرى إلى ذلك؛ لأن الألف والنون نوعان: أحدهما: ما يكون من نفس الكلمة، وثانيهما: ما يكون لمنع الصرف. فأشار به إلى أن هذا الشرط ليس لمطلق الألف والنون، بل للألف والنون المذكورتين، بخلاف التأنيث والجمع، فكل تأنيث فيه العلمية يكون سببا لمنع الصرف، وكل جمع مع صيغة منتهى الجموع سبب لمنع الصرف. ويحتمل أن يكون إشارة إلى دفع ما قيل: إن أسباب منع الصرف لا تكون إلا صفاتا للاسم، والألف والنون لا تكونان صفة له، فلا يجوز حينئذ عدّ الألف والنون من أسباب منع الصرف، وذلك؛ لأن الألف والنون المعدودتين بينهم من أسباب منع الصرف هو الألف والنون المزيدتان، فكونهما من أسباب منع الصرف باعتبار زيادتهما فيه، والزيادة وصف فيه.

ثم إن قوله: «المعدودتان» بصيغة التثنية دون الإفراد؛ لرعاية عبارة المصنف، وهي قوله: «إن كانتا» باعتبار تعددهما في أنفسهما؛ فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الأولى «المعدود» بالإفراد؛ لأنهما معدود واحد من أسباب. انتهى كلامه.

لأنهما من الحروف الزوائد: التي يجمعها: «هويت السّمان»، ويجمعها قولهم: «اليوم تنساه». وحروف هذه الكلمة زائدة. قيل: لو فسر قوله: «مزيدتين» بأنهما زيدتا في آخر الاسم لكان أولى؛ لأنهم صرَّحوا أنَّ قولنا: «حسَّان» -بفتح الحاء المهملة وبالسين المهملة =

---

(١) لا حاجة إلى هذا؛ فإن وجود نسبة غير إضافية وإسنادية لا يضرّ في تأثير التركيب، فلا حاجة إلى نفيها. (عصمت)

(٢) قيل: الواو بمعنى «مع»، وذلك اعتبار العطف أولا، ثم الحكم عليه بقوله: «إن كانتا إلخ». (عبد الغفور)

(٣) يعني باعتبار كونهما زائدتين في آخر الكلمة مؤثرتين. (عت)

وتُسمَّيان مضارِعتين أيضًا؛ لمضارعَتهما لألِفَي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما. وللنحاة خلاف في أن سببيتهما لمنع الصرف إمَّا لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه،[1] وإمَّا لمشابهتهما[2] لألِفَي التأنيث، والراجح هو القول الثاني.[3، 4]

= المشددة- إن كان من «الحس» -بكسر الحاء والسين المشددة- على وزن «فعلان» فهو غير منصرف حينئذ؛ لكونهما زائدتين، وإن كان من «الحسن» بضم الحاء فهو على وزن «فعال» بالعين المشدّدة فهو منصرف؛ لكون النون أصلية في مقابلة اللام حينئذ مع أن الألف والنون على هذا التقدير أيضا مزيدتان؛ لأنهما من حروف الكلمة المذكورة. أقول: ما ذكره الشارح وجه للتسمية، وفي وجه التسمية يكفي هذا القدر.

مضارعتهما لألفي التأنيث إلخ: فالألف والنون مشبه، «وألفي التأنيث» مشبّه به. وقوله: «في منع دخول تاء التأنيث» وجه الشبه. قيل: لِمَ جعل وجهَ الشبهِ المنعَ المذكورَ مع أن وجه الشبه كثير، ككون «سكران» مثل «حمراء» في كون الحرف الأول منهما مفتوحا؟ وأجيب بأن منع الصرف دائر ومتوقّف على منع دخول التاء وجودا وعدما، فكلما كان المنع المذكور موجودا فمنع الصرف أيضا موجود. وفي مثل «ندمان» لا يكون المنع المذكور موجودا، فلذلك لم يمنع الصرف، بخلاف فتح الأول؛ فإن منع الصرف ليس دائرا عليه لا وجودا ولا عدما، أما وجودا فلأنه في «ندمان» فتح الأول موجود، كـ«حمراء» مع عدم منع الصرف فيه، وأما عدما فلأنه في «عمران» و«عثمان» ليس فتح الأول مع وجود منع الصرف فيهما.

دخول تاء التأنيث عليهما: أي على الألف والنون وألفي التأنيث، لا على أحدهما فقط، كما يقتضيه المعنى؛ لأن وجه الشبه حينئذ يكون وصفا للمشبه والمشبه به معا، بخلاف إرجاعه إلى أحدهما، لا يخفى على تقدير إرجاعه إلى أحدهما أيضا يكون وجه الشبه وصفا لهما، إلا أن الوصفية حينئذ في أحدهما تثبت صريحا وفي الآخر التزاما. وللنحاة خلاف إلخ: حاصل الخلاف: أن بعضهم قالوا: إن الألف والنون إنما تمنعان الاسم من الصرف؛ لأجل أنهما فرعان لما زيدتا عليه. وقال بعضهم: إنما تمنعان الاسم من الصرف؛ لمشابهتهما لألفي التأنيث في عدم دخول تاء التأنيث، فإذا كانا مشابهين لهما فيوجد فيهما أيضا فرعية حكمية، فتكونان سببا لمنع الصرف.

مشابهتهما لألفي التأنيث: إن قلت: لا بدّ في السبب من فرعية، ولا فرعيّة على هذا المذهب، فنقول: كون مشابهتهما لألفي التأنيث لا ينافي فرعيتهما لما زيدتا عليه. وأجاب عنه مولانا عب بأن السبب: إما المشابهة أو المشابة، فإن كان الأول فهي فرع للطرفين، وهما المشبه والمشبه به؛ لأنها نسبة بينهما، والنسبة بين الشيئين فرع لهما، وإن كان الثاني فهو فرع لما زيدتا عليه، لكنه سبب غير أصيل؛ لتوقفه على المشابهة مع أن المشبه من عداد المشبه به، فلا حاجة فيه إلى إثبات فرعيّة مغايرة لفرعية المشبه به. انتهى.

والراجح إلخ: مع أن الظاهر أن يكون الأول راجحا من الثاني؛ لوجود الفرعية في الأول حقيقة دون الثاني على ما ذكرنا أولا في قوله: «وللنحاة خلاف إلخ» إلا أن عبارة المصنف -وهي قوله: «فشرطه انتفاء فعلانة»- تشعر بكون الثاني راجحا من الأول؛ لأن الأول لا يأبى عن دخول التاء عليه، بخلاف الثاني فإنه يأبى عنه.

---

(١) لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء، إلا أن يقال: وجهه أن المجرّد عن التاء أصل لما زيد عليه التاء، والأصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها. (عبد الغفور) (٢) هذا قول البصريين، ولذا قال الجرجاني: ينبغي أن يعدّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة، والأول قول الكوفيين. (عبد الغفور) (٣) كأن وجه الرجحان أن الأول يتحقّق في «ندمانة» أيضا مع أنه منصرف، وفيه أن المعتبر محض الزيادة لبعد لحوق التاء ملحق بالأصل. (التاشكندي) (٤) لأن وجه اشتراط الطائفة الأولى انتفاء التاء غير ظاهر. (عبد الغفور)

ثم إنّهما إن كانتا في اسم[1] يعني به ما يقابل الصفة؛ فإنّ الاسم المقابل للفعل والحرف إمّا أن لا يدلَّ[2] على ذات ما لُوحظ معها صفةٌ من الصفات كـ«رجل» و«فرس»، أو يدلَّ كـ«أحمر» و«ضارب» و«مضروب»، فالأول يُسمَّى «اسمًا» والثاني «صفةً». فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى، لا الاسم[3] الشامل للاسم والصفة.

بقرينة مقابلته للصفة. (حم)

فشرطه أي شرط الألف والنون في منعهما من الصرف، وإفراد الضمير[4] باعتبار أنّهما سبب واحد،

كانتا في اسم إلخ: ويطلق الاسم على ثلاثة معان: الأول: ما يقابل الفعل والحرف، والثاني: ما يطلق عليه العلَمُ المقابل للَّقب والكنية، والثالث: ما يقابل الصفة. والأول والثاني غير مراد ههنا، أما الأول فلأن الحكم في قوله: «فشرطه العلمية» غير صحيح حينئذ؛ لأن «سكران» غير منصرف مع أنه اسم، وليس بعلم، ولا يجوز أيضا مقابلته بقوله: «أو كانتا في صفة». وأما الثاني فلأن الحكم في قوله: «فشرطه العلمية» غير مفيد حينئذ، والاسم المقابل للصفة قسم من الاسم الذي هو مقابل للفعل والحرف، فيكون أخصّ منه.

فإن الاسم المقابل إلخ: هذه علة مصححة لإرادة هذا المعنى منه، لا علة إرادة هذا المعنى منه؛ لأن إرادة هذا المعنى منه واجب، لا يحتاج إلى دليل؛ لأن المصنف جعل الاسم مقابلا للصفة، فلو كان الاسم في قوله: «أو كانتا في اسم» شاملا للصفة أيضا فإيراد قوله: «أو كانتا في صفة» مستدرك، ولا يصلح للمقابلة. لا يدل على ذات إلخ: أي على ذات من الذوات. وإنما قدم المفهوم العدمي على الوجودي؛ لأن العدم مفهوم الاسم، والوجودي مفهوم الصفة، والاسم مقدّم على الصفة.

كرجل وفرس: الأولى أن يقال: «كزيد وفرس»؛ لأن لقوله: «إما أن لا يدل إلخ» احتمالين: الأول: أنه لا يدل على الصفة أصلا بل على الذات المعيّن كـ«زيد»، والثاني: أن يدلّ على الصفة بأن يكون له أوصاف، ولكن لم يلاحظ معه صفة منها، كـ«رجل» و«فرس»، أو يدل على ذات من الذوات التي لوحظ معها صفة من الصفات، كـ«الأحمر» و«الضارب» و«المضروب»، وهذه الصفة هي الحمرة والضاربية والمضروبية. فالمراد بالاسم إلخ: جاز أن يكون تفريعا لكون المراد من الاسم هو ما يقابل الصفة، ولكن الدليل على ذلك التفريع مطويّ، وهو أن المصنف جعل الاسم مقابلا للصفة، فلا بدّ أن يراد من الاسم ما يقابلها، وجاز أن يكون تفريعا للمدعى. فيكون قوله: «فالمراد بالاسم إلخ» بمعنى أنه يصحّ أن يراد بالاسم إلخ. لا الاسم الشامل إلخ: وهذا هو المعنى الأول من المعاني الثلاثة المذكورة. قال مولانا عب: ولا الاسم المقابل للّقب والكنية والمقابل للمهمل ولا المقابل للظرف الذي هو لازم الظرفية.

وإفراد الضمير إلخ: وتثنية الضمير في قوله: «إن كانتا» باعتبار تعدُّدهما في نفسهما، وهذه الملاحظة حاصلة لو كان الأمر بالعكس. =

---

(١) الاسم قد يطلق ويراد به ما يقابل الفعل والحرف، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الكنية واللَّقب، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الصفة، وهو المراد ههنا. (علوي) (٢) قدم المفهوم العدمي على الوجودي مع شرف الوجودي، ومع أن الأعدام تعرف بملكاتها؛ لأن المفهوم العدمي مفهوم الاسم، والمفهوم الوجودي مفهوم الصفة، والاسم مقدّم على الصفة في نفسه. (عت)

(٣) هذا المعنى هو الظاهر المتبادر من الاسم في أمثال هذه المواضع، فلذا احتاج إلى نفيه، وأما المعاني الأخر فليست كذلك في هذا المقام وأمثاله، فلذا لم يحتج إلى نفيها. (جمال) (٤) وتثنيته في قوله: «إن كانتا» باعتبار إسناد الكون إليهما؛ لأنهما موجودان، وضعْفُ التوجيه الثاني بعبارة المصنف ظاهر. (التاشكندي)

أو شرط ذلك الاسم(١) في امتناعه من الصرف العلميةُ(٢) تحقيقًا للزوم زيادتهما أو ليمتنع(٣) دخول
هذا ناظر إلى القول الأول (ح)
عطف
التاء، فيتحقَّق شبههما بألِفَي التأنيث، كـ«عمران»، أو كانتا(٤) في صفة، فانتفاء «فعلانة»،(٥) أي إنْ كان
هذا ناظر إلى القول الثاني (ح) — حرف العطف فيها للتنويع

= ونقل مولانا عص نكتة عن أستاذه مولانا داود الخوافي لإيراد التثنية في قوله: «وإن كانتا» دون قوله: «فشرطه»، والنكتة المنقولة حسنة، وهي أن المصنف نسب في الأول الوجود إلى الألف والنون؛ لأنه نسب إليه «الكون» المفهوم من «كان»، وهو الوجود، ويكون الألف موجودة على حدة كالنون، وأما في الثاني فنسب الشرط إليهما في التأثير، فلا «كون» لكل واحد من الألف والنون، وحينئذ يكون الضمير في «شرطه» في موقعه، وإنما اختار الشارح هذا الحلّ الأول مع أن الظاهر أن يكون الثاني مقدّما؛ لموافقة المرجع؛ لأن السوق يقتضي تقديم الأول؛ ليوافق قوله: «شرطه» بما وقع فيما سبق؛ فإن الضمير في «شرطه» فيما سبق راجع إلى نفس السبب.

كعمران: فإن اللفظ على هذا الوزن إذا كان غير صفة فهو غير منصرف، سواء كان الفاء فيه مكسورا كالمثال المذكور، أو مفتوحا كـ«سلمان»، أو مضموما كـ«عثمان»، وأما إذا كان صفة يكون مفتوحا أو مضموما كـ«سكران» و«عريان».

كانتا إلخ: قال المجد المحشي مولانا عب: فيه عطف على المعمولين بحرف واحد، والعامل مختلف، ولا يكون المعمول المجرور مقدّما. انتهى كلامه. أما بيان العطف المذكور فلأن قوله: «في صفة» عطف على قوله: «في اسم»، والعامل فيه «كان»؛ لأنه خبر له، فيكون منصوبا محلّا. وقوله: «فانتفاء فعلانة» عطف على قوله: «العلمية»، والعامل فيه هو الابتداء؛ لأن قوله: «شرطه» مبتدأ، وقوله: «العلمية» خبره. وإنما انتفى كون المجرور مقدّما؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان عبارة المصنف «أو صفة» بدون كلمة «في»؛ فإنه حينئذ يكون معطوفا على قوله: «اسم»، لا على قوله: «في اسم»، كما في قوله: «والفتحة نصبا».

وفي كلام المصنف مجموع الظرف معطوف على مجموع الظرف. ويمكن الجواب عنه بوجهين: الأول: أن كلمة «في» في قوله: «أو في صفة» جاز أن تكون تأكيدا، فحينئذ يكون قوله: «صفة» معطوفا على مدخول كلمة «في» في قوله: «في اسم»، وكون كلمة «في» للتأكيد واقع في كثير من المواضع. والوجه الثاني: أن قوله: «أو كانتا في صفة» معطوف على مجموع الشرط، وهو قوله: «إن كانتا في اسم»، وإليه أشار بقوله: «أو كانتا في صفة»؛ فإنه لا وجه للزيادة إلا الإشارة إلى ذلك.

ثم الظاهر أن يقول: «أو إن كانتا في صفة»، لا «أو كانتا في صفة»؛ لأن قوله: «أو في صفة» عطف على قوله: «في اسم»، فيكون تقدير الكلام بحكم العطف: «أو إن كانتا في صفة»، إلا أن يقال: إن إيراد «كانتا» مما لا بدَّ منه؛ ليصح قوله: «أو في صفة»؛ فإن صحة هذا القول تتوقف على إيراد «كانتا» دون «إن» أيضا؛ فإن «إن» يلاحظ بحكم العطف. وقيل حذف «كان» بعد «إن» شائع من قبيل: «إن خيرا فخير». قيل: الأولى إيراد الواو بدل «أو»؛ لأن الألف والنون توجدان في الاسم والصفة جميعا. وأُجيب بأن كلمة «أو» للتنويع لا للترديد.

(١) فيه أنه يخالف الشروط السابقة، لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتباري الوحدة والتعدد، كما في التوجيه الأول. (عبد الغفور)

(٢) منهم من قال: إنها شرط وسبب. ومنهم من قال: إنها شرط متحقق للمشابهة لا سبب، لأنهما كألفَي التأنيث تقومان مقام سببين. (عبد الغفور) (٣) أو ليتحقّق سبب آخر، كما عرفت في التركيب. (عبد الغفور)

(٤) فهذا التركيب من قبيل عطف الشرط والجزاء بعاطف واحد، وهذا جائز، فكلمة «كان» مقدّرة ههنا، لا أنه يحصل من عطف الصيغة على الاسم؛ ليلزم عطف على جزاء الشرط والجزاء على الجزاء، ولا يخفى عليك أنه على تقدير أن يكون: إن كانا في صفة فانتفاء «فعلانة»، فالأنسب الواو لا «أو»، إلا أنه أشار إلى التنافي بين الشرطين أو الجزائين، فتدبر، فاضمحلّ ما ذكره الرضي في هذا المقام. (التاشكندي) (٥) مجرورة لفظا بالفتحة؛ لكونها غير منصرفة؛ للعلمية لنفسها والتأنيث، مضاف إليها «الانتفاء»، ومرفوعة محلًّا فاعله. (الفوائد الشافية)

الألف والنون في صفةٍ فشرطه انتفاء «فعلانة»، يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه؛ ليبقى مشابهتهما لألفَي التأنيث على حالها، ولذا انصرف «عريان» مع أنه صفة؛ لأنَّ مؤنثه: «عريانة».

وقيل: شرطه وجود فعلى؛ لأنه متى(١) كان مؤنثه «فعلى» لا يكون(٢) «فعلانة»، فيبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها.

ومن ثَمَّ أي ومِن أجل المخالفة في الشرط اختلف في «رحمن» في أنه منصرف أو غير منصرف؛ فإنه ليس له مؤنث، لا «رحمى» ولا «رحمانة»؛ لأنه صفة خاصَّة لله تعالى،(٣) لا يطلق على غيره تعالى، لا على

امتناع دخول إلخ: أشار به إلى أن انتفاء خصوص «فعلانة» -بفتح الفاء- غير مقصود حتى يرد أن في «عريان» -بضم العين- تحقّق انتفاء «فعلانة» -بفتح الفاء- مع أنه منصرف، بل المراد عدم قبول تاء التأنيث.

مشابهتهما لألفي التأنيث: هذا التعليل إنما يصحّ بالنظر إلى المذهب الثاني الذي هو أن سببية الألف والنون باعتبار المشابهة لألفَي التأنيث، وأما بالنظر إلى المذهب الأول الذي هو أن سببية الألف والنون؛ لكونهما فرعين لما زيدتا عليه فلا؛ لأن قبول تاء التأنيث وعدمه لا مدخل له في تحقّق الفرعية لما زيدتا عليه وعدمها. على حالها: أي على المشابهة، وهو عدم دخول تاء التأنيث.

ولذا انصرف عريان: لا يخفى أنه لا يحتاج إلى هذا التفريع؛ لأن المصنف تفرع ذلك بقوله: «ومن ثم اختلف إلخ»، إلا أن يقال: الشارح أراد أن يشير أولا، أي بدون أن يتوسّط بينهما شيء، بخلاف تفريع المصنف؛ فإن فيه الواسطة، وهي «رحمن» و«سكران».

كان مؤنثه إلخ: قالوا: أشار الشارح بهذا القول إلى أن اعتبار هذا الشرط ليس لذاته، بل لانتفاء «فعلانة»، فمن شرط وجود «فعلى» يكون مراده منه انتفاء «فعلانة»؛ لأنه متى كان مؤنثه «فعلى» لا يكون «فعلانة». لا يقال: إن من جعل شرطه وجود «فعلى» جاز أن يجعل له شرطا بالذات، لا بسبب استلزامه لانتفاء «فعلانة». لأنا نقول حينئذ لم يتحقّق مشابهته لألفَي التأنيث في عدم دخول تاء التأنيث معنى، مع أن الكلام على ذلك، فلأجل أن اشتراطه ليس لذاته، بل لاستلزامه لانتفاء «فعلانة» أورده بلفظ «قيل»، وأشار إلى ضعفه؛ لأن الأولى اشتراط الأمر الذي كان مقصودا لذاته.

قيل: إذا لم يكن اشتراطه لأجل الذات، بل لأجل أنه مستلزم لانتفاء «فعلانة» فلا بدّ أن يكون «رحمن» غير منصرف بالاتفاق، أي على مذهب من اشترط وجود «فعلى» أيضا مع أنه منصرف عنده. وأجيب بأن المقصود لذاته هو انتفاء «فعلانة» إذا كان مبنيّا على دليل لفظيّ، والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون إلا على وجود «فعلى» منه، مع أنه ليس في «رحمن» وجودُ «فعلى».

صفة خاصة لله: ولقائل أن يقول: اختصاصه بالله تعالى في الاستعمال؛ لأنه لغلبة الاسمية في الاستعمال لا في الوضع، فإذا نُظِرَ إلى الوضع كان له مؤنّث بحسب القياس، إما بالتاء؛ لأن الأصل في التأنيث التاء، وإما بالألف وهو الراجح؛ لأن «فعلان فعلى» أكثر =

---

(١) فلم يجز اجتماع «فعلى» و«فعلانة»، كان المطلوب عند هذا القائل أيضا انتفاء «فعلانة» مع زيادة، وهي وجود «فعلى»، فكان هذا كالدليل لانتفاء «فعلانة». (٢) هذا عند الأكثرين. وجوّز بعضهم اجتماعهما، وحكموا حينئذ بالانصراف. (عبد الغفور)

(٣) ولقائل أن يقول: اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع، فإذا نظر إلى الوضع كان له مؤنّث بحسب القياس إما بالتاء وإما بالألف. (عبد الغفور)

مذكر ولا على مؤنث، فعلى مذهب مَن شرط انتفاء «فعلانة» فهو غير منصرف، وعلى مذهب مَن شرط وجود «فعلى» فهو منصرف، دون «سكران»؛ فإنه لا خلاف في منع صرفه؛ لوجود الشرط على المذهبين؛ فإنَّ مؤنثه «سكرى» لا «سكرانة»، ودون «ندمان»؛ فإنه لا خلاف في صرفه؛ لانتفاء الشرط على المذهبين؛ لأنَّ مؤنثه «ندمانة» لا «ندمى»، هذا إذا كان «ندمان» بمعنى «النديم»، وأما إذا كان بمعنى «النادم» فهو غير منصرف بالاتفاق؛ لأنَّ مؤنثه «ندمى» لا «ندمانة».

وزن الفِعل وهو ....

= من «فعلان فعلانة»، فعلى الأول ينبغي أن يكون منصرفا بالاتفاق، وعلى الثاني ينبغي أن يكون غير منصرف اتفاقا، إلا أن يقال: التأنيث بالقياس لا يضرّ ولا يكفي.

من شرط إلخ: لما قال: «ليس له مؤنث، لا رحمى ولا رحمانة»، فهو غير منصرف لا محالة؛ لأن انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص، ومثل ... في قوله: «من شرط وجود فعلى إلخ». دون سكران: لا يخفى أن الاختلاف في الشرط مستلزم للاختلاف في «رحمن»؛ لأنه لو لم يكن الاختلاف في الشرط، بل وقع الاتفاق في الشرط الذي هو انتفاء «فعلانة»، أو في وجود «فعلى» لم يختلف في «رحمن»؛ لأنه لو اتفق في الشرط الذي هو انتفاء «فعلانة» فيكون «رحمن» غير منصرف، ولو اتفق في الشرط الذي هو وجود «فعلى» فيكون «رحمن» منصرفا بالاتفاق. وأما الاختلاف في الشرط فلا يكون مستلزما لعدم الاختلاف في عدم انصراف «سكران»، وعدم الاختلاف في صرف «ندمان»؛ لأنه لو فرض انتفاء الاختلاف في الشرط أيضا يكون «سكران» غير منصرف بالاتفاق، ويكون «ندمان» منصرفا بالاتفاق. وهذا الاعتراض منقول من مولانا أحمد أبو دردي ﷺ. وأجاب عنه مولانا عص بأن عدم الاختلاف في «سكران»؛ للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص، حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل أن ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في «سكران»، انتهى كلامه. ويمكن أن يجاب بأن الاختلاف في الشرط علة المجموع من حيث المجموع لا علة كل واحد واحد.

... جاز أن يكون بفتح النون بلا تنوين، فيكون غير منصرف، وجاز أن يكون بالتنوين فيكون منصرفا. وعلى التقدير الأول ... «ندمان» علما لـ«ندمان» الذي هو منصرف، ففيه الألف والنون المزيدتان والعلمية، وعلى التقدير الثاني يكون «ندمان» عبارة عن «ندمان» المنصرف، فأعطي حالُ المدلول الدالَّ، فالدال أيضا منصرف. بمعنى النديم: بالفارسية: صحبت آراى، يقال: «جاءني رجل ندمان وامرأة ندمانة».

... إلخ: وإضافة الوزن إلى الفعل يكون لأصل مناسبة الوزن بالفعل، لا لزيادة مناسبة الوزن بالفعل، وإلا لزم استدراك قوله: «شرطه أن يختص بالفعل»؛ لأن زيادة مناسبة الوزن به لا يكون إلا باختصاصه بالفعل، ويجوز أيضا أن يكون الإضافة لزيادة مناسبة ...، ولا يلزم استدراك قوله: «شرطه أن يختص إلخ»؛ لأنه إنما يلزم ذلك لو كان هذا الشرط شرطا لتأثير السبب؛ فإنه لو كان شرطا لتحقق السبب فلا يلزم ذلك، إلا أنه يلزم حينئذ عدم الموافقة بما سبق؛ لأن الشروط المذكورة كانت للتأثير لا للتحقّق.

ثم إنك قد عرفت أن كل سبب فرع لشيء، وهو لا يتحقّق بدون الفرعيّة، وذلك لا يتحقّق إلا إذا كان الوزن مختصًّا بالفعل، بمعنى أنه لا يوجد في الاسم أصالة؛ لأنه لو وجد في الاسم أصالة فلا يكون هذا الوزن فرعَ وزن الاسم، بخلاف ما إذا كان الوزن مختصا بالفعل؛ فإنه حينئذ يكون فرعا لوزن الاسم؛ لأنه إذا وجد وزنه في الاسم فيكون وزنه عربيًا في الاسم، فيصير فرعا لوزن الاسم.

كونُ الاسم على وزن يُعدُّ[1] مِن أوزان الفعل، وهذا القدرُ لا يكفي[2] في سببية منع الصرف، بل شرطه فيها أحد الأمرين: إما أن يختصَّ في اللغة العربية به، أي بالفعل، بمعنى أنه لا يوجد[3] في الاسم العربي إلا منقولًا من الفعل، كـ«شمَّر» على صيغة الماضي المعلوم مِن «التشمير»؛ فإنه نُقل مِن هذه الصيغة، وجُعل
أي من الصيغة الفعلية

كون الاسم على وزن: وإنما فسّر «الوزن» بالكون الذي هو المعنى المصدريّ، مع أن الوزن هو الحالة والهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف، كالحركات والسكنات، وهي غير الكون؛ لأن «الكون» هو اتصاف اللفظ بهذه الهيئة، فلو قال: «وهو حالة وهيئة للاسم» لتمّ، إلا أنه فسّره به؛ رعايةً للسوق؛ لأنه لما عبّر عن أكثر العلل بالمعنى المصدريّ الدالّ على هذا الاتصاف، وعلى حالة قائمة بالاسم الغير المنصرف فلهذا فسّره به. وبما ذكرنا ظهر وجه ضعف ما ذكره مولانا عص من أن في تفسير وزن الفعل بـ«كون الاسم على وزن إلخ» نظرًا؛ لأن الوزن ليس مصدرا بل كيفيّة تحدُث في حروف الفعل، ولا ضرورةً ولا داعيَ إلى حمله على هذا المعنى. انتهى كلامه.
يعد من أوزان الفعل: وإنما لم يقل: «يختص» موضع قوله: «يعد»، أي على وزن يختصّ بالفعل؛ فإن المقصود ليس إلا ذلك؛ لأن في أيضا رعاية لسوق الكلام؛ لأن في الأسباب المذكورة جعل المفهوم فيها عامّا ثم جعلها بالشرط خاصّا، وأيضا لو قال كذلك يبق استدراك قوله: «شرطه أن يختص بالفعل».
في اللغة العربية: وإنما زاد ذلك؛ لأن للفعل معنى عامّا لا يكون مختصّا بلغة العرب بل يوجد في لغة العجم أيضا، كما يقال في العجم: «در زمان گذشته فلانى را فلانى». وهذا المعنى بعينه معنى «ضرب». لا يقال: نعم، مفهوم الفعل عام مختصّ بالعربي وغيره، لكن الكلام في وزن الفعل لا في مفهومه، ولا يوجد وزن الفعل في لغة العجم. لأنا نقول: المراد أنه عند عدم إيراد قوله: «في اللغة العربية» يتوهّم من العبارة أن المراد هو كون وزن الفعل مختصّا بالفعل الذي هو عامّ غير مختصّ بلغة العرب، مع أنه ليس كذلك، بل المراد اختصاصه في اللغة العربية.
بمعنى أنه لا يوجد إلخ: هذا تفسير لمجموع قوله: «أن يختصّ في اللغة العربية بالفعل»، وإيراده لدفع السؤال؛ لأنه يتوجّه شيئان على ظاهر عبارة المصنف: أحدهما: أنه إذا كان مختصّا بالفعل بمعنى أنه لم يوجد في الاسم أصلا، كما هو الظاهر من عبارته، فكيف يوجب منع الصرف وهو في الاسم؟ وثانيهما: أن يكون نحو: «بقم» و«شلم» من أسماء العجمة على وزن الفعل، فإذا كان هذا الوزن مختصّا بالفعل -كما هو المفهوم من ظاهر كلامه- فلم يوجد في غير الفعل، واللازم باطل؛ لوجوده في «بقم» و«شلم»، أما اندفاع الأول فظاهر؛ لأن معنى قوله: «أن يختص بالفعل» هو أن لا يوجد في الاسم العربي أصالة، بل وجوده فيه بالنقل من الفعل، وأما اندفاع الثاني فلأن عدم وجوده في الاسم العربي أصالة لا ينافي وجوده في الاسم العجميّ أصالة.
كشمّر على إلخ: فإن وزن «شمّر» على صيغة الماضي المجهول وإن كان مختصا بالفعل ولم يوجد في الاسم العربي أصالة، ولكن لا يوجد في الاسم العربي بالنقل أيضا. نقل من هذه الصيغة إلخ: أي التشمير، «وجعل علما لفرس» فنقل من المعنى الفعلي إلى الاسميّ؛ فإن التشمير في الأصل بمعنى: «دامن بر چيدن وخود را چست ساختن»، فجعل علما لفرس معروف، هو سريع السير؛ لمناسبة بينهما.

---

(١) العدّ كما يكون بالاختصاص والغلبة يكون بمجرّد الوجود فيه مع وجوده في غيره. (ج)
(٢) كأنه دفع هذا ما يتوهّم من أن وزن الفعل هو الذي يختصّ بالفعل، فلا وجه لجعل الاختصاص شرطا لوزن الفعل. وأيضا بهذا التفسير يندفع أن وزن الفعل كيفية ثابتة للفعل، فكيف يكون مؤثرا في منع صرف الاسم؟ ولما فسّر بـ«كون الاسم إلخ» فهو صفة للاسم مؤثّر فيه. (التاشكندي)
(٣) يشير إلى أن الاختصاص إضافيّ بالقياس إلى الأسماء العربية، فلا يضرّ وجود هذا الوزن في الأسماء العجمية. (حم)

علَما للفرس، وكذلك «بذَّر» لماء، و«عثَّر» لموضع، و«خضَّمَ» لرجُلٍ،[١] أفعالٌ نُقِلَت إلى الاسمية. وأمَّا
من «بذر المال» أي أسرف. (غف)

نحو:[٢] «بقَّم» اسما لصبغ معروف وهو العَنَدم،[٣] و«شلَّم» علَما لموضع بالشام، فهو مِن الأسماء
ويقال له: دم الأخوين مرتجلا بالعجمية. (قا) قيل: هو اسم لبيت المقدس. (عت)

العجمية المنقولة إلى العربية، فلا يقدح في ذلك الاختصاص، ومثل: «ضُرِب» على البناء للمفعول[٤]
يمنع

إذا جعل علَمًا لشخص، فإنه أيضًا غير منصرف؛ للعلمية ووزن الفعل. وإنَّما قيدنا بالبناء للمفعول؛ فإنه
وهو يونس وعيسى بن عمر النحوي. (ت)

على البناء للفاعل غير مختص بالفعل، ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعضُ النحاة.
ذهب يونس إلى أن الوزن المشترك بين الفصيلين يؤثر. (غف)

وكذلك بذر لماء إلخ: أي لماء في بئر مكة، وهو في الأصل من «التبذير» بمعنى الإسراف في شيء، أي أسرف. وعثَّر في الأصل بمعنى: بروافتادن بسبب ضرب راحلة لشيء. و«خضم» بالضاد المعجمة، أي أكل شيء بجميع فمه.
الأسماء العجمية المنقولة إلخ: أي نقل من الكلام العجمي إلى العربي، أي من الاسمي إلى الفعلي على عكس ما سبق.
فلا يقدح إلخ: وهذا تفريع للجواب عن السؤال المذكور من أن هذا الوزن يوجد في الاسم العجمي أصالة، بدون النقل من الفعل بأن يراد وجود هذا الوزن بطريق الأصالة في الاسم العربي، فوجود هذا الوزن في الاسم العجمي بالأصالة غير مضرّ، ولهذا جعل «شلم» و«بقم» غير منصرفين في العجم؛ للعجمة والعلمية، لا لوزن الفعل.
إذ جعل علما إلخ: أشار به إلى فرض هذا المثال بالعلميّة، بخلاف الأمثلة المذكورة.
على البناء للفاعل إلخ: قيل: على البناء للمفعول أيضا غير مختصّ بالفعل، كما في «دُئِل» بضم الدال المهملة وكسر الهمزة؛ فإنه قد جاء اسم جنس لنوع طير من الطيور. وفي «الصراح»: جانوريست مانند راسو، وقد جاء علَما لقبيلة أيضا. وأجيب على التقدير الأول بأن وجود البناء للمفعول فيه بطريق النقل من «دئل» المفعول بمعنى: أسرع، ونقل الفعل إلى الاسم الجنس وإن كان قليلا بينهم، ولكنه قد جاء كما في قوله عليه السلام: «نهيتكم عن قيل وقال»، فإن «القيل» و«القال» اسما جنس، وهما منقولان من «قيل» و«قال» فعلين ماضيين: الأول مجهول، والثاني معلوم. وعلى التقدير الثاني بأن وجود البناء للمفعول فيه إما بطريق النقل من «دُئِل» المجهول أو من «دأل» المعلوم، لكن الفاعل بمعنى: مشى مشيا مخصوصا، والتغيير للدلالة على العلمية، كما قيل في «شَمس»: «شُمس» بالضم. قيل: حينئذ يشكل بقولنا: «وعِل» و«الرئم» بمعنى «الاست»، والأول اسم لما يكون في الجبل، يعني بزكوهى، والثاني اسم لنقب الأسفل الذي هو في الإنسان، ويكون كشفه عورة مع أن هذين الوزنين ليسا منقولين من الفعل. وأجيب بشذوذهما.
ولم يذهب إلخ: قال مولانا عص: لا فائدة لإيراد هذا القول؛ لأن الدليل المذكور على كون الفعل على بناء المفعول يتمّ بدونه؛ لأنه على البناء للفاعل يوجد في الاسم اصالة، كـ«فرس» و«أسد». هذا حاصل ما ذكره مولانا عص، وعبارته هكذا: «هذا القول لا يصلح وجها للتقيد بالبناء للمفعول». انتهى كلامه. أقول: هذا كلامه ليس [بذاك]، وبيان ذلك أنه يقال: لم اشترط اختصاص هذا الوزن -أي الوزن المختصّ بالفعل- لمنع الصرف، ولم يتركه عامّا بحيث يشتمل الوزن الذي هو مشترك بين الفعل والاسم بأن يوجد في كل منهما أصالة. =

---

(١) قال الجوهري: وهو اسم لعنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة يزعمون أنهم إنما سمّوا بذلك؛ لكثرة الخضم وهو المضغ. (ج)
(٢) [دفع دخل، وهو أن «بقم» و«شلم» وجدا اسمين غير منقولين من الفعل.] (٣) [عندم: خون سياوشان يا چوب بقم. (منتهى الأرب)]
(٤) وهو مختصّ بالفعل، إلا «دئل» لدويبة، وهو شاذّ كقول النبي ﷺ: «إن الله نهاكم عن قيل وقال»، وهما اسما جنس، وأما «دئل» علَمًا للقبيلة فيجوز أن يكون منقولا عن «دأل»: بمعنى مشى مشيا مخصوصا. (ت)

أو يكونَ غيرَ مختصٍّ،(١) ولكن يكون في أوله(٢) **أي في أوّلِ وزن الفعل، أو أوّلِ ما كان على وزن الفعل زيادةٌ،** ....

= فقوله: «ولم يذهب إلى منع الصرف إلخ» جواب عنه. والحاصل: أنه لم يذهب إلى منع صرف الوزن الذي هو مشترك بينهما إلا بعض النحاة، مع أن الكلام في ما ذهب إليه الجمهور، وذلك البعض يونس؛ فإن الوزن المشترك عنده سبب مطلق، وعيسى بن عمر النحويّ؛ فإنه ذهب إلى أن الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل إلى الاسم.

أو يكون إلخ: قال الفاضل السم: قيل: الأولى أن لا يقيّد هذا القسم بكونه غير مختص، بل يحمل كلمة «أو» على منع الخلو؛ إذ يجوز أن يكون ما في أوله زيادةٌ مختصًّا أيضا بالفعل، ولا يوجد في الاسم إلا بطريق النقل، مثل: «يزيد» و«يشكر» علمين. قلنا: نعم، لكن لا يحتاج حينئذ إلى اشتراط عدم قبول التاء فيه. انتهى كلامه. هذا حاصل ما ذكره مولانا عص حيث قال: خص هذا القسم «بغير المختص» مع أنه يصح أن يكون «أو» مانعة الخلو؛ لأن الوزن المختصَّ بالفعل مما في أوله زيادة كزيادته لا يحتاج إلى اشتراط عدم قبول التاء، فليس جعل «أو» مانعة الخلو أظهر، كما قيل. انتهى كلامه.

أقول: إنما قيده بقوله: «غير مختصّ» بقرينة المقابلة، لعل وجهه أن الشق الأول أولى بالتأثير؛ لأن مشابهة الشرط الأول بالفعل أقوى من مشابهة الشرط الثاني به؛ لأن المشابهة في الثاني بين كون الحرف الزائد في أول كليهما، أي أول وزن الفعل أو أول ما كان على وزن الفعل، بخلاف المشابهة في الأول؛ لأنَّ فيها الوزنَ المختصَّ بالفعل الذي لا يوجد في الاسم، فإذا وجد الأقوى والأضعف يتقدَّم الأضعف، أو لم يظهر على القولين الواقعين فيه، فحينئذ لا يؤثر إلا الأقوى، ولهذا خصَّه بقوله: «غير مختص».

ثم إن الفاضل المذكور زعم أن تقييده بقوله: «أو» غير مختصّ بسبب جعل كلمة «أو» لمنع الجمع، وهو باطل؛ لأن منع الخلو يتحقّق في الشيئين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه، وبين الشرطين المذكورين كذلك؛ لأنهما يجتمعان في «يزيد» و«يشكر» علمين، ويجتمعان أيضا في «استخرج»، سواء كان ماضيا معلوما أو مجهولا أو أمرا. لا يقال: لا يجوز أن يكون أمرا؛ لوجود هذا الشيء في الاسم، كما في «إستبرق»؛ لأنه أعجميّ لا عربي كذا قالوا. ويوجد الشرط الأول بدون الثاني في «شمّر» و«ضرب»، ويوجد الشرط الثاني بدون الأول في «أحمر»، فإذا وجد الشرط الثاني بدون الأول فيصحّ قوله: «غير مختصّ» بالفعل.

ثم ما قال الفاضل السم بقوله: «قلنا: نعم، لكن لا يحتاج حينئذ إلى اشتراط إلخ» ليس ذلك على ما ينبغي؛ لأن الفاضل المذكور زعم أن وجه عدم الاحتياج إلى هذا الشرط أنه لو لم يقيّده بقوله: «غير مختص» يصير معنى قول المصنف: أو يكون هذا الوزن مختصًّا بالفعل، وفي أوله زيادة كزيادته، وإذا كان هذا الوزن مختصا به فمن البين أنه لا يقبل تاء التأنيث المختصّة بالاسم، فلا يحتاج إلى الاشتراط المذكور حينئذ، ولكن هذا محلّ تأمّل؛ لأن عدم تقييده بقوله: «غير مختص» بالفعل لا يستلزم تقييده بالاختصاص، بل هو أعم من أن يكون مختصًا أو غير مختصّ، لكن الاشتراط المذكور حينئذ نظرا إلى الوزن الذي هو غير مختصّ بالفعل، فيكون تحقق الشرط المذكور بالنظر إلى هذا الفرد من الوزن.

أول وزن الفعل: وقد عرفت أن وزن الفعل: هو كون الاسم إلخ، فلا يصحّ أن يكون الحرف الزائد في أول الأمر المعنويّ؛ لأن الزيادة كما تكون صفة الاسم وحالة فيه كذلك الوزن حال ووصف فيه، ولكن يصحّ ذلك المسامحة بأن كان المراد منه هو الاسم الذي هو =

(١) قد حُمل كلمة «أو» على منع الجمع؛ لقرينة المقابلة، فاعتبر قيد عدم الاختصاص.

(٢) يعني أن ضمير «أوله» إما راجع إلى «وزن الفعل»، والمراد: أول ما كان على وزنه، فالإضافة لأدنى ملابسة، أو راجع إلى «أول ما كان»؛ لأن ذكر وزن الفعل يتكفل ذكره، والمراد: في جانب أوله؛ ليصحّ قوله: «أو حرف زائد»، وإلا لزم ظرفية الشيء لنفسه. (ت)

أي زيادة حرف، أو حرف زائد من حروف «أتين» كزيادته أي مثل زيادة حرف، أو حرف زائد في أول الفعل غيرَ قابل، أي حالَ(١) كون وزنِ الفعل أو مَا كان على وزنه غيرَ قابلٍ للتاء؛ لأنه يَخرج الوزنُ(٢)

= صاحب الوزن، فحينئذ يجوز إرجاع الضمير في قوله: «في أوله» إلى «وزن الفعل»؛ رعاية للفظ؛ لأن ما سبق صريحا هو وزن الفعل، ويجوز أيضا إرجاعه إلى «ما كان على وزن الفعل»، وهو الاسم الذي فيه وزن الفعل؛ رعاية للمعنى بدون المسامحة.

زيادة حرف إلخ: نشر على ترتيب اللفّ، فالأول بالنسبة إلى وزن الفعل، والثاني بالنسبة إلى ما كان على وزن الفعل، فعلى التقدير الأول: يكون المصدر بمعناه، وعلى الثاني: يكون بمعنى «الفاعل»، أي الزائد.

وههنا بحث يتوقّف بيانه على مقدمة، وهي أنه لا شكّ أن نسبة «الزيادة» -بالمعنى الأول الذي هو المعنى المصدري- تصحّ بقوله: «في أوّله»؛ لأن أول وزن الفعل أي أول ما يكون وزن الفعل فيه حرفٌ، فيصحّ انتساب «الزيادة» بالمعنى الأول إليه؛ لأن «الزيادة» بهذا المعنى أمر معنويّ قائم بشيء، فيصح أن يكون أول وزن الفعل ظرفا، و«الزيادة» بالمعنى الأول مظروفا؛ فإن نسبة الصفة إلى موصوفها بـ«في» شائع بينهم. وإذا عرفت ذلك فلا يصحّ نسبة «الزيادة» بالمعنى الثاني إلى «أول وزن الفعل» بالمعنى الثاني، وهو ما كان على وزن الفعل من الزيادة بالمعنى الثاني حرف، كما يكون وزن الفعل بالمعنى الثاني حرفا، فيلزم ظرفية الشيء لنفسه، وهو باطل.

وأجيب بأنا لا نسلّم ذلك، بل اللازم هو ظرفية العام للخاص أو العكس، والأعم يصلح أن يكون مظروفا للأخص، وبيان ذلك أن بين «الزيادة» بالمعنى الثاني وبين «أول وزن الفعل» بالمعنى الثاني عمومٌ وخصوص من وجه؛ لتصادقهما في همزة «أحمر»؛ لأنها في أول وزن الفعل، كذلك تكون حرفا زائدا، والزيادة بالمعنى الثاني توجد بدون الأول المذكور في الحرف الذي هو في وسط الكلمة، و«أول وزن الفعل» بالمعنى المذكور يوجد بدون الزيادة بالمعنى الثاني في حرف الشين في: «شمّر». وأجيب أيضا بأن المراد من قوله: «في أوله» هو في موضع أوله.

مثل زيادة إلخ: وفيه أيضا إشارة إلى أنه يصحّ تفسير الزيادة بالمعنى المصدري، أي زيادة حرف. ولا شك أن هذا المعنى لا يصلح أن يكون في الأول إلا بالمسامحة بأن كان المراد هو الحرف الزائد، لكن يصح تفسير الزيادة به؛ رعاية للفظها؛ لأنها مصدر، وأيضا يصح أن يراد منها اسم الفاعل؛ رعاية للمعنى أي حرف زائد في أوله. أي حال كون إلخ: أشار به إلى أن قوله: «غير قابل» حال عن الضمير «في أوله». قيل: الضمير مضاف إليه، وكون الحال عن المضاف إليه غير جائز. وأجيب أن الحال عن المضاف إليه جائز عند جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وههنا يصحّ أن يقال: أو يكون فيه زيادة إلخ، والمضاف مفعول بواسطة حرف الجرّ.

يخرج الوزن إلخ: فإنه يخرج الوزن عن أوزان الفعل بمجرّد قبوله التاء، كما ذكرنا فيما سبق، فلا يرد أن الوزن يخرج عن أوزان الفعل عند دخول التاء عليه بالفعل، لا بمجرد قبول التاء، فجاز أن يقبل التاء، ولم تدخل عليه. ولا يرد أيضا أنه كما يخرج الوزن بسبب دخول تاء التأنيث المتحركة، كذلك يخرج الوزن بسبب دخول تاء التذكير غير مختصة بالاسم؛ لوجودها في الفعل، مثل: «ضربت»، بخلاف تاء التأنيث؛ فإنها مختصّة بالاسم، فيشابه الاسم حينئذ مشابهة قوية.

(١) يعني أن قوله: «غير قابل للتاء» حال من الضمير في قوله: «أو يكون في أوله»، ويحتمل أن يكون حالا من «وزن الفعل» في قوله: «وزن الفعل شرطه»؛ لأنه من جملة موانع الصرف، فهو فاعل معنى. فافهم. (ت) (٢) الخروج على تقدير لحوق التاء لا على تقدير قبولها، والكلام فيه على أنه لو خرج عن الوزن بهذه التاء؛ لاختصاصها بالاسم فلا حاجة إلى قيد عدم قبول التاء؛ لأن الكلام في وزن الفعل، وأيضا كما أن التاء المتحركة مختصّة بالاسم يخرج بها عن الوزن، كذلك الألف واللام مختصة به، فبإلحاقها يخرج أيضا عن الوزن، فلا بدّ أن يكون «الأحمر» منصرفا مع أنه غير منصرف؛ لتحقُّق وزن الفعل والصفة، كما سيصرح الشارح. (التاشكندي)

بهذه التاء -لاختصاصها بالاسم- عن أوزان الفعل. ولو قال:(١) غير قابل للتاء قياسًا وبالاعتبار الذي امتنع مِن الصرف لأجله لم يرد عليه «أربع»(٢) إذا سُمّي به؛ فإنّ لحوق التاء به للتذكير، فلا يكون قياسًا، ولا «أسود»؛(٣) فإنّ مجيء التاء في «أسودة» للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمتنع من الصرف، بل باعتبار غلَبة الاسميَّة العارضيَّة.

ومِن ثَمَّ أي ومِن أجل(٤) اشتراط عدم قبول التاء امتنع «أحمر» عن الصرف؛ لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء. ....

قياسا وبالاعتبار إلخ: قيل: أراد عدم القبول بحسب الوضع، فلا يرد النقض «بأسود»؛ إذ قياس مؤنثه أن يكون على «فعلاء». ونحن نقول: يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا؛ إذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس، وإنما القياس الفرق بالصيغة كما في: «رجل» و«امرأة»، صرّح به الرضي في بحث الجمع، كذا ذكره مولانا عص.

لم يرد عليه إلخ: لأنه قبل التسمية منصرف، وكذا لا يرد «أسود». وتقرير الاعتراض بـ«أربع»: هو أن «أربع» غير منصرف بوزن الفعل والعلمية، مع أنه قابل للتاء حيث يقال: «أربعة». وتقرير الجواب: أنه لا يقبل التاء قياسا بل بغير القياس؛ لأن القياس هو مجيء التاء في المؤنث وعدمه في المذكر، وفي أسماء العدد من «الثلاثة» إلى «العشرة» على عكس ذلك على خلاف القياس. وأما الاعتراض بـ«أسود» فلأنه غير منصرف مع قبوله التاء. والجواب: أن قبوله التاء ليس بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجل ذلك الاعتبار؛ لأنه ممتنع من الصرف؛ للوصف الأصلي؛ لأن الوصفية الأصلية لا يضرُّها غلبة الاسمية، وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء؛ لأن مؤنثه حينئذ يكون «سوداء» لا «أسودة»؛ فإن قبوله التاء لغلبة الاسمية التي عرضت له.

ومن ثم إلخ: وههنا اعتراض مشهور، وهو أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط، كالطهارة بالنسبة إلى الصلاة، فجاز أن يكون «أحمر» منصرفا مع وجود الشرط، وهو عدم قبول التاء. والجواب: أن الشرط ههنا بمعنى العلّة والسبب؛ فإن النحويين يطلقون الشرط على السبب، فإذا كان الشرط بمعنى السبب يستلزم المسبب وإن لم يكن الشرط مستلزما للمشروط، والطهارة شرط لا سبب. ولقائل أن يقول: إن السبب هو وزن الفعل، وكونه غير قابل للتاء شرط لا سبب. والجواب: أنه جعل اشتراط هذا الشرط علّة للحكم بامتناع «أحمر» وانصراف «يعمل»، وكون هذا الاشتراط سببا للحكم المذكور مما لا يخفى.

---

(١) يعني لو قيد قوله: «غير قابل للتاء» بالقيدين: أحدهما أن ذلك الوزن لا يقبل التاء ولا يلحقه قياسا، والثاني أنه لا يقبله بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله: لم يرد عليه «أربع». (عل)

(٢) تقرير الإيراد: أن «أربع» إذا سمّي به يمتنع صرفه؛ للعلمية ووزن الفعل، مع أنه يقبل التاء؛ لأنه يقال: «أربعة».

(٣) تقرير الإيراد: أن «أسود» لوزن الفعل والوصف فيه غير منصرف، مع أنه يقبل التاء؛ لأنه يقال: «أسودة» للحية الأنثى.

(٤) لا يخفى أن امتناع «أحمر» متفرّع على مجموع الشرطين، فلا بدّ أن يعتبر الإشارة المفهومة من كلمة «ثم» إلى المجموع، فالأول نظرا إلى وجودهما، والثاني نظرا إلى عدمهما؛ لعدم الجزء الأخير من الشرطين. وأما ما يقال من أن تحقُّق الشرط لا يستلزم تحقُّق المشروط ففيه أن الشروط النحوية أمارات يعلم منها المشروط، فلا بدّ أن يستلزم الشرط المشروط. (التاشكندي)

وانصرف «يعملٌ»؛ لقبوله التاء؛ لمجيء «يعملة» للناقة القوية على العمل والسير.

وما فيه علَميةُ مؤثِّرة، أي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثِّرة في منع الصرف بالسببية المحضة،[1] أو مع الشرطية لسبب آخر، واحترز بذلك عما تجامع ألفَي التأنيث أو صيغة منتهى
بأن كان سببا وشرطا لسبب آخر أيضا. (رص)
الجموع؛ فإنَّ كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية، إذا نُكِّر[2] بأن يؤوَّل العلَم
لا بالسببية ولا بالسببية مع الشرطية. (علوي)
بواحد[3] من الجماعة المسمَّاة به، ....
أي بمفهوم صالح لأن يراد به واحد من الجماعة. (غف)

وانصرف يعمل لقبوله التاء: ولقائل أن يقول: في أول «يعمل» يكون الزيادة إذا لم يكن في الأسماء لفظٌ على وزن «فعلل»، وليس كذلك؛ لوجود «جعفر»، فلِم لا يجوز أن يكون «يعمل» على وزن «فعلل»، وقياس «يعمل» الاسم على «يعمل» الفعلِ قياسٌ مع الفارق؟ ويمكن الجواب بأن تسليم الزيادة في أوله على تقدير التنزل، أي على تقدير تسليم الزيادة فيه نقول: فشرط آخر -أي عدم قبول التاء- منتف فيه. أي كل اسم: إنما زاد لفظ «كل»؛ لأن الظاهر أن يكون قوله: «وما فيه علمية مؤثرة إلخ» قاعدة من قواعدهم، والقواعد إنما تكون قضية كلية. أو مع الشرطية لسبب آخر: بأن كان سببا وشرطا لسبب آخر أيضا.

واحترز بذلك: أي بقوله: «مؤثرة» عما يجامع ألفي التأنيث، أي لكل واحد منهما.

صيغة منتهى الجموع: ولقائل أن يقول: لا شك أن المراد من صيغة منتهى الجموع هو الجمع؛ لأن السبب هو الجمع لا شرطه، مع أنه لا يصحّ اجتماع العلميّة مع الجمعية. والجواب: أن العلميّة تجامع ما هو جمع في الأصل لا في الحال كما في «حضاجر»، فلو لم يقل قوله: «مؤثرة» ينتقض به؛ لأنه إذا نكِّر لا ينصرف.

إذا نكر إلخ: أقول: إذا أريد من العلَم الذي هو «زيد» مثلا المسمّى بزيد فهو نكرة حينئذ؛ لأنه وضع لشيء لا بعينه؛ لعدم التعين في ذاته مع تحقّق الوضع فيها؛ فإنه لا حجر في التصور والوضع، فحينئذ ما قال الفاضل السم بقوله: وليس المراد أن يجعل نكرة حقيقة؛ لأنه ما وضع لشيء لا بعينه، ومن التأويل المذكور لا يلزم الوضع: ليس بشيء.

ثم المراد أن يؤوّل العلَم بمفهوم صالح لأنْ يصدقَ على واحد غير معيّن من الجماعة المسماة به، فيراد من «زيد» هو المسمّى بزيد، سواء كان للمسمّى به متعددا أو منحصرا في فرد واحد في نفس الأمر، ولكن أعمّ باعتبار التصور، فيكون في عبارته مسامحة، وإذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره بعض المحشين من أن المسمّى بزيد إذا كان منحصرا في فرد واحد في نفس الأمر، وأعمّ باعتبار التصور فهو نكرة، مع أنه لا يكون داخلا في التأويلين المذكورين في هذا الكتاب، أما عدم الدخول في التأويل الثاني فظاهر، وأما في التأويل الأول فلأن هذا التأويل لا يكون تأويلا بواحد من الجماعة المسمّاة بالعلم؛ لأنه لا تعدّد في المسمّى. انتهى كلامه.

---

(١) أي بكونها سببا محضا كما في العدل ووزن الفعل، وبكونها سببا مع كونه شرطا لسبب آخر أيضا، كما في العجمة وغيرها مما اشترطت فيه. (عل) (٢) طريق تنكير العلَم أن يؤول بواحد من الجماعة إذا وقع شركة اتفاقية بأن سمّي جماعة بزيد مثلا، أو يفرض الشركة فيه، أو يؤوّل باسم جنس يدل على تلك الصفة، نحو: «لكل فرعون موسى»، أي لكل مبطل محق، أو لكل ظالم عادل، أو لكل مدعي الألوهية مبطل مزيل. (عل)

(٣) أي بفرد من الجماعة الملحوظة بعنوان أنها مسماة بذلك العلم، وفرده بهذا الاعتبار هو المسمّى بذلك العلم. (مولانا جمال الدين)

نحو: «هذا زيد» و«رأيت زيدًا آخر»؛ فإنه أريد بهِ المسمَّى بزيد، أو يُجعل عبارةً عن الوصفِ المشتهرِ(١)
وإلا لم يصح توصيفه بالآخر لأنه نكرة (عف) صفة عال متعلق
صاحبُهُ بهِ، نحو قولهم: «لكل فرعونٍ موسى» أي لكل مبطلٍ محقٌّ، صُرِف؛ لما تبيَّن أي ظهر(٢) حين بُيِّن
أي لما ظهر بالأخراج (عف)
أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق، مِن أنها أي العلَمية لا تجامع(٣) مؤثِّرة الا ما أي السبب الذي هي أي العلمية شرط فيه، وذلك في التأنيث بالتاء لفظًا أو معنًى والعجمةِ والتركيبِ والألفِ والنونِ المزيدتين؛ فإنَّ كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروطٌ بالعلَمية، إلَّا العدلَ ووزنَ الفعل، استثناء(٤)

هذا زيد إلخ: هذا بيان لصحة إرادة المسمّى بالعلَم من العلَم؛ فإن «زيدا» في قوله: «هذا زيد» معرفة، وفي قوله: «رأيت زيدا» نكرة، وقوله: «آخر» إشارة إلى نكارته؛ لأن قوله: «آخر» نكرة، فأريد بـ«زيد» في قوله: «رأيت زيدا» هو المسمّى به.
أريد به المسمى بزيد: ومما ينبغي أن يعلم أن المراد بالتنكيرِ التنكيرُ حكما؛ إذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة؛ إذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معيّن، لا ما أريد به غير معيّن مجازا. لكل فرعون موسى: فتنكيره بأن يراد من «فرعون»: هو المبطل؛ لأنه مشهور به، ومن «موسى»: هو المحق؛ لأنه مشهور بالحقّانية، ولا يصحّ تنكيره على الوجه الأول بأن يذكر «فرعون» ويراد المسمّى به؛ لأنه حينئذ صدق قوله: «لكل فرعون موسى» غير مسلم؛ لأنه جاز أن يكون فرعون من المسمى به لم يكن له موسى.
استثناء إلخ: أشار به إلى أن المستثنى منه مغاير لكل واحد من الاستثنائين، فلا يرد حينئذ ما قالوا: إن الاستثنائين إذا كانا من المستثنى منه الواحد لا بدّ من إيراد الواو في الاستثناء الثاني، فلِمَ لم يورد الواو فيه؟ فلذلك قال: «استثناء مما بقي من الاستثناء الأول».
وحاصل الاستثناء الأول: أن العلمية لا تجامع سببا من أسباب منع الصرف إلا ما هي شرط فيه، ومحصول الاستثناء الثاني: أن العلمية لا تجامع غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل، فيكون الاستثناء في الأول استثناء من المطلق، وفي الثاني استثناء من المقيّد، ونظير ذلك ظرفان كانا من جنس واحد، وكانا متعلّقين بفعل واحد بلا عطف، مثل: «ضربت زيدًا في البلد في الدار»؛ فإنه نسب الفعل أولا إلى العام الذي هو البلد، ثم إلى الخاص الذي هو الدار، فلا يصحّ أن يقال: «ضربت زيدا في الدار في السوق»؛ لاختلافهما بحسب الجنس، فلا يصحّ أن يكونا متعلّقين بفعل واحد. ثم إن قوله: «العدل ووزن الفعل» منصوبان، أما الأول فلأنه في موضع المفعول، وأما الثاني فلأنه حينئذ في التقدير كلام تام موجب، والمستثنى منه مذكور؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي. وتقدير الكلام أن العلمية تجامع مؤثرة ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل. قيل: إن المصنف لو قال: «إلا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل» لكان أظهر من حيث الدلالة، وأخصر من حيث العبارة؛ لأنه كان قوله: «والعدل ووزن الفعل» معطوفا على قوله: =

---

(١) قيده به؛ لأن لمسمّى كل علم أوصافا كثيرة، فلا بدَّ في ذكر العلم وإرادة الوصف من مرجّح كالاشتهار. (ج)
(١) الأسباب تسعة، والعلمية لا تجامع مؤثّرة مع الوصفية والجمع والتأنيث بالألف، وتجامع الستة الباقية مؤثّرة، لا مع الشرطية في العدل ووزن الفعل، ومعها في غير المنصرف الذي أحد أسبابه من الستة والآخر العلمية إذا نكّر يكون منصرفا. فاعلم ذلك. (التاشكندي)
(٣) يعم المستثنى منه كما هو الأصل، يعني لا تجامع مؤثرة سببا هي شرط فيه، وسببا هي غير شرط فيه إلا العدل إلخ.
(٤) [فلم يلزم تعدّد الاستثناء من أمر واحد. (غف)] أي من الحكم الذي يبقى من الأول؛ لأنه بعد الاستثناء يعلم حكمان: أحدهما أن العلمية تجامع ما هي شرط فيه، وثانيهما: أنه لا تجامع مؤثرة غيره بطريق السلب الكلّي، فهذا غير صحيح؛ لأنه تخلف هذا الحكم الكلّي في هذين الأمرين العدل ووزن الفعل، فلهذا قال: «إلا العدل ووزن الفعل». (تش)

ما هي شرط فيه
مَمّا بقي من الاستثناء الأول،⁽¹⁾ أي لا تجامع غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل؛ فإنّ العلَمية
أي مما بقي من المستثنى منه بعد الاستثناء الأول
تُجامعهما مؤثرةً كما في «عمر» و«أحمد»، وليست شرطًا فيهما، كما في «ثلاث» و«أحمر». وهما⁽²⁾ أي
العدل ووزن الفعل متضادّان؛ لأنّ الأسماء المعدولة بالاستقراء على أوزان مخصوصة ليس شيء منها
فَعْل، فَعَل، فَعَال، فُعَل، مَفْعَل، فُعَال
من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف، فلا يكون معها،.........................
علمية

= «ما هي شرط فيه». وأجيب بأن النكتة في الفصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف عليه؛ لأن المشروط في المعطوف عليه لا يؤثر بدون العلمية، فتأثيرها شرط لتأثيره، بخلاف تأثيرها في المعطوف. وأجيب بأنه اختار الفصل لغرابة الأسلوب. فإذا عرفت هذا التفصيل فانظر إلى حاشية الفاضل السم فإنه حرّر كلاما لا طائل تحته أصلا، وإنما نشأ هذا الكلام منه؛ لأجل عدم اطلاعه على مضمون هذا المحلّ.

في عمر وأحمد: قال مولانا عب: اتفق النحاة على أن العلمية مؤثّرة مع العدل في اسم لم يوضع إلا علما، كـ«عمر»، ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية، كـ«أحمر» أو لا، كـ«أصبع» و«يزيد». واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية، كـ«ثلاث» و«مثلث» و«أحمر». فذهب أكثر النحاة إلى انصرافه؛ لأن العدل تابع للوصف، وقد زال الوصف بعلمية، فزال التابع أيضا. وذهب جماعة إلى عدم انصرافه؛ اعتبارا للعدل الأصليّ، وإليه مال الشيخ الرضي قائلا: إن العدل أمر لفظيّ وهو باق، وأما «أخر» و«جمع» وأخواته أعلاما فغير منصرفة عند سيبويه؛ اعتبارا للعدل الأصلي، ومنصرفة عند الكوفيين. انتهى كلامه. قد تبيّن من هذه الحاشية التَّفْرِقةُ بين الأمثلة الأربعة المذكورة، فالمراد من قوله: «كما في ثلاث ومثلث»: أن فيهما العدل والوصف الأصليّ، وليس فيهما العلمية، فلم يكن العلمية شرطا فيهما.

لأن الأسماء المعدولة إلخ: يعني أن التضاد بينهما ليس بحسب مفهومهما كما بين الوصف والعلمية، بل باعتبار أنّ في كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود أحد قسمي وزن الفعل فيه بالاستقراء؛ فإن النحاة تتبعوا الألفاظ التي اعتبر فيها العدل، فوجدوا أوزانها منحصرة في ستة، وهي «فعل» بفتح الفاء وسكون العين كـ«أمس»، و«فعل» بفتحتين كـ«سحر»، و«فعال» بفتح الفاء وكسر اللام كـ«قطام»، و«فعل» بضم الفاء وفتح العين كـ«أخر» و«جمع»، و«مفعل» بفتح الميم والعين كـ«مثلث»، و«فعال» بضم الفاء كـ«ثلاث»، وليس في شيء من هذه الأوزان شيء من قسمي وزن الفعل.

ثم إن قوله: «وهما متضادان» دفع لما توهم من أن القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل ووزن الفعل، والعلمية مؤثرة فيها، مع أنها غير منصرفة بعد التنكير، وقد يدفع أيضا بأن العلمية غير مؤثرة معهما؛ لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها. وإنما قال: «بالاستقراء»؛ لأنه يجوّز العقلُ اجتماعهما. لا يقال: لا يحتاج إلى قوله: «بالاستقراء»؛ لأن العقل لا يجوّز اجتماعهما؛ لأن الوزن الذي في الفعل على سبيل الأصل والقاعدة، بخلاف أوزان العدل؛ فإنها على خلافها. لأنا نقول: على تقدير تسليم كون الوزن في الفعل على سبيل الأصل والقاعدة جاز أن يكون على خلاف الأصل والقاعدة على تقدير وجود هذا الوزن في الاسم على سبيل النقل.

(١) يعني استثني من المستثنى منه المقدر ما هي شرط، فما بقي منه بعد الاستثناء استثني منه العدل ووزن الفعل. والمعنى: لا تجامع مع غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل؛ فإنها تجامعهما مع أنها ليست بشرط فيهما. (عل)

(٢) دفع بهذا الكلام ما يختلج من الكلام السابق أن العلمية إذا جاز اجتماعها مع العدل ووزن الفعل، فإذا اجتمعت الثلاثة لا يلزم الانصراف على تقدير التنكير لبقائهما، وما يقال من أنها غير مؤثّرة فيه، والكلام على تقدير التأثير، فمدفوع بأنها مؤثّرة، وإلا يلزم الترجيح بلا مرجّح. فتدبر. (ت)

أي لا يوجد شيء(١) من الأمر الدائر(٢) بين مجموع هذين السببين وبين أحدهما فقط، **إلا أحدهما فقط،**
وهو مع الواحدة جائزة — أي العدل ووزن الفعل

لا مجموعهما.

فإذا نكِّر غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلَمية بقي بلا سبب، **أي لم يبقَ فيه سبب مِن حيث هو**
وإن كان الأربعة مجتمعة كما في «أذربيجان» (عص)

لا يوجد شيء إلخ: أشار بهذا التفسير إلى أن «كان» تامّة لا ناقصة، ولم يحمله على الناقصة؛ لعدم صحة المعنى حينئذ كما لا يخفى. وإنما حمل كلام المصنف على الاستثناء المفرّغ على هذا الوجه بأن يكون المستثنى منه هذا الأمر المذكور؛ لدفع الاعتراض عن عبارته، بأن معنى كلام المصنف إما أنه لا يوجد شيء من أسباب منع الصرف معها إلا أحدهما، أو لا يوجد معها سبب منهما إلا أحدهما، فإن كان الأول فهو كذب بالضرورة، وإن كان الثاني فيلزم استثناء الشيء عن نفسه؛ لأنه لم يرد بقوله: «أحدهما» أحدا معينا، فهو بمعنى «أحد منهما»، فيكون حاصل المعنى: لا يوجد سبب منهما إلا سبب منهما.

لا يقال: جاز أن يكون معناه: أن لا يكون معها مجموع هذين السببين إلا أحدهما، فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، فلا يكون المستثنى منه مفهوما مردّدا حينئذ. لأنا نقول: إذا لم يكن معها المجموع من حيث المجموع يكون معها أحدهما، فيلزم ما ذكرنا لا محالة. فإذا كان مردّدا جاز أن يكون المستثنى منه مخرجا من متعدد الجزئيات، وجاز أن يكون مخرجا من متعدد الأجزاء، ومعناه على الأول أنه لا يوجد معها شيء من جزئيات مفهوم مردّد وهو العدل ووزن الفعل أو أحدهما فقط. فقوله: «إلا أحدهما» أي إلا هذا الفرد الجزئي وهو أحدهما فقط، ومعناه على الثاني: أنه لا يوجد شيء من أجزاء المفهوم المردّد إلا الجزء الثاني، وهو أحدهما فقط.

إلا أحدهما إلخ: قال الفاضل السم: لا حاجة بعد الحصر بالنفي والاستثناء إلى قوله: «فقط»، ولا إلى قوله: «لا مجموعهما» كما بيّن في محله. انتهى كلامه. وأشار إلى ما ذكره الفاضل المذكور مولانا عص حيث قال: لا يخفى سماجة هذا التوجيه، ومع ذلك جمع «إلا» مع قوله: «فقط لا مجموعهما» مما يعيبه الفصحاء كما بيّن في محله. والأولى أن المستثنى منه شيء منهما، أي لا يكون مع العلمية شيء منهما إلا أحدهما المنفرد عن الآخر، ولا يلزم استثناء شيء من نفسه؛ لأن المستثنى منه شيء منهما أعمّ من المنفرد عن الآخر أو المجتمع مع الآخر، والمستثنى «أحدهما» المقيّد بالوحدة والانفراد. انتهى كلامه. أقول: نعم، كلمة «إلا» في ذيل النفي للحصر، ولفظ «فقط» أيضا للحصر، كما بيّن في موضعه، ولكن قوله: «فقط» ههنا ليس لحصر قوله: «أحدهما» حتى يلزم التكرار في الحصر، بل المقصود من إيراده بيان المستثنى بأنه استثنى قوله: «أحدهما فقط» من المستثنى منه؛ لأن قوله: «فقط» داخل في المفهوم المردّد الذي هو للمستثنى منه، كما أن لفظ «مجموعهما» داخل فيه، فمراده من قوله: «لا مجموعهما» امتياز المستثنى عن غيره، فقوله: «أحدهما فقط» إشارة إلى اختيار جزئي من جزئيات المستثنى منه أو أجزائه.

أي لم يبق إلخ: لبقاء ذات السبب، كما بيّنه بقوله: «والسبب الآخر المشروط إلخ» علما، فلما اعتبر فيه الحيثية لا يرد النقض على قولنا: «أذربيجان»، فإنه اسم بلدة في العراق؛ لاجتماع الأسباب الأربعة، وهي التأنيث؛ لأنه علَم بلدة، والتركيب؛ لأنه مركّب من كلمتين، والعجمة، والألف والنون المزيدتان. وعدم ورود النقض ظاهر؛ لعدم بقاء وصف السببية فيها بعد التنكير.

واعلم أن الأسباب المانعة من الصرف أربعة أقسام: قسم: لا يجتمع معه العلمية كالصفة والجمع. وقسم: يجتمع معه العلمية، =

(١) يعني أن المستثنى منه السبب الدائر صدقُه بين «المجموع» و«أحدهما فقط»، لا ما يعمّه وغيره حتى يلزم خلاف الواقع، ولا المختصّ بواحد منهما حتى يلزم استثناء الشيء عن نفسه. (جم) (٢) يعني أن المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا؛ لعدم صحة الحكم، ولا السبب الذي هو أحد الأمرين؛ للزوم استثناء الشيء من نفسه، بل مفهوما مردّدا بين مجموع السببين وأحدهما. (عبد الغفور)

سبب[1] فيما هي شرط فيه مِن الأسباب الأربعة المذكورة؛ لأنه قد انتفى أحد السببين الذي هو العلَمية بذاتها، والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته، فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب.

أو على سبب واحدٍ فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل.

= ولكن ليست مؤثِّرة كالفي التأنيث. وقسم: يجتمع معه العلمية مؤثرة، ولكن ليست بشرط كوزن الفعل والعدل. وقسم: يجتمع معه العلمية وتؤثِّر، وشرطت أيضا كالتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون المزيدتان. وقوله: «وما فيه علمية مؤثِّرة إلخ» يخرج ما لا يجتمع معه العلمية وما يجتمع، ولكن ليست بمؤثِّرة، والقسمان اللذان إذا نكِّرا صرفا هما: ما فيه علميّة مؤثِّرة وليست بشرط، وما فيه علمية وشرطت فيه.

فيما هي إلخ: قال مولانا عص: الظاهر أنه حصر السبب الباقي بعد التنكير في العدل ووزن الفعل، وليس كذلك؛ فإن «سكران» مثلا إذا سمّي به ثم نكر يبقى على سبب واحد هو الألف والنون، كما سيصرّح الشارح به في شرح قوله: «اعتبارا للصفة الأصلية بعد التنكير». انتهى كلامه. قال الفاضل السم: وفيه أن الوصفية الأصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة عند المصنف، وفي الألف والنون إذا كانا في اسم العلميةُ شرطٌ، فبزوالها زال المشروط أيضا كما في سائر الأسباب المشروط بالعلمية، فانحصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل. انتهى كلامه.

أقول: مراد مولانا عص من كلامه أن الظاهر من كلام الشارح أن السبب الباقي بعد التنكير هو العدل ووزن الفعل مع أنه ليس كذلك؛ لأن «سكران» إن سمّي به ثم نكّر يبقى على سبب واحد، وهو ليس بعدل ولا وزن الفعل بل هو الألف والنون، كما صرّح به الشارح في شرح قوله: «اعتبارا للصفة الأصلية بعد التنكير» حيث قال: «فلم يبق فيه إلا سبب واحد، وهو وزن الفعل كما في «أحمر»، أو الألف والنون المزيدتان كما في «سكران»». فإذا عرفت هذا فما ذكره الفاضل السم على مولانا عص بقوله: «وفيه أن الوصفية الأصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة عند المصنف»، مما لا طائل تحته، ومن جملة ما لا يعني.

ثم أقول: ما ذكره الفاضل السم بقوله: «وفي الألف والنون إذا كانا في اسم إلخ»: ليس بشيء، ولا مناسبة له بكلام الفاضل المذكور مولانا عص؛ لأن كلامه في الألف والنون المزيدتين في الصفة لا في الاسم، ولهذا قال: فإن «سكران» مثلا إذا سمّي به إلخ، فجعل مادة النقض هي الألف والنون المزيدتان في الصفة لا في الاسم، إلا أن الفاضل السم توهّم أن مادة النقض هي الألف والنون المزيدتان في الاسم، ولهذا قال: «إن الوصفية الأصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة»، مع أن التعرض به حينئذ أيضا مما لا طائل تحته.

أقول في دفع كلام الفاضل مولانا عص: إن المراد من السبب الواحد في قوله: «أو على سبب واحد» أعمّ من أن يكون العدل أو وزن الفعل أو الألف والنون المزيدتان، لكن المراد من كلمة «ما» في قوله: «فيما هي» هو السبب الذي هو في الاسم غير الصفة، ولهذا خصّ السبب بالعدل ووزن الفعل، ووجه تخصيص كلمة «ما» به بأن الكلام ههنا إنما يكون في العدل ووزن الفعل، أو نقول: المراد من قوله: «فإذا نكر غير المنصرف الذي إلخ» أنه إذا نكّر غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية غير الألف والنون المزيدتين في الصفة، بقرينة ما ذكره فيما بعد بقوله: «فلم يبق فيه إلا إلخ» فهو من قبيل ما ذكره فيما بعد، فيكون بمنزلة الاستثناء.

(١) إنما قال ذلك؛ لأن ذات السبب باق مع انتفاء العلمية، والسر فيه أن العلمية ليست شرطا لفوات السبب بل بوصف السببية وتأثيره كما عرفه. (ت)

هذا، وقد قيل على قوله: «وهما متضادَّان»: إن «اِصِمِت»[1] بكسرتين علَمًا للمفازة من أوزان الفعل مع وجود العدل فيه؛ فإنه أمرٌ مِن «صمت يصمت»، وقياسه أن يجيء بضمَّتَين، فلمَّا جاء بكسرتين عُلم أنه معدول عنه.

والجواب:[2] أنَّ هذا أمرٌ غيرُ محقَّق؛ لجواز وُرودِ «اِصمِت» بكسرتين وإن لم يشتهر، فالأوزان التي

هذا: أي خذ هذا، أو مضى هذا، أو فاعلم هذا. وقد قيل إلخ: هذا الكلام استدلال على عدم صحة الحكم بأن العدل ووزن الفعل متضادَّان؛ لأنهما قد اجتمعا في «إصمِت» بكسرتين على ما ذكره. فالجواب بطريق المنع. قال الفاضل السمرقندي: وإذا قرر هذا البحث بطريق المنع بأنا لا نسلِّم تضادّ العدل ووزن الفعل؛ فإنهما مجتمعان في إصمِت فحينئذ لا يصحُّ الجواب، أو منع السند غير مسلم. انتهى كلامه. أقول: إذا جعل هذا البحث منعا فيكون السند حينئذ متضمِّنا للدعوى؛ فإن كون وجود العدل في «إصمت» -بكسرتين- دعوى من الدعاوي، فاستدل بها بقوله: «فإنه أمر من «صمت يصمت إلخ»، فيصحُّ المنع على مقدمة من مقدمات الدليل حينئذ.
من أوزان الفعل: أي أوزان مختصَّة بالفعل؛ لأن وزن الأمر مختصٌّ به، ولا يوجد في الاسم أصالة بل بالنقل. ولقائل أن يقول: إنَّ «اصمت» إذا كان علما لا نسلِّم أنه أمر بل هو اسم، فلا يتحقَّق فيه العدل، وإن لم يكن علما فلا يتحقَّق فيه العدل أيضا؛ لأنه خروج الاسم مع أنه فعل، وفيه أن كونه علما لا ينافي كونه أمرا؛ لأن الفعل هو الذي دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول، ويصدق عليه تعريف الاسم؛ لأن المراد هو عدم اقترانه بحسب وضعه الاسميّ، ويمكن تصحيحه بوجه آخر، كما هو مشهور.
علم أنه معدول عنه: أي عُلم أن «اِصمِت» -بكسرتين- معدول عن «أُصمُت» بضمتين. ويمكن أن يجاب عنه بأنه لا بدّ أن يكون المعدول عنه تحت أصل وقاعدة دون المعدول، كما في «ثلاثة ثلاثة»؛ لأن اللفظ إذا كان مكررا يكون المعنى أيضا كذلك وبالعكس. وليس «أُصمُت» -بضمتين- تحت أصل وقاعدة. وإن قلت: هو تحت الأصل؛ لأن عين الفعل إذا كان مضموما تبتدئ بهمزة مضمومة، وهذا من قواعد الصرف. قلت: فيكون المعدول وهو «إصمِت» بكسرتين أيضا تحت الأصل؛ لأن عين الفعل إذا كان مكسورا تبتدئ بهمزة مكسورة، مع أن المعدول لا بدّ أن يكون تحت الأصل كما مرّ في بحث العدل، فلا بدّ حينئذ أن يجعل توافق المعدول والمعدول عنه بالقاعدة جوابا عنه، إلا أن يقال: كون «إصمِت» بكسرتين تحت الأصل غير محقَّق؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا جاء «صمت يصمت» بكسر الميم في المضارع، مع أنه مجرّد احتمال لم يتصل بالوقوع.
أن هذا إلخ: أي كون «اصمت» -بكسرتين- معدولا عن «أصمُت» بضمتين أمرٌ غير محقَّق. وفيه لطافة لا يخفى.
لجواز ورود اصمت إلخ: أي جاز مجيء «إصمِت» بكسرتين من «صمت يصمت». و«إن لم يشتهر» أي «صمت يصمت» بكسر الميم.

---

(١) لا يخفى أن خروجه من «أُصمُت» -بضمتين- قبل العلمية لا بعدها، وقبل العلمية لا عدل؛ إذ هو خروج الاسم وهو فعل، فالاعتراض ساقط على أنه يجوز أن يكون أمرا من مضموم العين على طريق الشذوذ، والشاذّ ليس بمعدول كما صرّح فيما سبق، ويجوز أن يكون من الأغلاط في الاستعمالات. (التاشكندي) (٢) يعني يجوز أن يجيء «صمت يصمِت» بكسر العين، و«إصمِت» يكون أمرا منه وإن لم يشتهر مكسور العين. وهذا الجواب ليس بحاسم لمادة الشبهة؛ لورود «آخر» على وزن «أفعل»؛ فإن فيه وزن الفعل -وهو ظاهر- والعدل؛ إذ هو معدول عن «الآخر»، أو «آخر من»، كما عرفت. (تش)

تحقَّق فيها العدل تحقيقًا كان أو تقديرًا لم تجامع وزنَ الفعل. وأيضًا قد عرفتَ فيما تقدَّم أن مجرَّد وجود أصل محقَّق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاءِ منع الصرف إياه، واعتبارِ خروج الصيغة عن ذلك الأصل، وههنا لا يقتضيه؛ لوجود السببين في «اصمت» وراء العدل، وهما العلمية والتأنيث.

ثم إنه أشار(١) إلى استثناء مثل «أحمر» علَمًا إذا نكِّر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله:

وخالف سيبويه الأخفشَ المشهور،(٢) هو أبو الحسن تلميذ سيبويه.

ولمَّا كان قولُ التلميذ أظهرَ مع موافقته لما ذكره مِن القاعدة جَعَلَه ....

وأيضا قد عرفت إلخ: هذا جواب آخر، وبه يندفع الاعتراض الذي يتوجه على «آخر» بوجود العدل والوصفية والعلمية فيه.

إياه: أي اعتبار العدل. وقوله: «اعتبار» عطف على قوله: «اقتضاء». لوجود السببين إلخ: وكذلك في «أخر»، وهما الوصفية والعلمية، أما كون العلمية في «اصمِت» فلأنه علَم المفازة، بالفارسية: بيابان، وأما التأنيث فلوجود التاء في المفازة.

الأخفش المشهور إلخ: أشار به إلى ردّ الجواب عما يقال بأن المصنف أسند المخالفة إلى الأستاذ، وهو غير مستحسن. وأجيب بأن الأخفش اثنان، فالأخفش هذا جاز أن لا يكون تلميذه، فكلامه لردّ هذا الجواب.

ولما كان قول إلخ: وأشار به إلى الجواب عن المناقشة المذكورة من أن سيبويه أستاذ الأخفش، فإسناد المخالفة غير مستحسن. فظهر مما ذكره من الجواب أنه يجوز العدول عن مقتضى الظاهر لنكتة. قيل: لم لا يجوز أن يكون «الأخفش» فاعلا مرفوعا و«سيبويه» مفعولا، وقدّم المفعول؛ لشرفه ولعظمه؛ لأنه أستاذ الأخفش؟ وأجيب بأن جعل الأخفش مفعولا؛ لأن المتبادر من كلامه أن يكون قوله: «اعتبارا» مفعولا له بحذف اللام، ولا شك أن فاعل الاعتبار هو سيبويه، وحذف اللام من المفعول له إنما يجوز إذا اتحد فاعل الفعل وفاعل المفعول له، فلا بدّ أن يكون فاعل «المخالفة» سيبويه أيضا؛ ليتحد فاعلهما، وأيضا لو جعل «الأخفش» فاعلا يلزم جَعْلُ قول سيبويه أصلا مع أنه مناف للقاعدة الحقّة عنده.

وإنما قلنا: إن المتبادر أن يكون قوله: «اعتبارا» مفعولا له؛ لأنه يحتمل أن يكون منصوبا على الظرفية، أي في وقت اعتبار الوصفية، ويحتمل أن يكون حالا عن الفاعل، ويحتمل أن يكون بدل الاشتمال بحذف الضمير على تقدير جعله -أي سيبويه- مفعولا، أي خالفه الأخفش سيبويه اعتباره. ولقائل أن يقول: إن إسناد «المخالفة» إلى الأستاذ والتلميذ جميعا واقع في عبارة الفقهاء حيث قالوا: قال أبو حنيفة ﷺ كذا، خلافا لأبي يوسف، بمعنى: خالف أبو حنيفة ﷺ أبا يوسف ﷺ خلافا، وقال أبو يوسف كذا، خلافا لأبي حنيفة، =

(١) أو نقول: أشار إلى أن الكلية المذكورة على مذهب الأخفش، وإلى ضعف مذهب سيبويه، أو نقول: أشار إلى دفع منع يتجه على قول المصنف: «فإذا نكِّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد» بسند أنه يجوز عود الصفة الأصلية في نحو «أحمر». ووجه الدفع: أن هذا مذهب سيبويه، وما ذكرناه فمذهب الأخفش. (تش) (٢) الأخفش ثلاثة، أحدها: أستاذ سيبويه وهو أبو الخطاب، والثاني: تلميذه وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، والثالث: كان من أقرانه وهو أبو الحسن علي بن سليمان. والمشهور هو الثاني، ولذا أطلق، وهو المراد ههنا كما صرّح به في «شرح المفصل». ولما كان أظهر حيث لم يوجد في «أحمر» علما عند التنكير سببا ظاهرا مع أنه موافق للقاعدة، وهو أن ما فيه العلمية إذا نكِّر صرف: أسند المخالفة إلى الأستاذ وإن كان غير مستحسن؛ تنبيها على كونه أظهر؛ لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية. (عل)

بالذال المعجمة عربي، وبالدال المهملة فارسي

أصلًا،[1] وأسند المخالفةَ إلى الأستاذ وإن كان غير مستحسن؛ تنبيهًا على ذلك، في انصراف مثل

ظرف المخالفة — إسناد المخالفة إلى الأستاذ — في أظهرية قول التلميذ

«أحمر» علَما إذا نكّر، والمراد بمثل «أحمر» ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلَمية ظاهرًا[2] غير خفيٍّ،

حال من «أحمر» أو أنه مفعول المماثلة

فيدخل فيه «سكران» وأمثاله، ويخرج عنه «أفعل» التأكيد، نحو: «أجمع»؛ فإنَّه منصرف عند التنكير

بالاتفاق؛ لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلَمية؛ لكونه بمعنى «كل»، وكذلك «أفعل» التفضيل[3]

أي بين سيبويه والأخفش

المجرَّد عن «مِنْ» التفضيلية؛ فإنَّه بعد التنكير منصرف بالاتفاق؛ لضعف معنى الوصفية[4] فيه حتى

بين سيبويه والأخفش — قبل العلمية

صار «أفعل» اسمًا، وإنْ كان معه «مِنْ»، ....

أي صار ملحقا به كأفكل. (غف)

= فحينئذ كيف يجوز أن يقال: إسناد «المخالفة» إليه غير مستحسن؟ ويمكن أن يجاب عنه بأن جواب الشارح على تقدير التنزل. ولهذا قال: «وإن كان غير مستحسن» بـ«إن» الوصلية، أو يقال: المراد من الإسناد هو الإسناد بحسب الرتبة؛ فإن نسبة «المخالفة» قصدا إلى الأستاذ لا يلائم برتبته، نعم، لو كان نسبتها إليه لقصد إظهار الصواب فلا بأس بها من كلا الجانبين، كذا قالوا.

تنبيها على ذلك: لا يقال: لا يحتاج إلى إيراده؛ لأنه يتمّ الكلام بالشرط والجزاء. لأنا نقول: مجرد أظهرية قول التلميذ مع موافقته للقاعدة لا يكون سببا لإسناد «المخالفة» إلى الأستاذ، بل التنبيه على أظهرية قوله على قول الأستاذ يكون علة لذلك الإسناد، ثم الأستاذ بالذال المعجمة عربي، وبالدال المهملة فارسي. علما: حال من معنى «المماثلة» أي ما يماثل «أحمر» حال كونه علما، أو تمييز على نحو: «على التمرة مثلها زبدا»، أي في علم مثل «أحمر». ولا يتعلّق قوله: «علما» بقوله: «خالف»؛ لفساد المعنى.

نحو أجمع: فإنه منصرف للصفة ووزن الفعل، فإذا جعل علما يكون غير منصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، فإذا نكّر لم يؤثر الوصفية في منع الصرف؛ لضعف معنى الوصفية فيه؛ لأنه بمعنى «كل»، مثل: «اشتريت العبد أجمع» أي كلّه، لا ذات يتصف بالكل؛ فإن إرادة الذات كذلك منه غير معلوم. بالاتفاق: أي بين سيبويه والأخفش؛ لضعف معنى الوصفية فيه؛ لأن اسم التفضيل المجرّد عن «من» التفضيلية يكون معنى الوصفية ضعيفة فيه. صار أفعل اسما: فإذا صار اسما منصرفا فضعف فيه معنى الوصفية؛ لأن معنى الوصفية فيه على تقدير استعماله في المعنى التفضيلي، فلا يرد حينئذ أن يقال: إن أفعل التفضيل اسم، حتى يقال: أفعل التفضيل اسم تفضيل، فكيف يصح =

---

(١) هذا يدل على أن يكون «سيبويه» فاعلا، و«الأخفش» مفعولا، ولو جعل «سيبويه» مفعولا متقدما؛ لكونه أستاذه، و«الأخفش» فاعلا لم يلزم عدم الاستحسان، لكن ظهور كون قوله: «اعتبارا للصفة الأصلية» مفعولا له معين للأول، وإلا لما جاز حذف اللام منه؛ إذ المعتبر سيبويه، فاتحد فاعل «الاعتبار» وفاعل «المخالفة»، فيتحقّق شرط التقدير، وجعل صاحب «الرضي» «اعتبارا» حالا، أي معتبرا أو مصدرا أيضا، يعني اعتبر سيبويه اعتبارا، وكل ذلك بعيد، والمراد بعدم الاستحسان عدم الاستحسان بحسب الظاهر؛ لأنه خلاف مقتضى الظاهر، فاندفع أن البليغ كيف يرتكب خلاف الاستحسان. (التاشكندي)

(٢) أي ظهورا ناشئا من مجرد لفظه على ما هو الظاهر، فيخرج «أفعل» التفضيل المقرون بـ«من» عن كونه محلًّا للخلاف؛ لأن ظهوره من «من» التفضيلية. (ج) (٣) قيل: وكذلك «ثلاث». انتهى. يعني كما أن «أفعل» المجرّد عن كلمة «من» منصرف بعد التنكير بالاتفاق، كذلك «ثلاث» بعد التنكير منصرف بالاتفاق. وفيه بحث؛ إذ فيه اختلاف بعد التنكير مثل: «أحمر» على ما عرفت. (جمال)

(٤) بخلاف «أفعل فعلاء». ولذا لا يعمل «أفعل» التفضيل في الظاهر دون «أفعل فعلاء». (عبد الغفور)

فلا ينصرف بلا خلاف؛ لظهور معنى الوصفية فيه بسبب «من» التفضيلية؛ اعتبارًا[1] للصفة الأصلية، أي إنَّما خالف سيبويه الأخفش؛ لأجل اعتباره[2] الوصفية الأصلية بعد التنكير؛ فإنّه لمَّا زالت العلميةُ بالتنكير لم يبقَ فيه مانعٌ من اعتبار الوصفية، فاعتَبرها، وجعَله غير منصرف؛ للصفة الأصلية وسببٍ

سيبويه الأصلية

آخر، كوزن الفعل والألف والنون المزيدتين. فإن قلتَ: كما أنه لا مانعَ من اعتبار الوصفية الأصلية

في مثل «أحمر» في مثل «سكران»

لا باعثَ على اعتبارها أيضًا، فلِمَ اعتَبرها، وذَهب إلى ما هو خلاف الأصل،[3] أعني منعَ الصرف؟

= حينئذ أن يقال: صار أفعل التفضيل اسما؟ إذ المراد من الاسم في قوله: «حتى صار أفعل التفضيل اسما» هو كالاسم الخالي عن الوصفية.

فلا ينصرف إلخ: أي هو غير منصرف بالاتفاق بينهما، فإذا سُمّي رجل بـ«أفضل من أقرانه» مثلا فإنه بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق؛ للوصفية ووزن الفعل. قيل: معنى الوصفية إذا كان في اسم التفضيل المستعمل بـ«من» التفضيلية، ظاهرة غير خفية، فكيف يجوز الخلاف في نحو «أحمر»، أي في كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي؛ فإن بينهما تدافعا؛ لظهور الخلاف من الأول والاتفاق من الثاني؟ ويمكن الجواب عنه بأن المراد من قوله: «معنى الوصفية فيه ظاهر» أنه ظاهر من نفسه، أي نفس الاسم لا من الخارج، فلا إشكال؛ لظهور معنى الوصفية في «أفعل» التفضيل المستعمل بـ«من» التفضيلية عن كلمة «من» بعد التنكير.

اعتبارا للصفة الأصلية: مفعول به لقوله: «اعتبارا»، واللام لتقوية العمل. وإنما قال: «الأصلية»؛ لأن الوصفية الحالية غير موجودة بعد التنكير بالاتفاق، ألا ترى أن معنى «رب أحمر» بعد التنكير: رب شخص مسمّى بأحمر، لا: رب شخص فيه الحمرة. وقوله: «لأجل» إشارة إلى أن قوله: «اعتبارا» مفعول له، وقوله: «بعد التنكير» ظرف «اعتبارا».

فإن قلت إلخ: والحاصل: أن مجرد رفع المانع لا يكفي في اعتبارها، بل لا بدّ من وجود المقتضي، وهو مفقود ههنا مع أن منع الصرف خلاف الأصل، ولا يجوز ارتكاب خلاف الأصل بلا ضرورة. وحاصل الجواب: أن وجود المقتضي -هو القياس، أي قياس «أحمر» على «أسود»- لا نسلم؛ لأنه قد زالت الوصفية فيهما بغلبة الاسمية مع أنها معتبرة فيهما. وحاصل الردّ: أن القياس بينهما مع الفارق، أي قياس «أحمر» بعد التنكير على «أسود» و«أرقم» حالَ غلبة الاسمية قياسٌ مع الفارق؛ لأنه قد زالت الوصفية في «أحمر» بالكليَّة، بخلاف «أسود» و«أرقم»؛ فإن فيهما شائبة من الوصفية.

فإن قلت: لا شك أن «أرقم» مثلا استعمل في فرده، وأريد منه فرده، وبقي الوصفية، فإذا وضع «أحمر» علما لفرده الذي فيه الحمرة فلا بدّ أن يبقى الوصفية كما يبقى عند استعمال «الأسود» و«الأرقم» بفرده، فلم يكن بينهما فرق. قلت: فرق بين الاستعمال والوضع؛ لأن «الأسود» استعمل في فرده ولكن وضعه على الوصفية، بخلاف «أحمر»؛ فإنه إذا وضع وجعل علَما لفرده لم يبق الوصفية فيه بسبب التغير بالوضع. وقد يجاب عنه بأن «أحمر» جاء غير منصرف في كلامهم بعد التنكير، وليس فيه إلا وزن الفعل، فالباعث =

---

[1] يجوز أن يكون مصدرا لـ«خالف»؛ لأن ذلك الاعتبار نوع مخالفة. (عبد الغفور)

[2] ومعنى اعتبار الوصفية الأصليّة بعد التنكير أنها كالثابت مع زوالها؛ لكونها أصلية، وزوال ما يضادُّها، وهو العلمية، فصار اللفظ بحيث لو أريد إثبات معنى الوصفية الأصلية لجاز بالنظر إلى زوال المانع، وليس معناه: أنه يرجع معنى الوصفية حتى يكون معنى «رُبَّ أحمر»: رب شخص فيه حمرة، بل معناه: رُبَّ شخص مسمّى بهذا اللفظ، سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر. (عل)

[3] يعني اعتبارها يوجب هذا المحذور، وهو الذهاب إلى خلاف الأصل، وهو منع الصرف. (عت)

قيل: الباعثُ على اعتبارها امتناعُ «أسود»[١] و«أرقم» مع زوال الوصفية عنهما حينئذ. وفيه بحث؛ لأن الوصفية لم تزُل عنهما بالكلية، بل بقي فيهما شائبةٌ من الوصفية؛ لأنَّ «الأسود» اسم للحية السوداء، و«الأرقم» اسم للحية التي فيها سوادٌ وبياضٌ، وفيهما شمَّة مِن الوصفية، فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارُها في «أحمر» بعد التنكير؛ لأنَّها قد زالت بالكلية. وأمَّا الأخفش فذهب إلى أنه منصرف؛ فإنَّ الوصفيةَ قد زالت بالعلمية، والعلميةَ بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبقَ فيه إلا سبب واحد، هو وزن الفعل والألف والنون، وهذا القول أظهر.

ولمَّا اعتبر[٢] سيبويه الوصفَ الأصلي بعد التنكير وإن كان زائلا ....

= على اعتبار الوصفية فيه هو مجيئه غير منصرف في كلامهم بعد التنكير.

فذهب إلى أنه منصرف إلخ: أي القياس عنده أن يكون منصرفا؛ لأنها قد زالت بالعلمية، وهي بالتنكير، والزائل إلخ. ونقل عن الشيخ الرضي: قال الأخفش في «كتاب الأوسط»: إن خلافه في نحو «أحمر» إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف. والزائل لا يعتبر إلخ: ولقائل أن يقول: إن الضرورة ههنا هي وجدان «أحمر» غير منصرف في كلامهم بعد التنكير، إلا أنه يقال: وجدانه كذلك ليس أمرا قطعيا.

فلم يبق فيه: أي في نحو «أحمر» إلا سبب واحد هو وزن الفعل في «أحمر» والألف والنون في «سكران». قال الفاضل السم: وفي بقاء الألف والنون في «سكران» على مذهب الأخفش بحث؛ فإن «سكران» حال العلمية من قبيل الألف والنون في الاسم، وبعد زوال العلمية التي هي شرطه زال الألف والنون أيضا؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، وقد أشرنا إلى هذا البحث سابقا. انتهى كلامه. ومراده بالإشارة إلى هذا البحث سابقا ما ذكره على كلام مولانا عص بقوله: وفيه أن الوصفية الأصليّة بعد زوال العلمية إلخ كما سبق في قوله: «أو على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه». وقد أوردناه هناك، وذكرنا ما فيه أيضا.

فأقول: ما ذكره بقوله: «فإن «سكران» حال العلمية من قبيل الألف والنون في الاسم»: قولٌ باطلٌ، وذلك؛ لأنهم قالوا: إن المراد بالاسم في قوله: «الألف والنون إن كانتا في اسم»: هو الاسم المقابل للصفة، لا الاسم المقابل للفعل والحرف، ولا الاسم الذي يطلق عليه العلَم؛ لأن الحكم حينئذ في قوله: «فشرطه العلمية» غير مفيد، وأيضا يلزم الواسطة بين العلم والصفة؛ لأن الألف والنون قد تكونان في غير العلم والصفة، وقد ذكرنا تفصيله في الألف والنون المزيدتين. فما ذكره الفاضل السم سفسطة باطلة. قوله: «وهذا القول أظهر» بورود الاعتراض عليه، وقد عرفت الجواب عنه، فلم يبق الأظهرية حينئذ. وقيل في وجه الأظهرية: إن المعدوم من كل وجه لا يؤثر.

اعتبر سيبويه إلخ: قال الفاضل السم: الأولى ترك قوله: «بعد التنكير» وإن كان في الواقع كذلك؛ فإنه لا يناسب تاليه، أي قوله: «لزمه =

---

(١) يعني أن «أسود» و«أرقم» حال غلبة الاسمية زائل الوصفية مع أنهم اعتبروها، وجعلوا «أسود» و«أرقم» غير منصرف؛ للوصفية ووزن الفعل، فاعتبارها بعد العلمية أولى. (عصمت) (٢) يعني اعتبر سيبويه الوصف الأصلي مع كونه زائلا لأصالته، يلزمه أن يعتبر في التضاد؛ لوجود الأصالة. وحاصل الجواب: أنه لم يعتبر لأجل المانع وإن كانت علة الاعتبار موجودة. (عل)

لزمه(١) أن يعتبره في حال العلَمية أيضًا، فيمتنع نحو «حاتم» من الصرف؛ للوصف الأصلي والعلمية.

أي بعمل الوصف الأصلي كما كانت (ح)

= أن يعتبره في حال العلمية»، بل المناسب بهذا التالي أن يقول بدل قوله: «بعد التنكير»: وقاس اعتبار الوصفية في «أحمر» على اعتبارها في «أسود» و«أرقم» في حال غلبة الاسمية، لزمه ذلك. انتهى كلامه. أقول: إن سيبويه لم يقس اعتبار الوصفية في «أحمر» على اعتبارها في «أسود» و«أرقم» حال غلبة الاسمية، وكون القياس المذكور موافقا لمذهبه غير معلوم أيضا، بل القياس المذكور قول بعض منهم. ولهذا قال قدس سره: قيل: «الباعث على اعتبارها»، فحينئذ قلت: قوله: «وقاس اعتبار الوصفية إلخ» ليس على ما هو الواقع، بل هو كاذب؛ لأنه جاز أن يكون الباعث على اعتبارها فيه مجيئه غير منصرف بعد التنكير في كلامهم، كما ذكرنا آنفا. فالقياس المذكور من سيبويه إنما يكون بحسب الوهم والاحتمال، فكما أن الاعتبار بعد التنكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية كذلك اعتباره الوصفية بسبب القياس المفارق لا يستلزم اعتباره الوصفية في حال العلمية، مع أن الشارح ردَّ القياس المذكور بقوله: «وفيه بحث إلخ»، فحينئذ كيف يصحُّ أن يبني الكلام على القياس المردود؟

وأيضا لا نسلِّم أن الاعتبار بعد التنكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية؛ لأن منشأ الاعتراض المفهوم من قوله: «ولما اعتبر سيبويه إلخ» هو لفظ «الاعتبار» المذكور في قوله: «اعتبارا للصفة الأصلية إلخ»، فسيبويه لما اعتبر الوصف الأصلي في «أحمر» بعد التنكير لزمه أن يعتبره في باب «حاتم» حال العلمية أيضا؛ لأن الاعتبار عمل المعتبر، فله أن يعتبر فيه حال العلمية أيضا، لكنه غير معتبر فيه، فلم يكن معتبرا في مثل «أحمر» بعد التنكير أيضا، بيان الملازمة أن الوصفية إذا زالت فإن لم تكن معتبرة؛ لكونها زائلة لم تكن معتبرة في «أحمر» بعد التنكير بل كان منصرفا، فإن كانت كافية بعد زوالها كانت معتبرة في مثل «حاتم» حال العلمية، فيكون غير منصرف. وبعبارة أخرى لو لم يعتبر فيه حال العلمية لزم التحكُّم والترجيح من غير مرجِّح؛ لعدم المانع من الاعتبار في شيء من نحو «أحمر» وباب «حاتم»، كما أنه لا مانع ولا استحالة في اعتبار اجتماع النقيضين واعتبار ارتفاع النقيضين، ويؤيد كلًّا من هذا ما ذكره بعض الشارحين؛ لأن الممتنع اجتماع المتضادين في حكم واحد؛ لا اعتبارهما.

لزمه أن يعتبره إلخ: قال الفاضل السم: الأولى يتوهَّم اعتباره حال العلمية، أو يقال: كان مظنة أن يعتبره حال العلمية؛ فإن اللزوم ليس في نفس الأمر، ولا يناسب أيضا بالجواب بقوله: «ولا يلزمه باب حاتم». انتهى كلامه. وأشار إلى ما ذكر الفاضل المذكور مولانا عص قال: الأولى أن يقال: كان بمظنّة أن يلزمه؛ لئلا يكون هو وقوله: «فأجاب» متناقضين. انتهى كلامه. أقول: بطلان اللزوم في نفس الأمر ظهر مما ذكرنا في الحاشية السابقة التي ذكرناها بقولنا: «وأيضا لا نسلِّم أن الاعتبار بعد التنكير إلخ»، فارجع إليها.

ثم أقول: قوله: ولا يناسب أيضا بالجواب بقوله: «ولا يلزمه باب حاتم»: ليس بشيء؛ لأن عدم المناسبة للزوم التناقض الموهوم، وهو باطل؛ لأن قوله: «ولا يلزمه باب حاتم» في مرتبة الجواب عن السؤال المفهوم من قوله: «ولما اعتبر سيبويه إلخ»، فالمصنف لما منع اللزوم في الجواب فنفيه اللزوم فيه يشعر بأن السائل ادَّعى اللزوم في سؤاله، ودعوى اللزوم منه ليس إلا بحسب الوهم أو الظن منه، كما هو المتعارف في مثل هذه المواضع، فيكون قوله: «ولا يلزمه» مقويا لما جعله الشارح جزاء الشرط بقوله: «لزمه»، كما قال المصنف في «باب التنازع»: ليس منه؛ لفساد المعنى؛ لأن السائل ادَّعى التنازع بين «كفاني» و«لم أطلب» في «قليل». فقال المصنف: «ليس منه» أي من باب التنازع. وأيضا قال المصنف فيما بعد: وليس مثل «أزيد ذهب به» منه، فالسائل ادعى أنه من باب ما أضمر عامله.

وأيضا قوله: «ولا يلزمه باب حاتم» لا يناسب بقوله: «يوهم»، وبقوله: «يظن» أيضا، فكيف يصحّ قوله: الأولى يتوهم اعتباره إلخ؟ هذا كله إذا كان قوله: «لزمه»، وقوله: «ولا يلزمه» من «اللزوم» و«الإلزام»، وأما إذا كان أحدهما من «اللزوم»، والآخر من «الإلزام» فلا يتوهَّم التناقض على ما زعم.

---

(١) ظاهره الدفع؛ لأن الاعتبار عند دفع المانع لا يستلزم الاعتبار مع وجود المانع، وكان المراد: كان بمظنة اللزوم وتوهمه. فافهم. (تش)

فأجاب عنه[١] المصنف بقوله: ولا يلزمه، أي سيبويه من اعتباره الوصفية الأصلية بعد التنكير في مثل «أحمر» علَما باب «حاتم»، أي كل علَم كان في الأصل وصفًا مع بقاء العلمية، بأن اعتبر فيه أيضًا الوصفيةَ الأصليةَ، وحَكم بمنع صرفه؛ للعلمية والوصفية الأصلية؛ لما يلزم في باب «حاتم» على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادَّين يعني الوصفية والعلمية؛ فإنَّ العلَم[٢، ٣] للخصوص، والوصفَ للعموم، في حكم واحد،[٤] وهو منع صرف لفظٍ واحدٍ، بخلاف ما إذا اعتُبرت الوصفية الأصلية

أي في شأن أثر واحد وتحصيله. (غف)

ولا يلزمه إلخ: أي اعتبار الوصفية في «باب حاتم». وهذا جواب عن إلزام الأخفش سيبويه، كما أشار الشارح إليه بأنه لو كانت الوصفية معتبرة في مثل «أحمر» بعد التنكير لكانت معتبرة في مثل «حاتم»، فلا تكون في مثل «أحمر» أيضا بعد التنكير معتبرة. وتقرير الجواب: أنه لا يلزم من اعتبارها في مثل «أحمر» بعد التنكير اعتبارُها في باب «حاتم» حال العلمية؛ لما يلزم من اعتبارها في باب «حاتم» اعتبار المتضادّين إلخ. كان في الأصل وصفا إلخ: ولم يكن فيه سبب آخر غير العلمية، فحينئذ لا يرد ما قيل: إن مجرد ما ذكره الشارح غير كاف في المراد؛ لصدقه على «أحمر» علَما، مع أنه لا يحتاج إلى اعتبار الوصفية فيه؛ لوجود السببين فيه غير الوصفية. وقوله: «بأن اعتبر» بيان اللزوم، أي لزوم باب «حاتم» على سيبويه بأن اعتبر فيه أيضا إلخ.
فإن العلم للخصوص إلخ: يعني أنه أراد بالتضاد التقابلَ؛ لأن الخصوص والعموم ههنا بمعنى: التعيّن وعدمه، وهما ليسا وجوديين حتى يتصوّر التضاد بينهما، وأراد بالتقابلِ التقابلَ بالعرض لا التقابل بالذات؛ لأن الوصفية والعلمية باعتبار موصوفيهما -أعني العلم والوصف- مستلزمان لتعيّن المدلول وعدم تعيّنه اللذين هما من صفات معانيهما. ثم المراد منه أن بين مفهوم العلمية والوصفية تضادًّا. فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحشين من أن المفهوم من كلامه أن بين الوصفية والعلمية تضادًّا، وهو ممنوع؛ لجواز أن يكون اللفظ الواحد باعتبار وضع واحد متصفا بالعلمية والوصفية. انتهى كلامه. وذلك لأن كون التضادّ بين مفهوميهما لا ينافي أن يكون اللفظ الواحد متصفا بالوصفية والعلمية. في حكم واحد: أي في تحصيل أثر واحد.
منع صرف لفظ واحد: بأن كان اللفظ واحدا بالوحدة الشخصية، ومنع الصرف أيضا واحدا بتلك الوحدة. فلا يرد حينئذ أن الألفاظ كلها واحدة بالنوع، فإذا وجدت العلمية في لفظة، والوصفية في لفظ آخر فهما في لفظ واحد مع أنه ليس اعتبار المتضادين حينئذ. ولا يرد أيضا اعتبار المتضادّين في منع صرف «أحمر» في حالتي الوصفية والعلمية؛ لتعدد منع الصرف؛ لأن اعتبار الوصفية قبل العلمية، واعتبار العلمية بعدها، فلا يكون اعتبار المتضادّين في حكم واحد بل في حكمين، فعلم مما ذكرنا أن قوله: «واحد» في قوله: «وهو منع صرف لفظ واحد» متعلّق بـ«منع صرف» و«لفظ» معا. قال مولانا عص: يتجه عليه أن الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا =

(١) جواب المصنف عما يرد على قول سيبويه لا يوجب أن يكون قوله صوابا عنده؛ لأن مراده أن قول سيبويه ليس بمردود من هذا الوجه لضعفه، بل لأنه مخالف للقاعدة المتقررة، هذا. وقد أشرنا فيما سبق أن قول سيبويه موافقٌ للاستعمال مرضيٌّ عند المصنف من هذا الوجه أيضا. (حق) (٢) يعني أنه أراد بالتضاد التقابلَ بالعرض، ولم يرد التقابلَ بالذات؛ لأن العموم والخصوص من صفات معاني الأعلام والأوصاف، فالتقابل بينهما بالعرض. (عبد الغفور)
(٣) أي الشخصي؛ إذ هو المتبادر عند الإطلاق. (مولانا جمال الدين) (٤) أي في منع صرف لفظ واحد، لا في منع صرف مطلقا؛ لكونه حكما من أحكام اللفظ؛ لظهور اعتبارها في منع صرف لفظين، كما في نحو «أحمر» و«عمر». (ت)

مع سببٍ آخر، كما في «أسود» و«أرقم».

فإن قلتَ:(١) التضادُّ إنَّما هو بين الوصفية المحقَّقة والعلَمية، لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلَمية، فلو اعتُبِرت الوصفية الأصلية والعلَمية في منع صرف مثل «حاتم» لا يلزم اجتماع المتضادَّين.

في حكم واحد

قلنا: تقدير أحد الضدَّين بعد زواله مع ضدٍّ آخر في حكم واحد وإن لم يكن مِن قبيل اجتماع المتضادَّين،

= حكمين متوافقتين، ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه، ثم قال: لا يحتاج إلى قوله: «وهو منع صرف لفظ واحد» بمعنى الذي ذكرناه أن قوله: «في حكم واحد» بمعنى: يلزم اجتماعهما معا. انتهى كلامه. أقول: قوله: «معا» إما بمعنى: أنهما في زمان واحد، أو في محلّ واحد، أو في زمان واحد ومحل واحد جميعا، فإن كان الأول فهو باطل؛ لأنه حينئذ يلزم امتناع وجود كل واحد منهما في محل على حدة إذا كان الزمان متَّحدا، وإن كان الثاني فهو أيضا لا يجوز؛ لأنه يلزم حينئذ اعتبار المتضادَّين في حكم واحد في نحو «أحمر» أيضا؛ لاعتبار أحد الضدَّين حال العلمية، والآخر بعد التنكير فيه، مع أنه لا يستحيل اجتماع المتضادَّين في حكم واحد على شيء من التقديرين، وإن كان الثالث فنقول: لا نسلِّم صحة إرادة كلا المعنيين منه. فتأمل.

فإن قيل: لا نسلم عدم جواز اعتبار المتضادّين في حكم واحد؛ لأنه قد جعل حركتين مختلفتين سببا لحكم واحد، وهو الاختلاف. وأجيب بأن الاختلاف وإن كان حكما واحدا ظاهرا، لكنه متضمّن لحكمين حقيقة؛ لكونه عبارة عن تحقُّق حالة وزوال أخرى، وأيضا الحكم الذي لا يقتضي اجتماع المتضادَّين، بل يقتضي مجرَّد وجودهما ولو متعاقبين يجوز اعتبار المتضادَّين فيه.

كما في أسود وأرقم: ولا يخفى أن المقصود ههنا هو امتياز «أحمر» من باب «حاتم»، لا امتيازه مما غلبت فيه الاسمية، فينبغي أن يقال: كما في «أحمر» يكون اعتبار الوصفية قبل العلمية، ثم اعتبارها فيه بعد التنكير، فيكون فيه اعتبار المتضادّين في حكمين، لا في حكم واحد أي في منع صرف واحد بل فيه منع الصرفين وإن كان في لفظ واحد، ويمكن أن يجعل «أحمر» تنظيرا للاعتبارين المذكورين حتى يكون «واحد» في قوله: «وهو منع صرف لفظ واحد» قيدا لـ«لفظ» و«منع صرف» معا، إلا أن يقال: قوله: «كما في أسود وأرقم» نظير لا تمثيل، أي بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية مع سبب آخر في «أحمر»، كما في «أسود» و«أرقم»، فقولنا في «أحمر» ملحوظ في الكلام بمعونة المقام واقتضاء السوق.

ولا يبعد أن يجعل قوله: «بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية إلخ» دفع سؤال، تقريره: أن الوصفية كما تزول مع العلمية كذلك تزول مع غلبة الاسمية، فكيف يجوز اعتبارها في «أسود» و«أرقم» دون باب «حاتم» في حال العلمية؟ تقرير الجواب: أنه ليس في «أسود» و«أرقم» اعتبار متضادّين؛ لما عرفت من أن الوصفية لم تزل منهما بالكلية بسبب غلبة الاسمية، بل فيهما شائبة من الوصفية باق، بخلاف «أحمر» و«حاتم».

لا يلزم اجتماع المتضادين: لا يخفى أن السوق يقتضي أن يقال: لا يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اجتماعهما، إلا أن يقال: لا فرق بين الاعتبار والاجتماع ههنا؛ لأن اعتبار الشيء فرع وجوده، فلما يمتنع اجتماعهما يمتنع اعتبارها.

تقدير أحد إلخ: لأن فرض الشيء هو اعتباره. ويمكن تقرير الجواب بوجه أوضح بأن أحد المتضادين ههنا محقّق، وهو العلمية، والآخر -وهو الوصفية- ليس بمحقّق بل أصالتها في حكم المحقّق، واجتماع المتضادّين بهذا المعنى -وهو أن يكون أحدهما محقّقا، والآخر غير محقّق- ممكن، ولكن اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن؛ لما ذكر من أنه شبيه به.

ثم لما ذكرنا أن التقدير هو الاعتبار فلا يرد ما ذكره بعض المحشين في ردّ هذا الجواب من أن تقدير أحد الضدَّين بعد زواله مع ضدٍّ =

---

(١) لا ورود لهذا السؤال؛ فإن المصنف ما قال بجمع المتضادَّين، إنما قال: «اعتبار المتضادَّين»، تدبر. (مولانا عبد الحكيم)

لكنه شبيه به، فاعتبارُهما معًا غيرُ مستحسَن.(١)

وجميع الباب(٢) أي باب غير المنصرف باللام أي بدخول لام(٣) التعريف عليه أو الإضافة، أي إضافته إلى غيره ينجرُّ أي يصير مجرورًا بالكسر، أي بصورة الكسر(٤) لفظًا أو تقديرًا. وإنَّما لم يكتفِ بقوله: «ينجرُّ»؛ لأنَّ الانجرار قد يكون بالفتح، ولا بأن يقول: «ينكسر»؛ ....

= آخر مسلَّم، لكن لا يستلزم اعتبار الوصفية الزائلة في نحو «حاتم» حال العلمية، بل يستلزم تقدير اعتبار الوصفية الزائلة في نحو «حاتم» مع العلمية. انتهى كلامه. قال مولانا عب: بل نقول: ليس في هذا المقام توهُّم اجتماع المتضادين، وبيان ذلك أن لا تدفع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص، وهو ظاهر، ولا بين العموم والخصوص؛ لاختلاف محلهما، وهو المدلول، ولا بين إرادة العموم والخصوص، إن جوّز استعمال اللفظ المشترك بين المعنيين، وإن لم يجوز فذلك ليس للتقابل. انتهى كلامه.

لكنه شبيه به: فإن لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرها في أمر شخصيّ بمنزلة اجتماعهما في التحقّق، «فاعتبارهما معا غير مستحسن». قال الفاضل السم: لا يخفى عليك أن اللازم من سوق الدليل قبل إيراد السؤال والجواب أن اعتبار المتضادّين في حكم واحد باطل، ومقتضى جوابه أن اعتبار الوصفية حال العلمية غير مستحسن، فبينهما تدافع. انتهى حاصل كلامه.

أقول: لا نسلم أن اللازم من الدليل أو سوقه بطلان اعتبار المتضادّين، بل اللازم عدم اعتبارهما مطلقا، سواء كان باطلا محضا أو غير مستحسن؛ لعدم التصريح بشيء، فجاز أن يراد واحد معيّن منهما، وهو غير مستحسن، فحينئذ لا منافاة بين الدليل والجواب، أو كان جوابه مبنيًّا على تحرير الدليل وتغييره، فما ذكره الفاضل السم بقوله: «ولا يخفى عليك إلخ» ساقط بأصله؛ لأن قوله: «فاعتبارهما غير مستحسن» بناء على تغيير الدليل وتحريره، ولا يبعد أن يقال: الجواب في الحقيقة تعميم اجتماع الضدَّين عن غير المستحسن الحقيقي والحكمي، فكلامه أيضا ساقط؛ لأن ما ذكره الشارح؛ بناء على هذا التعميم على أنهم قالوا: إن صدور الأمر الغير المستحسن من الثقاة والعلماء قبيح جدًّا، فحينئذ جاز إطلاق البطلان على ما هو غير مستحسن.

أي بدخول لام إلخ: أشار به إلى أن الباء للسبب. أي بصورة الكسر: يعني أن المصنف أراد بالكسر صورة الكسر؛ فإن الكسرة بصورة الكسر، وذلك لأن الكسر بلا تاء من ألقاب البناء عند البصريين كما مرّ، فلا يوجد في المعرب، فلا بدَّ من حذف المضاف: فإن صورة الكسرة مشتركة بين ألقاب البناء والإعراب جميعا.

(١) ولا يقع غير المستحسن في كلام البلغاء، فيجب أن يجتنب عنه، كما يجتنب عن اجتماع المتضادَّين حقيقة. (ص)

(٢) أي جميع أفراد عنوان هذا الباب، وهو غير المنصرف. وإنما صرّح الشارح بـ«باب غير المنصرف»؛ لئلا يتوهم أن المراد ما فيه علتية مؤثرة. (عت) (٣) أشار به إلى أن الباء للسبب، والمضاف محذوف، وحرف التعريف عوض عن المضاف إليه.

(٤) فاندفع أن الفتح بعد الجارّ أيضا كسرٌ حكما.| اعلم أنَّ البصريين فرقوا بين الكسر بلا تاء وبين الكسرة مع التاء، فجعلوا الكسر بلا تاء من ألقاب البناء، وعمموا الكسرة مع التاء في الحركة الإعرابية والبنائية، فالمناسب بهذا أن يقول المصنف: ينجرُّ بكسرة -مع التاء- فأصلحه الشارح قدّس سره بقوله: أي بصورة الكسر. (عت)

(٥) جواب سؤال، وهو أن يقال: لا فائدة للتقييد بقوله: «بالكسر»، ولِمَ لم يكتف بقوله: «ينجرُّ» أو بقوله: «ينكسر»؟ وتقرير الجواب: أن هذا القيد مناط الفائدة؛ لأن غير المنصرف بغير اللام والإضافة ينجرّ بالفتحة، فنبَّه على أنه بالإضافة واللام لا ينجرُّ بالفتحة، كما كان منجرًّا بها قبل دخولها، وأن الكسر من ألقاب البناء، فكيف ينكسر غير المنصرف به؟ (علوي)

لأنَّ الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضًا.[1]

وللنحاة خلافٌ في أنَّ هذا الاسم في هذه الحالة منصرفٌ أو غير منصرف:

فمنهم مَن ذهب إلى أنه منصرف[2] مطلقًا؛ لأن عدم انصرافه إنَّما كان لمشابهته الفعل، فلمَّا ضعُفت هذه المشابهة بدخول ما هو مِن خواصِّ الاسم -أعني اللام أو الإضافة-[3] قويت جهة الاسمية،

بيان الماء، فنسبة الدخول إليهما تغلب. (ح)

فرجع إلى أصله الذي هو الصرف، فدخله الكسرُ دون التنوين؛ لأنه لا يجتمع مع اللام والإضافة.

ومنهم مَن ذهب إلى أنه غير منصرف[4] مطلقًا، والممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين، وسقوط الكسر إنَّما هو بتبعية التنوين، حيث ضعُفت مشابهته للفعل لم تؤثر إلا في سقوط

لأن التنوين علامة التمكن — أي للمشابهة الضعيفة. (رص)

التنوين دون تابعه الذي هو الكسر، فعاد الكسر إلى حاله، وسقط التنوين؛[5] لامتناعه من الصرف.

الكسر يطلق إلخ: الظاهر أن قوله: «أيضا» زائد؛ لأن الكسر لا يطلق على الحركات الإعرابية بل هو من ألقاب البناء عند البصريين، لكن قوله: «أيضا» يشعر بأنه ذهب إلى مذهب الكوفيين مع أن الكلام في مذهب البصريين، إلا أن يقال: أراد بالكسر صورته، فلذا أورد قوله: «أيضا»؛ لأن صورة الكسر مساوية للكسرة، وهي مشتركة بين البناء والإعراب.

منصرف مطلقا: سواء بقي العلّتان مع اللام أو الإضافة أو لا بقرينة اللاحق، وكذلك «مطلقا» في قوله: «غير منصرف مطلقا».

أعني اللام أو الإضافة: دون سائر الخواصّ، كالفاعلية والمفعولية. قيل: وجه ذلك أنهما مغيِّرتان لمدلول الاسم، بخلاف البواقي.

والممنوع من إلخ: جواب سؤال، تقريره: أن باب غير المنصرف إذا كان مع دخول اللام أو الإضافة غير منصرف، فلا بدَّ أن لا يدخله الكسرة كالتنوين. وتقرير الجواب ما ذكره بقوله: «بتبعية التنوين»؛ لأنهما يتعاقبان في مثل: «غلام زيد»، فلو دخل الكسر في غير المنصرف الذي ليس فيه الألف واللام والإضافة يتوهم جواز دخول التنوين أيضا؛ لما مرَّ من تعاقبهما في مثل: «غلام زيد»، فحذف الكسر بحذف التنوين، وهذا التوهُّم غير ممكن مع اللام والإضافة، فيعود الكسر في غير المنصرف الذي مع اللام والإضافة.

إلا في سقوط التنوين: وفيه نظر؛ لأن التنوين سقط قبل دخول اللام، والإضافة بسبب كون الاسم غير منصرف. ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالإسقاط ههنا عدم عوده كما يعود الكسر. واعلم أن التنوين إذا كان للتنكير فبينهما وبين اللام تناف، فلا يجتمعان، وإذا كان لغير التنكير فلا يجتمع أيضا؛ لاطراد الباب. وأما الإضافة فتقتضي الاتصالَ، والتنوينُ يقتضي الانفصالَ، فهما متنافيان اقتضاء، فلا يجتمعان.

---

(١) أي كما يطلق على الحركات الإعرابية. (عبد الغفور) (٢) لأنَّ المنصرفَ ما يقبل الكسرة والتنوين، وهذا موجود فيه.

(٣) المؤثِّران لفظًا ومعنًى، وسائرُ الخواص ليس بهذه المثابة، فاندفع ما قيل: فيه نقض ظاهر بأن الإسناد إليه أيضا من خواصِّ الاسم مع أنه لا انصراف بسببه. (جم) (٤) هكذا في «المنهل» شرح «الوافي» و«شرح اللباب». (جمال)

(٥) أي بقي سقوطه من اللفظ؛ لأجل أنه غير منصرف، ولم يعد كما عاد الكسر؛ لعدم موجب العود. (جمال)

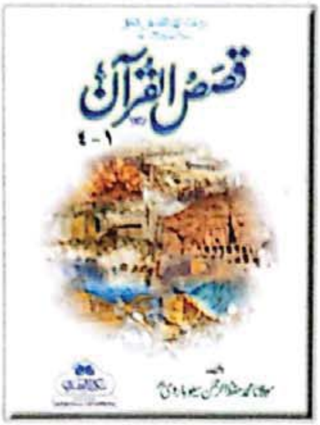
ومنهم مَن ذهب إلى أن العلّتين إن كانتا باقيتين مع اللام أو الإضافة كان الاسم غير منصرف، وإن زالتا معًا أو زالت إحداهما كان منصرفا. وبيانُ ذلك أنَّ العلمية تزول باللام[1] والإضافة، فإن كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معًا، كما في «إبراهيم»، وإن لم تكن شرطا كما في «أحمد» زالت إحداهما، وإن لم تكن هناك علمية كما في «أحمر» بقيت العلتان على حالهما. وهذا القول أنسب[2] بما عرَّف به المصنِّف غير المنصرف.

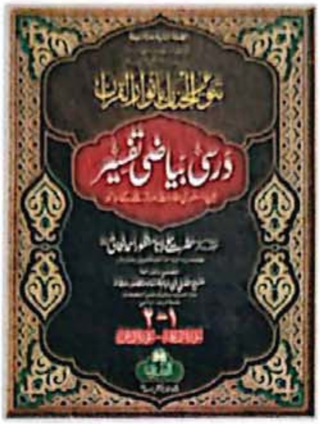
---

(١) فيه أن اللام تجامع العلمية إذا كان العلم في الأصل مصدرا أو صفة كـ«الحسن». (عبد الغفور)

(٢) الأنسبية إذا أُبقي حدّ المصنف على الإطلاق، وأما إذا قيِّد بما قيده به الشارح قدس سره؛ لئلا ينتقض بنحو: «هند» إذا صرف، فلا؛ إذ يقال: دخول اللام والإضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل، فيزول اعتبار السببين أو أحدهما، فلا يكون في الاسم مع اللام والإضافة سببان معتبران كما في «هند» إذا اعتبر مقاومة سكون الوسط لأحد السببين. (جمال)

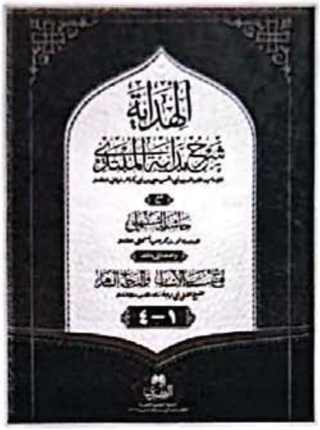
• • • • •



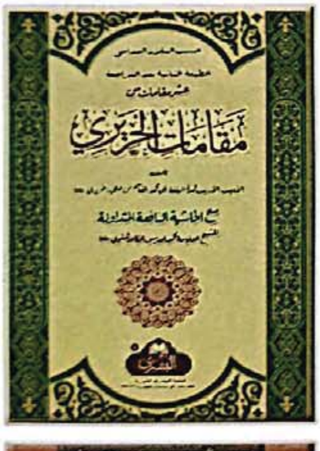






















0321-2196170 0336-0033608, 0314-2676577, 0346-2190910
www.albushra.org.pk info@albushra.org.pk

102024